

المجلد الحادي عشر

في بحار الإلهيات والقصصيات

تأليف الشيخ محمد باقر
الكليني

الطبعة الأولى

۱۱۴۶

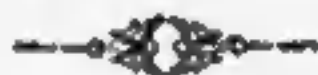
(من یوت الحکمة قد اوتی خیرا کثیرا)

(الجزء الاول)

من

« کتاب الباحث المشرقة »

فی علم الالهیات والطبییات



للامام نضرالدین محمد بن عمر الرازی رحمه الله تعالى اثنی عشر
سنة ست و ستمائة من الهجرة جمع فيه آراء الحكماء
السالفین و نتائج اقوالهم و اجاباتهم

مکتبہ کتب خانہ اسلامیہ

کتابخانه	مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
شماره ثبت:	۰۲۹۴
تاریخ ثبت:	

جمع‌داری شد
شماره ۳۲۷۹۵

جمع‌داری اموال مرکز

جمع‌داری اموال
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ PP ﴾ سبحان المنفرد بقيومية المروية والوجود المتوحد بدعوية الوجوب والجلود الباطن عن طرف المقل لفرط سطوع انواره والظاهر لبصار اولي الابصار من شهادته على اقباله وآثاره المستولى على جميع الممكنات بالقهر والاستلاء المستعلى على الزمان الذي لا نهاية لانتهاه الى الانتهاء المقدس من القضاء والمنعوت بلا انقطاع ولا انقضاء المنفرد عن ان يدخل في ملكوته بما يخرج عما عند من سلسة القدر والقضاء فشهادته المجدد من جناب احديته وتعالى صديقه بما يليق بعظم مجده وجلاله وكرامته وكمالته وعلا شأنه وباهر برهانه وقديم احسانه وعظيم امتنانه مع الاعتراف بانه لا يناسب ادنى ما استأثر به من العزة والعلو اقصى حمد الحامدين ولا بلائم اشد نموت ظهورا للممكنات اعلى اثنى المادحين فتعالى عن متصورات الطالين المبطلين وتقدس من متوهمات المشبهين والمعتلين وله الحمد هذا بتضاءل (٢) عن

حمل أعباءه السموات السبع والأرضون وبحار في بحار أنواره الماريون
والسفيون • ويحترق بلعة من شروق بروقه الروحانيون والجسمانيون •
سبحان ربك رب العزة عما يصفون • وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين •

(ثم الصلاة) على المخصوص بالنفس القدسية • والرياسة • الأنسية • محمد
المصطفى وعلى آله وأصحابه صلاة لا يتقطع امتدادها • ولا يرتفع استعداد
حددها •

(وبعد) فإن الذي صرفناو كدنا وكدنا إليه تحصيل ما وجدناه في كتب
المقدمين وقرأناه من زبر الأولين نتحصلا نتحار الباب من كل باب ونجتاز
التلويل والأطناب مجتنباه من الإيجاز المتضمن للإلتاف مجتنباه الإفصاح
المقيد للإيضاح ويكون الترتيب على أن تفصل الطالب بعضها عن البعض
ثم ردها إماماً بالأحكام وإماماً بالنقض ثم يذللها بالشكوك المشككة والاعتراضات
المعضلة ثم تبينها أن قدرنا بالحق الشافي والجواب الوافي ودرعنا وقع في أثناء ذلك
ما يختلف المشهور وينقض كلام الجمهور ولكنك أيها الطالب خير بان العاقل
لا يحميد (٢) عن المؤلف إذا وجد إلى تقريره سيلاً ولا يرغب عن المعروف
لذا وجد عليه ليلاً جلة أو غصلاً وان الذين يجزمون بوجوب موافقة
الأولين في كل قليل وكثير وعزمون مفارقتهم في التقير والقطير (٣) يأمون
أن أولئك المتقدمين كانوا في بعض المواضع متقدمين على كلامهم
والرسالة (٢) حاد يحميد فهو حاد مال عن الطريق وعدل عنه ١٢ عيط
(٤) التقير النكته في ظهر النواة والقطير شق النواة والقشرة التي عليها
والقشرة الرقيقة بين النواة والتمر أو النكته البيضاء في ظهرها ١٢ عيط

معتري ضين وعن مقالاتهم معرضين وبذلك مصرحين لامر ضين فان كان ذلك مردوداً غير مقبول فقد صار التقدم مقدوحاً فيه لخلافته متقدميه واعتراضه على كلام مطيه وان كان ذلك مشرباً هنيئاً ومنهجاً سنياً ونحن نرغم هذا المقلد مامورون باقتفاء آثارهم والاهتداء بأوارم قدصارت طريقتهما في التمسق في المضائق والخوض في بلج بحار الدقائق التي ربما أدت معاصمات شمهائياتها واصطكاكات او اخرها وغاياتها الى ترك بعض المقبولات والاعراض عن بعض المشهورات هي المقصد القويم والعصراط المستقيم فصار قوامه بوجوب اتباع الاولين موجباً عليهم ترك ذلك والتمسك بالادلة والبراهين وكما عرفت تناقض مقالات هذه الفرقة فاعرف ايضا فساد طريقة قوم نصبوا انفسهم للاعتراض على رؤساء العلماء وعظماء الحكماء بكل فتنة وسمين وباطل وهجين (١) فلناهم اهم لما جعلوا انفسهم اشداداً لا وليك الا كابر فقد انخرطوا (٢) في حلتهم وانخدعوا الى جانبهم كلافهم يحصلوا من ذلك الاعلى اظهار بلا دهم والفرقة ونهايتهم الظاهرية وكما لهم في النقصان واخذهم بجامع الجبل والنسيان (ولما عرفت) ان الفريقين ليسا على المسج القويم وان كلا طرفي قصد الا مورد مهم اخترنا الوسط من الاسرين والقول الاحسن من القولين وهو ان نجهد في تقرير ما وصل اليه من كلامهم وحصلناه من مقالاتهم فان نجزنا عن تلخيصه وتحريره واظهار وجه تقريره اشرنا الى وجه الاشكال وذكرونا ما هو كالداء المضال ثم نجهد فيه اما بناويل بمحلمهم او بتلخيص مفصلهم المذكور في متفرقات محفلهم ثم نضم اليه اصولاً وفتناً الله تعالى على

(١) الث والسمين في الكلام الجيد والردى وهجن الكلام دخل فيه عيب

١٢ عيط (٢) يقال انخرطت الخرزة في السلك انتظمت ١٢ عيط

تحريرها

٣ محفلهم

تحريرها وتحصيلها وتقريرها وتفصيلها بما لم يقف عليه احدهم المتقدمين ولم يقدر على الوصول اليه احد من السالكنين السابقين فيكون كتابنا هذا كالمتمم لكل ما في غيره من جنسه والرائد على غيره باصول كلية ومواعيد حقيقية ونكت علمية واسرار حكيمية واسئلة متنوعة قاذية واجوبة لائقة واضحة ولا يترقب في مما ذكره الا من اعاط باكثر كلام العقلاء ووقف على مضمون مصنفات العلماء حتى يتمكن التمييز بين القديم والجديد والطارف والتلبد (١) ولما كانت كتابنا مشتملا على اشرف العلوم الحكيمية وارفع المباحث الحقيقية اردنا ان نخدم به خزانة كتب افضل العالم حسابا ونسبا وموروثا ومكتسبا وهو مولانا صاحب الصدر الاجل الكبير المسمى الاستاذ لقوام الدولة والدين صدر الاسلام والمسلمين ملك الوزراء شرفا وغيره (ابوالمعالى - مهيل بن البرزخ المستوفى) الذى خصه الله بافضل ما يناله القوي البشرية واكمل ما يصل اليه القوي النفسانية اماما يخلق بقوة النظرية فلاذنه هو الاستاذ فى علمها وتعلمها حقها والخير (٢) فى بيدها مفضلاتها صدقا والواصل الى نهايات مجازات الافكار والتمسك فى ليج بحار الاسرار ولما ما يتعلق بقوة العملية فلاكتسابه من الاخلاق او ساطعها القاطعة وترفعه من اعلى انها المرحلة الباطنة ولما استجمعت هذه الشريفة الكمال فى القوتين وحازت جهات السعادة من الجانبين لا جرم استمد لرياسة النفوس بقوة نفسانية ولسياسة الابدان بكالات جسيمة لا جرم فوضت العناية الازلية والرحمة السرمدية اليه زمام الاحكام فى النقص والابرار بالنسبة الى الخاص

(١) الطارف المستحدث والتلبد القديم ١٧ عيط (٢) الخريت الدليل الحادى الذى يهتدى الى الخرات المقاور وهي مضائقها وطرقاتها الخفية ١٧ عيط

والعلم من اهل الاسلام فتسأل ان تبالى ان يجمع المسلمين بطول بقائه وان يديم
اقاضة حياته وان يوفقنا بفضلته وطولته لانعام هذا المطلب العظيم والمقصد الكريم
الذي قصدناه فانه لانتم الصالحات الارحمة ولا تتم البركات الا من نصته
(ثم انارتبنا) هذا المجموع على ثلاث كتب ونشر الى ترتيب هذا المجموع
على وجه كلي ثم نكتب فهرس الابواب والفصول ثم نخوض في المقصود
اعلم انه قد ثبت ان كل ما كان اعم كان علمنا به اكمل واتم ولما كان الوجود
اعم الامور واشملها لا جرم ابتداء ما في كتابنا الاول بالبحث عنه وعن خواصه
وعن احكامه ثم ذكرنا بعد ذلك ما يقابله وهو المدم ثم ذكرنا بعد ذلك
ما يكون قريبا من الوجود في الشمول والموم وهو للماهية والوحدة والكثرة
(ثم لما فرغنا) عن المباحث المتعلقة بهذه الامور العامة انتقلنا عنها الى ما ينقسم
للوجود اليه انقساماً اولياً وهو الواجب والممكن واستقصينا القول في البحث
عن حقائقهما وخواصهما واحكامهما ثم انتقلنا الى المباحث المتعلقة بالقدم
والحدوث لان الوجود قد ينقسم اليها ايضا انقساماً اولياً على بعض الاعتبارات
فهذا جملة ما يشتمل عليه الكتاب الاول

(واما الكتاب الثاني) فانه مشتمل على اقسام الممكنات وذلك لان
الممكن ينقسم بالقسمة الاولى الى جوهر وعرض فلا بد من ذكرهما ثم ذكر
الخواص المشتركة بينهما ثم ذكر خواص الجوهر من حيث هو جوهر ثم ذكر
خواص العرض من حيث هو عرض فلا جرم جئنا هذا الكتاب الثاني
مشتتلا على مقدمة وجملة (اما المقدمة) ففي بيان خواص الجوهر من
حيث هو جوهر وخواص العرض من حيث هو عرض ثم انما قدمنا
الجملة المشتملة على احكام الاعراض لانه من ذكرها بعد ذلك واوردنا في

هذه الجملة المقولات التسع التي هي الاغراض •

(ورتبنا) هذه الجملة على فنون خمسة وجعلنا (الفن الاول) في الحكم واحكامه واقسامه وذكرنا في هذا الفن ما يتناهى ومالاتنا هي والمباحث المتعلقة بالنهاية وذكرنا فيه ايضا احكام الخط والسطح والجسم وذكرنا فيه ايضا حقيقة المكان ومذاهب الناس فيه ثم ذكرنا حقيقة الجبهة وكيفية تمجدها بالمركز والمحيط وانما جعلنا هذه الاشياء في هذا الفن لان كلها بحث عن احوال الحكم واهوال اقسامه •

(واما الفن الثاني) فقد جعلناه متتبعا على احكام الكيف ورتبناه على مقدمة واربعة اقسام فذكرنا في القسم الاول الكيفيات المحسوسة وبدأنا فيها بالكيفيات المحسوسة مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسة واللاطفة والكثافة والثقل والخفة والزوجة والفتاشة (١) وقبرها وحققنا القول في حد ودها ورسومها وخواصها ورفضنا الاقوال الباطلة المذكورة فيها ثم ذكرنا به ذلك الكيفيات البهيرة من اللون والعضو وبمد ذلك المسموعة والمشعومة والمفوقة والمموسة وذكرنا في القسم الثاني احوال الكيفيات التي تسمى بالقوة واللاقوة وذكرنا في القسم الثالث احوال الكيفيات النفسانية مثل العلم والخلق واستقصينا القول في احكام العلم والعالم والمعلوم وفصلنا القول في اصولها وفروعها تفصيلا لا يوجد مثله في كتب المتقدمين وذكرنا في القسم الرابع الحسكيفية المختصة بالكليات مثل الاستدانة والتلث والتربيع والزاوية والشكل وغير ذلك وعند هذا يتم الفن الثاني •

(واما الفن الثالث) فقد ذكرنا فيه المقولات النسيئة وهي السبع الباقية فبدأنا

(١) الفتاشة هو الملوحة عند الاطباء ١٢ « رتبنا

اولا بذكر حقيقة الاضافة وخواصها واحكامها وانه هل لها وجود في الابعان ام لا ثم ذكرنا اقسامها كالكلية والجزئية والمماس والمشافع والمتصق وهذه الابواب نجد كل واحد منها في موضع آخر من كتب الحكماء لكننا جمعناها في باب الاضافة لانها لما كانت امورا اضافية كان الاول ذكرها في باب الاضافة ثم ذكرنا بعد ذلك حقيقة الوضع والابن والمثني والجمدة وان يفعل وان يفعل وينسا خواصها واحكامها وعند هذا يتم الفن الثالث •

(ثم انما نظرنا) في مقولة ان يفعل وجدناها عبارة عن تأثير العلة في الشيء واما مقولة ان يفعل فهي الحركة لا غير فلا جرم ذكرنا في الفن الرابع احكام العلة والدلول وفي الفن الخامس اقسام الحركة •

(ثم رتبنا الفن الرابع) على مقدمة واربعة اقسام وخاتمة اما المقدمة ففي بيان حد العلة وشرحنا في الاقسام الاربعة احوال الطل الاربع المادية والصورية والفاطية والغائية وشرحنا في الخاتمة الامور المشتركة بينها •

(واما الفن الخامس) فقد ذكرنا فيه احكام الحركة والزمان فهذا ما في الجملة الاول واما الجملة الثانية فهي مشتملة على احكام الجواهر وفيها ثلاثة فنون (الفن الاول) في البحث عن احوال الاجسام وفيه اربعة ابواب (الباب الاول) في احكام الجسم من حيث هو جسم (الباب الثاني) في احكام الاجسام البسيطة (الباب الثالث) في الافعال والانفعالات (الباب الرابع) في الكائنات التي لا نفس فيها (الفن الثاني) في علم النفس وفيه غاية ابواب سياتي شرحها (الفن الثالث) في العقل وهو فصل واحد وعند هذا ينتهي الكتاب الثاني •

(واما الكتاب الثالث) في الالميات المحضة فيه اربعة ابواب (الباب الاول)

واما

في اثبات واجب الوجود ووحدته وتقدمه عن جهات الكثرة ومشاكله
الجواهر والاعراض (الباب الثاني) في شرح صفاته وشرح علمه
بالكليات والجزئيات وشرح ارادته وقدرته وكونه تاماً وخيراً محضاً
وحقاً محضاً وجوذاً وان العقول البشرية قاصرة عن الاطاعة به وكيفية
اقسام امثاله (الباب الثالث) في افعاله وفيه بيان كيفية صدور افعاله منه
واستقصاء القول فيما يقال من العقول المشرة وكيفية ترتيبها وكيفية تكون
الاسطقسات عنها ثم بيان ان الممكنات لا يوجد شيء منها الا بقضائه
وقدره ثم بيان كيفية دخول الشرف في القضاء الالهي (الباب الرابع) مشتمل
على بيان ضرورة وجود النبي والاشارة الى خواصه وعند هذا يحتم الكتاب
(واما ما يذكر) بمد ذلك من علمي الاخلاق والسياسات (١) فنكتب فيها
كلاماً محمداً ان ساعد التقدير التدبير وانت اذا علمت ترتيب كتابنا وجدته
مبتدأ باعم الامورنا زلا منه الى الاعلى فالأخص فالأخص ولما فرغنا
من الاشارة الى كيفية الترتيب فذكر الآتي من الابواب والفصول
وبالله التوفيق *

(١) قدوم المصنف بذكر علمي الاخلاق والسياسات في آخر هذا الكتاب
لكنه ما انفقت له كتاباً ذنبك العلمين بل قدوم هذا أيضاً ليان هذين
العلمين على حدة مستقلة ١٢ » يقطع



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(الكتاب الاول في الامور العامة)

(الكتاب الاول) في الامور العامة وما يجري مجراها ويجري أنواعها
وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والقدم
والخديوت وفيه خمسة ابواب (الباب الاول) في الوجود وفيه عشرة
فصول (الفصل الاول) في انه غنى عن التعريف •
(اعلم) ان التعريف على وجهين (احدهما) ان يكون الغرض منه افادة
تصور مجهول بواسطة تصور حاصل (وثانيهما) ان يكون الغرض منه التبيه
على الشيء بعلامة منبهة وان كانت اخفى من المعروف في نفس الامر فتعريف
الوجود على الوجه الثاني جائز واما على الوجه الاول فتعريجا ثزا خلافا لبعضهم
فانهم يرفون الوجود بأنه الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه ويرى بما يقولون
انه الذي يكون فاعلا او متفعلا وهذه التعريفات غير صحيحة (اما اولها) فلانها
لا بد فيها من استعمال لفظة بما او الذي او الامر او الشيء وكلها مرادفات
للاوجود ولا شك ان بين مفاهيم هذه الالفاظ الاربعة تفاوتاً مذكوراً
بين الباحثين (واما ثانياً) فلان الصفة اخفى من الوجود لانها عبارة عن لامتناع
الوجود او المعدم او هما والعلم بالوجود متقدم على العلم بلامتناعه وكذلك الخبر
هو القول المتضمن بصريحه نسبة معلوم الى معلوم آخر بالنفي والاثبات
وكل ذلك مما لا يعرف الا بالوجود وكذلك القول في الرسم الثاني فان
الجمهور يرفون الوجود ولا يرفون انه يجب ان يكون فاعلا او متفعلاً
ولان الفاعل موجوده ارفى الغير ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الوجود
فيطل الرسمان •

(واعلم) أنه ليس يجب أن يكون كل تصور مكتسباً ولا لزوم التسلسل
أما في موضوعات متناهية وهو الدور أو غير متناهية وهو المسمى بالتسلسل
المطلق وإذا عرفت ذلك فنقول يجب علينا أن نبين أموراً ثلاثة في هذا
الموضع (الاول) أن الوجود اولى بالتصور (الثاني) أنه يمتنع تعريفه
(الثالث) أنه لول الاوائل في التصورات وهذه المباحث متناثرة وإن
كانت متقاربة •

(أما بيان الاول) فن وجوب (الاول) أن العلم بأن الامر لا يتخلو عن التيقن
والاثبات علم اولى بديهي والتصديق مسبق بالتصور فهذا العلم مسبق بتصور
الوجود والعدم والسابق على الاول اولى بأن يكون اولياً فتصور الوجود
اولي (الثاني) أن علم الانسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من
وجوده والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فله بالوجود سابق على علمه بوجوده
والسابق على غير المكتسب اولى بأن لا يكون مكتسباً (فان قيل) لم لا يجوز أن
يكون علم الانسان بوجود نفسه مكتسباً (قلت) ابطال ذلك سباني في علم النفس
وبتقدير التسليم لا يتدح في المقصود لان العلم نعرف وجود الدليل لا يمكننا
أن نستدل به على المدلول ولا يمكن أن يكون العلم بوجود كل دليل مستفاداً
من دليل آخر لاستحالة الدور والتسلسل فلا بد أن ينتهي الى دليل لا يحتاج
في العلم بوجوده الى دليل آخر فيكون العلم بوجود ذلك الدليل اولياً لكن تصور
الوجود سابق على ذلك العلم الاول والسابق على الاول اولى بأن يكون اولياً
فإذا الوجود اولى بالتصور وهو المطلوب •

(وأما بيان) أن الوجود لا يمكن تعريفه فلا تعريفه اما أن يكون بنفسه او بما
يكون داخل فيه او بما يكون خارجاً عنه والاول باطل لاستحالة كونه معلوماً

قبل كونه معلوماً (والثاني) باطل لان اجزاء الوجود اما ان تكون وجودية او لا تكون فان كانت وجودية كان للوجود الواحد وجودات وايضاً فلا بد يلزم ان يكون الشيء محتاجاً الى مثله وان لم تكن وجودية فنحن اجتمعا صاهاما ان تحدث لما صفة الوجود اولا تحدث فان لم تحدث كان الوجود عبارة عن مجموع الامور المدمية وان حدثت لمصفة الوجود فيكون ذلك المجموع مؤثراً في ذلك الوجود او قابلاً له فلا يكون التركيب في نفس الوجود بل في قابله او فاعله فيكون تعريف الوجود بذاته تعريفه بما هو خارج عنه لا بما هو داخل فيه (واما تعريفه) بلوازمه فهو ايضا باطل لانا ما لم نعرف وجود ذلك اللازم واتصاف الوجود به لم يكن ذلك الامر مرفقاً له واتصافه به عبارة عن نبوت ذلك الوصف له فلو عرفنا الوجود المطلق بأنه الذي وجدت له الحالة القلانية كنا قد عرفنا الوجود المطلق بالوجود الخامس لكننا لان المطلق جزء من المخصوص فيلزم منه تعريف البسيط بالركب وذلك محال ثبت انه لا يمكن تعريف حقيقة الوجود •

(والذي) وصل اليه من قبلنا في هذا الموضع ان تعريف الوجود اما ان يكون بالحد او بالرسم (والاول) باطل لان الحد مركب من الجنس والفصل وليس للوجود جنس ولا فصل (والثاني) باطل لانا عند الاستقراء وجدنا الوجود اعرف من كل ما يحاول تعريفه به وهذا الكلام ضيف (واما قوله) الحد مركب من الجنس والفصل فقد عرف بطلانه في المنطق (واما قوله) الوجود غير مركب منهما فلم يبرهن عليه بل اقتصر على الدعوى (وقوله) لا يمكن ترسيخه غير مبرهن لان الاستقراء لا يفيد العلم •

(واما بيان) انه اول الاوائل في التصورات فقد قيل فيه بأنه اعم الامور

والاعم جزء للاخص ، والعلم بالكل متوقف على العلم بالجزء والذي يحتاج العلم بالشئ الى العلم به يكون لا محالة اعرف فالوجود اعرف وهذا منيف لان قوله الا اعم جزء للاخص ليس كذلك على الاطلاق فان الوصف الخارجي العام لا يكون جزءا من الموصوف والوجود وصف خارجي فلا يلزم ما قلناه (ويمكن) ان يقال في بيان اعم اعرف على الاطلاق ان النفس الانسانية قابلة للتصورات وفاعلها دائم الفيض ومتى وجد القابل والفاعل كان عدم الفصل لاجل عدم شرط او حصول مانع (والاول) هاهنا باطل لان كل ما كان اعم الامور كان كل ما عداه اخص منه والاعم لا يكون مشروطا بالالاخص (والثاني) ايضا هاهنا باطل لان صور الامور الخاصة قد تكون متعادلة ، وهي باسرها لا تماثل صورة ما يسما ولكن كل ما يماثل العلم فهو مبادئ للخاص فاذا آكلنا كان الشئ اعم كان المتنافي له والشرط فيه اقل ومتى كان المتنافي اقل كان وجوده اولى بالتوقع على ما بيناه ولما كان الوجود اعم الامور وهو لازم للماهيات على ما سيظهر كان انتفاش النفس ~~بما لا يكون من انتفاشها~~ ~~بغير كونها~~ واولى واحق واقدم ولا معنى لكون الوجود اول الاوائل في التصورات الا ذلك .

(فاعل) ان الخضم له في هذه المسئلة مقامان (احدهما) ان يقول ماهية الوجود غير متصورة (والثاني) ان يقول ماهية الوجود وان كانت متصورة الا ان ذلك التصور غير اولى بل مكتسب (اما المقام الاول) فله ان يقرر ذلك بوجود اربعة (اولها) لو كان الوجود حقيقة معلومة لكانت حقيقة الباري تعالى معلومة امكن التالي باطل باتفاق الحكماء والبراهين المذكورة في موضعه فالمقدم كاذب وبيان الشرطية انه ثبت بالبرهان ان الوجود من حيث انه وجود حقيقة واحدة في حق الواجب والممكن ونبت ان حقيقة

واجب الوجود هي الوجود الخبر عن سائر القيود وأنه لا يجوز أن تكون له
ماهية سوى الوجود تنقوم بالوجود أو يرض لها الوجود فإذا كانت
حقيقة واجب الوجود هي نفس الوجود المقيد بالقيود السلبية فلو كانت
حقيقة الوجود متصورة لكانت حقيقة الباري تعالى لا محالة متصورة
(وثانيها) أن تصور الشيء أنما يكون بأرسام صورته مساوية للمتصور في المتصور
فلو تصورنا حقيقة الوجود لا رتست صورة مساوية لماهية الوجود
فينا ولا شك أن الذي يتصور الوجود موجود فيلزم أن يجتمع فيه
من الوجود صورتان ويلزم منه اجتماع المثليين وهو محال ثم إذا تصورنا
الوجود وتصورنا بعد ذلك سواداً موجوداً لزم اجتماع الوجودين مرة
أخرى وذلك محال (وثالثها) أن الوجود على ما يشتموه بسيط والبسيط
غير مقول بالحقيقة (وربما) أن الوجود لا يعرف بالحقيقة إلا إذا عرف بمجره
من غيره ومعنى هذا الشيء من غير أنه ليس هو ذلك الغير وذلك سلب
مخصوص والسلب المخصوص يتوقف تعقله على تعقل مطلق السلب لما بينا أن
المطلق جزء من المقيد والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فإذا العلم بالوجود
يتوقف على العلم بالسلب المطلق لكن السلب المطلق لا يمكن تعقله إذا لعدم
أنما يتقل إذا اضيف إلى الوجود فيشذ بتوقف تعقل كل واحد من الوجود
والعدم على تعقل الآخر فيكون دوراً وذلك يمنع من تعقل حقيقة
كل واحد منهما •

(ولما للمقام الثاني) فهو أن تقع المساعدة على أن تصور الوجود حاصل وضع
المتازعة في أن تصور أولي ولهم أن يذكر واشكو كاخفة في ذلك •
(أولها) أن الوجود صفة غير مستقلة بالمقولة وما كان كذلك كان في

معقوليته تبعاً للتغير فإذا استقرت الوجودية تبع لمعقولية معروضة أنه التي هي
الماهيات التي هي غير أولية التصور فالوجودات تتبع تصوره لتصورها أولى أن
لا يكون أولى التصور •

(وثانيها) لو كان الوجود أولى التصور لكان كونه مشتركاً بين الموجودات
وزائداً على ماهياتها أولاً بدسياً لأن كونه مشتركاً وزائداً أن كان من كونه
وجوداً فالأول ظاهر وأن كان لازماً من لوازمه والملازم علة لازم والعلم
بالعلة علة للعلم بالمعلول فيلزم من تصور ماهية الوجود العلم بوجوده لازم ومن
العلم بذلك اللازم العلم باللازم الثاني وهلم جرا في جميع اللوازم بالغة ما بلغت
وكون الوجود مشتركاً وزائداً إذا كان من جهة لوازم ماهية الوجود سواء كان
لازماً قريباً أو بعيداً فيلزم من كون الوجود أولى التصور أن يكون العلم
بهذين اللازمين أولاً ولما لم يكن كذلك فالوجود ليس أولى التصور •

(وثالثها) أن قرأ ما اشتغلوا بتعريف ماهية الوجود ولو كانت ماهية الوجود
متصورة لهم تصوراً أولاً لاستحال عليهم طلب ما هو حاصل عندهم كما أن العلم
بأن الشكل أعظم من أجزائه لما كان حاصلًا عندهم امتنع عنهم طلب
ذلك بالبرهان •

(ورابعها) أن الوجود الذهني يجب أن يكون مطابقاً للوجود الخارجي لا يمكن
كلما كان أشد جزأه أولى بالجوهرية والوجود الخارجي فيجب أن يكون
الاولى بالحضور في الذهن هو الأمور الجزئية والوجود اعم الأمور فهو
أولى بأن يكون حضوره في الذهن متأخراً عن حضور غيره فإذا
لا يكون تصوره أولاً •

(وخامسها) أنه لو كان تصوره أولاً احتج في ذلك إلى البراهين والمواقع

الخلافاً في أنه هل هو من قبيل الأوليات أم لا علمنا أنه ليس بأولي التصور
 (والجواب) عما عسكوا به أولاً أن ذلك بناء على أن ماهية الباري تعالى
 وحقيقته هي الوجود المجرد ونحن لا نقول بذلك وإن كان ذلك مذمهاً
 للشيخ ولا كثر السابقين ولا شك أن من قال بذلك فلا جواب له عن
 ذلك الكلام (والجواب) مما عسكوا به ثانياً أناسين في علم النفس أنه يكفي
 في ادراكنا لذاتنا حضور ذواتنا لذواتنا من غير أن يحتاج فيه إلى استحضار
 صورة مساوية لذواتنا في ذواتنا فكذلك ما هنا يكفي في ادراكنا لحقيقة الوجود
 حصول الوجود لذواتنا ولا حاجة إلى استحضار صورة أخرى من الوجود
 في ذواتنا فاندفع الاشكال (والجواب) مما عسكوا به ثالثاً أناسين أن
 البسيط يمكن أن يكون مطلقاً (والجواب) مما عسكوا به رابعاً أن لا نسلم
 أن تغلق حقائق الأشياء تتوقف على تغلق أنها ليست غير ها وذلك لأن
 العلم بأن حقيقة ماهية ليست حقيقة أخرى علم بسلب أمر عن أمر والمعلوم
 فيه مجموع أمور والعلم بالمجموع مظهر عن العلم بكل واحد من تلك الأمور
 فثبت أن العلم بالوجود لا يمكن أن يكون متوقفاً على العلم بأنه ليس غيره بل
 الوجود من حيث أنه وجود بلا شرط عديم أو وجودي له اعتبار مختار لا اعتبار
 الوجود مع شرط عديم وهو سلب غيره عنه تنافر البسيط والمركب
 وإذا كانت الوجود بلا شرط مختار للوجود بشرط لا وبت أن الوجود
 بلا شرط لا يتوقف تصوره على تصور العدم اندفع الاشكال وهو القول في أن
 الوجود بسيط فإن الوجود مجرد محض فقط والبساطة والتركيب تارضان له
 (والجواب) مما عسكوا به أولاً في المقام الثاني فهو أن منع كون تغلق الوجود
 تاباً لتغلق شيء آخر ولا يستقيم مع قولنا الوجود أول الأوثل في التصورات

الا لاصرار على هذا المنع لاننا لو جئنا ننقله ببناقل غير لسكان فنقل ذلك الغير ما يتعامل فنقله فلا يكون تنقله اول الاوائل (واما) اذالم ندع ذلك ونقنا بمجرد ان تصوره اولى امكنتا ان نسلم ذلك ثم اما ان نقول بان تنقل الوجود تابع لتنقل ماهية ما لا تنقل ماهية مخصوصة وتنقل ماهية ما ايضا اول التصور ولكن ذلك بشكل من جهة ان كونه ماهية ما ايضا من العوارض التي لا تنقل بالمقولية فيعود الاشكال بينه فيه (واما) ان نقول ان تنقل الوجود يستدعي تنقل الماهيات الخاصة وندعي ان تصور بعض الماهيات الخاصة ايضا اول وهذا اقرب الى الصواب (والجواب) عما عسكوا به ثانيا من وجهين (احدهما) ان كون الوجود زائدا ومشاركا وصفات اضافيان ليس لهما وجود في الخارج والالكان اما مشاركا كالتبرع او لا مشاركا وعلى كل حال فشاركته او لا مشاركته يكون زائدا عليه لا سائلا واذا لم يكن لنا من الامور الوجودية في الخارج لم تكن الماهية مستقلة بل هي تابعة للاشكال (وثانيهما) ان يلتزم ان العلم يكون الوجود مشتركين الماهيات دون ادائها اولى وان الذي يذكر في الموضعين من البراهين يجري مجرى التنبهات (والجواب) عما عسكوا به ثالثا ان احدا لم يحاول تعريف حصول الشئ وبنونه ولكنهم لما اعتقدوا ان الوجود هو حصة حصول الشئ لا نفس حصوله لا جرم حاولوا تعريف تلك الملة ولا شك انها لو كانت ثابتة لكانت محتاجة الى التعريف (والجواب) عما عسكوا به رابعا هو ان قولهم الاخص لما كان اولى بالوجود الخارجى واعرف عند الطبيعة من الاعم وجب ان يكون في الذهن ايضا كذلك دعوى عربية عن البرهان بل الصحيح ان الاعم اولى بالوجود الذهنى من الاخص لما بينا ان الشئ كلما كان اعم كانت شروطه ومبادئه اقل فكان اولى

بالوجود واما في الوجود الخارجى فكما كان اخفى كان اولى بالوجود لاستعالة حصول الكلى في الايمان فظهر الفرق بين الموردين (والجواب) مما تمكوا به خامسا انه لا يلزم من وقوع الخلاف في ان تصوره اولى ام لا ان لا يكون تصوره اولى لان البحث من كونه اوليا بحث عن حال من احوال التصور لا عن نفسه .

﴿ الفصل الثانى فى ان الوجود مشترك فيه ﴾

يشبه ان يكون ذلك من قيل الاوليات بانه اذا نسبنا موجودا الى معدوم لم نزل بينهما مشاركة ومشاركة في التحقق والتثبت و اذا نسبنا موجودا الى وجود فاما ان يكون بينهما من المشاركة والمقارنة ما ليس بين الوجود والمعدوم واما ان لا يكون كذلك فاذ لم يكن كان حال الوجود مع الوجود في عدم المشاركة كحال الوجود مع المعدوم وصريح العقل حاكم فـ د ذلك وان كانت بين الوجودين من المشابهة ما ليس بين الوجود والمعدوم فذلك اعتراف بان اصل الوجود مشترك (فان قيل) المعدوم تـ محض فكيف تكون بينه وبين الوجود مشابهة واما الموجودات وان اختلفت في وجوداتها لكنها كيف ما كانت فهي موجودة (فنقول) اذا لم يكن وجوداتها متشاركة في المفهوم بل كانت متباعدة من كل الوجود كان حال بعضها مع البعض كحال الوجود مع المعدوم في عدم المشابهة فالا ان يقال الموجودات وان اختلفت في انفسها لكنها متحدة في الاسم فيشاركون في هذا الوجه لكننا نقول لو قدرنا ان الواضع وضع لطائفة من الموجودات وطائفة من المعدومات اسما واحدا ولم يضع لكل الموجودات اسما واحدا اوجب ان تكون المقارنة بين تلك الموجودات والمعدومات المتحدة في الاسم اكثر

من التي بين الموجودات الغير المتحدة في الاسم وصريح العقل كما كـ بطلان ذلك وهذه حجة غير مقنعة للمجادل المنته ولكننا في حق النصف قاطبة •

(ثم انا ذكر) به ذلك عدة من البراهين (قال اول) انا اذا عرفنا ان العالم ممكن وكل ممكن فله مؤثر جزئنا حيث انه لا بد للعالم من مؤثر وبقنا وجوده ثم اذا اردنا به ذلك في انه هل هو واجب او ممكن بتقدير كونه ممكنا فهو جوهر او عرض وبتقدير كونه جوهر او متعيز او غير متعيز لم يكن ردنا في هذه الخصوصيات موجبا واليقين الاول لما لو اعتقد مستقدان ذلك للمؤثر شي ممكن الوجود ثم يتبين له به ذلك ان ذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا فانه لا بد ان يزول عنه اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا فلو لا ان الوجود امر مشترك بين هذه الخصوصيات والا لتغير عند تغير اعتقاد خصوصياته كاتغير اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا ولم يكن كذلك لعل ان الوجود مشترك •

(الثاني) ان الوجود اولي التصور ولو لم يكن مشتركا لم يكن كذلك لان وجود كل شي اذا كان عين حقيقته وتلك الحقيقة غير اولية التصور فالوجود كيف يكون اولي التصور •

(الثالث) ان المقابل للاوجود هو الوجود واعرف التصديقات عند العقل انه لا واسطة بين هذين الطرفين ولو لم يكن الوجود مشتركا بين الكل لم يكن المقابل للاوجود امرا واحدا بل امور كثيرة فلا يكون التقسيم منحصر آيين الطرفين •

(الرابع) وهو انه يمكننا ان نقسم الوجود الى الواجب والممكن والتقسيم يستدعي ورود مشترك كافي وليس ذلك امر النفياد فاما لو قدرنا عدم الوضع • وليس ذلك اللفظ

اصلاً لم يبطل هذا النوع من تصرف العقل فإذا هو امر معنوي ولا يمكن ان يكون ذلك هو خصوصية كونه واجباً او ممكناً لان خصوصية كل واحد منهما غير مشترك بينه وبين مقابله والا لكان هو مقابله اى مقابل نفسه فإذا المورد شئ مشترك بين خصوصية كل واحد منهما •

(قانون قيل) على هاتين الحجتين سؤالات (الاول) ان نفي كل حقيقة تقابله ثبوتها وليس بين فيها وثبوتها واسطة لكن ثبوتها ليس اسراً زائداً على خصوصيتها بل ثبوتها هو نفس حقيقتها المتينة فقد وفيها بما تقرر في العقل من انه لا واسطة بين النفي والاثبات اى لا واسطة بين تحقق تلك الحقيقة وبين لا تحققها فان ادعيت ان هاهنا ثبوتاً عاماً مشتركاً بين الموجودات وهو المقابل للنفي العام فهنا هو المصادرة على المطلوب الاول وهذا هو الاعتراض على الحجة الرابعة لا نقول بمرور التقسيم بالوجوب والا مكان حقيقة كل واحد من الماهيات فاذ قلنا الموجود لما ان يكون واجباً او ممكناً فكأننا قلنا السواد انما ان يستقر في سوادها واجباً او لا يكون وكذلك القول في البياض وغيرها فلي هذا يكون المورد حقيقة كل واحد من الماهيات لان يكون هناك وجود مشترك •

(الثاني) المعارضة بنفس الوجود فاننا اذا قلنا الامر ان يكون ثابتاً او لا يكون فالوجود ان لم يدخل في طرف الثابت دخل في طرف اللاتبات وحيث لا يكون الوجود زائداً وان دخل في طرف الثابت فلا شك انه مائل للماهية اللاتباتية فيكون الوجود مشاركاً للماهية الموجودة في اصل الثابتية ومما تراعها في خصوصية كون الوجود وجوداً فيكون للوجود وجود آخر ولزم التسلسل وهو بينه متوجه على البرهان الرابع لانه يمكننا ان نقسم الثابت الى الوجود والماهية

والماهية الموجودة فتكون الثابتة مشتركة بين الوجود وغيره ويلزم منه المحال .
 (فالجواب) من الاول من وجوب (الاول) ان سلب السواد لا يخالف سلب
 الياض والالكانت السلوب في انفسها متضمنة فتكون السلوب اموراً ثبوتية
 وهو محال واذا كانت السلوب باسرها مشتركة فالقابل لها ان كانت
 خصوصيات الماهيات لزم ان لا يكون المقابل للسلب امراً واحداً بل اموراً
 كثيرة وبطلان المحصر وان لم يكن المقابل له خصوصيات الماهيات بل امراً
 مشتركاً فهو المطلوب (والثاني) انما تستعمل القضية القائلة بان الشيء لا يخلو
 عن النقي والاثبات لتصحيح الحق من احد طرفيه بالبرهان وبطلان الباطل منه
 بالبرهان ولو كان قولنا الشيء لا يخلو عن النقي والا يثبت معناه ان السواد مثلاً
 لا يخلو عن ان يكون سواداً او لا يكون لكانت حقيقة الحق وباطلية الباطل
 من الطرفين معلومة بالبداهة فانما بالضرورة نعلم ان الحق هو ان السواد سواد
 والباطل ان السواد ليس بسواد لا بطلان بالقول .

(واما الجواب) من المارضية فبيان الوجود هو ان كان يشارك الماهيات
 الموجودة في اصل الثبوت لكن يتنازعها بقيد سلبى وهو انه لا مفهوم له
 سوى الوجود والكثرة انما يلزم اذا حصل الاشتراك في قيد ثبوتى والامتنياز
 في قيد آخر يحصل مثل الماهيات المشتركة في الوجود المتباينة بالخلفين وهما هنا
 الاشتراك في اصل الثبوت والامتنياز في قيد سلبى فلا يلزم التسلسل فان عاودوا
 وقالوا الماهيات لها ثبوت في انفسها والالكانت غير ثابتة واذا كانت ثابتة
 كانت مشاركة للثبوت في الثابتة وممتازة عنه بمخالفاتها في التسلسل (فنقول)
 الماهية اذا جردت عن الثبوت لم يكن لها ثبوت آخر ولا يلزم من سلب
 الثبوت عنها حمل العدم عليها فان الماهية من حيث هي لا ثابتة ولا لا ثابتة

على ان يكون الثبوت والاثبات داخطين في مفهومها وان كانت لا تفك عنهما
فالماهية المجردة عن الثبوت ليس لها ثبوت آخر فان السواد من حيث انه
سواد ليس الا السواد ولا يوصف بأنه ثابت ولا ثابت لان كل ذلك مفهومات
زائدة على كونه سوادا وتامم تقر بذلك سياقي في باب الماهية.

(الحجة الخامسة) لو لم يكن الوجود مشتركا لم يكن التقسيم بالوجوب
والامكان. وجب الاستيثار الواجب عن الممكن فانه اذا كان مفهوم الوجود مختلفا
جاز ان يكون شيء واحد يكون الوجود باحده مفهوميه واجباله وبالاخر
ممكنا فيكون الشيء الواحد واجبا وممكنا في الوجود فلا يكون هذا التقسيم
موجبا للتمييز واما اذا كان المفهوم واحدا كان موجبا للتمييز لان نسبة المفهوم
الواحد الى الشيء الواحد لا يكون بالوجوب والامكان (فان قيل) هذه
الحجة مصادرة على المطلوب الاول لان من زعم ان الوجود ليس بمشترك
زعم ان وجود كل شيء حقيقة المفصولة واذا استحال ان تكون الحقيقة
الواحدة حقيقة استحال ان يكون الشيء واحدا في الوجود ان هذه الحجة انما تستمر
اذا ثبت كون الوجود زائدا على الماهية وهو نفس المطلوب (فنقول) اما
ان هذه الحجة تبتى على كون الوجود زائدا على الماهية فلا شك فيه ولكن
يحتمل ان يسلم ذلك وينازع في كون الوجود مشتركا فهذه الحجة تصلح
لأثبت كونه مشتركا بد فرض كونه زائدا.

(الحجة السادسة) من قال بان الوجود غير مشترك فقد قال بكونه مشتركا
من حيث لا يشعر بذلك فان حكمه بأنه غير مشترك غير مقتصر على وجود
واحد بل على كل وجود فلو كان مفهوم الوجود مختلفا كان يحتاج الى ان يبرهن
على كل واحد من وجودات الماهيات انه غير مشترك وليس كذلك فان الحكم

يترتب بان حجة على ان الوجود غير مشترك يتناول كل وجود فاذا
الوجود مشترك *

﴿ الفصل الثالث في ان الوجود ذاته على ماهيات الممكنات ﴾

(اعلم) ان وجود الممكنات اما ان يكون نفس ماهياتها او لا يكون فان لم يكن
فاما ان يكون داخلا في ماهياتها او لا يكون فالا احتمالات لا تزيد على هذه
الثلاثة (الاول) ان يكون وجودها عين ماهياتها (الثاني) ان يكون وجودها
جزأ من ماهياتها (الثالث) ان يكون وجودها خارجا عن ماهياتها والحق
هو الثالث وذلك بحصل باطل القسيتين الاولين *

(واعلم) ان كل ما يدل على ان الوجود خارج عن الماهية فهو دليل على ان
الوجود غير الماهية اما ليس ان كل ما يدل على انه غير الماهية فانه يدل على انه خارج
عن الماهية لان جزء الشيء يكون متائرا له مع انه غير خارج عنه فلذلك
في هذا الفصل ما يدل على ان الوجود غير الماهية وذلك من وجود اربعة
(الاول) ان الوجود مشترك في بين الماهيات ولا شيء من خصوصية شيء من
الماهيات التي هي اخص من الوجود بمشترك في بين الماهيات التي هي اخص
منه فالوجود متائرا للماهيات (الثاني) لو كان الوجود نفس الماهية لكان قول
القاتل الجوهر موجود مثل قوله الجوهر جوهر وبالجملة لا يكون الحمل
والوضع هاهنا الا في اللفظ والمالم يمكن كذا لك علمنا ان الوجود
متائرا للجوهرية *

(فان قيل) اذا قلنا الجوهر موجود فاذا ان المتصور في التالي موجود
محصل في الخارج وذلك لا يقتضي ان يكون كونه محصلا في الخارج زائدا
عليه بل يقتضي ان يكون كونه محصلا في الخارج ممتازا عن كونه متصورا

﴿ الفصل الثالث في ان الوجود ذاته على ماهيات الممكنات ﴾

في الذهن ثم هو ممرض بامر من (الاول) انه ذاتي واجب الوجود واجب الوجود كان هذا (١) من الكلام واذا قيل واجب الوجود موجود كان مفيداً مع ان الحكماء ينكرون ان يكون وجود واجب الوجود ذاتياً عليه (الثاني) ان قولنا اليت استنفيد وقولنا اليت ليت هذا مع انه لا يجب ان يكون له بحسب كل اسم صفة فكذا هاهنا .

(فنقول) اما الاول ففيه تسليم المطلوب لاننا ندعي ان الوجود امر ذاتي على كونه محصلاً في الخارج بل ندعي ان تحصيله في الخارج امر ذاتي على مفهوم جوهرية وانتم قد ساعدتم على ذلك (واما جل) المعارضة الاولى فان من واجب الوجود المستثنى عن السبب فهذا المفهوم امر سلبي فيشذ بكونه الوجود متافراً له اذهوية الثبوتية من جهة الوصف السلبي الاعتباري وان من واجب الوجود الموجود الذي استثنى عن السبب فيشذ لا يتنظم الحمل والوضع بل يتناول مسألة قول القائل الموجود الواجب موجود ومعلوم انه لا فائدة فيه (واما الثانية) فقلنا ان لاسمى المترادفة انما يصح حملها بعد الوضع الاخرى ولو قدرنا عدمها لم يصح واما قولنا الجوهر موجود فهذا الحمل والوضع ثابت وان لم يوجد شيء من اللفات ولذا لك اذ برهنا على ان المثلث موجود لم يكن برهاناً على اللفظ بل على المعنى (الثالث) ان الوجود دغى عن التعريف والماهية غير غنية في خصوصياتها عن التعريف فالوجود غير الماهية (الرابع) ان الوجود مقابل للمعدم وقابل للقسمة بالوجوب والامكان وخصوصيات الماهيات غير قابلة لهذه الاحكام فالوجود متفائر للخصوصيات

(١) هذا الرجل في منطقته هذا اي خلط وتكلم بما لا ينبغي ١٢ محيط

في الفصل الرابع في بيان ان الوجود خارج عن الماهية

﴿ الفصل الرابع في بيان ان الوجود خارج عن الماهية ﴾

(اعلم) ان البراهين التي يمكن ذكرها في هذا المطلوب منها ما يبتنى على كون الوجود مشتركا ومنها ما لا يبتنى على ذلك (فنذكر) اولاً ما لا يبتنى عليه وذلك من خمسة اوجه (الاول) انه يصح منا ان ننقل الماهية ونشك في وجودها و المشكوك ليس نفس المعلوم ولاد اخلافه (فان قيل) هب ان الماهية لما امكن نقلها عند عدمها الخارجي وجب ان تكون متاثرة لوجودها الخارجي لكن يستحيل ان تنقل الماهية عند عدمها في الذهن فكيف يلزم من هذه الحجة ان يكون الوجود الذهني زائداً على الحقيقة (فنقول) لانه يمكننا ان ننقل الماهية عندما نشك في انه هل لذلك المقول وجود في الذهن ام لا ولذلك فان كثيراً من الناس يزعمون ان النقل عبارة عن تعلق القوة العاقلة بالمعقول من غير ان يكون للمعقول حصول في الذهن الى ان ثبت ذلك بالبرهان ثبت ان الماهية قد تنقل عند ما نشك في وجودها الذهني فاستمر البرهان فيه فالحاصل ان الوجود في الذهن ان كان لازماً للشعور ولكنه غير لازم في الشعور وايضا فلان الماهية التي توجد في الاعيان ولا تكون مقولة لما قل حقيقة ما حصل و وجودها الذهني غير حاصل وذلك يتبع المطلوب (فان قيل) حببكم مآرخة بالوجود قائما تصور حقيقة ونشك في حصوله في الايمان فيلزم ان يكون للوجود وجود (فنقول) الشك في الشيء على ضربين فانه مارة يكون ذلك شكاً في ثبوت امره ومارة يكون شكاً في ثبوته لاسر والشك في الوجود ليس شكاً في ثبوت وجود آخر له فان الوجود يمتنع وصفه بالوجود والعدم اما بالوجود فلان الوجود لو اتصف بوجود آخر لا يفرض هاهناك امور ثلاثة (الاول) الماهية وهي قابلة غير مقبولة ولا تقترن

(الثاني) الوجود الاول وهو مقبول للماهية وقابل للوجود الآخر (الثالث)
الوجود الآخر ولا بد من انبات هذه المراتب الثلاث بحيث لا يكون
بينها شيء آخر سواء تسلسلت او لم تسلسل اذ لو لم توجد فيها هذه الاورد
متلاقية لم يكن شيء منها موصوفا بالآخر (فنقول) مقبولة الوجود الاول
للماهية اما ان توقف على الوجود الثاني اولا فتوقف فان لم تتوقف امكن
ان يبقى الوجود الاول مقبولا للماهية عند عدم الوجود الثاني فيكون
وجود الوجود معدوما والماهية موجودة هذا اخاف وان توقفت فهو
محال وبتقدير تسليمه يفيد المطلوب اما وجه استحالة فلا مبرر من (اما الاول)
فلان الوجود الاول والثاني متشاركان في الحقيقة وليس ان يكون
احدهما حالا في الآخر لولا ذلك العكس فيؤدي الى حلول كل واحد
منهما في الآخر و الى حلولهما في الماهية و الى اجتماع المثليين و الى كون
الشيء الواحد موجودا مرتين وان تكون الموجودات الكثيرة موجودا
واحدة وان يكون الواحد حالا في محلين وكل ذلك محال (واما الثاني) فلانها
ليساو يا في الماهية والوجود الثاني ويفيد الوجود الاول استعداد الحلول
في الماهية فوجب ان يكون الوجود الاول مفيدا لنفسه هذا الاستعداد
اذا الاشياء المتفقة في النوع متساوية في الاحكام (واما بتقدير التسليم) فلان
كون الوجود عارضا للماهية لازم من لوازم الوجود وهذا لازم معلل بالوجود
الثاني فاذا استعيل اشكك الوجود الاول من الوجود الثاني لكنه مع الوجود
الثاني غير قابل للعدم فلم يكن ممكن الوجود والعدم فظهر ان الوجود يتم وصفه
بالوجود والعدم فاذا اشك في ان الوجود هل هو ثابت ليس شكاً في ثبوت
وجود آخر له بل هو شك في انه هل هو ثابت لماهية ام لاو ذلك يقتضي

ان يكون منائر لذلك الامر الذي هو ثابت له وهذا هو الذي تمسكنا به
ابتداء في اثبات هذا المطلوب (واما الشك الثاني) في الماهيات فلا يمكن
ان يكون شكافي ثبوتها بشئ آخر لا يفرض الكلام في ماهية قائمة بنفسها حتى
لا يتفقد فيه هذا الاحتمال ويتقدر تسليم ذلك بحصل الفرض ايضا لان الشك
في ثبوت الماهية للوجود يقتضي منائر ثبوتها للوجود (الثاني) ان الشئ الممكن
من حيث هو موجود غير قابل للمدم ومالا يقبل المدم لا يكون موصوفا
بامكان الوجود والمدم وهو ايضا حال كونه معدوما وغير قابل للوجود فاذا
الذات بشرط الوجود والمدم يستحيل ان يرض له الامكان والذات موصوفة
بالامكان فاذا للذات اعتبار منائر للوجود والمدم ويكون ذلك الاعتبار
معرضا لمائتين الحالتين فيكون **الامكان** عارضا له بالنسبة الى
الوجود والمدم •

(فان قيل) هذا انما يلزم اذا سلمنا لكم ان الامكان يتحقق للشئ حال وجوده
بالنسبة الى وجوده ونحن لا نقول به **لأنه** الامكان يتحقق حال
وجوده بالنسبة الى الزمان المستقبل (فنقول) الحوادث لا بد ان يكون ممكنة فلا
يخلو اما ان يكون ذلك الامكان يتحقق حال وجوده بالنسبة الى تلك الحالة
او يقال انه قبل وجوده كان ممكنا بالنظر الى المستقبل فان كان الاول
فقد سلمتم ان الامكان قد تحقق بالنسبة الى الوجود الحالي وفيه حصول
المطلوب وان كان الثاني فقبل حصول الوجود كان محكوما عليه بالامكان
فهو منائر للوجود الذي لم يكن محكوما عليه بالامكان (الثالث) ان الوجود
مفاد للماهية غير مفادة فالوجود غير الماهية وتحقيق الحق في ان الماهية
مفادة او غير مفادة سيأتي (الرابع) الفصل لا يكون ملة لماهية الجنس والا
« بشرط كونه معدوما

لم يكن مقسمه وهو سبب لوجود حصة النوع منه لتمييز عن الخاصة التي هي
غير مقومة لطبيعة النوع فالوجود غير الماهية (الخامس) الملة متقدمة على
المألوف في الوجود وغير متقدمة عليه في الماهية فالوجود متأثر للماهية
وتحقيق الحق فيه سيأتي •

(فاما الادلة) الدالة على ان الوجود بحد ذاته مشترك بين الماهيات
لا يجوز ان يكون جنسا لماضي ستة امور (الاول) لو كان الوجود جنسا لكانت
الامور المتغايرة الداخلة فيه انما تمتاز بعضها عن البعض بفصول مقومة ضرورة
كون جهة الاشتراك متائرة لجهة الامتياز وما به الامتياز يجب ان يكون
موجودا فان ما ليس بموجود لا يميز موجودا عن موجود فاذا الفصل يكون
مشاركا للنوع في ماهية الجنس يستدعي فصلا آخر والكلام فيه كالكلام
في الاول فيحتاج كل فصل الى فصل آخر لا الى غاية (الثاني) ان الفصل
خارج عن ماهية الجنس والا لم يكن مقسمه وعلو لوجوده والا فلا يكون
بينه وبين المواضع فرق ~~لو كان الوجود جنسا لكان~~ لا نواعه فصول
ولكانت تلك الفصول اسبابا لوجود الجنس فيكون للوجود وجود آخر
وهو محال (الثالث) لو كان الوجود جنسا لكان امتياز الواجب عن الممكن
بفصل فيكون الواجب مركبا من الجنس والفصل فيكون الواجب متلفا
بجزئه فيكون لولا الجزئية ان لم يكن الواجب موجودا فيكون الواجب
لذاته ليس واجبا لذاته هذا خلف (الرابع) الوجود مقول على ما تحت لا بالتساوي
اذا لو اجب اولي بالوجود من الممكن والجوهر من الممكنات اولي بالوجود
من المرض وكل ما كان محمولا على ما تحت لا بالتساوي لم يكن جنسا لما تحت
اذ يتبع التفاوت في الماهية ومقوماتها (تطالع) الوجود في نفسه ان كان

مستقلاً بذاته وهو محمول على المرض وما كانت جزؤه جوهره فهو جوهر فوجب ان يكون المرض جوهرًا هذا خلف وان كان غير مستقل بذاته وهو محمول على الجوهر وما كانت متقومًا بالمرض كان مرضًا فالجوهر عرض هذا خلف (السادس) اذا تنقل الذات واخطرت من ذاتها بالبال امتنع ان يبقى ذلك الذاتي مجهول الثبوت لتلك الذات وهما مع نغطور الماهية بالبال لا نعرف انها موجودة الا يرهان فطنا انه غير داخل في الذات •

(واما المنكرون) ان يكون الوجود زائداً على الماهية فقد احتجوا بامور ثلاثة (اولها) لو كان الوجود زائداً على الماهية لصح ان تنقل الماهية حاصلة بحتمية مع الذهول من وجودها او ينقل وجودها مع الذهول عنها فان من المستحيل ان يتوقف كل واحد منهما على صاحبه لكن التنازل محال فالقدم مثله (وثانيها) لو كان الوجود زائداً فذلك الزائد اما ان يكون ثابتاً وامامت لا يكون ثابتاً فان لم يكن ثابتاً فهو ليس بزائد وان كان ثابتاً كان ثبوته زائداً عليه فيؤدي الى التسلسل (وثالثها) لو كان الوجود صفة زائدة على الذات كانت الذات قابلة لها وهذا القبول ليس بحسب الفرض العقلي فقط فان اتصاف الماهية بالوجود امر محقق في نفسه لكن كل ما كان قابلاً لصفة فلا بد ان يكون له تعيين وتخصل حتى يقبل غيره فان ثبوت غيره له فرع على ثبوته في نفسه وذلك التخصل هو الوجود فيلزم كون الذات موجودة قبل اتصافها بالوجود هذا خلف •

(والجواب) عما تنكروا به اولاً من وجوب (احدهما) انه لا يلزم من كون الوجود متفارقاً للماهية صحة ان ينقل احدهما مع الذهول عن الآخر فان

• الثبوت

حصول الجسم في الحيز زائد على ذاته مع أنه لا يتقل الواحد منها إلا مع الآخر وإضافان كل واحد من المضافين لا يتقل من حيث هو مضاف إلا إذا عتل المضاف الآخر (وثانيهما) أن ذلك مغالطة لأن الوجود ليس إلا كون الماهية محصلة في الخارج فاذا عتلنا الماهية محصلة في الخارج فقد أدرج في ذلك عتل الوجود فكيف يلزم مع ذلك جواز تعقل ذلك مع الذهول عن الوجود •

(نعم) ربما يتوهم لزوم هذا الكلام على من جعل الوجود علة تحصيل الماهية فاما ان يتوهم لزومه على من يجعل خسر التعقل في الخارج هو الوجود فهو بعيد (والجواب) عما تمكوا به ثانياً ان قول للثابت بنقسم الى مالا مفهوم له وراء كونه ثابتاً الى ماله مفهوم آخر وراء كونه ثابتاً فان كان له مفهوم وراء كونه ثابتاً فينبغي ان الثبوت زائد عليه وان لم يكن له مفهوم وراء الثبوت لم يجب ان يكون الثبوت زائداً عليه (فان قالوا) الوجود يمكن ان يتصور ويشك في انه هل هو ثابت في الاعيان ام لا فيلزم ان يكون للوجود وجود آخر (فالجواب) عنهما سبق بالاستقصاء غير (والجواب) عما تمكوا به ثالثاً انه من الجائز ان يكون تبيين حقيقته كافيّاً في صحة هذه للقبالية وسيأتى تحقيق ذلك في الفصل الذي يليه •

• الفصل الخامس في ان وجود واجب الوجود هل هو زائد عليه ام لا • (اعلم) ان المذاهب للممكنة في وجود واجب الوجود لا تزيد على هذه الاحتمالات الثلاثة (فان) وجوده لا يتخلو اما ان يكون مساوياً للوجود للممكنات في مفهوم كونه وجوداً اولاً يكون فان لم يكن كذلك كان قول للوجود عليهما باشتراك الاسم وان اتحد المفهوم في الموضعين فلا يتخلو

لما ان يكون ذلك المقصود مقارنا لما هية اخرى في حق واجب الوجود
اولا يكون مقارنا لما هية اخرى بل يكون وجودا قائما بنفسه فظهر بهذا
التقسيم ان الاحتمالات في هذا الباب لا تزيد على هذه الثلاثة (احدها)
ان نقول الوجود مقول على الواجب والممكن باشتراك الاسم (وتليها) ان
نقول الوجود مقول عليهما باشتراك الاسم وهو مع ذلك غير مقارن في
حق الواجب لما هية وحقيقته (وتاليها) ان نقول الوجود غير مقول عليهما
باشتراك الاسم وهو مع ذلك مقارن لما هية غيره (ظنا الاحتمال الاول)
وهو كون وجوده مخالفا لوجود الممكن فهو باطل بالدلائل المتقدمة في ان
الوجود مشترك بين الموجودات (١) (واما الاحتمال الثاني) وهو ان الوجود
مشترك بين الواجب والممكن في مفهوم كونه وجودا وهو مع ذلك
غير مقارن لما هية فهو مذهب الجمهور من اهل الكلام وهو عندنا باطل
(واذا بطل) هذا ان الاحتمالين لم يبق الا الثالث •

(والذي) يدل على بطلان الاحتمال الثاني وجوبه (الاول) هو ان
مفهوم الوجود من حيث هو وجود مغاير لمفهوم كونه مقارنا لما هية اخرى
او غير مقارن لها ولكنه مع ذلك لا يخلو عن التجردية او الالاهية مما
قلا يخلو اما ان يكون الوجود لكونه وجودا يقتضي احدهما من القيدين
اولا يقتضي فان اقتضى احدهما من القيدين فاما ان يقتضى التجرد عن الالهية
او العوض للالهية (فان اقتضى) التجرد عن الالهية فكل وجود يجب
ان يكون غير مقارن للالهية فوجود المكانيات غير عارض للالهية هذا خلف
(وان) اقتضى العوض للالهية وجب ان يكون كل وجود عارضا للالهية

(١) في نسخة واما الاحتمال الاول وهو كون الوجود مقولا عليهما باشتراك

الاسم فقد ابطالناه

فوجود واجب الوجود أيضا عارض للماهية وقيل أنه ليس كذلك هذا خلف
(وأما ان قيل) ان الوجود لا يقتضي العوض ولا الآخر وض فلا يصير
عارضاً بآراء ولا لا عارضاً أخرى إلا بسبب منفصل من خارج فلا يصير وجود
واجب الوجود مجرداً عن الماهية إلا بسبب فلا يكون وجود واجب الوجود
بذاته واجب الوجود بذاته بل بسبب من خارج هذا خلف *

(وهذا الكلام) قد بلغ في القوة والمثانة بحيث لا يمكن توجيه شك
يخيل عليه ولكن اذكر فصلاً ذكره الشيخ في المباحثات والقاربي في التطبيقات
ربما يتوهم كونه دافعا لما ذكرناه ثم بيناه ليس الامر كذلك *

(قال) الوجود الذي هو ماهية الحق تعالى هو الواجبية وليست الواجبية
وجوداً إلا يمكن ان يستحيل بل هو الذي يجب وجوده فإنه لو كانت الواجبية
وجوداً إلا يمكن ان يستحيل لم يخل الحق سبحانه وتعالى من ان يكون هو
ذلك الوجود ويلزمه ان لا يستحيل فيكون كل وجود يلزمه ذلك او يكون
وجوده مؤثماً من الوجود ومما قرئ به فيكون مركب الماهية فإذا هو الذي
يجب وجوده فتكون اذا الواجبية هي ماهيته فان عني بالوجود ذلك المجرد
فلا مشاركة فيه وان عني به ما يقابل الدم ويقع فيه الشركة فذلك من
لوازم واجبيته فتكون ماهيته يجب لها الوجود اي هذا الوجود الذي هو
مشارك فيه فيكون هذا الوجود من حيث هو كذا من لوازم ماهيته
وكيف لا ونقول يجب لها الوجود كما نقول يجب للثلاث مساواة الزوايا
للقسامين ثم لا تكون تلك الماهية مثل الانسانية وغيرها حتى يقال انه
يستحيل وجود لازمها الابد وجودها لان اللوازم النير المقومة معلولة
للماهية وما لم توجد المعلول لم يوجد المعلوم ثم كيف يكون مثلاً للانسانية

وجود قبل الوجود حتى يكون علة لذلك الوجود الملول الذي هو الوجود
 (قال) فان هذا انما يستعمل في ماهيات لا وجوب لها ولا وجودا لا لازما لها
 الماهية التي هي الواجبية التي منها ما يجب لها الوجود من ذاتها فهي معنى
 الاسم له ويلزمه الوجود المشترك وليس فذلك بلوازمه كالتقوى بل هو به انه
 يجب وجوده كقوة التقوى انما بحيث يجب عنها افعالها (وليس لقائل ان يقول)
 ماهية الحق هل توجد حتى يوجد لازمها فتصير علة للازمها فتصير علة للوجود
 فهي وجدت قبل ان وجدت (لا به قال) ان ماهية موجودة لا بوجود بلحقها
 من خارج اى ليس هي كالانسانية التي هي موجودة فان لها وجودا خارجا
 هم ابل هي نفس الوجود بلا وجوده بل هو ولا يشاركها في ذلك شيء وهي نفس
 الواجبية وهي معنى بسيط وان كان المركب يورثه بلفظ مركب (وان كان)
 له وجود مشترك فيكون ذلك لا (مأله حتى يقال يجب له او يوجد له الوجود
 بالمعنى العام فيكون ذلك لازما لا يفهمه هذا الوجود من وجوده الحق المبين
 بكونه وجودا اذ جعل انه موجود في ايمه وهاهنا قيل سوال التضييف
 هل هو وجود ام لا فومع بان له وجودا اى بالمعنى العام على انه لازم
 او نقس وقيل ليس هو بوجوده على ان وجوده صفة لشيء هي فيه .

(ثم بعد هذا) ما شئت من وضع التفصيل والتعميل والبحث الدقيق
 العميق الذي نسأل الله تعالى ان يوفقنا لبلوغ الغاية فيه (فأقول) هذا الكلام على
 طرله لا يشفى الخليل فاننا ان الاقسام لا تزيد على تلك الثلاثة ولا شك ان
 الوجود في الممكنات له مفهوم محصل فالواجبية التي جعلها ماهية الاول سبحانه
 وتعالى اما ان تكون مساوية في المفهوم والحقيقة بوجود هذه الممكنات
 او لا تكون

(فاما القسم الاول) فيانه اولا انه يجب ان يكون الاول موجودا امرتين
احداهما هذه الواجبية والثانية ما جعله لازم هذه الواجبية (وثانيا) انه
لا يكون احدهما اولي بالمارضية من الآخر (وثالثا) ان الاشكال المذكور
يوجد بينه في الوجود الذي يفرض معروضا فانه يقال الوجود ان اقتضى
التجرد عن الماهية فكل وجود كذلك وان اقتضى التانجريد فكل وجود
كذلك وان لم يقتض احد هذين القيدين فلا يتصف باحدهما الاسباب
خارجي واما ان جعل مفهوم الامر الذي سماه بالواجبية مخالفا لمفهوم
الوجود فلا تكون ماهية واجب الوجود هو الوجود بل امرا مخالفا للوجود
(فاما ان يقال) ان تلك الحقيقة المخالفة لهذا الوجود هي موجوديته فيكون وقوع
لفظ الوجود عليه وعلى غيره باشتراك الاسم وقد ابطالناه (او يقال) لوجود
الذي يشارك وجود الممكنات في المفهوم لازم لتلك الماهية فيكون قد جعل
الوجود في حق واجب الوجود تارة بالاشتراك وهذا هو ترك لمذهبهم بالكلية
واختيار ما ذكرناه (او يقال) تلك الحقيقة غير وجوده ولا الوجود لازم
له فيلزم نفي الوجود عن واجب الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بل
الانصاف ان الذي ذكره الشيخ تصريح منه بان وجوده سبحانه زائد على
حقيقته كما اخترناه .

(والوجه الثاني) تصاد قول من يقول حقيقة واجب الوجود هي الوجود المجرد
ان الجمهور قد اتفقوا على ان حقيقة الله غير معلومة للبشر والبراهين القاطنة
قائمة على ذلك فلو كانت حقيقته هي الوجود بشرط سلبه من الماهية وجب
ان تكون حقيقته معلومة للبشر لان الوجود اولي بالتصور والقيد السلبى ايضا
معلوم فالوجود المقيد بالقيد السلبى معلوم وحقيقته غير معلومة فاذا حقيقته

منارة للوجود انقيد بالقيد السلي •

(والوجه الثالث) ان كون الباري تعالى مبدأ لغيره اما ان يكون لوجوده بشرط التجرد عن الماهية اولا بهذا الشرط فان كان الاول لزم ان يكون القيد المسمى داخل في علة الوجود لان التجرد قيد عدى وهذا محال واما ان لا يعتبر فيه هذا القيد بل لماهية الوجود وتلك الماهية حاصلة في الممكنات فوجب ان يكون وجود كل ممكن علة لوجود مطلوبات الباري وان يكون الباري تعالى مطلولا لكل واحد من الممكنات هذا خلف •

(والرابع) انهم اتفقوا على ان الوجود الينى نفس الكون في الالفاظ لا ماه الكون في الالفاظ والكون في الالفاظ امر اضافي غير مستقل بالمعلومية والمحكومية ولا يمكن الحكم عليه بانه ثابت او لا ثابت بل الحكم بهذه الامور اما بتناول الماهيات على ما مرردوه فاذا كان الوجود كذلك فكيف صار هو بينه في حق واجب الوجود ~~حيث يمكن السج~~ مستقلا بنفسه (وبالجملة) فالعرض الذي بلغ في الضمير ~~ان لا يمكن تحق~~ كيف صار ذاتا مستقلا بنفسه بحيث يكون مبدأ لا استقلال كل مستقل هذا مما قطع كل ما قل بفساده •

(ومما يقرر) ذلك ان الشيخ لما حاول اثبات عرضية الوحدة في ثالثة الهيات الشفاء زعم انها ان قامت وحدة مجردة لم تنحل اما ان تكون مجردة لا تنقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها باها لا تنقسم او تكون هناك طبيعة اخرى والقسم الاول محال فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود ذلك الوجود لا ينقسم هذا كلامه (فاقول) كما ان العقل حاكم بان الوحدة لا تنقل الا محمولة على شيء كذلك العقل حاكم بان الوجود لا ينقل الا محمولا على شيء

فإن فرق بين هذين الموضوعين بأن الوحدة امر عديم فلا يقتل إلا إذا نسب إلى موضوع ثابت وأما الوجود فهو امر ثبوتي فلا يكون محتاجا إلى الموضوع (فالجواب) إن الشيخ قد أبطل في بعض فصول هذه المقالة كون الوحدة امرا عديما فكيف تأتى له هذا الكلام (فهذا ما نقر له) في الاحتجاج على إبطال هذا القسم .

(وأما الحكماء) فأنهم احتجوا على أن وجوده سبحانه غير مقارن لماهية غيره بأن قالوا لو كان الوجود مقارنا لماهية لكان لا يخلو أما أن يكون تحقق ذلك الوجود متوقفا على تلك الماهية ، ولا يكون فإن لم يتوقف كان ذلك الوجود غنيا عن تلك الماهية فلا يكون عارضا لها فيكون وجوده أموجودا لذاته وبذاته فقط فلا يكون عارضا لتلك الماهية وهذا هو المطلوب (وإن توقف) تحقق ذلك الوجود على تلك الماهية كان محتاجا إلى تلك الماهية وكل ما هو محتاج إلى غيره فهو ممكن لذاته فإذا الوجود من حيث هو ممكن وكل ممكن فلا سبب فذلك الوجود سبب وذلك السبب أن كان غير ماهية واجب الوجود كان لوجود واجب الوجود هل فلا يكون واجب الوجود واجب الوجود هذا خلف (وإن كان) سببه تلك الماهية والسبب متقدم بالوجود على المألول لزم أن تكون الماهية متقدمة بوجودها على وجودها فتكون موجودة قبل أن تكون موجودة وذلك يقتضي أن تكون موجودة مرتين وأيضا يلزم التسلسل وأيضا فيتمدرا مكان التسلسل لا ندفع الكلام (لانا نقول) تلك الماهية إما أن تقتضي وجودا أولا تقتضي فإن اقتضت وجودا لم يكن بين تلك الماهية وبين ذلك الوجود وجود آخر فتكون اللاحقة غير متقدمة بالوجود على المألول وذلك محال

محال وان لم تقتض الماهية وجوداً كان ذلك حكماً بان ماهية لا تقتضي
الوجود بل وجودها إنما جاء من شيء آخر وذلك إنما يدخله في الممكنات
ويخرجها من الواجبات (هذا تقرير كلامهم) على احسن الوجوه •

(والجواب عنه) من وجهين (أحدهما) ان هذا مطروح لما هيأت
الممكنات فأما قابلية الوجود والمقتضى كما حكم بتقديم المؤثر على الأثر حكم بتقديم
القابل على المقبول فان الشيء ما لم يكن متقدراً ثابتاً لا يثبت له غيره (فأما ان
نقول) بان تعيين الماهية في كونها ماهية اما ان لا يكفي في قبول الوجود او يكفي
في ذلك فان كان لا يكفي في ذلك لزم ان توقف قابلية الماهية للوجود على
وجود آخر حتى تكون موجودة قبل ان تكون موجودة فيلزم ما ذكرناه
من المحالات (و اذا بطل ذلك) فحينئذ يتعين القول بان وجود الممكنات
غير زائد على ماهياتها بل هي نفس ماهياتها فحينئذ يكون الوجود مقولاً
على الماهيات الموجودة بأشكالها (والأما ان كان) تعيين الماهية
في كونها ماهية يكفي في قابلية الوجود حتى لا يكفي في عدم الماهية
وفي قابليتها للوجود كونها موجودة قبل كونها موجودة فلم لا يجوز
ان يكفي تعيين الماهية في كونها مؤثرة في الوجود حتى لا يعتبر في عدمها على
الوجود في المؤثرة كونها موجودة قبل كونها موجودة (وبالجملة)
فأما ان نقول وجود الممكنات نفس حقائقها او نقول انه زائد على حقائقها
فان كان الحق هو الاول لم يكن الوجود مشتركاً بين الاشياء واذا جاز ذلك
في وجود الممكنات جاز ذلك ايضاً في وجود الباري وأندفع الاشكال
اصلاً (وان جملنا) وجود الممكنات امراً مشتركاً كان وجودها امراً زائداً
على ماهياتها وما هيئاتها تصحكون قابلية تلك الوجودات ولا بد ان تكون

الماهية كافية في هذه القابلة والا لزم التسلسل واذا كانت كافية في هذه القابلة فتمكن كافية في المؤثرة في الوجود حتى لا يلزم من كون الماهية علة للوجود تقدمها بالوجود على الوجود (وتأنيها) ان نقول اجزاء الماهية علة اقوام الماهية وليس ذلك التقدم قدما بالوجود والا لكانت الماهية موصوفة بالوجود عند فرضتنا اياها مجردة عن الوجود (فان اعتدوا) عنه بان تقدم اجزاء الماهية على الماهية ايضا بالوجود لاعلى معنى ان هذا الاعتبار لا يتحقق الا عند تحقق الوجود بل على معنى ان هذا التقدم انما يتحقق عند اعتبار الوجود وان لم يكن الوجود حاصلا فانا اذ قلنا الاثنان متقدمان على الارضية في الوجود فلا معنى به انهما موجودان واحدهما متقدم بوجوده على الآخر والا لكان الشك في وجودها الخارجى شكا في هذا التقدم بل معنى به انهما ماهيتان متى وجد تأزم هذا التقدم وهذا الحكم يصح حال ما لا يكون الواحد منهما موجودا كذلك اجزاء الماهية سابقة بالوجود على الماهية على معنى انهما متى وجدتا كان الوجود للجزء قبل كونه لاكمل (هذا غاية ما يمكن) ان تحمل من جابهم وهو باطل من وجوه خمسة

(الاول) وهو ان الماهية مقتضية للامكان سواء جلتاه ومما عديا او وجوديا فاقضاءها للامكان مستحيل ان يكون بشرط الوجود والا لزم ان يكون الامكان متأخرا عن الوجود وذلك محال فاذا اقتضاء الماهية للامكان وتقدمها عليه لا بالوجود وذلك هو المقصود

(الثاني) وهو ان كون جزء الماهية بحال لو كان موجودا كان وجوده سابقا على وجود كله هذا حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فيكون معلولا لذلك الجزء فيكون اقتضاء ذلك الجزء لهذا الوصف

لا بشرط

متقدم

لا بشرط الوجود وذلك بوجوب ماقتناه •

(الثالث) وهو ان الماهية التي نوهق شخص واحد يكون تشخصها من لوازم حقيقتها فاقضاء تلك الحقيقة لتلك الشخصية لا يخلو اما ان يكون بشرط الوجود فيكون وجوده سابقا على شخصيته فيكون وجودها الخارجى مطلقا غير متين وهو محال او لا يكون بشرط الوجود فلا يكون تقدم الماهية على تلك الشخصية بالوجود •

(الرابع) ان الماهية اذا شخصت فالقابل لتلك الشخص اما ان يكون هو نفس الماهية فقط او بشرط تشخصها والثاني بوجوب التسلسل فالحق هو الاول فتكون الماهية من حيث هي كافية في قبول الشخص واذا جاز ذلك فليجوز كونها كافية في المؤثرة في الوجود •

(الخامس) ان الجنس طئة لقوام النوع ويستحيل ان تكون هذه الطئة لاجل انها اذا وجدت كان الجنس في الوجود سابقا على النوع والاثم ان يكون الجنس يوجد اولاً ثم يصير نوعا ولو كان كذلك لم يكن الفعل سببا لقوام حصة النوع من الجنس فليست لا تميز الفعل من الجنس وذلك محال فثبت ان هذا التقدم ليس كما قالوه من ان الجنس والنوع اذا وجدت كان وجود الجنس سابقا على وجود النوع (واذا عرفت ذلك) فهذه الوجوه كلها تدل على ان تعيين الماهية من حيث هي هي كاف في الاقتضاء والتاثير واذا جاز ذلك سقطت حججهم وطلت دعواهم •

(فان قالوا) فاذا كنت لا تعتبر وجود الماهية في كونها مؤثرة في الوجود يلزمك تجويز كونها مؤثرة في الوجود عند كونها معدومة وذلك محال (قلنا) ان هذه مغالطة ركيكة وذلك لان اعتبار الماهية فائرا لا اعتبار وجودها وعد مهال ونحن

استدنا الوجود الى تلك الحقيقة من حيث هي هي لا من حيث انها مدومة
(والذي) يدل على ما قلناه من ان

(الاول) وهو انهم زعموا ان الماهية اذا شرط فيها الوجود او العدم لا يمرض
لها الامكان بل الامكان انما يمرض لها من حيث هي هي فكما لا يلزم من
استقاط الوجود من درجة الاعتبار كون الماهية مضرورة للامكان ادخال
العدم فيه فكذلك لا يلزم في مستثنانا •

(الثاني) ان الماهية قابلة للوجود لا بشرط وجود آخر ثم لا يلزمهم ان يحملوا
الاقبال للوجود ماهية مدومة حتى يقال الماهية حال عدمها تكون موصوفة
بالوجود فكذلك هاهنا لم يحمل المؤثر في الوجود هو الماهية المدومة حتى
يلزمنا ان تكون مؤثرة حال كونها مدومة بل المؤثر نفس الماهية فظهر بهذا
فساد قولهم •

(واعلم) انا قد استغفر الله مني ذنوبي وهي انه لو كان الوجود ذاتا على
الماهية لكان الوجود متينا كماله في ذاته وفيها يصدق وذلك الامكان لا يتخلو اما
ان يكون ثابتا لنفس الوجود او للماهية بالنسبة الى الوجود والاول محال
لما بينا ان الوجود يمتنع اتصافه بالوجود والعدم فلا يمرض له امكان الوجود
والعدم واما الثاني فانه يقتضي ان يكون نسبة الماهية الى الوجود بالامكان
فيستحيل اذا ان تكون نسبتها اليه بالوجوب ولو كانت الماهية مؤثرة
في الوجود لكانت نسبتها اليه نسبة الوجوب لان نسبة العلة الى الملول
ابدأ بالوجوب ولما بطل ذلك علمنا ان وجوده غير تابع للماهية •

(ومما يمكن) ذكره من جانبهم انه لو كان وجوده معلول ماهيته وماهية
هي العلة لذلك الوجود لزم ان يكون البسيط قابلا وفاعلا وذلك محال

(والجواب)

(•)

(والجواب) ان كل ذلك منقوض بلوازم الماهية فان الماهيات مقتضية لها ووصوفة بها وايضا تعالى حجتهم على اصولهم ان يكون الباري تعالى عالما بالامومات فان العلم عندم عبارة عن حصول صورة المقول في السائل فاذا انتقل لها يقتضي حصول صورها في ذاته فتكون ذاته قابلة لتلك الصور وفاعلة لها على ما سقيم البرهان على انه لا يمتنع ان يكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا .

﴿ الفصل السادس في اثبات الوجود الذهني ﴾

(واثبات) ذلك يقتضي تقديم مقدمة وهي ان المحكوم عليه بصفة وجودية لا بد وان يكون موجودا في نفسه برهانه هو ان اثبات الصفة للشيء متناه حصول الصفة للموصوف وحصول الشيء للشيء فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه (فان قيل) الوجود صفة تسمية ولا يستدعي حصولها للماهية كون الماهية حاصلة في نفسها واللازم التناول وايضا فلان السلب محكوم عليه بانه مقابل للايجاب وليس للسلب ثبوت في نفسه مع انه موصوف بكونه مقابلا للايجاب (فان قلتم) السلب له صورة عقلية وله في العقل ثبوت (فتقول) لكنه من حيث انه ثابت في العقل لا تقابل الثبوت بل هو قسم منه فهو من حيث انه مقابل للثبوت يجب ان يكون ثابتا وايضا ألستم تحكمون على المعتنع بالامتناع مع انه ليس بثابت وايضا ألستم تحكمون على العدم بانه لا يصح الحكم عليه وذلك منقضة (فالجواب) عن الاول ما مر (ومن الثاني) ان الذهن يستحضر الصورة ويحكم عليها بان تلك الصورة غير مستعدة الى الخارج وليس لها في الخارج ما يطابقها فهذا هو الذي يتصور السلب ثم يستحضر صورة اخرى ويحكم عليها بان لها في الخارج ما يطابقها ثم يحكم على احدى الصورتين بانها تقابل الاخرى لا من حيث انهما ساورتان في العقل بل

(فصل السادس في اثبات الوجود الذهني)

من حيث ان احدها استندت الى الخارج والاخرى لم تستند فالحكموم
 عليه بهذا الثقابل هو الصورة العقلية الموجودة من الوجه المذكور وهو
 المنى بقول الحكماء ان قابل السلب والایجاب لا يتحقق الا في القول والضمير
 واما في الخارج فلا (وعن الثالث) انناستحضر في الذهن صورة ونحكم عليها
 بالامتناع لا بامتناع كونها موجودة في الذهن فان ذلك باطل بامتناع
 وجودها في الخارج وليس المحكوم عليه لهذا الامتناع هو تلك الحقيقة من
 حيث انما موجودة في الذهن لان هذا لا يختص بالمتنع فان كل صورة
 ذهنية سواء كانت مأخوذة بماله وجود في العين او بحاليس لذلك فانه بمتنع
 حصولها بيننا في الخارج بل المحكوم عليه حقيقة تلك الوجود الموجودة في
 الذهن وهذا دقيق لا بد من التأمل فيه (واما الرابع) فله ما ذكرنا من
 انناستحضر ماهية في الذهن مفيدة بقيد الدم الخارجى ونحكم عليها انه
 لا يصح ان يرض لها شيء من الاحكام الخارجية وهذا هو الجواب عن كل

ما يشبه هذه الشكوك *بسم الله الرحمن الرحيم*

(ولما فرغنا) عن اثبات هذه المقدمة فنشرع فيها هو المقصود وهو اثبات
 الوجود الذهني وبرهانه انا اذا تصورنا ماهية وحكنا عليها بانها بمنزلة من
 غيرها فلا بد وان يكون لها ثبوت وثبوتها المشتري صحة كونها محكوما عليها
 اما ان يكون هو الوجود الخارجى وهو باطل والا لكان مالا يكون ثابتا
 في الخارج لا يكون محكوما عليه وايضا فلاه وان كان في الخارج لكنه
 لا يتوقف صحة الحكم عليه على الشعور بكونه في الخارج فقلنا ان الثبوت
 الممتنع هو الثبوت في العقل (فان قيل) المحكوم عليه وان كان ممدوما في الخارج
 الا انه مع ذلك ثابت في الخارج على ما ذهب اليه بعضهم (فنقول) انا لاننى

بالوجود

استندت

بالوجود الا الثبوت وبمجازات تصور امرا لا ثبوت له في الخارج اما على التحقيق فلان الثبوت لا يجمع اللا ثبوت فاذا تصورناه غير ثابت لم يكن ثابتا واما على طريق الالتزام فان المسمات والمستحيلات غير ثابتة بالاتفاق مع ان المتصور منها يكون محكوما عليه قد بطل ما ذهبوا اليه وتعلم بتحقيق هذا الفصل سياقي في كتاب العقل والمقول.

(الفصل السابع في ان الماهية لا تمرى عن الوجودين)

(برهان) ان كل ماهية يجب ان تكون محكوما عليها باها ممتازة عن غيرها وكل ما كان محكوما عليه بحكم ثبوت فلا بد وان يكون ثبويا والصبرى بدئية والصبرى مبرهنة (فان قيل) السواد مثلا قبل دخوله في الوجود هل كان سوادا ام لا فان لم يكن فالسواد انما يصير سوادا عند وجوده وذلك محال لان السواد - سواد - واه وجه اولم يوجد وان كان سوادا قبل صيرورته موجودا فذلك ماهية قد صيرت من السواد (فان قيل) السواد لا يكون سوادا قبل ان يحصل له احد الوجودين بل يمكن ان اقبل في ذهني انه كيف يكون قبل الوجود كانه فرض عندما يكون في الذهن مجردا عن الذهن لانه عند التجرد من الذهن يكون سوادا وليس كل ما حكم عليه الذهن بالتجرد امكن ان يفرض له التجرد فان تجرد التجرد من الذهن انما يلحقه الذهن به عند ما يكون موجوبا في الذهن كذا الذهن التفت اليه لا من حيث انه في الذهن او حذف عنه انه في الذهن وان كان كاذبا في هذا الحذف فاما عندما لا يكون في الذهن فانه لا يمكن الاشارة اليه بوجه اصلا وما كان كذلك لم يكن له ماهية وحقيقة.

(الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء ثابتا) بل هو نفس كونه ثابتا

(الفصل السابع في ان الماهية لا تمرى عن الوجودين)

(الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء ثابتا)

والتحقيق في هذا الباب ان نقول نحن لاننى بالوجود الاحصول الشئ
ونحققه وثبوتة فن اثبت امرا آخر وراء ذلك وسماه بالوجود كان اطلاق
الوجود عليه وعلى ما قلناه بالاشتراك ويرجع حاصل الكلام الى انه ثبت للذات
صفة اخرى وراء الحصول والنحقق قبله ان قيد تصويره ثم يقيم الحجة على
التصديق به (فان قال) اعني بالوجود صفة تقتضي حصول الشئ في الاعميان فمقد
ذلك قول لا يجوز ان يكون حصول الشئ في الاعميان مطلا بصفة قائمة به
لوجين (الاول) ان اتصافه بتلك الصفة التي هي علة الوجود مسبوق بحصوله
في نفسه ولا كذلك حصول الوجود بمعنى نفس حصول الماهية فان ذلك نفس
حصولها لا حصول شئ لما على ما سر لان حصول الشئ في نفسه سابق على
حصول غيره له فلو كان حصول غيره له علة لحصوله في نفسه لزم الدور
(الثاني) وهو ان علة الحصول لا بد وان تكون مخالفة لنفس الحصول في الحقيقة
والالم يكن كون احداهما علة للآخر اولى من المكس وتلك العلة لا بد وان
يكون لها حصول فيكون حصول علة الحصول محتاجا الى علة اخرى ويلزم
التسلسل (ومما احتج به) في اول المسئلة بان قيل لو كان الوجود ليس هو نفس
الكون في الاعميان لزم صحة ان تعلم الماهية قائمة في الاعميان قبل العلم بثبوت ذلك
الرائد له فكان ينبغي ان لا يكون طمنا بوجود الامور المحسوسة بديهيا بل كان
مستفاد آمن الحجة حتى يكون الشك في تلك الحجة شاكافي ذلك ولما كان
ذلك باطلا علمنا ان الوجود ليس الا نفس الكون في الاعميان وهذه الحجة لا يفيد
تقي تليل الحصول ببله زائدة اذ قلنا ان قول البديهي المسى بالوجود ظاهرا
هو نفس الحصول في الاعميان فاما انه معلول بصفة اخرى هي الوجود او غير
معلول به ابل هو نفس الوجود بالحقيقة فذلك بالاكساب (ومما قيل هاهنا)
ان

ان الإضافات لها وجود في الايمان على ما يستدل عليه بعد وهي من حيث انها موجودة في الايمان مقولة بالقياس الى غيرها فلا كان وجودها امرا مستقلا بنفسه لكان يتمتع ان تكون تلك الإضافات الغير المستقلة في وجودها موجودة ولما بطل التالي بطل المقدم •

﴿ الفصل التاسع في ان المدوم ليس بثابت ﴾

(ان) نحو ما من عشت بصائرهم (١) في دقائق الابحاث المخطئة بالوجود والعدم زعموا ان ما ليس بوجوده ان يكون يتمتع الوجود اولا يكون فان كان يتمتع الوجود فهو النفي العرف وان كان يمكن الوجود فانه يكون عند كونه معدوما ذاتا وزعموا انه موصوف بصفات ثابتة حالة المدوم وتلك الصفات لا موجودة ولا معدومة •

(واحتجوا) بان قالوا المدومات متميز بعضها عن البعض وكل ما كان كذلك فهو ثابت ويان الصوري من وجوه ثلاثة (الاول) ان المدوم معلوم والمعلوم متميز عن غيره فان من كل شيء لا يميز ما بينه وبين الياض المدوم (الثاني) ان يريد اذا اراد المجادوع من الموجودات فلا بد وان يكون مراده متميزا عن غيره والا لا يتمتع ان يكون هو مقصودا دون غيره وهو عند تعلق الوجود بتكوينه غير كائن والا لا يتمتع القصد الى تكوينه فان تكوين الكائن محل (الثالث) وهو ان وجود القفل متأخر من تعلق القادرية اذ ما لم تحقق نسبة ما فيها بين القادر والمقدور لم يكن حصول ذلك المقدور اولى من حصول غيره وتعلق القادرية متأخر عن امتيازها في نفسه لذل لم يكن ممتازا عن غيره لم يكن التعلق به اولى من غيره فاذا امتيازها عن غيره سابق على وجوده (واما كبرى القياس)

(١) عشت عينه تمش عشا ضعف بصرها مع سيلان دمها في اكثر

الاوليات ١٢ محيط

(الفصل التاسع في ان المدوم ليس بثابت)

فظاهرة لان التميز عن غيره بمتبع ان يكون لاشياء بعضها كحقيقته (واحتجوا)
ايضاً بان السواد قبل صيرورته . وجوده ان كان ليس بسواد بل انما يصير
سوادا حال وجوده فيلزم ان يكون كون السواد - واد الالة خارجية
وذلك محال لان ما بالغير يرفع عندار تفاع الغير فيلزم ان لا يبقى السواد
سوادا عند انقطاع تعلق ذلك الغير به وهو محال وان كان - واد اقبل
وجوده كان السواد الممدوم سوادا (ونحن نقول) التقي في مقابلة الاثبات
فالممدوم ان كان اهم من المتني لزم ان لا يكون نفيهما صرفا والا لم يبق الفرق
بين العام والخاص فاذا هو ثابت وهو متقول على المتني فيلزم ان يكون الثابت
مقولا على المتني هذا خلف وان كان مساويا للمتني او اخص منه انتظمت
هذه المقدمة وهي ان كل متقدم متني وكل متني ليس بثابت فيتبع كل
ممدوم ليس بثابت وايضا فلان ماهية السواد ان كانت ثابتة قبل الوجود
فاما ان يكون النوع في نفسه واحدا ولا يكون فان كان فذلك الاتحاد
ان كان تستحقه الماهية في اي حال يجب ان لا يزول عند الوجود وان كانت
تستحقه بسبب خارجي فيستلزم ان يكون في حال المدم مورداً للصفات ومحلا
للأمور المتعددة وذلك محال واما ان يكون للنوع اشخاص كثيرة فمايز
بعضها من البعض لا يكون بالماهية ولو ازمها فانما قد فرضنا الكلام في النوع
الواحد فلا بد وان يكون ذلك بسبب المادة على ما سنبين فتكون الامور
الممدومة حالة في مواد « وجودية وذلك محال » (وعلى) كل ذلك براهين
اوردناها في الموضع البدعي الاولى (الساد) فانما قد بينا ان الوجود هو
نفس الحصول في الايمان ومن جعل هذا الحصول مجامعا للحصول فقد
خرج عن فريضة العقل وان عني بالوجود امرا آخر كان الخلاف في ان

الموجودات هل لها صفة أخرى أم لا وذلك لا يوجب الخلاف في كون تلك الذوات موجودة .

(فاما ما احتجوا به) اولاً فنشأ الجدل بالماهية وجوداً في الازمان وقديماً ذلك . ومما يؤيد ذلك ان المتعلمات والصور الخيالية كصورة زيد ومحمود وفرس مبین يمكننا ان نتصورها مع انهم يساعدوننا على انها غير ثابتة في الخارج (وكذلك) اذا عطلنا الوجود والعدم فليس للوجود والعدم ذوات نبوتية في العدم ولا تندفع هذه الالتزامات المتضمنة بالمداخلات اللفظية (فلما) ان هذه الماهيات المتصورة موجودة في الازمان وان الامثلة المدرك ما يذهب اليها ان تلك الصور هي العلم والمعلوم وهذا ينبك على ان العقل والمقول قد يكونان واحداً وان الاخبار بالحقيقة عن الصور النفسانية وبالعرض عن الوجود الخارجي فنأخذ ان القيامة ستكون فقد انتم في نفسه معنى القيامة ومعنى تكون ثم يحمل معنى تكون الى معنى القيامة التي في النفس بان هذا المعنى صحيح في معنى آخر متقوله وهو ما يستلزم من الوقت المستقبل ان يوصف بمعنى ثالث وهو مقول الوجود وعلى هذا القياس جميع انواع الخبرة واما حديث القدر والمقدور فكل ذلك في ذهن لان الصورة العقلية تصير - بيا لحل القوة الشوقية الباطنة للقوة المحركة الى تكوين تلك الماهية في الخارج واما الحجة الاخرى فسيأتي جوابها في باب الماهية .

هو الفصل المباشر في ان المدوم لا يباد

(و برأيه ثلاثة) (الاول) ان ما عدم لم يبق هو يته على ما حقه وما لا يكون له هوية لا يكن ان يحكم عليه بحكم اصلاً فاذا اجتمع الحكم عليه بصحة الوجود (الثاني) انه لو صح اعادة المدوم لصح اعادة الوقت الذي وقع فيه

(الفصل المباشر في ان المدوم لا يباد)

ابتداء فيصح ان يباد هو في ذلك الوقت بينه فيكون وقت اعادته هو
بينه ووقت ابتداءه فيكون مبتدأ من حيث انه معاد هذا خلف (الثالث)
انه اذا اعيد وحصل منه مثلهما متساويان في الذات وفي لوازمها فليس
ان يحكم على احدهما بانه هو الذي كان اولى من ان يحكم على الآخر بهذا
الحكم فيؤدي الى ان لا يتميز نفس الشيء عن غيره (فان قيل) ذلك انما يستحق
الحكم بانه هو لا غيره لانه هو الذي كان موجودا ثم عدم وبعد عدمه
هو الذي اعيد بينه واما مثله فليس كذلك (فنقول) هذا هو الذي وقع
الاشكال فيه فان الحكم على واحد بانه هو الذي كان وعلى الآخر بانه ليس
هو الذي كان مع تساويهما في الماهية ولوازمها مما هو يستعمل في تطاها
ذكرتم في معرض الفرق هو الذي وقع منه السؤال (ونعم ما قال) الشيخ
من ان كل من رجع الى فطرته السليمة يرفض عن نفسه الميل والمعصية شهد
عقله الصريح بان اعادته المقصود مسح خطاها كما انه عديتوم في غير البدهي انه
بدهي لا سباب خارجية فكذلك قبيحتوم في البدهي انه غير بدهي لوانع
من خارج وباقه التوفيق .

﴿ الباب الثاني في الماهية وفيه عشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول في تميز الماهية عن لواحقها ﴾

(اعلم) ان لكل شيء حقيقة هوبها هو وتلك الحقيقة مفارقة لجميع صفاتها
لازمة كانت او مفارقة فالترسية من حيث هي ترسية ليست في نفسها شيئا
الا الترسية وهي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا موجودة ولا معدومة
على ان يكون كل ذلك داخلا في مفهوم الترسية بل هي من حيث انها ترسية
ليست الا الترسية فالواحدة صفة مضمومة الى الترسية فتكون الترسية

مما

(٦)

مستحيل

﴿ الفصل الاول في تميز الماهية عن لواحقها ﴾

مما واحدة و ايضا فهي من حيث انها تطابق امورا كثيرة تجدها عامة
والقرسية في نفسها ليست الا القربية و يدل عليه ان المفهوم من القرس ليس
هو المفهوم من الواحد والالامتع ان يكون الا واحدا ولا المفهوم من الكثرة
والالامتع حملها على الواحد وكأنها ليست نفس الوحدة والكثرة فليست
متضمنة لهما ولا احدهما والا عاد الحال فاذا هما قيدان خارجان عن القربية
والمفروض من انهما للعارض فالقربية من حيث هي قربية تكون متائرة لهما
(فان شئنا) عن القربية بطرفي النقيض مثلا هل القربية الف اوليست بالف
لم يكن الجواب الا السلب لانه على ان يكون السلب بمد من حيث بل على انه قبل
من حيث اى لا نقول القرس من حيث هو فرس ليس كذا بل نقول ليس
الفرس من حيث هو فرس كذا ، وان شئنا انها موجبتين لا تخلو الماهية عنهما
مثل ان يقال هل القرس واحد او كثير لم يلزم ان نجيب عنهما البتة (وبهذا
الطريق) يظهر الفرق بين ما اذا كانت المسئلة من طرفي النقيض وبين ما اذا
كانت عن الموجبتين اللتين في صورة النقيض فان يكون احدهما لازما مساويا
لنقيض الآخر وذلك لان الموجب الذي هو لازم السالب معناه انه اذا لم يكن
الشيء موصوفاً بذلك للموجب كان موصوفاً بالموجب الذي يلزم سلب
الاول لكن ليس اذا كان موصوفاً كان هو بل الموصوفة لانهم
الا بالمتايرة فلي هذا القربية لا تدخل في مفهومها الواحدة والكثيرة وان
كانت يجب اتصافها باحدهما (فاذا قيل) الانسانية التي في زيد من حيث
هي انسانية لا تتاثر التي في عمرو ولا يلزم منه ان يقال فاذا تلك وهي واحدة
بالمدولانا عينا بهذا السلب ان تلك الانسانية من حيث هي انسانية فقط
وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج (وايضا) فانه اذا قيل الانسانية

التي في زيد من حيث أنها إنسانية هل هي التي في عمرو فتقولنا من حيث هي إنسانية قيد اسقط عنها اعتبار كونها في زيد لأن اعتبار الانسانية من حيث هي إنما يكون إذا لم ينظر إلى ما ورثها وكونها في زيد قيد خارج عن مفهومها فوجب أن لا يلتفت إليها •

(قائيل) القرس ان كان من حيث هو فرس موجودا في الشخص فاما ان يكون خاصا به او غير خاص فان كان خاصا به لم يكن القرس عامو فرس هو الموجود فيه بل فرس ما وان كان غير خاص به كان شيئا واحدا بالعدد موجودا في الكثرة وذلك محال فاذا اجمع وجود القرس في الاشخاص لكنه موجود فهو اذا مفارق •

(فالجواب) من وجهين (الاول) ان القرس يوجد للشخص فيكون فرسا ما لكن اذا كان القرس المعين موجودا فالقرس ايضا موجود لان القرس المعين هو فرس وشيئا آخر وبذلك القرس جزء منه فاذا كان فرسا ما موجودا فالقرس الذي هو فرس كما موجودا فالقرس ايضا موجودا لان القرس بذاته جائز وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته له لذاته وكونه مع غيره عارض له وهذا الاعتبار مقدم في الوجود على القرس الشخصي او الكلي التام تقدم البسيط على المركب والجزء على الكل وهو بهذا الاعتبار لا جنس ولا نوع ولا واحد ولا كثير بل فرس فقط لكنه يلزمه لاحالة ان يكون واحدا او كثيرا على ان ذلك لازم له من خارج وهو من هذه الجهة ليس فرسا ما وان كان يلزمه ان يكون فرسا (الثاني) ان قولهم القرس الموجود في الاشخاص اما خاص واما عام باطل لا يثبت ان القرس من حيث هو فرس لا خاص ولا عام اي هذان غير داخلين فيه (واعلم) انه حق ان يقال

يقال الحيوان لا بشرط شيء موجود في الخارج وليس يحق أن يقال الحيوان بشرط لا شيء موجود في الخارج لأنه بهذا الشرط يكون مجردا والمجرد مما لا وجود له في الخارج فالحيوان بشرط التجرد وجوده ذهني وبشرط عروض العوارض الخارجية له وجود في الخارج وكلا الاعتبارين زائد على الحقيقة والماهية والمأخوذ بذاته مع قطع النظر عن التجرد واللعوق المتقدم على الاعتبارين تقدم البسيط على المركب يقال له الأمر الآتي وهو الحقيقة والماهية •

(واعلم) أن الفرق بين هذين الاعتبارين وهو أن يؤخذ الشيء بشرط لا وبين أن يؤخذ لا بشرط إنما يظهر في اعتبار لوازم الماهية فاما في اعتبار نفس الماهية أو في اعتبار أجزائها فلا يظهر ذلك الفرق فإنتك لو ادخلت في الحقيقة قيودا واخرجت عنها قيودا تغيرت الحقيقة وصارت حقيقة أخرى فإذا ما بدل على الحقيقة ومقوماتها فهو أبداً لا بشرط لا فلهذا لم يبدل على لوازم الحقيقة بدلالة الالتزام فهناك تارة يدعى بشرط لا وتارة لا بشرط وبمختلف الحكم بهذين الاعتبارين في هذا الموضع •

﴿ الفصل الثاني في تقسيم الماهيات ﴾

(اعلم) أن الماهية قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة والمركبة هي التي إنما تلتزم حقيقتها من اجتماع عدة أمور والبسيطة ما لا تكون كذلك ولا بد من الاعتراف بحقيقة بسيطة والتركيب كل حقيقة من أجزاء لانهاية لها بالفصل ومع ذلك فلا بد من البسيط لأن كل صكثرة متناهية كانت أو غير متناهية فإن الواحد فيها موجود وذلك الواحد أن كان مركباً لم يكن واحداً فلا يكون الواحد في تلك الصكثرة موجوداً وإن لم يكن مركباً فهو البسيط

ومثاله ذات الباري وكذلك ما هيأت الاجناس المالية وطبائع الفصول
البيطة كما سيأتي تفصيلها •

﴿ الفصل الثالث في ان البساطط هل تكون مجعولة ام لا ﴾

(المشهور) انها غير مجعولة فان السواد لو تعلقت سواديته بغيره لم يكن
السواد سوادا عند فرض عدم ذلك الغير وهو محال (وفيه اشكال) لان
السواد كما ان له حقيقة فكذلك للوجود حقيقة فان امتنع ان يكون السواد
في كونه سوادا مجعولا امتنع ان يكون الوجود في كونه وجودا مجعولا
فاذا لا حقيقة السواد مجعولة ولا وجوده مجعول فالسواد الموجود غير
مجعول اصلا هذا خلف (فان قيل) المجعول هو ضم الوجود الى السواد
فهو ايضا مغالطة ركيكة لان ذلك الضم له حقيقة وهي ايضا غير مجعولة •
(وبالجملة) فكل ما يترض مجعولا له حقيقة وهي اما ان تكون بسيطة
او تكون متألفة من البساطط فان قيل ان يكون بعض البساطط مجعولا فليقل
ذلك في سائرهما والافلا (فالجواب) ان سلبقال من ان الماهيات غير مجعولة
مناه معنى ما يقال الانسان لا واحدا ولا كثير وقد عرفت ان المراد منه ان
الواحدة والعكس كثيرة غير داخيتين في مفهوم الانسان لان الانسان فار
منهما فكذلك هاهنا هي معنى قولنا الماهية غير مجعولة ان المجعولية غير داخلة
في مفهوم الانسانية لانه ما دمت تنظر الى الانسانية من حيث هي
لم يكن هناك الا الانسانية فان نظرت الى مجعوليتها فقد زدت في الانسانية
مفهوما ورائها ولا يكون ذلك هو الماهية من حيث هي (والذي قالوه)
من انه يلزم منه عدم كون السواد سوادا عند تقدير عدم ذلك الغير فهو
مغالطة لان الغير اذا لم يوجد لا نقول للسواد انه متحقق ويكون مع ذلك

غير

(الفصل الثالث في ان البساطط هل تكون مجعولة ام لا)

غير مواد بل نقول انه لا يتحقق البطلان اصلا وذلك لا يلزم منه محله .
 (ولهم ان يتسكروا بذلك) من وجه آخر وهو ان يقولوا المخرج الى السبب
 هو الامكان والامكان حالة اضافية والاحوال الاضافية لا تعرض للبسائط
 يعني وحدها ما لم ينسب اليها غيرها فالخرج الى السبب لا تعرض للبسائط
 فالبسائط اذا غير محتاجة الى السبب فلا تكون مجعولة اصلا (وتحقيقه) لما اذا
 حكمنا بالا مكان فلا بد هناك من محكوم عليه ومن محكوم به ويستحيل ان
 يكون المر جمع بينهما الى شيء واحد لان الشيء لا ينسب الى نفسه ويتقدير امكان
 ذلك لم يكن ذلك الانتساب ممكن الزوال فقلنا بهذا ان الامكان لا تعرض
 للماهيات البسيطة اصلا . تعال احتياجا الى الاسباب (والذي يمكن)
 ان يقال عليه ان هذا يقتضي كون الوجود في نفسه غنيا عن السبب فان التزموا
 ذلك وزعموا ان المحتاج الى السبب هو موصوفية الماهية بالوجود (فنقول)
 تلك الموصوفية ان كانت نفس الوجود والاقوام وان كانت مغايرة للوجود
 وهو لا محالة امر وجودي لزم ان يكون موصوفية حقيقة بالوجود وصف آخر
 زائد عليه ولزم التسلسل وايضا فلا نها ان كانت بسيطة وجب ان لا تكون
 مجعولة وان كانت مركبة كان الكلام في بسائطها وهي متفر كها كاللحلام في
 الماهية والوجود وانتساب احدهما الى الآخر .
 الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءا من الماهية المركبة وبين مالا
 يكون كذلك .

(كل حقيقة مركبة هي لا محالة ملتبسة من الامور التي عنها ركبت فتكون
 احاد تلك الامور علة لقوام تلك الحقيقة وتعرف بذلك ان علة العدم عدم
 العلة فلما كانت الحقيقة المركبة معلولة في حقيقة الامور التي عنها ركبت كانت

(الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءا من الماهية المركبة وبين مالا يكون)

في بطلانها معلومة لبطلان تلك الامور لكن التفرق بين الطرفين
انه يكفي في عدم معايدم احد تلك الامور ايها كان واما في تحققها فلا يكفي
احد هابل لا بد من الكل فاذا اجزاء الحقيقة المركبة متقدمة على الحقيقة
في طرفي تحققها وزوالها ولان الصورة العقلية يجب ان تكون مطابقة للامر
الخارجي فاذا كانت الاجزاء متقدمة على تلك الحقيقة في انفسها وحالاتها
كان من عطلها لا بد وان ينقل تقدمها على تلك الحقيقة فاذا لا بد وان يعلم تقدم
اجزاء الماهية المركبة عليها وايضا فكما يجب تصور تقدمها يجب تقدم تصورهما
ايضا لان تلك الحقيقة ليست الا بمجموع تلك الامور وحصول المجموع
متأخر عن حصول الافراد والعلم بالحقيقة لا يتحقق الا عند حصولها في الذهن
فاذا حصل المجموع في الذهن يسبق بحصول الاجزاء فيلزم ان يكون
العلم بتلك الاجزاء مطابقا على العلم بذلك المجموع فظهر من هذا ان الحقيقة
المركبة لا بد وان يجتمع فيها تلك الامور وهي تأخر عا في الخارج عن اجزائها
وجودا وعد ما تأخر عا في الذهن ايضاً عن اجزائها وجودا وعد ما (هذا
اذا عقلت) الحقيقة من حيث هي هي فاما اذا عقلت الحقيقة من قبل لوازمها
لم يجب ان يكون اجزائها معقولة معها فضلا عن ان يكون عطلها متعاقبا على تعقل
الحقيقة فانك اذا عقلت النفس من حيث انها شيء عرك للبدن لم تعقل حقيقة
ذلك الشيء فلم يجب ان تكون ذاتياته معلومة لك فضلا عن ان يتقدم العلم بها
على العلم به واذا عقلت من الجسم انه الذي يمكن فرض الابدان الثلاثة فيه
لم تعقل حقيقة ذلك الشيء ولذلك صح الجمل ببعض ذاتياته وهو المهيول
فيمكن هذه الدققة مستبرة هاهنا .

(واذا عرفت ذلك فنقول) اجزاء الحقيقة لكونها متقدمة عليها في

الذهن

الذهن يلزمها لازم ولكونها متقدمة عليها في الخارج يلزمها لازم آخر (قال اول)
هو كونها بينة الثبوت للماهية لان العين للشيء هو الذي لا ينفك الشيء عنه
في الذهن والذي لا ينفك عنه الشيء ويكون مع ذلك اقدم فهو اخص
بما لا ينفك الشيء عنه وللوصوف بالخاص لا محالة يكون موصوفا بالعام
فالذي يجب تقدم العلم به كيف لا يكون بين الثبوت (واما الثاني) وهو عدم
احتياجه الى سبب آخر فذلك لان تحقق الماهية اذا كان متأخرا عن تلك
التردادات فتم تحققت تلك الماهية فقد كانت تلك الترددات متحققة اولا وكل
ما صار متحققا استحال احتياجه بدنه تحققة الى •••••

(وبالجملة) جزء الحقيقة لما كانت سابقا عليها في الخارج والذهن سبقا عقليا
كان لا محالة حاصلًا عند تحققها والحاصل يستغنى عن محصل جديد فاستثناء
حصوله في الذهن عن المحصل الجديد هو المنى بكونه بين الثبوت واستثناء
حصوله في الخارج عن المحصل الجديد هو المنى بالاحتناء عن السبب
فظهر ان الخاصة المساوية لجزء الماهية هي مقدمة عليها في نفسها وفي
الوجودين والعدمين ثم ان هذه الخاصة تقتضي الخاصة الاخرى وهي
الاستغناء عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الوجود الذي هو الين
وان اعتبر في الوجود الخارجي فهو المنى عن السبب لكن هذه الخاصة اعم
من الاولى لان الخاصة الاولى هي الحصول على منت التقدم والثانية
هي مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقسم لان ملول
للماهية حاصل معها وغير متقدم عليها لان الخاصة الثانية اعم من الاولى
ولذلك قيل لا يلزم من كون الوصف بين الثبوت للشيء وكونه غنيا عن
السبب كونه ذاتيآله •••••

﴿ الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط هيئة المركبة ﴾

(أعلم) أنه لا يمكن أن يكون كل واحد منها غنيا عن صاحبه والالم يحصل من اجتماعها واحد حقيقى فإن الحبر الموضوع بجانب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة لا بلى أنه لا تلتصق لاحدهما بالآخر (فإن قيل) اليس ان المصغور يتكون من اجتماع اجزاء كل واحد منها غنى عن الآخر (فتقول) ليس الامر كذلك بل مجموع تلك الاجزاء كالجزء الواحد للذات وهو الجزء المادى واما الجزء الآخر وهو الصورة المصغورية التى هى مبدأ الآخر صادرة عنه فى محتاجة الى الجزء الاول فتقول ولا يمكن ان يقول كل واحد من تلك الاجزاء محتاجا الى الآخر لاستعالة الدور فإذا الواجب ان يحتاج بعضها الى البعض لا على طريق الدور حتى يحصل من اجتماعها حقيقة متحدة (فإن قيل) هل يكفى في ذلك احتياج احد تلك الاجزاء الى بعض ما احتاج الجزء الآخر اليه وان لم يكن لشيء منها حاجة الى الآخر (فتقول) لا لا يمتنع الاحتياج الى ما احتاج اليه الآخر فحيث تم الحقيقة به وبما يحتاج اليه الآخر مثلا الحيوان غير متقوم بالغا حاك وان احتاج الى ما يحتاج الضاحك اليه وهو الناطق بل المقوم هو الناطق نفسه فإذا لا يمكن ان تكون للحقيقة المركبة وحدة طبيعية الا عند احتياج بعض اجزائها الى البعض •

﴿ الفصل السادس في الفرق بين التركيب الذهنى والخارجى ﴾

(واعلم) ان اجزاء الحقيقة قد تكون متميزة في الخارج وقد لا تكون (مثلا الاول الانسان المركب من النفس والبدن فانهما موجودان كل واحد منهما متميز عن الآخر في الخارج (ومثال الثانى) السواد فانه مشترك للياض في اللونية

ومخالف

(٧)

(الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط المادة المركبة) (الفصل السادس في الفرق بين التركيب الذهنى والخارجى)

ومخالف له في كونه قابضاً للبصر والبداهة حاككة بان جهة الاشتراك مغالطة
لجهة الامتياز فاذا السواد مركب في نفسه من جهة الاشتراك وهي اللونية
ومن جهة الامتياز وهي القابضية الا ان هذا التركيب لا يمكن ان يكون
حاصلاً في الخارج .

(وبرهانه) ان اللونية لو تميزت عن قابضية البصر في الخارج لكانت اللونية
المجردة والقابضية المجردة اما ان تكون محسوسة اولا تكون محسوسة فان
لم تكن محسوسة فند اجتمعا عما اما ان تحدث هيئة محسوسة اولا تحدث فان
لم تحدث لم يكن السواد محسوساً هذا خلف وان حدثت هيئة محسوسة
فتلك الهيئة المحسوسة معلولة لاجتماع اللونية والقابضية وهي خارجة عنهما
مغالطة لهاولسنا نقى بالسواد الانفس تلك الهيئة المحسوسة وقد بينا ان تلك
اللونية وتلك القابضية خارجتان عن تلك الهيئة المحسوسة فاذا تكون اجزاء
قوام الماهية خارجة عنها وذلك محال

(واما اذا كان) الجزء ان لو احتجزت هيئة سواد فلابد ان يكون ذلك
المحسوس مثلاً للسواد او مخالفاً له فان كان مثلاً امتنع تقومه به وان كان
مخالفاً له كان لو ناه مخصوصاً مخالفاً للسواد في خصوصيته فيكون نوعاً آخر من
اللون المطلق ولا يكون هو اللونية المطلقة لان اللونية المطلقة اذا كانت محسوسة
فاذا انضاف القصل اليه فاما ان تحدث هيئة اخرى محسوسة اولا تحدث فان
لم تحدث كان المحسوس هو اللونية المطلقة فالسوادية المحسوسة هي اللونية
المطلقة فطبيعة الجنس هي طبيعة النوع هذا خلف وان حدثت هناك هيئة
اخرى لم يكن احاسنا بالسواد احاساً بهيئة واحدة بل بهيتين وذلك
محال فثبت بما ذكرناه انه لا يمكن ان يتميز احد جزئي السواد عن الآخر

في الوجود الخارجي بل ذلك التميز إنما يكون في الذهن •
 (ونحقيقه) ان اللونية من حيث هي لونية مخالفة للماضية من حيث هي
 قابضية فهما في الماهية متناثران ولولا ذلك لامتزجتمزا أحدهما عن الآخر في
 الذهن لان الذهن لو حكم بالتركيب فيما لا تركيب فيه كان ذلك جهلا فاذًا
 هما متناثران في الحقيقة واما في الوجود الخارجي فيمتزج تنافرا هما في الوجود
 واما في الوجود الذهني فان التنافر حاصل غير ممتزج (فان قيل) الفصل علة
 لوجود الجنس وما هو علة لوجود الجنس يجب ان يكون له وجود مستفيد
 حتى يفيد الوجود لغيره (فنقول) مفيد الوجود هو الحق وله التقدم على كل
 مستفيد (فان قيل) ما به الامتياز غير ما به الاشتراك والذي به الاشتراك هو
 اللون والذي به الامتياز هو القابضية فينبغي ان تكون ماهية كل واحد منهما
 غير ماهية الآخر فوجب ان يكون لهما أحدهما تقدم على الآخر في الوجود
 لانه لا يمتثلو اما ان يكون كل واحد منهما من الماهيتين فنية عن الاخرى فيكون
 التركيب موجودا في الخارج فيكون كل واحد منهما محتاجة الى الاخرى
 فيلزم الدور او تكون احدهما محتاجة الى الاخرى فيكون المشترك متقدما
 حتى يلحقه التميز به وبين غيره فيستدعي وجودا متقدما ووجودا لاحقا
 (فنقول) التقدم لا يجب ان يكون بالوجود فان اجزاء الماهية متقدمة على
 للماهية لا بالوجود كما تحقق ذلك في باب الوجود •

(وان عورض) بان هذا البرهان جار في التركيب الخارجي (فنقول) ليس
 الامر كذلك فان كل واحد من جزئي المركب بالتركيب الخارجي موجود
 بنفسه بحيث يبقى اذا بطل الثاني بخلاف التركيب الذهني فان كل واحد
 منهما ليس له وجود مستفيد •

﴿ الفصل السابع في أحوال المركبات ﴾

﴿ اجزاء الماهية ﴾ اما ان تكون متداخلة او متباعدة والمضى بالتداخل ان يكون البعض اعم من البعض فان كانت متداخلة فالما ان يكون احدا بلزقين اعم من الآخر مطلقا والآخر اخص منه مطلقا واما ان يكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص منه من وجه آخر فان كان احدهما اعم من الآخر مطلقا ما ان يكون العام متقوما بالخاص او يكون الخاص متقوما بالعام فان كان العام متقوما بالخاص فالما ان يكون العام موصوفا والخاص صفة واما ان يكون العام جاريا مجرى الصفة والخاص جاريا مجرى الموصوف فان كان العام متقوما بالخاص وكانت جاريا مجرى الموصوف بالخاص فالعام هو الجنس والخاص هو الفصل وذلك مثل الحيوان فان كان متقوم بخصوله مثل الناطق والناهي وهو الموصوف بتلك الفصول واما اذا كان العام متقوما بالخاص ولكنه يكون جاريا مجرى الصفة والخاص جاريا مجرى الموصوف فذلك التركيب لا يكون تركيبا جنسياً فهو مثل الابيض فانه اعم من الانسان والتلج والماج وسائر موصوفاً ثم انه متقوم به ومع ذلك فان التركيب من الابيض والانسان ليس تركيباً جنسياً او فصلياً وكذلك الوجود فانه اعم من كل واحد من المقولات المشرية وهو متقوم بتلك الماهيات فانه عارض لها والعارض متقوم بالمعرض ومع ذلك فان التركيب من الوجود والماهية ليس تركيباً جنسياً او فصلياً واما اذا كان الخاص متقوماً بالعام فذلك بان تكون الماهية متقومة بنفسها ثم تعرض لها عوارض لا يتوقف تقوم الماهية عليها بل يتوقف قومها على تقوم الماهية وذلك مثل النوع الاخير المقوم لما يعرض له من الصفات والعراض (والفرق) بين انقسام الجنس بالفصول

و انقسام النوع بالخواص بعد اشتراكها في انساب العام منهما هو صوف
 والخاص صفة ان في الجنس العام متقوم بالخاص وفي النوع الخاص
 متقوم بالعام واما الذي يكون كل واحد من الجزئين اعم من الآخر
 من وجه واخص منه من وجه آخر فهو مثل اجتماع الحيوان والابيض فان
 الحيوان ثارة يكون ابيض وثارة يكون غير ابيض كما ان الابيض ثارة يكون
 حيوانا وثارة يكون غير حيوان واما الذي لا يكون بين الجزئين عموم
 وخصوص فاما ان تتكون تلك الماهية من تركيب الشئ باحدى علة
 او بمولولاته او بالالتصاق بعلته ولا مملولا (اما) اذا تركيب الشئ مع احدى
 علة فاما ان يتركب مع العلة الفاعلية وهو مثل المطاء فانه اسم لما ثارة مقرونة
 بالفاعل او مع العلة المادية وهو مثل الافطس (١) اذا جعلناه اسما للتغير الذي
 في الافف او مع العلة الصورية وهو مثل الافطس اذا جعلناه اسما للالف
 الذي فيه تغير او مع العلة القياسية كالخاتم فانه اسم لحلقه مقرونة بما هو غاية لها
 وهو التجميل بها في الاستيعاب (اما) اذا تركيب مع مملولاته فهو مثل الخلق
 والرايق وغير ذلك (واما) اذا تركيب مع مالا يكون علة له ولا مملولا فاما
 ان يحصل التركيب من امور بعضها عدي وبعضها وجودي مثل اعطاء الاول فانه
 موضوع لموضوع امرين احدهما ثبوتي وهو كونه مبدأ لغيره والثاني عدي
 وهو انه لا مبدوء له واما من امور كلها ثبوتية وهي اما ان يكون كلها امورا
 حقيقية او يكون كلها امورا اضافية او يكون بعضها حقيقيا وبعضها اضافيا فان
 كانت كلها امورا حقيقية فاما ان تكون امورا متشابهة وهي كتركيب العدد من
 الاحاد واما ان تكون مختلفة وهي اما ان تكون مقولة او محسوسة فان

(١) فطس الرجل فطس فطسا طأمنت قصبة أجه واتشرت أو اشرش أته

کتاب

في وجهه في افسس ١٧ محيط

كانت معقولة فتركب الجسم من الميولي والصورة وتركب المعدن لثمن البنية
والشجاعة والحكمة وتركب الشجاعة من الادلهم والعقل وان كانت
محسوسة فتركب البنية من السواد والياض وان كانت كلها اضافية فهو
مثل الاقرب والابعد فانهما دالان على اضافة ماضية لاضافات وان كان
بعضها اضافيا وبعضها حقيقيا فهو كالسرير فانه مركب من اجزاء خشبية
وهي موجودات حقيقية فانه لا يمكنه في تكونه حصول تلك الاجزاء
بل لابد من وجود الترتيب بين تلك الاجزاء فالترتيب احد اجزاء السرير
وهو امر نسبي لانه ماهية مستقلة بنفسها

﴿ الفصل الثامن في بيان ما وجد من الاقسام المذكورة في الجواهر
والاعراض ﴾

﴿ اظم ﴾ ان الجوهر قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عطين لا خارجيين
وذلك مثل العقول المتفارقة والنفس فانهما اختلفت جنس الجوهر على
قولهم ومخالفة للجسم والصورة فكل واحد منهما داخل تحت جنس
واحد فلا بد وان يتميز كل واحد من الاخرى بفصل فاذا اختلفت العقول المتفارقة
مركبة من الجنس والفصل مع انه لا يمكن ان يتميز جنسها عن فصلها في الوجود
الخارجي (وكذلك القول) في النفوس الناطقة (واما ان الجوهر) قد يكون
مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو ظاهر وهو مثل الانسان (واما ان
المرض) قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عطين فهو ظاهر وهو الذي بينا
ان السواد والياض وسائر الكيفيات والقوى كذلك (واما ان المرض)
قد يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو كالا شكل مثلا المثلث فانه
سطح يحيط به ثلاثة اضلاع فالسطح جنسه والاضلاع الثلاثة قواطعها بالسطح
وأيضا فالسرير لا يمكن

الفصل الثامن في بيان ما وجد من الاقسام المذكورة في الجواهر والاعراض

فصله ولكل واحد من هذا الجنس والفصل وجود يتميز به في الخارج عن الآخر (وأما ان الجوهر) قد يكون مؤلفاً من اجزاء لا يكون البعض جنساً للبعض بل لا يكون شيئاً منها محمولاً على الآخر أما في العقل فكتركب الجسم من المحمول والصورة وأما في الحس فكتركب بدن الانسان عن الاعضاء وتركب البيت من السقف والجدران والبناء (وأما في الاعراض) فككذلك كانه من تأليف العدد عن الوحدات (وكذلك القول) في المادة والشجاعة وغيرهما وكذلك القول في التلقة فلهما مركبة من تأليف اللون والشكل.

﴿ الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة ﴾

(فنقترض الكلام) في مثال واحد وهو الحيوان فنقول قد عرفت ان الحيوان من حيث هو حيوان لا بشرط من القيود له اعتبار والحيوان بشرط ان يكون معه قيد وجودي وليكن ذلك هو الناطق له اعتباراً والحيوان بشرط ان يكون معه قيد وجودي لا يكون معه غيره له اعتبار وهذه الاعتبارات الثلاثة متباينة ~~في نفس الاعتبار الاول وهو اعتبار الحيوان من حيث انه حيوان هو اهم من اعتبار الحيوان بشرط قيد وجودي او قيد حدي بل هو مشترك بين الاعتبارين~~ وإذا ثبت ذلك (فنقول) الحيوان بشرط التجرد عن جميع القيود غير محمول على الانسان لانه لا يصدق على الانسان كونه حيواناً مجرداً عن جميع القيود والاولا حق بل الحيوان بشرط التجرد يكون مادة الانسان ولا يكون محمولاً عليها (فاما الحيوان) لا بشرط شيء أصلاً فهو الذي يصح حمله عليه فان الحيوان سواء قاربه قيد وجودي او حدي فهو لا يخرج بسبب ذلك القيد عن حيوانيته .

(واعلم) ان الجوهر يستدعي الاتحاد من وجه والمقابلة من وجه آخر فاذا قلنا

(الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة)

للإنسان أنه حيوان فالتأثير هاهنا حاصلة في الماهية لأن ماهية الإنسان غير ماهية الحيوان والاتحاد حاصل في الوجود فانه ليس الحيوان موجوداً والإنسان موجوداً آخر بل الحيوان الموجود هو الإنسان بصفته (وهذا فيه نوع غموض) فانه كيف يمكن أن يكون للماهيتين وجود واحد (وغيره) وهو أن الحيوان لا يوجد إلا ويكون قد قيد إما بقيد الناطقية أو اللاناطقية والايضية أو اللاايضية فانه يستحيل أن يكون في الوجود حيوان لاناطق ولا لاناطق ولا ايض ولا لا ايض ويجب أن يكون قيداً بأحد هذين القيدين سابقاً على وجوده لأنه يستحيل أن يوجد مطلقاً ثم يتقيد بل يتقيد أولاً ثم يوجد وإذا كان كذلك فالوجود إنما يمرض لذلك القيد الذي هو مجموع الحيوان مع القيد وإذا كان القيد موجوداً أو احداً كان الوجود الواحد وجود الحيوان ولذلك القيد فظهر أن وحدة الوجود كيف تنقل مع تعدد الماهية (وهي تقرر ذلك) ظهر حقيقة الحمل والوضع فظهر الفرق بين الحيوان المحمول وبين الحيوان النفس هو مادة وهذا يبين الفرق بين المودة والتصل أيضاً وكذلك للقول في سائر المحمولات .

الفصل العاشر في الطريق إلى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل

(اصل) أن الحقيقتين إذا اشتركتا من وجه واختلقتا من وجه آخر قضى العقل بأن جهة الاشتراك مفارقة لجهة الامتياز ولكن هذا القدر لا يقتضي كون الماهية مركبة في نفسها فإن الاشتراك لو كانت في قيد سلبي أمكن أن يكون إلا امتياز تمام الحقيقة فيشك لا يلزم كونها مركبة (والدليل عليه) أن لكل مركب فلا بد وأن ينحل إلى البسائط ولا شك أن تلك البسائط

والفصل العاشر في الطريق إلى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل

تكون مشتركة في سلب ماعداها عنها ولا يجب من اشتراكها في ذلك السلب
وتقوم التركيب فيها (وايضا) فلو كان الاشتراك في امر ثبوتى والامتيان
بقيد سلبى لم يلزم وقوع الكثرة لان البسيط يكون مشاركا للمركب في
طبيعته ثم لا يكون تميزه عنه موجبا لوقوع الكثرة فيه (ومثاله) الحيوان
وحده بشارك الانسان في طبيعة الحيوانية ولكنه يتميز عنه بقيد سلبى وهو
ان الحيوان ليس له الا الحيوانية ولا انسان امر آخر ودار الحيوانية
فالمركب مشارك للبسيط في طبيعته فلو اقتضى تميز البسيط عن المركب وقوع
الكثرة فيه لم ان لا يكون البسيط بسيطا (ثبت) ان الاشتراك والامتيان
ما لم يكونا في وصفين ثبوتيين لم يجب وقوع التركيب في الماهية (وايضا) فان
الاشتراك والامتيان في الاوصاف الثبوتية لا يقتضيان كيف ما كان وقوع
التركيب في الماهية فانه من المحتمل ان يقع الاشتراك في وصف ثبوتى خارجى
والامتيان بتمام الماهية وجب من اجل ذلك وقوع الكثرة في الماهية مثل
الوجود الذى هو مشترك بين طائفتين من الاجناس المادية ولا يلزم من اشتراكها
فيه وقوع التركيب فيها بل الفصول المقومة للانواع الداخلة تحت جنس
واحد مشتركة في طبيعة ذلك الجنس ولا يلزم من ذلك حاجتها الى فصل
والالزام المتسلسل وذلك لاجل ان طبائع الاجناس خارجة عن ماهيات
الفصول (وايضا) يحتمل ان يكون الاشتراك بتمام الماهية والامتيان
بأوصاف ثبوتية خارجية وذلك مثل الاوصاف الخارجية لطبائع الانواع
الاخرى فاما اذا وجد تاما هيتين تشتركان في بعض مقوماتهما وتختلفان
في مقومات اخرى فانه انما الاشتراك غير ماباه الامتيان فالذى به
تمام الاشتراك هو الجنس والذى به تمام الامتيان هو الفصل فينشأ نعلم

كون كل واحد من تلك الماهيتين مركبة من الجنس والفصل.

(ولنضرب) لما ذكرنا امثلة لزيادة الايضاح فانا اذا قلنا على كون الوجود زائدا على الماهيات بان قلنا الثبوت مشترك فيه بين الامور الثابتة وخصوصيات الماهيات غير مشتركة فيها فيلزم ان يكون الوجود مغايرا لخصوصيات الماهيات (فاذا قيل) ان الثبوت مشترك للماهيات الثابتة في اصل الثبوت ومما يترتب عنها في الحقيقة فيلزم ان يكون للثبوت ثبوت آخر (دفعنا ذلك) بان الاشتراك في وصف ثبوتى والامتيان في قيد سلبى فان الثبوت يتميز عن الماهيات الثابتة بان الثبوت ليس المفهوم الثابتة والماهيات الثابتة امورا خرورا، ذلك المفهوم فلا يلزم ان يحسبوا للثبوت ثبوت (فاذا قيل) الثبوت مشترك لما يترتب الماهيات في كونه صفة ويميز عن غيره فيلزم وقوع التركيب فيه (دفعنا ذلك) بان مشاركة الوجود لغيره من الصفات انما كان في قيد سلبى فلا يجب وقوع الكثرة (ولما قيل) البسائط مشتركة في الوجود ومتباعدة في الحقائق فليس الكثرة (دفعنا) بان الاشتراك وقع في وصف ثبوتى خارجى (واذا قيل) افراد النوع الواحد يتميز بعضها عن البعض مع كونها مشاركة في الماهية فلزم الكثرة (دفعنا) بان الامتياز وقع في اوصاف خارجية.

الفصل الحادى عشر فى ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل

(لما كان) الجنس عبارة عن كال المشترك الذاتى والفصل عبارة عن كال المميز الذاتى وصريح العقل حاكم بجملة جهة الاشتراك لجهة الامتياز وجب ان يكون الجنس خارجا عن طبيعة الفصل وكذلك الفصل يكون خارجا عن طبيعة الجنس.

(الفصل الحادى عشر فى ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل)

(وعند هذا التحقيق) يسقط قول من قدح في وجود الفصل بأن قال لو كان الشيء متميِّزاً عن غيره بالفصل وذلك الفصل يجب أن يكون متميِّزاً عن غيره فيلزم أن يكون متميِّزاً عن غيره بفصل آخر ويلزم منه التسلسل (لأننا نقول) نحن لم نحكم بأن التميز كيف ما كان يجب أن يكون بالفصل بل بالشرط المذكور والفصل وأن كان مشاركالاً للنوع إلا أنه متميِّز عنه بقيد سلبى قالنا طلق الذي به يتميز الإنسان عن القرس المشتركين في الحيوانية مفارقة للحيوانية لا محالة ثم الناطق وأن كان مفهومه مشتركاً بين الناطق الذي هو الفصل وبين الإنسان إلا أن الناطق الذي هو الفصل متميِّز عن الناطق الذي هو الإنسان بقيد سلبى وهو أنه ليس يدخل في مفهوم الناطق الحيوانية ويدخل في مفهوم الإنسان ذلك ما قطع التسلسل (الهم) إلا أن يقال الناطق مشارك لشيء آخر في شيء من الصفات فينشأ يستدعي فصلاً آخر ولكن لا يلزم منه التسلسل لا مطلقاً بل يجب أن يكون لكل شيء حقيقة يشتركها في شيء من المقومات على ما يستلزمه الإشكال.

(واعلم) أننا لا تغلب من هذا الشكوك إلا إذا جعلنا الجوهرية من قبيل اللوازم الخارجية بالنسبة إلى ما تحتها إذ لو كانت من المقومات وفصل الجوهر يجب أن يكون جوهرية فينشأ يكون الفصل مشاركالاً للنوع في أمر مفهوم وهو الجوهر ومبائناً له في الماهية فيلزم أن يكون للفصل فصل آخر إلى غير النهاية (فلا خلاص عنه) إلا بأن يقال الجوهرية مقولة على ما تحتها حول اللوازم لا حول المقومات.

(ومن الملاحظة) الواقعة للجهل بهذه الأصول أننا قلنا الوجود مشترك بين الماهيات وخصوصياتها غير مشتركة بينها فيلزم أن يكون الوجود زائداً مساوياً للنوع مساوياً للنوع (فيل)

(قبل ان تلك الماهيات في انفسها ثابتة فهي مشاركة للوجود في كونها ثابتة ومتمايزة عنه في حقاقتها فيلزم التسلسل (فنقول) لما عرفت ان جهة الاشتراك متمايزة لجهة الامتياز وعرفت ان الثبوت جهة الاشتراك وخصوصيات الماهيات جهة الامتياز فاذا اعتبرنا جهة الامتياز وحدها فلا يجوز ان يدخل فيها جهة الاشتراك فلي هذا اذا اعتبرنا خصوصيات الماهيات لا يمكن ان نحكم عليها من حيث هي هي بالثبوت لان الثبوت جهة الاشتراك وهي غير داخلية في جهة الامتياز بل تلك الخصوصية من حيث هي هي ليست ثابتة ولا ثابتة اي ليس الثبوت واللا ثبوت داخلين في مفهومهما بل هما لازمان لها وهذا اللازم هو جهة الاشتراك والملازم جهة الامتياز فاذا اعتبرنا الملازمات من حيث هي هي وجب ان لا يدخل فيها الثبوت (وانما اكثرنا) تكرير هذه الامثلة لاجل اشتباهها على اكثر الناظرين في العلوم فطوينا الكلام فيه مبالغة للايضاح •

﴿ الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان ام لا ﴾

(اما الفصل) فلا يمكن ان يكون لازما للجنس والالم يمكن مقسماله واما ان الجنس هل يكون لازما للفصل فيه خلاف فبعضهم لم يوجب ذلك وزعم ان النطق مشترك بين الملك والانسان لان النطق عبارة عن القوة على ادراك المعلومات وهذا مشترك (وايضا) الحيوانية مشتركة بين الانسان والفرس فاذا اعتبرنا الانسان مع الفرس كان الحيوان جنسا و الناطق فصلا واذا اعتبرنا حاله مع الملك كان الناطق جنسا والحيوان فصلا ثبت ان الجزء الواحد من الماهية قد يفيد بذاته الجنس في حاله وبذاته الفصل في حال آخر واذا ثبت ذلك ثبت انها غير متلازمين (فنقول) قدد لنا على ان اجزاء الماهية الواحدة

• اولاً ثابتة

(الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان ام لا)

وحدة حقيقية لا بد وان يكون لبعضها تعلق بالبعض ولما استحال كون الفصل ملازما للجنس و يجب ان يكون الجنس ملازما للفصل تحقيقا للملازمة وايضا فقد بينا ان الجنس يجب ان يكون جاريا مجرى المادة و الفصل يكون جاريا مجرى الصورة والجزء المادي متميز عن الجزء الصوري في نفس الامر (واما حديث القوة الناطقة) فان معنى به نفس ادراك الحقائق فذلك ليس مقوم للحيوانية وان معنى به الجوهر القوي على هذه الاحوال فهو فصل مقوم لكن النفس البشرية مخالفة للنفس السادية في الحقيقة فزال الاشكال.

﴿ الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل ﴾

(هذا بحث شريف) يجب الاهتمام به فنقول قد بينا ان اجزاء الماهية لا بد وان يكون بعضها عللة لاجزاء البعض ويستحيل ان يكون الجزء الجنسي عللة لوجود الجزء الفعلي (الا لكانت الفصول المتعاقبة لازمة له فيكون الشيء الواحد مختلفا متبايناً هذا خلف ففي ان يكون الجزء الفعلي عللة لوجود الجزء الجنسي لا يكون مقوماً للطبيعة الجنسية المطلقة وعللة للقدر الذي هو حصة النوع منه وجزءاً للمجموع الحاصل منه وبما يتميز به عن غيره وذلك مثل الناطق الذي هو عللة الحيوان.

(ثم اقول) ان يقول الناطق ان كانت عللة للحيوان المطلق لم يكن مقبالة وان كان عللة للحيوان الخصوص فلا بد وان يفرض تخصيص ذلك الحيوان اولاً حتى يكون الناطق عللة له لاكن ذلك الحيوان متى تخصص فقد دخل في الوجود ومتى دخل في الوجود استحال ان يكون الناطق عللة لوجوده.

(وحله) ان الحيوان بطبيعته المطلقة محتاج الى عللة تقوم وجوده فاما ان تكون تلك العللة هي الناطقية فليس لان الحيوان بحيوانيته يقتضي ذلك بل لان

(الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل)

لأن الناطقة لذاتها غلة لذلك الحيوان فالخلة المطلقة إنما جاءت من طبيعة الجنس
وتبين المحتاج اليه إنما جاء من تحيل الفصل (والا طنب) في إيضاح هذا الكلام
سيأتي في باب الملة والممول (فان قيل) ولماذا وجد ذلك الفصل حتى صار
هله لتلك الحصة من الحيوانية (فتقول) لاجل استمداد خاص في القابل مثلا
من اج النطفة الانسانية بعد استحالة امشائها فيها طيب استمدادا تاما لحدوث
النفس الناطقة فاذا تم الاستعداد حدثت النفس واذا حدثت النفس
اوجبت الحيوانية فالحيوانية لنفسها لا تحتاج الا الى فصل كيف كان واما
استناد هذه الحيوانية الى الناطقة فليس من جانب الحيوانية بل من جانب
الناطقة (واما الفرق) بين تخصص الجنس بالفصول وتخصص النوع
بالخواص فقد مضى ذكره في الفصل السابع من هذا الباب.

والفصل الرابع عشر في احكام الفصل وهي عشرة

(الاول) يجب ان يكون مقسما الى قسمين (الثاني) ان يكون
القسم لا زمة فان لم تكن كذلك فيكون مقسما الى قسمين (الثالث) ان يكون
واخرى لا متعركا مع بقائه بينه فذلك لا يكون فصلا (الرابع) ان يكون
عارضيا بسبب شيء اعم منه او اخص منه فانه ان كان عارضيا بسبب شيء اعم منه
مثل ان الحيوان من ابيض واسود والا فسان منه ذكر وانثى فليس ذلك
من فصوله بل الحيوان انما صار ابيض واسود لانه جسم قائم بالفصل ووضوح
لهذه المواضع والافعال انما صار مستندا للذكر والانثى لاجل انه حيوان
واما ان كان عارضيا بسبب شيء اخص منه لم يكن ذلك فصلا قريبا لاما ان
يكون ذلك لازما للفصل للتقريب او فصلا بعيدا (مثل اللازم) ما اذا قيل
الجوهر اما ان يكون قابلا للحركة او لا يكون فان قابلية الحركة عرفت

الفصل الرابع عشر في احكام الفصل وهي عشرة

للجوهر بسبب شئ آخر هو الفصل وبهذا الجسمية (ومثال الفصل البعيد)
 ان يقال الجسم اما ما خلق واما ما خيرا فخلق فان الجسم عا هو جسم غير مستعد
 لذلك بل يحتاج الى ان يكون اولاً اذا نفس حتى يصير ناطقاً (الرابع) وهو
 ان المقسم اللازم الذي يقسم ما يمرض له لا لما هو اعم منه ولا لما هو اخص منه
 قد لا يكون فصلاً ايضاً وذلك مثل الذكورة والانوثة وبدل عليه امور اربعة
 (احدها) انه يمكننا ان نؤمن الحيوان موجوداً بالفصل لا ذكر او لا انثى
 والفصل لا يكون كذلك لانه لا يمكننا ان نؤمن الحيوان لا ناطقاً ولا اعجم
 (وثانيها) ان الحيوان الذكر انما صار ذكر الحرارة عرضت لمزاجه في ابتداء
 تكونه ولو قدرنا انه عرضت له برودة بدلا عن تلك الحرارة لكان ذلك
 الشخص بينه انثى والفصل ليس كذلك لان الحيوان الذي صار انسانا يستحيل
 ان يمرض له عارض آخر حتى يصير ذلك الحيوان بينه فرساً وثالثها ان الذكورة
 والانوثة آلات التناسل والتلحق بعد الحياة فآلات التناسل انما تعتبر
 بعد الحياة فلا تكون مقوية للجوهر الحي (ورابعا) وهو الاقوى ان
 الانسان ناطق وذكور وليس له احد الوصفين بواسطة الاخر فانه قد يوجد
 الانسان غير ذكر والذكر غير انسان فالوصفان اذا في حقه في درجة واحدة
 فاما ان يكون كل واحد منهما فصلاً وهو محال لاستحالة ان يكون للنوع
 الواحد فصلان مقومان واما ان يكون الفصل احدهما لكن الناطق فصل
 بالاتفاق فالذكورة لا تكون فصلاً (واذا عرفت ذلك) فنقول المقسم
 اللازم متى كان فيه احد هذه الامور الاربعة لم يكن فصلاً بل كان لازماً
 للفصل فاما اذا لم يوجد فيه احدها هذه الامور الاربعة كان فصلاً سواء كان
 مأخوذاً من المادة كالغذاء وعدم التغذية او من الصورة كالناطق والعجبة
 (الخامس)

(الخامس) ان لا يكون عدمي لان الفصل سبب وجود حصة النوع من الجنس والعدم لا يكون علة (السادس) انه يستحيل ان تطرق الاستزادة والنقص اليه لان القدر المعتبر في العلة ان انتقص وجب ان لا يبقى الباقى وان ازيد اذ لم يكن للزيادة أثر (السابع) يتتبع ان يكون للشيء الواحد اكثر من فصل واحد في درجة واحدة لاستعالة ان تكون له طول الواحد علقان مستقلتان (فان قيل) اليس ان الحيوان له فصلان موقوفان في درجة واحدة وهما الحواس والتحرك بالارادة (فقول) اذا اخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل الفصل فانه ليس هوية الحيوان ان يحس ولا هويته ان يتفكر ولا هويته ان يتحرك بالارادة وانما فصله جوهر النفس الذي هو مبدأ هذه الامور كلها وكذلك الناطق للانسان ولكن عدم شعورنا بالفصول وعدم الاسماء لم يضطرنا الى الانحراف عن حقيقة الفصل الى ان نأزها وليس كلامنا في هذه الامور على حسب تفكنا ونصرفنا بل من جهة كنهية الوجود في نفسه (الثامن) ليس يتتبع ان يكون للشيء الواحد فصلين من جهة واحدة ان تكون للشيء طل صربية (التاسع) لا تلغص ان الجنس محتاج في وجوده الى الفصل استعمال حاجة الفصل اليه لاستعالة الدور بل لا بد وان يكون غيا عنه وكل ما كان سالفا في الشيء كان محتاجا الى المحل فذا الفصل المقسم للجنس المقوم للنوع يتتبع ان يكون سالفا فيه قبل هذا الاشكال في جعل لنفس الناطقة فصلا للحيوان وانما الاشكال في جعل قوة لتروا له فصلا مقوما للجسم وكذلك القول في النفس الحيوانية الجسمانية فان هذه صفات محتاجة الى المحال التي هي الاجسام والمحل متقدم بالوجود على المحال والمتقدم بالوجود على الشيء يتتبع كونه معلولا له (وقد تمحلت لذلك اجوبة) سنذكرها في باب تعلق المادة

بالصورة (ولعل الحق) أن تعال الوصف سواء كان علة للصفة أو معلولاً لها فإنه يكون جنساً والصفة معلولاً لكنا إذ قلنا ذلك بطل الفرق حينئذ بين الجنس الجنس بالفصل وانقسام النوع بأنظمة (وسنذكر) اختياراً فإن هذا الباب في باب تعلق الحيوان بالصورة انشاء الله تعالى (المأثر) أنه يظهر مما قررناه أن الفصل الأخير هو الملة الأولى مثلاً التاطقية علة لوجود النفس الحيوانية وهي علة للقوة الثابتة وهي علة للجسمية وهي علة للجبرهرية فالتميز الأخير هو الملة الأولى والجنس العالي هو الملول الأخير والمراتب التي بينهما أمور متوسطة فهي علة للعلم الذي فرقها ومعلولة للخاص الذي تحتها وذلك يوجب تنامي القدرات المربية والاجناس العالية المتصاعدة والافتراع المتنازلة (وهذا الذي قلناه) يدل على أن النهاية الواحدة يستحيل تقويمها بأجزاء غير متناهية (وايضاً) فإن الماهية والحقيقة لا بد من جهة الإشارة إليهما ومالا نهاية لأجزائهما يستحيل استحصاره في الذهن على التفصيل فيستحيل تصوره والعالم به وبأفعاله فيقولون

(الفصل الخامس والعشرون في كيفية ترتيب الاجناس)

﴿ الفصل الخامس عشر في كيفية ترتيب الاجناس ﴾

(الجنس القريب) علة لحل الجنس البعيد على النوع فإنه من المستحيل أن يحمل الجسم على الأنسان إلا بتدوير ورثه حيواناً فإن الجسم الذي ليس بحيوان لا يربط به إلا أنساناً لأنه موجب عليه ولما كانت الحيوانية شرط حمل الجسمية على الأنسان كان حمل الحيوانية عليه تقدم من حمل الجسمية عليه فظهر أن حمل الجنس القريب على النوع أقرب من حمل الجنس البعيد عليه .

(فإن قيل) الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء متقدم على الكل لبساطته فالعلم السابق وجود لمن الحيوان (فنقول) لا شك أنه في وجوده

أسبق من الحيوان ولا كلام فيه وإنما الكلام في أن الجسم وجوده للانسان متأخر عن الحيوان في وجوده له اذ من البائز ان يكون التأخر في وجوده من غيره يكون حصوله لشيء ثالث حلة لحصول ذلك الاسم لذلك الثالث فيكون المتقدم في وجوده المطلق متأخرا في وجوده لذلك الثالث .

(واعلم) ان حمل الجنس القريب على النوع حلة ايضا لحمل الفصل القريب عليه لان تأثير الناطق اولافي وجود الحيوان ثم اذا وجد الحيوان فحينئذ يصير مجموع الحيوان والناطق انسانا فالناطق يؤثر في الحيوان وبواسطته في الانسان وذلك هو المطلوب .

في الفصل السادس عشر في الملامة التي يمكنها ان تميز الطبيعة الجنسية من الطبيعة النوعية

(قال) الشيخ الجسم اذا اخذ بشرط لا وهو الامتياز الذي به يكون جنسا كان كالمجهول لا ندرى انه على اي صورة يكون بشرا او يكون النفس طالبة لتعريف ذلك لانه لم يصرح بمقابلته في حصوله وكذلك اذا اخذنا اللون واخطرناه بالبال فان النفس لا تقع بتعريف شيء غير متردد بالقل بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالقل لون (واما طبيعة النوع) فليس يطلب فيها تعريف منها بل تعريف الاشياء التي (واما طبيعة الجنس) فانه وان كانت النفس اذا طلبت فيها تعريف الاشياء كانت قد فعلت الواجب فان ذلك الجنس لا بد وان يكون مشارا اليه آخر الامور كلها ذلك تكون طالبة لتعريف ماهيتها قبل طلبها للاشارة فان النفس لا يمكنها ان تجعل اللون مشارا اليه الا بعد ان تصيف اليه امور اخر تنوع لونها وتحصل ماهية تلك الانواع (وكذلك القول) في المقدار وفي الكيفية (واما النوع)

(الفصل السادس عشر في مميزات الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية)

فإن القل لا يطلب تكميل معناه بضم شيء آخر إليه بل يطلب الإشارة إليه وذلك هو طلب الشخصية •

﴿ الفصل السابع عشر في أن الشخص ذات على ماهية النوع وأنه امر بنوني ﴾

(وبرهانه) هو أن كل ماهية فإن نفس تصورها لا يمنع من حملها على كثيرين ولذا لك فإن من ادعى حملها على كثيرين موجودين لم تكن دواء متناقضة بل يطلب عليه بالبرهان ومن ادعى انحصارها في شخص واحد لم تكن دعواه في الصفة أولية بل يطلب عليه بالبرهان وأما الشخص المميز من حيث أنه ذلك الشخص فإن نفس تصورهم يمنع من حمله على كثيرين ولذلك لا يحتاج في العلم بفساد قول من حمله على كثيرين وفي العلم بصحة قول من حصره في ذلك الشخص إلى برهانه ولولا أنه دخل في مفهوم الشخص ما لم يكن داخلًا في مفهوم الحقيقة النوعية كما هو من هذا الوجه •

(والذي يدل) على أن عليه التخصيص والتخصيصات أمور ثبوتية وجهاً (الأول) أن تبيين الشيء وخصوصيته عبارة عن هويته والشخص من حيث هو هو ثابت والهوية داخلية فيه من حيث أنه هو وما هو جزء الثابت من حيث أنه ثابت يجب أن يكون ثابتاً فالهوية ثابتة (الثاني) أن التميز لو كان أمراً عديمياً فما أن يكون عبارة عن عدم اللاتمين مطلقاً أو عن عدم تبيين غيره فإن كان عبارة عن عدم اللاتمين مطلقاً فهو امر عديم وهو بدعي فيكون التميز عدماً لعدم فيكون أمراً وجودياً وإن كان عبارة عن سلب تبيين غيره عنه فتبين غيره أما أن يكون عديمياً وهو عدمه فيكون ثابتاً لكن تبيينه كتميز غيره فتبين غيره أيضاً ثابت أن كانت تبيين غيره ثبوتياً وتبيينه كتميز غيره فتبينه أيضاً يكون

(الفصل السابع عشر في أن الشخص ذات على ماهية النوع وأنه امر بنوني)

يكون ثبوته

(فان قيل) التمين لا يمكن ان يكون امرأبوتيا ويأمن وجود (احدها) انه لو كان التمين امرأبوتيا زادنا على الملاهيته كان له تمين ايضا ولذلك التمين تمين ثالث فيلزم التسلسل (وتأنيها) ان اختصاص ذلك الزائد بذلك التمين دون غيره انما يكون بعد امتياز ذلك التمين عن غيره والالم يكن اختصاصه به لولي من اختصاصه بغيره او اختصاصه بغيره به فيجب ان يكون اختصاص ذلك المميز بذلك التميز بمتغيره عن غيره فاقا يجب ان يكون متميزا قبل ان يكون متميزا هذا خلف (ومثلها) انه لو كان تشخص الشخص الذي له ما يشار له في نوحه امرأزائدا لافله لاعتد عليه مزية وليست هي تلك الملاهيته والا لكان نوحها في ذلك الشخص وليست هي تلك الملاهيته لان الفاعل ليس له الا ان يوجد واجاده له لا يقتضي ان يكون الحامل هو ذلك بيته ولا الملاهيته الصورة لان وجودها متأخر من وجود الحامل فلا يكون ملاهيته لموته ولا الملاهيته الفاتية لان وجودها متأخر من وجود الشيء ولا الملاهيته الفاتية لان الكلام في تمين ذلك القابل كالسكلام في تمين ذلك الشيء فاما ان يكون تمينه فيلزم للدور او تمين قابل آخر فيلزم التسلسل او لنفس ماهية ذلك القابل فيلزم ان يكون نوع كل قابل يلزم في شخصه وذلك محال لان الاجسام مشتركة في الجسمية فاما ان لا يكون لها ما قبلها فيشذم وجودنا امورا متحدة في الماهية بشخصه لا بسبب القوابل واما ان كان لها ما قبلها فذلك القوابل انما اشتركت في الملاهيته ماد الاثر امو ان لم تكن كذلك فيشذم يجب ان تكون قوابل الاجزاء التي يمكن افتراضها في الجسمية مماثلة بالعمل لكن الاجزاء الممكنة الافتراض فيها غير متناهية فالقوابل المتناهية بالملاهيته غير متناهية وتكون الجسمية الحلقية

في كل واحد من تلك القوابل غير الجسمية الحادثة في الآخر فيكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لانهاية لها لافضل هذا خلف ثبت ان القول بكون الشخص زائدا انقضى الى هذه الحالات فيكون باطلا .

(والجواب) اما الاول فله ماضى في باب الوجود وهو ان التبين ان كان له مفهوم وراء المفهوم من التبين فيقتضي ان مفهوم التبين مقارن لمفهوم آخر والا فيكون التبين تينا لذاته ويكون تينه نفس ذاته لا زائدا عليه ولا يلزم التسلل (واما الثاني) فهو ان كل ما لا يكون تينه معلول ماهيته حتى يكون نوعه في شخصه فلا بد له من مادة وما دة لا بد وان تكون متخصصة باعراض شخصية ويكون شخص المادة بتلك الاعراض علة لشخص ذلك الحادث ومن المتبع ان يقرن بتلك العلة في ذلك الوقت فرد آخر من ذلك النوع حتى يلزم الاشكال (ولا نقول) ايضا ان ذلك الشيء يوجد ويوجد التبين ثم بعد حصولها يتقارن بالشيء الذي في تلك المادة المخصوصة هو تينه ونذكر ما اطينا له من القابول في باب الوجود فانه يخرج عليه كثير من الاشكالات .

(الفصل الثاني من مشر في علة شخص الاشخاص)

(الفصل الثاني من مشر في علة شخص الاشخاص)

(اصل) ان الماهية لما ان يكون تينا من لوازمها واما ان لا يكون فالاول يقتضي ان لا يكون ذلك النوع الا في شخص واحد واما الثاني فان الشخص يستدعي علة مختارة لتلك الماهية ويجب ان تكون علة الشخص سابقة على حصول ذلك الشخص وتلك العلة اما ان تكون مباينة لذلك الشخص او ملاقية له والاول محال لان نسبة ذلك المباشن الى ذلك الشخص كنب

كنسبه الى شخص آخر فلا يمكن ان تكون علة تشخيصه ذلك الشخص وان كانت ملاقيه له فاما ان تكون سالة في الشخص او يكون الشخص حالاً فيه والاول محال لان الحال مسبوق بالحل وعلة التشخيص يستحيل ان تكون متأخرة عن الشخص فاذا يجب ان يكون الشخص حالاً فيه فاذا آكل ما نوعه يوجد في اشخاص كثيرة فان تلك الكثرة لا تحصل الا بسبب المادة فكل ما ليس نوعه في شخصيته يجب ان يكون مادياً (وذلك على قسمين) فانه اما ان يكون الشخص بمجرد الاضافة الى المادة من غير ان يكون معنى في الذات وذلك مثل تشخيصات البسائط والاعراض فان تشخيصها يكون بمصولها في موادها وعملها (واما ان يكون) هناك احوال زائدة على الاضافات والتشخيص كيف ما كان فانه يلزم من فرض عدمه وارتفاعه عدم الشخص وارتفاعه لوجوب عدم المعلول عند عدم العلة ولكن كل عارض للشخص وخاصة له لا يلزم من عدمه عدم الشخص فانه لا يكون من جملة المشخصات بل يكون من جملة مقتضى الشخص ولا يكون من جملة مقومات الشخص بل من جملة المقومات .

(ثم يجب) ان تعلم ان قيد الكل بالكل لا يقتضى الشخصية فالتكثير اذا قلت لربدانه انسان فيه شركة فان قلت انه الانسان الورع العالم المظلوم فيه شركة فان قلت ان قلال فيه احتمال شركة ايضا فان زدت وقلت هو الذي تكلم يوم كذا في موضع كذا فهذا الاوصاف ايضا كلية فانه لا يمتنع في العقل حمل مجموع هذه القيود على كبيرين (وبسبارة اخرى) وهي ان الماهية اما ان يكون نوعها في شخصها ولما ان لا يكون فان كان نوعها في شخصها كان تشخيصه معلول ماهيته وان لم يكن نوعها في شخصها فتشخيصها

لا بد وان يكون لما يقارنها من العوارض الوجودية وهي اما اضافات
فقط من تحير ان يكون معنى في الذات وذلك مثل تشخيصات الاعراض
والبساتط فان تشخيصها تكون بمصطلحها في موادها ومعالها (واما ان تكون)
هناك احوال لزائدة على الاضافات وقد سبق تمام القول في العبارة السابقة •

﴿ الفصل التاسع عشر في مناسبة الحد للمعدود ﴾

(اصل) انا اذ احدينا الا نسان فقلنا انه حيوان ناطق فليس مرادنا بذلك
ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل مرادنا انه الحيوان الذي ذلك
الحيوان ناطق لان الحيوان لا بشرط شيء غير محصل ولا نام الا اذا شرط
فيه اما ثبوت غيره له او عدم غيره عنه فذا افيدناه بالناطق فنستقيمه بالناطق
بتحصل ويوجد لا ان الحيوان بجزء اولاً ثم يضاف اليه الناطق وكذلك
المقدار فانه معنى بجزء ان يكون خطاً وسطحاً وجسماً لا على ان يقارنه
بموجوده شيء فيكون مجموع الخط والسطح والجسم بل على معنى ان نفس
الخط ونفس السطح ذلك لان معنى المقدار هو شيء بمقتل المساواة لا بشرط
شيء آخر (و فرق) بين هذا وبين الشيء الذي بمقتل المساواة بشرط ان
لا يوجد منه غير مقادراً اخذنا الشيء المحتمل للمساواة لا بشرط شيء آخر امكن
ان يكون هذا الشيء نفسه خطأ وامكن ان يكون سطحاً فاذا عينا كونه خطأ
فليس الحاصل هنا موجود من متقاربين بل موجوداً واحداً •

(والحاصل) ان معنى اخذنا كل واحد من الحيوان والناطق بشرط لا كان كل
واحد منهما جزءاً ولم يكن محمولاً ومتى اخذناهما لا بشرط شيء كان احدهما جنساً
والآخر فصلاً وكانا محمولين على الماهية فالجنس والفصل من حيث هما كذلك
لا يمكن ان يكونا جزئين لحد •

﴿ الفصل الثرون في اجزاء الماهية ﴾

﴿ الفصل الثرون في اجزاء الماهية ﴾

(اعلم) ان اجزاء الماهية منها ما لا بد وان توخفى حدود الماهية ومنها ما توخذ في حدودها للماهية اما التي توخفى حدود الماهية فكاجزاء الاجسام المركبة مثل اللماجين وبدن الانسان فاما مخوفة في حدود كليهما (واما التي) توخفى حدودها للماهية فهي اما ان تكون موجودة بالفصل او لا تكون فالتى تكون موجودة بالفصل كاصبع الانسان فانه جزء موجود بالفصل للانسان ولا بد وان توخفى حده الانسان فاما الانسان فلا يتوقف تحديد ماهيته على ان توخذ في حده الاصبع بل اذا ساولنا تحديد حده من حيث هو انسان كامل وجب ان توخذ الاصبع في حده لانه يكون ذلك للجزء ذاتيا في كونه انسانا كاملا وان كان خارجا عن طبيعته التجمعية اذ قد عرفت ان الشخصيات مقومة للشخص وان كانت خارجة عن طبيعته التجمعية (واما التي) لا تكون موجودة بالفصل فهي ايضا على قسمين فانه اما ان تستعمل لتوحيدها مع جزء الا اذا وجدما فرض كلاهما ان لا يكون ~~حده~~ ^(مثال الاول) دائرة فاما لا توجد الا في دائرة بالفصل (ومثال الثاني) الحادة فانه جزء القائمة ولكن ليس من شرط وجود الحادة ان تكون جزء قائمة موجودة بالفصل بل هي في نفسها حادة بسبب وضع احد ضلعيها عند الآخر (وانما) احتجنا الى اخذ القائمة في تحديد الحادة لاجل ان الحادة انما تحصل بسبب التماس والقرب بين الخطوط بعضها الى بعض وذلك مما يتعلق به اضافة ما فلا جرم لا يمكن تعريف الحادة الا بالاضافة ثم لما كانت الزاوية انما تحدث من تماس خطين على خط وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن اعتدال ما لانوا اخذنا قريبا احد الخطين من الآخر مطلقا واخذنا ميله الى مطلقا من غير تعيين الميل عنه

لم يكن ذلك الا ميلا مطلقا والميل المطلق يوجد للعادة والمنفرجة والقائمة
 فان خطوطها فيها ايضا ميل لبعضها الى بعض (فما كان كذلك) (وجب ضرورة ان
 يكون هذا الميل محدودا عن شئ" ولما كان ذلك الشئ يجب ان يكون بعدا
 منطيقا ولم يمكن ان يتوهم خطوط يميل عنها هذا الخط الا ان الخط المتصل على
 الاحتمالية بالخط الثانى الذى يشل زاوية منفرجة او حادة او قائمة فكان
 اعتبار الميل مطلقا غير صحيح والا فالمنفرجة والقائمة حادة وكذلك اعتبار الميل
 من الخط القاهل للمنفرجة غير جائز لان الميل عن الاقراج قد يختلف فلا يحفظ
 الاقراج اذ قد تكون منفرجة اصغر من منفرجة وكذلك حكم الحادة مع
 ان الحادة لا يمكن تعريفها بالحادة لاستحالة تعريف الشئ بنفسه فبلى ضرورة
 ان يكون تعريفها بالقائمة الى لا شئ حقيقيا مع الميل عنها فكانه يقول الحادة
 هي التى تحدث عن خطين قام احدهما على الآخر ومال اليه ازيد مما فى القائمة
 ولا معنى بذلك ان الحادة يجب ان تكون قائمة موجودة بالفعل بل قائمة موجودة
 بالقوة وهي من حيث تسمى بالقوة موجودة بالفعل اى كونها بالقوة حاصلة
 بالفعل (وبالجملة) القائمة حقيقة متعددة واما الحادة والمنفرجة فغير متعدتين
 بل لهما اقسام غير محصورة فلا جرم دعت للضرورة فى تعريف الحادة
 والمنفرجة الى اخذ القائمة فهما فهذا جملة الكلام فى الماهية ومتى اضيف
 هذا الباب الى ما اوردهنا فى اول المنطق كان مستوعبا لجميع الابحاث الواقعة
 فيها والله اعلم

﴿ الباب الثالث فى الوحدة والكثرة وفيه عشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول فى الفرق بين الوجود والوحدة ﴾

(ربما يظن) انهما جبارتان عن مبر واحد وسبب هذا الظن ان لكل

موجوده هوية وخصوصية وهم ظنوا ان تلك اللموصية هي وجوده ووحدة
 حتى ان الكثرة من حيث هي مرض لها وحدة فيقال هذه كثرة واحدة
 ونحن نقول الكثير من حيث هو كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث
 هو كثير بواحد يتبع فليس كل موجود واحد فاذن الوحدة متأثرة بوجود
 (فان قيل) الكثير من حيث هو كثير له خصوصية وامتيان من غيره والالم يكن
 شيئا موجودا فهو ايضا من حيث انه كثير واحد (فنقول) ان الوحدة ترض
 لتلك الكثرة لان الوحدة ترض لما عرضت له الكثرة مثلا العشرة عارضة
 للجسم اولا مور اخرو الوحدة عارضة للعشرة من حيث انها عشرة
 فها هنا شيان الكثرة وموضوعها لكثرة عارضة للموضوع والوحدة لتلك
 الكثرة فوحدة الكثرة لا تناقض تلك الكثرة لان التعاضد انما يرض عند اتحاد
 الموضوع واما جوهر الموضوع فاما يصح عرض الموضوع الوحدة والكثرة له لانه
 من حيث هو هولا واحدا ولا كثير على سبيل المثال

فالفصل الثاني في الفرق بين قولنا بالتمتع والتكليف والمهوية

(لنأخذ ان يقول) الوحدة متأثرة للهوية لان الجسم اذا لم يوجد فيه سبب من
 الاسباب الثلاثة المكثرة اياه بالفصل كان واحدا فاذا اورد عليه التفريق
 حتى يختص فهو به ذلك الجسم باقية ووحدة زائلة والباقي غير الزائل
 فالمهوية غير الوحدة

(فان قيل) الوحدة كما زالت عن اتصال ذلك الجسم بطلت هوية ذلك
 الاتصال وحدث اتصال آخر ان (فنقول) هب ان تلك الصورة عدت
 فليبق من ذلك الجسم شيء لم لا فان لم يبق منه شيء كان خريق الجسم اعداما
 له بالكلية وذلك باطل يدفعه الحس (وايضا) قلانه قد ثبت ان الكون
 والله كما

(الفصل الثاني في الفرق بين الوحدة وبين التمتع والتكليف والمهوية)

والتمدد يستدعيان مادة باقية الذات معها فنقول الجسم حين ما كان واحداً فاداه كانت واحدة او متكررة فان كانت كثيرة بحسب الانقسامات الممكنة فيه فقد كان في الجسم المتصل مواد متميزة بالفصل غير متناهية لان الانقسامات الممكنة فيه غير متناهية وهو محل وتقدير ثبوته قائم ان يكون الحل في كلها صورة واحدة او الحال في كل واحدة منها صورة اخرى تخصها فان كان الحال في السكل صورة واحدة كان الحال الواحد حالاً في محل كثيرة وذلك محال وان كان لكل مادة صورة تخصها كان هناك اجزاء متميزة بالعمل لا الى نهاية وهو محال (فبقى ان يقال) ان المادة للجسم الواحد واحدة (فنقول) لما تكثر الجسم فهل تكثر المادة ام لا فان لم تكثر وقد تكثر الصور لزم ان تجتمع في المادة الواحدة صور كثيرة من نوع واحد وهو محال وتقدير ان يكون ذلك جائزاً لم يكن الحاصل هناك اجساماً متباينة الذوات والاشياء بل يكون هناك محل واحد موصوف بصفات كثيرة ولا يحصل من ذلك قول متميزة (فاذا يجب ان يقال) المادة كانت واحدة حين ما كان الجسم واحداً او متكررة عند ما يتكرر فان كان زوال الوحدة عن الشيء بوجوب فساد هويته لزم ان تكون المادة متروكة لعدم خشيته يستدعي مادة اخرى الى غير النهاية (ومع القول) بتسليم التسلسل قائم ان تكون هناك مادة باقية الذات ولا تكون ومحال ان تكون هناك مادة باقية الذات لان كل مادة تعرض كذلك فقد كانت واحدة عند كون الجسم واحداً وكثيراً عند صيرورة الجسم كثيراً وزوال وحدة المادة بوجوب فساد هويتها وان لم يكن هناك شيء باق لزم ان يكون التفريق اعداما بالكلية وذلك محال (ولما بطل ذلك) تبين ان يقال هوية الجسم وتبينه

ايضا) العدد كمية منفصلة ذات ترتيب وهو خطأ ايضا اما اولاً فلان
نعرف ان اسم رسوم الكمية ان يقال هي التي بذاتها يجمع ان يفرض
فيها واحد بعد هافتد اخذنا الواحد والمدد في تعريف الكمية فلما اخذنا
الكمية في تعريف المدد كان ثورا (وايضا) فان الانفصال وذات الترتيب
لا يمكن تعريف شيء منها الا بالمتعلق ان الواحد والكثير تصورها
اولى مستغن عن التعريف لكن الكثرة تخيلها اولاً لان الخيال منزوع عن
المحسوس وفي المحسوس كثرة واما الوحدة فهي عقلية محضة ولذلك فان اول
ما يتصرف العقل في الاشياء بالتقسيم فيتصور الواحد ثم يقسمه الى ما يكون
كذا والى ما لا يكون كذا او الوحدة تنطقها اولاً فترينا الوحدة بالكثرة
تنبه على معنى عقل بمعنى خيالي وترينا الكثرة بالوحدة تعريف لمعنى
خيالي بمعنى عقل وعلى هذا الطريق لا يلزم الدور.

الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات وانها من
الامور الثبوتية

(لا شك) ان واحداً امر ثبوتي فالواحدة اما ان تكون امراً سلبياً او ثبوتياً
وباطل كونها سلبياً لانها ان كانت امراً سلبياً لم تكن عبارة عن سلب اي شيء
كان بل عن سلب الكثرة والكثرة اما ان تكون امراً ايجابياً واما ان تكون
امراً ثبوتياً فان كانت الكثرة امراً ايجابياً والوحدة عبارة عن عدم الكثرة
كانت الوحدة عبارة عن عدم عدم فتكون الوحدة امراً ثبوتياً وقيل انما البتة
كذلك هذا خفي وان كانت الكثرة امراً ثبوتياً وهي عبارة عن مجموع
الوحدات فلو كانت الوحدة امراً ايجابياً كان مجموع الاعدادات امراً ثبوتياً
وهو محال فثبت ان الوحدة امر ثبوتي (فنقول) اذا قلنا للسواد او الجواهر
او الانسان

(الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات)

أو الإنسان أنه واحد فلا يخلو ما ان تصور الواحدية نفس كونه سواداً
أو جوهراً أو إنساناً وما ان تكون امرأداً خلا في تلك الماهيات وما ان
تكون امرأداً خارجاً عنها وباطل ان تكون نفس تلك الماهيات لثلاثة أوجه
(أما أولاً) فلان الفرق بين قولنا السواد سواد وبين قولنا السواد واحد
ظاهر وذلك يقتضى كون السوادية مقابلة لواحدية (وأما ثانياً) فلان
الواحدية قابلة للكثير والسواد لا قابلية للكثير بل للياض ولغيره (وأما ثالثاً)
فلان الواحدية امر مشترك بين السواد ومقابله وكونه سواداً غير مشترك
بينه وبين مقابله (ثبت بهذه الوجوه) وسأذكر ما من الوجوه في باب
الوجود ان واحدة للسواد ليست نفس كونه سواداً •

(وباطل أيضاً) ان تكون الواحدية امرًا متقومًا للماهيات كالجنس لثلاثة
أوجه (أما أولاً) فلاننا نقل كل واحدة من الماهيات مع الذمول عن كونها
واحدة ولو كانت الوحدة من المقولات لاحتاج ذلك (وأما ثانياً) فلان
الواحد لو كان جنساً لكان للفصل المتقوم له هو من جنس حيث يكون واحداً
فيحتاج الى فصل آخر الى غير النهاية (وأما ثالثاً) فلان الواحد لو كان جنساً لكان
امتياز الواجب عن الممكن بعد اشتراكهما فيه بفصل فيكون واجب
الوجود مركباً من الجنس والفصل وذلك محال (ثبت) ان الواحدية
صفة ثبوتية مقولة على الماهيات لا محمول المقوم بل محمول الخارج عن الماهية
وذلك هو المطلوب •

(فان قيل) ان كانت الوحدة زائدة على ماهية الشيء الذي قيل له انه
واحد لزم ان تكون وحدة الواحد زائدة عليها وذهب ذلك الى غير
النهاية (فتقول) ما يوجب بان واحد ان كانت له ماهية وراه كونه

واحداً وجب ان تكون واحدة زائدة على ماهية ولما الوحدة فليس لها ماهية اخرى ازيد من كونها واحدة فلا يلزم التسلسل (فان قيل) الوحدة لها ماهية لا يمنع نفس تصورهما من ان تكون مقولة على اشخاص كثيرة فاقاً تشخص الوحدة البينية زائد على ماهياتها (فقول) هب ان تشخصها زائد على ماهياتها لكن لا يلزم ان تكون للوحدة وحدة اخرى بل يكون للوحدة تشخص وذلك التشخص متشخص لذاته كائناً فادفع الشك (والاشكال) بدعائهم لان هذا التشخص بينه بشارك سائر التشخصات في كونه تشخصاً فان كانت جهة الاشتراك موجبة للامتياز كان كل التشخص هو هذا التشخص بينه وهذا محال وان كانت الجهتان متماثلتين فاما ان تكون جهة الامتياز لازمة لجهة الاشتراك فيعود المحال المذكور واما ان تكون حاصلة لجهة اخرى فيعود التسلسل محالاً

﴿ الفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض ﴾

(وطيبرهانان) (الاول) ان العرض يضي بجوهر جديفه قيوداربه (الاول) ان يكون صفة لشيء (الثاني) ان لا يكون جزءاً داخل في الماهية وقد بينا ذلك (الثالث) ان لا يكون محله متقوماً به كالحال في الصورة والهيولى وظاهر ان الامر كذلك (الرابع) ان لا يصح انتقاله عن المحل الذي هو فيه والوحدة كذلك لانها لو قدرنا قيامها بنفسها لكان اما ان يكون ذلك التقايم بنفسه هو مجردانه لا ينقسم او يكون هناك امر آخر تحمل عليه اللا متقسمة والاول باطل فانه لا يقل من ان يكون هناك وجود وذلك الوجود لا ينقسم ويكون مفهوم ذلك الوجود متماثراً للمفهوم الوحدة ومقارناً لها فاما ان يكون ذلك الوجود جوهر آ او عرضاً فان كان عرضاً فله موضوع فالوحدة

(الفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض)

البارحة له اول ان تكون في موضوع وان كان جوهر افلا تخلو اما ان يصح
على تلك الوحدة مفارقة ذلك الجوهر اولا يصح فان كانت المفارقة ممتنة
فهو المطلوب وان كانت ممكنة فلا بد وان تنقل الى جوهر آخر فذلك
الجوهر قبل ان تنقل اليه تلك الوحدة اما ان لا تكون فيه وحدة او تكون
فان لم تكن فيه وحدة لم يكن ذلك الجوهر واحدا لو لم تنقل اليه هذه
الوحدة فتكون فيه كثرة وانتقلت اليه وحدة فكان واحدا كثيرا لهذا
فلف وان كانت فيه وحدة وانتقلت اليه هذه الوحدة كانت فيه وحدتان
فيكون واحدتين (ثم لا تخلو) اما ان يكون كل وحدة موجودة في واحد
غير الذي فيه الاخرى فينشأ لا تكون الوحدة المتقلة متقلة اليهما بل الى
احدهما وبود التتبع فيما انتقل اليه تلك الوحدة فقد صار ايضا واحدتين
وبذهب الاسر في غير الامة (واما ان يكون) كل واحد من الوحدتين
موجودة في كلا الجوهرين فتكون كل وحدة اثنى هذا خلف ثبت
ان الوحدة وجدت فيها التماثل الاخرى فتكون ههنا

(البرهان الثاني) كون الجوهر واحدا اما ان يكون مساويا لكون العرض
واحدا من حيث انه واحد اولا يكون مساويا فان لم يكن وجب ان لا يشتركا
في مفهوم اللامتنية فالاننى بالوحدة شيء غير كونه بحال لا ينقسم وايضا
فلا يصح تقسيم الواحد الى الجوهر والعرض ومورد التقسيم مشترك
بينهما وان اشتركا في مفهوم الواحدية فذلك المشترك اما ان يكون غنيا عن
الموضوع في الوجود اولا يكون فان كان غنيا كان جوهر افلا يحتاج امتناع
حمله على العرض فان كل ما يحمل في العرض فهو بالرضية اولى لكونه مشترك
فيه فهو اذا ليس بجوهر فهو عرض ولا يلزم من كونه عرضا ان لا يوجد

في الجواهر فان الاعراض قد توجد في الجوهر.

(الفصل السادس في اقسام الواحد)

(الفصل السادس في اقسام الواحد)

(الواحد) ان كان مقولا على كثيرين بالعدد فتكون وحدتها من جهة
كثرتها وتلك الجهة اما ان تكون من الاحور المقومة اوليست كذلك فان
لم تكن ظاهرا ان تكون من عوارضها ولا تكون ومالا يكون فهو مثل ما يقال
ان حال النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة فاما يكون بسبب عوارضها
فهو على وجوه ثلاثة (الاول) ان يكون موضوعا لمحمول واحد عرضي فيقال
الانسان هو الكاتب (والثاني) ان يكون محمولات عرضيان لموضوع
واحد فيقال الانسان هو الكاتب والضا حك (والثالث) ان يكون
موضوعان لما محمول واحد كما يقال التاج والجنس ايضا (واما ان كانت)
وحدة الامور المتكررة في مقوم فاما ان يكون المقوم مقولان جوابا هو
بالشركة فيكون واحدا اما بالجنس وللجناس مراتب كما علمت والواحد
بالجنس فقط لا محالة كقولهم بالجنس والواحد بالجنس والواحد بالجنس
بالنوع يجب ان يكون واحدا بالجنس وان يكون واحدا بالفصل هذا اذا كان
ما به الوحدة مقولا على كثيرين بالعدد وان لم يكن كذلك فلا يخفى اما ان تصح
عليه التسمية او لا تصح فان لم تصح فاما ان يكون وجوده هو انه شيء ليس
بمقسم وليس له وراء ذلك مفهوم آخر وهو الوحدة او يكون له مفهوم
ازيد من ذلك فلا يخفى ما ان يكون له وضع فتكون نقطة واما ان لا يكون
كذلك مثل العقل والنفس واما ان سميت التسمية على ذلك الواحد فاما ان
ينقسم الى اجزاء مساوية لكلها في الحقيقة او لا تكون والنقسم الاول لا يخفى
امانت يكون قبوله لذلك الانقسام لذاته وهو للمقدار او لغيره وهو

كلا جسمين البسيطة وإنما المقدار فستعلم أنه وإن كان سبيبا لصيرورة المادة منسجمة
لقبول القسمة إلا أنه يمتنع عروض القسمة له فهو واحد بالاتصال وإنما
الاجسام المتشابهة الأجزاء فلما إن يتبر حالها قبل حصول الانقسام فيها
فيكون هو أيضا واحدا بالاتصال لأن صورته وهيولاء واحدة ويمكن
أن يفرض فيه أجزاء تتلاقى عند حد مشترك وأما إن يتبر حاله عند حصول
القسمة فإنه لا بد أن يكون تلك الأجزاء من شئها أن يتعد موضوعاتها
بالفعل لا كائنات خاص الناس فإنه ليس من شأنها الاتحاد فهذا القسم مع أنه
واحد بالنوع واحد أيضا بالموضوع .

(واعلم) أنه يقال واحدا بالاتصال على معان أخر وهو كل مقدارين يتقايان
عند حد مشترك كالتولين المحيطين بالزاوية وتقال أيضا لكل مقدارين يتلازم
طرفاهما تلازما يوجب حركة أحدهما حركة الأخر فهو على أنواع وأولاهما
بالاتصال ما يكون فيه الاتحاد طبيعيا وهذه القسم شبيهة بالوحدة الاجتماعية
وأما أوردناه ههنا فلا يكون الكلام في الوحدة والاتصالية منقطعا ولنعهد
إلى موضعتنا الذي فارقناه .

(فتقول) وكل واحد من القسمين أمي التشابه الأجزاء والمختلف الأجزاء
فلما إن يكون فيه صاحبا لجميع ما يمكن أن يكون له فيسمى واحدا بالتمام أو
لا يكون فهو كثير و لو وحدة التمامية أما إن تكون بالوضع كدرهم واحد أو دينار
واحد أو بالصناعة كالبيت الواحد أو بالطبيعة كالإنسان الواحد ولا سيما كان
الخط المستقيم قابلا للزيادة في طوله على الاستقامة وليست بحر جود فلا جرم
لا يقال له أنه واحد تام والخط المستدير لما لم يكن قابلا للزيادة كان تاما فقد
تكللنا حصر أقسام الواحد فنعهد ههنا (فتقول) الواحد بالعرض الواحد

(الفصل السابع في أن الواحد مقول على ما يختص بالتشكيك)

(الفصل الثامن في أن اتحاد الاثنين محال)

بالجنس الواحد بالنوع الواحد بالتصل الواحد بالمناحية الواحدة بالذات
فنه كالوحدة ومنه كالنقطة ومنه كالنقل ومنه كالأقسام ومنه كالقصد الواحد
ومنه كالكاء الواحد يقال له باعتبار آخر واحد بالوضع وباعتبار ثالث واحد
بالاتصال وباعتبار رابع واحد بالهام وهي الوحدة الحقيقية الاتصالية وتلوهما
الوحدة الاتصالية الإضافية وثالثها الوحدة بالهام ورابعها الوحدة
بالاجتماع وباقية التوفيق.

﴿ الفصل السابع في أن الواحد مقول على ما يختص بالتشكيك ﴾

(أما وإن ينأى) مقول على ما يختص بقول العوارض على المروضات ألا انت
العوارض قد تكون مقولة على ما يختص بالتواطوء وقد تكون بالتشكيك فحين
إن ذلك مقول بالتشكيك وذلك لأن الواحد بالعدد أولى بالواحدة من
الواحد بالنوع والواحد بالجمع أولى بالواحدة من الواحد بالجنس
وهو أولى من الواحد بالعرض والوحدة من أقسام الواحد بالذات أولى
بالواحدة من النقل والنقص والنقطة وهي أولى بالواحدة من الذي ينقسم إلى
أجزاء متشابهة وهو أولى من الذي ينقسم إلى أجزاء غير متشابهة والواحد
بالاتصال الخلق أولى بالواحدة من الواحد بالاتصال الإضافي فظهر أنه
مقول على ما يختص بالتشكيك وهو أحد ما يدل على أنه ليس بجنس.

﴿ الفصل الثامن في أن اتحاد الاثنين محال ﴾

(برهان) أنهما بعد الاتحاد إما أن يبقيا كواشيئين لا شيئاً واحداً أو لا يبقيا
كل واحد منهما قائماً بل عدما ووجد غيرهما أوبق أحدهما وعدم الآخر
فلا يكون ذلك أيضاً اتحاداً (وتحقيق هذا الكلام) هو أن كل شيء له
خصوصية هو بها هو فتى كانت الخصوصية باقية استحالة الاتحاد وهي

زالت الخصوصية انعدم ذلك التي فمتنع الاتحاد (ويجب) ان يعلم ان بناء هذا البرهان على ان الخصوصية والمهوية يجب زوالها عند زوال الوحدة وفيه الشك الذي ذكرناه .

﴿ الفصل التاسع في اثبات العدد ﴾

(لاشك) ان في الموجودات اعداد ارايت ماهياتها المجردة اعددا فان ماهياتها الجداد او النبات او الحيوان فكونها اعددا امر زائد على ماهياتها وليس ذلك عبارة عن سلب الوحدة فان العدد مركب من الوحدات والمركب من الامور الوجودية لا يمكن ان يكون عدما فهو اذا اسر زائد على الماهيات وهو المطلوب ولان العشرة مثلا من الناس من حيث انها عشرة مخالفة للانسان الواحد من حيث هو ما عدس فساوى الواحد والعشرة في الطبيعة الانسانية فلعنا ان العشرة والواحدة لصر زائد على ماهية العشرة والواحد ولان الوحدة كما يتصور ان كل الماهيات فكون الوحدات زائدة على الماهيات ولا معنى للعديد الا مجموع تلك الوحدات ولما بينا ان الوحدة عرض كانت الكثرة التي هي عبارة عن مجموع الوحدات يجب ان تكون ايضا عرضا .

(فان قيل) الاثنية ان كانت اصرا موجودا في الاثنين فلما ان توجد في كل واحد من الواحد بن لوفي احد هما محال ان توجد فيهما لوجبين (الاول) لاستحالة حلول المرض الواحد في عطين (الثاني) انه اذا وجدت الاثنية فيهما لزم ان يكون كل واحد منهما اثنين فيكون الواحد اثنين ويكون الاثنان اربعة ويكون الكلام في كل واحد من تلك الاحاد الكلام في الاول فيلزم ان يكون في الاثنين احاد غير متناهية بل وان لا يوجد فيه

واحد أصلاً لأن كل ما فيه من واحد فلا شئ حاصلة فيه فلا يكون واحد أو يلزم
من نفي الواحد نفي الاثنين وبهذا يتبين أيضاً أنه يستحيل أن تكون الأثوة
موجودة في أحد ذينك الواحدين .

(والجواب) أن الأثوة يستحيل عروضاها الواحد من ذينك الواحدين
بل إنما تعرض لخصوصها وذلك المبرر من حيث هو ذلك المجموع من
لكل واحد من جزئيه وغير قابل للقسمة فإن القابل لا بد وأن يبقى مع المقبول
وذلك المجموع من حيث هو ويستحيل أن يبقى بعد القسمة (وللمتشكك)
أن يعود فيقول الاشكال الذي أوردته في كيفية عروض الأثوة أوردته
في كيفية عروض الوحدة التي جلتها شرطاً لعروض الأثوة وهو مشكل
و يتضح الكلام إذا بينا أن القضية ليست تخمين بل ما يحصل من اجتماع
المتين وهو عشرة واحدة .

(الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد)

لكل مرتبة من مراتب الأعداد اعتباران عام وهو أن فيها كثرة وذلك
بم كل عدد وخاص وهو اعتبار خصوصية العدد وصورة النوعية التي بها
هو وتعرض له من ذلك وحدة نوعية وبدل عليه أمور ثلاثة .
(الأول) أن الأعداد مع اشتراكها في معنى الكثرة مختلفة في الخواص
مثل الأولية والترتيب والصنم والمنطقية والزائدة والنائية والناقصة
وهذه الخواص يتمتع عليها أن تفارق موضوعاتها فهي إما فصول وإما لوازم
فإن كانت فصولاً ثبت المطلوب وإن كانت لوازم فهي غير مستعدة إلى الأمر
للمشترك بين الأعداد لاستحالة أن يكون لازم الأمر المنطق أموراً متعابلة
فيجب أن يستند إلى خصوصية أخرى ولا يمكن أن يستند كل لازم إلى لازم

(الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد)

آخر بنهاية فلا بد وان ينتهي الى خصوصية ذاتية وهو المطلوب.

(الثاني) العشرة من حيث انها عشرة لا تقبل القسمة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول والعشرة لا تبقى عشرتها بعد وقوع القسمة فيها وهي من حيث انها كثرة تقبل القسمة فقلنا انه ليس اعتبارا لعشرة هو اعتبارا انها كثرة.

(الثالث) لا يجوز ان يقال العشرة تسعة وواحدة لانه اما ان يكون المراد به المطف كما يقال النار حارة وبأية اى هي موصوفة بالحرارة وليس فتكون العشرة تسعة ومع كونها تسعة تكون واحدة ايضا وهذا محال واما ان يكون المراد به التقييد كما يقال الانسان حيوان وناطق اى الانسان يحمل عليه الحيوان الذى يكون ناطقا فتكون العشرة تسعة اى التسعة التى هي واحدة وذلك محال ولما ان يكون المراد ان التسعة محمولة على العشرة بشرط ان تكون هذه التسعة مع الواحد وذلك محال فان التسعة سواء كانت مع الواحد او لم تكن فليست محمولة على التسعة فلا يسرى من اجزاء العشرة محمولا عليها بل الامر الحاصل من تاجم تلك الاجزاء هو العشرة فاذا العشرة من حيث هي هي اعتبار به تكون تلك الافراد واحدة وهو المطلوب

(الفصل الحادى عشر في كيفية تحديد المدد)

(كل نوع) من انواع المدد فهو مركب من الاحاد التى مبلغ جعلها ذلك النوع ويكون كل فرد من تلك الافراد كالجزء الداخلى فى ماهيته فيجب اذا اردنا تحديد بان نقول لكل عدد من اجتماع واحد وواحد الى ان يستغرق ذكر تلك الاساد كلها والا لم يكن التعريف بالامور المقومة فان ذكرنا بدل تلك الاحاد اعداد صار التعريف سهيا.

(وبانه انا) اذا قلنا فى تحديد العشرة هي الحاصلة من اجتماع خمسة وخمسة

(الفصل الحادى عشر في كيفية تحديد المدد)

لم يجزلأنها كما تركبت من خمسة وخمسة فهي مركبة من ستة وأربعة
ومن سبعة وثلاثة ومن ثمانية وأثنين ومن تسعة وواحد وليس تطلق هوية
العشرة بأحد هذه أولى من الآخر لكن الأمور الدالة على الماهية تستحيل
ان تكون أكثر من واحد فإذا ركب العدد من الأعداد ليس أمرا ذاتيا بل
من العوارض اللازمة على ان تحددك العشرة بالخصتين يحوج الى تحديد
الخمسة مرة أخرى ويحل ذلك آخر الأمر الى ذكر الآحاد وظاهر ان
الأعداد لا يمكن تحديدها الا بذكر جميع احادها وحيث يقع تركبها من
الأعداد لازمتها لا مقوماً وذاك صالح لان نذكر وسما لا حداً وهو معنى تحول
ارسطو لا تحسب ان الستة ثلاثان بل هي ستة مرة واحدة .

﴿ الفصل الثاني مشرفي بيان كون الاثنين عدد اوانه كيف يوصف بكونه
قليلاً تارة وكثيراً اخرى ﴾

(ذكر بعضهم) ان الاثنين ليس بعدد لوجوده ثلاثة (الاول) انه الزوج
الاول فلا يكون عدداً لئلا يتألف من الواحد (الثاني) ان العدد كثرة مؤلفة
من الوحدات والوحدات لفظ جمع وانما ان تكون ثلاثة (الثالث) انه لو كان
عدداً لكان لما ان يكون مركباً فكان يجب ان تعده غير الواحد وهو محال
او اولاً فلا يكون له نصف وذلك محال

(والجواب) انما نفي بالعدد ما يكون مؤلفاً من الاحاد والاثان كذلك فهو
عدداً ما الواحد قائماً لم يكن عدداً لانه لم يكن مؤلفاً من الوحدات والاثان
مؤلف منها فظهر الفرق (وقولهم) الوحدات لفظ جمع فلا يتناول الاثنين
فهو باطل لان نفي بالوحدات ما زاد على الواحد لا ما يريد النحويون
(وايضاً) فهم مختلفون في ان اقل الجمع ثلاثة او اثان وقولهم لو كان عدداً

لكان

(الفصل الثاني مشرفي بيان كون الاثنين عدد او قليلاً تارة وكثيراً تارة)

لكان اما اولاً واما سر كياً (فنقول) انه اول وليس من شرط الاول ان لا يكون له نصف بل ان لا يكون له نصف هو عدد •

(واعلم) ان كل عدد ظه في نصف كثره على معنى ان فيه وحدات فوق واحد وهو من هذه الجهة كم منفصل وله كثره اخرى اضافية وهي ان يوجد فيها ما في شيء آخر وزيادة وحيد يوصف الزائد بكونه كثيراً والناقص بكونه قليلاً والكثرة بمذاً المعنى من باب المضاف بالعرض لانه مقول بالقياس الى الغير فالأثنان كثير بالاعتبار الاول وليس كثيراً بالاعتبار الثاني لانه ليس تحت عدد ليكون هو بالقياس اليه كثره الكثره يرضى له ان يكون قليلاً بالقياس الى سائر الاعداد •

(وعند هذا التحقيق) عاد من انكر يحكون الأثنية عدداً فقال الاثنان لو عرضت القلة الاضافية للعرض الكثرة الاضافية لها كافي سائر الاعداد لكن يستحيل ان يمرض الكثرة الاضافية الاثنان فيستحيل ان يمرض القلة الاضافية لها او كل ما بالاضافة الى شيء من الاعداد قليلاً وكثيراً فهو ليس بسدد فالأثنان ليس بسدد •

(والجواب) انه لا يلزم ان كان سائر الاعداد عرضت له الاضافات مساوية الكثرة الاضافية والقلة الاضافية وجب ان لا يوجد شيء تعرض لها احدى الاضافتين كما انه اذا وجد شيء هو مضاف فليس يقتضي ان لا يوجد شيء غير مضاف او شيء هو جنس ونوع وجب ان لا يوجد شيء هو جنس وحده اذ لو وجب ذلك لزم التخلل بل يجب ان يكون البدأ من حيث هو مبدأ غير معرض له الاضافتان فانه ان عرضت له الاضافتان فانه يكون بالنسبة الى عدد تحت وقد فرضنا انه ليس تحت عدد على انه ليس معرض القلة الاضافية

للعدد بسبب عروض الكثرة الإضافية للقياس إلى شيء آخر بل لا جل
عروض الكثرة الإضافية لشيء آخر ذلك الشيء بالقياس إليه كثير فلا تنوء
هي القلة التي أقل مما عليها لقياس إلى كل عدد عليها نقص من كل عدد وأما
أنها أقل فلا يثبت كثرة بالنسبة إلى عدد أقل وإذا لم تنس الأنوثة إلى شيء
آخر لم تكن قليلة ولما سائر الأعداد فهي كثيرة في ثوانها بالاعتبار الأول
وقليلة بالقياس إلى ما فوقها وكثيرة بالقياس إلى ما تحته (فقد تحقق) أن مقابل
الكثرة الإضافية والقلة الإضافية قابل التضاد.

﴿ الفصل الثالث عشر في مقابل الواحد والكثير ﴾

(أنت ستعرف) أن أقسام التقابل أربعة فأقول ليس بينهما قابل التضاد
(أما أولاً) فلأن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من المقوم بضد (وأما ثانياً)
فلأن كل ضد من موضوعيهما واحد ولا شيء من الوحدة والكثرة موضوعيهما
واحد لأن الوحدة الطارئة لا تطرد فلا بد وأن نعدم الوحدات التي
كانت ثابتة قبل ذلك ولذا بطلت تلك الوحدات بطل موضوع الكثرة فإن
موضوع الكثرة هو مجموع تلك الوحدات (وأما ثالثاً) فلأن الوحدات
المرجوة في الكثرة مقومة لما ولا يمكن إعدام المألوم وهو الكثرة
الابعد أم طته فإنه ما دامت اللة تكون باقية استحالة عدم المألوم فإذا
لا يمكن إعدام المألوم وهو الكثرة الابعد أم ما فيها من الوحدات فلا يكون
التنافي والتعاضد بين الوحدة والكثرة أو لا فلا يكون بينهما تضاد بل إن كان
ولابد فالتنافي ماضل بين الوحدة الطارئة والوحدات الزائلة وذلك أيضاً
ليس على وجه التضاد (أما أولاً) فلأن الضدين يجب أن يكونا على غاية
التباين وليس الأمر هنا كذلك (وأما ثانياً) فلأن موضوع الضدين

(الفصل الثالث عشر في مقابل الواحد والكثير)

يجب ان يكون واحداً وليس الأمر هاهنا كذلك لان موضوع كل واحد من
الوحدات الثلاثة ليس موضوعاً للوحدة الطارئة بل جزء موضوعه فبطل
القول بالتضاد •

(و باطل) ان يكون التقابل بين الوحدة والكثرة تقابل العدم والملكة
لانه يستحيل ان يكون امر ان كل واحد منهما عدم ملكة بالقياس الى الآخر
بل الملكة منهما هو الثابت في نفسه واما العدم فهو ان لا يحصل ذلك الشيء
فاذا لا بد وان يكون اما الوحدة واما الكثرة امرا موجودا أو الآخر
عدم ما له فان كانت الوحدة هي الملكة والكثرة عبارة عن عدم الوحدة مع
ان الكثرة عبارة عن الوحدات لزم ان يكون مجموع الامور الرجولية امرا
عدمياً وهو باطل وان كانت الوحدة هي العدم والكثرة عبارة عن الوحدات
لزم ان يكون مجموع الامور العدمية امرا وجودياً وهذا محال •

(وليس التقابل) بينهما تقابل الطب والاعجاب لان ما كان من ذلك في
الانماط فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار وما كان من الامور فهو من
جنس تقابل العدم والملكة ويرجع الى ما ذكرناه •

(وليس بينهما) تقابل التضاد لوجوب (اما ولا) فلان الوحدة مقومة
للكثرة والمقوم متقدم على المتقوم والمضا فان يجب ان يكونا معا والشئان
يستحيل ان يكونا معا ويكون احدهما اقدم من الآخر نعم الكثرة من حيث
هي مطردة مضافة الى الوحدة من حيث هي ملة وهما معا من هذا الاعتبار
لكن ليس اعتبار كون الوحدة وعدم الكثرة كثره هو اعتبار كون الوحدة
ملة والكثرة مطردة (واما نيا) فلو كانت الكثرة مضافة الى الوحدة لكانت
الوحدة مضافة الى الكثرة لما ثبت ان الانكاس واجب في المتافين ولو

كان كذلك لا متعالي ان تمثل الوحدة الا اذا حلت الكثرة ايضا وذلك باطل
 لانه لا يمكن ان تصير الوحدة مقولة عند انهول عن الكثرة بل توجد
 الوحدة وان لم توجد الكثرة (ثبت) انه ليس بين ماهية الوحدة وماهية
 الكثرة تقابل اصلا بل التقابل انما يعرض لهما من جهة عارض عرض لهما
 وذلك هو ان الوحدة من حيث هي مكيل تقابل الكثرة من حيث هي
 مكيل وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيا لا واحد آبل بينهما فرق كما
 علمت والمكيالية والمكيية من باب المضاف فيكون التقابل عارضا لهما من
 جهة اضافة عارضة لماهيةهما وذلك هو المطلوب •

﴿ الفصل الرابع عشر في الموهو وما يقابله ﴾

(الموهو) ان يكون للكثير من وجه واحد من وجه آخر فقياس الموهو هو
 قياس الواحد فكل ما له يقال هو موهو فاما ان يكون الموهو سبب الاتحاد
 في وصف عرضي اوفى وصف ذاتي فان كان في وصف عرضي فقد يكون
 في الكيف وذلك هو الموهو في الكم وذلك هو المساواة وقد
 يكون في الاضافة وذلك هو المناسبة وقد يكون في الخاصة وذلك هو
 المشاكلة وقد يكون في اتحاد الاطراف وذلك هو المطابقة وقد يكون في
 اتحاد وضع الاجزاء وهو الموازاة وان كان في سائر الاعراض فليست لها
 اسما خاصا وان كان في وصف ذاتي فاما ان يكون في الجنس وذلك هو
 المجانسة واما ان يكون في النوع وهو المماثلة فاما ان الموهو كالجنس لهذه
 الاقسام فالنير وهو مقابل الموهو كالجنس لمقابلات هذه الانعام وهي
 مثل النير في الجنس والنير في النوع والنير في الفصل والنير في العرض
 (ويجب ان يعلم) ان الشيء الواحد يجوز ان يكون غير نفسه بالعرض

واما

(الفصل الرابع عشر في الموهو وما يقابله)

واما الآخر فهو اسم خاص بالمفاتيح بالشخص وهذه امور لفظية لا بد وان يكون معانيها ملخصة ويليق بهذا الموضع الكلام في المتقابلات.

(الفصل الخامس عشر في حقيقة المتقابلين واقسامهما)

(المتقابلان) هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة واقسامهما اربعة (اولها) تقابل السلب والايجاب سوله كان مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس او مثل قولك للفرس الالف فرس او مثل قولك الفرسية الالفسية فهذه اقسام ثلاثة ولكن يجب ان تعلم ان المتقابل الاول وبالذات هو ما ليس فيه الموضوع فلما اذا اخذ فيه الموضوع كانت التقابل لا بالذات بل بالقصد الثاني.

(واعلم) ان هذا التقابل منسوب الى القول والضمير لان السلوب ليس لها في انفسها ثبوت وتعين والا لكان في كل شيء نفوذ غير متناهية لان فيه سلوبا غير متناهية (وثانيها) تقابل المتضادين وسيل في ذلك على باب الاضافة (وثالثها) تقابل الضدين وهما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد او محل واحد وبينهما فابعد الخلاف وذلك مثل الحرارة والبرودة والمائية والنارية ان اكتفى في الضدية تسامحها على محل ما هيولى كان او موضوعا (ورابعها) تقابل العدم والممكن فنه مشهور ومنه حقيق (اما المشهور) من الممكنة عكس مثل الا بصار بالتصل ولا مثل القوة على الا بصار بل ان يكون الشخص بحيث متى شاء الا بصار امكنه ذلك والمشهور من العدم هو ان تخاف هذا المعنى من المادة المتجهة لقبوله في الوقت الذي من شأنها ذلك مثل المعنى للبصر والرد للسان والصلح للشر فان المعنى ليس عدم البصر فقط فان الجر (٢) الذي

(١) درد الرجل يدرد دودا فثبت اسنانه رجل ارددين الدرداي ليس في فنه

من جرد در د ١٢ محيط (٢) الجر و ولد الاسد والكاب ١٢

لم يقع عام للبصر ولا يقال له اعمى .

(واما الدم الحقيقي) فهو عدم كل منى وجودى يكون ممكنا لشيء
 اما بحسب جنسه او نوعه او شخصه قبل الوقت اوفيه اما الذى بحسب الجنس
 اما القريب فكالاتية التى هى عدم الذكورة المصككة لجنس الحيوان
 او كالتربية التى هى عدم الانقسام بتساوين الممكن لجنس المدد واما بحسب
 الجنس البعيد فكعدم البصر عن الحائط مع ان ذلك ممكن له بحسب جنسه
 البعيد وهو كونه جنما واما الذى بحسب النوع فكعدم اللحية للمرأة الممكنة
 لنوع الانسان واما الذى يكون بحسب الشخص فقد يكون لان الوقت
 فات كالدرد وقد يكون لان الوقت لم يجهى كالرد وقد يكون فى الوقت
 (وذلك الدم) اما ان يزول عنه كاستثار الشعر بداء الثعلب واما ان لا يزول
 كالعسى واذ قد ذكرنا اقسام المتقابلات فنذكر الفرق بينهما اما الفرق بين
 تعادل السلب والايجاب ~~بين سائر الاقسام~~ فلو جيون (اما اولاً) فكون
 التعادل بينهما فى القول والضمير لا فى الوجود (واما ثانياً) فهو ان السلب
 والايجاب يكون احدهما لا محالة صادقا والاخر كاذبا وسائر المتقابلات يجوز ان
 يكذبا جميعا اما فى المضاف فاذا قلت زيد بن خالد وابو خالد جازان يكذب باجمعا
 اما الضدان فانها يكذبان عند عدم المحل وقد يكذبان ايضا عند وجود المحل
 عند الخلو منهما سواء وجدت الوساطة كالاخرو والا صفا ولم توجد
 كالشفاف واما الدم والملسكة المشهور ان فيها يكذبان قبل دخول الوقت
 (واما الحقيقتان) فيكذبان عند عدم المحل .

(واما الفرق) بين المتضايين وسائر الاقسام فهو ان كل واحد من المتضايين
 مقول بالقياس الى الآخر ملازم له وجودا وعدميا فى الذهن وفى الخارج وليس

الامر في الثلاثة الباقية كذلك .

(واما الفرق) بين الضدين وبين العدم والملكية فهو ان الضدين امران وجوديان
وعلة كل واحد منهما غير علة الآخر واما العدم فليس الازوال نفس الملكية ولا علة
له الازوال علة الملكية فانسين ان علة العدم عدم العلة كما ان الشمس اذا ظلمت
كانت علة لاشراق الجو واذا غابت كانت علة لاظلامه

﴿ الفصل السادس عشر في ابحاث تتعلق بالتقابل ﴾

وهي ثلاثة (البحث الاول) في ان التقابل ليس جنساً لهذه الاقسام الاربعة
(وبرهانه) ان المضائف ماهيته انه مقول بالقياس الى غيره ثم يلحق هذه الماهية
ان لا تنجا مع المضائف الاخر في موضوع واحد في زمان واحد ومن الجائز
ان يسقط المضائف مقولا بالقياس الى غيره وان لم يخطر بالبال امتناع حصوله
مع المضائف الاخر في المحل الواحد في الوقت الواحد ولذا كان كذلك
لم يكن المضائف متقوما بكونه متقابلا لكونه متقابلا جنساً

(البحث الثاني) في حل شك في ذكر ان على المتقابلين (احدهما) ان السواد
من حيث هو ضد البياض مقول بالقياس الى البياض وهو من حيث انه
مقول بالقياس اليه مضائف له فالسواد من حيث هو ضد البياض مضائف له فاذا
كونه ضد له اما ان تكون هو نفس اضافته او يكون داخلاً في تلك الاضافة
وكيف ما كان امتنع ان يجعل التضاد تضاداً للاضافة (وتأنيها) ان التقابل من
حيث هو متقابل من المضائف وانتم قد جعلتم للمضائف اخص من المقابل فيكون
ذلك محالاً (وحل الاول) ان نقول الحرارة من حيث هي حرارة يصدق عليها
كونها مضادة للبرودة من حيث هي برودة فان الحرارة من حيث هي
منازعة للبرودة من حيث هي في الموضوع ويكذب على الحرارة انها

﴿ الفصل السادس عشر في ابحاث تتعلق بالتقابل ﴾

من حيث هي هي مضافة الى البرودة من حيث هي هي فان الحرارة من حيث هي هي غير مقول للماهية بالقياس الى البرودة من حيث هي هي فالتضاد اذاً غير التضاد نعم الحرارة من حيث هي مضافة للبرودة مضافة لها فيكون التضاد عارضا لنفس الحرارة والبرودة ويكون التضاد عارضا للتضاد لو الحرارة اول البرودة مع التضاد (وحل الثاني) ان قوله المقابل داخل تحت المضاد كاذب لان الضدين داخلان تحت المقابل وغير داخلين تحت المضاد ولو كان المقابل داخل تحت المضاد لاستحال ذلك وكذلك العدم والممكن داخلان تحت المقابل وغير داخلين تحت المضاد بل المتقابلان من حيث هما متقابلان يرضي لهما التضاد ولا شك ان المقابل اعم من المقابل من حيث هو مقابل لان مطلق المقابل يصدق على كل ما يقال له انه مقابل سواء كان مفهومه هو انه مقابل له اولاه ماهية عرض لها انها مقابلة ولا استحالة في ان يكون الخامس عارضا لكل ماله طبيعة العام عند اعتبار شرط يصير العام به اخمن ~~كأنه نظير~~ حيث هي حيوانية بشرط حذف سائر القيود فانه حيث يلزم الحيوانية امور غير محمولة على جزئيات الحيوان فان الحيوان الذي يكون كذلك يكون عديم النطق وليس لكل حيوان يكون عديم النطق .

(البحث الثالث) فيما يدل على حصر المتقابلين في هذه الأقسام الأربعة (وبيان) ان قول الامر ان الذي لا يجتمعان في موضوع واحد اما ان يكون كل واحد منهما وجوديا او اما ان لا يكون كذلك فان كان واحد منهما وجوديا فلما ان تكون ماهية كل واحد منهما مقولة بالقياس الى الآخر واما ان لا تكون كذلك والاول هو قابل المضادين والثاني قابل الضدين وهذا نوع من الحصر

المضر لا يوجب ان يكون ما بين المتضادين تلك التامة من الخلاف على ان ذلك شرط من المتضادين فانما المحصر قاصر (واما اذالم يكونا وجوديين) بل احدهما وجودي والاخر عديم فلا يخلو اما ان ينظر الى الايجاب والسلب بشرط وجود موضوع يستند لقبول ذلك الايجاب بحسب جنسه او نوعه او شخصه وذلك هو العدم والملكية الحقيقيةان واما ان يكون بشرط وجود الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه وذلك هو العدم والملكية المشهورتان واما ان لا يشترط في الايجاب والسلب شيء من هذه الشرائط بل يعتبر عالمها على الاطلاق وذلك هو السلب والايجاب (ويظهر مما قلنا) ان العدم والملكية هما السالبة والموجبة بينهما خصصة بجنس او نوع او موضوع او هيئة او حال معين *

الفصل السابع عشر في احكام الاعداد وهي ستة *

(الحكم الاول) ان الضدين لما ان يكون احدهما بينه لازما للموضوع مثل الياض للتلح والسواد للقار (١) فانما ان لا يكون كذلك وذلك على السمين فانه اما ان يجمع خلو الهل منهما او لا يجمع فالاول مثل الصفة والمرض فان بدن الحى لا يخلو عنهما على ما سيظهر في موضعه والثاني على قسمين وذلك لان الهل عند خلوه عن الضدين اما ان يكون موصوفا بما يتوسطها او لا يكون فالاول مثل القار المتوسط بين الحار والبارد والآخر المتوسط بين الاسود والابيض وهذا اذا كانت المتوسط اسم محصل وقد لا يكون له اسم محصل بحيث يصير عنه بسلب الطرفين كتولنا لا عادل ولا جائز لكن ليس كل ما يصير عنه بسلب الطرفين كان ذلك متوسطا فانما نقول

(١) القارشي اسود يظلي به السفن والا بل او هو الزفت ١٢ محيط

للفلك انه لا ثقل ولا خفيف ولا تشبه به الى حصول حالة متوسطة بين
 الثقل والخفة له واما الثاني فهو مثل الشفاف فانه خال عن السواد والياض وعن
 كل ما توسطهما (الحكم الثاني) ان الطبايع الجنسية لا تضاد بل التضاد انما
 يمرض للازواج الاخيرة ويدل عليه الاستقراء (ومعد ظن) بعضهم وقوع
 التضاد في الاجناس لان الخير والشر ضدان وكل واحد منهما جنس لآزواج
 كثيرة (وهذا الظن خطأ) اما اولاً فلان لم ينسب ان الخير والشر ضدان لان الخير
 عبارة عن حصول كمال الشيء والشر عبارة عن عدم ذلك الكمال فبهما تقابل
 عدم والمالكة (واماناً) فلان لم ينسب ان الخير والشر جنسان لآزواج كثيرة
 وذلك لان كل ما وافق الانسان ويلاجه فانه يسميه خيراً او كل ما لا يلاجه فانه
 يسميه شراً فاختلافه عبارة عن كون تلك الاشياء ملائمة واعتبار كون تلك
 الامور ملائمة للانسان اعتبار امر خارج عن ماهيات تلك الامور فان الخلاوة
 مثلاً لها ماهية ثم يمرض لها كمالها لحسن الذوق فاذا كانت الخيرية
 والشرية عبارتين عن احوال ظاهرة عن الماهيات التي تقالان عليها وجب
 ان لا تكونا مقولتين عليها قول الجنس ثم اذا اعتبرنا نفس الملائمة والمناقرة مجردا
 عن موضوعاتهما كانتا ماهيتين نفسييتين فحيثما تلازم من تضادها حينئذ تضاد
 الجنس (الحكم الثالث) ان من شروطها عروض التضاد لآزواج الاخيرة
 في احوالها تحت جنس واحد فرب يدل عليه الاستقراء (وظن بعضهم) خلاف
 ذلك لان الشجاعة مضادة للتهور مع انها داخلتان تحت جنس فان الشجاعة
 تحت جنس التفضيلة والتهور تحت جنس الرذيلة (وهذا الظن خطأ) لان
 الشجاعة في نفسها كيفية وكونها تفضيلة صفة ماضية لها خارجة عن ماهيتها
 وكذا لك التهور في نفسه كيفية ويمرض له ان يكون رذيلة فالتفضيلة والرذيلة

ليست من الاجناس بل من العوارض والشجاعة في ما هيته او سط بين النهور
والجبن فلا تكون مضادة لهما واما النهور والجبن فلما كانا في غاية التباعد كانا
متضادين نعم الشجاعة لها عارض وهو كونها فضيلة والنهور له عارض وهو
كونه ذنبلة وبين هذين العارضين تضاد ولا يلزم من وقوع التضاد بين العارضين
وقوع التضاد بين المروضين (الحكم الرابع) ان ضد الواحد واحد لاني
الضد هو الذي يلزم من وجوده عدم الضد الاخر فنقول الذي يلزم من
وجوده عدم الياض مثلا اما ان يكون شيئا واحدا واما ان يكون اكثر من
واحد فان كان شيئا واحدا لم يكن ضد الياض الا ذلك الواحد وان كان
هناك امور كثيرة يلزم من وجود كل واحد منها عدم الياض فلا يخلو اما ان
تكون مخالفة لبعض تلك الامور لياض الحق من مخالفة الباقي واما ان يكون
كل تلك الامور في غاية المخالفة للياض فان كانت مخالفة لبعض تلك الامور
للياض الحق من مخالفة الباقي لم تكن كل تلك الامور مخالفة للياض لانا شرطنا
في الضدين ان تكون بينهما غلبة التلافي وان كانت تلك الامور كلها في غاية
التخالف للياض فذلك محال لان التخالف بين تلك الامور وبين الياض
اما ان يكون من جهة واحدة او من جهات كثيرة فان كان الياض يخالف
تلك الامور من جهة واحدة كانت تلك الامور مشتركة في جهة واحدة بها
تكون مخالفة للياض فتلك الامور انما تكون معادة للياض باعتبار تلك
الجهة الواحدة فيكون مضادا للياض تلك الجهة الواحدة فعند الواحد واحد
وان كان الياض يخالف تلك الامور بحسب جهات كثيرة فيه كانت ذلك
وجدها في التضاد لا وجها واحدا وليس كلامنا فيه (ولما قل ان يقول)
لم لا يجوز ان يكون الياض بالاعتبار الواحد يخالف امور كثيرة وان لم يكن

لذلك الامور اشتراك في امر واحد به تقع المصادفة فانه لا يلزم من اشتراك
 تلك الامور في مصادفة البياض اشتراكها في امر باعتبارها تقع المصادفة فاناسيين
 في باب الملة والمطلوب ان الامور المختلفة في الماهية يجوز ان تكون مشتركة
 في لازم واحد واقرب ما يدل عليه ان الاشتراك في المصادفة ان كان مستندا
 الى امر مشترك بين تلك الامور ثم لزوم ما به الاشتراك لما به الاختلاف ليس
 بواسطة امر آخر مشترك والالزام التام على كل حال انتهى الى ان تعيين
 جهة الاشتراك لا زمة بل جهة الاختلاف واذجاز ذلك جاز ان تكون مصادفة
 البياض امرا مشتركاً بين ما هيئات كثيرة (فان قيل) قولكم بان ضد الواحد
 واحد باطل بالشجاعة فان لها ضدين وهما الثور والجن (قلنا) ليس بين
 ماهية الشجاعة وبين ماهية الثور والجن مصادفة لان الشجاعة
 وسط بين الثور والجن والوسط لا يصح ان يكون طرفين ثم الشجاعة عرض
 لها ان تكون فضيلة والثور والجن عرض لهما ان يكونا رذيلتين
 فالتضاد بين الرذيلة والفضيلة ظاهري لا حقيقي فلو كان كذلك لكان من واحد (الحكم الخامس)
 ان التضاد منها ما يصح حصول بعضها عقيب البعض مثل البياض
 والسواد ومنها ما لا يصح مثل الحركة عن الوسط والحركة الى الوسط
 فانه يتمتع بما قبلها لما ثبت ان بين كل حركتين سكونا ومع ذلك فالاكثر ان
 الانتقال الى الضد انما يكون بعد الانتقال الى الوسائط مثل ان الابيض يغير
 او يحمر او يتخضر ثم يسود (الحكم السادس) انه ثبت ان الاضداد هي الانواع
 الاخيرة الداخلة تحت جنس قريب واحد ولا شك ان موضوعها
 يكون واحداً ثم ذلك على وجهين (احدهما) ان يكون الموضوع قابلاً
 للضدين من غير استحالة في غيرهما مثل ان الجسم الحار قد يصير بارداً (وثانيهما)

ان لا يتغير الموضوع فيها الا بعد تغييره في غيرها مثل ان الجسم المحلول لا يصير
صرا الا اذا تبدل من اجبه اولاه

❖ الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل
بالتضاد ❖

(قد عرفت) ان التقابل بالسلب والايجاب انما يكون في المقدور القول ولا شك
ان القول تابع للمقدور في نظر هذه المعتقدات من حيث هي متقدمة فليكن
مقدور في الخير انه خير ومقدور فيه انه ليس بشيء ومقدور في الشر انه ليس بخير ومقدور
فيه انه شر (فتقول) التناقض بين مقدوره خير وبين مقدوره انه ليس بخير اقوى
من التناقض بين مقدوره خير وبين مقدوره انه شر ويدل عليه امور خمسة (الاول)
ان ما ليس بخير فيه مقدور انه ليس بخير لا يتغير به خير ومقدوره انه ليس بشيء
ومقدوره انه شر (فتقول) مقدوره انه ليس بخير لا يتغير به شر لانها قد يصدقان
ولا يتنافيان ايضا بمقدوره انه ليس بشيء لا يتنافيان ايضا فاذا التناقض له مقدوره
خير واذا ثبت ان التناقض له مقدوره انه ليس بخير من غير ان يثبت ان يكون
المناقض لمقدوره انه خير هو مقدور انه ليس بخير تحقيقا للمنافاة من الجانبين (الثاني)
اذا قلنا بخير انه غير صدقنا في امر ذاتي واذا قلنا انه ليس بشيء صدقنا في امر
معرضي لان السلوب او صاف عرضية ولانه امر انما يقرر بسبب نفسه الى
غيره (واذا ثبت ذلك فتقول) اذا قلنا ليس بخير فقد رفعا عنه ذاته واذا قلنا انه
شر فقد رفعا عنه الامر المعرض وهو كونه ليس بشيء ومعلوم ان المائدة بين
ماهية الشيء وبين رفع تلك الماهية اقوى من المائدة بين الماهية وبين رفع
عوارضها وايضا فان لوازم الماهية معلولة لها وارحام المعلوم مسبوق بارتفاع
العلة فاذا مائدة مقدور انه ليس بخير بمقدوره انه خير اقدم من مائدة مقدوره انه شر

(الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد)

لقد انه خير فتكون اقوى (الثالث) ان الشر لولا انه ليس بخير ما كان يتشمع
اعتقاده انه خير وانه شر ولو كان بدل الشر شيئا آخر مما ليس بخير لكان مع ذلك
يستحيل اعتقاده انه خير وانه ليس بخير وذلك يدل على انه ليس الثاني في الاول
وبالذات الا بين الالجاب والسلب (الرابع) ان الخير يمكن ان يعتقد فيه عقائد
غير متناهية كلها كاذبة مثل ان يعتقد بياضها وحجرا ومثلثا وسائر مالا نهاية له
وقد عرفت ان هذا الواحد فاذا اُضد بالحقيقة ما يم كل هذه الامور
وهو عقد انه ليس بخير فمادته اقوى من معاندة سائر الامور (الخامس) ان
كثيرا من المحمولات لا اضداد لها مع ان معانيد القضية فيها السلب كقولنا هذا
انسان وهذا ليس بالانسان فاذا اُضد مقابل الموجبة بما هي موجبة ليس ما اوجب
فيها ضد محمولها والا لكان لا محذور موجبة ضد مقابل فيق ان مقابل الموجبة
بما هي الموجبة السالبة التي تقابلها في كل مادة (ولقائل ان يقول) ماذا كرموه
بدل على ان التقابل بالسلب والالجاب اهم من التقابل بالنضاد ولكن لم نقلتم انه
متى كان اهم كان اقوى (ويمكن ان يقال) بل انتم تعلمون ان ثابت في العام والخاص
ثبوته في العام يكون اولاً وبالذات وفي الخاص ثانياً وبالعرض.

الفصل التاسع عشر في حكاية ما قيل في جعل الوحدة والكثرة مبادي
الاشياء

(الامور الطبيعية) هي التي يتوقف استقلالها على ثقل مادة معينة معها مثل
الانسانية فانه لا يمكن استقلالها في مادة معينة والامور الطبيعية هي التي
لا يتوقف استقلالها على ثقل مادة معينة مثل الدائرة والمثلث فانه لا يتوقف استقلالها
على ثقل مادة معينة لهما (واذا عرفت ذلك فنقول) من القدر ما من قدم
التعليمات على الطبيعية من وجهين (الاول) هو ان التعليمات وهي المقادير
والاعداد

(العمل التاسع عشر في حكاية ما قيل في جعل الوحدة والكثرة مبادي الاشياء)

والاعداد والاشكال هي الامور المعقولة بانفسها ويندرج فيها الابن وسمي
والوضع فان كل ذلك امور منسوبة الى الحكم فاما الكيفيات فهي غير
معقولة بنفسها لذلك تمسك بتحديداتها فان من حاول تحديد انواع الالوان
والطعوم والروائح وغير ذلك فقد تكلف شططا وذلك بسبب ان العقل
لا يدركها بل انما يتخيلها الخيال تبعاً للحس (الثاني) ان التعليمات علة للتعليمات
ثم انهم اختلفوا فقال فيثاغورس الوحدة مبدأ اول للمدد والعدد علة
للجسمانيات اما كون الوحدة مبدأ للمدد فلي ثلاثة اوجه (اولها) على وجه
العدد المزدى وذلك ان يحمل الوحدة في اول الترتيب ثم الثانية ثم الثالثة
(وثانيها) على وجه العدد التليسي وهو ان يحمل الوحدة مبدأ ثم الثاني ثم الثالث
(وثالثها) على وجه التكرار وهو انشاء المبدأ بتكرير وحدة بعينها لباضافة
الاخرى اليها واما كون العدد مبدأ للجسمانيات فمنه من جعل العدد
اولاً مبدأ للصورة الهندسية ثم يحمل الصورة الهندسية مبدأ للجسمانيات فجعل
الخط مركباً من الوحدتين والتقطع من اربع وحدات (ثم من هؤلاء) من
يمنع من تصنيف المقادير ومنهم من لا يرى بأساً بان تكون التعليمات مركبة من
اعداد ثم يمرض لها بعد التركيب ان ينقسم الى غير النهاية ومنهم من لم يوسط
الصورة الهندسية بين المدد وبين الجسمانيات بل جعل لكل مرتبة من
مراتب الاعداد صورة مطابقة لصورة طيحية حتى تكون عند التجريد رتبة
محدد وعند الخلط صورة انسان او فرس مثلاً

(ومن الناس) من جعل المبادئ الزائدة والناقصة والمساوية وجعل المساوي
مكان الميولي اذعته الاستعالة الى احد الطرفين ومنهم من جعله مكان الصورة
لانه المحصور والمحدود ولا حد لزاوية والنقص •

(واعلم) أن الناس قد اختلفوا على هؤلاء من الالتزامات (واما نحن فقد بينا)
 ان الوحدة والعدد اعراض متقومة بالجوهر ولا سيما المساوي والرائد
 والنائص فلهذا امور اضافية تعرض بعد استكمال الماهيات فكيف تكون
 مباديا لمقوماتها (وايضا) فلكل الوحدات اما ان تكون متساوية اولا تكون
 فان كانت متساوية لم يكن الاختلاف بين الاشياء الا بزيادة تلك الوحدات
 وتقصاها فيكون الاختلاف بين الانسان والفرس ان احدهما اكبر والآخر
 اقل لكن الاقل موجود في الاكثر فاحدهما موجود في الآخر هذا خلف
 (وان جعل) الوحدات غير متساوية فمن المحال ان يقع الاختلاف في
 نفس مفهوم الواحدة كما سبق فلا بد وان يقع في ماهيات اخرى مقارنة
 للوحدة فلا تكون المبادي للاشياء هي الوحدة (ولما كان هذا المذهب) في
 غاية الضعف قلنا في الكلام عليه هذا القدر واحنا بالاستقصاء فيه على الكتب
 القديمة (واستكمل) الا نرى امثلا فان الكلام فيه مناسب لما نحن فيه.

في القبول المشروط في ابطال المثل

(من الناس) من زعم ان القسمة العقلية واجب وجود شيئين في كل شيء كالتساين
 في معنى الانسانية انسان محسوس فاسد وانسان مقول ابدى (واحتجوا)
 عليه بان الانسان من حيث هو انسان موجود اذ لو لم يكن الانسان موجودا
 لم يكن هذا الانسان موجودا لان هذا الانسان عبارة عن الانسان المقيد
 بقيد هذا الشخص فان لم يكن الانسان في الوجود لم يكن الانسان الذي
 مع هذا القيد في الوجود واذا ثبت ان الانسان موجود ولا شك ان ماهية
 الانسان مشتركة بين هذه الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون مجردا
 عن جميع العوارض والا لم يكن مشتركا فيه بين الاشخاص ذوات العوارض

المختلفة

(القسم المشروط في ابطال المثل)

المتعلقة ولا شك ان الانسان مجرد المشترك غير فاسد بخساده هذه المحسوسات
 فاذا آهنا انسان مشترك بين هذه الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون
 مجرداً عن كل الدوا رضى باقياً ثابتاً ابدياً وهو المطلوب (والجواب) عنه
 ما بينا من التفرق بين الانسان لا بشرط شئ وبين الانسان بشرط لاشئ
 قال انسان بالاعتبار الاول موجود ولكنه لا يجب ان يكون مجرداً لان
 الانسان بلا شرط هو اعتبار الانسان من حيث هو انسان فقط مع قطع النظر
 عما به من القيود (واما الاعتبار الثاني) وهو الانسان بشرط ان لا يكون
 معه مفهوم آخر فذلك مما لا يمكن ان يكون موجوداً ولا الحجة التي ذكرناها
 توجب ذلك (ثم اعلم) ان افلاطون اثبت للطبيعات صوراً مفارقة لم يثبت
 للطبيعات صوراً مفارقة ومنهم من ذهب الى امر قائم للطبيعات
 ولم يثبت للطبيعات وزعم ان الطبيعات انما تكون من مفارقة الصور الطبيعية
 للمادة مثلاً التغير معنى مفارق فاذا صار شكل المادة حصلت القسوة وهي
 صورة طبيعية

مكرر تحقيق كالمطور عنوم

(وزعم الشيخ الفاضل ابو نصر الفارابي) في كتاب اثنى رأى الحكيمين
 انه لا خلاف بين ارسطو و افلاطون الا في اللفظ لان الوجودات
 معقولة للمبدأ الاول وذلك بان تكون صورها حاضرة عنده ولما استحال
 التغير على المبدأ الاول كانت تلك الصورة باقية بعيدة عن التغير والتبدل
 فتلك الصور هي التي يسميها افلاطون بالمثل (وهذا التاويل حسن)
 ومع ذلك فانه يجب علينا اقامة البرهان على ابطال المثل المقارعة (فقول)
 الدليل على بطلان القول بهذه المثل اننا لو قدرنا انساناً مجرداً في الوجود الخارجي
 لكان لا يخلو اما ان يكون مشتركاً بين الاشخاص المحسوسة او لا يكون

كذلك ومحال ان يكون مشتركاً لان الانسانية التي في عمرو ان كانت بينهما
 و شخصها موجودة في زيد كان ما يمرض لها في زيد من الصفات الغير
 الاضافية مثل السواد والياض وغيرهما موجودة لها وهي في عمرو فيلزم في كل
 صفة حاصلة في زيد ان تكون حاصلة لعمرو وان تكون الذات الواحدة
 موصوفة بالاضداد المتضادة وكل ذلك محال (واما ان كانت) المثل المتعارضة
 غير مشترك فيها فذلك باطل لان الانسانية المجردة اما ان تكون مساوية
 في الماهية النوعية للانسانية المحسوسة اولا تكون فان كانت مساوية لها
 لزم محالات كثيرة ولذا ذكر منها ثلاثة (اما اولا) فقد بينا ان الماهية النوعية
 انما تنكشف وتشتغل بسبب المادة وهوارضها فذلك الانسانية المجردة
 انما اشغلت وامتازت عن حار الاشخاص المساوية لها في النوع بسبب المادة
 فذلك الانسانية مع انما تكون مجردة تكون مادة هذا خلف (واما ثانيا)
 فلان الانسانية المقولة والانسانية المحسوسة اذا كانتا متساويتين في الماهية
 وجب ان يصح على كل واحدة منهما ما يصح على الاخرى فيلزم ان يصح على
 الانسان المحسوس ان يصير انسانا مقولا لزيلا ابد يا وعلى الانسان المقول
 ان يصير انسانا محسوسا فاسد آحادنا وكل ذلك محال (واما ثالثا) فلان
 الانسان المحسوس اما ان يكون محتاجا الى الانسان المقول اولا يكون محتاجا
 اليه فان كان محتاجا اليه فذلك الحاجة اما ان تكون لنفس ماهيته فيلزم منه
 احتياج الانسان المقول الى انسان آخر مقول لا الى نهاية بل يلزم حاجة
 ذلك الانسان المقول الى نفسه وان احتاج اليه لنفس ماهيته بل لتشي من
 محرارته كانت هوارض الشيء واجب وجود شيء اقدم منه وهو محال وان
 كان الانسان المحسوس غير محتاج الى الانسان المقول لم تكن المتعارفات عللا

للمحسوسات ولا مباديها واما ان لم يكن الانسان المقول مساويا للانسان المحسوس لم يكن مثالا له وليس كلاما فيه .

(الوجه الثاني) في ابطال هذه المثل انه يلزم ان تكون تلك المقارقات اشخص واقل حالا من المقاربات فان لم يكن الشكل الانساني الساذج اخس من الشكل الانساني الخي الفاعل فهذا القدر من الكلام الكلي كاف في ابطال هذه المثل (واما الكلام المتصل في ابطالها) فسيأتي عندنا في امتناع مغارفة الصور والاعراض عن موادها (واما ان الصور العقلية) كيف تكون كلية فسيأتي في باب العلم واما التفرق بين الكلي والكلي فسيأتي في باب الاضافة .

الباب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وفيه اثنا عشر فصلا .

الفصل الاول في تعريف الوجود والممكن والامتناع .

(اعلم) انه لا يمكننا تعريف كل واحد من هذه الوجود الثلاثة الابدائيات دورية لاننا اذا حاولنا تعريف الواحد منها لم نجد شيئا نعرفه به الا بسبب الآخرين .

فهو مثل ان نقول الممكن هو الذي لا يكون ضرورياً والضروري هو الذي لا يمكن عدمه (١) او الذي لا يمكن وجوده (٢) وهذا المجد شيئا في تعريف كل واحد منها الا بسبب الآخرين .

فصار التعريف دورياً (وبقى هاهنا شيء) وهو ان كل ما كان من هذه الثلاثة اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف عند العقل ولما كان الوجوب اقرب اليه لا جرم كانت اعرف عند العقل .

فهذا يكون تعريف الامكان والامتناع بالوجوب اولى من العكس واما تفصيل القول في معاني الممكن وفي اقسام الواجب فذلك مما قد ذكرناه في المنطق فلا نعيد هنا فائدة ذكرها هنا عطا آخر من الكلام لا نغايها هذا الموضع .

(١) اي اذا كان ضرورياً الوجود ١٢ (٢) اي اذا كان ضرورياً المدم ١٢

(اجتماع الامتناع والامكان والوجوب في تعريف الواجب والامتناع)

(الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان)

(في ترتيب امور نبوتية في باب الاطلاق)

﴿ الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان ﴾

(اعلم) ان المحكن له امران (احدهما) انه ليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا اقتضاء العدم (وثانيهما) انه حاجب في الوجود والعدم الى النير وحاجبه الى النير معلولة لكونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم وبين هذين الاعتبارين فرق من وجهين (الاول) هو اننا اذا حكمنا على شيء بأنه في وجوده محتاج الى النير طلب العقل لذلك علة فاذا استندنا ذلك الى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم تمنع العقل بذلك ولولا ان عدم اقتضائه للوجود والعدم منائر لتلقه بالنير لما صح هذا النوع من التليل (الثاني) ان كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم هذا باعتبار حاله من حيث هو منائر مع قطع النظر عن وجود غيره وعدمه وامانطقه بالنير وتوقفه عليه فذلك اعتبار حاله مع النير ومن العلوم ان اعتبار حال الشيء من حيث هو ومنائر لا اعتبار حاله من حيث له مع غيره فظهر الفرق بين هذين الاعتبارين واذا نظرنا الى الفرق بينهما في جانب الامكان فظهر الفرق بينهما ايضا في جانب الوجوب فان الوجوب ايضا له امران احدهما كونه مستحقا للوجود من ذاته والثاني عدم توقفه في وجوده على النير وهذا الاعتبار وهو عدم توقفه في وجوده على النير معلول الاعتبار الاول وهو كونه مستحقا للوجود من ذاته وهذا التفصيل لا بد منه في البحث عن حقيقة الواجب والممكن .

﴿ الفصل الثالث في ان الوجوب امر نبوتي ﴾

(فنقول) الوجوب بالاعتبار الاول وهو كونه مستحقا للوجود من ذاته امر نبوتي فاما الاعتبار الثاني وهو عدم توقفه على النير فلا شك انه امر سلبى (والدليل) على انه بالاعتبار الاول نبوتي وجوه اربعة (الاول) هو ان استحقاق

استحقاق الوجود في مقابلة لا استحقاق الوجود ولا استحقاق الوجود يصدق
على امرين احدهما المتع وهو واجب العدم والاخر الممكن وهو جائز العدم
فاذا لا استحقاق الوجود صادق على المدوم والصادق على المدوم يتم
ان يكون ثبوتيا لان المدوم مستحيل ان يكون موصوفا بوصف ثبوتي فاذا
لا استحقاق الوجود وصف سلبى فيجب ان يكون استحقاق الوجود وصفا
ثبوتيا ضرورة اختلاف النقيضين بالطلب والايجاب (فان قيل) قولكم
الا استحقاق محمول على المتع والممكن وهما معدومان مخالطة لان المتع اما
ان يكون له تخصص ويميز في نفسه اولا يكون فان كان له في نفسه تخصص امكن
ان يكون موصوفا باللا استحقاق وان كان وصفا ثبوتيا وان لم يكن له في نفسه
تخصص حتى يكون مستعدا للموضوعية ولا الاستحقاق في نفسه باسرها مقول
حتى يستلزم محمولية لم يكن الحكم باللا استحقاق على المتع الامن حيث
ان الذهن يستحضر ماهيته ثم يحكم عليه باللا استحقاق حصول الوجود الخارجى
لما قاله الحكم عليه بهذا الحكم هو تلك الماهية المحصلة في الذهن والحكم هو
لا استحقاق حصول الوجود الخارجى لما كما يتصور في باب الوجود وان كان
كذلك لم يكن المحكوم عليه باللا استحقاق الا امر ثبوتيا في الذهن واذا كان
كذلك جاز ان يكون الا استحقاق ايضا وصفا ثبوتيا وان دفع كلامكم
(وحله انما يظهر) من الامور المذكورة (الوجه الثاني) وهو ان استحقاق الوجود
عبارة عن نسبة خاصة للماهية الى الوجود وتلك النسبة ليس تحققها بحسب فرض
العقل فان الشيء في نفسه واجب سواء اعتبره العقل او لم يعتبره ولو جاز ان
لا يكون اقتضاء الوجود وصفا وجوديا مع انه في نفسه نسبة محققة محصلة
لجاز ان يقال ان نسبة الجسم الى الجهة والجزء بالحصول فيه ليس امر ثبوتيا بل

عدميا وعندها يظهر للمنصف ان الاشتباه الواقع في ان الوجوب هل هو امر ثبوتي ام لا انما كان بسبب عدم التمييز بين المئين المذكورين فإدارة يسبق الذهن من الوجوب الى عدم وقوعه في النير فيشذ بحكم بكونه عدميا وبارة الى كونه عبارة عن استحقاق الوجود فيشذ بحكم بكونه ثبوتيا فان اقتضاء الثبوت كيف لا يكون ثبوتيا ولكن لعدم التمييز بين المضمومين ربما يغير الذهن (الوجه الثالث) هو ان الشيء ما لم يجب اولالا يوجد فاذا الوجوب سابق على الوجود فانه لا بد من تقدم جهة الاستحقاق على حصول المستحق ووجه الاستحقاق في الواجب هو كونه مستحقا للوجود من ذاته ووجود الشيء سابق على اوصافه الدالية لان السلوب ليس له افي انفسها تينات وتخصصات والالكانت امورا ثبوتية بل تخصصها وتينها تبع لتخصص الوجودات التي وصفت بتلك السلوب (واذا ثبت) ذلك كان وجود الشيء سابقا على سلب غيره عنه واذا كانت السلوب باسرها متأخرة عن وجود الشيء وكان الوجوب امرا اسليا لكان متأخرا في الاختيار عن الوجود لكتابنا ان الوجوب سابق على الوجود فوجب ان لا يكون وصفا اسليا (ولفائل ان قول) استحقاق الوجود سابق عليه والسابق على وجود الشيء يتمتع ان يكون صفة ثابتة للشيء وهذا بدعي (الوجه الرابع) ان الوجوب تأكد الوجود فلو كان وصفا عدميا لكان الشيء متأكدا بغيره وذلك محال (ومن الناس) من احتج على كون الوجوب ثبوتيا بان الوجوب يقيض الامتناع والامتناع عدمي اذ لو كان ثبوتيا لكان موصوفاً يجب ان يكون ثبوتيا فيشذ بكون المتنع ثابتا هذا خلف واذا كان الوجوب نقيضا للامتناع والامتناع عدمي لزم ان يكون الوجوب ثبوتيا لان عدم المضم ثبوت (لفائل ان يقول) كما ان الوجوب يقابله الامتناع

الامتناع كذلك تقابله الامكان فالامكان عدى او ثبوتى فان جعلتم الامكان ثبوتيا والوجوب مقابله ومقابل الثبوت عدم لزم ان يكون الوجوب عدى ميا وان جعلتم الامكان عدى ميا وهو مقابل الامتناع لزم ان يكون الامتناع ثبوتيا لان عدم العلم ثبوت و اذا كان الامتناع ثبوتيا والوجوب مقابله لزم ان يكون عدى ميا لان عدم الثبوت عدم (والحق) ان الوجوب لا ينافى الامتناع بل هو احد اجزاء قضيته (ولمن جعل الوجوب عدى ميا) ان يحتاج بامور ثلاثة (اولها) ان الوجوب لو كان امرا ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته لساير الموجودات و مخالفا في ماهية لما فيكون وجوده زائدا على ماهيته لئلا لا تكون ماهية مستعقة لما هي هي لذلك الوجود اولان تكون فان لم تكن لم يكن الوجوب واجب الثبوت بل كان ممكن الزوال واذا كان الوجوب ممكن الزوال كان الواجب ايضا ممكن الزوال فلا يكون الواجب واجبا هذا خلف وان كانت ماهية مستعقة لذلك الوجود لما هي هي كان استحقاق ماهية لوجوده زائدا على ماهية الوجود فيكون وجوب الوجود زائدا عليه والكلام فيه كالكلام في الاول و يتسلسل (وثانيها) ان الوجوب متقدم على الوجود لانه عبارة عن استحقاق الوجود واستحقاق الوجود متقدم على نفس الوجود على ما يتسوه فلو كان الوجوب وصفا ثبوتيا لزم ان يكون ثبوت الصفة للماهية سابقا على ثبوت نفس الماهية وذلك محال (وثالثها) انه لو كان الوجوب وصفا ثبوتيا لكان اما ان يكون داخلا في ماهية الواجب او خارجا عنها و محال ان يكون داخلا فيها لان استحقاق الوجود نسبة للماهية الى الوجود وماهية الشيء متقدمة على انسابها الى غير ما فاذا ما ماهية الشيء متقدمة على وجوبها والتقدم

يستحيل ان يقوم بالتأخر ومحال ايضا ان يكون خارجا عنها لوجوب
(احدهما) ان الوصف الثبوتى الخارج عن الماهية متقوم بها والمتقوم بالماهية
محتاج اليها يمكن في ذاتها فيلزم ان يكون الوجوب بالذات ممكنا بالذات
والممكن انما يجب بوجوب سببه فلما هت وجوب آخر قبل هذا الوجوب
وهذا محال لانه يلزم منه التسلسل (ونأيهما) ان اقتضاء الماهية للوجود
لو كان وصفا ثبويا زادنا لكلا اقتضاء الماهية لذلك الوصف ايضا
زائدا ويلزم منه التسلسل وهذه كلمات مشكلة نسأل الله تعالى التوفيق
لتحقيق الحق فيها .

﴿ الفصل الرابع في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتى ام لا ﴾

(لمن زعم) انه عدى ان يوجب تحول كل الممكن الخاص الذى يجوز ان
يكون معدوما وما يجوز حمله على المعدم كان عدما فالامكان العام وصف
عدى (لمن زعم) انه ثبوتى لا تحول له قبض الامتناع الذى هو وصف
عدى وقبض العدى يجب ان يكون ثبويا (واعلم) انه بتقدير كونه ثبويا
لا يمكن ان يكون مقولا على ما تحت قول الجنس على انواعه والا لكان امتياز
الواجب من الممكن بعد دخولهما فيه بفصل فيكون الواجب مركبا عن
الجنس والفصل وهو محال وايضا قد نقل الماهية مع التحول من كونها
واجبة او ممكنة وذلك يدل على انه ليس من المقومات .

﴿ الفصل الخامس في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتى ام لا ﴾

(الاكثرون) اعتقدوا كونه ثبويا (ومحمد الحبيبي) انه ان كان عدما
فلا فرق بين قول القائل امكانه عدى وبين قوله لا امكان له فلو لم يكن
الامكان نائبا لم يكن الشئ في ذاته ممكنا فاذا الامكان امر وجودى (والحق)

والتفصيل الخامس في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتى ام لا (الفصل الرابع في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتى ام لا)

منقوضة بالامتناع فانه ان جاز ان يكون للمتبع متمم في ذاته فانه لا امتناع
لا يمكن ان يكون حكماً بغيره فليكن الامكان كذلك وايضا يلزم منه ان يكون
نفس المدم امر وجودي فلو كان المدم ان لم يكن وصفاً بغيره لم يكن للمدم ثباته
فكان ممدوماً مانه ممدوم وماليس ممدوم فهو موجود وقد فرضناه ممدوماً
هذا خلف فاذا المدم امر وجودي واي استعالة اظهر من ان يجعل الشيء
نفس مقابله او يوصف بمقابله (ثم الجواب بعبارة) ان المدم انما يوصف بالامكان
اذا حضر في العقل حيث يكون موجوداً من الوجود استعالة فنية فصح
وصفه بالامكان او الاستعالة فاي حاجة الى طلب قابل آخر للامكان
(فان قيل) العقل اذا احضره في الذهن فيقضى عليه بانه امكاناً موجوداً
في الاعميان وان كان هو ممدوماً فيها (فتقول) انه ليس كذلك فان العقل
لا يقضى بوجود امكانه في الخارج بل بالامكان وجوده في الخارج وهذا القضاء
الثاني لا يستدعي موصفاً خارجياً كذا ذكره في التالين (وقالوا) ايضاً الامكان
لكونه عدماً لا امتناع المدم وجودي (فتقول) بل هو لكونه عدماً لا لوجوب
الوجودي عدمي فان جعلوا الوجوب عدمياً فقدما لقضوا لانه عدم الامتناع
المدمي (والحق) عندي ان الامكانات ليس وصفاً بغيره او براهينه خمسة
(الاول) هو كان الامكان امراً بغيره لكان اما ان يكون ممكن الثبوت
او واجب الثبوت ومحال ان يكون واجب الثبوت لوجوبه (اما اولاً) فلان
واجب الوجود لا يكون اكثر من واحد (واما ثانياً) فلان الامكان مارض
للممكنات وكل ما كان مارضاً للمحتاج وثاباً له فهو الحاجة اولاً فافاً الامكان
ممكن لذاته فيلزم التسلسل (ولا يقال) بان نبوته للممكن واجب فكيف حكمت
عليه بالامكان (لا نقول) يجوز ان يكون الشيء في ذاته ممكناً وان كان نبوته انيره

واجبا لجميع لوازم الماهيات (ولا يقال) بان امكان الامكان هو نفس كونه
امكانا (لانا نقول) اذا كان الامكان امرا وجوديا كان وجوده ذاتا على
ماهية و الامكان وصف يرضى له بالنسبة الى وجوده والعارض منائر
للمروض فامكان وجوده يكون ذاتا على ماهية (الثاني) وهو ان امكان قبول
السواد منائر لا مكان قبول البياض لانه يصح ان يقبل احدهما مع الذهول عن
الآخر فان كانت المادة قابلة لامور غير متناهية على البديل لزم ان تكون فيها
امكانات غير متناهية فتكون فيها ما لا غير متناهية هذا خلف (فان قيل) الحكماء
هو لو افى بان ان الواحد لا يصد عنه الا الواحد على ان مفهوم انه صدر عنه
كذا غير مفهوم انه صدر عنه شيء آخر وانتم قد زعمتم هذه الطريقة فكيف
هو ثم عليها الآن (فتقول) اننا نلزم منها ولكنها لازمة على اصولهم وايضا
فلا شك ان اختلاف المفهوم يدل على التباين والكنائفي الملة التي يصد
ضما مملولان ان اختلاف المفهوم مائة الى نسبي المؤثر الى الاثرين لا الى نفس
المؤثر فلا يجب وقوع التباين في سلسلة المؤثر واما هنا فاختلاف المفهوم
انما وقع في هذه الامكانات المشخصة فلا جرم اقتضى ذلك وقوع التمدد فيها
(الثالث) انه لو كانت الامكانات شوية لكانت اماغنية عن المؤثر او محتاجة
اليه والاول باطل لان كل موجود لا يكون واجب الوجود فهو محتاج
الى السبب فان احتاجت الى المؤثر فالمؤثر اما ان يكون تلك الماهية او شيئا
آخر ومحال ان يكون المؤثر شيئا آخر لان الامر الخارجى لا يعطى صفة للشيء
الابدي ان يكون ذلك الشيء قابلا لما فاذا هذه الامكانات انما تفيض عن
واهبها ان تكون الماهية قابلة لها وذلك القبول هو الامكان فاذا قبل
الامكان امكانا ويسلسل او ينشئ الى امكان لا يكون حاصل من التفاعل

الخارجي وهو المطلوب واما ان كان المور في تلك الامكانات هو نفس تلك الماهيات فهو باطل لثلاثة اوجه (اما اولاً) فلان تأثير الماهية في وجود ذلك الامكان وقبوله له اما ان يكون بجهة واحدة فيكون الشيء الواحد بالجهة الواحدة فاعلا وقابلاً وهو عند محال او بجهتين فيعوض الى القسم الذي قد ابطالناه (واما ثانياً) فلان العلة عند متقدمة بالوجود على الملول فلو كانت الماهية علة لوجودها لمكان لكان وجود الماهية قبل امكانها هذا خلف (واما ثالثاً) فلان الاتصاف بالوصف الوجودي متأخر من وجود الموصوف فلو جعلنا الماهية علة لوجود الامكان والا مكان متقدم على وجود الماهية لزم ان يكون وجود الوصف سابقاً على وجود الموصوف وهو محال (الرابع) انه لو كان الامكان اسماً ثبوتياً لاستند في محله ما يتاوعده اما ان يكون هو نفس ذلك الشيء او شيئاً اخر والا ول بالحل لان الشيء قبل حدوثه موصوف بالامكان وقبل حدوثه ~~ليس~~ ^{يكون} موصوفاً بوصف وجودي والثاني باطل لان الامكان ~~لا~~ ^{يكون} ~~موصوفاً~~ ^{موصوفاً} ~~بالوصف الوجودي~~ ^{بالوصف الوجودي} لما ولوازم الماهية يتمتع ثبوتها في غيرها (الخامس) ان الامكان من مقولة المضاف وهذا لا يتصور الا بين اثنين وهو نسبة بين الذات والوجود وثبوت الاضافة يتوقف على ثبوت كلا المضافين فلو كان الامكان وصفاً ثبوتياً محصلاً في الخارج لكان ثبوته متأخراً عن ثبوت الماهية وعن ثبوت الوجود ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان وذلك محال فظهر ان الامكان ليس من الامور الثبوتية .

﴿ الفصل السادس في تقسيم الواجب ﴾

(اعلم) ان الواجب قد يكون واجباً لذاته وقد يكون واجباً لغيره .

• بامر وجودي

أما الواجب لذاته فتعذر كون الوجوب وصفاً بديهياً زعموا أنه يتعذر
 أن يكون خارجاً عن الذات لأن كل ما كان خارجاً عن الذات فلا يخلو
 إما أن يكون مستقلاً بنفسه أولاً يكون فإن كان مستقلاً بنفسه كان شيئاً قائماً
 بذاته ولا يكون وصفاً لشيء آخر لأن كل ما كان مستقلاً بنفسه فهو متحقق
 سواء فرض غيره متحققاً أو غير متحقق وكل ما كان كذلك فإنه لا يكون
 وصفاً للغير فإذا أوجب الوجود يكون قائماً بنفسه ووجوبه هو عين ذاته فإذا
 وجوبه ليس خارجاً عن ذاته وهو المطلوب وأما أن لم يكن مستقلاً بذاته
 كان معناه أنه لو فرض تبدل للموصوف وارتضاعه فإنه يرتفع ذلك الوصف
 وكل ما كان قوامه متوقفاً على غيره فإنه لما هو مع قطع النظر عن غيره يكون
 ممكناً وكل ممكن فإنه صحيح الوجود بحسب ذاته فإذا أوجب يصح عليه الوجود
 فلو امتنع عدم ذاته لم يكن ذلك الاحتياج لأجل نفس مفهومه بل لا متاع
 سببه الذي هو الذات فإذا ~~أشكال~~ ^{أشكال} بين أمرين إما أن يصح عدمه أولاً يصح
 فإن صح فحق ~~عدم الوجوب~~ ^{صحيح عدم الوجوب} ~~صحيح عدم الوجوب~~ هذا خلف وإن لم يصح
 وقد بينا أن وجوب المألوف تابع لوجوب الملتزم أن يكون للماهية وجوب
 قبل وجوبها ويلزم التسلسل (و بتقدير) جوازها فتقول الذات هل تقتضي
 لما هو وجوباً أم لا فإن اقتضت وجوباً فذلك الوجوب هو مقتضى الذات
 فلا يكون بين الذات وبينه وجوب آخر وإن لم تقتض وجوباً أصلاً كان ذلك
 نفياً للوجوب عن الذات بالسلبية ثبت أن الوجوب بالذات يتعذر أن يكون
 خارجاً عن الماهية إما الوجوب بالنسبة فهو تبع لوجوب الملتزم لا جرم صحيح أن يكون
 خارجاً عن الماهية (واعلم) أن بعض ما في هذا الفصل من الاشكالات قد ذكرناه
 فيما مضى ونذكر الآن اشكالاتاً أخرى مع الجواب (فإن قيل) وجوب الوجود

وصف الوجود والوصف منفصل عن الموصوف فمن جعل وجوب الشيء نفسه قد نجا هل (قلنا) ان الشيء اذا اخذ بشرط وجوده يصير متمتع بعدم وما كان مانعا لعدم كان مانعا لا مكان لعدم والوجود فاذن الوجود من حيث انه وجود يمنع الا مكان وما كانت مانعا من الا مكان لزمه الاستغناء عن المنقضى فالوجود بشرط التجرد عن الماهية اولى بالتمتع من الا مكان لان الشيء الذي له اعتبار الا مكان اذا اخذ مع الوجود يدخل في الوجوب فالذي لا اعتباره الا الوجود فهو بالوجوب لولى (وهذا الجواب) متفرع على قول من قال بوجود الله عين ماهية واما على مذهبنا فيصلح ذلك للتشبيه والبرهان ما سبق (واعلم) ان كل ما دل على ان الوجود مشترك بين الماهيات فهو ال ايضا على ان الوجود مشترك بين الامور الراجعة لو كانت موجودة .

﴿ الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات ﴾

(اعلم) ان الماهيات اذا اخذت بموجبها يستحيل ان يكون لها الامكان لانها بشرط كونها موجودة يستحيل ان تصير معدومة وكذلك بشرط كونها معدومة يستحيل ان تصير موجودة فاذا الماهيات متى شرط لها وجودها لوحد ما او وجود سببا او عدم سببا استحالة عروض الامكان لها فاما اذا اخذت لا بشرط شيء اصلا وانفتحت اليها من حيث هي فينبغي ان يسمح الحكم بالامكان عليها لانها من حيث هي لا يلزم من فرض وجودها ولا من فرض عدمها محال اصلا (فان قيل) كون الشيء ممكنا غير مقبول فان الماهية من حيث هي لا يمكن وصفها بالامكان لان الامكان وصف اضافي والامور الاضافية انما تعقل بين الامرين فالامر الواحد مما يستحيل

(الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات)

عروض الامكان له والوجود ايضا امر واحد فيستحيل عروض الامكان له والنسبة الحاصلة بينهما ايضا امر واحد فيستحيل ايضا عروض الامكان لها واذا استحال وصف كل واحد من هذه الثلاثة بالامكان استحال وصف المجموع به ايضا (وبالجملة) استحال وصف المقدرات بالامكان لان الامور الاضافية لا تعرض للمقدرات ومتى استحال وصف المقدرات بالامكان استحال وصف المركبات به لان المركب عبارة عن مجموع تلك المقدرات (وحله) ما يتنا في باب الملازمة ان الملازمات المقردة بمجولة (الفصل الثامن في انقسام الممكنات)

الممكن ينقسم الى ما يكون ممكن الوجود في ذاته والى ما يكون ممكن الوجود لشيء وكل ماهو ممكن الوجود لشيء فهو ممكن الوجود في ذاته ولا ينكس فانه ربما يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود لشيء بل اما واجب الوجود على كل صور الاعراض او ممتنع الوجود لشيء كالجواهر القائمة بالذات (ثم) ان كان ممكن الوجود في ذاته فاما ان يكون امكان وجوده كافي في فيضانه من علته واما ان لا يكون وهذا الكلام يستدعي زيادة تقييد •

(فتقول) انك ستعرف ان الممكنات مستدة في وجودها الى سبب واجب الوجود بذاته وواجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك استحال ان يخص بعض المتعديات بالفيض دون البعض بل يجب ان يكون عام الفيض وان يكون اختلاف الفيض لاجل اختلاف الاستعداد في القوابل • (ثم ان للممكنات امكانا في نفسها وملاها فان كان ذلك الامكان كافي في فيضان الوجود من واجب الوجود عليها وجب ان يكون كان موجودا

(الفصل الثامن في انقسام الممكنات)

وان لا يخص وجودها بمحددات حين وان لم يكن ذلك الامكان
الاصلي كافيا بل لابد من حصول شروط اخر حتى يستد اقبول الوجود عن
واجب الوجود كان مثل هذا الشيء امكانا (احدهما) الامكان الدائلي ماهيته
وهو كونه بحال لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه محال (وإن بينهما)
الا استد اد التام واعني به اجتماع الشرائط وارتقاع الموانع وتكون تلك
الشرائط سابقة سبقتا ما نيا على وجود الحوادث والا فيكون الحادث معها
فلا يكون للحوادث حدودا فلا استد اد التام في مثل هذه الاشياء انما يكون
لحدوث حوادث سابقة عليها وتعرف بمدان الحوادث لا يمكن حدودها
الا عند حركة قرب طلبها اليها بعد بدءها عنها ثم انه لا بد ان تلك الحوادث من محل
ليصير المحل بسببها تام القبول لما يحدث به في تلك المادة .

« الفصل التاسع في ان الامكان يخرج الى السبب »

(الحكماء افقوا) على ان الامكان هو المخرج الى السبب وبرهان ذلك ان
الشيء اذا كان يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون فلا يلزم ان يكون بالنسبة اليه
على السواء استحال ان يرجع احدهما على الآخر الا لسبب (ثم تارة)
يدعي العلم الهدي في هذا المقام وتارة تذكر حجة عليه بان لو ترجع احد طرفيه
على الآخر من غير مرجع لكان ذلك الطرف به اولى من الطرف الآخر
وذلك ينقض فرضنا ان كلا الطرفين بالنسبة اليه على السواء (ومن الجدلين)
من يزعم ان الامكان غير مخرج الى السبب قلنا كرماء يمكن ان يقال من جانبهم
(فان لهم) ان يقولوا العلم بان الشيء اذا كانت نسبة الوجود اليه كنسبة المدم فانه
لا يرجع احدهما على الآخر الا بسبب اما ان يكون اوليا واما ان يكون
مكتسبا لا جاز ان يحمل اوليا لانا اذا عر ضنا على العقل هذه القضية وقولنا

الواحد نصف الاثنين لم نجد القضية الاولى في القوة مثل القضية الثانية وايضا
 فان اكثر فرق العقلاء التزموا وتوهم للممكن لامن سبب في ستة مباحث
 وما كان كذلك لم يكن من الاوليات وبيان ذلك (ا) ان بعضهم يقول انه سبحانه
 وتعالى خلق العالم في وقت معين دون سائر الاوقات لا مرجع يختص به ذلك
 الوقت (ب) بعضهم يقول انه سبحانه وتعالى خصص الافعال باحكام مخصوصة
 من الوجوب والحظر والحسن والقبح من غير ان يكون في تلك الافعال
 ما يقتضي تلك الاحكام (ج) ان المعارضين السبب اذا من له طرفان
 متساويان من جميع الوجوه فيا رجع الى فرضه فانه يختار احدهما دون الآخر
 لا مرجع (د) كذلك الخبيرين اخذ رقيقين متساويين من كل الوجوه
 (هـ) من الناس من يقول في بعض الاحكام التي يختص بها احد المتماثلين دون
 الآخر انه لا يسل لانه باي شيء على نفسه (منهم من يقول الفوات باسرها
 متساوية في الذاتية ثم ان بعضنا يختص بصفة معينة دون سائر الصفات
 لا لاسرها واذا كان وقوع الممكن لامن سبب امر قد ذهب اليه جمع كثير
 من العقلاء فكيف يحمل ذلك من الاوليات وان جثموا نظر يا فلا بد
 من البرهان (وقولكم) انه لو ترجع من غير سبب لكان ذلك مناقضا
 لقولنا ان الطرفين بالنسبة اليه على السواء (فقول) هذه مخالفة لان المنى
 بقولنا ان الطرفين بالنسبة اليه على السواء انه ليس فيه اقتضاء الوجود ولا اقتضاء
 عدمه وذلك يناقضه استنادا ترجع احدهما الطرفين على الآخر اليه فاما
 اذ لم يسند ذلك للترجع الى شيء لصلح لم يكن ذلك مناقضا لما قلناه
 (ثم الذي) يدل على ان الامكان غير محوج الى السبب وجوه ثلاثة (الاول) ان
 الحاجة لو ثبتت لكانت امرا ابوابا في الخارج وذلك محال فيستحيل ثبوت الحاجة

(بيان) أنها لو ثبتت لكانت أصراً ثبوتياً أنها تناقض الحاجة المحسولة على
 المتع الذي يجب أن يكون معدوماً والمحمول على المدوم معدوم فاللحاجة
 أصراً معدوماً فاللحاجة التي تناقضها تكون أصراً وجودياً (وليان) استحالة كون
 الحاجة أصراً وجودياً أو جوهراً ثلاثة (الأول) أنها إن كان إمكان أصراً معدوماً
 فلو علمنا الحاجة به لزم تطيل الأمر الوجوي بالأمر المعدوم وهو محال لأنه
 لو جاز ذلك لجاز مثله في كل للمكانات (الثاني) أن الحاجة سابقة على الوجود
 فلو كانت الحاجة وصفاً ثبوتياً لكانت ثابتة للأهمية قبل وجودها فيكون ثبوت
 الوصف للموصوف سابقاً على وجود الموصوف هذا خلف (الثالث) أن الحاجة
 لو كانت ثبوتية لكانت في الثبوت مساوية لغيرها من الأمور الثابتة وفي
 الماهية مماثلة عما فيكون ثبوتها ذاتاً على ما هي في حصول وجودها لما هيها
 ليس بالوجوب والالتكان واجباً لذاته وهو محال لاستحالة أن يكون
 الوصف الإضافي المقترق قومه إلى ما ليس بواجب واجباً فإذا آيكون
 ممكناً لذاته فتكون ماهية الحاجة في الإضافات بالوجود محتاجة إلى مؤثر
 والكلام في تلك الحاجة الثانية كاللحاجة في الأولى فتسلسل ثبت أن القول
 بحمل الحاجة من الأوصاف الوجودية يؤدي إلى المحالات (الثاني) أن الحاجة
 أصراً إضافياً لا يستلزم إلا أن أصراً أحدهما محتاج والآخر محتاج إليه
 والإضافات متأخرة في الرتبة عن الإضافات فلو احتاج وجود الممكن إلى
 السبب لكانت حاجة وجوده إلى السبب متأخرة عن وجوده وعن وجود
 السبب ومتى تأخرت الحاجة عن الوجود استحال أن تكون بالوجود حاجة
 فإذا آ القول بحاجة الوجود إلى السبب يفضي إلى تقدم الوجود على الحاجة
 وتأخره عنها وذلك محال (الثالث) أن إمكان الوجود بعبته هو إمكان عدم

فلا يمكن لواحد المكن في جانب الوجود الى السبب احواله في جانب
العدم وذلك حاله (والذي يقال) ان سبب عدم المكن هو عدمه ووجوده
باطل لان الموصوف بالسببية موصوف بوصف ثابت والموصوف بالوصف
الثابت يجب ان يكون ثابتا ثم انه لو كان للعدم من الخصوصية ما يكتفي
في انتساب حكمه اليه فكيف ذلك القدر في جانب الوجود حتى يسل وجوده
الممكن بطله عدمية هذا ما يمكن ان يقال من جانب الجدلين (والحكاه)
اتفقوا على ان العلم بان متساوي الطرفين لا يرجح احدهما على الاخر الا لسبب
علم فطري اولي ومن انكره فقد اقر مقتضى عقله لسانا ويورد اليه ضميرا
(والذي قلوه) ان بعض المتكلمين جوزوا وقوع المكن لاهن سبب (فتقول)
لا نسلم ان احدا يجوز ذلك لهم وبما لا يحل لهم ذلك وليس كل ما يلزم انما يجب
ان يكون قائل به (وقولهم) العلم بان الواحد نصف الاثنين اجلي من هذا العلم
(فتقول) هب ان كذلك ولكن لا يخرج بذلك عن كونه اوليا فالت
الاوليات يجوز ان تكون متساوية في الطرفين قد تكون متفاوتة وقولهم
الحاجة امر بوني ممنوع واستدلالم عليه بان الحاجة عدمية فالحاجة تكون
ثبوتية لحدسنا انه لا اعتداد على هذا النوع من الدلائل لانا اذا قلنا الامتناع
يصح حمله على الممكن للمدوم والمحمول على المعلوم عدمي فالامتناع
يكون عدميا فلا امتناع يلزم ان يكون ثبويا ولا شك في بطلان ذلك ولما
كان هذا النوع من الاستدلال يتبع النتائج الباطلة قلنا انه لا يجوز
التحويل عليه وباقى الشكوك ظاهر التصاده

والفصل المباشر في انه هل يحل ان يكون شيء يصح عليه الوجود والعدم ومع
ذلك يكون احد الطرفين اولي به

(الفصل المباشر في انه هل يحل ان يكون شيء يصح عليه الوجود والعدم)

(من الناس) من جوز ذلك لوجوه ثلاثة (الاول) ان الموجودات تلتبس بالمثل الصوت والترمان والحر كـ لا شك ان الدم بها اولى والا لصح بقاؤها ولا شك في انه يصح الوجود عليها والاما وجدت املافاذا جاز ان يصح على الشيء الوجود والدم ومع ذلك يكون الدم به اولى جاز ايضا ذلك في جانب الوجود (الثاني) ان الملة قد توجد ثم تتركف ايجابها مملوها على تحقق شرط او انتفاء مانع ولا شك ان تلك الملة اولى بها اقتضاء الملول والالم تتميز الملة عن غيرها فذلك الملة صح عليها الايجاب وصح عليها ايضا عدم الايجاب مع ان الايجاب اولى بها من عدم الايجاب وذلك يدل على ما قلناه.

(والحكماء) افقروا على ان من الطل ما اقتضاؤها لمولائها اكثري لادئم مثل طبيعة الارض فان اقتضاءها التسفل اكثري لانها قد تمتع عن ذلك عند ما ترى قسرا فثبت ما اردناه (الثالث) ان الماهيات امور متينة فاما ان يكون فيها اقتضاء الوجود او اقتضاء الدم وليس فيها اقتضاء واحد منهما وهذا لا غير وجب صحة خلوها عنهما واما القسم الاول فلا يخلو اما ان يكون الماهية مقتضية ما يجب ما او تقتضي احدهما والاول ظاهر البطلان والثاني لا يخلو اما ان تقتضي احدهما بينه والآخر باطل لان الماهية المتينة في نفسها لا بدو ان تكون مقتضية لشيء معين اذ البهم يمتنع ان يكون له حصول فانه من المستحيل ان يكون في الوجود شيء هو في نفسه غير متين واذا استحال حصول البهم في نفس الامر استحال ان تكون الماهية مقتضية له فثبت ان كل ماهية فانها تقتضي احدا الطرفين بينهما مع انه يصح طريقان الطرف الآخر عليه وذلك هو المطلوب.

(ولم يذكر ذلك) ان يتسلك بصرين (الاول) ان تلك الارضية اما ان

يعتبر فيها عدم السبب لعدم اولا يستبر ذلك فان اعتبر ذلك فيها لم يحصل ذلك الرجحان الا ضد اعتبار عدم ما يقتضى عدم فيكون هو لما هو ولا يقتضى ذلك الرجحان وان لم يستبر فيها ذلك فواء تحقق عدم السبب لعدم او لم يتحقق فان ذلك الرجحان حاصل واذا كانت حاصلا ضد تحقق السبب لعدم لم يكن ذلك السبب قويا على اعدامه فيكون الوجود ممتنع الزوال عنه من كل الوجوه فيكون واجب الوجود هذا خلف فظهر ان كل ما يصح عليه الوجود والعدم كانا بالنسبة اليه سواء

(الثاني) ان الماهية لو كانت اولى بالوجود لم يختلف عنها الوجود الوجود ما بنا في ذلك الوجود ومعلوم ان كل ما وجوده يصحكون منافيا لوجود الشيء كان وجود ذلك الشيء ايضا منافيا لوجوده لان المناقاة لا تتحقق الا من ابلانين فهذه الاشياء المتعارضة لا يخلوا ما ان يكون البعض اقوى من البعض في اقتضاء الوجود اولا يكون فان كان البعض اقوى من البعض وتلك القوة امر لازم للماهية نفسها لا لغيرها وذلك الضعف ايضا كذلك فيستحيل ان يتقلب القوي ضعيفا والضعيف قويا فيشذ بقى القوي موجودا ممتنع الزوال لانه لو عدم لكان عدمه لاجل وجود معارضة ومعارضة اضعف منه فلا يوجد مع وجوده اذ لو وجد مع وجوده لكان اقوى منه فاذا القوي يكون دائم الوجود ممتنع لزوال والضعيف يكون دائم العدم ممتنع الحصول والاول هو الواجب والثاني هو المتع فيشذ بخرجان عن قضية الامكان

(واما) ان كانا متساويين في القوة والضعف لم يكن اندفاع احدهما بالآخر اولى من اندفاع الآخر فلا يحصل الترجيح الا لامر من خارج وحيثذ يحصل التساوي المطلوب (واما قوله) الشيء قد يكون اولى بالعدم فهو ممنوع

أما الحركة فالذي يمكن أن يقال عليها إما أن أبتنا الجزء الذي لا يتجزى فلا بدو
أن نزع أن الحركة عبارة عن أول حصول الجوهر في الحيز الثاني ومعلوم أن
ذلك الحصول ممكن أن يبقى واستحسن أن لا يبقى فليس إلا ولي به المسم
وأن نفينا الجزء الذي لا يتجزى وجب أن نقول الحركة من أول المسافة
إلى متنها حركة واحدة وإن الأجزاء فيها ليس إلا بالقوة ومعلوم أن الحركة
من أول المسافة إلى متنها ليس العدم أولي بها بل استمرارها ممكن كما
أن انقطاعها ممكن (وقوله) الملة قد تخلف عنها الطول مع أنه أولي بها فلا نسلم
أنه أولي بها بل إلا ولوية أعان حصل هذا اجتماع الشرائط بالكيفية وهناك يحصل
الوجوب (وقوله) للماهية متينة فمقتضاها متين فنقول عدم الخلو من
الوجود والعدم امر متين وذلك هو المقضي (فان قالوا) قد جثم الحقيقة
مقتضية لامر عدمي (فنقول) وأي مانع يمنع من تكون الحقيقة مقتضية
لبعض السلوب .

(الفصل الحادي عشر في أن الممكن عالم بهر واجتماع وجوده)

(الفصل الحادي عشر في أن الممكن عالم بهر واجتماع وجوده)
(برهانه) أن الممكن مع السبب إما أن يكون حاله كماله مع السبب أولا يكون
كذلك والا ول باطل لأنه لو كان كذلك لم يكن السبب سببا هذا خلف
وإن كان حاله مخالفا لتلك الحالة للتقدمة وقد كان لا مع السبب على حد التساوي
فمع السبب خرج عن حد التساوي وصار أحد الطرفين به أولي (فنقول)
الطرف المرجوح ممتنع الوقوع لأنه حين ما كان مساويا ولم يكن مرجوحا
كان ممتنع الحصول حين ما صار موجودا لا يكون أهوى به في امتناع الحصول
فكان ذلك أولى ومتى صار الطرف المرجوح ممتنع الحصول صار الطرف
الراجع واجب الحصول لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض (فان قيل)

الممكن متردد بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والا متناع فكيف جعلتم
 الوجوب سابقاً على الوجود (فنقول) ان للممكن وجوبين احدهما يرضى
 له بعد وجوده وذلك لما عرفت ان الشيء بشرط وجوده يكون واجب
 الوجود والاخر قبل وجوده وذلك لما بيناه ما لم يخرج عن حد التمازى
 ولم يدخل في حد الوجوب استعمال ان يرضى له الوجود لكن لما كان الوجود
 والعدم غايى الوجوب والا متناع لا جرم يقل الحقيقة مترددة بين الوجود
 والعدم لا بين الوجوب والا متناع (فان قيل) الوجوب وصف ثابت فيستدعى
 موصوفاً يتأقلا كان الوجوب سابقاً على الوجود لكان ثبوت الصفة
 سابقاً على ثبوت الموصوف (فنقول) اما ان الوجوب هل هو وصف ثبوتى
 ام لا فقد سبق وبتقد بر كونه ثبوتياً فهو امر يرضى للفاعل في تأثيره في الفعل
 اذا الفاعل يصير محكوماً عليه بوجوب ان يصد عنه ذلك الفعل والفاعل سابق
 بوجوده على الفعل فلا باس بان يوصف بهذا الوجوب .

﴿ الفصل الثاني عشر في ان الامكان وصف لازم للممكنات ﴾

(برهانه) ان امكانات الممكنات اما ان يكون واجباً او ممكناً فان كان واجباً
 فالممكن ممكن ابد بالضرورة فاذا الممكن في وقت ممكن في كل وقت وان كان
 ثبوت الامكان ممكناً فامكان الامكان حاصل وهو متضمن للامكان ثم ان
 لمكان الامكان ان كان واجباً فقد حصل المطلوب والا فالكلام فيه كالكلام
 في الاول ويتسلسل وايضاً فان كان الامكان اسراجاً تضافه لا يوجد الا بسبب
 لكن السبب لا يؤثر فيه الا بعد كونه ممكناً في نفسه فاذا الشيء يكون ممكناً قبل
 كونه ممكناً هذا خلف فاذا الامكان دائماً ثابت للممكنات وقد عرفت ان
 الامكان محووج الى السبب فاذا حاجة الممكنات الى السبب دائماً ثابتة

(ومما)

(الفصل الثاني عشر في ان الامكان وصف لازم للممكنات)

(ومما يجي) من مباحث الامكان ان تعلم ان الامكان في الممكنات وصف مشترك وكل ما دل على كونه الوجود مشتركاً دل على كونه الامكان مشتركاً فلا تطول بالاعادة (واعلم) انك متى ضمنت ما اوردناه في الوجوب والامكان ما هنا الى ما اوردناه في المنطق لم تجد شيئاً من مباحث هذا الباب خارجاً عنه وباقه التوفيق.

﴿ الباب الخامس في القدم والحدوث وفي خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في بيان حقيقتيهما ﴾

(الحدوث) يقال على وجهين (احدهما) بالقياس وهو الشيء الذي يكون ماضياً من زمان وجوده اقل مما مضى من زمان وجود شيء آخر (وثانيهما) الحدوث المطلق وهو ايضاً على وجهين (احدهما) زمني ومضاه حصول الشيء بعد ان لم يكن له وجود في زمان سابق وبهذا التفسير لا يقتل حدوث اصل الزمان لان حدوثه لا يقرر الا ان سبق زمان كان منه فيكون الزمان موجوداً عند ما فرض مبدئياً هذا لفظ (وثانيهما) غير زمني وهو ان لا يكون للشيء وجود مستند الى ذاته بل الى غيره سواء كان ذلك الاسناد مخصوصاً بزمان معين او كالشئ في كل الزمان وهذا هو الحدوث الذاتي (واما القدم) فيقال على وجهين (احدهما) بالقياس وهو الشيء الذي يكون ماضياً من زمان وجوده اكثر مما مضى من زمان وجود شيء آخر (وآخرهما) القدم المطلق وهو ايضاً على وجهين (احدهما) بحسب الزمان وهو الشيء الذي لا اول لزمان وجوده والزمان بهذا المعنى ليس بتقديم لان الزمان ليس له زمان (وآخرهما) بحسب الذات وهو الشيء الذي ليس لوجود ذاته مبدأ به وجب والقديم بهذا المعنى مرادف للواجب •

(باب مباحث الامكان)

(الفصل الاول في بيان حقيقة الحدوث والقدم)

﴿ الفصل الثاني في إثبات الحدوث الذاتي ﴾

(والمذكور) فيه برهانان (الاول) كل ممكن فانه لذاته يستحق العدم ومن غيره يستحق الوجود وما بالذات اقدم مما بالغير فالعدم في حقه اقدم من الوجود قدما بالذات فيكون محدثا حدوثا ذاتيا (وفيه شك) وهو انه لا يجوز ان يقال الممكن يستحق العدم من ذاته فانه لو استحق العدم من ذاته لكان ممثما لا ممكنا بل الممكن يصدق عليه انه ليس من حيث هو وهو موجود ولا يصدق عليه انه من حيث هو وليس بوجوده والفرق بين الاعتبارين قد عرفته فيما مضى بل كما ان الممكن يستحق الوجود من وجوده فانه يستحق العدم من عدمه فاذا كان استحقاقه للوجود والعدم من الغير ولم يكن واحدا منهما من مقتضيات الماهية لم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فاذا لا يكون لعدمه تقدم ذاتي على وجوده ولعل المراد من هذه الحجة هو ان الممكن يستحق من ذاته الالاستحقاق للوجود والعدم وهذه الالاستحقاقية وصف عديم سابق على الاستحقاق فيتميز بالحدوث عن هذا الوجه

(الثاني) قالوا كل ممكن فان ماهيته متأثرة لوجوده وكل ما كان كذلك استعمالا ان يكون وجوده عين ماهيته والالكانات الماهية موجودة قبل كونها موجودة فاذا لا بد وان يكون وجوده مستقلا من الفاعل وكل ما وجوده مستفاد من غيره كان وجوده مسبوقا بغيره بالذات وكل ما كان كذلك كان محدثا بالذات (وقد عرفت) ما في هذه الحجة من الابحاث •

﴿ الفصل الثالث في ان الحدوث هل يمكن ان يكون سببا للعلة الى السبب ﴾
(اكثر الجدلين) يذهبون اليه والحكماء ينكرونه لان الحدوث هو مسبوبة وجود الشيء بالعدم وهي صفة لاحقة لوجود الشيء ووجود الشيء متأخر

(الفصل الثاني في اثبات الحدوث الذاتي)

(يجنبنا ان يكون ما يمكن ان يكون له وجود في ذاته)

من تأثير العلة فيه وتأثير العلة فيه متأخر عما لا جله احتاج الى المؤثر فاذا امتنع ان يكون الحدوث علة للمعجزة او جزأً للعلّة و الالكان متقدماً على نفسه بمراتب وذلك محال (والحكمة) وبما فرغوا على ذلك بيان ان الامكان عوج الى السبب وذلك بان كل الاشك في احتياج المعجزة الى السبب وذلك الاحتياج اما للامكان او للحدوث لاننا لو قدرنا ارتفاعها بقى الشيء واجبا قد يما وهذا الشيء لا يكون محتاجا الى السبب فاذا ثبت ان هذه الحاجة اما للامكان او للحدوث وقد بطل بمادة كرتا كون الحدوث عوجا ثبت ان المخرج هو الامكان .

(الفصل الرابع في ان الحدوث هل هو كيفة زائدة على وجود الحادث ام لا) (اعلم) انه ليس حدوث الحادث هو وجوده الحاصل في الحال و الالكان كل موجود حاد فاولا لعدم السابق من حيث هو عدم والا لكان كل عدم حد وتأيل الحدوث هو مسبوقية الشيء بعدم مسبوقية الشيء بعدم كيفة زائدة على الوجود والعلم (فان قيل) تلك الكيفة قبل هي علة ام لا فان كانت حادثة فحدوثها زائد عليها فتسلسل وان لم تكن حادثة وجب ان يكون حدوث الحادث قد علموا هذا محال (فتقول) كما ان الوجود موجود بذاته فالحدوث حادث بذاته وعلم تقريره ماضى .

(الفصل الخامس في ان الحدوث الزمانى مشروط بتقدم المادة والزمان عليه) اما المادة فلان كل محدث فقد كان قبل وجوده يمكن الوجود وهذا الامكان ليس هو الامكان المأثري القادر (لانا اذا قلنا) القادر جمع منه ايجاد الممكن ولا يصح منه ايجاد الممتنع (فلو قيل) لنا لما اصح منه ايجاد الممكن ولم يصح منه ايجاد المحال (قلنا) لان الممكن في نفسه صحيح الوجود والمحال ليس بصحيح

(الفصل الخامس في ان الحدوث الزمانى مشروط بتقدم المادة والزمان عليه)

الوجود كان الكلام حسنا ومنتظا ولولا ان الصفة المائدة الى ذات
 المقدور من اثره للصفة المائدة الى ذات القصور لكانت ذلك
 تبالا للشيء نفسه وهو محال فثبت ان الصفة المائدة الى ذات الممكن ماثرة
 للصفة المائدة الى القادر (فتقول) ان الصفة المائدة الى ذات الممكن
 امر بوني كما سبق فلا يخار اما ان يكون جوهر او عرضا والاول باطل لان
 الامكان امر اضافي نسي فلا يكون جوهر او عرضا فلو اذ عرض فلا بد له من
 محل ومحل ان كان حادما لاحتاج الى محل آخر ولزم التسلسل وهو محال فاذا لا بد
 من محل قد يم وهو الميولي فثبت ان كل محدث فانه مسبوق بعادة فيها المكان
 وجوده وذلك المحدث قد يكون تارة موجودا من تلك المادة
 كالاعراض وتارة فيها كالموجودات ومعها كالنفوس الناطقة (وهذا البرهان)
 فيه اشكالات استقصيناها في باب الامكان (واما بيان) ان كل محدث فهو
 مسبوق بالزمان فبيان في باب الزمان (واعلم) ان اعظم المباحث في الحدوث
 والقدم ان الحدوث هل يكون شرطا للقدم او ان القدم الزماني هل
 يكون مانعا من ذلك ام لا وتؤخر الكلام فيه الى الكلام في حدوث العالم
 وقد مر وهو من اعظم المباحث فاعرفنا الكلام فيه الى باب الملة والمسؤول فانه
 بذ لك اليق وباقه التوفيق.

(الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض)

«الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض»

(والكلام فيه مرتب على مقدمة وجملتين)

(اما المقدمة) فهي بيان حقيقة الجوهر والعرض واحكامهما بالكلية وفيها

خمس عشرة فصلا

(الفصل الأول في تحقيق ماهية الجوهر والمرض)

(الفصل الأول في تحقيق ماهية الجوهر والمرض)

(اعلم) ان كل موجود فاما ان يكون في شيء واما ان لا يكون في شيء
واقطع في وان كانت مستقلة في مسألي كثيرة بالاشتراك او التشابه كما يقال
لشيء انه في الزمان او في المكان او في المرض او في النابة او في الكل
او في الجزء الا انا نريد هنا ان يكون الشيء محتصا بشيء آخر ويكون
ساريا فيه بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تقديرًا او تحقيقًا
ومع ذلك يكون ناقصًا له وحيث يسمي للثابت حالا والنسب محلا ولما
كان الحال والحل لا يتقلان الا اذا كان كل واحد منهما من آثار الصاحبه
فلا بد ان يكون لا أحدهما احتياج الى صاحبه والا لم يتوقف وجود
لواحد منهما على الآخر ولا متع حصول ذلك الحلول فاما ان يكون الحل
سببا لوجود الحال او يكون الحال سببا لوجود الحل فان كان الحال سببا
لوجود الحل فالحل يسمى هيويا والحال يسمى صورة وان كان الحل
سببا لوجود الحال فالحل يسمى هيويا متوقفا والحال يسمى عرضا ظاهرا
والمهيول مشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحل والصورة والمرض
يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال *

(وينبغي) ان تعلم ان الشيء اذا كان اعم من غيره فسلب ذلك العام اخص من
سلب ذلك الخاص فكما ان اللون اعم من السواد فسلب السواد اعم من عدم
اللون فانه لا يصدق ان هذا الشيء غير ملون الا ويصدق عليه بأنه غير اسود
وقد يصدق انه ليس بأسود وان كذب انه غير ملون فلفظ الاسود اعم من
الالون (واذا عرفت) ذلك فنقول شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع
واللاكون في الموضوع اعم من اللاكون في الحل لان الموضوع اخص من

المحل فيكون سلبه اعم من سلب المحل فالجوهر هو الموجود لاني موضوع
والمرض هو الموجود في موضوع

(واذا عرفت) هذه القاعدة فنقول الجوهر اما ان يكون في محل وامان
لا يكون في محل والذي يكون في المحل الصورة الجسمانية والذي ليس في
المحل فلا يخلو اما ان يكون محلا لشيء مقوم به او لا يكون فان كان محلا فهو
المهيول وان لم يكن محلا فلا يخلو اما ان يكون مركبا من المهيول والصورة
وهو الجسم وامان لا يكون وحيث لا يخلو اما ان يكون له علاقة بالمحل
بالتدبير والتحرك وهو النفس واما ان لا يكون وهو العقل فهذه احوال تحقيق
القول في الجوهر والمرض وهو كاف في هذا الباب الا اننا نورد الواسمين
المشهورين للجوهر والمرض اقتداء بالمتقدمين .

(الفصل الثاني في تعريف المرض)

(المرض) هو الوجود في شيء غير مقوم به لا كجزء منه ولا يصح قوامه
دون ما هو فيه فهذه هي عبارة (الاول) قوله في شيء وذلك لان المرض
الواحد يتتبع ان يوجد في اشياء بل لا وجود له الا في شيء واحد (فان قالوا)
يطل هذا بالمدفاهه مرض مع الوجود لا محالة في اشياء كثيرة وكذلك
معنى السكية وكذلك الاضافات فانها موجودة في المضافين (فنقول) انه
ليس يجب ان يكون موضوع المرض واحدا من جميع الوجوه بل يجب
ان يكون واحدا من حيث هو موضوعه وان كان فيه كثرة من جهة اخرى
فها هنا الموضوع الذي للمشرية ليس موضوعا لها من حيث هي امور حتى يكون
كل واحد منها حاملا للمشرية بل هناك مجموع واحد وهو الحامل للصورة
النوعية للعدد وهكذا القول في السكية (ولتأمل ان يقول) الاشكال

عائد في كيفية عروض تلك الوحدة ولما الاضائق فستلم ان كل واحد من
 المضافين مختص بامر لا يوجد في صاحبه (فان قيل) الكل بما هو كل موجود
 في الاجزاء لا في الاحاد بل في مجموعها والمجموع من حيث هو ذلك المجموع
 امر واحد فالكل من حيث هو كل موجود في شيء لا في اشياء فيلزم ان
 يكون الكل عرضا (فتقول) هذا باطل لان نسبة الكل الى الاجزاء
 اما ان تكون الى كل واحد واحد من الاجزاء فيكون كل واحد واحد
 من الكل كلا هذا خلف واما ان تكون الى مجموع الاجزاء وذلك ايضا
 مجتمع فان الكل هو نفس مجموع الاجزاء لا انه في مجموع الاجزاء ■
 (واعلم) ان قولنا الموجود في شيء يفرق بين وجود العرض في الموضوع
 وبين وجود الكليات في الجزاءات كالجنس في انواعه والنوع في اشغافه
 فانها غير موجودة في شيء بل في اشياء (القييد الثاني) قولنا غير متقوم به هو
 احتراز عن وجود الصورة في المادة ~~فان الصورة بالصوره فلا جرم~~
 لم تكن عرضا (وقال بعضهم) العرض هو الموجود في شيء متقوم بنفسه
 (وهذه عبارة) فاسد لان العرض كما سيظهر يجوز قيامه بالعرض فالعرض
 الذي هو المحل غير متقوم بنفسه والامصار العرض جوهر انم هو غير متقوم
 بما يحل فيه فالاولى في العبارة ما ذكرنا (القييد الثالث) قولنا لا يجوز منه هو
 احتراز عن وجود الجزء في الكل ووجود الجنس في النوع والنوع
 في الشخص والصورة في المركب والمادة في المركب فان هذه كلها امور
 موجودة في اشياء هي اجزاء لها وكذلك وجود النوع في عموم الجنس
 فان النوع جزء من عموم الجنس فيكون النوع الموجود في الجنس موجودا
 في جزء منه واما وجود العرض في الموضوع فبخلاف ذلك (القييد الرابع)

قولنا ولا يصح تفرقه دون ماهو فيه قائمته به أنه يمتنع وجود ذلك الشخص
بما هو ذلك الشخص الا في ذلك المحل المعين فان كان هذا الامتناع ليس
لوجوده الخاص بل لامر آخر مرض له في ابتداء تكونه فصار لا جله بحيث
يتمتع انفا كما عماهو فيه فذلك لا يوجب كونه مرضا وبهذا يقع الفرق بين
وجود المرض في الموضوع ووجود الجسم في المكان وفي الزمان وفي المرض
وكون الشيء في الغاية مثل كون الانسان في السادة وكون المادة في الصورة
وذلك لان الجسم قد يفارق مكانه وزمانه وعرضه والانسان غاية مع بقاء
جسميته وانسانيته وكذلك المادة قد تفارق بعض صورها مع بقاء وجودها
فان تقوم بحسب الصورة (فان قيل) الجسم وان كان يفارق المكان والزمان
المقيد بنه الا انه لا يفارق الشخصان والزمان المطلقين وكذلك لا يفارق
العرض المطلق فما الفرق بينه وبين كون العرض في الموضوع (فتقول)
ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقه ماهو فيه ان الشيء لشخصيته يقتضي ذلك
المحل وهذا بخلاف وجود الجسم في المكان والزمان المطلقين لان
الامور الكلية لا وجود لها في الخارج وما لا يكون موجودا في الخارج
لا تمتنع ان يوجد فيه الجسم في الخارج وكلامنا في كون العرض في الموضوع
وجودا خارجيا لا وجود اذهنيا وعلى ان بعض الاجسام يمتنع وجوده
في المكان وهو الجرم الاقصى وكذلك الجسم حين ما يحصل في الآن لا يكون
ما صلا في الزمان.

(فان قيل) الاجسام الابداعية يمتنع عليها مفارقة امكنتها الخاصة فتمكن
اعراضها (فتقول) الفرق هو ان الاعراض انما تشخص بسبب موضوعاتها
المعينة واما الابداعات فليس تشخصها لحصولها في تلك الاحياز فان نوعها

في شخصها فالشخص لها هو طبيعة نوعها ثم ان حصولها في تلك الاحياز ما بع
لشخصها (فان قيل) يبطل ما ذكرتموه بواد الاجرام العقلية فانها موجودة
في صورها وصورها متصلة القوام وليست ايضا جزأ منها ولا يجمع قوام
تلك المادة دون ما هي فيه وهي تلك الصورة (فتقول) لان سلم ان المادة يصح
ان يقال لها انها في الصورة لا تاذكرنا ان معنى في هو ان يكون باعتبار العمل
والمادة لانت الصورة بل بالمعكس •

﴿ الفصل الثالث في رسم الجوهر ﴾

(الجوهر) هو الموجود لافي موضوع (فان قيل) يلزم منه ان يكون اقل
تعالى جوهر او ايضا فان الجواهر الكلية موجودة في الموضوع (فتقول)
اما تفسير قولنا انه لافي موضوع فهو انه خالص اذا وجدت كانت لافي
موضوع (ونحقيق ذلك) هو ان الموجود لافي موضوع قد نفي به الشيء
المحصل في الخارج مع انه ليس في موضوع ~~باعتبار~~ لا يصدق الا اذا كان
موجودا في الخارج وقد نفي به الشيء الذي اذا كان موجودا في الخارج اكان
لافي موضوع وهذا المعنى يصدق سواء كان في الخارج او لم يكن (مثله)
يقال للسكين انه قاطع فانه ان عني به انه في الحال قاطع فذلك يكذب عليه
عند ما لا يكون قاطعا وان عني به انه الذي يكون بحيث يقطع اذا وجد المنفصل
فذلك يصدق عليه سواء كان قاطعا بالفعل او لم يكن (ونحن) اذا قلنا للجوهر
انه الموجود لافي موضوع عينا به المعنى الثاني والا لا كان يمكننا ان نحكم على
شيء بالجوهريه الا اذا علمنا وجوده في الخارج وليس كذلك (واذا تحقق
ذلك فتقول) اما انصور الكلية الموجودة في الاقمار فهي وان كانت عند
ما تكون ذهنية فهي في موضوع الا انه يصدق عليها انها لو كانت في الخارج

لكانت لافي موضوع فيشذ تكوت جوهر او اما الباري تعالى
فلا يصدق هذا للمشي عليه لان هذا المشي انما يتحقق اذا كان للشيء ماهية
مناثرة للوجود حتى يحكم عليها بانها عند عرض الوجود لها تكون لافي
موضوع وذلك كاذب على الباري (وهذا الجواب) مبني على ان وجود
الباري نفس ماهيته .

الفصل الرابع في ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا
(الاكثرون) على انه محمول على ما تحته حمل المقوم المقول في جواب
ماهية بحال الشركة اي حمل الجنس على انواعه .
(والاقليون) على انه محمول على اللوازم النيرة القومة (والحق) مع الاقلين وان
كانت حجتهم في مضيئة فليذكرها ثم نين ضعتها ثم يردفها بالحجج الحقة فيه
(فنقول) نمكوا فيه بوجوه خمسة (بالاول) ان الجوهر هو الموجود
لا في موضوع والموجود غير داخل في شيء من الماهيات ولا في موضوع ايضا
غير داخل لكونه سلبيا واذ لم يجر دخول واحد من الماهيات لم يجر ايضا ذلك
ضد تقدير احدهما بالآخر (الثاني) لو كان الجوهر جنسا وهو مقول على واجب
الوجود فيكون لواجب الوجود جنس فذاته مركبة من الجنس و الفصل
(الثالث) لو كان الجوهر جنسا وهو مقول على العقول والنفوس لكان
امتيازها عن الاجسام بفصل مقوم لها فيكون المملول الاول مركبا فيكون
قد صدر عن واجب الوجود الاحدى الذات اكثر من الواحد (الرابع) لو كان
الجوهر جنسا لكان اقل احواله ان يكون مقولا على ما تحته بالتواطؤ وليس
كذلك فان الجواهر المتفارقة اولى بالجواهرية والاستغناء عن الموضوع من
الاجسام وهي اولى بالجواهرية من الهياكل (الخامس) كليات الاجسام غير
متساوية .

(الفصل الرابع في ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا)

متساوية لجزئياتها في الماهية فلو كانت الجوهرية بمن الأمور المقومة لكانت
متساوية فيها وهو باطل (فنقول) اما الوجه الاول فهو مبنى على ان المفهوم من
رسم الجوهر انه الذي يحصل وجوده ومع ذلك لا يكون في موضوع وقد بينا
انه ليس المراد ذلك بل هو الذي لو اتصف بالتواجد الخارجى كان برئاً
عن الموضوع (واما الثانى) فله ما بينا ان الجوهر على الوجه المذكور
لا يتناول واجب الوجود (واما الثالث) فاننا نسين بعد ذلك ما بينا انه ليس
ايجاد النوع هو ان يوجد الجنس ثم يوجد الفصل ثم يضم احدهما الى
الآخر بل ايجاد الجنس هو نفس ايجاد النوع لانه متاثر له وايضا فب ان ايجاد
الجزء الجنس متقدم لكن المؤثر يؤثر في الفصل المؤثر في تعريف الجنس فيكون
تأثيره في الجنس بواسطة الفصل وذلك لامتزاجه فيه من البسيط وايضاً
فالخلق عندنا انه لا يستعالي في صدور اكثر من الواحد من البسيط (واما الرابع)
فله انه ليس بمض الجواهر اولى بالجوهريه من البعض بل بعضها اولى
بالوجود الخارجى من البعض وقد قلنا ان الوجود الخارجى ليس داخل
مفهوم الجوهريه فلهو الجوهريه لا خاضعات فيها بالتقدم والتأخر واما
التقدم والتأخر فمأخذان الى الوجود وهذا كما قلنا في الاعداد فان الناقص
متقدم في الوجود على الزائد لكن ذلك التقدم لما لم يكن في المديّة بل في
الوجود لم يتقدح ذلك في كون العدد جنساً فانه ليس كون الثلاثة عدداً لاجل
كون الاثنين عدداً وان كانت الثلاثة اما كانت موجودة لاجل كون
الاثنين موجوداً (واما الخامس) فله ما بينا (واذ اهرقت) ضيف هذه
الدلة فلقد ذكر المتدو هو اربعة (الاول) الجوهر لو كان جنساً لكانت
الانواع الداخلة فيه يتنازع بعضها عن البعض بفصول وتلك الفصول

اذا كان تكون في ماهياتها جواهر اولاً تكون فان لم تكن كانت امر اخر او ذلك
محال لان المرض قوامه بالجواهر وما يقوم بالشيء لا يكون مقوماً له فحين
ان يكون بجوهر اقول الجوهر عليه ان يكون قول الجنس او قول
اللازم فان كان قول الجنس كان القصد مساوياً للتوحي في التقوم بطبيعة
الجنس فيحتاج الى فصل آخر ويلزم التمسك وان كان مقولاً قول اللازم
الخارجية فذلك هو المطلوب (الثاني) ان النفس الانسانية جوهر مجرد
قامد بنفسه وسنستدل على ان علمها بنفسها لا يمكن ان يكون مكتسباً

(والحكماء) اتفقوا على ذلك بل زعموا ان علمها بنفسها هو نفس نفسها وذاتها
واذا كان كذلك فكان من الواجب ان يكون العلم بجوهريتها حاصلاداً لها
ويكون اولاً ولم يكن كذلك ثبت ان الجوهرية غير داخلية في ماهيتها بل هي
من جملة لوازمها (فان قيل) يجب ان علم الانسان لوجود نفسه غير مكتسب
لكن لا يجوز ان يكون علمه بما هي نفسه مكتسباً والجوهرية غير مقومة
لوجود النفس بل لما هي بنفسها والآن العلم بما هيها مكتسباً جاز ان يكون العلم
بجوهريتها مكتسباً (فنقول) هذا باطل على اصول الحكماء لانهم اتفقوا على
ان علم الانسان بنفسه هو نفس نفسه فانه لو كان زائداً على نفسه لوجب ان
تكون في نفسه صورة مساوية في نوعيته لنفسه ويلزم منه اجتماع المثلين وهو
محال واذا كان كذلك وجب ان يكون علمه بحقيقته هو نفس حضور حقيقته
ملطيقته فاذا علم النفس بحقيقتها يجب ان يكون حاضراً ابداداً وان كان كذلك
توجه الالزام (الثالث) اننا اذا قلنا للجسم انه جوهر فها هنا امور ثلاثة (احدها)
استثنائه عن الموضوع (وثانيها) كونه الماهية علة لذلك الاستثناء بشرط
الوجود (وثالثها) الماهية التي عرضت لها هذه الالية فان فرضنا الجوهرية
وقامعة نفسها

بالاستثناء عن الموضوع لم يكن جنس لان الاستثناء عن الموضوع معنى سلبي
وان فرما هابكون الماهية علة لذلك الاستثناء بشرط الوجود لم يكن ذلك
ايضاً معنى سلبياً لان علة الماهية حكم من الاحكام تلحق الماهية بمد عام تحقها
قان الشيء ما لم تتحقق ماهيته استعمال ان تصير ماهيته علة لشيء آخر هذا اذا سلمنا
ان كون الماهية علة لهذا الحكم امر يتوقى مع ان الحق ان ذلك لا يمكن ان
يكون امراً بوجوباً لانه لو كان اقتضاء العلة معلوماً وصفاً بوجوباً اذا طلبها لكان
اقتضاء هالذ لك الوصف التبو في ايضاً زائد اعطيا ويلزم من التسلسل
(ومع القول) بمجوازه فالمقصود حاصل قانا نقول هذه الماهية هل تقتضى بما هي
هي امراً اولاً تقتضى قان لم تقتض كاذ ذلك اخر اجال الماهية من العلية وان
اقتضت لم يكن بين الماهية وبين ذلك المقتضى متوسط والا لكان ذلك المقتضى
مقتضى للمتوسط لا للماهية مع ان مقتضى الماهية هذا خلف فثبت
ان كون الماهية علة الاستثناء يقتضى ان يكون مقتضى هذا فضلاً عن ان يكون
معنى جنسياً هـ

مركز تحقيق كاميون علوم إسلامي

(واما ان فرما) الجوهرية بالماهية التي عرضت لها تلك البنية (فنقول)
من المحتمل ان يكون مروض هذه البنية في الجسم خصوص كونه جسماني
القبول خصوص كونه علة قان الماهيات المختلفة بمجوز ان تكون مشتركة في لازم
واحد واذا كان ذلك محتملاً لم يكن هناك امر مشترك فكيف تجمل الجوهرية
جنساً مع ان ادنى مراتبه ان يكون هناك وصفاً مشتركاً فيه (الرابع) هو ان
الماهية التي يقال عليها انها جوهر اما بسيطة واما مركبة فان كانت بسيطة فهي
غير داخلة اصلاً تحت جنس لان الداخل تحت جنس لا بد وان يكون امتياز
من النوع الآخر الداخل تحت جنسه بفصل خفيثه تكون ماهية مركبة

وقد فرضناها بسيطة هذا خلف فإذا الماهية البسيطة غير داخلة تحت الجنس
اضلا وهي داخلة تحت الجوهر فيجب ان لا يكون الجوهر جنسا واما ان كانت
الماهية التي يقال عليها الجوهر لا تكون بسيطة بل مركبة وقد عرفت ان
كل مركب فيه اجزاء بسيطة وكل واحد من تلك الاجزاء اما ان يكون غنيا
عن الموضوع او لا يكون فان لم يكن كانت مقومات الجوهر غير غنية عن
الموضوع والمتقوم بما لا يكون غنيا عن الموضوع لا يكون غنيا عن الموضوع
فالجوهر لا يكون غنيا عن الموضوع هذا خلف وان كانت تلك الاجزاء
البسيطة غنية عن الموضوع فيشذ صدق عليها كونها جوهر او يكذب علم انها
تحت جنس لما بينا ان البسيط لا يكون تحت جنس فيلزم من ذلك ان لا يكون
الجوهر مقولا على ما تحت قول الجبر (فهذه جملة ما نقول) في بيان ان الجوهر
ليس بجنس لما تحت (ولما المثبتون) لكونه جنسا فليس لهم شبهة في ذلك فضلا
عن حاجة حتى نحتاج الى القدر فيها .

(الفصل الخامس في بيان ان كليات الجواهر جواهر)

(الجوهر) بانقسامه الخمسة قد يكون كليا وقد يكون جزئيا وكما ان الجزئيات
جواهر فكذلك الكليات وبراهينه ثلاثة (الاول) قد عرفت انه ليس كونه
جوهر ا هو انه في الخارج وليس في موضوع بل جوهرية كونه بحال متى
وجد في الخارج كان لا في موضوع وظاهر ان الصور الكلية الذهنية المطابقة
للجواهر لها ما هيئات تلك الماهيات متى وجدت في الاعميان كانت لا في
موضوع فاذا الكليات جواهر (الثاني) ان الكليات تحمل على الجزئيات التي
لا شك في جوهريتها بهو هو ولا شيء من الاعراض تحمل على الجواهر بهو
هو فاذا لا شيء من كليات الجواهر باعراض فهي اذا جواهر (الثالث)

جوهرية الشخص ان كانت لا يملك الشخص وجب ان لا يكون ماعدا ذلك
الشخص جوهرًا وان لم يكن لشخصيته بل ماهيته وجب ان تكون تلك الماهية
جوهرًا كيف ما وجدته •

(وفي هذه) الحاجة نظرنا اذا جئنا شخصية زيد على الجوهرية لا يلزم ارتفاع
الجوهرية عند عدم شخصية زيد لان المطلق الواحد النوعي يجوز ان تكون
له علل كثيرة كما سيأتي •

(واحتج) من اعتقد الجوهر جنسًا لما نحتج بان الماهية لو كانت انما تصير
جوهرًا عند وجودها في الاعميان ووجودها في الاعميان امر عرضي لزم
ان يكون عرض العارض للماهية سببًا لثبوت وصف ذاتي له وذلك محال
وان كان زواله سببًا لزوال الامر الذاتي وذلك ايضا محال فاذا كليات
الجواهر جواهر •

﴿ الفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات ﴾

(يجب) ان تعلم ان الاولى متأخر للاول فان الذي يكون ثبوت المحمول له
قبل ثبوته لغيره هو الذي يكون حمل ذلك المحمول عليه بالتقدم والتأخر
مثل الوجود فانه للواجب اولًا وللممكن ثانيًا فاما الاولى فهو الذي تكون
اللواحق والكلمات العارضة له لما هو هو أكثر مما لغيره يستأويهما في
الماهية وذلك التفاوت اما لتختلف شرط او لتحقق مانع ثم اننا قد بينا ان
الجزئيات ليست قبل الكليات في الجوهرية بل هي اولى بالجوهرية على
التفسير المذكور وذلك من اربعة اوجه •

(الاول) من جهة الاستثناء والحاجة فان الكلي محتاج الى الشخص

(والفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات)

اذلولا الشخص لما كان الكلي وجود والشخص غني من الكلي فان الكلي هو القول على كثيرين ولو احتاج الشخص الى الكلي لاحتاج الشخص الى شخص آخر يكون معه ليكون الكلي مقولا عليهما •

(الثاني) تحده بحسب استقرار الامر المتبر في الجوهرية وهو الوجود لافي موضوع فان الجوهرية هي كون الماهية بحيث اذا وجدت كانت لافي موضوع والاشخاص قد حصل لها ذلك الوجود والكليات لم يحصل لها بذلك •

(الثالث) من حيث التفضيلة وهو ان القصد في التكوين متوجه الى ضرورة النوع شخصا ليتمكن ان يحصل في الايمان •

(الرابع) السبق الى التسمية لاني اول شيء عرف انه لافي موضوع هو الاشخاص الجزئية •

(واعلم) ان الكليات ما واهي ذلك فالانواع اولي بالجوهرية من الاجناس فانها اشد مشاركة للاشخاص من الاجناس فتكون نسبة الجنس الى النوع كنسبة النوع الى الشخص فالاجناس تسمى الجواهر الثلاثة لهذا السبب •

(واعلم) انا اذا قلنا الجواهر المحسوسة اولي بالجوهرية من المقولة فلا نفى بالمقولة الا الكليات المحسوسة واما الاشخاص العقلية المجردة المتأخرات فلا يمتنع عليك انها اولي بالجوهرية من الاشخاص المحسوسة وكيف لا وهي اسبابها في الوجود وحيث كانت اسبابا لها في الوجود كانت غنية عنها فكانت معنى الاحتشاء الذي هو معتبر في الجوهرية لها اتم (واما الفصول) فاما المنطقية فهي جواهر لاها محمولة على الجواهر حمل هو (واما البسيطة) كالنطق فهي ايضا جواهر لاها مقومات للانواع التي

هي جوهر ومقوم الجوهر جوهر (ولتأمل ان يقول) هذا باطل بالبيان
فانه جزء الايض المحول على الجوهر مع انه ليس بجوهر.

﴿ الفصل السابع في ان الجوهر لا حده ﴾

﴿ هذه المسئلة انما تشكل في الجواهر الصورية ولقد توسط الشيخ وبين
انه نزاع ثقل فاما ان شرطنا في الضدين ان يكونا متماثلين على الموضوع
فليست الصور بتضادة لذات لها موضوع وان لم نشترط ذلك بل حكنا
على كل متين بما تجاز على الحمل سواء كان الحمل موضوعا او غير موضوع بالصور
متضادة كالتربة والمائة والارضية والموائية ﴾

﴿ الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة ﴾

(تأمل) الاشارة دلالة حية او عقلية الى الشيء لا بغيره فيها غيره والاشارة
الى الاعراض انما تكون بعد تميزها عن غيرها على ما علمت معلول المادة فاما
الاشارة اليها بعد الاشارة الى تلك المادة
(فان قيل) اليس اننا نخصص المادة معلول الاعراض التي نكتنفها
(غله سيأتي) في باب العلم.

(واما الاشارة) العقلية فهي لا تتناول الاعراض الشخصية الامن جهة
العلم باسبابها والشيء اذا عرف باسبابه كان كليا كما سيأتي تحقيقه والكل
لا يمكن الاشارة اليه لانه امر يمكن وتوهم الاشتراك فيه والاشارة تنافي
ذلك (وذلك ينهك) على ان كليات الجواهر ايضا لا يمكن الاشارة اليها
واما الكلام في ان العقل هل يمكنه الاشارة الى موجود مجرد بحيث يفرضه
محاسنا وفيه في نوعه لو وجد فسيأتي.

﴿ الفصل السابع في ان الجوهر لا حده ﴾ (الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة)

﴿ الفصل التاسع في بيان أن الجور هو القابل للاضداد ﴾
 النير الاضافية لاستعاطه في ذاته لا على سبيل التبعة لنير .
 (واستقرضا) بذلك عن الظن والقول فانهما يتغيران عن الصدق الى الكذب
 بتأثير المظنون والخبر منه ومع ذلك فلا يتغير ذات الظن وانما يتغير نسبتة
 و اضافته وهذه الخاصية غير حاصلة في الجواهر العقلية لبعدها عن التغير
 والافعال ولا في الجواهر الحسية لان الكلّي مشتمل على كل شخص
 ولا يصح أن كل شخص ابيض او اسود .

(فان قيل) المرض الكلّي قبل الضدين كاللون قبل البياضية والسوادية
 (فتقول) اللون الذي هو حصة السواد يمتنع ان يبقى عند زوال السوادية
 عنه حتى تصف بفصل البياض (ثم انما يقال) اللون قبل الضدين اما بمعنى
 بعض وبعض واما بان مجرد اللونية في يوم فيكون قابلا لاي الفصلين
 شئنا منهما وليس الكلام في ان الكلام في شيء محصل في الخارج قبل
 الضدين ولو كان اللون في الخارج قبل السواد تارة والياض اخرى لما كان
 سوادا او بياضا بل مسودا وميضيا وهذا باطل واذا قد استوفينا خواص
 الجواهر فنذكر خواص الاعراض .

﴿ الفصل العاشر في أن المرض ليس بجنس ﴾

(المشهور) والحق متطابقان على ذلك وبراهينه ثلاثة (الاول) انما تصور
 ماهية السواد والبياض والخط والسطح ونشك في كونها امراضا ولولا ان
 المرضية امر غير متصور لامتنع ذلك .

(الثاني) ان المرضية عبارة عن نسبة الشئ الى الموضوع والطبايع
 للجنسية لا بد وان تكون مسندة الى امر داخل في الذات لا الى نسب

خارجية

معية

(الفصل التاسع في بيان أن الجور هو القابل للاضداد)

(الفصل العاشر في أن المرض ليس بجنس)

مأثرة للذات

(الثالث) ان المرضية مقولة على ما تحتها بالتشكيك والجنس غير مقول على ما تحتها بالتشكيك فوجب ان لا يصحكون جنساً بيان الصغرى ان بعض الامراض تعلقه بالموضوع أكد من البعض فان النسب والا ضاقت اشد حاجة الى الموضوع من البعض فاذا المرض يكون مقولاً على ما تحتها بالتشكيك (واعترض على هذا) واحد من اهل العلم قال اليس ان الحكماء يقولوا ان بعض الجواهر وان كان قبل البعض ولكن ذلك التقدم لما كان في الوجود لافي الجوهرية لم يلزم اخراج الجوهر عن ان يكون جنساً وكذلك بعض الاعداد وان كان متقدماً على البعض ولكن لما كان ذلك التقدم في الوجود لافي معنى العددية لم يلزم اخراج العدد عن ان يكون جنساً فكذلك هاهنا لم لا يجوز ان يقال الامراض كلها متساوية في محل المرضية عليها ويكون التفاوت عائداً الى وجوداتها وعلى هذا المصدر لا يلزم ان يكون المرض مقولاً على ما تحتها بالتشكيك

(واجب) عنه قبل هذا انما يلزم اذا كان للمرضية مفهوم آخر سوى كونه موجوداً في الموضوع فاذا لم يكن للمرضية معنى سوى وجوده في الموضوع فتنى وقع التفاوت فيه فتدورق التفاوت في نفس مفهوم المرضية (وللغالب الاول ان يقول) ليس من شرط كون المرض عرضاً ان يكون موجوداً في الخارج و يكون مع ذلك في موضوع بل من شرطه ان يكون بحال متى كان في الخارج كان في موضوع كما قلتم في الجوهر انه ليس عبارة عما وجد في الخارج غيابة عن الموضوع بل الذي اذا وجد في الخارج كان غيابة عن الموضوع فلي هذا كون المرض عرضاً غائراً لوجوده وعندها اتوا بالمطالبة

والعلماء

﴿ الفصل الحادي عشر في اشتمالة الانتقال على الاعراض ﴾

(البرهان) المشهور فيه ان العرض لا يخلو لما ان يكون محتاجا الى الموضوع
اولا يكون فان لم يحسن محتاجا الى الموضوع امتنع ان يمرض له ما يصير
محتاجا الى الموضوع فان الشيء اذا لم يصير محتاجا الى شيء آخر لا يخلو فمرض
يمرض له وان كان محتاجا فلا يخلو ما ان يكون محتاجا الى موضوع معين
او موضوع غير معين ومحال ان يكون غير معين لان الشيء المعين لا يقتضي
اي شيء كان فاذا لا بد له من موضوع معين فاذا اخصوصيته متعلقة بذلك
الموضوع فاذا اتممت ان يفارق ذلك الموضوع.

(ولقائل) ان يقول ان هذا يبطل بالبسم المعين فانه لا بد وان يكون له حيز معين
ووضع ومع ذلك فلا بد من غير امينا شخصيا بحيث يقتضيه انتقاله عنه
وايضا فالمادة محتاجة الى صورة لكن لا الى صورة معينة بل الى اي صورة
كانت فلم لا يجوز ان يكون المرض كذلك وايضا فلم لا يجوز ان يقال المرض
محتاج الى الموضوع وهو من حيث هو كذلك متعين في طبيعة نوعه غير مبهم
فاما وحدته الشخصية فتغير محتاج اليها والحاصل ان الابهام في الوحدة
بالشخصية والحاجة الى الوحدة بالنوعية فاما المحتاج اليه متعين وما هو غير
متعين غير محتاج اليها وايضا فان النفس الناطقة محتاجة في حدوثها الى مادة
متينة مع انها اذا فارقت تلك المادة لا تعدم فلم لا يجوز ان يكون ما هنا
كذلك والاولى بنا ان نحرر هذا البرهان على وجه يسقط عنه هذه
الاعتراضات.

﴿ فنقول ﴾ المرض المعين لا شك ان تميزه امر ذاتي على ماهيته كما ثبت وذلك
للمعين اما ان تميزه الماهية لنفسها او لشيء من لوازمها او لامر غير لازم

والقسمان الاولان وبيان ان يكون نوعه في شخصه لكنه ليس كذلك وايضاً يلزم ان يكون قائماً بذاته مستقياً عن كل الموضوعات لانه يستثنى في تبيينه بذاته عن كل شيء ولما بطل ذلك ثبت ان تلك الخصوصية لماعة من الخارج وهي ان كانت محل امتعت مفارقتها عنها اوحالة فيه فيكون هو مكثفياً على وجوده بموجوده وفي تشخصه بما محل فيه فيكون غنياً عن المحل فلا يكون مارضاً هذا خلف اولا حالاً فيه ولا محلاً فيكون نسبته اليه كنسبه الى غيره فلا تكون هذه الشخصية معينة وقد عرفت ان علة تلك الخصوصية هي المادة المتينة المكنونة بالاعراض الشخصية السابق وجودها على وجود هذا الحادث بالزمان والذات ان علة خصوصية العرض المعين هي تعلقه بالموضوع المعين فاذا غارت تلك المادة لم يزلت علة خصوصيته فبطل خصوصيته وتخرج على هذا الاشكالات المذكورة (اما الجسم المعين) فتبينه لتعين الصورة المتينة لمادة المتينة المعين الصورة السابقة وعلى هذا الترتيب لا الى اول (١) ولما لم يكن ثبوت الجسم مسبباً للوضع والميز المعين لا جرم امكنه ان يفرق (واما المادة) فانها محتاجة الى الصورة من حيث هي صورة والصورة من حيث هي صورة امر معين (فان قالوا) لا يجوز ان يكون العرض محتاجاً الى الموضوع من حيث هو موضوع وهو من حيث هو كذا لك معين (فتقول) هذا هو الشك الثالث وحله ان مبدأ وجود المادة ليس هو شيء من هذه الصور بل العقل الصالح وهو موجود متين الوجود متشخص وهذه الصور شرائط في امكان تايده في استبقاء هذه لحيوي ومن الجائز ان يكون المؤثر معيناً ويكون تايده

موقفاً على أمور عديدة باعتبار وجه مشترك حتى ان ابي واحد منها حصل كفى واما ما هنا فقد بينا ان الذي هو سبب تعيين العرض المبين هو الموضوع المتخصص بالواحد الجزئية فيمتنع ان تكون واحدة نوعية اذ الواحد النوعي لا يتردد في الخارج فاذا لا بد من ان تكون علة تمييزاً شيئاً معيناً شخصياً (واما النفوس الناطقة) فان الابدان كانت شرائط في حدوثها لانها كانت في جوهريتها غنية عن تلك المواد ولهذا لم تطع فيها اصلاً (واما الاعراض) فانها كما احتاجت في حدوثها احتاجت في وجودها الحوادث الذي هو تمييزها الى الموضوعات فاذا مفارقتها عنها توجب اندامها

في الفصل الثاني عشر في صحة قيام العرض بالعرض

(المشهور) امتناعه لان المعنى بقولنا ان (ج) حل في (ب) ان حصول (ج) في الحيز والجز الذي حصل فيه (ب) ليس على سبيل الاستقلال بل على طريق التبع بحصول (ب) في فان لم يكن لب حصول في ذلك الحيز على سبيل الاستقلال لم يكن جعل احد الحمولين تبعاً للآخر اولى من العكس فاما ان يقوم كل واحد منهم بالآخر وهو محال اولا يقوم واحد منهما بالآخر وهو الحق بل هما بمصلا في ذلك الحيز تبعاً لثبوت فيكونان حالين في ذلك الثالث وذلك الثالث ان كانت عرضاً ماد الكلام الاول وان كان جوهر ا فهو المطلوب

(ونحن نقول) الخلل فيما قالوه في تفسير الحلول بل الحق ان المعنى بالحلول ان يخص شيء بشيء بحيث يصير احدهما متبوعاً بالآخر وحيث يسمى الناعت سالاً والمنعوت محلاً (فان قالوا) وما حقيقة ذلك الاختصاص (فنقول) انه لا طريق

(الفصل الثاني عشر في صحة قيام العرض بالعرض)

لا طريق لنا الى معرفة ماهية ذلك الاختصاص الا بذكر هذا اللازم وليس اذا لم يعرف حقيقة الشيء بمقوماته وجب في ذلك الشيء فان اكثر الاشياء انما نعرفه بالواجب وبما يحقق ما قلناه ما ينال الوجود زائد على الماهية ولا يمكن تفسير اتصاف الماهية بالوجود بما قالوه وايضاً فلان للوجودات قد توصف بالتموت السلية والاضافات مع انه لا يمكن تفسير ذلك الاتصاف بما قالوه وايضاً فلواجب الوجود تموت سواء كانت حقيقة او اضافية ولا يمكن تفسير ذلك الاتصاف بكون ذاته مؤثراً فيها فان المؤثرة حاصلة له بالنسبة الى العالم مع انه غير موصوف بالعالم فبطل ما قالوه (واذا ثبت ذلك فنقول) اما اذا قلنا انما يحصل بينهما من الاختصاص ما يصير احدهما متروكاً بالآخر مع امتناع اتصاف الجسم بذلك الا انما حصلنا حيث ان احدهما مريض حال في الآخر مثله ان البطوء وصف وجودي زائم على وجود الحركة فانه سيظهر لك ان البطوء ليس بخليل الكمال بل هو كيفية زائدة على وجود الحركة ثم ان الجسم يتم ان يكون موصوفاً بالبطوء فان الجسم للذي يكون في جسمه بطئاً غير معقول فاذا الموصوف بهذا البطوء هو الحركة لا الجسم وكذلك الا عراض الوجودات كل واحد منها موصوف بالوحدة وقد عرفت انها عرض (وهذه مقدمة) شريفة عظيمة تبنى عليها اصول شريفة عظيمة فان المخالفين قد حوز في اثبات الجواهر الغير الجسمية بناء على هذه المقدمة وهي انها اذا كانت موصوفة بالصفات والوصف يقتضي كون الموصوف متميزاً لما ذكره فاتهموا مطلوبهم (ومن الناس) من ثبت كون واجب الوجود جسماً بهذه المقدمة فلا بد من ايمان النظر فيها .

(الفصل الثالث عشر في امتناع قيام المرض الواحد بالهالين)

(الفصل الثالث عشر في امتناع قيام المرض الواحد بالهالين)
 (جواز) نعلم ذلك وبرهان بطلانه انه لا يتخلوا ما ان يقال المرض الواحد
 انقسم حتى وجد كل جزء منه في جزء من موضوعه وذلك بما لا نزاع فيه
 لو يقال الشئ الواحد بينه موجود في كلا الهالين وهذا محال لان البداهة حاكمة
 بان الذي وجد في هذا الهال ليس هو الذي وجد في الهال الآخر (ولانا)
 لو قدرنا ان يكون القائم بالهالين مرضين لم يكن حال المرضين في الاثنية
 الا كحال المرض الواحد القائم بالهالين فيؤد ايلى ان لا يفصل الاثنان عن
 الواحد وهو محال فاذا امتنع قيام المرض الواحد بالهالين (فان قيل) هذا يبطل
 بالعدد فانه مرض وهو ما رضى لا مور كثيرة وكذلك الكلية ما رضى
 لا مور كثيرة (فان قلتم) تلك المجموعات لها من حيث هي كذلك وحدة
 ثم تعرض لها باعتبار تلك الوحدة هذه العوارض (فنقول) وتلك الوحدة
 ان مرضت لها بعد عوارض ~~وحدة اخرى~~ يلزم التسلسل والا فلا شكل
 لازم (الثاني) قالوا المضافات اما ان يقوم بكل واحد منها اضافة على
 وحدة فحينئذ يسكون كل واحد منها منقطعا عن الثاني فلا بد بينهما من
 رابطة وما لم يتم بهما عرض واحد لم يمكن الربط حاصلا (قل الاول)
 ان الموضوعات الاعداد وحدة باعتبارها صارت موضوعا بتلك الصور
 المدوية كما يتناوبا سلف (واما الثاني) فانه ان الربط بينهما هو الوحدة
 النوعية وهي غير سالفة في احد الشخصين دون الآخر فالمضافة مطلقا امر
 مشترك بين المضافين واما كون هذا مضافا الى ذلك فغير موجود في الآخر
 يؤكد ان كونى قريبا لك منائر لكونك قريبا لى فان اضافتك بالنسبة الى
 غير ثابتة لى والا لكنت اخا لئسى وابا لئسى وذلك محال وظهر هذا المعنى في
 المضافات

المضافات المختلفة الطرفين أهم وأكمل •

(الفصل الرابع عشر في أن الحلال يجب أن ينقسم لا تقسام المحل)

﴿ الفصل الرابع عشر في أن الحلال يجب أن ينقسم لا تقسام المحل ﴾
 (احتج الشيخ) على ذلك بأن قال بالجسم ذو القوة البسيطة إما أن يكون القوة
 حاصلة في جسميته أو حاصلة في اطرافه مثل اليأس والقنوط أو لا في جسميته
 ولا في اطرافه فإن لم يكن في جسميته ولا في اطرافه فليس موجودا فيه وإن
 كان في جسميته أو في اطرافه فأي جزء أخذته من الجسمية لم يخل إما أن يوجد
 فيه القوة أولا أو جذاذا لم يوجد فذلك الجزء خال عن القوة فليس ذلك الجسم
 بكليته فيه تلك القوة بل تلك القوة في بعض من ذلك الجسم دون بعض
 وهكذا الحال إذا كانت القوة في الاطراف المنقصة وإن كانت في طرف غير
 منقسم كالنقطة وجب أن لا توجد في الجسم الكلي لأن النقطة لا توجد إلا بعد
 الحركة التي هي بعد القوة التي هي في النقطة والهي لا يتأخر عن نفسه وإيضاح
 ستعرف في علم النفس أن النقطة لا تكون حاصلة القوة ولا لصورة وإن وجدت في
 كل واحد من أجزاء الجسم القوة فإنما ينقسم تلك القوة في تمامه في كل واحد
 من تلك الأجزاء فيكون للفعال الواحد محال كثيرة وقد اطلناه وإما أن يوجد
 في كل جزء من المحل جزء من الحلال وذلك يقتضي انقسام الحلال لا تقسام المحل
 (ولا يترض) على هذه الحجة بالشكل حيث يقال الشكل موجود بتمامه
 في الجسم ولا يوجد الشكل في أجزاء الجسم (لأننا نقول) أجزاء الشكل توجد
 في أجزاء الجسم ولكن أجزاء الشكل ليست مساوية لكافة في الماهية لأن الشكل
 فيها ركيكاً (فإن قيل) من الأعراض ما لا ينقسم بالتقسيم محله كالوجود
 والوحدة والاضافة فلم لا يجوز أن يكون الأمر في سائرهما كذلك (واعلم)
 أن الشيخ لما تمسك في أدلة تجرد النفس الناطقة بقوله لو كان النفس جمعا

لا تقسم العلم للمطلق بالامور التي لا تقسم بسبب اتقسام ذلك الجسم (اورد)
بعض تلامذه عليه هذه المراضات (فجاب عنها بجوابين) الاول ان قال
المقول من حيث هو، قول لا يقسم الا الى اجزاء مختلفة فلا تحمل الاجسام
والا لا قسمت الى اجزاء متشابهة ولما هذه الاعراض فليست مقولات
الذوات بل لها ان تكون مقولة وغير مقولة فلا بأس بان يمرض لها قبول
الاتقسام الى اجزاء متشابهة (الثاني) قال في موضع آخر الاشياء التي تمرض
للأجسام يستحيل ان تمرض لمن حيث لا قبل القسمة بل لو كان شيء مثلاً
لا يقبل القسمة في نفسه ممرض للجسم فانه عند ذلك يصير قابلاً للقسمة فالشيء
من حيث هو في جسم لا يكون الا بحيث يقسم والمقول من حيث هو واحد
مقول لا يقسم فالشيء الواحد لا يكون في الجسم من حيث هو مقول
(وزيف بعض المتأخرين) كلا الجوابين قال اما الاول فتوهم الصورة العقلية
لما تمتع اتسامها الى اجزاء متشابهة الطبيعة لئتم حلها في الجسم فهل ورد
الانقض الا عليه فان الوسيط لا يتقسم الى اجزاء مختلفة ولا الى اجزاء
متشابهة ومع ذلك حلت الجسم (وقوله) الوحدة والوجود والاضافة الخارجية
للأجسام ليست مقولة بل لها ان يكون مقولة وغير مقولة فامكن ان قبل
هذا الضرب من القسمة فهو من السجائب لانه انما الحال حلول المقول في الجسم
لوحده لا لمقوليته اذ لو جعل لنا من الحلول نفس المقولية لكان
ذلك تليلاً للشيء نفسه وجزل هذا الكلام منزلة قوله المقول يمتنع حله
في الجسم لان المقول يمتنع حله في الجسم ومعلوم ان هذه القضية ليست
بينة بذاتها بل هي محتاجة الى الوسيط وذلك الوسيط هو الوحدة في المقولية
ونحن لما بينا ان في الوحدة لا يمتنع حلها في الجسم فكيف تكون الوحدة

مائة غيرها من الملوك في الجسم (واما الجواب الثاني) قوله كل ما يمرض للجسم فهو منقسم متعرض بالوحدة وقوله لو كانت شئ متمم الاقسام في نفسه ثم عرض للجسم فانه يصير منقسما باقسامه (فتقول) هذا الكلام باطل لان الشئ متمم الاقسام اذا مرض للجسم فلما ان تبين حقيقة اوله بقي فان بقيت حقيقة استعمال ان يمرض له الاقسام لانها بالذات يتم ارتفاعه لمرض عارض وان لم يبق حقيقة فصحيح قال ان ذلك الشئ انقسم وايضا فان جاز ان يكون الشئ في نفسه مستحيل الاقسام ثم انه يصير منقسما لضرورة تارضا للجسم فيجوز ايضا في الصورة العقلية ذلك والذي نقوله نعم في الجواب من الوحدة ان الوحدة لها اقسام كثيرة كما ذكرنا والموجود منها في الجسم هو الوحدة الاتصالية وهذه الوحدة الاتصالية مانعة من الاقسام بالقل وغير مائة من الاقسام بالوهم فلا جرم ما دامت حاصلة يتم حصول الاقسام بالقل (فان قيل) فلم لا يجوز ان تكون الصورة العقلية وان استعمالها الاقسام بالقل الا لا يجوز عليها الاقسام الوهمي وحيث تكون جسمانية (فتقول) لان القصة الوهمية في الجسمية نوجب حصول اجزاء متشابهة في الوحدة الاتصالية وذلك غير متمم واما الصورة العقلية فلو حلت الجسم لا تعرضت فيها بالوهم اجزاء متشابهة وقد قامت الحجة في كتاب النفس على امتناع ان تكون الصورة العقلية اجزاء متشابهة واما الامانة فليست هي من الامراض السارية في الجسم ولو سلم وجودها فلا يلزم انقسامها (وتحقيق ذلك انما يتحقق بذكر اشكال آخر) وهو ان النقطة عرض ولها موضوع وذلك للموضوع ان كان متجزيا ووجب انقسام النقطة باقسامه او غير متجز ولا بد وان انتهى الى المتجزى ويبدو لزوم

الاقسام (واجهب عنه) بأن اختصاص الاعراض بما لها قد يكون بالسريان وقد لا يكون بالسريان (فالاول) مثل اللون السارى في سطح الجسم فان اى جزء فرضته من السطح اقترض فيه جزء من اللون فمثل هذا يجب ان ينقسم بانقسام عمله •

(واما الثانى) فكما اختصاص النقطة بالجسم فانك اذا فرضت في الجسم اتصافا فانه لا يفترض في اجزاء الجسم اجزاء من تلك النقطة فمثل هذا لا يوجب الاتقسام وهكذا الاضافات فانك اذا فرضت قسمة في ذات الالبقاء لا يفترض في كل واحد من نصفيه نصف الابوة (فاذا الحق) ان يقال المرض السارى في المثل المنقسم يجب ان يكون منقسما (بقى ان يقال) : الاختصاص الذى يكون على وجه السريان منقول فاذكروا حقيقة الاختصاص التى تكون بنير السريان (فنقول) اما الاختصاص فشاهد فان نهاية الشئ مختصة بالشئ وعدم السريان ايضا معلوم فلا يضرنا الجبل بصكيفة ذلك الاختصاص في غير ذلك وانما المزمع ان النقطة ليست امرا وجوديا كان ذلك اوله عند الاستدلال في مسألة النفس (ثم نقول) في ان الحال هل يكون سيبا بقوام عمله اتفق المتأخرون عليه وسواء مثل هذا الحال صورة ومثل هذا الحال هيولى وهو عندنا محال لان الحال محتاج في وجوده الى المثل فلو احتاج المثل في وجوده الى الحال لزم الدور (لا يقال) مثل هذا الحال لا يحتاج الى المثل بل يجمع وجوده وجود شئ يصير محلا له وهو موقوف به بعد صدوره عنه ثم ان سلمنا حاجة الحال الى المثل لكن المثل يحتاج الى الحال بعد حدوه والحال محتاج الى المثل في حدوه والمثل قبل حدوه متقوم بحال آخر فيلزم الدور ثم ان سلمنا ان الصورة محتاجة الى المادة بعد حدوثها ولكنها محتاجة الى تلك

تلك المادة بينها وتلك المادة بينهما غير محتاجة الى تلك الصورة بينها بل الى مطلق الصورة فلما اختصت الجهتان اعطى الدور (لانا قول) لمانع الاول فيلزم ان لا يكون حدوثها عن الالة المفارقة. وتوقفاً على استعداد المادة وذلك قد مضى بطلانه (وعن الثاني) فلان الصورة لو لم تنحصر الى المادة الا في حد وثباتها لما اطمحت بعد حد وثباتها في المادة كما في النفوس الناطقة (وعن الثالث) فلان تلك الصورة غير محتاجة الى عين تلك المادة والا لامتنع حلول مثلها في غير تلك المادة فافاً حاجة كل واحد منهما الى الآخر من حيث ماهيته لا من حيث شخصيته فلم تختلف الجهتان (واذا قد تكلمنا) في الاحكام الكلية للجواهر والاعراض فتختم الباب بامر مشترك بينهما هو انه هل يجوز ان يكون الشيء الواحد جوهرًا وعرضًا معًا ام لا.

(الفصل الخامس عشر في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرًا وعرضًا)

(جوز قوم) ذلك واستبعدوا الشيخ غاية الاستبعاد وهذا البحث انما يقع في الجواهر الصورية واما في الجواهر المفارقة فكل لان الذي يكون قائماً بذاته لا يصير محتاجاً الى المحل (واضح) الصريح على امتناع ذلك بان قال انما نفي بالجواهر ما لا يكون متعلق الوجود بالموضوع اصلاً ونفي بالعرض ما يكون متعلق الوجود بالموضوع أي موضوع كان والشيء الواحد يمتنع ان يكون غنياً عن كل الموضوعات ومع ذلك يكون له تعلق بشيء من الموضوعات فاذا الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرًا وعرضًا (واما المجوزون) لذلك فقد احتجوا بأمور ثلاثة (الاول) ان فصول الجواهر جواهرهم ان الحكماء يقولون لفصول انها كيفيات والكيفيات اعراض فالفصول مع انها جواهر اعراض (الثاني) ان الحرارة جزء من الحار والحار جوهر فالحرارة

جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالحرارة بالنسبة الى الحار من حيث هو
 خارج جوهر لكنها بالنسبة الى الجسم القابل لها عرض فهي جوهر وعرض
 بالنسبة الى الامرين (الثالث) العرض في المركب كجزء منه كاليابس في اليابس
 وكل ماهو في الشيء كجزء منه لم يكن عرضاً فيه وكل ما لا يكون عرضاً في الشيء
 كان جوهرآ فيه لكنه بالنسبة الى الجسم القابل له عرض فالشيء الواحد جوهر
 وعرض (فنقول) اما الا ول فهو ركيك لان قول الكيفية على الكيفية التي هي
 مقولة وعلى القصول باشتراك الاسم (واما الثاني) فنضيف لان الحار عبارة عن
 الشيء ذي الحرارة ولا يلزم من كون ذلك الشيء جوهرآ ان تكون
 الحرارة جوهرآ (واما الثالث) فنقول هو لكم العرض في المركب كجزء منه مسلم
 وقولكم كل ماهو في شيء كجزء منه فلا يكون عرضاً فيه فليس كذلك على
 الاطلاق فانه ليس من شرط كونه عرضاً ان يكون حصوله في جميع الاشياء
 حصول العرض في الموضوع حتى يلزم انه اذا لم يكن في المركب كون العرض
 في الموضوع ان يصير جوهرآ بل شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع
 اصلاً فالعرض وان لم يكن وجوده في المركب وجود العرض في الموضوع
 الا انه بالنسبة الى المحل وجوده في موضوع وذلك يكفي في حصول العرضية
 (فالخامس) ان شرط الجوهرية البرامة من كل الموضوعات واما العرضية
 فهي مما يتحقق لاجل التعلق بموضوع واحد فالعرض في المركب وان
 لم تكن عرضيته حاصلة من هذا الوجه الا انه عرض لاجل تعلقه بالموضوع
 (هذا محصل كلام الخصمين) (ونحن نقول) ان لا أصحاب هذا المذهب
 ان يحتجوا على مذهبهم بما هو احسن من كل ما قالوه (هكذا) اذا حل شيء في شيء
 فانه يكون لذلك الحال اعتبارانه في ذلك المحل واعتبارانه في ذلك المجموع مثلاً
 الحرارة

الحرارة لها اعتباراتها في الحار والبارد اعتبار أنها في الجسم فلما اعتبر كون الحرارة في الحار فظاهر أنه لا يوجب المرضية لأن الحرارة جزء من الحار ومن شرط المرض أن لا يكون بمنزلة الموضوع وأما اعتبار كونها في المثل فلا يخلو إما أن يمتثل محل يتقوم بما يحل فيه أو لا يمتثل ذلك والاول باطل لوجوب (الاول) هو أن الحال محتاج في وجوده إلى المثل فلو احتاج المثل في وجوده إلى الحال لزم الدور (الثاني) أن هيولى العناصر مشتركة بين صورها على ما يظهر فلو كان لموجود شيء من صور العناصر مدخل في تميم وجود الهيولى لزم ارتفاع الهيولى عن ارتفاع تلك الصورة فيثبت أنها تكون الهيولى مشتركة (ومما يؤيد ذلك ويوضحه) أن أرى الحيوانية إذا عدت فإنه لا تعد جسمه بدون تلك الحيوانية (وايضاً أنهم قالوا) الحيوانية مركبة من الجنس والفصل والجنس هو الجسمية والفصل هو الصورة الحيوانية وقالوا الصورة الحيوانية مقومة لتلك الجسمية (وهذا باطل) لأن الصورة الحيوانية حالة في تلك الجسمية هي عرض المرض في محله فلو انتمت تلك الجسمية إلى الصورة الحيوانية فقد دار الافتقار على نفسه وإذا ثبت ذلك فكيف يقال أن تلك الجسمية كانت متقومة بتلك الصورة الحيوانية (فظهر مما قلنا) امتناع تقوم شيء من الأحوال بشيء مما يحل فيها فإذا كل حال فهو بالنسبة إلى محله عرض فلما يقال أنه عرض مطلقاً حتى يكون هو بالنسبة إلى المركب عرضاً فيثبت بطل الفرق بين الصورة والمرض ويكون ذلك مخالفاً للإجماع المتقد بين أهل العلم وإيضاً فلأن جوهر الشيء في اللغة عبارة عن أصله والمرض هو الذي يكون عارضاً ولا بد وأن يكون خارجاً ومعلوم أن الحرارة بالنسبة إلى الحار من حيث هو حار داخل في نفسه فثبت أن قال أنها داخل في الجوهر الحار وهي بالنسبة إلى

الجسم القابل لمغاير داخلية فيه بل تكون خارجة عنه مارضة له فتكون عرضاً بالنسبة اليه فظهر ان الشيء الواحد كيف يمكن ان يكون جوهر او عرضاً (هذا ما يمكن) ان تحسك به اصحاب هذا المذهب (والجواب) عنه بيان في باب تعلق المادة بالصورة وباقه التوفيق (هذا ما اردنا ذكره) من خواص الجواهر والاعراض في هذه المقدمة (ولما الجلتان) فاحدها مشتملة على بيان احكام الجواهر والاخرى على بيان احكام الاعراض ويجب تقديم الجملة المشتملة على احكام الجواهر على الجملة المشتملة على احكام الاعراض لتقدم الجواهر على الاعراض بالذات الا ان المباحث الواقعة في اقسام الجواهر واحكامها لما كانت اكثرها لا تغرد ولا يتضح الا باصول مقررّة في احكام الاعراض فلذا المنذر قد بدأ احكام الاعراض على احكام الجواهر .

﴿ الجملة الاولى في احكام الاعراض ﴾ وفيها مقدمة وفنون خمسة .

(اما المقدمة) ففي بيان هذه الفصول وهي عند الحكماء المتعبر بن عشر واحدة جوهر والشيء بالقياس الى جوهر (والحكم) (والكيف) (والمضاف) (والاين) (والمتى) (والوضع) وقد يسمى النسبة (والمالك) وقد يسمى بالعبدة والقبلة ولهو (لن يصل) و(ان يصل) ثم هاهنا مباحث اربعة (البحث الاول) في كون كل واحدة من هذه العشر جنساً والثاني في بيان كونه جنساً عالياً والثالث في ان الاجناس العالية ليست اكثر من هذه العشر والرابع في كيفية اقسامها الى انواعها (اما الاول) فاعلم ان ذلك لا يتبين الا ببيان خمسة امور (الاول) ان نعين ان الاقسام التي جطت تحت كل واحدة من هذه العشر مشتركة في وصف ما فان اقل مراتب الجنس ان يكون اسماً مشتركاً وهذا بين (الثاني) ان نعين ان جهة الاشتراك امر متبوع فانها

(الجملة الاولى في احكام الاعراض وفيها مقدمة وفنون خمسة)

لو كانت سلبية لم تكن جنسا وذلك كما علمت في تربية الكيفية أنها المرض
الذاتي لا وجب تصور ما تصور شي خارج عنها وعن حاملها ولا تنضم نسبة
ولا قسم في اجزاء حاملها فان الاتصال التي جعلت تحت الكيفية وان كانت
مشتركة في هذه القيود السلبية ولم يكن هذه القيود لا يمكن ان تكون مقولة
عليها قول الجنس (الثالث) اذا بينا ان جهة الاشتراك امر بيوتى فلا بد وان
نبين ان ذلك الامر البيوتى مقول على ما تحتمل بالتواطؤ لا بالتشكيك فانه
لو كان بالتشكيك كما في مقولة الاين لم يكن جنسا لان الاين منه ما هو اول
سكون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان ككون الرجل في البيت
(الرابع) اذا بينا ان الامر البيوتى مقول بالتواطؤ فلا بد وان نبين انه
من الذائبات لامن الرطوبات اذ لا يميز ما ان تكون الكيفية مقولة
على الانقسام الاربعة التي جعلت او اعا لها ثم لا يلزم لاجل المقومات
لم تكن الكيفية جنسا بل ربما كانت كل واحد من الانقسام التي تحتها جنسا
عاليا حتى يكون احد الاجناس العالية هو الذي يبنى بالانفعالات
والانفعالات والاخر هو الذي يسمى بالحالات وللشكك وحينئذ تزيد
المقولات على الشر (الخامس) ان نبين ان ذلك المشترك المتواطئ
البيوتى المقوم كمال المشترك بين الانواع كالحيو ان لا نواعه لا كالحساس
او المتحرك (فهذه المباحث الخمسة) لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحكم بان
هذه الشر اجناس عالية •

(البحث الثاني) في ان هذه الشر اجناس عالية ولا يمكن بيان ذلك
الا اذا بينا ان هذه الشر لا يوجد اثنين منها داخلين تحت جنس ولم نجد
في كلام المتقدمين برهانا على تصحيح هذه الدعوى بل الشيخ حكى ان من الناس

من زعم ان الفعل والأفعال هما نفس الكيفية مثل ان التسخين والتسخين هما نفس الدخونة (وهذا باطل) لان التسخين لو كان هو الدخونة لكان كل مسخن متسخنا فكانت الحركة متسخنة هذا خلف و اما التسخين فهو عبارة عن طلب الدخونة وطلب الدخونة غير نفس الدخونة لاستحالة كون الشيء طلبا لنفسه •

(ومن الناس) من جعل المقولات اربعا الجوهر والكم والكيف والنسبة وجعل النسبة جنسا للست الباقية (ومنهم) من اخرج الوضع عن النسبة فانه ليس هو نفس النسبة فانه عرض يحصل بسبب ما بين اجزائه من النسب وادخل الخمسة الباقية تحت النسبة (والشيخ) لم يذكر هذا المذهب فضلا عن ان يبطله مع انه محتمل جدا (ومنهم من جعل) المضاف جنسا للست الباقية والشيخ ابطال ذلك بان قال المضاف الحائقي لا يحمل على شيء من المقولات الاخرى بل الجنس ولكن يوجد في كل واحدة منها بان يرض له فان الشيء متى كانت له نسبة الى شيء فانه يصير بها مضافا اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له فان كون زيد في الدار هي النسبة التي هو بها عين وهذه النسبة ليست اضافة بل ايتا ثم اذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالابن يرض له من حيث هو ذوا ابن انت يصير مقول الماهية بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوى وذلك حا ولا من حيث هو ابن قط بل من حيث هو محوى حاويه فاذا اعتبرته من هذه الجهة وجدته قد عرضت له الاضافة كالياس فانه من حيث هو يباس ليس مضافا بل كيف وهو مضاف من حيث هو الذي الياس فان ماهيته مقولة بالقياس الى الذي الياس لا ماهية انه يباس بل ماهيته انه

الأيض وكذلك كوز الشيء في مكان ليس هو نفس كوز ماهيته مقولة
 بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث تعبير النسبة شاملة للطرفين
 للمعاوى والهوى وهذا معنى ما يقولون ان النسبة تكون لطرف واحد
 والاضافة تكون للطرفين فانك اذا اخذت للسقف مستقرا على الحائط
 وجدت النسبة من جهة السقف المستقر واما جانب الحائط فلان نسبة فيه الى شيء
 من حيث هو حائط واما اذا اخذت النسبة من حيث ان السقف مستقر
 على مستقر عليه والحائط مستقر عليه لمستقر انكست النسبة وصلحت لان
 تكون اضافة فشكل نسبة لا تؤخذ في الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة
 غير اضافة وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهي اضافة فذوات
 الامور تكون منسوبة فان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة صارت
 مضافة هذا ما قاله الشيخ

(البحث الثالث) في انه لا مقولة خارجة عن هذه المشر (واحتج الشيخ)
 على ذلك بان قال انا بينا انحصار للممكنات في الجواهر والاعراض فاذا بينا
 انحصار الاعراض في التسع الباقية فقد حصل المطلوب والذي يدل عليه هو
 ان العرض اما ان يحتاج تصويره الى تصور شيء خارج عن موضوعه
 او لا يحتاج فان كان لا يحتاج فاما ان يكون حصوله بسبب حصول نسبة بين
 اجزائه او لا يكون كذلك فالاول هو الوضع والثاني لا يخلو اما ان يوجب
 ذلك العرض استعداد قبول الاقسام او لا يوجب قالوا هو الكم والثاني
 هو الكيف فانما انى بالكيف الا العرض الذي لا يحتاج تصويره الى تصور
 شيء خارج عن موضوعه ولا يقتضي وقوع نسبة ولا نسبة في حامله
 (واما العرض) الذي يحتاج تصويره الى تصور شيء خارج عن موضوعه

قلايد وان تكون له نسبة الى ذلك الخارج فذلك النسبة اما ان تكون بحيث
تكون لذلك الخارج ايضا نسبة اليه وهذا هو المضاف واما ان تكون النسبة
لاقتضى ذلك فنقول تلك النسبة لمالك تكون الى الجواهر واما الى
الامراض لا جائز ان تكون الى الجواهر فانها لا تخصها لا تستحق
ان يجعل لها اواليها نسبة بل انما تستحق لامور واحوال تخص بها فاذا
تلك النسبة انما تكون الى الامراض فذلك الامراض اما ان تكون من
امراض النسب او لا تكون فان كانت كانت النسبة بالحقيقة الى الامراض
الغير النسبية فان النسبة الى النسبة تنادي في آخرها الى شيء غير نسبي حتى
لا تسلسل فتكون النسبة بالحقيقة انما هي الى امراض غير نسبية فتكون
اما الى كمية او كيفية او وضع ثم ان الاشياء لا تنسب الى الكيفيات كيف اخفت
بل ان نسبت اليها فذلك بان يجعل جوهر حكمهم مقدار الجوهر آخر وانما يقدر
ذلك الآخر اما بمقدار ذاته او بمقدار صفة من صفاته وقد دل الدليل على انه
ليس لشيء من صفات الجسم مقدار وهو مقدار الجسم الا للحركة فان كان
الجسم المقدر غيره بمقدار ذاته فذلك بان يكون حاويا له او محريا فيه وان كان
يقدر غيره بمقدار حركته فذلك هو التقدير بالزمان فاذا النسبة الى الحكم
اما ان تكون نسبة الى الحاوي واما ان تكون نسبة الى الزمان فان كانت نسبة الى
الحاوي فاما ان تكون نسبة الى الحاوي الذي لا يتقل بانتقاله وهو الاين
او الى الذي يتقل بانتقاله وهو الملك واما النسبة الى الزمان فهي التي ثبتت
ان المقولات المشبهة بالنسبة الى الحكم هي الاين والملك والتي واما النسبة
الى الكيف فاعلم انه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوبا الى جوهر آخر
بل كيفية تكون لنسبتها الى من هذا في ذاك ومن ذاك في هذا واذا كان كذلك

فقال الذي يتكون فيه العكيفية هو مقولة ان يفضل وحال الذي يتكون منه الكيفية هو مقولة ان يفضل (فهذا ما تكلمه الشيخ) في بيان هذا المصير مع اعترافه برذاته وضمفه

(فان قيل) ها هنا امور خارجة من هذه الشر كالوحدة والنقطة والآن وكذلك نفس الوجود والشيئية وبالجملة الاعتبارات الباقية وايضا فلان المفهوم من الابيض شيء ماله الياض وفهم هذا المسمى لا يتوقف على فهم كونه جوهر الانا لان منع ان يكون الشيء ذو الياض عرضا واذا كان كذلك لم يكن مفهوم الابيض داخلا تحت جنس الجوهر وهو غير داخل ايضا تحت مقولة الكيف لان الداخلة تحت الكيف هو الياض وليس كلامنا فيه بل الكلام في مفهوم الابيض وظاهر عدم دخوله تحت سائر المقولات فاذا مفهوم الابيض خارج عن المقولات المشبهة هكذا القول في جميع المفاهيم من الاسامي المشتقة وايضا فالحركة خارجة عن المقولات المشروبا ايضا فالاعدام مثل المسمى والجهل خارجة منها

(و الجواب) اما الآن فنير وار دلان ذلك مما لم يوجد بالفعل اصلا على ما بينته وكلامنا في الامور الوجودية (واما الوحدة) والنقطة فقلنا ان يقول انها داخلة في مقولة الكيف لانها اعراض لا يتوقف تصور هائل تصور شيء خارج عن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها (و الشيخ) لم يتعرض لابطال هذا الوجه بل حكى عن بعضهم ادخالها في الكم ثم ابطال ذلك بان الكم هو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة وذلك مما لا يصدق حمله على الوحدة والنقطة (وحكي من قوم) انهم ابطالوا دخول الوحدة والنقطة في الكم بان قالوا هما مبدا ان لكم لان

الوحدة مبدأً لكم المنفصل و النقطة مبدأً لكم المتصل والمبدأ يكون
خارجاً عن ذى المبدأ والا لكان مبدأ نفسه (ثم بطل هذا القسم) بان قال
الوحدة ليست مبدأً لكم المطلق بل لكم المتصل و النقطة ان ثبت
مبدئياً فهي ايضا ليست مبدأً الا لكم المتصل واذا كان كذلك فمن
ادخلها في الحكم وجعلها مبدأً لبعض انواع الحكم لا يلزمه جعل الشيء مبدأً لنفسه
(و حكى عن قوم) آخرون انهم يدخلونها تحت مقولات كثيرة
بحسب اعتبارات مختلفة (فيقولون) ان النقطة من حيث هي طرف
من المضاف وهي من حيث انها ماهية مافى من الكيف (وذلك باطل)
لان الماهية اذا تقوم باحد الجنسين امتنع قومها باليس من ذلك الجنس •
(ثم ان الشيخ) جوز خروج هذه الامور عن المقولات الشرورية
ان ذلك لا يناقض مشروعية المقولات لاننا ادعينا مشروعية الاجناس العالية
ومن الجائز ان تكون هذه الامور خارجة عن الاجناس العشرة
الا انها لا تكون خارجة عن كونها اجناساً وذلك مما لا يقدر
في دعوانا في مشروعية الاجناس كما ان انسانا اذا ادعى ان المذمومة فاذا
وجدت اقوام بداءة غير متمدين لم يكن ذلك قادحاً في دعوى مشروعية المذمومة
(واقائل ان يقول) لما سلمتم ان هذه الامور غير مندرجة تحت هذه العشر
وجب عليكم ان تقيموا البرهان على انها ليست طبائع جنسية فانكم قبل اقامة
البرهان على ذلك تبحرزون كونها اجناساً وذلك يمنع الجزم بمشروعية الاجناس
العالية والتمويل على الحصر المذكور غير مستقيم لانكم اذا سلمتم خروج هذه
الامور عن الاجناس قد التزمتم فساد ذلك الحصر و امامتكم بالاساس
المشتقة فالحق انها خارجة عن المقولات العشر ولكن ذلك لا يقدر في دعوانا

لأننا جعلناها اجناسا لها هيات التي تكون لها وحدة نوعية مثل السواد والياض والاناز والفرس وكون الشيء ذا يابض ليس كذلك فان كون الشيء ذا يابض لا يجعل الشيء يحصل الماهية مثل ان كون الحيوان ذا نطق يجعله محصلا بالثقل واما الحركة فالخلق انها نفس مقولة ان يحصل واما الاعداد كالمى والجهل تفارجه لان الكلام في الامور الوجودية لافي الامور العدمية .

﴿ البحث الرابع في كيفية انقسام هذه المقولات الى انواعها ﴾

(اعلم) اننا اذا سلطنا جنسية هذه المشر فلا ندري هل نقسمها اياها الى العساها بالفصول او بالمواضع وتتقدير ان يكون بالمواضع فهل التقسيم بتلك المواضع يكون مطابقا للتقسيم بالفصول او مخالفا له (مثال الاول) تقسيم الحيوان بقابل العلم وغير قابل العلم مطابق لتقسيمه بالناطق وغير الناطق (مثال الثاني) تقسيم الحيوان بالذكر والانثى فانه غير مطابق للتقسيم بالناطق وغير الناطق بل هو غير قابل له ويتقدير ان يكون تقسيمنا هذه المقولات واتصافا على هذا الوجه الاخير لم تكن تلك الانقسام انواعا لما فرمها ولا اجناسا لما تمنها بل كانت مقولة على ما تمنها قول الذكر والانثى (فهذه جملة المباحث) التي يحتاج الى تحقيقها في اول المقولات وانه ولي الخير والتوفيق .

﴿ الفن الاول في السكم وفيه اربعة وعشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجسمية ﴾

(و ذلك) من وجوه ستة اربعة منها مبينة على نفي الجزء الذي لا يتميز (الاول) ان الجسم الواحد قد توارد عليه المقادير المختلفة مع ثبات جسميته

(البحث الرابع في كيفية انقسام هذه المقولات الى انواعها)

(المبحث الرابع في الفرق بين المقدار والجسمية)

المخصوصة مثل ما اذا اخذت شمة فشكلها باشكل مختلفة فصاره يصير
طولها ازيد من عمقها و تارة بالعكس مع ان ذاتها في حد جسيئتها باقية وذلك
يقتضى كون تلك المقادير زائدة على جسيئتها وهذا بناء على تقي الجزء الذي
لا يتجزى لانه لو ثبت ذلك لكان ذلك التغير عابثا الى اختلاف حال
الاجزاء في تركيبها (فان قيل) الجسم الكروي اذا يكعب فان ابعاده لم تتغير
لعمومها ولما كان اولاً في المساحة (فنقول) انك ستعلم ان المساوي يقال
للمعوسا وبالفعل ويقال للمعوسا بالقوة وان امثل هذه الاشكال لا مساواة
لها بالحقيقة الا بالقوة والذي بالقوة ليس موجود بعده

(الثاني) ان الاجسام مشتركة في مفهوم الجسمية مختلفة في المقادير والجزء
الذي لا يتجزى باطل حتى يقال ان ذلك مائد الى كثرة ما فيها من
الاجزاء وقلتها وما به الاشتراك محورها به الامتياز فيلزم ان تكون مقادير
الاجسام زائدة على جسيئتها وهذا الوجه لا يحتاج فيه الى ثواب المقادير
على الجسم الواحد وايضا لا يبعد الاول فقد كان يحتاج فيه الى ذلك

(ولما قل ان يقول) كما ان الاجسام مشتركة في اصل الجسمية فهي
مشتركة ايضا في اصل كونها متكنة متقدرة فان كان اختلافها في المقادير
المخصوصة بعد اشتراكها في اصل الجسمية يوجب ان تكون مقاديرها
امرا طبا زائدة على جسيئتها لزم ان يكون اختلافها في المقادير المخصوصة
بعد اشتراكها في اصل المتقدرة والمتكنية يوجب ان تكون مقاديرها
المخصوصة امرا ايضا زائدة على متكسيئتها ومتقدريئها حتى يكون المقدار
المشترك عرضا والمقدار المخصوص عرضا آخر وليسكن ذلك مجال لانا
ان فرضنا ان يكون الامر كذلك فذلك المقادير المخصوصة في انفسها

مشتركة

مشتركة ايضا في اصل المقدارية فيلزم ان يكون هناك مقدار آخر مشترك ويلزم منه التسلسل واذا كان ما به الاشتراك موجودا وما به الامتياز موجودا آخر فيكون المقدار المخصوص مركبا من مقدارين احدهما مشترك والآخر مخصوص ثم الكلام في هذا المخصوص الثاني كما في الاول فيلزم منه التسلسل ايضا ثبت انه لا يلزم من اشتراك الاجسام في اصل المقدار واختلافها في المقادير الخاصة ان يكون اصل المقدار موجودا ماثرا للمقدار المخصوص واذا جاز ذلك جاز ان تكون الاجسام مشتركة في الجسمية ومما نزهة في مقاديرها المخصوصة وان لم يكن المقدار موجودا ماثرا للجسمية .

(الثالث) ان الاجسام صبح ان يكون بعضها مقدرا للبعض ومنتد رابة والمقدرا ما ان يكون واجبا فيه ان يكون مساويا للتقدير واما ان لا يكون واجبا ومحال ان تكون المساواة واجبة لا محالة كما ان الاضمر مقدرا للماهو اكبر منه فاذا المقدار صبح ان يكون متعاقبا بالفضل ما يجتنبه وليست تلك المتقدرية بنفس الجسمية التي يستحيل انت يخالف جسم فيها جسام تلك المتقدرية انما تكون بامرئائه على الجسمية والجزء الذي لا ينجزي باطل فلا يرجع ذلك الى كثرة الاجزاء فهو بما ذكرناه والاعتراض المذكور متوجه عليه .

(الرابع) ان الجسم يستغن فيزداد حجمه من غير انضمام شيء اليه ولا ونزع خلاه بين اجزائه لاستحالة الخلاء ويرد فيصغر حجمه من غير انتقاص شيء من اجزائه او زوال خلاه كان قبل ذلك وذلك الجسم في حد جسيم محفوظ والجسم المحفوظ مقارن لهذه الامور المتبدلة (وهذه الحجة) مبينة ايضا على

نفي الجزء الذي لا تجزى لأنها مبنية على القول بصحة التغلغل والتكاثف
 للذي لا يمكن أبداً إلا بنفي الجزء الذي لا تجزى قالوا قد يتركب الجسم
 من أجزاء لا تجزى فيستحيل أن يتزايد في مقداره إلا إذا تزايد كل واحد
 من تلك الأجزاء في مقداره وإذا صار كل واحد من تلك الأجزاء يزيد في
 مقداره كان كل واحد منها قابلاً للقسمة بساير زياده فيكون الجزء الذي
 لا تجزى متقسماً هذا خلف (ولقائل أن يقول) لم قلتم أن الجسم إذا عظم
 مقداره فإن تلك الجسمية بينها بأمية فانه من الجائز أن لا يحصل ذلك العظم
 إلا عند تفرق اتصاله وذلك التفرق ضدكم يوجب زوال تلك الجسمية ومع
 هذا الاحتمال لا يصح التعويل عليه •

(الخامس) أن وجود السطح في الجسم من توابع المادة ومن الأعراض
 المنطوق بها على ما سبق البرهان عليه وتابع المادة لا يكون نفس الجسمية المتوامة
 للمادة المتقدمة عليها بلية فإذا السطح مغاير للجسمية وإذا ثبت ذلك في السطح
 فهو في الخط الذي هو متماثل من غير أن السطح أولى •

(السادس) الخط والسطح غير داخليين في مفهوم الجسمية فيكونان موجودين
 زائدين على ما به يكون الجسم جسماً (ويانه) أن الجسم يصح أن يتقل مع
 الذهول من كونه متاهياً ولو كان ذلك داخلاً في مفهومه لكان من تصور
 جسماً غير متاه كان متصوراً جسماً لا جسماً وهذا محال ثبت أن الجسمية
 وإن امتنع انفكاكها عن السطح في الوجود الخارجي إلا أنه يصح انفكاكها
 عنه في الوجود الذهني وأما الخط فانه يصح خلوه الجسمية عنه في الوجود لأن
 الكرة لا يجب أن يكون فيها خط بالقل ولا يتعين فيها محور ولا منطقة
 مالم تحرك وليس من شرط الكرة في أن تصير جسماً أن تكون متحركة
 وإيضاً

وايضاً فتقدر استعالة انفكك الجسم عن الحركة فان الجسم متقدم عليها بالذات لانه ما لم يوجد الجسم اولاً استعال عروض الحركة كانه فاذا الجسم في ذاته متقدم على الحركة التي هي مقدمة على المنطقة والصور فيستحيل تقوم الجسم بالخط والالزم تقدم الشيء على ما هو متقدم عليه وذلك محال .
(ولفائل ان يقول) السطح له اعتبار ان (احدهما) انه مقدار قابل لقرض امتدادين وهو بهذا الاعتبار من مقولة الكم وليس بمضاف (وآخرهما) كونه نهاية للجسم وهو بهذا الاعتبار كم عرضت له الامتانة فان كان السطح غير داخل في مفهوم الجسم من حيث هو مضاف لا يلزم ان لا يكون داخله من حيث هو كم (ثم يتقضى) ما قلناه بالحيولي والصورة فان كليهما داخلان في قوام الجسم وقد لا يلزم من علم الجسم ثم لا يلزم من العلم بالجسم عند الذهول منها او عن احدهما ان لا يكونا متقويين للجسم فكنا هاهنا .
(ويمكن ان يجاب عن هذا الاخير) قلنا اذا علمنا الجسم عند الذهول عن الحيولي فليس الجسم بتمامه معلوماً بالحيولي المعلوم احد جزئيه وهو الجسمية واما الحيولي فلما صح ان تكون مجهولة عندما تكون الصورة معلومة لا جرم وجب تقارها فهاهنا اذا علمنا الجسمية وشككنا في وجود السطح كانت الصورة مفارقة للسطح وهو المطلوب .

الفصل الثاني في تدبير الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية .
(وهي ثلاثة) (الاول) بما يتأمن ان التقدير والمساواة واللامساواة امور اضافية تعرض بسبب الكمية لا بسبب الصورة الجسمية (الثاني) قبول الانقسام وهذه الخاصة انما يلزم الكم بسبب الخاصية الاولى (ثم ان قبول الانقسام) على وجهين (احدهما) كون المقدار بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء

(الفصل الثاني في تدبير الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية)

غير شيء ولا يزال كذلك أبدا وهذا الذي يلحق المقدار لذاته لأنه متى يوجد للجسم من حيث تفاوت يساوى فهذه القسمة لا توجب تقيدا في نفس الجسم ولا حركة في المكان (ثانيهما) الاقتراق والاختطام وهو كون الجسم المتين بحيث تحدث له هويتان بعد أن كانت له هوية واحدة ولا بد في هذا المعنى من الحركة والاختصاص وهذا المعنى من عوارض المادة ويستحيل مرسومه للمقداره

(وبرهانه) أن القابل لا بد وأن يبقى مع القبول والافصال إذا عرض فإنه يستحيل أن يبقى المقدار الأول والصورة الجسمية الأولى لأنه إذا وجد الانفكاك حتى يحصل جسمان محل في كل واحد منهما مقدار غير الذي حل في الآخر فلا يخلو إما أن يصحونا قبل الانفصال موجودين بالقوة أو بالفعل لكنه ليس بالفعل والالكانت في متصل واحد متصلات كثيرة غير متناهية وذلك محال فإذا كانا موجودين بالقوة قبل وجود الانفصال وكانت المادة قبل ذلك الانفصال موصوفة بصورة واحدة وذلك الجسم كان موصوفا بمقدار واحد فلما انفصلت بطلت تلك الصورة وبطل ذلك المقدار وحدث صورتان ومقداران آخران قد صح أن هذا الانقسام لا يرض للمقدار المبرد بل يرض للمادة ولكن تميز المادة لقبول الانقسامات هو بسبب المقدار ولا يلزم من قولنا أن المقدار هو الذي يميز المادة لقبول الانقسام أن يكون ذلك الاستعداد حاصلا في نفس المقدار فليس كل ما يضل فعلا فإنه يضل في نفسه ولا يلزم أيضا أن يكون ذلك المقدار باقيا عند حصول الانقسام بالفعل فإن الحركة هي تميز الجسم للكون الطبيعي ولا تبقى مع السكون لأن فعل الحركة الأعداد للسكون وقد وجدت منه فكذلك المقدار فله أعداد

المادة لقبول القسمة فلا جرم وجدها ولما حصل القسمة بالتصل فبالسبب
اخرى ولا يجب ان يوجد المقدار عند وجود تلك الاسباب •

(واذا عرفت ذلك) فنقول قد ثبت ان الجسم يجب ان يكون مركبا من
اجزاء متناهية ويجب ان لا يكون مركبا من اجزاء غير متناهية واذا كان
كذلك فلا بد من وجود جسم يكون متصلا واحدا ويكون قابلا
للاقسامات (ثم يصح ان يقال) ان اقساماته دائما متناهية (وصح ان يقال)
ان اقساماته دائما غير متناهية فهو دائما متناه من حيث ان ما وجد فيه
من الخصيات متناه دائما غير متناه من حيث انه دائما موصوف به
لا يتهي الى قسمة لا تحتمل القسمة بعدها •

(واذا ثبت ذلك) فنقول الجسم قابل للتخفيف الى غير نهاية والتخفيف في
المقدار تخفيف في العدد فالمدد غير متناه في الزيادة فتمت في طرف النقصان
الى الواحد والمقدار غير متناه في طرف النقصان وبتى في طرف الزيادة
ولما ظهر ان المقدار لذاته قابل للتجزئة يجب ان يكون لذاته قابلا للتحديد
لما بينا ان التخفيف في المقدار تخفيف في العدد والعدد مبداء الواحد فاذا
المقدار لذاته قابل لان يفرض واحد فيه او في غيره ويصير هو معدودا
بذلك الواحد وكون العدد بهذه الصفة امر واضح قد ظهر بهذا التحقيق
ان الكمية خواص ثلاثة وهي خواص لا يشاركها فيها غيرها مع وجودها في
جميع اقسامها (فالاولى) قبول للمساواة واللامساواة (والثانية) قبول للتجزئة
(والثالثة) كونها بحال يمكن ان تصير معدودة بواحد فيها وليس فيها بعضهم
اقتصروا في تعريف الكمية بالخاصة الاولى وهو ضيف لان المساواة لا يمكن
تعريفها الا بكونها اتحادا في الكمية فيكون ذلك دراه

(ويمكن) ان يجاب عنه بان المساواة واللامساواة مما يدرك بالحس والكم لا يناله الحس مفردا بل انما يناله مع الحكم تناولاً واحداً ثم ان العقل يجتهد في تمييز احد المفهومين عن الآخر فهذا يمكن تعريف ذلك المقول بهذا المحسوس.

(ومنهم) من ضم اليها التلحاة الثانية وهي قبول القسمة (وذلك خطأ) فان قبول القسمة من عوارض الحكم المتصل لا من عوارض الحكم المنفصل الا اذا اخذ القبول باشتراك الاسم فالاولى اذا ما اشار اليه الشيخان ابو نصر الفارابي وابو علي وهو انه الذي لا يمكن ان يوجد فيه شيء يكون واحداً عاداً فان ذلك لا يختلف الا بان كانت موجوداً فيه بالفعل كما في المنفصل او صحاحفرته كقول المتصل (مثاله) الاربعة فلها الواحد بعدد اربع مرات والخط فانه يقدر كذا اما بعض منه فرض واحد او بجزء خارج عنه وكذلك السطح والكم وكذلك ان كان فالتك تأخذ الساعة الواحدة وقد رتبها لليل والليل (وليس في هذا التعريف) شيء دوري لان الواحد قد استعمل في هذا التعريف وهو من الامور المساوية للوجود الفنية عن التعريف وكذلك المدد فانه غنى عن التعريف.

الفصل الثالث في تقسيم الحكم الى المتصل والمنفصل

(قبل الخوض) في ذلك لا بد من تفسير المتصل (فنقول) المتصل اما ان ينسب به حال المقدار في نفسه ولما ان ينسب به حاله بالقياس الى مقدار آخر (فالاول) فصل الحكم وهو الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك تكون نهاية لاحد الجزئين وبداية للجزء الآخر (وقد رسم ايضا) بانه القابل للانقسامات الغير المتناهية على الوجه الذي حققناه (والمنفصل) في مقابل

ذلك

(المتصل الثالث في تقسيم الحكم الى المتصل والمنفصل)

ذلك وهو الذي لا يمكن ان فرض له اجزاء متلاق على حد مشترك
 (والثاني) وهو الذي بالقياس فهو على وجوب (احدهما) كل مقدارين
 تكون نهايتاهما واحدة وذلك كالخط المتصل بخط آخر على زاوية
 وكالجسم اذا تجزى بمحلول مر ضيق فيه اما مضافين فكا اختلاف عما بين
 او متوازنين واما غير مضافين كافي البقعة فان لكل واحد من الجزئين نهاية
 هي غير نهاية الجزء الآخر (وقائيهما) كل مقدارين نهاية احدهما غير
 نهاية الآخر ولكن نهاية احدهما تكون ملازمة لنهاية الآخر في الحركة
 فالجسم اذا كان حاله عند جسم آخر انه اذا انتقل عن موضعه قل طرفه طرف
 الذي يليه حتى يصير معه حيث صار فانه متصل به والمتصل الحقيقي بحسب
 هذا الموضع هو الذي ليس بمضاف وان كان اسم المتصل انما نقل اليه من
 المتصل الاضافي اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها الاتصال الاضافي وكون هذا
 الاسم منتقلا عن الاضافي في الاصل لا يقتضي ان يكون غير مقصود
 اليه ها هنا فان كثيرا مما ينقل الاسم الى شي آخر فيصير بحسب
 بعض الصنائع من ذلك الاسم اولى بالنقول اليه.

(وإذا ثبت ذلك فنقول) الكم ينقسم الى متصل ومنفصل بالوجه الاول
 والمتصل لما ان يكون ثابت الاجزاء فالذات واما ان لا يكون فالاول
 هو المقدار ولا يخلو من ان يكون امتداده امتدادا واحدا ولا شك انه حيث
 لا يتصل التجزئة واحدة ولا تارضها تجزئة قاطعة عليهم ذلك هو الخط
 ولما ان يكون احتمالا للتجزئة في جهة وامكن ان تارضها تجزئة اخرى قاطعة
 عليها حتى يمكن فيها فرض مبدئين على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهو السطح
 (واما ان يكون) احتمالا للتجزئة في ثلاث جهات وهو الجسم التحليسي وهو ام

المقادير وبسبب التخالل حشوا بين السطوح وعمق لانه نحن نازل من فوق
وسمك لانه نحن صاعد من اسفل ولا شك في كون هذه الثلاثة من الكميات
المتصلة لان الخط يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على نقطة مشتركة والسطح
يمكن ان يفرض فيه اجزاء يجمع بينها خط مشترك والجسم يمكن ان يفرض
فيه اجزاء يجمع بينها سطح مشترك .

(وقد رسم) المقادير الثلاثة على وجه آخر فيقال الخط ما يرسم في الزمان من
حركة شيء غير متجزئ على بسيط والسطح ما يرسم في الزمان من حركة الخط
خلاف ما أخذ امتداده والجسم ما يرسم في الزمان من حركة السطح ارتفاعا
وانخفاضاً (وستعرف) ان ذلك تخيل لا تحقيق فهذا كله اقسام الكم المتصل
القار الذات (واما الذي) لا يكون قار الذات فهو الزمان وهو كم متصل
لوجيز (احدهما) انه يمكن ان يزوم كل شيء هو الآن بحيث يمكن نهاية للماضي
وهو بينه يكون مداً للتفصيل (وثانيهما) انه مطابق للحركة المطابقة للجسم
المتصل القابل لتقسيمات غير متناهية ولو كان منفصلاً لاستحال ذلك .

(وظن بعضهم) انه متصل لوجيز (احدهما) انه عدد الحركة (وثانيهما) ان
انفصاله بسبب الآن (وليس الامر كما ظنوه) اما كونه عدد الحركة فذلك
امر مريض له مثل ما يمرض للخط والسطح والجسم كونها معدودة وهو بما
هو زمان فليس عدد الحركة (واما الآن) فانه جواباً عن (احدهما) ان الآن
لا يوجد في الزمان بالتفصيل لان الزمان مطابق للحركة المطابقة للجسم القابل
لالتقسيمات غير متناهية فالزمان يكون كذلك فلو كانت الآتات الممكنة فيه
حاصلة بالتفصيل لحصلت آتات متناهية غير متناهية وذلك محال (وثانيهما)
انه لو امكن ان يوجد فيه الآن بالتفصيل لم يلزم من ذلك كون الزمان منفصلاً فانه

إذا كانت الآحاد متصلاً بالمتصل كان به لها منى والمستقبل طرف مشترك
فكان متصلاً •

(واعلم) ان تحقيق الكلام في الزمان والآز وان كان لا يتفق بهذا الموضع
الا اننا اخبرناه الى باب الحركة لشدة تعلقه بها (قد ظهر) مما قلنا ان اقسام
الكلم المتصل اربعة الخط والسطح والجسم والزمان •

(ومنهم من ظن) ان المكان قسم خامس وهو باطل فان المكان على ما عنيين
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي وليست كية لاجل انه نهاية وباطن وحاول السطح الظاهر من الجسم
المحوي فان كل ذلك اضافات فكيت اذا لكونه سطحاً فهو اما سطح مع عارض
واما نوع من السطح وكيف كان فلا يحمل تسمياً خامساً وتحقيق القول في
المكان (سيأتي بعد ذلك) •

(واما الكم المنفصل) فهو المدد والكمية قلناه ان السطح مدد واحد فيه وليس
فيه اما انه منفصل قلناه ليس بين اجزائه عديم مشترك فان الخمسة اذا قسمتها
الى اثنين وثلاثة لم نجد حداً مشتركاً فان عتيت واحداً من تلك الخمسة ليكون ذلك
الواحد مشتركاً بقي الباقي اربعة وان اخذت واحداً خارجاً صار تلك الخمسة ستة •

(واعلم) انه لا يجوز ان يوجد كم منفصل غير المدد فان المنفصل هو امة من
المتفرقات والمتفرقات من المفردات والمفردات احاد والواحد اما ان يؤخذ
من حيث هو واحد او يؤخذ من حيث انه شيء واحد معين كالسان واحد
ومثل واحد ولا شك ان الوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء هو كم
منفصل لذاته ويكون عدد مبلغة تلك الوحدات واما الا موز التي فيها تلك
الوحدات فهي حاملة للمدد الذي هو لذاته كم منفصل هم لا يوجد فيها كمية

أخرى زائفة على تقديرها من حيث هي مدة ودة فإذا التقهر بالذات
هو المدد وما عدله فأما يتقهر بواسطة عروض المدله .

(وخلن بعضهم) أن القول كم متفصل فجعل لكم المتفصل جنسا لثو عين
أحدهما قار وهو المدد والآخر غير قار وهو القول (واحتج عليه) بأن القول
يتركب من المقاطع ويتقدر بها وهي اجزائه وكل ذى جزء يتقدر بجزءه
فهو كم وبيان للصغرى وهو أن الحرف امام صامت ولما مصوت والصامت
ما يمكن الابتداء به وهي الحروف الصحيحة والمصوت ما لا يمكن الابتداء
به بل تكون هيئة ماضية للحرف المبتدأ به وهو تسميان مقصور وهو الواقع
في اقصر زمان يمكن الانتقال فيه من صامت الى صامت وهي الفتحة والكسرة
والضمة وممدود وهو الواقع في ضعف ذلك الزمان او اكثر كما شباعات
الحركات الثلاث فالمقطع هو اقل ما يمكن ان يتقوله تاما من الاصوات
وهو صامت مقرون بصوت فان الصامت لا يمكن ان ينطق به الا مع
للمصوت الا ان المصوت ان كان مقصورا يسمى المقطع مقطعا مقصورا واذا
كان ممدودا يسمى للمقطع مقطعا ممدودا مثل (الاولى) ثم ان قرن المقطع المقصور
بصامت آخر ساكن مثل (هل) كان في قوة المقطع الممدود لان فيه ثلاثة اوزنة
ضمار زمان صامت ثم زمان مصوت مقصور ثم زمان صامت ساكن فزمان
المصوت المقصور والصامت الساكن قريب من ان يكون مساويا لزمان
للمصوت الممدود اقل تعديدا .

(ثم ان المقاطع) يتركب على وجهين (أحدهما) ان يذكر المقطع المقصور
ثم يردف بالمقطع الممدود مثل (على) (والآخر) ان يذكر الممدود ثم يردف
بالمقصود مثل (كان) ثم يتركب ههنا المقاطع مرة اخرى فتحدث لشيء اعظم

فما تقدم فاصغر ما يتقدر به الالفاظ هي المقاطع البسيطة المقصورة ثم الممدودة
ثم بعد ها المركبة واكلها ما ذكر فيه المقصور اولا ثم اردف بالممدود
والاقاويل ربما تستغرق كلها واحدة من هذه المقاطع وربما لا تستغرق كلها
واحدة بل تحتاج الى ان يقدر بانيين او اكثر كسائر المقادير فان منها ما يقدره
فراع فيستغرقه ومنها ما يحتاج الى ذراعين فقد ثبت الصغرى وهي ان القول
مركب من المقاطع التي هي اجزاء و هو متقدر بهاو كل ما يتقدر بجزء
فهو كم فالقول كم •

(واظم) ان الخطأ في الكبرى قائم ليس كل ما يتقدر بجزء فهو كم بالذات
بل يجوز ان تكون له حقيقة اخرى وقد عرض لها ما تقدم او عدد فتكم
به وصار له بسببه جزء بعده والمقطع ليس بجزء الا لانه واحد والقول كثير
فالقول ليس له خاصية الكم الا من جهة الكثرة التي فيه فاذا لم ينفذ الى تلك
الكثرة لم يكن القول كمية وانما القول كالبالذات ما فيه من الكثرة لزم
ان كل ما عرضت له الكثرة ~~وتحقق~~ تلك الكثرة بواجبها ان يكون
كما بالذات فيكون كل الاشياء كما بالذات •

﴿ الفصل الرابع في تقسيم الكم بدنى الوضع وغير دنى الوضع ﴾

(وقبل الخوض) في ذلك لابد من تفسير الوضع (فنقول) الوضع له معان
ثلاثة (احدها) كون الشيء بحيث يشار اليه وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس
للوحد وضع (وثانيها) كون الشيء ذا اجزاء طرة متصل بعضها ببعض
مترتبة ترتيبا يمكن ان يشار الى كل واحد منها انما هو عن حاجته (وثالثها)
امر يحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض بالاضافة الى الجهات
وهذا المعنى هو مقوله الوضع واما المعنى الثاني فهو فصل الكم وكأنه منقول

الكم بدنى الوضع وغير دنى الوضع
(الفصل الرابع في تقسيم الكم بدنى الوضع وغير دنى الوضع)

من الوضع الذي هو المقولة فانه وان لم يكن لشيء من اجزاء المقادير مكان ولا جهة قبل حصولها بالتصل الا ان تلك الاجزاء التي فيها بالقوة لها اتصال وترتيب بحيث ان كل واحد منها متى فرض فانه يمكن الاشارة اليه انه اين هو من صاحبه فيسبب ذلك اشبه مقولة الوضع •

(واذا عرفت ذلك فنقول) الكم اما ان يكون ذو الوضع واما ان لا يكون والكم ذو الوضع ثلاثة الخط والجسم والسطح واما الزمان فليس لاجزائه وضع لانه ليس شيء من اجزائه مقارن الوجود لو جرد الجزء الآخر واما العدد فلا جزائه ثابت ولكن ليس لها اتصال •

(الفصل الخامس في الطول والعرض والعمق)

(الطول) له خمسة معان (أ) الاستعداد الواحد كيف كان (ب) الامتداد الذي يفرض اولاً (ج) اطول الامتداد بين المحيطين بالسطح من غير اعتبار تقدمه وتأخره (د) البعد الاستعداد من رأس الآدي الى قدمه او من رأس الحيوان الى ذنبه (هـ) الاستعداد المتمركز في العالم الى محيطه •

(واما العرض) فله معان اربعة (أ) المقدار الذي فيه بعد ان (ب) البعد الذي يفرض مقاطعاً بالبعد آخر فرضاً اولاً (ج) اقصر البعد بين المحيطين بالسطح (د) البعد الآخذ من معين الحيوان الى شماله •

(والعمق) له معان اربعة (أ) الثخن الذي تحصره السطوح (ب) البعد المقاطع للبعد بين المقروضين اولاً فان الخط اذا فرض ابتداء كان طولاً فان فرض فيه خط مقاطع للطول كان عرضاً وان اقترض الخطان ثم جاء ثالث يميل له عمق (ج) الثخن الذي تحصره السطوح بشرط الاخذ من فوق الى اسفل حتى انه لو ابتدأ من اسفل الى فوق كان سمكاً (د) البعد الذي

(الفصل الخامس في الطول والعرض والعمق)

يحرره قدام الانسان وخلفه ومن الحيوان غير المتعصب فوته واسفله وهذه
المعاني كميات عرضت لها اضافات خاصة •

(واذا عرفت ذلك فنقول) ان اريد بالطول والعرض والسمك نفس
الامتدادات فهي كم بالذات وان اريد بها سائر المعاني فهي كميات مأخوذة
مع اضافات والدليل عليه ان كل خط فهو في نفسه طويل بمعنى انه في نفسه
بمد وامتداد واحد ثم مع ذلك يقال ان هذا الخط طويل وذلك الخط الآخر
ليس بطويل فالطول المسلوب عنه ليس هو طيبة البعد والامتداد بل
المسلوب هو الامر الاضافي •

(واذا ثبت ذلك فنقول) ان هذه الكميات اذا اخذت مضافة الى شيء قد
تؤخذ بحيث لا تكون من شرط اضافتها الى ذلك الشيء اضافتها الى شيء آخر
وقد تؤخذ بحيث يكون شرط اضافتها الى شيء اضافتها الى شيء ثالث (مثال
القسم الاول) اما في الطول فيقال ان هذا الخط بطويل عند ما يقال
للاخر انه ليس بطويل واما في السطح فهو ان يقال هذا سطح عريض عند
ما يقال للاخر انه ليس بعريض واما في الجسم فهو ان يقال هذا جسم كبير
ثم حينئذ يقال للاخر انه ليس كذلك وان كان كل سطح وجسم من حيث
انه كم كذلك (واما الكم المنفصل) فهو ان يقال هذا العدد كثير عند ما يقال
للعده الاخر انه ليس بكثير وان كان كل عدد كثيراً بمعنى انه بعد باساده
(ومثال القسم الثاني) الاطول والاعرض والاعمق والاصغر والاظم فان
الاطول اطول بالقياس الى طويل وذلك الشيء طويل بالقياس
الى قصيره وكذلك القول في سائر الانقسام •

(الوجه الرابع) ان تكون قوى مؤثرة في اشياء قال عليها الحكم بالذات
فيقال لتلك القوى انها متاهية او غير متاهية لان القوة ذات كية في نفسها
بل لان القوة تختلف بالزيادة والنقصان بالاشارة الى شدة ظهور الفعل عنها
او الى عدة ما يظهر عنها او الى مدة بقاء الفعل والفرق بين اعتبار الشدة والمدة
من وجوب •

(احدهما) ان كل ما كان زائدا بحسب الشدة كان ناقصا بحسب المدة فان
الحرك اذا كان استدعوى بلع النهاية الموجودة او القروضة اسرع •

(ثانيهما) ان الذي تفاوت فيه القوى بحسب المدة ربما لا يتفاوت فيه
بحسب الشدة فان ابقاء الثقل في الجولا قبل الزيادة والنقصان بحسب
الشدة وتختلف القوى فيه بالابقاء الزمان بحسب الشدة واما الفرق بين
اعتبار المدة والمدة فثلاث المدة هي في اثبات شيء واحد وليس اعتبار
المدة في اثبات شيء واحد واما الفرق بين اعتبار الشدة والمدة فظاهر •

(الفصل السابع في ان الخفة والثقل غير حقيقيين والفاصل في الحكم بل بالعرض)
(والذي غرم شيان) (احدهما) ما يقال عليهما من التساوي والزيادة
والنقصان وهو باطل لان المساواة والمقاومة في الحكم هو ان يفرض لشيء جزء
ينطبق على جزء آخر وينطبق كايه على كلية الاخر فان انطبق الجزء ان
الاخر ان قيل له انه مساو وان لم ينطبق قيل لاحدهما انه زائد والاخر انه
ناقص وهذا يستحيل ثبوته في الثقل والخفة فان الثقل قوة محركة الى اسفل
وهي اما الطيبة وهي صورة جوهرية او الليل الذي هو السبب القريب
للحركة وهو من مقولة الكيف •

(وثانيهما) تجربتها للتجزية فانه يوصف الثقل بأنه نصف ثقل آخر وهو

(الفصل السابع في ان الخفة والثقل غير حقيقيين والفاصل في الحكم بل بالعرض)

خطأ أيضا فاذ لك بسبب انه محرك في الزمان في نصف المسافة او تحرك في المسافة في نصف الزمان ففروض المساواة والمقاومة بسبب تأثيره في الحركة المطلقة بالزمان ولا نه لما كان ثقل الا ثقل بحركة الى اسفل في الميزان حركة يلزم معها ان يتحرك الاصر الى العلو فانه يقال ان احدهما ازيد من الثاني كما يقال ان احدي الحرا رتين نصف الثانية لا جل انها تعمل في النصف واذ قد فرغنا عن تعريف الكم وتعريف اقسامه فلنذكر احكامه ثم احكام اقسامه .

الفصل الثامن في ان الكم لا ضده

(اما الفصل) فليكن ثلاثة براهين (ا) كل عدد يفرض فانه يقوم ما هو اكثر منه ويقوم بما هو اقل منه ولا شيء مما يقوم شيئا او يقوم بشيء ضدا له فلا شيء من الاعداد يتضاد (ب) الضدات كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر اذ ليس يوجد عددا اقل من الاثنين ثم ليس له من الاعداد ضد لان كل عدد يفرض ضدا له فاما هذا العدد فبده عن الاثنين اكثر من هذا العدد الاول لان الاعداد غير متناهية واذا لم يكن شيء من الاعداد ضدا للاثنين لم يكن الا ثبات ضدا لشيء منها لان التضاد لا يتحقق الا من الجانبين (ج) الموضوع القريب للمتضادين واحد ويستعمل ان يكون نوعين من العدد موضوع قريب لان كل عدد فهو انما يقوم بمجموع وحدات مثلا الثلاثة تقوم صورتها عند اجتماع وحدة ووحدة ووحدة وما دامت هذه الوحدات موجودة استحالة عروض الثانية لها بل الموضوع لا بد وان يمرض له لما زوال تلك الوحدات وتبدلها بوحدين حتى يمرض له معنى الثانية فينشئ يكون الموضوع قد فسد واما ارتفاع وحدة وقاه

(الفصل الثامن في ان الكم لا ضده)

وبقاء وحدتين فقط حتى مرض حيث بمعنى الاثوة وحيد لا يكون
موضوع الاثوة نفس موضوع الثلاثة بل يكون جزءاً من موضوعها
(واما الكم المتصل) وهو المقادير والخطوط والسطوح فليس بعضها مضاداً
لبعض لا وجه ثلاثة (ا) ان كل واحد منها اما قابل للآخر ولما مقبول له
والقابل والمقبول لا بد وان يوجد امسا ويتفرم المقبول بالقابل ويكون
للقابل متوقفاً للمقبول ولا شيء من الضدين بواجبي المقارنة ولا تقوم
احدهما الاخر (ب) انه لا يوجد مقدار في غاية البعد من الآخر (ج)
ان موضوعها القريب ليس واحداً فان اخط لا يوجد الا في السطح
والسطح لا يوجد الا في الجسم والجسم لا يوجد الا في المادة (ثم هاهنا شكوك)
خمس فلا بد من حلها •

(الاول) ان الزوجية كمية متعلقة للفردية (وجوابه) ان الزوجية ليست
من باب الكم فانه لا تعرض لها لغاتها المساواة والامساواة بل هي من
باب الكيف ثم ان سلمنا ذلك ولكننا لانضاد الفردية (اما اولاً) فلان
الفردية عبارة عن عدم الزوجية عما من شانه ان يوجد له الزوجية تحت
جنسه فيكون التقابل بينهما قابل العدم والملكة لا قابل الضدين (واما ثانياً)
فلانه وان سلمنا كون الفردية امراً وجودياً لكن العدد الذي تعرض له
الزوجية يمتنع عروض الفردية له فاذا امتنع تعاقبهما على موضوع واحد فهما
غير متضادين •

(الثاني) ان الاستقامة والانحناء كيتان وهما متضادتان (وجوابه)
انهما من باب الكيف وايضا فلان اثنين في باب الكيف ان المستقيم
يتمتع ان يصير هو بيته منعياً واذا امتنع تعاقبهما على موضوع واحد

لم تكن بينهما مضادة •

(الثالث) للتصل ضد للتصل وها كيتان (وجوابه) أنهما فصلان نوعي
الكم فيستحيل أن يرابطا تحت جنس الكم لا متناع أن يكون للتصل ما ويا
للتويع في التويع بالجنس الواحد هذا إذا سلمنا أن الاتصال امر وجودي
مع أن الحق أنه امر عيني وهو عدم الاتصال مما من شأنه أن يتصل كما أباحق
نوعه كالتناصر وأباحق جنسه كالتملك •

(الرابع) المساوي ضد المتفاوت والعظيم ضد الصغير والكثير ضد القليل
وكل ذلك كيات (وجوابه) أن هذه الإضافات في الكيات لأنما في أغصانها
وما هيها كيات ولأن أمثال هذه الإضافات يتمتع عروض التضاد لها على
ما سذكر ذلك في باب الإضافة •

(الخامس) المكان الأعلى ضد المكان الأسفل (وجوابه) أن المكان الأعلى
يستحيل أن يوجد في موضوع المكان الأسفل فلما امتنع تماثلها على
موضوع واحد لم يكرها فيستقيم الإتيان لعن الحصول في الفرق والحصول
في السفلى متضاد أن وذلك غير المكان وإضافة لمكان من حيث هو مكان
ليس فوق ولا أسفل بل حقيقة سطح ما خوذ مع إضافة مخصوصة وهو كونه
علو بالجسم آخر فلما كونه فوقاً وتحتاً فهو بالقياس إلى مكان آخر وإذا كانت
الفرقية والتعنية من باب الإضافات امتنع عروض التضاد لها كما امتنع
عروضه للصغير والكبير •

﴿ الفصل التاسع في أن الكم لا يقبل الشدة والضعف ﴾

(والفرق) بينهما وبين الزيادة والنقصان من وجوب (الاول) أن الخطأ
إذا ازداد لم يكن أن يشار إليه بمثل ما كان مع الزيادة والسواد إذا اشتد فلا يمكن

والفصل التاسع في أن الكم لا يقبل الشدة والضعف

ان يشار اليه بمثل ما كان مع الزيادة فقط (الثاني) ان تدوت الازيد
والاشخص غير منحصر وتجاوزت الاشياء الاضغف منحصرين طرفي الضدين
فان الضدين بينهما غاية الخلاف (واذا ثبت ذلك فنقول) من الظاهر انه
لا يمكن ان يكون عدد او مقدار اشد في عدد به او مقدار به من عدد
او مقدار آخر •

(واعلم) ان عدم الضد وعدم قبول الشدة والضعف ليس امرا مخصوصا
بالكم فان الجوهر لا ضد له كما مضى وبعض اقسام الكيف لا ضد له كما
سيأتي واما التلواص المساوية لكم هي الثلاثة المذكورة وخاصة رابعة
وهي قبول النهاية واللا نهاية فنتكلم في ذلك •

﴿ الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللاتناهي ﴾

(مالا نهاية له) يقال تارة بالحقيقة واخرى بالاجزاء التي يقال بالحقيقة فقد يقال
على وجه السلب وقد يقال على وجه المدلول (والذي) يقال على وجه السلب
فهو ان يسلب عن الشيء المسمى الذي لا يخلو بوجه ان يوصف للشيء بالنهاية وهو
الكم وذلك مثل ما يقال انه تعالى لا نهاية له والنقطة لا نهاية لها (واما الذي) على
وجه المدلول فهو ان يكون الشيء الذي لا يخلو بوجه ان يوصف للشيء بالنهاية
حاصلا الا ان النهاية لا تكون حاصلة وذلك على وجهين (احدهما) ان يكون
الشيء بحيث اذا اخذت منه اي مقدار شئت وجدت شيئا خارجا عنه من غير
حاجة الى العود وهذا هو الذي نريد بقولنا الاجسام غير متناهية في العظم
(وثانيهما) ان يكون سطحه محدوبا بمحد هو المحيط ولكن لا يكون في ذلك
المحيط نقطة بالفضل يمتد منها الخط بل هو متصل فلا فضل فيه كالدائرة اذا
لم يكن قطع فيها بالفضل (واما الذي يقال) على سبيل المجاز) قد يقال لما لا يكون

(الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللاتناهي)

سلوكه مقدورا كالطريق بين السماء والارض وقال ايضا لما يصر ذلك فيه وان كان ممكناً تشبها للمسير بالمعدوم (فهذه) جملة وجوه مفهوم الالهاية ويلحق بهذا الموضع ان نقيم البرهان على تنافي الابداد .

﴿ الفصل الحادى عشر فى بيان تنافي الابداد ﴾

(فنذكر) اولاً ما يمكن ان يمسك به في اثبات ابداد غير متناهية وذلك امور ستة .

(الاول) ان الانسان كما تشهد فطرته بامتناع حصول الجسم الواحد في الزمان الواحد في مكانين كذلك تشهد فطرته بامتناع انتهاء هذه الابداد الى حد ومقطع بل يوجب في كل مقام بان يكون تنافيه الى شىء آخر على نحو ما نشاهد من انتهاء كل بعد الى بعد آخر فانه يجب قبول حكم القطرة في القضية الاولى وجب قبوله في الثانية وان جاز الرد في الثانية جاز في الاولى وذلك يوجب التشكيك في الاوليات (لا محالة) ان القطرة وان شهدت بالقضيتين جميعاً الا انها في القضية الاولى لم تشهد بصحة ما يتبع نقيضها واما في الثانية فلما شهدت بصحة ما يتبع نقيضها فرفضت صدقها في الاولى وكذا في الثانية (لانا نقول) اذا كانت منافية شهدت القطرة بصحتها ثم تبين لنا بطريق من الطرق فسادها فثبت يزول الوجود بحكمها وذلك يقتضي الشك في جميع الاوليات فلما اذالم نجد ما يدل على فساد القضية فذلك لا يدل على صحتها اذ ربما كانت باطلة وان كنا لم نقف على فسادها بل اقامة الحجة على صحتها لا نفيد ايضاً لان الحجة لا تفيد العلم الا اذا كانت مركبة من الاوليات فالاوليات ان صححتها بالادلة يلزم الدور وان حكمنا بصحتها لاجل شهادة القطرة فاذا جوزنا فساد بعض ما حكمت القطرة بصحته استحبال الحكم بصحة شىء

﴿ الفصل الحادى عشر فى بيان تنافي الابداد ﴾

لاجل شهادة القطرة (ثبت بهذا) أما لو جاوزنا القدر في بعض ما شهدت القطرة به لزم التشكيك في الاوليات بأسرها فضلا عن النظريات فإذا لايجوز القدر في شيء مما شهدت القطرة به ولكن لا تهاهي الا بحد اسر فطري فوجب ان يكون حقا.

(والثاني) ان انساها لو وقف على طرف العالم قلما ان يمكنه مد اليد الى خارج العالم اولا يمكنه فان امكنه فلا شك ان الذي يتسع في خارج العالم لنصف اليد قل من الذي يتسع لكل اليد وتلك خاصية الابدان اذا خارج العالم وجدت الابدان وان لم يمكنه ذلك فهناك لا محالة جسم يمنع من الابدان اذا كلالقسين يوجب ان يحد او جسا خارج العالم.

(والثالث) ان العالم لو كان متناهيا لم يزد مما هو عليه الآن بذراع لم يتسع الحيز الذي اتسع له الا بل يكون ذلك الجزا اكبر ولو قدرناه ازيد مما هو عليه الآن بذرا عين لم يتسع الحيز الذي اتسع له بل يكون ازيد منه فاذا خارج العالم احيانا متقدرة في نفسها بالاولى والنقصان فيكون امورا وجودية وهي اما مقادير واما ذوات مقادير.

(والرابع) ان الجسمية حقيقة كلية قلما ان يجب ان يكون نوعا في شخص وهو باطل بالحس ولانه لا جسم الا وله جزء يساويه في الجسمية فيكون ابدا في الوجود اكثر من جسم واحد فاذا امكن ان تكون تلك الماهية مقولة على كثيرين (ثم ان جزئيات) كل كلي غير متناهية وليس بعضها اولي بالا مكان من بعض لان الامكان اذا كان من لوازم الماهية كان مشتركا بين افرادها فاذا وجود اجسام غير متناهية ممكن حاصل فاذا هي موجودة لان واجب الوجود عام التفيض فلا يمنع مستحقاقه من الوجود.

(والخامس) ان الزمان ليس له بداية ونهاية فلا يكون للسكون بداية ونهاية فيجب ان يكون لذلك مادة غير متناهية.

(والسادس) ان قاسوا العظم على شيئين (احدهما) على الاعداد التي لا تنهاى في الزيادة (وثانيهما) على لانهاى المقدار في جانب الصغر (والجواب) اما الذى ذكروه اولاً فلا خلاص عنه الا يمنع شهادة القطرة بذلك فثامن سلم ذلك كما فعله الجمهور لم يمكنه الخروج من السؤال الذى ذكرناه (والذى ذكروه ثانياً) من ان الواقف على طرف العالم هل يمكنه ان يمد اليد الى الخارج ام لا (فالجواب) انه لا يمكنه ذلك لا لوجود جسم يمنع في الخارج من ذلك بل لعدم الشرط وهو عدم المكان والحكم كما يتقضى لوجود المانع فقد يتقضى لقوانين الشرط (والذى ذكروه ثالثاً) فهو امر وهمي غير حاصل في الوجود فلا عبرة به (والذى ذكروه رابعاً) من ان الجسمية غير مانعة من الكثرة (فتقول) لا يكفي في عدم الامتناع ان يكون للشئ الواحد ما لم يمتنع له ان يكون اكثر من الجسمية وان كانت لا تمنع من ذلك الا ان الصور النوعية التي لا فلاك تقتضى ان تكون اواها في اشخاصها فامتنع المزيد عليها لذلك.

(فان قيل) (١) هذا يشكل بجزء من اجزاء الفلك حيث طيبة طيبة الكل فكانت الكثرة والكلية في الطبيعة بالنسبة الى اجزائه حاصلة وان كان الشخص واحد الا ان واجب الوجود واحد فامكن ان يكون تميز لازم حقيقته فالا فلاك وان اتحدت بالجسمية فقد اختلفت وتكاثرت بالصور فلم يمكن ان يكون قدر معين للكثرة دون غيره لازم ماهيتها المشتركة

(١) هذه العبارة الى شروع جواب الخامس ليست موجودة في النسختين ١٢

(فالجواب)

(فالجواب) ان كل عدد من الاعداد حقيقة وطبيعتها مخالفة بالنوع للاعداد من الاعداد والالجازان يكون العدد من حيث هو هو لازماً لماهية الجسم دون غيره من المعدادات •

(والاشكال عليه) انه لو كان كذلك لكان كل شخص من اشخاص الاجسام منفرداً بذلك العدد بينه لا شتراك اشخاص الاجسام كلها في الجسمية (والذي ذكره خامساً) من لانهاى الكون فهو لا واجب لانهاى الجسم اذ الجسم الواحد يمكن ان يتشكل بأشكال مختلفة في احوال مختلفة (والذي ذكره سادساً) فهو مجرد تمثيل من غير جامع فلا يزيد الفطن فضلاً عن اليقين •

(ثم يجب) ان يعلم ان فيه محنا وهو ان بعض العلماء قال كما ان الجسم لا يتنى في الصغر الى حد لا يوجد ما هو اصغر منه وان كانت الانقسامات الغير المنتهية لا تخرج الى الفصل بأسرها كذلك لا يخرج الى القسم الا حيث لا يمكن ان يوجد ما هو اعظم منه وان استحال وجود اعظم غير متناه •

(وذكر) الشيخ ان هذا يصح من وجه ويطل من وجه (اما وجه الصحة) فهو ان لك ان تقسم جسماً متاهياً قسمة لا تنف بان تنصفه ثم تقسم الى احد النصفين نصف النصف الآخر وتضم الى ذلك المجموع نصف الربع الباقي ولا تزال تاخذ جزءاً من الباقي اصغر منه فلا يزال يزداد ذلك النصف الاول الى غير النهاية ومع ذلك فلا يبلغ الجسم للزيادة تلك الزيادات الى ان يساوى جملة الشيء المقسوم اولاً وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق بل له حد لا يصل اليه البتة وهو تمام الجسم النصف اول مرة فضلاً عن الزيادة عليه (واما وجه البطالان) فهو ان يصل الجسم

الى كل حد في النمو والمظم وذلك ممتنع وليس ذلك مثل الصغر لان القسمة لا تحتاج الى شيء خارج عن المقصود ولما الزايد قد يكون اما بسبب المادة تنضم الى الاصل وذلك يوجب ان يكون مواد الاجسام غير نهاية واما بتدخل لا يتف الى حد فيكون هناك حيز غير متناه وكل ذلك محال (ولنذكر الآن) البراهين على المنصب الحق وهي ثلاثة :

(الاول) وعليه للمول انه لو وجدت ابعاد غير متناهية لا احتمال وجود حركة مستدرة لانا اذا فرضنا في تلك الابعاد خطا غير متناه وكرة يخرج عن مركزها خط متناه مواز لذلك الخط فاذا تحركت الكرة حتى صار الخط الخارج عن مركزها مسامتا للخط الغير المتناهي بعد ان كان موازيا له فلا بد في الخط الغير المتناهي من نقطة تقع عليها اول المسامطة لكن ذلك محال لانه لا نقطة في ذلك الخط الا وفوقها نقطة اخرى والمكن ونوع الخط الخارج عن مركز الكرة بحيث يكون مساويا لكل واحد من تلك النقاط والمسامطة مع النقطة القوقاية ابد قبل المسامطة مع النقطة المتناهية لان المسامطة مع القوقاية تحصل بعزل عن الموازاة اقل من الميل الذي به تحصل المسامطة مع المتناهية ولا شك ان الميل الكثير لا يحصل الا بعد حصول الميل القليل فلا جرم لا يصير مسامتا للنقطة الا بعد ان كان مسامتا للنقطة التي فوقها ولما كانت النقطة غير متناهية احتمال ان تكون هناك نقطة هي اول نقطة المسامطة والتالي محال فاذا دى اليه يكون محالا وهو فرضنا ذلك الخط غير متناه فاذا بقيضه حق وهو وجوب كونه متناهيا .

(الثاني) انه لو كانت الابعاد غير متناهية لجزان يخرج امتدادان من مبدأ واحد كساق مثلث لا يزال البعد بينهما يزايد الى غير النهاية (وايضا يمكننا)

ان فرض بينهما ابعادا متزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا بقدر البعد الاول
خرافا وبعدة بعدا آخر زاد عليه بشروبعالبعد الثاني بعدا آخر زاد عليه ايضا
بشبرو هكذا يكون الذي فوق زائدا على الاسفل منه بشبرو ايضا كل زيادة
توجد فاتها مع الزيد عليه تكون موجودة في البعد الذي فوقه مثلا زيادة
الثاني على الاول موجودة في الثالث مع زيادة اخرى .

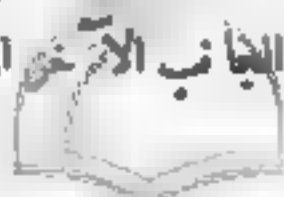
(واذا تلخصت) هذه الامور فنقول لاشك انه يتحقق هناك زيادات
غير متناهية فاما ان يكون كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في بعد واحد
واما ان لا يكون كذلك وكلا القسمين يؤيدان الى الاحال بالقول بثبوت ابعاد
غير متناهية محال (لمانذا قلنا) انه ليس كل واحد من تلك الزيادات حاصلا
في غيره فانه اذا كذب هذا الحكم على كل واحد واحد ففي جملة تلك الاحاد
واحد كذب هذا الحكم عليه ايضا فلا بد حينئذ ان يصدق عليه ان ما فيه من
الزيادة غير موجودة في غيره . ولما كان كذلك لم يكن فوقه بعدا خروا الا
لكانت الزيادة الحاصلة فيه خاتمة فيما فوقه وقد فرضنا انه ليس كذلك ولذا
لم يكن فوقه بعدا آخر فقد انقطع الامتداد ان و الا امكن ان يوجد فوقه
ما يكون فيه تلك الزيادة فلذا لا متناهية يجب ان يتقطعا مع اما فرضناهما
غير متناهيين هذا خلف ولما كذب قولنا (ليس كل واحد من تلك الزيادات
حاصلا في غيرها) صدق ثبوت وهو ان كل واحد من تلك الزيادات حاصل
في غيرها وقد عرفت ان البعد العاشر مثلا ليس فيه زيادة للتاسم على الثامن
فهذه بل وجميع الزيادات التي تحتها فاتها عبارة عن مجموع البعد الا ولجميع مجموع
تلك الزيادات فظهر انه لما صح ان كل واحد من تلك الزيادات موجود
في غيره صح ان الكل بمجموعه لا بد وان يكون موجودا في بعد واحد

(فنقول) تلك الزيادات غير متناهية فإذا هناك بعد واحد قد وجدت فيه تلك الزيادات الغير المتناهية فيكون ذلك البعد غير متناه مع أنه محصور بين حاصرين هذا خلف (وايضاً) فالبعد المشتمل على تلك الزيادات ان كان فوقه بعد آخر فهو غير مشتمل على ما فوقه فلا يكون مشتملاً على تلك الزيادات وتقدر من كذلك هذا خلف وان لم يكن فوقه بعد آخر فقد انقطع الامتداد ان القروضان الغير المتناهين هذا خلف (وايضاً) فلان المتحرك على التفاوت الاول يقطع التفاوت المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بالمسافة في زمان متناه وذلك محال فظهر ان القول بالاباد الغير المتناهية مفض الى هذه المحالات فيكون محالاً (فهذا يمكن) في تصحيح هذه الطريقة المنكفة ولنا عليه كلام في شرح الاجابات .

(الثالث) ان نقول لنفرض بعد (ا ب) وليكن غير متناه اما من طرفي (ا ب) ولما من طرف واحد على جميع الاحوال امكن ان يفرض فيه حد يكون طرفاً لتلك الاعداد وليكن ذلك الطرف (ج) وبفرض فيه حد آخر وهو (د) فيكون خط (ج ب) الغير المتناهي في طرف (ب) ازيد من خط (د) الغير المتناهي في طرف (ب) بمقدار (ج د) فاذا فرضنا انطباق نقطة (د) على نقطة (ج) فلا يخلو اما ان يمتد محالاً الى نهاية فيكون الزائد مثلاً للنقص وهو محال (واما) ان تقصر عنه فيمكن ان يكون (د ب) في طرف (ب) منقطاً فانه ان لم ينقطع كان دائماً موجوداً مع (ج ب) فلم يكن انقص منه بل يكون مساوياً له واذا كان (د ب) في طرف (ب) منقطاً كان في طرف (ب) متناهياً و (ج ب) ازيد منه بمقدار (ج د) المتناهي والمتناهي اذا ضم الى المتناهي يكون السكل متناهياً فيكون (ج ب)

في جهة (ب) متاهيا وهو المطلوب •

(وفي هذا البرهان شك) تصر على حله وهو ان تطبق نهاية الزائد على نهاية الناقص انما يمكن على احد وجوه ثلاثة (احدها) ان تحرك الناقص بكميته الى جهة نهايته حتى تنطبق نهايته على نهاية الزائد وتحرك الزائد بكميته عن جهة نهايته حتى تنطبق نهايته على نهاية الناقص (وثانيها) ان يزداد الناقص حتى ينطبق طرفه على طرف الزائد او يتقرب طرف الزائد ويقل حتى ينطبق على طرف الناقص (وثالثها) ان يبقى الزائد والناقص كما كانا ولكنه توضع نهاية الزائد على نهاية الناقص وحينئذ تظهر في الزائد فضلة لا تنطبق على الناقص بل تبقى متجاوية عليها وذلك مثل خطين يتفاوتان في نهايتهما فانما اذا طبعنا بين نهايتهما حدثت في الزائد فضلة متجاوية لا تنطبق على الناقص ثم لا زال نزيد تلك الفضلة وتبدها الى الجانب الآخر الى ان تظهر الفضلة من الجانب الآخر •



(واذا عرفت ذلك فنقول ان ادعينا صحة التطبيق بين نهايتي المقدارين على الوجه الاول فقد صادفنا على المطلوب الاول لان الخط انما يمكن ان يتحرك بكميته اذا خلى مكانا وشغل غيره وذلك انما يصح اذا كان متاهيا من كل الجهات (وان ادعينا ذلك بالوجه الثاني) فيشذحجج كل واحد منهما مع النمو والذبول معا وبالاخر ولا يلزم منه محال (وان ادعينا ذلك بالوجه الثالث) فلنخمس ان يقول ان زادوا الناقص بمقدار الى غير النهاية وتبقى في الزائد تلك الفضلة الغير المنطبقة ابدأ ولا تنهي الى حيث تزول تلك الفضلة فاذا هما ابتدآن الى غير النهاية ولا يلزم ان اجعل الناقص مساويا للزائد لان تلك الفضلة اذا موجودة مع الزائد (فهذا بيان هذا الشك) •

(وهاهنا شكوك آخر) بمكتساحها (فان قيل) ما ذكرتموه من الجهة متفوض بالنفوس للعارفة من الابدان من زمان الطوفان الى ما مضى فانها اقل من النفوس العارفة في زماننا هذا الى ما مضى مع ان النفوس غير متناهية (وايضاً) الحركات المتناهية من زمان الطوفان اقل مما مضى من زماننا هذا مع انه لا بداية للحركات •

(وقد اجاب الحكماء) عن هذا ان كل كثره تجتمع اجزاؤها ويكون لها ترتيب في الطبع اوفي الوضع قد خول لمالاتها فيها بمتبع (اما الذي) فيه ترتيب بالطبع فكالمثل والمطلوبات (واما الذي) فيه ترتيب في الوضع فكالمقادير (واما اذا كانت) الاجزاء لا توجد معاً بل كانت في الماضي والمستقبل كالزمان والحركة فلا يتجمع في ان لا يكون متاهياً كما يستتبع (واما اذا وجدت) الاجزاء معاً ولكن لا يكون بينها ترتيب في الطبع ولا في الوضع فليست لا يكون فيها احتمال المطابقة في مثل هذه الأمور لا يكون احتمال الزيادة والنقصان موجباً للتأني (وقد اشكل) على كثير من أهل النظر ذلك ولم يشيروا في اقتضاء احتمال الزيادة والنقصان للتأني امكان المطابقة فصار ذلك شبهة عظيمة وقصو اسبابها في ضلالات كثيرة •

(فمنهم من اجل) بقاء النفوس الناطقة (بان قال) لو بقيت لكان الحاصل منها الآن عدداً غير متناهياً لكون الابدان غير متناهية واستماع التناسخ لكن القول بوجود نفوس غير متناهية محال لاحتمالها الزيادة والنقصان فهي اذاً غير باقية (ومنهم) من ذهب الى وجوب تأني الحركات (بقوله) النفوس متناهية لاحتمال عددها للزيادة والنقصان والتناسخ باطل فيلزم تأني الابدان ويلزم من تأنيها تأني الحركات (ومنهم من) ذهب الى التناسخ لان

الابدان غير متناهية والنفوس متناهية

(ونحن بعون الله تعالى) نكشف للنظار عن هذه الشبهة (فنقول) العلم بان كل ما يحتمل الزيادة والنقصان يكون متاهيا لما ان يقال انه من الاوليات او من النظريات وباطل ان يكون من الاوليات لان المقلاء اختلوا فيه (فمنهم) من زعم ان الاجسام مركبة من اجزاء لانهاية لها بالفصل (ومنهم) من زعم ان العالم مركب من اجزاء كرية الشكل صلبة لانهاية لها (ومنهم) من قال بالغليظ الغير المتناهي (والمسلمون اتفقوا) على ان معلومات الله تعالى ومقدوراته غير متناهية (ومنهم) من زعم ان انواع الاكوان المقدورة لله تعالى غير متناهية والجزء الذي لا يفجزى عندهم يمكن حصوله في احياء غير متناهية على البدل (وكذلك يمكن) ان تقوم به افراد غير متناهية من نوع واحد على البدل (ومنهم) من اثبت ان العلم ذوات غير متناهية (ومنهم) من اثبت لله تعالى صفات غير متناهية (وكذلك) نعلم بالبداهة ان مراتب الاعداد غير متناهية (وكذلك نقول) ان تصنيف الالف سرارا لانهاية لها اقل من تصنيف الالفين سرارا لانهاية لها (وكذلك نعلم) ان الامكانات الماضية لا بد ابتها والحرركات الحادثة في المستقبل اى التى يمكن حدوثها لانهاية لها مع ان كل هذه الامور محتملة للزيادة والنقصان فان عدد نصفها اقل لاحتماله من عدد كلها (فهذه المذاهب كلها) فبيدنا اجماعا منعقدا بين المقلاء على انه ليس كل ما قبل الزيادة والنقصان فانه يجب ان يكون متاهيا فكيف يمكن ان يقال ان العلم وجوب تناهيه ما قبل الزيادة والنقصان من البدييات فاذا آهذه القضية لا تصح الا بالبرهان وذلك لا يقرر الاقبا يحتمل الانطباق

(ويأني أن) الموجب لنتاهي هو أنه يجب انتهاء الناقص إلى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده من الزائد وهذا إنما يجب لو تفرد وقوع جزء من الجملة الناقصة في مقابلة جزئين من الجملة الزائدة فإنه إن كان ذلك ممكناً لم يجب انتهاء الناقص إلى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده من الزائد شيء وذلك إنما يتحقق فيما يحتمل الاطباق لأنه إذا فرض جزء من الجملة الزائدة ينطبق على جزء من الجملة الناقصة استحالة أن ينطبق جزء آخر من الجملة الزائدة على ذلك الجزء من الجملة الناقصة لاستحالة حصول الجسمين في حيز واحد فلا جرم إذا صار جزء من الجملة الناقصة مشغولاً بماسة جزء من الجملة الزائدة استحالة أن يصير هو بينه مشغولاً بماسة جزء آخر من المشغول بماسة جزء آخر من الجملة الزائدة جزء آخر من الجملة الناقصة وذلك بوجوب أن ينتهي الناقص إلى حد يتقطع ويبقى بعد ذلك من الجملة الزائدة مقدار الزيادة (فأما الأمور) التي لا يمكن الاطباق فليس هناك بين أجزاء الجملتين ماسة حتى تكون غير متقابلة من حيث هي بل إن ماسة جزء آخر بل ليس بينهما نسبة الأمن وجون (أحدهما) كون كل واحد منهما مثلاً لصاحبه لكن لا يلزم من كون الشيء مثلاً لشيء أن لا يكون مثلاً لغيره (وأما في المقادير) فإن الجزء المشغول بماسة جزء يتمتع أن يكون هو بينه في تلك الحالة مشغولاً بماسة جزء آخر فلا جرم كانت الماسة والأطباق مظهرين للفضل الخالي عن العوض (وتأنيهما) أن يفرض في الذهن تقابل إحدى الجملتين بالجملة الأخرى (وذلك أيضاً على وجون) فإنه أما أن يفرض تقابل إحدى الجملتين بالجملة الأخرى من حيث هما جملتان فلا يكون في ذلك الامتقابلة شيء واحد لشيء واحد (وأما أن يفرض) تقابل أحاد إحدى الجملتين بأحاد الجملة الأخرى

فذلك

فذلك محال لأن العقل لا يقوى على استحضار أعداد لا نهاية لها على التفصيل
وأما أن تقابل بعض آحاد إحدى الجملتين ببعض آحاد الجملة الأخرى فلا يلزم
منه ونوع النقصان في الكل (فظاهر مما قلنا) أن النقصان المطالي من العوض
أما يلزم عند وجود الانطباق (ثبت) أن احتمال الزيادة والنقصان لا واجب
التأهي إلا بهذا الشرط (وأما بيان الشرط الثاني) وهو أن تكون الأجزاء
حاضرة مما فنذكره في الفصل الذي يليه •

(الفصل الثاني عشر في معنى الانهائية في الماضي والمستقبل)

(اعلم) أن الحوادث إما أن ينظر ويصير لآنها ينها في الماضي أو في المستقبل
ولا بد من تلخيص المعنى في كل واحد من الاعتبارين (فالنظر الأول باعتبار
الماضي) فإذا قلنا الأشخاص الماضية فهو محتمل لو جرين
(أحدهما) أن لكل واحد من الأشخاص الماضية غير متناه وهذا ظاهر
البطلان (وثانيهما) أن جملة الآحاد ~~الاجتماع~~ لما عدد غير متناه وهذا
أما أن يفهم بحسب ما في الوجود ~~أي أنهم محتمل~~ بما في التوهم أما الذي بحسب
الوجود فاما أن يفهم على وجه السلب أو على وجه المدول (أما الذي يفهم)
على وجه السلب بأن يقال أن جملة الأشخاص الماضية ليست أمر له عدد
متناه وأما الذي يفهم على وجه المدول بأن يقال هكذا جملة الأشخاص
الماضية أمر له عدد غير متناه (وأما الذي بحسب التوهم) فهو أن يقال أن
التوهم من جملة الأشخاص الماضية أي واحد أخذته تجد واحدا غيره قد حصل
في الوجود ولا ينتهي الحساب البتة إلى واحد غير مسبوق بغيره • •

(فنقول) أما الوجه الأول فهو حق لأن تقيضه باطل وهو قولنا أن جملة
الأشخاص الماضية هي أمر له عدد موجود وذلك لأن هذه القضية موضوعها

أمر غير موجود و ممتنع الوجود لأن جملة أشياء كل واحد منها لا يثبت مع آخر بل يعدم لا يكون لها جملة موجودة البتة لأنها لو كانت موجودة لكان وجودها أمافي الخارج و أمافي الذهن وليس في الخارج لأن وجودها في الخارج إنما أن يكون في كل الأزمنة أو في زمان معين أمافي الماضي أو الحال أو المستقبل وكل ذلك باطل و بطل أن يكون لها وجود في الذهن لأن الذهن لا يقوى على استحضار عدد لا نهاية له بالتأمل بل إنما يرسم فيه ما كان مقدرا محدد و دأ مثل العشرة و الألف ثم الذهن يحصل فيه معنى الانهائية من حيث أنه محمول و صفة قائما أن يحصل في الذهن العدد الموصوف بكونه غير متناه فذلك محال (ثبت) أن موضوع هذه القضية ممتنع الحصول في الأعيان وفي الأذهان فيستحيل أن يحكم عليه بالأحكام الثبوتية فإذا استحيل الحكم عليه بأنه غير متناه بمعنى المدلول بل يجب وصفه بأنه غير متناه بمعنى السلب و به تبين أيضا ما ذكرناه في الفصل الثاني معنى من أن الحوادث الماضية لا يمكن وصفها بالزيادة و التفصيل (فإن قيل) فكيف تقول للجملة الماضية أنها عشرة مثلا (فنقول) هذا الحكم بالحقيقة حكم على الصورة المرئسة منها في الذهن و الذهن يقوى على استحضار العشرة و الألف وغيرهما ولكنه لا يقوى على استحضار عدد غير متناه (ثبت) أن الاعتبار الأول حق والثاني باطل .

(واما الاعتبار الثالث) فنقول أنه يصح أن نقول أن الأشخاص الماضية جملة مقولة في الذهن من حيث هي جملة من غير أن يحتاج في ذلك إلى نقل الآحاد وأن الذهن متى استحضر واحدا مما يوصف بأنه كان موجودا وجد واحدا آخر يمثل صفته (فهكذا) ينبغي أن تصور معنى قولنا الأشخاص الماضية

الماضية غير متناهية •

(و النظر الثاني) في الانتهائية بحسب المستقبل فنقول النظر في الامور المستقبلية اما ان يكون في وجودها واما ان يكون في تنهايتها ولا تنهايتها (اما النظر) في وجودها فلا شك انها ليست موجودة بالفعل لان الذي في المستقبل فهو بدعي غير موجود بل هي موجودة بالقوة (ثم لا يخلو) اما ان نستبرح حال كون كل واحد واحد من تلك الامور في المستقبل واما ان نستبرح حال كلها فان اعتبرنا كل واحد واحد من تلك الامور قاما ان يكون كل واحد منها موجودا بالقوة في وقت واحد واما ان يكون كل واحد واحد موجودا بالقوة في جميع الاوقات قال اول حقو الثاني باطل لان الحادث الواحد لا يمكن ان يبقى مستمرا ابدا (واما اذا اعتبرنا وجود الكل من حيث هو كل فذلك الا اعتبار على وجوه (الاول) ان يكون ذلك الكل موصوفا بصفات بعضها منه موجود وهذا القسم يصح من حيث ويبطل من وجه (اما وجه بطلانه) فان الكل بما هو كل غير موجود حتى يوصف بصفات يثبت على ما بيناه (واما وجه صحته) فلان الماهية التي تفرض لها آحاد تحمل هي طبا يصح ان يقال ان ما تحمل عليه تلك الماهية دائما هي موجودة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل بحيث لا يثبت بعده من شيء بالقوة (الوجه الثاني) ان يكون ذلك الكل بحيث يكون كل واحد من المدومات منه موجودا بالقوة بحسب وقت معين وان لم يكن شيء منه بالفعل (فهذا) هو النظر في وجود الاشياء المستقبلية •

(واما النظر) في تنهايتها ولا تنهايتها (فاعلم) انه يصح ان يقال للاشياء التي في طريق التكون انها ابد امتناهيية بالفعل وصرح ان يقال انها ابد امتناهيية بالقوة وصرح ان يقال انها ابد امتناهيية بالقوة (اما انها امتناهيية)

أبداً بالتفصل فلا نها أبداً تكون واحدة إلى حد معين فتكون بحسب ذلك
الحد متناهية (ولما انتهت متناهية) بالقوة أبداً فذلك بحسب النهايات الأخرى
التي بالقوة بعد النهاية الحاصلة (ولما انتهت متناهية) لا بالقوة ولا بالتفصل أبداً
فبالقياس إلى النهاية الأخيرة التي لا يحصل بعدها شيء آخر (والحاصل)
لنها بالقياس إلى النهاية الحاضرة متناهية بالتفصل والقياس إلى ما سيحضر
متناهية بالقوة وبالقياس إلى النهاية التي لا تحصل بعدها نهاية أخرى غير متناهية
لا بالتفصل ولا بالقوة (وإذا عرفت ذلك) صرح أن قال أن مالا نهاية له موجود
بالتفصل دائماً أي من جهة أنه غير متناه إلى نهاية لا تحصل بعدها نهاية أخرى
وصح أن قال أن مالا نهاية له موجود بالقوة دائماً أي من طبيعته
دائماً شيء هو بالقوة •

(الفصل الثالث عشر في ثبوت انحاش الأقسام الخمسة)

فالفصل الثالث عشر في ثبوت انحاش الأقسام الخمسة •

(البحث الأول) أن قولنا لا نهاية لهاارة نفي بها الأمور التي وصف بذلك
ونارة نفي بها نفس هذا المصطلح ~~كل ما لا يخلو~~ مشروخ خرافاً فارة نفي به
الخشبة التي هي مشروخ خرافاً ونارة نفس طيبة هذه الكمية (ثم إن بعضهم)
يجعل الانهائية بالمعنى الثاني مبدأً وهو باطل لوجوب (أحدهما) أن الانهائية
أمر اعتباري نسبي وليس له مفهوم مستقل فكيف يقال أن يكون موجوداً
وحده فضلاً عن أن يكون مبدأً لتبره (تأجها) أن الانهائية لا يخلو أما
أن يكون منفصلاً أولاً يكون فإن كان متصلاً وجب أن يكون جزءه مساوياً
لكله لأنه ليست هناك طيبة أخرى وراء ذلك المفهوم فيجب أن يكون
كل واحد واحد من أجزائه غير متناه أيضاً وهو محال وإن لم يكن قابلاً للقسمة
فهو غير متناه على معنى السلب وليس غير متناه على معنى المدول الذي

هو مرادنا •

(البحث الثاني) في تفسير قولهم الانهاية طيبة علمية (وبيان) ان الذي لانهاية له لا ينتهي الى زوال طيبة القوة عنه بل طيبة القوة محمولة فيه دائماً فيكون ما لانهاية له تباؤه و حقيقته متعلقة بالقوة و القوة متعلقة بالمادة لا بالصورة التي هي بالفصل وبخروج منه ان ما لانهاية له لا يكون كلاً و جملة لان الكل صورة او ذ وصورة و الانهاية طيبة علمية •

(البحث الثالث) ان الجسم الذي لانهاية له يستحيل ان يكون متحركاً لانه اما ان يكون غير متناه من كل الجهات او من بعض الجهات فان كان من كل الجهات لم يخل عنه مكان حتى ينتقل اليه وان كان من بعض الجهات فهو باطل من ثلاثة اوجه (الاول) ان تنامي عن ذلك الحد ان كان مقتضى طبعه وجب ان يكون متاهياً من سائر الجهات لان الطبيعة لمراعاة تساوي فعلها من كل الجوانب وان كان بالسر فذلك القاصر لما ان افاده ذلك الحد بان قطعه فلا يكون ذلك لانهاية الى الفضاء الى المقطوع من جنسه فلا يكون هناك مكان يتحرك اليه و لما ان افاده حد و د آمن غير ان قطع منه شيئاً كما يحمل الجسم المتناهي صغيراً بالكثيف وكبيراً بالتسعين فيكون من شأن ذلك الجسم ان يتبر متناهيماً بذلك القياس وغير متناه يمتنع طبعه وسنين فيما بعد ان ذلك ممتنع (الثاني) ان سلمنا انه يمكن ان يكون حد و د ا من جانب د و ن جانب لكنه اذا انتقل الى الجهة الفارغة لم يخل اما ان يخلو من الجهة المقابلة الفارغة لها او لم يخل فان لم يخل فلم ينتقل اليه لكنه ازداد من ذلك الطرف وان خلا لجهة النير المتناهية متناهية (الثالث) ان تلك الحركة لا يمكن ان تكون طبيعة لان الطبيعي هو الذي يطلب

ايناطيميا واحد امينا وكل حد فهو محدود والمحدود لا يشتمل اليه مالا حده له
واذا لم يمكن ان تكون طيية لم يمكن ايضا مصرية لان القصر على خلاف الطيية
مفيت لم تكن طيية لم تكن مصرية •

(البحث الرابع) الجسم الذي لا نهاية له لا يكون لاجزاءه حركة طيية
لان الجسم لو كان غير متناه من كل الجهات لم يكن ماعنه الحركة مخالفا لما اليه
فلا تشتمل حركة طيية وان كان غير متناه من بعض الجهات حتى يكون الجزء
يتحرك اذا كان خارجا عن الحد فلا محالة ذلك الجزء انما يتحرك الى مكان
مطلوب له بالطبع وهو الذي يطلبه الكل ايضا لكن الكل لا يطلب مكانا
بالطبع اذ ليس له محيط حتى يطلبه وليس مطلوب به البعد الخلاق على ما سيظهر
فاذا ليس للكل حيز مطلوب طيية للجزء ذلك ايضا لتشابه طييتها فاذا
الاجسام التي لاجزائها حركات طيية الى جهات محدودة كلها متناهية •

(البحث الخامس) ان الجسم الذي لا نهاية له يجب ان يكون فعله وانفعاله
والحين لافي زمان ومكان كانت الفاعل والانفعال زمانين فالجسم متناه اما انه
لا يجوز ان يكون الجسم الغير المتناهي فاعلا فعلا زمانيا فلان ذلك المنفعل
اما ان يكون متناهي او لا يكون متناهي فان كان متناهي فن شأن جزء من المنفعل
ان يشغل من جزء من الفاعل فاذا فعل جزء من غير المتناهي في المتناهي
او في جزء منه كانت نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي يشغل فيه المتناهي
من غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي اذا اجسام كلها كانت
اعظم صارت قوتها اقوى فزمان فعلها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل
غير المتناهي لافي زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه
فان نسبة افعال جزء منه الى افعال الكل كنسبة الزمانين فيجب ان يتم
انفعال

أفعال كل جزء منه لا في زمان ويكون أفعال الجزء الأصغر منه أسرع من
أفعال الجزء الأكبر إذا كانت الصغر مقتضياً للسرعة فيكون أسرع
من الكائن لا في زمان .

(وإذا عرفت ذلك) من جهة الفعل فلك ان تعرف مقابلة من جهة الأفعال
فمعلوم من هذا ان الاسقاطات التي يفعل بعضها في بعض فلا زمانياً كانت كلما
عظمت ازدادت قوة والصورة وان كانت لا تشتد في جوهرها على ما سيأتي
فإنها تشتد في تأثيرها فانه وان لم يميز ان تكون الصورة التي في هذه النار تشتد
وتضعف ولكنها في ضعفها تكون أقوى وليست هذه الزيادة قزياً الشدة
في الجوهر بل زيادة الأثر والمقدار (وقد جرت العادة) بان يقب هذا الموضع
بيان ان القوى الجسمانية متناهية الآخر (ونحن اخرناها) الى باب القوى
والصور (ويطبق بهذا الموضع) الكلام في انقسام الأجسام (ولكنها) اخرناه
الى باب الجسم لانه اليتق بذلك من حيث ان الانقسام الذي بالفعل انما يكون
بسبب المادة لا بسبب الكم على ما بيناه .

(ولما اخصينا وطرنا) من احكام الكم من حيث هو كم وخواصه وجب ان نخوض
بعد ذلك في احكام اقسام الكم (اما الكم المتصل) قاثبات وجوده وبيان
عرضيته قد صرف في باب الوحدة والكثرة (فبقينا) في هذا الموضع ان نتكلم
في احكام اقسام الكم المتصل (اما اثنان) فقد اخرنا الكلام فيه الى باب الحركة
لانه به اليتق (واما الآن) فنذكر اولاً الاحكام المشتركة بين الثلاثة الباقية
وهي الخط والسطح والجسم ثم نخوض ثانياً في بيان ما يختص بكل واحد منها .
﴿ الفصل الرابع عشر في المباحث المشتركة بين الثلاثة وهي اربعة ﴾

(البحث الاول) في ان المقدار لا يوجد في الخارج مفارقاً عن المادة خلافاً

لأصحاب الخلاء (والدليل على ما قلناه) ان المقادير المتواردة على الجسم لا شك انها حالة في المادة فلو قدرنا مقدارها مجرد الكان فمجرد ما ان يكون للماهية اوللوازم تلك الماهية اولما لا يلزم تلك الماهية فان كان ذلك الاستثناء لنفس تلك الماهية اوللوازمها وجب ان يكون كل مقدار غنياً عن المادة ولو كان كذلك لاستحال ان يوجد شيء منها حالاً في المادة لان الشيء بذاته من الشيء يستحيل ان يمرض له ما يصيره بيته محتاجاً اليه .

(فان قيل) ليس ان الحيوانية محتاجة الى الناطقية في بعض المواضع ثم لا يلزم احتياجها اليها مطلقاً فها هنا ايضا لا يلزم من احتياج البعد الى الموضوع في موضع حاجته اليه في كل المواضع (اجاب الشيخ) عن هذا بان قال البعد الذي ينقسم في الجهات الثلاث طيبة نوعية محصلة وكذلك السطح والخط والطبيعة النوعية المحصلة لا تختلف باختلاف المقارنات واما الطبيعة الجنسية فاما تنفصل بمحصل تحت تلك الماهية ويسكون العقل مقتضيا للمعروف حتى يكمل في العقل ظهورها فان مجرد المعلوم من امر يقبل الاقسام مفهوم غير محصل بل انما يتم بسبب ما يلحقه من الفصل وهو انه قابل للاقسام في جهة اوفى جهتين اوفى الكل فاما كون البعد بحيث يكون بعضه قائماً لافي مادة وبعضه قائماً بالمادة فليس بمنوع للبعدية فيجب ان تختلف لوازم مثل هذه الطبيعة .

(ولقائل ان يقول) انما ورد النقص على قولكم (الشيء اذا احتاج الى شيء في موضع وجب ان يحتاج اليه في كل المواضع) فلاننا ان الجنس يحتاج الى الفصل المميز في موضع ولا يحتاج اليه في موضع آخر مع انما هيئة الجنس واحدة واذا جاز ذلك فن الجائز ايضا ان يحتاج البعد الى الموضوع مرة وان لا يحتاج

لا يحتاج اليه اخرى (واما) ان الطبيعة الجنسية طيبة غير محملة و الطيبة
النوعية طيبة محملة (فتقدير صحة هذا الكلام) كان فارقا في غير محل الجمع
(فالاولى في الجواب) ان يقال ان الجنس يحتاج الى فصل يقومه مطلقا فلا جرم
هذه الحاجة لازمة له ابدا ولما تبين الفصل فليس من جانب الجنس بل من
جانب الفصل كما بيناه في باب الملاعبة فاندفع الاشكال .

(ونرجع الى التقسيم) فنقول ولما ان كان ذلك التجرد لا امر فارض
فلا يخلو اما ان يكون المقدار حالا في ذلك الامر او ذلك الامر يكون حالا
في المقدار او يكونان حاليين في ثالث فان كان المقدار حالا فيه فهو ان كان غنيا
عن الموضوع كان المقدار مقارنا للنفي عن الموضوع وحالا فيه فلا يصحكون
مجردا عن الموضوع وان لم يكن ذلك الا غنيا عن الموضوع كان المقدار
المتناهي الى الموضوع حالا فيحتاج الى الموضوع فيستحيل ان يكون المجموع
غنيا عن الموضوع (وباطل ايضا) ان يكون ذلك الامر حالا في المقدار
فان المقدار ان كان لذاته محتاجا الى الموضوع لا يستحال ان يصير غنيا عنه
بسبب ما يمرض له وان كان غنيا عنه لذاته استحالة ان يمرض له ما يوجه اليه
لان ما بالذات لا يزول بسبب العوارض (وباطل) ان يكون ذلك الامر
حالا في محل المقدار لانه يكون المقدار حيثئذ ماديا مع انه قد فرض مجردا
فثبت ان المقدار لا يتجرد عن المادة .

(البحث الثاني) في بيان المقادير التعليلية ان المقدار وان كان لا يشارك المادة
في الوجود الخارجي الا انه يفارقها في الذهن فانه يمكننا ان نشعر بالمقدار مع
الذهول عن كل المواد فاذا تخيلنا الابدان الثلاثة من غير ان نلصق الى شيء من
المادة واحدها كان ذلك التخيل جنسا تعليميا ثم انه لا يمكننا ان نتخيل

(البحث الثاني في بيان المقادير التعليلية)

ولا ان نحس الاجسام متاهيا ومتى تخيلنا الجسم المتاهي فقد تخيلنا نهايته وذلك هو السطح فاذا تخيلنا السطح من غير ان نستصحب معه الجسم ولا عرضاً من الاعراض التي تكون في سطوح الاجسام الطبيعية كالالوان والخشونة والملاسة كان المتخيل هو السطح التليسي (ثم اذا تخيلنا) السطح متاهيا ونظرنا الى نهايته من غير ان نستصحب معه السطح كان ذلك المتخيل خطاً تليسياً (ثم اذا تخيلنا) الخط متاهيا فقد تخيلنا نهايته وهي النقطة فاذا نظرنا اليها من غير ان نستصحب معها الخط الذي هي نهايته فقد جردنا النقطة حيث نعتن الخط (فالخاص) ان هذه المقادير اذا حصلت في الوجود مجردة بمعاها فهي المقادير التليسية.

(البحث الثالث) في الفرق بين كون الجسم تليسياً وبين كون الخط والسطح تليسين.

(قد مر فت) مما مضى الفرق بين ان ينظر الى الشيء لا بشرط ان يكون منه غيره وبين ان ينظر اليه بشرط ان لا يكون منه غيره.

(فالاولا) بماد الثلاثة (فيمكنك ان تخيلها بالاعتبار اني ان تخيلها لا بشرط ان تلتفت معها الى المادة وان تخيلها بشرط ان لا تكون معها مادة واما السطح فلا يمكنك ان تخيله بشرط ان لا يكون معه جسم لانك اذا تخيلات السطح فلا بد وان تخيله على وضع خاص وتوهم له جهتين أو صلات الصائر اليه ايضاً لا ياتي منه جانين متفاثرين فيكون المتوهم ذا حدين فيكون جسماً لا سطحاً.

(وبهذا البيان يظهر) انه لا يمكن تخيل الخط بشرط ان لا يكون في السطح ولا تخيل النقطة بشرط ان لا تكون في الخط فاذا السطح والخط والنقطة

لا يمكن

(البحث الثالث في الفرق بين كون الجسم تليسياً وبين كون الخط والسطح تليسين)

لا يمكن تخيلها بشرط ان لا يكون معها غير هاتم يمكن تخيلها لا بشرط ان يكون معها غيرها (واما) الابداد الثلاثة فيمكن تخيلها بالا اعتبارين جميعا •

(البحث الرابع) في بيان عرضية هذه الامور (اما بيان) عرضية الجسم فنوجيز (احدهما) انه يزيد وينقص والجوهر ياق على طبيعة نوعية فهو عرض (وتانيهما) ان الجسم البسيط اذا نصفته كان نصفه مساويا لأكله في الماهية مع كونه مخالفا له في المقدار ولو كان المقدار مقوما لكانت المختلفان في المقدار مختلفين في الماهية •

(واما بيان عرضية الثلاثة الباقية) فذلك فرع على بيان وجودها (فن الناس) من انكر كونها امورا وجودية لوجيز (الاول) ان السطح عبارة عن نهاية الجسم ونهاية الشيء هي ان ينفي الشيء فلا يبقى منه شيء فالسطح اذا امرعد به وهكذا القول في الخط والنقطة (والثاني) ان السطح لو كان امرا وجوديا لكان اما متعيزا فيكون قابلا للقسمة في الجهات الثلاث واما ان لا يكون متعيزا فيكون قائما بالمتعيز فيكون قائما بالنقسم فيكون منقسما في الجهات الثلاث لان القائم بالنقسم منقسم (وهكذا القول) في الخط والنقطة فان النقطة ان كانت عرضا فلها محل وذلك المحل ان كان عرضا آخر تسلسل او لا تسلسل بل انتهى لا محالة الى الجسم فتكون النقطة لا محالة في شيء منقسم فيجب ان تكون منقسمة لكن الذي باطل فاذا النقطة ليست امرا وجوديا •

(واعلم) ان كلام هؤلاء مختل (والذي) يمكن ان يتسلك به في آيات هذه الامور (انا نجد) الاجسام متهامة وليست مما ستها بتمام ذواتها فان ذلك هو المدخل بل مما ستها بسطوحها ومن المعلوم بالضرورة ان ما به التماس لا بد وان يكون امرا وجوديا وهو مشكل لان التماس بالعرضي شكل جدا ومتي

سأخ ان يقال يتما سان بالعرض لا بالاجزاء سأخ ان يقال يتما سان بالعدم
وما الفارق بين القولين (والذى يقال) من ان الجسم المتصل اذا قطع حدث
له سطح بعد ان لم يكن فلا بد وان يكون اسرا وجوديا ليس بشئ لانه يمكن
ان يقال ان الذى حدث هو تفرق الاتصال وهو امر عديم (ولما الجواب
مما تمسكوا به) فقد مضى في القبول السابقة واذا ثبت وجود هذه الامور
ثبت عرضيتها لانها تزول وتطرا مع بقاء الحقيقة بحالها فانك اذا صيبت
للماء على الماء قد ظل ما كان لكل واحد من السطح المين وحدث لكل
سطح واحد ثم اذا فرقتهم مرة اخرى فينتز زول ذلك السطح الواحد
ويحدث سطحان آخران غير الذى علم اولا لاستحالة اعادة الممدوم مع ان
حقيقة الجسم وطبيعته باقية بحالها فلما بذلك ان السطح عرضي ويظهر ثبت
عرضية الخط والنقطة .

الفصل الخامس عشر في با حث من با حث واحد منها من الباطن وهو

اربعة

(البحث الاول) في ان الجسمية من توابع للمادة

(واعلم) ان المقدار المين لا يتخيه الصورة الجسمية لذاتها والالكان
كل جسم على ذلك المقدار ولا يبين ان الجسم الواحد يختلف عليه المقادير
وليس ايضا بسبب الفاعل فان الفاعل اذا اعطى الصورة الجسمية مقداراً
مميّناً اعطاها مقداراً آخر فذلك انما يكون بان تتمدد الصورة الجسمية
الى جانب وتقلص من جانب آخر وما كان كذلك كان قابلاً للوصل والفصل
فتكون الصورة الجسمية وحدها قابلة للتصل والوصل وذلك حال فبق
ان يكون المقدار المين بسبب المادة لكن لا مطلقاً الا لوجب التشابه

للمذكور

(البحث الاول) في ان الجسمية من توابع للمادة

المذكور بل بسبب احوال عرضت للمادة لاجلها تنخص استعدادها القبول
ذلك المقدار دون سائر المقادير •

(واعلم) انه وان كان الامر على ما بيننا الا ان المقدار يتأرق للمادة في الزمان
واما الصورة فانها لا تتأرقها لافي الزمان ولا في الوجود •

﴿ البحث الثاني في السطح ﴾

(اعلم) ان السطح اعتبارين (احدهما) كونه قابلا لقرض بدن فيه
متقاطعين على زاوية قائمة وكونه كذلك انما كان بسبب كونه نهاية للجسم الذي
هو قابل لقرض الابعاد الثلاثة فان كون الشيء نهاية لقابل الابعاد الثلاثة من
حيث هو نهاية لمثل ذلك لانه نهاية مطلقا مقتضاه ان يكون قابلا
لقرض بدن (واعلم) ان السطح بهذا الاعتبار ليس بمقدار بل هو من
باب المضاف الذي لا يكون الا للحداد (واعلم) انه فرق بين قولنا السطح
قابل لقرض بدن وبين قولنا السطح قابل للحداد والمرض فان الاول حق
والثاني باطل لان السطح هو المرصود والحداد نفسه فكيف يحل قابلا لقرض
لان قابل الشيء يجب ان يكون من اثر المقوله •

(والاعتبار الثاني) للسطح كونه بحيث يمكن ان يختلف غيره من السطوح
في القدر والمساحة وهو بهذا الاعتبار كـ (واما بيان) ان السطح الواحد
والخط الواحد لا يكون موردا للاستقامة والانحناء فبيان في باب الكيفيات
المتعلقة بالكميات •

﴿ البحث الثالث في احكام النقطة وهي ثلاثة ﴾

(الاول) انه غير قابلة للانقسام لان النقطة نهاية الخط فلا تقسم لا قرض
لها جزءات وان كان الجزء ان من الخط ولكن الجزء الاخير هو النهاية

و اما الجزء الذي قبله فلا يكون نهاية لان بعده شيئا آخر فاذا انتهية الخط غير متجزية (وبهذا ثبت) ان الخط لا يتميز في العرض ولا في السطح ولا في العمق •

(الثاني) ان الذي يقال ان النقطة برسم بحركتها الخط فهو للتفهم لا للتحقيق لوجوب (اما او لا) فلان حركة النقطة تكون لا محالة في شيء او على شيء فذلك الشيء يكون قابلا لان تحرك فيه فيكون جسما او سطحا فتكون هذه الاشياء موجودة قبل حركة النقطة ولا تكون حركة النقطة علوة لوجودها (واما ثانيا) فلان الشيء اذا ما سه شيء وفارقه فان حاله بعد المماسه كحاله قبلها فاذا كان الاثر لا يبقى بعد زوال المماسه استحال ان يحصل الامتداد من اجزاء المماسه •

(الثالث) ان النقط اذا اجتمعت فلا يحصل من اجتماعها الخط لان النقط الثلاث اذا اجتمعت فلو واسطة ان لقيت كليهما بكلا الطرفين في مداخلتهما وهما دائما خلتان فيهما والخط لا يتوجب المقام وان كانت الواسطة ما لقيت كليهما بكلا الطرفين بل بعض منها يلاقى احد الطرفين وبعض آخر يلاقى الجانب الآخر لم اتصافها وقد ابطنا ذلك •

(وبهذا الدليل) يظهر انه لا يحصل الخط من تالف النقط ولا السطح من تالف الخطوط ولا الجسم من تركيب السطوح (وبهذا تبين) انه يستحيل ان تكون بين الخطوط والسطوح نسبة او بين السطوح والاجسام نسبة اصلا • (البحث الرابع) في رسم النقطة (قال اوقليس) النقطة شيء لا جزء له فويل ليس غرض اوقليس من ذلك الاتميزها عن المقادير ولا شك ان النقطة تتميز بالوصف المذكور عن المقادير فما من اراد ذكر رسم تتميز النقطة عما عداها

فلا بد وان يزد في هذا الرسم شيئا فلا يدخل فيه ذات البارى تعالى
والوحدة •

(فمنهم من قال) النقطة شيء ذو وضع لا جزء له والبارى تعالى ليس له وضع
ولا اليه اشارة وكذلك الوحدة لا وضع لها ولا اشارة اليها ومنهم من رسمها
بكونها نهاية للخط •

(واما بيان ان النقطة) هل تتحرك ام لا تتحرك فخرناه الى باب الحركة
(وقد سبق علينا) من مباحث الحكم المتصل امر المكان فانه عبارة عن السطح
الحاوى فتكلم فيه •

﴿ الفصل السادس عشر في اثبات المكان ﴾

(ان) الشيء قد يكون معلوما من جهة بعض خواصه وامر اضنه وان كان
مجهول الوجود والمماهية ويثبت ويكون كل واحد منهما مطلوبا والمكان
من هذا الجنس لان المفهوم منه انه يتصور ان يخرج من الجسم ان يتقل عنه
واليه بالحركة وان يسكن فيه •
(ثم اختلفوا) في ان هذا الامر هل له وجود ام لا فبعضهم انكرو وجوده •
وقال لان القول بوجوده يؤدي الى محالات اربع •

(الاول) لو كان المكان موجودا لكان اما ان يكون جوهر ا او عرضا فان
كان جوهر ا فاما ان يكون جسما او لا يكون فان كان جسما فهو باطل لثلاثة
اوجه (اما اولها) فلان كل جسم محتاج الى المكان فلو كان المكان جسما لاحتاج
الى مكان آخر ويلزم منه التسلسل وهو محال (واما ثانيا) فلان كل مكان فالتسكن
مداخل فيه فلو كان المحسكنا جسما لكان الجسم المتسكن مداخل في الجسم
وذلك محال (واما ثالثا) فلانه لو كان جسما فاما ان يكون بسيطا او مركبا

وليس شيء من الباطل والمركبات يمكن أن تشير إليه فنقول أنه هو المكان
(وباطل أيضاً) أن يكون جوهر غير جسم لوجهين (أما أولاً) فلأن المكان
مطابق للممكن ويستحيل أن يكون مطابق الجسم جوهر مقولاً (وأما
ثانياً) فلأن كل مكان قاله إشارة ولا شيء من الجواهر المقولة إليه إشارة
فلا شيء من المكان بجوهر مقول.

(و باطل ان يكون عرضا) لانه اما ان يكون قائما بالتمكن او بغيره والاول باطل لوجوبه (اما اولا) فلانه لو كان عرضا لكان متقلا مع التمكن فيشد يكون التمكن متقلا مع المكان لامن المكان ولا اليه هذا خلف (واما ثانيا) فلان المرض يكون موجودا في الهل ولا يكون الهل موجودا فيه فيلزم ان لا يكون الجسم موجودا في المكان بل يكون المكان موجودا فيه •

« وباطل ان يكون حالا في غير الممكن لان الممكن اسم مشتق من المكان
فلو كان المكان عرضا قائما بجسم لم يكن الممكن ذلك الشيء لان العرض متى
قام بالشيء اشتق للمحل له من غير الحال كالابيض والاسود فكان يجب
ان يكون الممكن هو الخاوي لا المحوى وهو باطل »

(الثاني) لو كان المكان اسرا لا بد منه للحركة لكان لا يخلو اما ان يكون المكان محتاجا الى الحركة وذلك باطل لان المكان قد يوجد مع عدم الحركة واما ان تكون الحركة محتاجة الى المكان وقد ثبت ان ما يحتاج اليه الشيء فهو احد الطلل الاربع (فاما ان يكون) علة فاعلية للحركة وهو باطل لان كل حركة تحصل فلها علة فاعلية غير المكان (واما ان يكون) علة عنصرية وهو ظاهر الفساد لان العلة المنصرية للحركة هي التحرك لا المكان (واما ان يكون) علة صورية وهو ايضا ظاهر الفساد (واما ان يكون) علة غائية وهو باطل

باطل لثلاثة اوجه (اما اولاً) فلان العلة النائية انما يجب وجودها في الاعيان عند الوصول الى الناية وللكان يجب حصوله قبل الوصول الى الناية (واما ثانياً) فلان المكان لو كان كما لا يشتاق اليه المتحرك لكان من كمالات الانسان ان يحصل في امكنة يشتاق اليها (واما ثالثاً) فلان الكمال منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشئ والمكان ليس صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك فانه يكون للشيء اولييره والمكان عندكم خاص •

(الثالث) لو كان الجسم في مكان لكانت الا جسام النامية في مكان و لكان مكانها يتحرك معها فكان لمكانها مكان الى غير النهاية والتالي محال فالمقدم مثله •

(الرابع) ان حركة الجسم مبارقة عن الانتقال واستبدال القرب والبعد وكما ان هذا الاستبدال قد يقع للجسم كذلك يقع للسطح والخط والنقطة فلو كان هذا الانتقال يوجب للجسم مكاناً لا يوجب ايضاً للنقطة مكاناً ولكن ذلك محال لوجوه ثلاثة •

(اما اولاً) فلان مكان الشئ يجب ان يكون مساوياً له حتى لا يسهه غيره والمساوى للنقطة نقطة فاذا كان النقطة نقطة ثم ليس احدي النقطتين بان تكون مكاناً للآخرى اول من العكس فيشذ ليضم ان يكون كل واحدة منهما مكاناً للآخرى فيكون كل واحدة منهما حالاً ومحلاً وهذا محال •

(واما ثانياً) فلان كل ماله مكان فلابد وان يكون له مكان طبعي ومكان غريب ويكون له لا محالة ميل الى المكان الملازم وميل عن المكان الغريب والميل هو الثقل والخفة فيلزم ان يكون للنقطة ثقل او خفة وذلك محال •

(واما ثالثاً) فلان النقطة كما مضى امر عديم فيستحيل ان يكون لها مكان

فهذه جملة شبه منكرى للمكان •

(والجواب) من الاول هو ان المكان عرض قائم بنير المتمكن فانه عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى (وقولكم) اذا كان المكان محالا في شيء آخر وجب ان يكون اسم المتمكن ثابتا لذلك الشيء (فقول) ان اشتقاق الاسم للمحل من اسم الحال قضية غير عقلية حتى يجب وجوده محالة فربما لم يوجد كفا في كثير من الاعراض واما المتمكن فلا نسلم انه مشتق من المكان بل هو مشتق من التمكن والتمكن عرض موجود في الجسم المحوى •

(ثم ان سلمنا) ان المتمكن مشتق من المكان لكان من الجائز ان يشتق الاسم للجسم من العرض الحال في الجسم الآخر كالعلم فانه في العالم ويشق منه الاسم للعلوم •

(والجواب مما ذكره) انه لا يلزم ان يكون المكان بحاجة الى المكان ولكن لم قلتم ان كل ما يحتاج اليه الشيء ~~محتاج لا بد ان يكون احد الحلال الاربعة~~ فان الاثنين محتاج الى الواحد مع ان الواحد ليس فاعلاله ولا عنصرا ولا صورة ولا غاية بل هذا النوع من التقديم يسمى قد ما بالاطبع •

(والجواب مما ذكره ثالثا) ان النامي يستبدل بنموه مكانا بعد مكان فلا يلزم ما قالوه •

(والجواب مما ذكره رابعا) انه انما يلزم ما قلتم لو قلنا ان الانتقال سواء كان بالذات او بالعرض يوجب المكان ونحن لا نقول كذلك بل نقول ان انتقال الشيء بالذات وهو ان يضارق ما يحيط به مفارقة بذاته لا بسبب ثروته للمفارق بذاته وهو الموجب للمكان واما الخط والسطح والنقطة فانها

في المقارنة ليست مستقلة بل هي تابعة للجسم (فهذا هو الجوهر) عن شبه
للتكرار بن لوجو المكان •

(والذي يدل) على وجوده أمور ثلاثة أولها الانتقال فانه عبارة عن التنير في
الآين لانه قد يوجد الانتقال وان لم يحصل التنير في الجوهر والكم والكيف
وسائر الاعراض وقد لا يوجد الانتقال عند حصول التنير في كل تلك الأمور
فعلينا ان الانتقال هو التنير في الآين أي هو تنير في نسيته الى المكان وذلك
يوجب وجود المكان •

(وثانيها) انا نشاهد الجسم يكون حاضرا ثم ينيب ويحضر جسم آخر
حيث هو والبداهة تقتضي ان يكون للثماين مورد مشترك وليس ذلك
الا المكان الذي كان للاول ثم صار للآخر •

(وثالثها) ان وجود القوق والسفل معلوم بالضرورة وذلك يقتضي وجود
المكان (والاولى ان يقال) ان العلم بوجود المكان علم بدهي فانه لو سلم كونه
استدل لايات توجهت الشكوك على هذه الوجوه

الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان •

(قد ذكرنا) انا نرى بالمكان ما ينتقل الجسم منه واليه بالحركة ولا يتسع مع
ذلك الجسم لجسم آخر (نقول) هذا الامر اما ان يكون جزءا من الجسم
واما ان لا يكون فان كان جزءا من الجسم فاما ان يكون هيو لا ما وصورته وان
لم يكن جزءا له ولا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون
عبارة عن بعد مساوي لقطاره فهو يشغله بالانداس (١) فيه واما ان يكون

(١) دس للشئ تحت التراب وغيره ادخله ودفنه تحته واخفاه وزجه وفي
نسخة اخرى (انداس) فهو ايضا صحيح لان معنى دس دفن وانداس
دخل في الدماس وهو الحمام ١٢ محيط

(الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان)

عجاجة عن سطح من جسم بلاقيه سواء كان سطح جسم يكون حاوياله او يكون محوياله ولما ان يكون عجاجة عن للسطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فهذه مذاهب خمسة (وقد ذهب) الى كل واحد منها ذهب (والحق هو الاخير) •

(واحتج) من جبل المكان هيولى بان المكان يتعاقب عليه اشياء هي للممكنات والمادة تتعاقب عليها اشياء هي الصور فالمكان هو الهيولى •

(واحتج) من جملة صورة بان المكان محدد حاصر والصورة محدودة محصورة (والذى يدل) على بطلان المذهبين مما لمور ثلاثة (احدها) ان للمكان قد يترك بالحركة والهيولى والصورة لا تترك كان اصلا (وثانيها) ان المكان يطلب بالحركة والهيولى والصورة لا تطلبان بالحركة (وثالثها) ان المركب ينسب الى الهيولى فيقال باب خشبي ولا ينسب الى المكان فلا يقال باب مكاني (والذى) تمسكوا به من قدام من وجهين في الشكل الثاني فان اصلوه وقالوا للمكان تتعاقب عليه التمكنات وكل ما تتعاقب عليه اشياء فهو مادة فينشئ تصوير الكبري كاذبة (واعلم) ان الاشكال في هذه المسئلة في ان للمكان هل هو البعد ام لا فتكلم فيه •

الفصل الثامن عشر في الكلام على اصحاب البعد

(زعم) هؤلاء ان بين فاصلات الاناء الحاوي للواء ابعاد ثابتة تتعاقب عليها الاجسام وهي المكان (تمنيهم) من جوز خار هذه الابعاد عن الاجسام وهم اصحاب الكلام (ومنهم) من منع ذلك ونحن نبطل في هذا الفصل القول بوجود هذه الابعاد وفي الفصل الثاني الذي يليه نبطل القول بالخلاء •

(فاعلم) ان اصحاب البعد منهم من زعم ان العلم بذلك ضروري لان الناس

كلهم

والفصل الثامن عشر في الكلام على اصحاب البعد

كلهم يحكمون بان الماء انما حصل في الاجياز التي بين اطراف الاناء •
 (ومنهم من احتج) على اثباته ولحم في هذا الاحتجاج طريقان (اولهما)
 ان يدلو على ابيات منفسهم بان المكان هو البعد (وآخرها) ان يحتجوا على فساد
 قول اصحاب السطح ثم يلزمون من ذلك صحة القول بالايماء •
 (اما الطريق الاول) فن وجوب (احدهما) ان اختلاط البساط قد يكون
 سببا لاشتباه بعضها ببعض وانما يزول ذلك الاشتباه برفع شئ بدني من
 تلك المختلطات حتى لا يبقى الا ذلك البسيط فحيث يميز هو من تلك
 الاشياء والبعد الذي ادعيناه من هذا الباب فاننا اذا نوهنا خروج الماء من
 الاناء وعدم دخول الهواء فيه لزم ان يكون البعد الثابت بين اطراف الاناء
 موجودا وذلك يرضانا ان ذلك البعد ايضا كان موجودا عند ما كان فيه ماء
 او هواء (وثانيها) ان كون الجسم في مكان ليس له سطح قط بل ومع جسمه
 ايضا فيجب ان يكون ما فيه مساويا لكن المتكسرة له جسم ذو ابعاد ثلاثة
 فالمكان يجب ان يكون ذا ابعاد ثلاثة *متوزع*
 (واما الطريق الثاني) فن وجوب خمسة (اولها) ان المكان لو كان سطحيا
 لسطح الجسم لكانت الحركة عبارة عن مفارقة سطح متوجه الى سطح آخر ثم
 الطائر الواقف في الهواء او الحبر الواقف في الماء عند ما يجري الهواء
 والماء عليهما يجب ان يكونا متحركين فان الذي فرض مكانا لهما قد تبدل عليهما
 ولما لم يكن الطائر الواقف في الهواء والحبر الواقف في الماء متحركين بل
 ساكنين وكل ساكن فكونه في مكان واذ ليس لازمين لسطح واحد فليس
 هناك ما يفرض سكونهما فيه سوى البعد الذي يشغله الذي لا يتحرك
 ولا يتبدل بوجه بل يكون لا با ابد على حاله واحدة (وثانيها) ان المكان يجب

ان يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما وتزول (ونالها) ان الناس يصنفون المسكان بالترافع والامتلاء ولا يصنفون السطوح بذلك (وراسها) اما لو جئنا المكان عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي لم يكن لاجزاء الاجسام مكان وذلك محال ولو جئناه عبارة عن البعد كان لاجزاء الاجسام مكان فهذا الذي ظناه اولي (وخامسها) ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل تطلب مكانا بالكلية ومحال ان يطلب نهاية الجسم الذي فوقه او تحته فان النهاية محال ان تلتقيها كلية الجسم بل انما تلتقيها نهاية الجسم فاذا المطلوب هو البعد على الترتيب •

(والجواب) اما الذي ذكره اولاً (فتقول) لاشك انه يلزم فيها فرض متصور وجود البعد ولكن الذي فرضتموه محال عندنا واللازم من المحال لا يجب ان يكون صحيحا بل يجوز ان يكون محالا •

(واما الذي ذكره ثانياً) ان الجسم يقتضي المسكان لا بسطحه بل بجسميته فتقول ما الذي تضمنه يكون الجسم مقتضيا للمسكان فان ضيق به انه الجسمية يصح ان يحيط به جسم آخر فذلك مسلم ويلزم منه مقصودكم وان ضيق به ان كل بعد من جسميته يقتضي بعدا ان يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول •

(واما الذي ذكره ثالثاً) من الطير الواقف في الهواء (فتقول) ان ضيق بالسكون ان لا تبدل نصيبه الى الامور الثابتة فهو بهذا المعنى ساكن ولكن لم تقم ان السكون بهذا المعنى يقتضي الاستقرار في مكان واحد وان ضيق بالسكون نفس الاستقرار في مكان واحد فهذا الجسم ليس بما كن ولا يتحرك وعم لم يمتواد ليلاعلى امتناع ذلك ونحن نشرح وجه امكانه

في باب الحركة •

(واما الذي) ذكره رابعا من ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك
 (فتقول) مسلم ان المكان لا يتحرك بالذات اما انه لا يتحرك بالعرض فهو غير
 مسلم ولا مشهور كيف والجمهور يرون الجرة مكانا للهواء ويرون حركتها
 (والذي ذكره خامسا) من ان النار في حركتها الى فوق والارض
 في حركتها الى اسفل يطلب مكانا بالكلية (فتقول) اولا ان الامور المبنية
 على العرف والمعادات لا تصلح ان يمول عليها في العقليات (وايضاً) فانهم
 لا يمتنعون من ان يقولوا ان البسيط الذي هو داخل الجرة مملوء وفارغ (وثانياً)
 انه واي برهان قام على ان لكل جسم مكانا حتى يجعل لاجله البعد مكانا فم
 لكل جسم وضع وللكل الانصي وضع وحركته في الوضع على ما سنبينه
 فاما ان يكون لكل جسم مكان لا محالة فذلك محال حيث اصلا واذا لم يثبت
 ذلك لم يلزمنا الحكم بان المكان هو البعد لا غير •

(والجواب) عما ذكره سادساً (١) من ان طلب النهاية ممنوع (فتقول) ان
 طلب النهاية على وجهين (احدهما) ان يطلب الجسم بان يدخل في نفس السطح
 وذلك محال (والآخرها) ان يطلب بان يلاقه الجسم الآخر ملاقاتة المحيط لمحاط
 وهذا المعنى يتحقق مع القول بجعل النهاية مكانا •

(واذ قد فرغنا) عن حل شبههم قلنا كراما يدل على فساد قولهم (فتقول) لو كان
 للمكان بعد وللجسم بعد آخر فاذا حصل الجسم في ذلك البعد فلا يخلو اما ان يبقى
 البعدان اولاً يبقيا او يبقى احدهما دون الآخر فان لم يبقيا فقد عدم التمكن
 والمكان عندما يكون المتكّن في المكان هذا خلف وان لم يبق احدهما لم عدم
 التمكن عند حصول المكان او عدم المكان عند حصول التمكن وكلاهما محال

(١) هذا الوجه هو في ضمن الخامس ١٢

وان بقي البعدان فاما ان يتحد او قد ابطناه اولا يتحد ابل يكون كل واحد منهما باقيا متيزا عن صاحبه (وهذا هو الذي ذهب اليه اصحاب البعد) فنقول (ان ذلك محال من وجوه اربعة (اولها) انه يلزم اجتماع البعدين متماثلين الماهية في مادة واحدة وحيث لا يتميزا احدهما عن الآخر بشئ من الذاتيات ولا بشئ من العوارض سواء كانت لازمة او مفارقة لانه متى اجتمع الثلاثان في مادة واحدة فليس بان عروض العارض لاحدهما اولى من ان يكون هو بعينه عارضا للآخر فاذا يكون عارضا لهما جميعا واذا كان ذلك العارض مشتركا بينهما استعمال ان يكون سببا للتمييز فاذا البعدان لا يتميزا احدهما من الآخر بخصوصية شخصه فاذا ارتفع التميز ارتفعت الاثنية وحصل الاتحاد وقد ابطناه •

(فان قيل) يتميزا احدهما عن الآخر فيكون احدهما حالا في الجسم والآخر حالا فيه الجسم (فنقول) ان الجسمين المتماثلين ليس احدهما بالحالية والآخر بالحالية اولى من العكس فيشترط الالتزام المذكور •

(ثانيها) انه لا معنى للبعد الشخصي الا البعد الذي بين طرفي هذا الائناء فلو جاز ان يكون البعد الموجود بين طرفي هذا الائناء بعدين مع ان الماهية واحدة والاشارة الحسية اليهما واحدة جاز ان يكون الشخص الانساني المشار اليه شخصين وان كانت الماهية واحدة والاشارة واحدة بل ليس بان يكون شخصين اولى من ان يكون ثلاثة وارسة ويلزم منه تجويز ان لا يكون الشخص الواحد المشار اليه واحدا بل اشخاصا غير متناهية •

(فان قيل) انا انما حكمنا بان الموجود بين طرفي هذا الائناء بعدان لاننا لمقدرنا خروج الماد عن ذلك الائناء وعدم دخول جسم آخر فيه وجدنا فيه بعدا فلما

دخل

دخل فيه الماء علمنا أنه اجتمع ذلك البعد مع بعد الماء فحكما باجتماع البعدين ولم يوجد مثل هذا الطريق في الانسان الواحد حتى يلزمنا ان نقول هذا المشار اليه ليس واحدا بل اثنين (فنقول) قد بينا ان فرض عدم دخول جسم آخر في الماء عند خروج الماء منه محال فيكون المبنى عليه قاصدا •

(واما الآن فنقول) يجب ان هذا الفرض ممكن ولكننا بهذا الفرض نستفيد ان الواحد في الماهية وفي الاشارة الحسية قد لا يكون واحدا بالشخص بل قد يكون اشخاصا واذا جوزنا ذلك فجب ان هذا الطريق لم يوجد في الانسان المشار اليه ولكن مع ذلك لا يمكننا ان نقطع بكونه انسانا واحدا لا نه وان لم يوجد ذلك الطريق فقل هاهنا طريقا آخر به يعرف كون ذلك الانسان المشار اليه انسانين وان كنا معا عرفنا ذلك الطريق (فثبت) ان ما قلناه يوجب الشك في وحدة جميع الاشخاص •

(ونالها) انا نشاهد الاجسام متماثلة في الداخل والخارج من امتناع تداخلها هو ان يبقى كل واحد منها في جهة غير جهة الآخر وهذا الحكم لا يثبت الا في الشيء الذي له بذاته حصول في الحيز والجهة لان الذي لا يكون له حصول في حيز و جهة استحال ان يقتضي ان يكون حصوله في جهة غير جهة الشيء الآخر الشيء الذي يكون له لذاته لا تميز حصول في الجهة هو المقدار لا الميولي ولا الصورة ولا سائر الاعراض (اما الميولي) فلانها في حد ذاتها مجردة عن الوضع والميز كما شتر ف (واما الصورة) فلان الجسم الواحد قد يتخلل في شغل حيزا كثيرا ثم يتكاثف في شغل حيزا ضيقا مع بقاء صورته الجسمية بحالها فعلمنا ان الصورة الجسمية ليست في حد ذاتها شاعلة للحيز واما سائر الصور والاعراض فظاهر من امرها انها لا تشغل الا حيزا

شغلا بالذات بل الشاغل بالذات هو المقدار وإذا كان امتناع المداخلة حكما حصل بالذات للمقدار وبالعرض لغيره علمنا ان المقدارين متماثلان من الدخول •

(وراجعها) كل بعد ين فيها لا محالة أكبر من بعد واحد وكل بعد أكبر من بعد آخر فهو اعظم منه لان زيادة المقدار على المقدار توجب العظم فلو كان بين نهايتي الاناء بعد آخر سوى بعد الجسم لكان مجموعها اعظم من البعد الواحد ومعلوم ان الامر ليس كذلك لان مجموعها هو الذي بين النهايات وذلك بسببه قدر كل واحد منهما •

(ولقاتل ان يقول) متى يكون البعدان اعظم من البعد الواحد عند بداخلهما اولا عند بداخلهما والا ولما قل لان البعدين انما يكونان اعظم من البعد الواحد اذا كانت الاشارة الى احداهما غير الاشارة الى الآخر ومتى كانا كذلك لم يكونا متداخلين •

(وان ادعيتم) ان البعدين يكونان اعظم من البعد الواحد اذا لم يتداخلا فهذا مسلم ولكن لم قلتم به لم يحصل هنا هذا التداخل وهل النزاع الا فيه (فالخاص) انه لا يمكن بيان كون البعدين اعظم من البعد الواحد الا بعد بيان امتناع بداخلهما فلو بينا امتناع بداخلهما وجوب كون مجموعهما اعظم من كل واحد منهما فوم الدور (فهذا) ما عندي في هذا الموضوع •

﴿ الفصل التاسع عشر في الرد على القائلين بالخلاء ﴾

(اصحاب) الخلاء على قسمين (فالاكثر) منهم زعموا ان الخلاء ليس امرا وجوديا ونحن نبره بعبارة لا توهم كونه امرا وجوديا اصلا (فنقول) انا نجوز وجود جسمين لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقهما (فهذه عبارة)

محتملة

(الفصل التاسع عشر في الرد على القائلين بالخلاء)

عملة المقصود وغير موهمة حكون الخلاء امر او وجوديا •
 (واما الذي يتوهم) من ان بين ذينك الجسمين اباداهى امور وجودية
 فذلك وهم باطل كما ان الذي يتوهم خارج العالم خلاء او سلاء وهم باطل
 هذا الحكماء •

(ومن الناس) من سلم ان الخلاء امر وجودي وزعم ان الابدان الثلاثة اذا
 حلت في المادة حصل الجسم من ذلك وان لم يحصل فيها كان ذلك خلاء (ونحن
 نذكر) اولاً ما يفسد القول الاول خاصة ثم ما يفسد القول الثانى خاصة ثم
 ما يفسد هما جميعا •

(فالذى يدل) على فساد المذهب الاول ان نقول (الجمان) اللذات
 لا بتلاقيان ولا بلائيهما جسم قد يكون ما بينهما بحيث يملأ فراغ وقد يكون
 بحيث لا يمتلئ بالفراغ الواحد وقد يكون بحيث لا يتسع للفراغ الواحد
 والذي بين جسمين آخرين قد يكون مخالفا لما بين الجسمين الاولين في احتمال
 الجسم العظيم والصغير فليست هذه الاحكام احكاماً وهمية كاذبة فان
 اتساع ما بين الجسمين القروطين نارة للفراغ ونارة لما هو اقل منه واكثر
 امر حاصل ممكن الوقوع بل واقع بخلاف الابدان الموهمة خارج العالم فانها
 امور كاذبة وهمية ممتنة الوجود •

(والذي يدل) على فساد مذهب الفريق الثانى امران (الاول) ان نقول
 الخلاء مما يمكن مسحه وتخريره فانما سلم بالضرورة ان الخلاء الذى بين السماء
 والارض اضماف الخلاء الذى بين قسمين وقبول المسح والتقدير من
 خواص السكم فان الخلاء اذا آكم فاما ان يكون كما متفصلا او متصلا والاول
 باطل لو جبرين (اما اولاً) فلات السكم للتفصل حصوله من اجتماع

الوحد ات الغير القابلة للانقسام فكان يستحيل ان يحصل فيه الجسم القابل
 للانقسام ابدأ (واما ثانيا) فلا ان السكم المنفصل غير ذي وضع ومكان الجسم
 يجب ان يكون ذا وضع (فالخلاء اذاً كم متصل) فاما ان يكون كما متصلا
 بالذات واما ان يكون كما متصلا بالعرض فان كان كما متصلا بالذات ولا شك
 انه كم ذو وضع فاذاً الخلاء مقدار ومتى كان كذلك استحال ان يوجد
 الا في المادة لما مضى ومتى كان كذلك كان الخلاء جسما فكان الخلاء ليس
 بخلاء (وان كان كما متصلا بالعرض) فلا يخلو اما ان يكون الخلاء حالا في المقدار
 او المقدار حالا في الخلاء او الخلاء والمقدار يكونان حالين في ثالث فان كانت
 الخلاء حالا في المقدار وهو حال لا محالة في المادة فكان الخلاء ملاء (وهكذا)
 القول ان فرض الخلاء حالا في هل المقدار واما ان فرض الخلاء محلا للمقدار
 كان الخلاء جسما لانه لا بدني للجسم الا الذي فيه قابلية للابعاد ثبت ان الذي
 فرض خلاء فهو جسم فاذاً القول بالخلاء باطل •

(الثاني) ان هذه الابداد المتعارضة اما ان تكون متناهية او غير متناهية
 والقسم الثاني قد ابطالناه فحين القسم الاول وهو كون تلك الابداد متناهية
 وكل متناه فله حدا وحدود وكل ما كان كذلك فهو مشكل وذلك الشكل ان
 كان لذاته كانت شكل جز نه مساويا لشكل كله لا شراك جزئه وكله
 في الطبيعة النوعية مع ما ثبت من وجوب اشتراك المشتركين في الماهية
 وفي لوازمها ولو كانت كذلك لما كان ذلك الشكل حاصلا لكله فاذاً
 لو كان ذاته يقتضي شكلا لما كان ذلك الشكل حاصلا له هذا خلف ومحال
 ان يكون ذلك الشكل بسبب الفاعل والالكان المقدار الواحد الجسماني
 مستقلا بقوله الفصل والوصل والتمدد وذلك محال فبقي ان يكون ذلك الشكل

سبب المادة فإذا كان ذلك المقدار مادي والمادة الموصوفة بالمقدار يلزم
أن تكون جسمًا فإذا كان الخلاء جسمًا هنا خالف *

(وأما الذي يدل على فساد القولين) فلي وجوب (أحدهما) أدلة عقلية
(واثنيهما) علامات طبيعية (أما الأدلة العقلية) ثلاثة *

(الأول) أن الجسم لو حصل في الخلاء لاستحال أن يكون ما كنا أومتعنا
والتالي محال فالمقدم مثله (بيان الشرطية) أن الخلاء لا يمتلأ ما أن يكون
متشابه الأجزاء وأما أن لا يكون وعمل أن لا يصحكون متشابه الأجزاء
لأن ما به يخالف جزء جزءاً أما أن يكون لازماً لذلك الجزء أو لا يكون فإن
كان لازماً فذلك اللزوم إما أن يكون لنفس ماهية ذلك الجزء أو لعله
أو لعله ومحال أن يكون لماهية ذلك الجزء لأن الخلاء إما أن يكون عبارة
عن عدم الأجسام وإما أن يكون عبارة عن الأبعاد المفارقة وكيف ما كان
فلا اختلاف في مجرد هذا المقصود ومحال أن يكون لا يصح عمل فيه لأن لو ازم
الماهية مشتركة بين أفرادها فلو ازم جزءاً من الخلاء لازم لزم كل جزء ذلك
اللازم حينئذ لا يخالف فيه جزء جزءاً أو محال أن يصحكون لا يصح عمل فيه
الخلاء لأنه حينئذ يكون ملاء لا خلاء وإما أن لم يكن وجه المخالفة
لازمًا فليعرض زايلاً وحينئذ يحصل التساوي بين الأجزاء المتروكة
في الخلاء وإذا كان كذلك استحال أن يكون موضع بالطبع مطلوباً للجسم
و أن يكون موضع آخر مهرو باعته بالطبع لاستحالة أن يكون أحد الطرفين
مطلوباً والآخر مهرو بأواذا كان كذلك لم يصح للجسم مكان طبيعي
حينئذ لا يكون له سكون طبيعي ولا حركة طبيعية وبهذا ثبت أنه يستحيل
أن تكون له حركة أو سكون إرادي فإن الإرادة يستحيل أن تخص

احد المثلين بحكمه ون الثاني (واذا ثبت) ذلك استعمال ان تحسبون له حركة
فسرية لان القسر على خلاف الطبع فاذا لم يكن له ميل طبيعي الى حيز معين
استعمال وجود القسر.

(الثاني) ان الجسم اذا تحرك في مسافة فكلما كان الجسم الذي في المسافة
لوق كانت الحركة فيها اسرع وكلما كان الغلط كانت الحركة فيها ابطا لان
الريق شديد الاضال عن الدافع الخارج والتلخبط شديد المقاومة وايضا
المشاهدة تدل على ذلك (واذا ثبت ذلك فنقول) اذا فرضنا الجسم متحركا
في خلاء لا بد وان يكون في زمان لان كل حركة هي قطع مسافة وكل مسافة هي
منقسمة وتقطع نصفها قبل قطع كلها فتكون تلك الحركة في زمان (ولنفرض ذلك
الجسم) ايضا متحركا في خلاء ولا شك ان زمان حركته في الملاء اطول من زمان
حركته في الخلاء ولا شك ان زمان الحركة الخلاءية الى زمان الحركة الملائية
نسبة فتسكن تلك بالمشرك ~~فصل~~ اخر نسبة رقتة الى رقة الملاء الاول
كسبة زمان الحركة الخلاءية الى الحركة الملائية فيلزم ان يكون الحركة
في هذا الملاء الرقيق مساوية للحركة في الخلاء لان الملاء الرقيق ليس فيه
الاكثر مافي الملاء الكثيف من المقاومة وقد بينا ان نقصان زمان الحركة التي
في مسافة معينة مساو لزيادة لطاقة الجسم التي في تلك المسافة و اذا كانت
رقة الملاء الثاني عشرة اضعاف رقة الملاء الاول وجب ان يكون زمان
الحركة فيه عشر زمان الحركة في الملاء الاول وذلك هو مقدار زمان
الحركة في الخلاء فيلزم ان يكون زمان الحركة في الخلاء مساويا لزمان
الحركة في الملاء (وان اخذت) الملاء الثاني بحيث تكون نسبة رقتة الى رقة
الملاء الاول ازيد من نسبة زمان الحركة الخلاءية الى الحركة الملائية الكثيفة لزم

ان تكون الحركة في هذا الملاء الرقيق اسرع من الحركة في الخلاخيزم
انت تكون الحركة مع المانع مساوية للحركة لا مع المانع او اسرع
وكل ذلك محال •

(الثالث) اما سبين في باب الحركة ان الحبر اذا رمي تسرا الى فوق فهو
انما يتحرك لان الحركة افاده عمود تحركه الى فوق و تلك القوة انما تبطل
بمصادمات الهواء الذي في المسافة فلا يمكن في المسافة هواء بل كانت
خللاء صرفا لما وجدت المصادمات فكان يجب ان لا تضعف القوة ولا
تبطل فكان يلزم ان لا يرجع الحبر المرمى الى فوق الا بعد وصوله الى
سطح التلك ولما لم يكن كذا علمنا ان هذه المسافة غير خالية •

(واعلم) ان على هذه الادلة الثلاثة التي ذكرناها شكوكا (اما الاول)
فلقائل ان يقول انه ليس يجب ان كانت لشيء واحد مواضع متشابهة ان
يلزمه ان لا يسكن في كل واحد منها بل حال هذه المواضع ايها اتفق
الجسم الحصول فيه وقف فيه بل يتغير في كل جزء من اجزاء
الهواء في جملة حيز الهواء وجزء من اجزاء الارض في جملة حيز الارض
ولو لا هذا لما كان سكوت ولا حركة بالطبع لشيء من اجزاء النضر
الواحد في حيزه فان الحيز دائما يفضل على مشتغل الاجزاء •

(اما الثاني) فلقائل ان يقول الحال الذي ذكرتموه انما يلزم لانكم اخرجتم الحركة
عن ان يكون لها في ذاتها استحقاق للزمان بل جعلتم استحقاقها للزمان بسبب
ما في مساتها من المقاومة و ذلك باطل فان الحركة ماهيتها انها تسطح المسافات ولا
محالة يكون قطع الجزء سابقا على قطع الكل فالحركة لذاتها تستدعي ان يكون
لهازمان ولذلك فان حركة التلك لها زمان وان لم يكن لها شيء من المقاومات

نم ما في مساقها من المقاومة يوجب ان يصير زمانها اطول فطول الزمان
انما حصل بسبب المقاومة واما اصل الزمان فانما حصل بسبب اصل الحركة
(واذا ثبت ذلك فنقول) اما الزمان الذي يقابل اصل الحركة فهو حاصل
للكركة التي تكون في الخلاء واما الزمان الذي يقابل المقاومة فلا شك انه يقل
بقلة المقاومة ويكثر بكثرها (واذا ظهر ذلك فنقول) لنفرض الزمان الذي
تقطع فيه مائة ذراع من الخلاء ساعة واحدة والزمان الذي تقطع فيه مائة
ذراع من الماء عشر ساعات فينتد تكون الساعة الواحدة في مقابلة اصل هذه
الحركة وبقاى الساعات بسبب مقاومة الماء فاذا فرضنا ملاء نسبة مقاومته الى
مقاومة الماء الاول كنسبة زمان الحركة الخلاقية الى الحركة في الماء فينتد
تكون مقاومة ذلك الماء عشر مقاومات الماء فلك الحركة نستحق ساعة
واحدة لا اجل كونها حركة ونستحق عشر الساعات التسع بسبب ان ما فيها من
المقاومة عشر ما في الماء والوسان الذي نستحقه مقاومة الماء تسع ساعات
فالزمان الذي تستحقه مقاومة هذا الماء الى عشرين ذلك الزمان فيكون
زمان الحركة في هذا الماء الزقيق ساعة وعشر تسع ساعات فلا يلزم من
هذا ان تكون الحركة في الخلاء مساوية للحركة في الماء .

(واما الثالث) فهو الذي لا يدل على وجود الماء في العالم فضلا عن ان يدل على
وجوبه بل يدل على ان المسافة التي بين السماء والارض ليست خلاء صرفا
واما دلالة على كونه ملاء بالكلية فلا لان المحتمل ان يكون الغالب في هذه
المسافة هو الهواء وان كان يخلطها خلاء كثير ثم ان ذلك القدر من الهواء
يكفي في تضئف الميل القسرى لمصادماته وتوقياته فهذه شكوك حسنة
ذكرها صاحب المتبر على هذه الادلة .

(التمط)

« فاما ان يدل على كونه

(النمط الثاني (١)) من الأدلة على بطلان الخلاء وهو الملامات الطبيعية (وفيه) وجود أربعة (الاول) ان الاناء الضيق الرأس اذا كانت في اسفله ثقبه ضيقة اذا على ماء فان خرج رأسه ينزل الماء وان ختم رأسه لم ينزل فعدم نزوله اما ان يكون لعدم ما يقتضي نزوله او لوجود ما يقتضي عدمه والاول باطل لان طبيعة الماء هلة نزوله بشرط ان يكون خارجا عن مكانه الطبيعي وهذا المضي حاصلها هنا قلنا ان عدم الحركة ليس لعدم مقتضى لوجود الحركة فاذا عدمها لوجود المانع وذلك المانع اما ان يكون خارجا عن القارورة او لا يكون و المانع الخارجى اما انسداد المنافذ وهي تلك الثقب بالاهوة المتبسة فيها واما امتلاء العالم بحيث لم يبق للماء خارج الاناء مكان (والقسم الاول) باطل لثلاثة اوجه (اما اولها) فلانه كان يجب لو فتحنا رأس الانية ان لا ينزل الماء (واما ثانيا) فلان الثقب متى كانت واسعة وجب ان لا ينزل الماء لان مجاورته من الهواء اكثر فان الهواء القليل اذا منع جميع الماء الذي في الانية عن النزول فالهواء للكثير المجاور للثقب الواسعة اول (واما ثالثا) فخلاله اذا كان خارج الاناء بخلاء فكان يجب ان ينزل الماء ويندفع الهواء بسببه الى تلك الاحياز الخالية (واما القسم الثاني) فهو قول بالملاء ولكنه لا يدل على وجوب الملاء وامتناع الخلاء فربما كان الملاء حاصلا وان لم يكن واجبا واما ان كان المانع من تلك الحركة ليس خارجا عن القارورة فذلك انما يكون اذا كان سطح القارورة حافظا لما فيه من الماء مانعا لنزوله (ثم) من المعلوم انه ليس يحفظه بخصوص كونه ماء بدليل انه لو فتح رأس الاناء ينزل الماء قلنا انه انما يحسكه لان سطحه يقتضي ان يماسه سطح اي جسم كان اولان سطح الماء ملازم بالطبع لسطح الاصبع الذي لا يتمكن من النزول فبقى الماء محبوسا بسبب ذلك وكل ذلك

يدل على استحالة الخلاء •

(فان قيل) لا يجوز ان تكون العلة في عدم نزول الماء من الاناء ما ذكرتموه من تلازم سطوح الاجسام لثلاثة اوجه (اما الاول) فانه يلزم ان لا ينزل عند اصابع الثقب (واما ثانيا) فكأن يجب ان يمنع نزول الزيت اذا كان الاناء مملوءا زيتا (واما ثالثا) فانه اذا كان نصف الاناء مملوءا اما ونصفه هو ماء ثم اذا شدنا رأس الاناء وجب ان ينزل الماء لا مكان ان ينسبط الهواء الذي فيه حتى يستل كل الاناء •

(فنقول) اما الاول فغير لازم لان الثقب اذا كانت واسعة امكن ان ينزل الماء من ناحية ويصعد الهواء من ناحية اخرى وهو شاهد في القارورة الضيقة الرأس المكبوتة على الماء فانه يضرب نزول الماء في رأس الاناء لمزاحة صعود الهواء (واما الثاني) فنقول فرط ثقل الزيت ربما اوجب زيادة مدافعة الهواء المجاور للثقب فيضطره ذلك الى التحرك فاذا لم يجد مكانا وراءه اضطر ذلك الى من ناحية الزيت ودخوله من ناحية من نواحي الثقب كما ذكرنا من قبل واما ان تنذر ذلك احتبس الزيت ولم ينزل (واما الثالث) فنقول ان الطبيعة تفضل الاسهل فلا سهل ولا يمتنع ان يكون وموقوف الماء اسهل على الطبيعة من تعظيم حجم الهواء •

(الثاني) الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومن الطرف الآخر فان الماء يصعد حال خروج الهواء ومعلوم انه ليس من شأن الماء الصعود فبقي ان يكون ذلك لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء فاذا من الهواء انجذب فيه الماء في الانجذاب (ويشبه ذلك) بما يشاهد من ارتفاع اللحم عند من الهبة ولا علة لذلك الا تلازم السطوح (وهذه الوجوه تتأكد)

اذا

إذا ابطنا قول من قال ان خلاصه في حوة جاذبة للاجسام او حوة دافعة لها •
 (فان قيل) لو ارفع القم لا اجل وجوب الماء لوجب اذا القينا المحببة
 على الحديد ثم مصصناها ان يرتفع الحديد بجية الهواء (فنقول) اذا وضعنا
 المحببة على الحديد ولم يكن بينها وبينه منافذ يدخل الهواء فيها فالهواء اما
 ان لا يخرج بالمص اصلا او ان يخرج البعض وينسبط الباقي فيشغل كل المكان
 (ولهذا) اذا افردنا الانسابت في مص القارورة او المحببة وكانت رقيقة
 انكسرت ولو كان الخلاص ممكنا لما وجب انكسار القارورة (وكذلك)
 اذا وضعنا المحببة على السند ان وضعنا ما فانه يرتفع السند الى بارئ ناعم
 المحببة •

(الثالث) اما اذا ادخلنا رأس انبوبة في قارورة ثم احكنا الخلل الذي
 بين عنق القارورة وعنق الانبوبة بشئ مما يحد الخلل فان جذبنا الانبوبة
 والحال هذا بحيث لا يدخل الهواء الى القارورة فنكسر الى داخل وذلك
 لاستعالة الخلاص ان ادخلت الى انبوبة ان يكون الى باطن القارورة بحيث
 لا يخرج الهواء منها انكسرت الى خارج وذلك لان الماء كان مملوءا فلذا
 ادخلنا الانبوبة لم يمتلئها فانشق الماء الى الخارج •

(الرابع) لو امكن الخلاص لجاز في بعض الاوقات ان تمك القارورة
 في موضع يكثر فيه الخلاص فينزل الماء بسهولة فيندفع الهواء الى الاماكن
 الخالية ولا يصعد الهواء الى القارورة حتى كنا لا نرى التفاضات والبقاين
 لان الهواء مادام يجد المراضع القارعة خارج الانابيب لا يتكلف الصعود
 اليها ولا يفرق اتصال الماء •

(واما القائلون بالخلاء) فهم من ظن في الهواء انه خلاص صرف لا اعتقده انه

لو كان وجود الكائن جسما ولو كان جسما كان محسوسا بالبصر فلما لم يحس
 بالبصر علمنا أنه ليس بموجود فلاجل ذلك حكموا في الآراء الذي فيه هو أنه
 أنه ليس فيه إلا الابدان الخالية (وهذا القول ظاهر الفساد) لأن الزقاق
 المنفوخة مقاومة للمس عدل ذلك على كون الهواء جسما (ومنهم من سلم)
 أن الهواء ليس بخلاء صر قابل زعم أنه ملاء يخالطه خلاصة (وشبههم في ذلك)
 محصورة في نوعين (أحدهما) علامات عقلية (والآخر) علامات حسية
 (أما الوجوه العقلية) فخمسة (الأول) لو كانت العالم ملاء لا تمتعت بحركة
 إلا جسام فيه لأن الجسم إذا انتقل فاما أن ينتقل إلى مكان كان مملوءا أو كان فارغا
 فإن كان فارغا قد صبح القول بالخلاء وإن كان مملوءا فاما أن ينتقل الجسم الذي
 كان فيه أولا ينتقل فإن لم ينتقل منه حين انتقال هذا الجسم إليه اجتمع جسمان
 في مكان واحد وإن انتقل منه فاما أن ينتقل إلى مكان آخر أو إلى المكان الذي
 كان فيه الجسم أولا (و الأول) باطل لأن القول فيه كالقول في الأول
 فيلزم أن تدفع الأجسام بأشياء أخرى يلزم من حركة البقرة حركة
 السماوات والأرضين وذلك محال بالاطلاق بالضرورة (والقسم الثاني) باطل
 لو جزمين (أحدهما) أنه يلزم أن يتوقف انتقال الجسم الأول إلى المكان
 الثاني على انتقال الجسم الثاني من ذلك المكان إلى مكان الجسم الأول
 ويتوقف انتقال الجسم الثاني على انتقال الجسم الأول ويلزم منه الدور
 (وثانيهما) أنه لو أمكن أن يترك الجسم إلى مكان الهواء ويترك الهواء إلى
 مكان الجسم لا يمكن أن تأخذ كوزين مملوئين من الماء فينتقل الماء من أحدهما
 إلى الآخر في حال انتقال الماء من الكوز الآخر إلى الكوز الأول
 ولما لم يمكن ذلك بطل هذا القسم (فثبت) أن القول بالملاء يؤدي إلى
 أقسام

اقسام باطلية فيكون للملاء باطلا (والثاني) قالوا انما ترى الاجسام تتخلل
وتتكاف من غير دخول شيء فيها او خروجها منها فالتخلل يتبع البعد الاجزاء
بحيث يترك ما بينها خالية والتكاثف رجوع الاجزاء الى الاحياز الخالية
(والثالث) ان الثاني يجوز لنفوذ شيء فيه ولا محالة فينفذ ذلك الشيء في الخلاء
لا في الملاء (والرابع) ان الجسم اما ان يجب ان يلاق سطحه سطح
جسم آخر او لا يجب فان وجب لزم ان يكون كل سطح مماسا لسطح آخر
فيلزم وجود اجسام لانهاية لها وذلك باطل وان لم يجب فينتج جازان
يوجد جسم لا يلقاه جسم آخر وذلك هو القول بالخلاء (والخامس) وهو المحجة
القوية لتبني الخلاء ان قالوا اذا وضعتنا سطحا لمس على سطح آخر لمس
بحيث تلاقى كلية احدهما كلية الآخر فيمكننا ان نرفع الاعلى من الاسفل
بحيث يرتفع جميع جوانبه من جميع جوانب الاسفل دفعة واحدة في الحس
فهذا الارتفاع الذي حصل في الحس دفعة اما ان يكون قد حصل في الحقيقة
دفعة اولى يكون كذلك بل حصل ارتفاع لحد الجانب قبل ارتفاع
الجانب الآخر وان خفى ذلك على الحس لقصر زمان التفات (والبطل) اولاً
هذا القسم الاخير •

(فتقول) الجزء الاول من السطح الاعلى اذا ارتفع عن السطح الاسفل
فلو بقي الجزء الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح الاسفل لزم وتوحد
التشكك في اجزاء السطح الاعلى لان الجزء الاول اذا ارتفع قد تحرك الى
فوق وقد بقي الجزء الثاني مماسا كان مماسا لمقبل ذلك فهو حيث لم تحرك
اصلا والجسم اذا تحرك احد جانبيه ولم تحرك الجانب الآخر اصلا لزم ان
ان يتشكك كل واحد من هذين الجزئين عن الآخر (وهذا هو الذي) احتج به

الحكما في ابطال الجزم الذي لا ينجزي (حيث قالوا) ان تحرك بعض اجزاء
الرحى عند مكون البض لزم التعكك (ثبت انه) لو ارتفع بعض اجزاء
السطح الاعلى قبل ارتفاع البض لزم وقوع التعكك في ذلك السطح والتالى
بما يشهد الحس بفساده فالمقدم ايضا كذلك •

(ولنفرض) ايضا وقوع التعكك فنقول الالمامة من الامور التي تحصل
في الآز (فنقول) الجسمان المتروضان لاشك انهما كانا متساوين فاذا صارا
لامتساوين فهذا الذي صار لا مماساً دفعة اما ان يكون سطحاً متساوياً او غير
منقسم فان كان سطحاً متساوياً فله جوانب واطراف فهو بجميع جوانبه
واطرافه ارتفع مما كان مماساً له من السطح الاسفل (ثبت) بجواز ارتفاع
جهة السطح الاعلى من السطح الاسفل وان كان ذلك الشيء غير منقسم لزم
تركيب ذلك السطح من النقط وهو محال (ثبت) بما قلنا امكان ارتفاع احد
السطحين بكتبته عن الآخر فيلزم من ذلك خلو سطحيهما من الجسم
وتثامن الزمان لا يكون فيهما جسم يخلل خطك الجسم من ان يكون قد كان
بينهما من قبل او انتقل اليهما حين رفعنا الاعلى من الاسفل والا ول باطل لانه
من الممكن ان ينطبق سطح جسم على سطح جسم آخر والا لكات بين
كل جسمين مالت ويلزم الانهائية (ومع ذلك) فلا بد وان توجد اجسام متلاق
سطوحها والا لم يكن التلاقي حاصلاً اصلاً فلك السطوح المتلاقية ليس بينها
شيء آخر (وهب) انه لا يمكننا الجزم في شيء من السطوح المشاهدة بذلك
لاحتمال ان يتخلل بينهما شيء آخر (ولكننا لما علمنا) امكان ذلك كما نافي مقصودنا
ذلك لان اللازم من الممكن ممكن لا محالة (والقسم الثاني) وهو ان
يتقل من الخارج الى الوسط فلا يخلو اما ان يتقل اليه من مسام الا على
والاسفل (٣٠)

والاسفل او من الجوانب والاول باطل لان الاجسام وان كانت فيها ثقب ومنافذ الا ان بين كل ثقبين سطحاً متصلاً لا ثقبه فيه والا لم يكن في الجسم ذي الثقب سطح متصل فينشذ يكون الجسم عبارة عن نقط متفرقة. وذلك محال (و اذا كان) في الجسم سطح متصل ونجد الجسم ذا الثقب يرتفع مما تحته فلما ان كل واحد من السطوح المتصلة الموجودة فيه قد ارتفع مما تحته وقد بينا ان ذلك الارتفاع دفعة فقد وجدنا سطحاً لا مسام فيه ولا ثقب اصلاً يرتفع مما تحته دفعة واحدة واذا لم تكن فيه ثقب ولا مسام استعمال ان يقال الهواء يدخل من مسامه في ذلك الوسط •

(واما القسم الاخير) وهو ان تنقل الاجسام الى ذلك الوسط من الجوانب فهو ايضا باطل لان انتقال تلك الاجسام من الجوانب الى الوسط اما ان يحتاج فيه الى المرور بالطرف او لا يحتاج والقسم الاخير ظاهر الفساد واما الاول فلا يخلوا ما ان يقال تلك الاجسام حين تكون في الطرف تكون في الوسط وهو محال لاستحالة تحول الجسم الواحد في مكانين واما ان يكون حصولها في الوسط بعد حصولها في الطرف فتلك الاجسام حين كانت في الطرف ما كانت في الوسط وكان الوسط حينئذ خالياً (ثبت بما ذكرنا) خلوه من ذلك الجسمين وهو المطلوب •

(واما العلامات الحسية) فهي خمس (الاولى) ان القارورة اذا يكب ثقبها في الماء فلا يدخل منه فيها شيء فلما مضت معاشددا وضع الثقب بالاصبع قبل دخول الهواء فيه ضما شديدا ثم كبت الثقب في الماء ثم ازيل الاصبع والثقب في الماء دخل فيها ماء كثير فلما كانت مملوءة هواء بعد المص كما كانت قبل المص لما دخل فيها من الماء بعد المص شيء كما لم يدخل فيها قبل المص •

(والثانية) انالو الصفتا احدي جاني الزق مع الآخر بحيث لا يبقى بينهما شيء من الهواء وشدنيا الجوانب شدا وثيقا وقيروناه ثم رفعنا احد الطرفين من الآخر فانه لا يكون بينهما جسم لا متناح د دخول الجسم فيه فقد حصل الخلاء •

(والثالثة) ان التجربة دلت على انه يمكننا ادخال مسلة (١) في زق مضموم الرأس قد تزاحم فيه الهواء و انفتح به فلو لم يكن في اثناء الهواء خلاء تجتمع اليه اجزاؤه حتى يحصل لرأس المسلة مكان لاجتمع جسمان في مكان واحد وهو محال •

(الرابعة) اننا نرى اناء مملوءا من رماد يسع الماء ايضا مع امتلائه بالرماد فلو لا ان هنالك خلاء استحال ذلك •

(الخامسة) ان الدن مثلا بلا شرايبا ثم يحمل الشرايب بيته في الزق ثم يجمعات معا في ذلك المكان بيته فيبها الدن فلو لا ان في الشرايب خلاء انحصر فيه مقدار يساوي الزق لاستحال ذلك (فهذا المجموع ادلة القائلين بالخلاء) •

(والجواب عما عسكوا به) اولامن وجيز (احدهما) ان المختار القسم الاخير مما ذكرناه وهو ان الجسم يتقل الى مكان الهواء عند انتقال الهواء الى مكانه (وقولهم) يلزم منه توقف حركة كل واحد من الجسمين على حركة الجسم الآخر (ان ارادوا به) ان كل واحد منهما سبب للآخر فذلك غير صحيح بل السبب في تحرك الجسم الثاني تحرك الجسم الاول وليس تحرك الجسم الثاني سببا لتحرك الجسم الاول (وان ارادوا) به ان تحرك كل واحد منهما مع

(١) المسلة بالكسر واحدة المسال وهي الابر العظام ١٢ لسان العرب

تحرك

تتحرك الآخر فذلك غير متكرر فان حركة الخاتم مقارنة لحركة الاصبع وان كانت حركة الاصبع حلة لحركة الخاتم (واما نسيهم) ذلك بحركة مافي الكوزين من الماء فالفرق هو انه اذا كان كل واحد من الكوزين مملوءا ماء فنند انضمام فوهة كل واحد منهما على الآخر فانه يتكافى دفع كل واحد منهما الآخر فلا جرم لم يخرج كل قطعة من الماء عن مكانه لتكافؤ الدفع وحصر جنبات الكوز اسكل قطعة من الماء ومنها اياها من التحرك الى جانب مخصوص نعم لو اعتمد الماء من جانب الكوز على الماء الذي في الكوز الآخر كان يمكن ان يخرج من الجانب الآخر الى الكوز الآخر ولكن لا يمكن ان نضل ذلك لاننا نمتد على جملة الكوز واما اذا لم تنضم فوهة كل واحد من الكوزين على الآخر واملنا كل واحد منهما فساعة ما غلبه يخرج الماء منه ويرسب في الهواء واما الهواء الذي تحرك فيه فليس كذلك لانه لا يهوز ان يرسب فلذلك يمكن ان يتحرك الى المكان الذي كان فيه •

(ثم الذي) يدل على امكان هذا القسم تحرك السمكة في الماء فان الماء تحرك من جنبها الى مكانها (والذي يقال) ان في الماء فرجا خالية فاذا تحركت السمكة اندفع الماء الى تلك الفرج فحصل المكان للسمكة باطل لوجوبه (اما اولا) فلانه لو كان كذلك لما انحدر الماء الى مكان السمكة لانه لما وجد فيها بل مكان السمكة اما كن كثيرة غير المكان الذي كانت السمكة فيه فاي حاجة به الى دخول ذلك المكان (واما ثانيا) فلان الماء لطيف سيال فلما دخل تلك الفرج الخالية (وتأنيها من الجواب) وعليه معول الحكماء ان المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ويعتد ذلك الى حيث لا يطعم فيه الهواء المتقدم للدفع فيتبدل الموج من المتدفع وغير المتدفع ويضطر الى قبول حجم

اصفروا ما خلقه فيكون بالعكس بعضه يجذب معه بعضه بعضي فلا يجذب
فيتغلغل ما بينهما الى حجم اكبر •

(والجواب عما تمسكوا به ثانياً) ان قول التخلخل والتكاثف على وجهين
(احدهما) ان تتخلل اجزاء الجسم المنصوص اجزاءه ائمة فاذا خرجت
الاجزاء الهوائية ودخلت اجزاء ذلك الجسم في تلك الاجزاء حيث لا يكون
قد تكاثف (وثانيهما) ان تتصف المادة بمقدور اصفر بعد ان كانت موصوفة
بمقدار اعظم وتقابل التخلخل (وستعرف) البرهان على امكان ذلك في باب
الحركة وحيث يدفع الاشكال •

(والجواب عما تمسكوا به ثالثاً) ان قول لو كان الغذاء انما يتخذ في الخلاء
لكان الجسم في حال دخوله وقبل دخوله على حال واحد ولما لم يكن كذلك
بطل ما قالوه (بل الحق) ان الغذاء يتخذ بين الاجزاء المتماصة من الاعضاء بان
يبعد جزءا عن جزء ويمكن بينهما •

(والجواب عما تمسكوا به رابعاً) ان من لوازم ان يكون الجسم يقتضي ان
يلتصق جسم آخر لا مطلقا حتى يلزم لانه لا ينفصل الاجسام بل بشرط ان يوجد جسم
آخر خارجا عنه وبهذا التقدير يدفع الاشكال فيه (والذي تمسكوا به خامساً
فهو مشكل وسيظهر الحق فيه)

(والجواب عما تمسكوا به سادساً) ان قول لو كانت العلة فيما ذكرتموه
خلو القارورة لما وجب صعود الماء اليها لان الماء الخارج قد وجد مكانا فارغاً
في العالم وفراغ بعض القارورة امر ممكن وليس من شأن الماء الصعود
فلولا امتناع الخلاء لما صعد الماء فثبت ان يستدل به على القول بالملاء اولي •

(ثم التحقيق في الجواب ما بيناه) ان المادة الواحدة قد تتصف بمقدار عظيم

بمد ما كانت موصوفة بمقدار صغير وكما ان الكيفيات مثل الحرارة والبرودة قد تكون طبيعية وقد تكون قسرية فذلك المقادير قد تكون طبيعية وقد تكون قسرية ثم ان المص الشديد يخرج بعض الهواء من القارورة فيصير المص الخارج لبعض ما فيها من الهواء سبباً لان يجذب به الباقي وينسبط وينظم بحيث يصير شاملاً لكلية المكان لا سيما وحركة المص موجبة للسحونة التي هي احد اسباب التخلخل وعظم المقدار وعلى هذا لا يلزم وتوهم الخلاء • (ثم لما كان ذلك العظم اسرا قسرياً كانت المادة شديدة التبيؤ لان تعود الى مقدارها الاول فاذا لم يقبها برد الهواء تكاثف وعاد الى ما كان له من المقدار الطبيعي فتضاءل الماء بضرورة الخلاء •

(و الدليل) على جواز التخلخل والتكاثف بالمعنى المذكور اننا اذا اخذنا قارورة ضيقة الرأس ونفخنا فيها ووضعنا الاصبع مع قطع النفخ سريعاً على فمها فلا يخرج ما نفخنا فيها فظهر هو الاول بما كان قبل النفخ وانما عرفنا ذلك من اناء متى قمنا بها منكمرة والاصبع موضوعة على فمها ثم رفعنا الاصبع يتبقى الماء وليس يتبقى متى نكسنا عليه قارورة غير منفوخ فيها فهذا الهواء الذي ادخلناه لما ان يكون قد دخل فيها كان خالياً قبل ذلك واما ان لا يكون كذلك (والاول) يقتضي ان لا يخرج الهواء من القارورة في الماء ان لا يتبقى فلما خرج علمنا ان القارورة كانت مملوءة وانما لما ادخلنا الهواء الجدد فيها تكاثف الهواء الذي كان فيها قسراً حتى حصل للداخل بالقسر مكان فلما زال القسر خرج الهواء الجديد وعاد الهواء الاول الى مقداره الطبيعي وهو يدل على ما قلناه •

(والجواب عما عسكوا به سابقاً) انه يدخل الهواء في مسام الزق وقد

جربنا ذلك فانا طويينا ورقة و خيطناها و طيينا موضع الخياطة بالنشا
ثم رمنا رفع احد الجانبين عن الآخر فصب ذلك ثم ارتفع اليسير منه
ثم خطينا فلم يرجع الى مجاورة الجانب الآخر ووضعتنا ايدينا عليه فاحسنا
بالهواء في داخل الورقة بمائع ايدينا و يتحرك من جانب الى جانب وهذا بان
يدل على القول بالملاء اولى لانه لولا الملاء لما وجب ان يدخل الهواء من
المسام الضيقة مع انه ليس من شأن طبعه ذلك .

(والجواب عما تمسكوا به تامنا) ان المسلة اذا دخلت خرج بعض الهواء
من مسام الرق و منافذه الغير المحسوسة او ترفع اطراف الرق ارتفاعا يسيرا
بقدر ما يدخل من رأس المسلة (وليس يمكن ان يقال) ان يحيط الرق لا يمكن
ان يعتد أكثر مما امتد او يقال الهواء انقبض و خلى عن مكان المسلة .

(والجواب عما تمسكوا به ناسا) من امر الرماد فهو كذب صرف اذ
لو كان كذلك لكان الاناء كله خاليا لا يناد فيه .

(والجواب عما تمسكوا به عائرا) من حديث الدن والشراب فيجوز ان
يكون المقدار الذي للرق لا يظهر تفاوته في الدن حسا و يجوز ان يحسكون
الشراب ينصرف فيخرج منه بخارا و هواء فيصير اصفر و يجوز ان يصفر
بتكثف طيبى او قسرى كما ذكرنا (فهذا هو الجواب) عن شبه القائلين
بالخللاء و لذكر الآن فرعا من فروع الخلاء .

الفصل المشروط في ان الخللاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة للاجسام
ولا قوة دافعة لها .

(قال محمد بن زكريا الرازى) ان للخللاء قوة جاذبة للاجسام و لذلك يجتسب
الماء في الاواني التى تسمى سراقات الماء و ينجذب في الاواني التى تسمى
زرافات

(الفصل المشروط في ان الخللاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة للاجسام)

زرافات الماء (١) *

(ومنهم من أثبت) للخلاء قوة دافعة للأجسام إلى فوق فإن الجسم إذا تخطى تلك القوة بكمية خلاء بداخله صار أخف وأسرع حركة إلى فوق .

(والذي يدل) على بطلان الأول وجهان (الأول) أن أجزاء الخلاء متشابهة كما بينا فلو كان لبعضها قوة باذبة لكان جميع الأجزاء كذلك فما كان يجب أن يكون الانجذاب إلى اليمين أولى منه إلى اليسار (الثاني) أنه لو كان سابس الماء في السراقة هو الخلاء الذي امتلأ به فلم ينزل الماء المنقوش في الهواء الشاغل لخلل الهواء النقي ينزل وإن كان ثقله يوجب جذب ذلك الخلاء فلم يتقل الماء المنكب عليه القارورة ولا يطلب الخلاء بل يتجذب وأما كالثقل المستعمل عليه اسم من اسماء كالثقل المبين (وإيضاً) فلم أنه إذا قطع رأس الآنية ينزل الماء إلى ما كان يجب أن يتجذب الخلاء الماء هناك ولا يتركه حتى ينزل ولا يدع الاناء الذي فيه ينزل أيضاً بل يبقى مرتفعاً مثلاً (فإن قالوا) نقل الاناء غلبه جذب الخلاء (ليطلى ذلك) بما إذا كان الاناء أخف وزناً من الماء الذي فيه .

(والذي يدل) على بطلان القول الثاني وجهان (الأول) أن الخلاء الذي يحرك الأجسام إما أن يكون هو الخلاء المبثوث داخل الجسم أو الخارج عنه المحيط به (فإن كان الأول) فلا يخلو إما أن يكون الخلاء المبثوث داخل الجسم المحرك له محرراً مع ذلك لأجزائه وإما أن لا يكون فإن كان محرراً كالأجزاء الجسم فهذا محال لأن كل واحد من تلك الأجزاء ليس فيه خلاء فينشأ لا يكون حركته شيء من الأجزاء بسبب الخلاء بل لكل واحد من تلك

(١) الزرافات المنازف التي ينفذ بها الماء للزراع ١٢ المحيط

الاجزاء محرك آخر ومجموع تلك الحركات اذا حركت مجموع تلك الاجزاء كان ذلك سبباً لحركة كل ذلك الجسم فتكون حركة كل الجسم لالا جل الخلاء بل بسبب آخر وقد فرضنا خلاف ذلك ههنا وان كان الخلاء غير محرك لشيء من اجزاء الجسم استحالة ان يكون محركاً لكليته لان تحريك ما يتركب من الاجزاء لا بد وان يكون بواسطة تحريك تلك الاجزاء •
 (واما ان كان المحرك هو الخلاء المحيط فقاوم ان الخلاء المحيط بجسم كبير لا يصده الى فوق فاذا ليس كل جسم يتصل عن الخلاء بل بعض جسم يقتضي طبيعته ان يتخلل الخلاء بين اجزائه فيكون معنى ذلك ان بعض الاجسام مقتضى طباعه ان يتباعد بعض اجزائه عن بعض وذلك محال لوجوه اربعة •

(اما اولاً) فلان هرب الاجزاء المتجانسة بعضها عن البعض محال •

(واما ثانياً) فلان تحرك المتجانسة في ذلك الهرب محدد معين محال •

(واما ثالثاً) فلان الحركات الى جهات مختلفة بعضها بسرعة وبعضها بسلام وببعضها خلف مع اتحاد الطبيعة محال •

(واما رابعاً) فانه اما ان يكون هناك مهروب عنه اولا يكون ومحال ان يكون مهروب عنه مع تشابه الاجزاء او اذا لم يكن هناك مهروب عنه كان السكل هاربا من غير ان يكون هناك مهروب عنه وذلك محال •

(الوجه الثاني) ان الخلاء المتخلل لاجزاء الجسم ان كان هو الذي يوجب حركته الى فوق وموجب الشيء ملازم له فيكون الخلاء ملازماً للمتخلل حركته فيكون مشتتاً معه فيكون الخلاء محتاجاً الى مكان آخر طبيعي له حتى يكون مطلوب له يتحرك اليه هذا خلف واما ان لا يكون كذلك بل لا يزال

الجسم يستبدل في حركته خلافاً لآخر يستغلاء فلا يكون ملاقة الجسم للغلاء الواحد الا في آن واحد وفي الآن لا يحرك شي شيئاً وبعد الآن لا يكون ملاقة فليس ان يقال ان الغلاء يعطى للجسم قوة من شأنها ان تبقى ويكون المحرك هو تلك القوة ويكون كل غلاء يؤثر اثر آجد مداً ولا يزال ذلك الاثر يشتد والحركة تسرع (وذلك) ايضاً باطل فان الغلاء متشابه فليس بعض اجزائه بهذا الاقتضاء اولى من بعضه.

﴿ الفصل الحادي والعشرون في تحقيق ماهية المكان ﴾

(واذا قد اطلنا) المذاهب القاسدة في المكان فخرى بان نحقق القول فيه (فنقول) المكان كما ذكرناه له خواص اربع (الاولى) ان يكون الجسم فيه (والثانية) ان لا يسع غيره معه (والثالثة) انه خارق بالحركة (والرابعة) انه قبل المشتلات (ثم قد خال) مكان لما يستقر عليه الجسم فيمنع من النزول (ثم انهم) لما تأملوا عرفوا ان الجسم لا يخل بغيره بكنية مكانا للجسم الاعلى بل سطح الجسم الاعلى هو المكان (وايضاً) فهم يحملون الجسم النافذ في الهواء مكاناً مع انه ليس تحت ما يمنعه من النزول فحصل من ذلك ان المكان هو السطح المماس •

(ثم من الناس) من زعم ان المكان هو السطح كيف ما كان ويقولون كما ان سطح الجرة مكان الماء كذلك سطح الماء مكان الجرة لانه سطح مماس بجملة بسيطة متصلة به •

(واحتجوا عليه) بان الفلك الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الاعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذي تحت

(الفصل الحادي والعشرون في تحقيق ماهية المكان)

وهذه الحجة ضئيلة لان حركة الملك الاعلى وضعية لا مكانية على ما ستعرف •

(ثم الذي يدل) على فساد قولهم اتفاق الجمهور على ان الجسم ليس له الامكان واحد ولو جعلنا السطح الذي يماسه من المحيط به مكانا له لزم ان يكون للجسم الواحد مكانان •

(فان قيل) معنى قولهم الجسم الواحد له مكان واحد ان بسيطاً واحداً لجسم واحد لا يلاقى الا بسيطاً واحداً في آن واحد واما ان بسيطاً آخر لا يلاقى شيئاً حال ملاقاته بسيطاً آخر منه لشيء آخر فذلك غير متفق عليه فاذا عبرنا عن هذا المعنى بالمكان وجاز في الوجود ان يلاقى بعض الاجسام ببسيطه بسيطاً جديداً وجعلنا كل بسيط يلازمه مكان له كان له مكانان فاذا ليس للجسم مكانان من جهة واحدة وجاز ان يكون له مكانان من جهتي كونه محيطاً ومحاطاً به (فنقول) هذا البحث ليس في امر عيني بل في امر تعقلي فان المحيط لا شك انه يلاقى ببسيطه بسيط المحيط الا انا اختلفنا في ان بسيط المحيط به هل يسمى مكاناً ام لا (فالشيخ) منع من هذه التسمية بناء على اتفاق الكل على ان الجسم الواحد ليس له الامكان واحد فدل هذا على انهم لا يسمون سطح الجسم المحيط به مكاناً • (واذا قد ظهر) فساد هذا القسم في ان يكون المكان هو السطح الحاوي لان الصفات الاربع موجودة فيه فالجسم يحصل فيه ولا يسمع غيره منه ويفارق بالحركة ويقبل المتقلات (فهذا) هو المذهب الحق في المكان •

﴿ الفصل الثاني والعشرون في انقسام المكان ﴾

(ان المكان) قد يكون سطحاً واحداً وقد يتفق ان يكون عدة سطوح

يلتصم منها مكان و احد كما للماء في النهر فان مكانه مركب من سطحين
احدهما سطح الارض الذي تحته والاخر سطح الهواء الذي فوقه .

(وقد يتفق) ان يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كما
اذا كانت الحجارة موضوعة على الارض والماء يجري عليها .

(وقد يتفق) ان يكون المحيط متحركا والمحاطة ساكنا كالحال في الارض
والتلك .

(وقد يكون) المحيط والمحاط به متحركين متخالفين الجهة كما في كثير
من السماويات (فهذه جملة) ما نقوله في المكان والكلام في الجهات
مناسب لهذا الموضع فلتكلم فيه .

(الفصل الثالث والمشرون في تقب ما يقال ان جهات الاجسام ست)
(لما ثبت) امتناع ذهاب الابل الى غير القباب . وجب ان يكون لكل
بعد مستقيم نهايتان واقترنت للجهة من كل نهاية جهة والمشهور
ان للخط جهتين والسطح اذ يتحرك الجسم يتحرك في الخط صحيح
وفي سائر ذلك نظر (اما السطح) فان كان مربعا واعتبرت نهاياته التي
هي الخطوط دون النقاط فكانت اربعة وان اعتبر جميع انواع التناهي
حتى النقاط صارت الجهات ثمانية وان كان مسدسا او مسمعا او غير ذلك
من المضلعات فله بحسب كل حد جهة واما الدائرة فلا جهة لها بالفصل
الا واحدة واما بالقوة فجها غير متناهية اذ لا نقطة اولى بها من غيرها
والحال في الجسم كالحال في السطح وسبب اشتراك هذه المقدمة امر ان
امر عامي وامر خاصي .

(اما الامر العامي) فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر
رأى عامي ورأى خاصي .

(قوله الثالث والمشرون في تقب ما يقال ان جهات الاجسام ست)

و بطن ورأس وقدم فالجهة الشرقية التي منها ابتداء الحركة سموها باليمين واليسار ما يقابلها والقوق في الانسان ما يلى رأسه والاسفل ما يلى رجليه وفي سائر الحيوانات القوق ما يلى ظهورها والاسفل ما يلى بطونها والقدام ما اليه حركاتها بالطبع وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابلها (ولما لم يكن) عند م جهة غير هذه جعلوا في الانسان طوله من رأسه الى قدمه وعرضه من يمينه الى يساره وعمقه من قدمه الى خلفه ولما لم تكن الاسماء الالهذه وقعت الاوهام على هذا المبلغ .

(واما الامراض الخاصة) فهو ان الاجسام يمكن ان توجد فيها ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولا يجوز فيها اول شكل خط من الخطوط المتقاطعة طرفان فتكون الاطراف ستة فتكون الجهات ستا ولكن انما تكون هذه المقاطعات ثلاثا لا غير لان فرض امتداد واحد وجعل ذلك اصلا من غير ان يكون ذلك بالطبع فيستلزم ان يكون الخطان الآخران بالقوائم ولو فرض بدل ذلك الامتداد المستطاد فيستلزم موازيا له لو قسمت ثلاثة خطوط اخرى متقاطعة على قوائم غير ذلك بالعدد و وقعت جهات غير تلك بالعدد .

(واعلم) ان هذه الجهات غير متخالفة بالماهية حتى تكون في كل جسم جهة هي يمينها اليمين واخرى هي اليسار وانما يميز ذلك في الحيوان بسبب ان الجانب الاقوى لما خالف مقابله فبسبب ذلك صار اليمين مخالفا لليسا (وكذلك القول) في سائر الجهات الا القوق والسفل فان اختلافهما قد يكون بالمرض وقد يكون بالطبع (لما بالمرض) فلي ما يتفق وضعه فكل جانب يلى الارض من الجسم فهو الجهة السفلة وما يقابله فهو القوق .

(ثم ان الارض) هند ما تكون حاصلة في حيزها الطبيعي اتمتع ان يقال ان لها جهة تلى الارض فمن هذا الوجه يحمل ان يقال انه لاجبة لها الا القوي ان عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء لان نهاية الارض سطح وسطها يلي السماء •

(لما اذا كانت) الجهة لا تقتضى النسبة الى سطح بل الى كل طرف كبعد مفترض للجسم فتكون حيث البعد المفترض في الارض جهة عند مركز كرتها الذي هو مركز السطح ووجه اخرى عند سطحه لكنه لا تكون جهة الملو بجهة السفلى لان جهة الملو سطح موجود بالفعل وجهة السفلى نقطة موجودة بالقوة (لكنه يحمل ايضا) ان يقال جهة القوي للارض هي طرف البعد المتصل بالمركز والسطح وهو نقطة وعلى هذا لا تكون الجهتان بالفعل بل يكون كل واحد منهما بالقوة (لكننا قد بينا) ان احد اسباب انقسام المتصل المسامتة والمائل هو ان حصل الافق للارض بالفعل لوجود قائم عليها حصل ذلك اليقين بالفعل وجهات القطبان اللتان هما الجهتان بالفعل •

(فان قيل) لو لم يكن للارض طول الا السماء لوجب ان يكون لها طول لكن الملو طر بالقياس الى السفلى فيكون لها سفلى لكن السفلى لا يتعين الا بتعين بعدو البعد لا يتعين لوجود السماء بل لاجل قائم يحمل للارض اتفاقا فيلزم ان يتعين الملو بوجود السماء وان لا يتعين هذا خلف (فنقول) الملو يراد به ما يتقابل السفلى ويراد به ما يلي جهة السماء كما ان الخفيف يراد به ما يتقابل الثقيل ويراد به ما يريد الوصول الى سطح الفلك واحد الملوين مقول بالقياس الى السفلى وكذلك احد الخفيفين مقول بالقياس الى الثقيل •

(واما المني الثاني) فمقول بنفسه لا يخرج تحله الى اعتبار وجود ما يقابله فلا رضى بالقياس الى السواء وحدها جهة طولها بالقياس الى غاية البعد التي هي مركزها علو ولها تقاير المنيان اندفع الخلف •

(واعلم) ان الفرق والسفل بالطبع يوجدان للنبات والحيوان فان للنبات جهة لتحصان وجهة اصول واحد هما بالطبع فوق والآخر اسفل بالطبع لكن يمرض ان يصير العلو اسفل والسفل اعلى و يكون الفرق مع ذلك حافظا للطبيعة التوقية وكذلك السفل واما القدام والخلف فما حاصلان للحيوان حالتي الحركة والسكون واما غير الحيوان فانما تمرض له هاتان الجهةان عند الحركة فان الجهة التي اليها الحركة تكون قدام والتي منها الحركة تكون خلف و متى تشيرت الحركة تغير القدام والخلف ولا كذلك الحيوان فان قدامه وخلفه متعينان بالطبع واعلم ان غير الحيوان تارة يكون قدامه وفوقه واحدا وذلك عند ما يهرك الى القوي وتارة تخالفان وذلك اذا كانت حركته لا الى الوسط ولا الى اليمين بل معتزلة بينهما

﴿ الفصل الرابع والشرور في كيفية تحديد الجهات ﴾

(الجهة) التي يقصدها المتحرك وتساولها الاشارة فلا بد وان تكون امرا موجودا •

(فان قيل) اليس ان المتغير من المواد الى البياض يقصد البياض وهو غير موجود (فقول) المتغير يقصد تحصيل ما اليه التغير والمتقل لا يقصد تحصيل نفس الجهة بل الوصول اليها ثبت ان الجهة امر وجودي مشار اليها وظاهر انها ليست من الامور المجردة عن الوضع والاشارة والاما كانت الحركة والاشارة اليها (فتقول) وجب ان تكون الجهة غير منقسمة في امتداد مأخذ الاشارة

﴿ الفصل الرابع والشرور في كيفية تحديد الجهات ﴾

الاشارة والاكتاف اذا فرضنا وصول المتحرك الى بعض المقاصل المفترضة فيها لم يقف فلا يخلوا ما ان يقال انه يتحرك الى الجهة او عن الجهة فان كان يتحرك الى الجهة فالجهة وراء ذلك المقصل وان تحرك عن الجهة فالجهة ذلك المقصل وما بعد ذلك فليس من الجهة فاذا آ الجهة حد غير منقسم •

(ولما ثبت) لئان الابداء متناهية ويجب ان يكون لكل امتداد مستقيم ويحصل طرفان (فنقول) هذه الابداء الواقعة المتحددة لا بد لها من محدود ولا بد وان يكون جسما فلا يخلو اما ان يكون واحدا او اكثر من واحد فان كان واحدا فلا يخلو اما ان يكون مستديرا او غير مستدير وباطل ان لا يكون مستديرا لان محدود الجهات لا بد وان يكون بسيطا على ما ستعرف والبسيط شكله الكرة على ما ستعرف فافظ ان لم يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبيعي وكل ما لا يكون على شكله الطبيعي ممكن ان يعود الى شكله الطبيعي عند زوال القاصر وذلك انما يكون بتغير الشكل والمقدار الذي لا يخلو عن حركات مكانية فيكون المحدود ~~المتغير~~ متغيرا في الحركة مكانية وكل حركة مكانية فمن جهة الى جهة فاذا الجهات متعددة قبل وجود المحدود هذا خلف فاذا ذلك الجسم يجب ان يكون مستديرا (وذلك) المستدير اما ان يحدد بمركزه او بمحيطة فان كان يحدد بمركزه تحدد غاية القرب منه ولم يتحدد غاية البعد منه •

(فبقى) ان يكون تحدده بسيط فلا يخلو اما ان يتحدد الجهتان بمحددين يفترضان عليه اما على سطحه الداخلى او الخارج واما بمحددين لا يفترضان عليه (والاول باطل) لانه جسم بسيط فالنقط المفترضة فيه متشابهة فلا يتحدد بها الجهات المختلفة بالنوع ولانه كان يجب ان يكون عدد الجهات المختلفة بالنوع بحسب

عدد النقط المفترضة فيه فاذا الجهات انما تحدد بالجسم المستدير بسبب انه
يحدد احدى الجهتين لمحيطه وهو غاية القرب بالمحيط والاخرى بمركزه
الذى هو غاية البعد عنه وذلك هو الحق.

(واما ان كان) المحدد اكثر من واحد فان كانت متفقة في النوع امتنع
ان تكون الحدود المفترضة فيها المتشابهة بالنوع علة للجهات المختلفة بالنوع
وان كانت مختلفة في النوع كانت اكثر من واحد فان كانت اكثر من اثنين
لزم ان يكون عدد الجهات على حسب عدد تلك الاجسام .

(وان كانت) اثنين فلا محذور اما ان يكون اختلاف الجهتين لاختلاف تينك
الطبيعتين من غير اعتبار وضع خاص لهما او مع اعتبار وضع خاص لهما (والاول
باطل) لانه احدى الجهتين اذا تبينت تبينت الاخرى وامتنع زوالها
ولولم يعتبر في مخالفتها الا تمالك الطبيعتان دون الوضعين ووجب ان تكون
الجهتان متضادتين كيف كان وضع احداهما من الآخر وبعبارة منه وكانت
الجهة تنقل بانتقال الجاهتين الى مسافة البعد من الاول وليس الامر
كذلك بل اذا تبينت احدى الجهتين تبينت الاخرى ولم تنقل اليه البتة .

(فبقى) ان يكون من جملة الشروط وضع محدود فان لم يكن الواحد منهما
محيطا بالآخر بل فرض على جانب منه فلا محذور اما ان يكون طالبا لذلك
الجانب بينه او طالبا لاي جانب يكون بعبارة من آخر ذلك البعد (والاول)
يوجب ان يكون ذلك الجانب متميزا في نفسه عن سائر الجوانب اذ لو كان
تميزه عن غيره بسبب ذلك الجسم لكان حيث يحصل ذلك الجسم ووجب
ان يكون حال ذلك الحيز كحال الحيز الاول .

(واما الثاني) فيوجب ان يكون ذلك البعد المتساوي من كل الجوانب

متعدد الاحالة بحيث لما قد ثبت انه لا يتحدد بالخلاء وقد فرض ذلك الجسم غير محيط فظهر ان اختصاصه بذلك الوضع ليس لذاته وانه جائز المقارنة عنه فاذا اذ لك الوضع متميز قبل حصول ذلك الجسم فيه فلا يكون ذلك الجسم سببا لتعدد (فظهر انه لا يمكن) ان يتحدد الجهات الا على سبيل المحيط والمحاط به و ثبت ان المحيط كاف لتعدد الطرفين لانه يحصل غاية القرب منه وغاية البعد عنه (واما المحاط به) فانه وان تحدد به غاية القرب لكن لا يتحدد به غاية البعد منه فهذا جملة الفصول التي عقدناها في بيان الحكم واحكامه وخواصه واقسامه وباقه التوفيق .

﴿ الفن الثاني في الكيف ﴾

(والكلام) فيه يشتمل على مقدمة واربع اقسام (اما المقدمة) فشملة على فصلين .

﴿ الفصل الاول في رسمها ﴾

(المشهور) انه هيئة قارة لا يخرج تحت تصورها تصور شيء خارج عنها ومن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها فكونها قارة يعزها عن ان يفصل وان يشغل والزمان وكون تصورها لا يوجب تصور غيرها يعزها عن المضاف والاين والمثلي والملك وكونها غير مقتضية قسمة يعزها عن الكم وكونها غير مقتضية نسبة في اجزاء حاملها يعزها عن الوضع (هذا ما قيل) وفيه سبعة ابحاث .

(البحث الاول) ان المفهوم من ان يفصل مؤثرية الشيء في الشيء وهذا ان الشئان اما ان يكونا ثابتين او متغيرين او احدهما ثابتا والاخر متغيرا فان كانا ثابتين كانت مؤثرية المؤثر في المتأثر ايضا ثابتة لان المؤثرية من لوازم

(الفن الثاني في الكيف)

(الفصل الاول في رسمها)

الماهية المؤثرة ولازم الثابت ثابت وإذا كانت تلك المؤثرة ثابتة غير متغيرة
فقولنا هية قارة لا يقيد الاحتراز عن تلك المؤثرة الثابتة (الاهم) الا ان يقال
ان المؤثر ان كان متغيرا كانت مؤثرته زائدة على الذات وان كان ثابتا
لم تكن المؤثرة حكما زائدة على الذات وإذا كانت مؤثرة المؤثر الثابت اسرها غير
ثبوتى فحينئذ لا يحتاج الى الاحتراز عنها في الرسم ولكن ذلك لم يحكم فانه ليس بان
يكون مؤثرة المؤثر المتغير زائدة على ذاته اولى من ان يكون مؤثرة المؤثر
الثابت زائدة على ذاته *

(البحث الثاني) ان قولنا لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن
حاملها يفيد الاحتراز من مقولتي ان يفعل وان يفعل لان تصورهما يوجب
تصور شيء خارج عنهما وعن حاملهما وإذا كن هذا القيد في الاحتراز لم يكن
الى ذكر القار حاجة (فان قالوا) احترازنا من الزمان (فقول) قولكم لا يقتضي
قسمة في اجزاء حاملها فكيف في ذلك لائق الزمان يقتضي قسمة حامله وهو
الحركة *

(البحث الثالث) ان الصوت من مقولة الكيف وهو هية غير قارة اما انه
من مقولة الكيف فلانه ليس من الجوهر ولا من الكم ايضا لان الكم
كما ثبت امام متصل وامام منفصل والمتصل ان كان غير قار فهو الزمان وان كان
قارا فليس بصوت ولا ايضا من المضاف والايين والتي والمالك والفعل
والانفعال لانه ليس هو نفس الحركة على ما هو متفق عليه بين اهل التحقيق
ومقرر بالبراهين التي سيأتي ذكرها ولا مقولة سوى هذه المحدودة فاذا
الصوت ليس داخلا في شيء منها فلا بد ان يكون من الكيف واما انه ليس
بقار الوجود فلان المعنى من قار الوجود ما تكون الاجزاء المقترضة فيه
توجد

توجد في آن واحد ومعلوم ان الصوت ليس كذلك وهذا بين بفسه ولان الصوت معلول بمخرج الهواء والتخرج حركة فالصوت معلول بالحركة والحركة غير قارة ومعلول غير القار يجب ان لا يكون قار فثبت ان الصوت غير قار مع انه من الكيف ثبت انه لا يجوز اشتراط القار في حد الكيف .

(البحث الرابع) ان الوحدة عرض قار ولا يجب تصورها تصور شي خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها وكذلك النقطة (فلئن قلتم) المقتول من النقطة انها نهاية الخط وذلك لا يقتل الا عند تنقل الخط والوحدة معنى يلزمه عدم الانقسام وهو لا يقتل الا عند تنقل الانقسام فاذا تصورهما بوجوب تصور غيرهما فلا جرم لم يندر جاتحت الرسم المذكور (فنقول) ان كنتم تعتبرون في الكيف انه لا يلزم من تصور تصور غيره مطلقا فقل اكثر انواع الكيف ليس كذلك لانه لا يمكننا ان تصور الانحاء والاستقامة الا في مقدار وان كنتم لا تلتزمون فيه ذلك بل المعتبر ان لا يلزم من تصور تصور شي خارج عن محله فاما ما يلزم من تصور تصور محله او تصور ما يوجد في محله فهو من الكيف فالوحدة والنقطة من الكيف لان الوحدة لا يلزم من تصورها الا تصور محليها او تصور حال من احوال محليها وكذلك القول في النقطة فقد توجه الاشكال .

(البحث الخامس) ان الادراك والعلم والقدرة والشهوة والغضب وجميع الاخلاق لا يمكن تسليها الا ويكون تصورها موجبا لتصور متعلقاتها افي المدرك والمعلوم والمقدور والمشتهى والغضوب عليه .

(فان قيل) انه وان لم من تصور هذه الكيفيات تصور متعلقاتها ولكن تصورهما سابق على تصور متعلقاتها فاما قد نقل حقيقة العلم اولا ثم بعد ذلك

نعلم أنه لا بد له من متعلق وأما التسبب والاضافات فلا بد وأن يتصل المنسوب والمنسوب إليه أولاً حتى يصير تعقلها سبباً لتعقل تلك الأمور النسبية (فالخاص) أن الكيفية يتقدم تعقلها على تعقل ما هي منتسبة إليها والاضافات تعقلها متأخر عن تعقل معروضاتها فظهر الفرق (فنقول) هذا الفرق وإن كان صحيحاً في الحقيقة إلا أن البارة التي ذكرناها لا تنفد ذلك المنى لأن حاصله راجع إلى أن الكيف هو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره (اللهم إلا أن يقرأ) هكذا ما لا يوجب تصوره تصور غيره ويكون أعراب الأول نصباً وأعراب الثاني رفعاً وحيث لا تكون هذه القراءة ملاءمة لتمام الرسم.

(البحث السادس) هب أنا حملنا قولكم ما لا يوجب تصوره تصور غيره على أنه ما لا يكون تصوره ممكناً لتصور غيره فمع ذلك كيف بطرد ذلك الرسم في الأشكال نحو التثنية والتثنية وخواص الأعداد كالكمية والجذرية فإن التثنية عبارة عن الهيئة المهيمنة بسبب احاطة الحدود الأربعة بالسطح ومعلوم أن مظهر العلم بالحدود الأربعة المهيمنة بالسطح لا يحصل العلم بتلك الهيئة فإذا العلم بتلك الهيئة لا يحصل إلا بعد العلم بأمور أخرى مع أنكم جعلتم تلك الهيئة من الكيف وهكذا القول في خواص الأعداد فيكون تصورها كتصور غيرها كآري.

(البحث السابع) إن هذا الرسم مشتمل على عدة الفاظ (منها الهيئة) وهي مقولة بالاشتراك على خمسة أمور فيقال هيئة الوجود ويقال هيئة الاستقلال والاستقرار ويقال هيئة الجوهرية والعرضية ويقال هيئة الجلوس والاضطجاع ويقال هيئة التأثير والتأثر ومعلوم أن استعمال تلك اللفظة في هذه المواضع لا يمكن أن يكون إلا بالاشتراك الصريح ومثل هذه الألفاظ مجتنب

عنه في الرسوم •

(ومنها) القار وقد بينا انه لا يمكن اعتبار ذلك •

(ومنها) قوله لا يوجب تصور هاتصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا يقتضى قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها ولا فرق بين هذا وبين ان يقال الكيف هو الذى لا يكون كما ولا وضعا ولا سائر الاغراض النسبية ومعلوم انه لو صرح بذلك لم يكن تعريفا يستدبه فانه لو صرح ان يقال الكيف ما ليس بكم ولا وضع ولا متى صح مثل ذلك في سائر الاقسام بل ذلك اولى لان الامور النسبية لا تعرف الا بعد مروضاتها التى هي في الكيفيات وسيأتى الجواب عن هذا الشك (فهذه المباحث) لا بد من معرفتها في هذا الرسم •

(ولعل الاقرب) ان يقال الكيف هو العرض الذى لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في عمله اقتضاءا وليا فقولنا العرض يميزه عن الباري تعالى وعن الجوهر وقولنا الذى لا يتوقف تصوره على تصور غيره يميزه عن الاثر النسبية فان تصوراتها على متولفة على تصور امور آخر واما الكيفيات فانه وان لم من تصوراتها تصور غيرها لكن لا على ان تصوراتها ملولة لتصورات غيرها بل على ان تصوراتها ملولة لتصورات غيرها (وستعرف الفرق) بين الامرين في باب الملة والملول ويدخل فيه الصوت فان تصوره لا يتوقف على تصور غيره (وقولنا) لا يقتضى القسمة واللاقسمة يميزه عن الكم فانه يقتضى القسمة ويميزه عن الوحدة والنقطة فانهما يقتضيان اللاقسمة (وقولنا) اقتضاء اوليا احترزنا به عن العلم بالمعلومات التى لا تنقسم فانه لذاته يتمتع من الاقسام ولكن ذلك الاقتضاء ليس باولي بل بواسطة وحدة المعلوم •

(واعلم) ان الاجناس العالية لا يمكن ان تذكر لها حدا او سماناما كما علمت بل الممكن ذكر رسم ناقص ثم المذكور في ذلك الرسم الناقص نارة امور سنية ونارة امور نبوتية ولكن يجب ان تكون تلك القيود اعرف من المرفق (ثم من المعلوم) ان طبائع الاجناس العالية امور غنية فاذا قيل السكيف مالا يكون جوهر او لا كما ولا ايتا ولا متى كان المذكور سلب امور ليست هي اعرف مما حاولنا تعريفه فلا جرم لم يكن ترميزا صحيحا (او اما اذا اعتبرنا) العرضية وهي عبارة عن الحلول في المحل المتقوم بذاته واعتبرنا ان لا يتوقف تصويره على تصور التير واعتبرنا ان لا تكون حلة الانقسام واللا انقسام كانت هذه السلوب سلوبا جلية ظاهرة ومتى كان كذلك كان ما حاولناه من ذلك الرسم الناقص حاما لا فذا ما عدى في هذا الرسم.

(الفصل الثاني في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة)

(اضقوا) على ان الكيفيات الاربعة انواع (الاول) الكيفيات المحسوسة فان كل شيء يتصور في ذاته في انفسها وان كانت سرية الزوال كحرة الخجل سميت انفعالات (الثاني) الكيفيات المختصة بذوات الانفس فان كانت ثابتة راسخة سميت ملكة وان كانت سرية الزوال كغضب الحليم سميت حالات (الثالث) الاستعدادات او ما نحو الانفعالات ويسمى لا قوة ووهنا طبعيا وما نحو الانفعالات ويسمى قوة (الرابع) الكيفيات المختصة بالكيفيات كالترسيم والتثليث والاستقامة والانحاء والزوجة والفرديّة وذكر وافي بيان انحصار جنس الكيفية في هذه الانواع الاربعة طرقا اربعة.

(الاول) وهو وجودها ان يقال الكيفيات اما ان تكون مختصة بالكيفية

(الفصل الثاني في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة)

اولا تكون فالاول مثل الاستدارة والتربيع والزوجة والفرجة والثانية
اما ان تكون محسوسة او لا تكون والمحسوسة هي المسماة بالافعال
والافعال وان لم تكن محسوسة فلما ان تكون استمدادا نحو الكمال
او تكون نفس الكمال فالاول هي المسماة بالقرعة والافعال والثانية
هي المسماة بالحال والملكة (فان قيل) خراس الادوية انما ادرجت تحت هذه
الاتهام (فنقول) انها صور مقومة لتوجيات تلك المركبات والصور
جواهر لا امراض.

(واعلم) انما قلنا الكيفية التي لا تكون محسوسة بالكيفية ولا تكون
محسوسة اما ان تكون استمدادا او تكون كالاودعينا ان الكمال هو الحال
 والملكة وفسرنا الحال والملكة بالكيفية النفسانية فكأما ادعينا ان الكيفية
التي لا تكون محسوسة بالكيفية ولا تكون محسوسة اذا لم تكن حقيقيا كونها
استمداد لا مرضي نفس الكيفية النفسانية (وهذه دعوى لا دليل عليها)
اذ من الجائز وجود كفيات بجملة لا تكون محسوسة بالكيفيات ولا تكون
محسوسة ولا تكون محسوسة بذوات الالف ولا تكون ما هيها نفس
الاستمداد واذا كان ذلك محتملا فالجزم بان ما يكون كالا لا بد وان تكون
كيفية نفسانية دعوى لا دليل عليها

(الثاني) قال الشيخ الكيفية اما ان تكون بحيث تصدر عنها افعال على نحو
التشبيه اولا على نحو التشبيه فالاول مثل الحار يجهل غيره حارا والسواد يلقى
شبهه في البين وهو مثاله لا كالتقل فان فعله في جسمه التحريك وليس ذلك
تقلا (اقول) هذا تصريح باخراج التقل والخفة عن الكيفيات المحسوسة
ثم انه عند شروعه في بيان الكيفيات المحسوسة نص على ان التقل والخفة
والتي لا تكون

من هذا الباب اذ ليس من الكم ولا من مقولة اخرى ولا يمكن ادخالها في سائر الأنواع الثلاثة من هذه المقولة فتمت ادخالها تحت هذا النوع (وهذا كما رآه) منقضة (ولترجع) الى حيث فارقناه (واما التي) لا تكون كذلك فاما ان تكون متعلقة بالكم من حيث هو كم اولا تكون والتي لا تكون فاما ان تكون الاجسام من حيث هي طيبة او من حيث هي نفسانية فالتى فعل مثل نفسها تسمى كفايات انفعاليات او انفعالات والتي تتعلق بالكم فهي الاشكال وغيرها والتي للاجسام من حيث هي طيبة فهي القوة العقلية والا انفعالية والتي تخص بذوات الانفس فهي الحال والمملكة.

(الثالث) الكيفية اما ان تكون متعلقة بوجود النفس اولا تكون والتي لا تكون فاما ان تتعلق بالكيفية اولا تكون والتي لا تتعلق فاما ان تكون هويتها استمد اذا وهويتها فلا فالاول هو الحال والمملكة والثاني الكيفيات المختصة بالكيفيات والثالث القوة واللاقوة والرابع الانفعاليات والانفعالات.

(الرابع) العكيفية اما ان فعل على طريق التشبيه وهي الانفعاليات والانفعالات واما ان لا تكون كذلك وحيث امان لا تتعلق بالاجسام وهي الحال والمملكة او تتعلق وذلك التعلق اما من حيث كيتها وهي المختصة بالكيفيات او من حيث طبيعتها وهي القوة واللاقوة (وعلى هذا التقسيم) تضييع الكيفيات المختصة بالاعداد وهذه الطرق الثلاثة مذكورة في الشفاء وكلامه ضيقة.

(القسم الاول) في العكيفية المحسوسة وهي المسماة بالانفعاليات والانفعالات وفيه خمسة ابواب.

(الباب الاول) في امور كلية لهذا القسم وفيه اربعة فصول.

(الفصل الأول فيما سمي لاجله هذا النوع بالانفعالات)

﴿ الفصل الأول فيما سمي لاجله هذا النوع بالانفعالات ﴾
 (اعلم) ان الكيفيات المحسوسة ان كانت ثابتة سميت انفعالات وان
 كانت غير ثابتة سميت انفعالات والفرق بينهما في امر عرضي مفارق
 وانما سميت الثابتة بالانفعالات لثبوتها (احدهما) لانفعال الحواس فيها
 ثم نحن نبين امرين اما ان نعتبر في ذلك ان يكون الاحساس بها احساسا
 اوليا او لا نعتبر ذلك فان اعتبرناه لزمنا امران (احدهما) ان الشيخ نص
 في فصل الاسطوانات من الكون والفساد من طبيقات الشفاء ان الثقل
 والخفة مما لا يحس بهما احساسا اوليا فوجب اخراجهما عن هذا القسم
 لكنه نص في كتاب المقولات من منطق الشفاء على انها من هذا القسم
 (وثانيهما) انه يلزم خروج الالوان من هذا القسم لانها لا تحس الا بواسطة
 الضوء والضوء هو المحسوس اوليا وبالذات (وعكس ان بحاجب) عنه بان
 الضوء شرط كون اللون ~~فوجب ان لا يحس بالخطوط~~ كونه محسوسا بعد
 وجوده ولم يكن اللون تابعا للتحسوس فيكون محسوسا لم يخرج عما قلناه وان
 كان وجوده تابعا له (هذا) اذا اعتبرنا في هذا القسم ان يكون محسوسا
 اوليا واما ان لم نعتبر ذلك دخلت المحسوسات الثابتة فيه وذلك كالاكاشكال
 والحركات واليسكونات وغيرها (الملة الثانية) ان حدوثها تابع لانفعالات
 موادها مثل الصغرة الثابتة لسوء المزاج الحار المستحكم في الكبد وان لم يكن
 حدوثها لاجل الانفعالات ولكن من شأن تلك الحقيقة ان توجد عند
 الانفعالات ايضا فان الحرارة النارية وان لم يكن حصولها في النار بالانفعال
 ولكن من شأن الحرارة من حيث هي حرارة ان تحدث ايضا بالانفعال
 في مادة واحدة وحلاوة المصل وان لم تحصل في السائل على سبيل انفعال

من السهل و لكنها انما حدثت على سبيل انفعال في امور تكونت منها
فانطت انفعالا فصارت لاجل ذلك حاوة (واما الكيفيات) الغير المستقرة
فهي وان كانت انفعالية لاجل الطين المذكورتين ولكنها القصر مدتها وسرعة
زوالها منعت اسم جنسها واقتصرت في تسميتها على اسم انفعالاتها

﴿ الفصل الثاني في خاصية هذا النوع ﴾

(قيل) الخاصية المساوية التي تم انفعالها في موادها اشياء يشاركها في المعنى
فان الحار يجعل غيره حاراً والبارد يجعل غيره بارداً والا سود يقرر شبحه في
العين وهذه الخاصية بالحقيقة غير عامة لوجوب (اما اولاً) فلان الثقل والخفة من
هذا النوع وهما لا يغلان مثل نفسيهما (واما ثانياً) فلان الشيخ يقول في فصل
الاسطقسات من طبيعات النفاذ في بيان انه لم يسميت الرطوبة واليوسة
كيفيتين منفصلتين زعم انه لم يثبت بالبرهان ان الرطب يجعل غيره رطباً واليابس
يجعل غيره يابساً فليست هاتان الكيفيتان لا قيد ان مثل نفسيهما •

﴿ الفصل الثالث في الرد على من زعم ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها ﴾
(زعم) بعض القدماء ان الكيفيات المحسوسة لا حقيقة لها في انفسها بل هي
انفعالات تمرض الحواس فقط (قيل لهم) ولولا اختصاص الملون بكيفية
مخصوصة لا توجد في غيره والا لم يكن انفعال الحس من الملون اولى من
انفعاله من الشفاف (فاجابوا) بان قالوا ثبت عندنا ان الاجسام مركبة من
اجزاء لا تنجزى بالعمل وان كانت متجزية بالتعرض وهي مختلفة الاشكال
ثم ان اختلاف اشكالها واختلاف وضعها وتربتها سبب لا اختلاف الاثار
الحاصلة في الحواس المختلفة فالذي يفرق البصر هو الياض والذي يجمعه
هو السواد وكذلك الطعم فالذي يقطع قطعاً الى عدد كبير ويكون

اجزاء

(الفصل الثاني في خاصية هذا النوع)

(الفصل الثالث في رد ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها)

أجزاء صغارا شديدة النفوذ وهو المرق الحريف والمتلاق لذلك التقطيع هو الحلو (وكذلك القول) في الروائح والحرارة والبرودة وغيرها (وبالجملة) فاختلاف الاحساسات لا اختلاف الاشكال والحواس المنفصلة لا اختلاف الكيفيات الفاعلة التي يدونها كيفيات دون الاشكال (واحتجوا) على ذلك بان الانسان الواحد يحس جسما واحدا على لونين مختلفين بحسب وموقفين منه كطوق الحمامة فانه يرى مرة شقراء ومرة لرجوانية ومرة على لون الذهب بحسب اختلاف المقامات واستعداد المادة بحسبها ولو كان اللون شيئا حقيقيا لما كان الامر كذلك وايضا فالسكر في قم الصفراوى يكون مر صرافدل ذلك على ان اختلاف الاحساس لا اختلاف المنفصلات .

(ونحن نقول) اما مذهب اصحاب الاشكال فينبطه في علم الكون والفساد ثم الذي يميز اللون عن الشكل وجود ثلاثة (الاول) ان الشكل محسوس باللمس واللون غير محسوس باللمس ~~فالشكل غير اللون~~ (فان قيل) لست أقول المحسوس هو الشكل بل المحسوس هو الهيئة الحاصلة في الحواس على ما صرح الشيخ به في مواضع كثيرة ثم المؤثر في تلك الهيئة اختلاف اشكال الاجرام ومن الجائز ان يكون الشكل المخصوص بقيد لآلة البصر اثر او لآلة اللمس اثر آخر (فنقول) الاثر الحاصلة في الحواس اشكال او غير اشكال فان كانت اشكالا وكل شكل ملموس فالأثر الحاصل في العين ملموس هذا خلف وان لم تكن اشكالا فقد ثبت القول بوجود كيفيات وراء الاشكال فاذا جاز ذلك فاي مانع يمنع من اثباتها في الجسم الخارجى (ولكن نقول) ما ذكرناه لا يدل على وجود الكيفية في الخارج بل قايته الدلالة على بطلان استبعاد ان يكون للكيفية وجود في الخارج وذلك لا يفيد الجزم بوجودها

(الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامتزجة)

(ولكن يجب) ان يعلم ان هذا السؤال انما يتوجه على من يعلم ان الاحساس عبارة عن اضلاع صور البصرات في العين واما نحن فقد ابدلنا هذا المذهب فلا يتوجه ذلك السؤال علينا وكفى بالمذهب فسادا ان يؤدي الى الشك في هذه الكيفيات المحسوسة (الوجه الثاني) في اثبات الكيفيات ان الالوان والطبوع والروائح فيها مضادة والاشكال ليس فيها مضادة (الوجه الثالث) ان الاحساس بالشكل متوقف على وجود اللون فلو كان اللون نفس الشكل لتوقف الاحساس بالشيء على الاحساس به واما طوق الحمامة فيس المرئي منه شيئا واحدا بل هناك اطراف الريش ذوات جهات وكل جهة لها لون يستقر لون الجهة الاخرى بالقياس الى القمم الناعرة (ومعلوم) اختلاف الاحساسات لاختلاف المنعكلات فذلك لا يجوز لو سلمنا لم ان الاحساس عبارة عن اضلاع البصر من المحسوس واما اذا ابدلنا ذلك فقد اندفع ما قلناه .

﴿ الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامتزجة ﴾

(قلوا) ان المزاج لو كان مجردا لكان له طعم وطعمه بيبين وان كان بحال آخر وبمجرد آخر كان لو ما وطعما آخر وليس اللون والطعم وسائر الامور التي تجري مجراها شيئا والمزاج شيئا آخر بل كل واحد منها مزاج مخصوص بفعل في القوة الالامسة شيئا في القوة الباصرة شيئا آخر (وهذا ايضا خطأ) لان كل واحد من الامتزجة على التفاوت الذي بينها لا يخرج عن الحدود المفترضة فيما بين الغايات ويكون ملموسا لا محالة وان كانت مخالفا للامس في القوة والنصف ولا يكون ملموسا ان كان مساويا له (وبالجملة) فحدود الامتزجة ملموسة والالوان غير ملموسة وايضا فهذه الكيفيات توجد فيها غايات في التضاد والامتزجة متوسطة ليست بنهايات فهذه اذا اشياء غير الامتزجة .

﴿ الباب

(الباب الثاني في الكيفيات المبردة)

(وهي) أعاشرة كيفية وهي الحرارة والبرودة والى طرية واليبوسة واللطافة والكثافة والمزوجة والمشاشة والجفاف والبلية والتقل والطفة (وقد يدخلون) في هذا الباب أربعة أخرى وهي الخشونة والملاسة والصلابة واللين فلنذكر حد كل واحد وحقيقته وأحكامه وفي أحد عشر فصلاً

(الفصل الأول في حد الحرارة والبرودة)

(ذكر في الشفاء) ان الحرارة هي التي تفرق بين المخلقات وتجمع بين المشاكلات (والبرودة) هي التي تجمع بين المشاكلات وتغير المشاكلات وذكر في حد ود الحرارة انها كيفية فعلية عمركة لما تكون فيه الى فوق لا حدانها الخفة فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المخلقات وتحدث تخلخلها من باب الكيف وتكاثفها من باب الوضع تعطيلها الكيف وتصيدها اللطيف

(واعلم) ان التخلخل قد ينشأ من قسوة القوام وهو من باب الكيف وقد ينشأ به انقشاش الاجزاء بحيث يخالطها جرم غريب وهو من باب الوضع فيكون التكاثف المقابل لذلك هو اجتماع الاجزاء الوحدانية بالطبع وخروج الجسم الغريب عما بينها فن حيث ان الحرارة شأنها اللطيف والترقيق فهي مفيدة للتخلخل الذي من باب الكيف ومن حيث انها تجمع بين المشاكلات وتفرق بين المخلقات فهي مفيدة للتكاثف الذي من باب الوضع الذي هو عبارة عن اجتماع الاجزاء الوحدانية بالطبع وخروج الجسم الغريب عما بينها (واعلم) ان قوام التجميع المشاكلات معناه انها تجمع ما ليس بمجتمع واليسيط مجتمع الاجزاء فاذا هذا الجمع والتفريق غير معتبر بالقياس اليه بل بالقياس

الى جسم فيه مختلفات مجتمعة وهذا هو المركب (فهذا تلخيص قيود هذا الرسم) •

(فان قيل) اما انها تجمع المشاكلات فليس كذلك لانها تفرق الماء بالتصعيد وكذلك ترمد الحطب وتفرقه واما انها تفرق بين المختلفات فليس كذلك لانها لا تقوى على تفرق الاجزاء العنصرية التي في الطلق والنورة والحد يد والذهب والحيوان المسمى بالسندل بل عند تجمع بين المختلفات ايضا كما تزد صفرة البيض وبياضها تلازما (ثم ان سلطنا) ان النار تجمع بين المشاكلات وتفرق بين المختلفات لكن ذلك ليس فلان اوليا لها فلا يجوز تمريرها به •

(بيان ان ذلك ليس فلان اوليا) ان قلنا الاول تسيل الرطوبات المتجمدة بالبرودة وتجليها ثم تصيد بها وتغيرها فان كانت المجتمعات مختلفة في قبول التحليل والتغير كان بعضها اسرع وبعضها ابطا فاذا بدر الاسرع دون الابط والطبع دون العاصي عرض من ذلك تفرقها فاما اذا كانت متشاكلة الطباع كانت متشابهة في الاستعداد للحركة فلا تلك لا تفرق واذا ثبت ان الفصل الاول للحرارة هو تسيل الرطوبات كان تمريرها بذلك اول مما ذكر تموه (فالجواب) ان قولكم الحرارة تفرق الماء ليس كذلك بل اذا احالت جزءا منه هواء فترقت بين الماء الذي ليس من طبعه ثم يلزمه ان تحتلط بذلك الهواء اجزاء ما تية فتصمد مع الهواء ويكون مجموع ذلك بخارا (واما انها) ترمد الحطب فلان الاجزاء الارضية التي فيها تماسكة بالرطوبات المائية التي فيها اذا فرقت بين الرطب واليابس عرض منه تناثر الاجزاء اليابسة واما الطلق والنورة والحد يد والنار

قوة على تسيلها بالجيل التي تلوها اصحاب الاكبر وخصوصا اذا امتنت
بما يزيد لها اشتعالا كالكبريت والزرنيخ واما الذهب فالتأثر انما لفرقة
لان التلازم بين بساطته شديد جدا فكلا مال شيء منه الى التصعيد حبه
المائل الى الانحدار فتحدث من ذلك حركة دوران وقلبان وتولاهذا
المائع لكانت النار تفرقه وليس امتناع التفرق عند المائع دليلا على ان النار
لا تحاول ذلك (واما عند البيض) فليس ذلك جماله بل هو احواله في قوامه
ثم ان النار تفرقه عن قريب بواسطة التقطير (واما قولهم) الجمع والتفريق
ليسا فليان اوليين للنار فهو حق لا يابينا ان هذا الجمع والتفريق معتبران بالقياس
الى المركب والفصل الاول للحرارة المتحركة الى الفوق بواسطة ما يفيد
من الميل المتعدد لكن لما كانت اجزاء المركب محببة الاستعداد لقبول
التصعيد فان الماء الجبل لذلك من الارض فاذا تحركت الحرارة تلك الاجزاء
الى فوق بادوا لا قبل منها للتصعيد الجبل ~~على الاجزاء~~ والابطأ يتحرك دون
العاصي فيحصل منه فرق تلك المحتلقات واجتماع المتشاكلات لان الاشياء
المتشاكلات الطبايع تكون متشاكلات الاثار فالذي يكون سريع القبول
يتحرك باسره والعاصي لا يتحرك شيء منه فيعرض لذلك اجتماعهما (ثم قد يتفق
ان يكون ما لا قبل التصعيد بخالط لما قبله مخالطة شديدة قبل ان يفرق الخلو
بينهما يتصعد اللطيف مستتبعا لتصعد الكثيف المتلوب باللطيف في القوة
فلما ان الفصل الاول للحرارة التصعيد الى فوق فلهذه الالة ذكر هذه
الخاصية في تعريفها (فقال) انها قوة محركة لما يكون فيه الى فوق لاحداثها
الخلقة (ثم قال) فيعرض ان تجمع المتجانسات وخرق المحتلقات اى صدور
هذا الجمع والتفريق من الحرارة ليس صدورا اوليا بل ذلك تابع للخاصية

الاولى وهى التحريك الى القوق على الوجه الذى يناء (فتظهر) ان الرسم المذكور فى الحدود اولى من الرسم المذكور فى الشفاء •

(واعلم) ان قوله (كيفية فعلية محرّكة) فيه نظر لان المقوم من الكيفية الفعلية الكيفية التي تؤثر في امرها والمقوم من المحرك ان الذي يؤثر في امرها هو الحركة والتقدير بشئ ما جزء من التقدير بشئ هو الحركة فيكون للدال على مفيد الحركة دالا على التقيد المطلق بالتضمن فقوله (كيفية فعلية محرّكة) بازل منزلة قولك جوهر جسماني حيواني في كونه مكروها فالاولى حذفه •

[illegible]

(الفصل الثاني في اثبات الحرارة والبرودة)

(من القداء) من جبل البرودة عدما للحرارة وهو باطل لان الجود
والثكيف واليلاز والترقيق افعال ثبوتية متقابلة ولا يمكن استناد الواحد
منها الى الجسمية المشتركة ولا الى امر عدي لامتناع استناد الاثر الوجودي

الى

(८१)

(المسألة الثانية في آيات الحق والبرودة)

الى المؤثر المدعى فلا بد من كيفيتين ثبوتيتين تكونان مصدريتين للافعال المتعاقبة
(ولو قيل) المؤثر في التكثيف هو الجسمية المشتركة بشرط عدم الحرارة
(فليس هذا) باولى من ان يقال المؤثر في التسييل الجسمية بشرط عدم البرودة •
﴿ الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد ﴾

(الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد)

(الحاز) قد يقال على ما يحس بحرارته وسخونته كالنار وقد يقال على ما لا
يكون كذلك بل يكون ظهور تلك الكيفية منه موقوفا على ملاقاته
لبدن الحيوان وذلك مثل الاغذية والادوية التي يقال لها انها حارة
وكذلك البارد (ثم) لمعرفة الحرارة والبرودة علامات على هذا الوجه
بجميعها طريقان (احدهما) التجربة (والآخر) القياس وذلك من وجوه
(فانهم) تارة يستدلون باللون وهو ابيض الطرق وتارة بالطعم وتارة
بالرائحة وتارة بسرعة الافعال وصحة وذلك لان المتخلف اسرع انفعالا
مما يلاقيه من المتكاثف وذلك لضعف جرمية المتخلف وقوة جرمية المتكاثف
(واذا كان كذلك) فالأجسام اذا تفاوتت في القوام ثم تفاوتت في قبول
الحرارة من فاعل واحد فالذى هو اقبل وجب ان يكون في طبيعته احر
لانه لما كانت نسبة الفاعل اليها واحدة وقبول الجسم للآخرين واحدا فلولاً
اختصاص الاشد قبولاً لذلك بما يضاف الخارجى لم يكن الاثر الحاصل
فيه اقوى من الحاصل في صاحبه (واما اذا تفاوتت المنفصلات) في القوام
فالاقوى قواما ان افضل بسرعة دل على ان فيه ما يقتضى تلك الكيفية واما
الاضيف فلا يدل بسرعة انفعاله على شيء لاحتمال ان يكون ذلك
لضعف قوامه •

(ومما يستدلون به) حال الاشتغال والجود وهو ايضا على ما قلنا فان

الجسمين المتماثلين في القوام اذا عرضنا على فاعلين متساويين في القوة فالأسرع
 جهودا أبعد والا أسرع اشتعالا أحر وأما اذا اختلفا في القوام فالت كان
 التكاثر أشد اشتعالا حكم بأنه أسخن وان كان المتدخل أسرع اشتعالا
 او جهودا فليس يمكن الحكم فيه فانه ربما كان ذلك بسبب رقة القوام وتمام تقرير
 هذا النوع من البحث ذكرناه في شرحنا للقانون.

﴿ الفصل الرابع في ماهية الحرارة التريزية ﴾

(ربما يظن) أنها مخالفة بالنوع للحرارة التريية لأنه قال في القانون ان الحار
 الخارجى اذا حاول ان يطل الاعتدال فالت الحار التريزى أشد الاشياء
 مقاومة له حتى ان السموم الحارة لا تدفعها الا الحرارة التريزية فانها آلة
 للطبيعة تدفع ضرر الحار الوارد بحريك الروح الى دفعه وتدفع ضرر البارد
 الوارد بالمضادة وليست هذه الخاصة للبرودة فانها انما تعاقب وتنازع
 الحار الوارد بالمضادة فتسقط لاننا نزع البرود الوارد فالحرارة التريزية هي التي
 نحصى المطلوبات التريزية عن ان تستولى عليها الحرارة التريية فالحرارة
 التريزية آلة للقوى كلها البرودة متنافية لها ولذلك يقال حرارة غريزية
 ولا يقال برودة غريزية.

(وحكى في حيوان الشفاء عن الملم الاول) انه قال الحرارة التريية التي بها
 تقبل علاقة النفس ليس من جنس الحار الاسطقسى النارى بل من الجنس
 الحار الذى يفيض عن الاجرام السماوية فان المزاج المعتدل بوجه ما مناسب
 لجوهر السماء لأنه ينبعث منه وفرق بين الحار السماوى وبين الحار الاسطقسى
 واعتبر ذلك بتأثير حر الشمس في اعين المشي دون حر النار فتلك الحرارة
 تنبها الحياة التي لا تتبع الحرارة النارية وبسببها صار الروح جسما الهياسته

من التي

(الفصل الرابع في ماهية الحرارة التريزية)

من المني والا أعضاء نسبة العقل من القوى النفسانية فالعقل افضل المجرذات
والزوح العقل الاجسام (والذي عندي في ذلك) ان النار اذا خالطت
عناصر العناصر وكانت تلك النارية فبعد ذلك المركب طبخا واتحد الاوتقواما
ولم تبلغ في الكثرة الى حيث تبطل قوامها وتحرقها ولم تكن في القلة بحيث
تجزئ عن الطبخ الموجب للاعتدال فذلك هي الحرارة التريزية وانما
تدفع الحر التريب لاجل ان الحر التريب يحاول التفرق وتلك الحرارة
التريزية افادت من النضج والطبخ ما يسر عنده على الحرارة التريزية
تفريق تلك الاجزاء فلهذا السبب تدفع الحرارة التريزية الحرارة التريزية
فالتفاوت بين تلك التريزية وتلك التريزية ليس في الماهية بل في كونها جزءاً
من ذلك المركب والتريزية ليست كذلك حتى لو وهما الحرارة التريزية
جزءاً من المركب والتريزية خارجة عنه لكانت التريزية عند ذلك تعمل
فعل التريزية والتريزية تعمل فعل التريزية (واما العقل) ان الحرارة التريزية
مخالفة بالماهية للتريزية فذلك هو العقل الهـ

﴿ الفصل الخامس في الرطوبة واليبوسة ﴾

(قال الشيخ) ان الجمهور يظنون ان الجسم انما يكون رطبا اذا كان بحيث يتصلق
بما يلامسه كالماء ويستمدون ان الرطوبة حقيقتها هذا وهو باطل لان الجسم
كلما كان ارق كان اقل التصاقا بما يلامسه وكلما كان اغلظ كان اشد واكثر
ملازمة فان الماء اللطيف الجيد اذا غمس فيه الاصبع كان ما يلزم الا صبح منه
اقل مما يلزم من الماء الغليظ او الدهن او العسل فلو كان الاتصاق بالتبر
لاجل الرطوبة لكان كل ما هو اشد رطوبة اشد التصاقا وليس كذلك
فثبت ان الاتصاق لازم لاكتثافة والتغلظ (ولما بطل هذا الاعتبار) بقي للرطوبة

والليوسة سهولة التشكل بشكل غيره مع سهولة تركه له وليابس عسر قبول الاشكال الثرىبة وعسر تركها (فاذا الرطوبة هي الكيفية) التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحاوى الثرىب وسهل الترك له (والليوسة هي الكيفية) التي بها يسر قبول الشكل الثرىب وبها يسر تركه (هذا مما قاله في الشفاء) وهذا الرسم اولى مما قاله في الحدود من ان الرطوبة كيفية انفعالية تقبل المحصر والتشكل الثرىب بسهولة ولا يحفظ ذلك بل يرجع الى شكل نفسه والليوسة كيفية انفعالية عسرة القبول للتشكل فان في هذه العبارة خلاص من وجوبه *

(الاول) انه جمل الرطوبة قابلة للتشكل وذلك محال فان الرطوبة غير قابلة للتشكل بل الجسم يقبل التشكل بسبب الرطوبة (الا ان يقال) اراد به ان الجسم يكون سهل القبول للتشكل بسبب تلك الكيفية وذلك هو الذي صرح به في كتاب الشفاء

(الثاني) انه قال كيفية انفعالية قابلة للتشكلات فالقابل للتشكلات يدل على الانفعالية دلالة التضمن فيجب حذفه فاذا حذفنا هذا القيد وحلنا قوله قابلة للتشكلات على انها هي التي لا جها يقبل الجسم التشكلات صار حد الرطوبة هكذا (الرطوبة هي الكيفية التي لا جها يقبل الجسم التشكلات) وهذا هو المذكور في الشفاء فهذا ما ينطق بالرسم (ولقائل ان يقول) انفسرنا الرطب بما من شأنه ان يسهل التماسكه بنير مو يسهل انفصاله عنه (والدليل عليه) اتفاق الجمهور على ان الرطب من حيث هو رطب اذا اختلط باليابس افاده الاستمساك من التشتت وذلك لا يمكن الا بان يتصق بما يلامسه فان الهواء لو اختلط بالتراب اليابس لا يفيد الاستمساك بل يفيد زيادة تشتت فعلما

ان الالتصاق بالمماس شرط للرطوبة (وايضاً) فلو فسرنا اليوسنة بالكيفية التي باعتبارها يسر قبول الاشكال لم يبق بينها وبين الصلابة فرق فكان يجب ان تكون النار صلبة لكونها يابسة (وهذا باطل) فان النار الطف الناصر واكثر هارقة وابدها عن الكثافة واذا كان كذلك فان النار اقبل الناصر الاشكال القريبة بسهولة فكان يجب ان تكون النار اربط الناصر وذلك مما لا يقول به عاقل .

(و قال بعضهم) انا اذا او قدما تنورا شمرا او شمراين فان الهواء الذي في داخل التنور يتقارب اكثره نارا فكان ينبغي ان يظهر في ذلك الهواء ممانعة لان النار يابسة واليابس ممانع ولكن اذا ادخلناه جسما لم نجد فيه ممانعة اصلا بل ربما صار ذلك الهواء عند استحالته نارا الطف واقبل لا غرق فدل على بطلان ما قالوه .

(فاما قول الشيخ) لو كانت الرطوبة لاجل الالتصاق لكأن الاكثر التصاقا اكثر رطوبة (جفواه) ان كثرة الالتصاق ان عنت به سهولة الالتصاق فلا شك ان الشيء كلما كان اربط كان اسهل التصاقا بالغير ولكن العسل ليس اسهل التصاقا بغيره من الماء بل الماء اسهل وذلك محسوس وايضا فالعسل اعسر انهما لا وكل ما كان كذلك فانه يكون اعسر اتصالا فلا يلزم على هذا التقدير ان يكون العسل اربط من الماء (وان عنت) بكثرة الالتصاق دوام الالتصاق فنحن لانفسر الرطوبة بدوام الالتصاق حتى يلزمنا ان يكون الادوم التصاقا اربط وكيف نقول ذلك والادوم التصاقا لا بدو ان يكون اعسر التصاقا وذلك عند ما جئنا تفسير الرطوبة وهو سهولة الالتصاق (فالحاصل) ان الحال الذي ذكره وانما يلزم لو فسرنا الرطوبة

بدوام الالتصاق قاتا إذا فسرنا مايسهولة الالتصاق فلا يلزم ماقلوه •
 (فان قيل) لو كان الالتصاق معتبرا في حقيقة الرطوبة بأي اعتبار كان لزم ان يكون
 الادوم التصاقا رطبا (فقول) لئلا نذهب الى ان الرطوبة نفس الالتصاق
 وكيف والالتصاق عرض من باب الاضافة والرطوبة من باب الكيف
 بل الرطوبة هي الكيفية التي باعتبارها يستمد الجسم للالتصاق بالغير وتلك
 الكيفية تلزمها لا محالة سهولة الاغصال المتأني لصعوبة الاغصال وهذا
 كما انهم لا يقولون ان الرطوبة هي الشكل نفسه حتى يكون الاثبت شكلا
 وهو اليابس ارحط بل يقولون ان الرطوبة سهولة قبول الشكل فكذا هاهنا
 فاذا ما يكون عصر الاغصال يكون عصر الاتصال رطبا ونحن اذا جعلنا سهل
 الاتصال رطبا لا يلزمنا ان يجعل عصر الاتصال رطبا فظهر ضعف
 ماقلوه ثبت ان الرطوبة هي الكيفية التي يستمد الجسم باعتبارها سهولة
 للالتصاق بالغير وسهولة للاغصال **صل**

(واما اليابس) فقل لا يفرق بين حقيقة ان تقبل ان يرى من الاجسام
 ما تفرق اجزاؤه وتترك بسهولة (ثم هي على قسمين) منها ما تكون
 مركبة من اجزاء متصار لا يقوى المحس على ادراك كل واحد منها مفردا
 وكل واحد منها يكون صلبا ولا يكون سهل الاضراك ولكن البعض منها
 متصل بالبعض بلعامات سهلة الاضراك ومنها ما يكون كل الجسم في طبيعة
 تلك اللعامات في سهولة الاضراك (فالاول) هو المحس (والثاني) هو اليابس
 (والثالث) هي الكيفية التي يكون الجسم بها سريع التفرق عصر الاجتماع فظهر
 التفرق بين اليس والمشاشة والعلاية (وهذا الكلام) وجدته في مباحث
 قالت بن قره •

﴿ الفصل السادس في آيات الرطوبة واليوسة ﴾

(الفصل السادس في آيات الرطوبة واليوسة)

(أعلم) أما إذا قلنا الرطوبة عا لا جله سهل للجسم قبول الاشكال فذلك
 كلام مجازي لأن السهل والصعب من باب المضاف والرطوبة واليوسة ليستا
 من باب المضاف (بل التحقيق فيه) أن الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه
 من قبول التشكلات الغريبة وعن رفضها وإقباض هو الذي في طباعه مانع يمنع
 من ذلك مع إمكانه وعلى هذا التقدير يشبه أن يكون التقابل بينهما تقابل
 العدم والمملكة لأن الرطوبة صارت منفردة بدم المانع ويكون الأحاسيس
 بها ليس إلا أن لا يرى مانع ولا مساوق وبالْيُوسَة أن يرى مانع والرطوبة
 وحدها لا تدل على وجود الجسم والْيُوسَة وحدها تدل على ذلك (ومما يحقق
 ذلك) أن الرطوبة إما أن تكون قابلة للاشكال وإما عاقلية (فإن كان الأول)
 لم تكن أصرا وجوديا لأن قابلية الشيء للشيء لو كانت زائدة على الذات لكانت
 قابلية تلك الذات لتلك القابلية زائدة على تلك الذات (ولو أن كانت الرطوبة) علة
 لتلك القابلية فذلك محال لأن الجسم لذاته قابل لكل الاشكال ولذلك ظن
 القبول حاصل لليابس ولما كان قابلية الجسم للاشكال حكما ثبت له لذاته
 استحالة أن يستدعي علة زائدة فثبت أن الرطوبة بهذا التفسير لا يمكن أن
 تكون أصرا وجوديا (واقول) لو كانت الرطوبة على ضمير كيفية وجودية
 فالأشبه أنها غير محسوسة لأن الهواء لا محالة أرطب بذلك المعنى فلو كانت
 الرطوبة محسوسة لكان يجب إذا كان هواء معتدل لا حرقه ولا يبردو كان
 ساكنا لا حركة فيه أن يكون اللامس يدرك رطوبته ولو كان كذلك لكان
 الهواء دائما محسوسا ولو كان الهواء دائما محسوسا لكان الجمهور لا يشكون
 في وجوده ولا يظنون هذا القضاء الذي بين السماء والأرض بخلافه صرفا
 ٥ قابلية الاشكال

(ولما لم يكن كذلك) علمنا ان الرطوبة على تفسيرهم غير محسوسة فاما اذا عنيينا بها الكيفية التي يكون معها الجسم سهل الاتصاق فالاظهر انها امر وجودي وانها من محسوسات وان كان لبحث فيه مجال.

(والشيخ) مال في فصل الاسطوانات الى انها غير محسوسة وذكر في كتاب النفس انها من المحسوسات ولعله اراد بالرطوبة النيرة المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال و بالرطوبة المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة الاتصاق وهي البلة.

﴿ الفصل السابع فيما لا جله يقال للحرارة والبرودة انهما كيفيتان فاعلقتان وللرطوبة واليبوسة انهما كيفيتان منفعتان ﴾

(لقاتل ان يقول) كما ان التأثير والتأثر حاصل بين الحار والبارد فكذلك هو حاصل بين الرطب واليابس فلما قد اخصصتم احدي الطبعين بالفعل والاخرى بالاضمال (مقول) لوجوه خفة (الاول) ان الاضداد لا يجب ان يكون كلها متفاعلة لان نقل الثقل لا ينير خفة الخفيف مع بقاء طبيعة الخفيف بل تنير خفة الخفيف تابع لتغير طبيعته فكذلك هنا الرطب اذا اختلط اليابس فيبطله فاما ان يحمل اليابس رطبا فذلك لم يثبت بالبرهان وكذلك اليابس يختلط الرطب فينشغ فاما ان يجعله يابساً لم يثبت بالبرهان (واما في الحرارة والبرودة) فنستقيم البرهان في علم الكون على ان الحار يتطلب بارداً من غير ان يختلطه البارد وكذلك البارد يصير حاراً من غير مختلطه الحار (فالخاسل) ان تفاعل الحار والبارد ثبت بالبرهان وتفاعل الرطب واليابس لم يثبت بالبرهان ولا شك ان البرد يفيد التكثيف واليسس والحري يفيد الترقيق والرطوبة فاذا الحرارة والبرودة كل واحدة منهما فاعلة في الاخرى وهما فاعلتان للرطوبة

واليوسة (واما الرطوبة واليوسة) فليس لواحدة منهما فعل في الاخرى
ولهما ايضاً تأثير في الحرارة والبرودة فلا جرم جعلوا الحرارة والبرودة قاطعتين
والرطوبة واليوسة منقطعتين •

(والثاني) وان سلمنا ان بين الرطوبة واليوسة غاطلاً كما بين الحرارة والبرودة
لكنا اذا عرفنا الحرارة فلا نعرفها ضلها في ضدها لاننا لا ننقل فعلها في ضدها
الا بعد تنقل ضدها وانما تنقل ضدها فغلبه فيها على هذا القرض فيثبت توقف
كل واحد منهما على الآخر بل المرف للحرارة لو ازم فعلية وهي الصعود الى
فوق والجمع بين المشاكلات والتعريق بين المختلفات (وكذلك البرودة)
انما نعرفها بافعال اخر (واما الرطوبة واليوسة) فانما يمكننا تعريفهما بسهولة
ببول الاشكال وعدم ذلك وهذه لوازم انضالية فلما عرفنا الحرارة والبرودة
باللوازم الفعلية والرطوبة واليوسة باللوازم الانضالية لا جرم جعلنا احدي
الطبيعتين فاعلة والاخرى منفصلة •

(والثالث) ان الكيفية لا تكون بنفسها فاعلة بل بفعلها هو الموضوع المستقل
بنفسه والكيفية ليست كذلك بل الكيفية قد تكون ملة لصيرورة الموضوع
المستقل بنفسه مستند للافعال وقد تكون ملة لصيرورة مستند نحو الفعل
والرطوبة واليوسة من القيل الاول فلا جرم سمينا هما بالانضالية والحرارة
والبرودة من القيل الثاني فلا جرم سميناها بالفعلية •

(والرابع) انما اذا اخفنا الحرارة والبرودة الى الرطوبة واليوسة وجدناهما
قاطعتين فيهما والرطوبة واليوسة لا تعلان فيهما الا بالعرض مثل الخلق
النسوب الى الرطوبة (وذلك) اما بسبب ان الرطوبة تجمع الحار على شكل
مضاد لطبيعته فيثبت بطل طبيعته (واما لان الرطب الكثير) لا يعمل عن الحار

ولا يستحيل الى المادة الصالحة لحفظ الحرارة فلا يتولد حار بعد حار فإذا انفصل
الاول لم يتبعه الثاني كما يمرض عند كثرة دهن السراج •
(والخامس) ان اللبس يتأثر من الحار والبارد ولا يتأثر من الرطب واليابس
وهذا اذا قلنا انهما غير محسوسين •

﴿ الفصل الثامن في اللطافة والكثافة ﴾

(قال) في الطيبات اللطافة تقع على معنيين (احدهما) رقة القوام (والثاني)
قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا والكثافة معيانت متقابلان لهما
(ويشبه ان يكون) التخلخل متشابها للطاقة بالمعنى الاول الا ان التخلخل
يستدعي معنى زائدا على الرقة وان كانا باطلحا حتى تكون الرقة تدل عليه دلالة
الملزوم على اللازم والتخلخل يدل عليها دلالة التضمن فانه يفيد الرقة مع الزيادة
في الكم حتى لو لم يوجد ذلك كان اول المعنى اسم اللطافة والرقة ويقال التخلخل
ويراد به تباعد اجزاء الجسم ~~بمعنى~~ عن بعض على فرج يشظها ما هو اللطيف منها
وهذا المعنى غير مستعمل في العلم ~~بمعنى~~

(ثم قال) لكن اللطيف والتخلخل غير نافع بالمعنى الاول في الفعل والافعال
الا بالعرض وهما جاريان مجرى الثقل والخفة ويكادان يلزامهما حتى ان كل
ما هو أثقل فهو أظفر وأشد تكاثفا •

(وقال في المقولات) قد يقال تخلخل انفس كالصوف المنفوش (ويقال) اذا
صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه (ويقال)
ثقل المادة حيا اكبر فالاول من الوضع والثاني من التكيف والثالث كم
ذواضافة او اضافة في كم (وللتكاثف) معان ثلاثة مقابلة لها (وقد يظن) في الثاني
والثالث انهما واحد وذلك للثقل فان النار اذا تخلخلت من الهواء بمعنى زيادة

الحجم وليس قبل منه للتشكيل والتقطيع اذ الهواء ارحب جدا والنار يابسة
والهواء اذا استحال نارا ازداد حجمه وازدادت رقيقته و (هذا ما قالوه)
في هذين الموضعين (وهما هنا) ثلاثة ابحاث •

(الاول) انه حكم في الفصل الاول ان اللطيف والمتخلخل بالمعنى الاول
غير نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض فالمعنى الاول هو الرقة التي فسرناها
في المقولات بسهولة قبول التقطيع والتشكيل وذلك هو الذي فسر الرطوبة
به فكأنه اخرج الرطوبة من الكيفيات النافعة في الفعل والانفعال مع ان
مطلوبه في هذا الفصل من الطبيعيات اثبات ذلك وهو عيب •

(الثاني) انه حكم بكون الثقل والخفة لازمتين للكثافة واللطافة بهذا المعنى
حتى ان كل ما كان اخف كان اللطيف بمعنى رقة القوام وقبول التقطيع والتشكيل
وهذا هو الرطب عنده فيلزم ان تكون النار ارحب الاجسام لانها اخفها •
(الثالث) انه حكم في الفصل الاول ان اللطيف يدل على التخلخل دلالة الملزوم
على اللازم والتخلخل يدل على اللطيف (وهذا يناقض) ما ذكره
في المقولات من ان الرقة قد توجد دون الزيادة في الحجم مثل النار اذا صارت
هواء فانه يزداد رقيقته وينقص مقداره •

(وبالجمله) فالجمع بين ما قاله الشيخ في الموضعين مشكل (ولعل الاقرب الى
الحق ان يقال) سهولة قبول الاشكال هي الرقة واللطافة واما سهولة
الاتصاف بالغير وسهولة الانفعال فهي الرطوبة والكثافة عبارة عن صعوبة
قبول الاشكال ولا شك في ان اللطافة غير نافعة في الفعل والانفعال الا بالعرض
من حيث لا نتم من الاختلاط بالغير فاما الرطوبة بالمعنى الذي ذكرناه فهي
نافعة لانها تفيد الاجتماع عن التشتت •

وقلت رقيقته

الفصل التاسع في الزوجة والمشاشة والبلة والجفاف

(الفصل العاشر في الضار والخفة)

﴿ الفصل التاسع في الزوجة والمشاشة والبلة والجفاف ﴾

(أما الزوجة) فكيفية من أجنة غير بسيطة وذلك لأن الأزج هو الذي يسهل تشكيله بأي شكل أريد ولكن سر تفرقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف من رطب ويابس شديدي الاتعام والامتزاج فادعاه (١) من الرطب واستعسا كمن اليابس فأنك ان اخذت ترابا وماء وجهدت في جمعها بالحق والتخير حتى يشتد امتزاجهما حدث لك جسم لزج •

(والخش) ما يخزقه وهو الذي يصعب تشكيله ويسهل تفرقه وذلك للبلة اليس فيه وقلة الرطب مع ضعف المزاج •

(وأما البلة والجفاف) فاعلم ان هاتارطبا ومبتلا ومتقما فالرطب هو الذي صورته النوعية تقتضي كصفة الرطوبة والمبتل هو الجسم الذي لا يقتضي صورته النوعية كيفية الرطوبة ولكن قارنه جسم بهذه الصفة • (ثم المبتل) قد يقال ان هذا الجسم الرطب بظاهره فقط وقد يقال ايضا لما نفذ في محقه وهذا الجسم يقال له المتشع •

﴿ الفصل العاشر في الثقل والخفة واحكامها وفيه ثلاثة عشر مسألة ﴾

(المسألة الاولى) في حقيقة الميل

(قال في الحدود) الاعتماد والميل كقيتان يكون بهما الجسم مدافعا لما يمنعه من الحركة الى جهة ما (اقول) هذا صريح بان الميل علة المدافعة لانفس المدافعة وستكلم في ذلك •

(وأما الآن) فنتبين ان هذه المدافعة متأثرة بالحركة والقوة المحركة (أما متأثرة بالحركة) فلان الرق المنفوخ اذا حبس تحت الماء غمر احسن القاسر منه بالميل الصاعد مع ان الحركة غير موجودة فالميل الصاعد غير الحركة (وايضا)

فالثقل

(١) قوله ادعاه اي غلظه ١٢

مركز بحوث الدراسات والبحوث
مركز بحوث الدراسات والبحوث
مركز بحوث الدراسات والبحوث

فالتقيل اذا سكنه المسكن في الجو كان ساكنا والميل المابط فيه محسوس
فالكلام الاول يفرق بين الميل الصاعد وبين الحركة والكلام الثاني يفرق بين
الميل المابط وبين الحركة (واما الترقق) بينه وبين الطبيعة فن ثلاثة اوجه •
(اما اولها) فلان المدافعة قد تكون نفسانية كما اذا اعتمد انسان على انسان
بحيث لا تحرك الواحد منهما فتتوجد الميل هناك دون الطبيعة •
(واما ثانيا) فلان الجسم في حيزه الطبيعي تكون طبيعته بادية وتلك المدافعة
غير حاصلة •

(ولما ثالثا) فلان المدافعة قابلة للاشد والاقص والطبيعة غير قابلة لذلك •
(المسئلة الثانية) في ان الميل هو نفس هذه المدافعة لوطها

(ولما آتيت) اصرا وراء هذه المدافعة ان يمتنع (فيقول) الحلقة التي يجذبها
جاذبان متساويان حتى وقعت في الوسط لاشك ان كل واحد منهما فعل فيها
فعلا موقفا بفعل الآخر وليس ذلك من نفس المدافعة فانها غير موجودة
اصلا وليس ايضا قوة الجاذبية الاخرى لانها لم يخل في الجذب وب فعلا
لما صار مجرد قوته ما تم الا ان يخل فيه غيره فعلا فاذا قد فعل كل واحد منهما فيه فعلا
غير المدافعة (ثم لاشك) ان الذي فعله كل واحد منهما لو خلى عن المعارض
لاقتضى ان يجذب الحلقة الى جانبه فثبت وجود شيء لو خلى عن المعارض لاقتضى
الدفع الى جهة مخصوصة وليس ذلك نفس الطبيعة لانها تحرك اما الى العلو
واما الى السفلى والذي فعله المتجاذبان ليس كذلك فثبت ان لهذه المدافعة
المخصوصة علة غير الطبيعة وغير القوة النفسانية •

(المسئلة الثالثة) في تعريف الثقل والخفة •

(قال في الحدود) الثقل قوة طبيعية تحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع والخفة

قوة طبيعية تحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع (اقول) هاهنا بحثان •
 (الاول) ان المركز نقطة والجسم يستحيل حصوله بالكلية في النقطة
 الواحدة لاستعانة حصول المنقسم الذاهب في الجهات في غير المنقسم النير
 للذاهب في الجهات ولما امتنع حصول الجسم في النقطة امتنع ان يكون طالبا
 للحصول فيها (والجواب) ان معنى قولنا (الثقل يطلب المركز) انه طالب
 لان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم لا ان يحصل هو بكتلته فيه فالجسم
 الثقيل اذا تحرك الى مركز العالم حتى صار ملا قيا سطحه مركز العالم فانه
 لا يقف هناك بل يتحرك ويزل الى ان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم
 واهي عن مركز الثقل النقطة التي يتبادل ما على جوانبها •

(الثاني) ان قوله قوة طبيعية تحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع مقوله
 بالطبع كالمكرر لان قوله قوة طبيعية يعني من ذلك (والجواب) ان قوله
 بالطبع صفة للوسط قال من الوسط ما هو بالطبع وسط وهو مركز الجسم
 الاول التام للجهات ومنه لا يكون كذلك وهو مراكز الكرات الخارجة
 المراكز فاذ لكل واحد منها وسطا تكون حركته عليه ولكن ذلك
 الوسط لا يكون وسطا بالطبع بل بالنسبة الى ذلك الجرم المخصوص والثقل
 طالب لا لاي وسط كان بل للوسط الذي هو بالطبع وسط وهو مركز
 العالم فبين انه غير مكرر •

(واعلم) ان الثقل قديني به الطبيعة التي هي مبدء الميل المحسوس وقديني به
 نفس الميل مقوله قوة طبيعية يتناول قوة منسوبة الى الطبيعة فهي تكون
 منائرة لما لا محالة فاذا هذا الرسم لا يتناول الا الميل سواء قلنا الميل هو
 نفس هذه المداقة او عطاها •

(المسئلة الرابعة) في أقسام الميل

(الميل) قد يكون أنبعاثه من طباع الجسم وقد يكون من تأثير غيره فيه والنبت من طباع الجسم قد يكون ميلا طبعيا مثل المدافعة المحسوسة من الرق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا وقد يكون نفسانيا كما إذا اعتمد الحيوان على شيء ودفعه والنبت من تأثير الغير يسمى قسريا مثل المدافعة الموجودة في الحجر المرمى إلى فرق قسرا فاما الميل الطبيعي فإنه توجه طبيعي نحو جهة والجهات الحقيقية أثنان فالميل الطبيعي أثنان الثقل وهو الميل السافل والخفة وهو الميل الصاعد (واما الميل النفساني) فقد يكون مستديرا وقد يكون مستقيما وقد يختلف حاله بحسب اختلاف المراتك •

(المسئلة الخامسة)

في ان الميل الطبيعي لا يوجد عندما تكون الأقسام في أحوالها الطبيعية • هذا هو المنصوص عليه في السماء والارض والنبات من غير جهة اقناعية فضلا عن البرهانية (والذي يمكن ان نقول في تصحيحه ان الميل عبارة عن المدافعة والمدافعة تلزمها الحركة لولا المانع فلو كان في الجسم الحاصل في حيزه الطبيعي مدافعة لوجب تحركه عنه لولا المانع وذلك محال فاذا آتاك المدافعة غير موجودة •

(فان قيل) لو وضعنا اليد تحت الحجر وجدنا منه مدافعة ولا شك ان مال الحجر عند كون اليد تحته كماله اذا لم تكن تحته فاذا المدافعة موجودة في الحجر الموضوع في حيزه الطبيعي (فنقول) المدافعة انما وجدت لان الحجر خارج عن المركز ومتى كان كذلك كانت طالبا للوصول اليه فكانت المدافعة فيه موجودة بالفعل •

(قَالَ قَالُوا) فَالتَّحْقِيلُ يَجْتَنِعُ خُلُوعَهُ عَنْ هَذِهِ الْمُدَافَعَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَا سِتْعَالَةً
حَصُولَهُ فِي حَقِيقَةِ الْمُرَكِّزِ بَلْ يَكُونُ أَبَدًا خَارِجًا عَنْهُ فَتَكُونُ الْمُدَافَعَةُ بِالْفِعْلِ
حَاصِلَةً (فَقُمُول) قَدِيمًا أَنْ مَطْلُوبُ التَّحْقِيلِ انْطِبَاقُ مَرَكِّزِ ثَقْلِهِ عَلَى مَرَكِّزِ الْعَالَمِ
ثُمَّ ذَلِكَ التَّحْقِيلُ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَا اجْزَاءٍ بِالْفِعْلِ أَوْ لَا يَكُونَ فَإِنْ كَانَ
ذَا اجْزَاءٍ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَظٌّ مِنَ الثَّقَلِ لِإِعْمَالِهِ فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ
اجْزَائِهِ مُطَالِبًا لِلْعَالَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ مِنْهَا الْاجْزَاءُ وَاحِدًا فَتَكُونُ
الْمُدَافَعَةُ مُوجُودَةً بِالْفِعْلِ فِيهَا عِدَا ذَلِكَ الْجُزْءِ وَأَمَّا أَنْ كَانَ عَدِيمَ الْاجْزَاءِ
فَإِذَا انْطَبَقَ مَرَكِّزُ ثَقْلِهِ عَلَى مَرَكِّزِ الْعَالَمِ فَذَلِكَ الْجِسْمُ حَيْثُ نَدْبُجُ أَنْ لَا يُوْجَدَ
فِيهِ الْمُدَافَعَةُ لِأَنَّهَا لَوْ وَجَدَتْ لَكَانَتْ أَمَّا فِي كُلِّ ذَلِكَ الْجِسْمِ أَوْ فِي اجْزَائِهِ
وَعَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي كُلِّهِ لِأَنَّ كِلَيْتَهُ عَالِيَةً لِنُظْمِ الْعَالَةِ فَيَسْتَعِيلُ أَنْ يُوْجَدَ فِيهَا
مَطْلَبُ الْخُرُوجِ عَنْهَا وَعَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي اجْزَائِهِ لِأَنَّا قَدْ فَرَضْنَا عَدِيمَ الْجُزْءِ
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جُزْءٌ فَكَيْفَ يَكُونُ لِمَنْ يَحْتَمِلُ ثِقَتَهُ ذَلِكَ الْجِسْمُ عَنِ الْمِيلِ •

(المسئلة السادسة) فِي إِنْ الْمِيلَ الطَّبِيعِيَّ وَالْقُسْرِيَّ لَا يَجْتَمِعَانِ

(قَالَ الشَّيْخُ) فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَبِينُ فِيهِ أَنْ يَبِينُ كُلُّ حَرَكَةٍ سَكُونًا بِالْفِعْلِ
وَلَا تَصْنَعُ إِلَى قَوْلٍ مِنْ قَوْلٍ أَنْ الْمِيلِينَ يَجْتَمِعَانِ فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
شَيْءٌ فِيهِ بِالْفِعْلِ مُدَافَعَةٌ إِلَى جِهَةٍ وَفِيهِ بِالْفِعْلِ التَّنْهِى عَنْهَا وَلَا يَطْنُ أَنْ الْحَبْرَ الْمُرْسِيَّ
إِلَى فَوْقَ فِيهِ مِيلَ إِلَى أَسْفَلَ الْبَتَّةِ بَلْ فِيهِ مَبْدَأٌ مِنْ شَأْنٍ أَنْ يَحْدُثَ ذَلِكَ الْمِيلُ
إِذَا زَالَ الْعَائِي •

(قَالَ قَوْلُهُ) كَيْفَ تَكُونُ فِي الشَّيْءِ مُدَافَعَةٌ إِلَى جِهَةٍ وَالتَّنْهِى عَنْهَا ضِدٌّ مُحَاوَلَةٍ
بَيَانُ امْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الْمِيلِينَ بِدَلٍّ عَلَى أَنَّ الْمِيلَ عِنْدَهُ هُوَ نَفْسُ هَذِهِ الْمُدَافَعَةِ
لَا أَنَّهُ عَطْفٌ إِذَا لَوْ كَانَ الْمِيلُ مُبَارَةً عَنْ عِلَّةِ الْمُدَافَعَةِ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَجْتَمِعَا وَلَكِنْ
لَا يَتَقَضِيَانِ (٣١)

لا يقتضيان المدافعتين كالأمنافاة بين الطبيعة والقوة الدافعة للحركة القسرية •
 (واقول) قد جرى للشيخ كلام في موضع آخر من الشفاء يوم أنه يجوز الجمع بين اليقين وأنه قال في الفصل الذي يتكلم فيه في الحركة القسرية السبب في الحركة القسرية قوة يستبدها المتحرك من الحركة ثبت فيه مدة إلى أن تبطلها مضاعفات كانت تصل عليه مما عاينه وتغرق به فكيفما ضعف بها قوى عليه الميل الطبيعي والمصاحبة ففى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي (قوله) قوى عليه الميل الطبيعي مشعر بأن للميل الطبيعي موجود مع الميل القسرى ولله بنى ذلك على أن الميل عبارة عن ملة الدافعة وهى ممكنة الحصول مع الميل الغريب (وبالجملة) فيدعى أن المدافعة الطبيعية لا توجد مع المدافعة الغريبة وذلك قريب من الأوليات فإن الحبر الصاعد فى الهواء ليس فيه مدافعة أصلاً نحو السفل فإن من مس الحبر الصاعد لا يحس منه مدافعة نحو السفل (وإذا لم يكن) كلامنا إلا في هذا الأمر الحصول ونحن لا نحس به بل نحس بمضاد هو منافاه وجب القطع به دمه •

(فإن قيل) ليس عندكم الميل موجوداً في أن الحصول وليس هناك مدافعة فإذا لا يلزم من عدم المدافعة عدم الميل (فتقول) بل المدافعة في ذلك الآن موجودة لأنه لو كان في ذلك الحيز جسم آخر يدفع به في ذلك الآن •
 (وحجة من جوز) اجتماع الميلين أن تجد حال الحبرين الرميئين من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفة في السرعة والبطء إذا اختلفا في العظم والصغر وما ذلك إلا لأن الميل المقاوم في الكبير أكثر وإن كانت مغلوباً (والجواب) أن الطبيعة قوة سارية في الأجسام فتقسم بانقسامها والتي في الجزء ما في الكل وهى معوقة للحركة القسرية فلا جرم كان لا تحمل اجلاً •

(المسئلة السابعة) فيانه هل يجوز اجتماع الميلين الى جهة واحدة احدهما طيبى والاخر غريب •

(ان كان) الجسم ذو الميل الطيبى لا يما وقه شئ مثل حركات الا فلاك عن ميو لهاو حركات العناصر لو قد رنا خلاه العالم كان ذلك محالا لان علة الميل الطيبى هي الطبيعة واذا وجدت العلة غير ممنوعة (١) بالنزاع وجب ان يوجد أقصى الممكن من ذلك المملول فيستد بكون ذلك الميل الطيبى بالنأ الى نهاية الشدة فيستحيل ان يحصل منه ميل غريب الى تلك الجهة •

(ولقائل ان يقول) كل نوع من مراتب الا شدوا لاقص مخالف لغيره بالنوع فيجوز ان تكون الطبيعة المفروضة متضمنة احد النوعين دون الثاني فلا تكون موجدة أقصى الممكن •

(واما ان كان) الجسم من ضايعات مثل الحجر الهاوى فان الهواء يقاومه وبقدرة تلك المقاومة يحصل للفتور فلا يمدان يحصل مع الميل الطيبى ميل آخر غريب وتكون الحز كقصد تلك المقاومة اسرع مما يوجد عن الميل الطيبى وحده وذلك كما اذا دفنا الحجر الى أسفل دفنا شديدا فان حركته ربما كانت اسرع مما اذا تحرك بطبيعته وحده •

(المسئلة الثامنة) في بقاء الميل عند الوصول الى المطلوب

(لما كان) المهرك للجسم الى تلك الجهة هو ذلك الميل والمدافعة ومحال ان يكون الموصل اليها غير المدافع اليها والموصل واجب الحصول عند وجود الوصول لا متاع انفكاك المملول عن العلة فيلزم ان يكون الميل موجودا عند وصول المتحرك الى الجهة المطلوبة •

(المسئلة التاسعة) في انه مما يحدث دفعة

(برهانه) اثابتنا ان الميل لا يدمن وجوده عند وصول الجسم الى الجهة وهي امر غير منقسم فاذا الميل لا بد من حصوله عند وصول الجسم الى حد غير منقسم ووصول الجسم الى حد غير منقسم انما يكون في الآن فاذا لا بد من حصول الميل في الآن وذلك هو المطلوب •

(المسئلة العاشرة) في انحصار اشتداده وضمفه بين طرفين

(اما قبول) الميل للاشتداد والضعف فامر لا شك فيه وكل تغير فنشئ الى شيء ولا بد ان يكون بينهما نوع تماثل فان كان التماثل في النهاية فهاضدان والا فهما متوسطان ومتى وجد المتوسط فلا بد من وجود الطرفين •

(المسئلة الحادية عشر) في سبب اشتداد الميل الطبيعي عند القرب من المطلوب وضمف الميل القسري عند الوصول الى المطلوب •

(اما الاول) فلان الطبيعة اذا لم تكن في الغرض او جدت الميل ولا يزال يزداد الميل ومعلوم انه ليس بتأثير الطبيعة وحدها كما يظهرها مع الميل التي تقويها وتضعفها (واما الثاني) فلما يزداد ضعف الميل القسري عند الانتهاء الى النهاية (ولتأمل ان يقول) هذا يتنى على ان الشيء الواحد يقبل الشدة والضعف وانه محال على ما سيأتى في الحركة •

(المسئلة الثانية عشر) في سبب اشتداد ميل القسري في الوسط

(قيل) سببه ان الحلك اذا تكرر على الرمي تسخن اكثر فلا يزال يتسخن بالصك اكثر والقررة المستفادة بضعف الالات التلطيف المستفاد بالتسخين يكون متدركا وموفيا على المنى الذي يفوت بالضعف مادام في القوة ثبات فاذا ترادف الصك على القوة واسترخت ضعف ايضا الحلك وبلغ مبلغا لا يقى

بتداركه تأثير الصك •

(المسئلة الثالثة عشر) في انه ليس بين الثقل والخفيف اتصال

(برهانه) ان الثقل موجب بالذات حركة الجسم الى المركز والخفة انجباها بالذات حركة الجسم عن المركز وذلك يوجب تباعد كل واحد منهما عن الآخر والوحدة ان الموجبان تباعد الجسمين يستحيل ان يوجبا التفاعل الذي لا يحصل الا بالمقاربة (فهذه جملة) ما اردنا ذكره من احكام الثقل والخفة •

• الفصل الحادي عشر فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها •

(فن) ذلك الملاسة والخشونة وليستا من باب الكيف اصلا فان الخشونة عبارة عن اختلاف وضع الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها نائبا وبعضها فائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع وايضا فانه لا يحس بهما الا بواسطة المقادير والحركات والا شكال ومع ذلك فانهما لا يعملان في الحس تأثيرا من جهة نفس الحالة العارضة لاجزائهما مطلقا التي هي الوضع بل لاجزائهما وهو صلابة او رخاوة او حرارة او برودة فاذا آههما خارجتان من الكيف ومما يكون محسوسا (ومن ذلك الصلابة واللين) فانهما ليستا من هذا الباب لان اللين له صفتان (احدهما) الانتماء الحاصل فيه وهو عبارة عن حركة حاصلة في سطحه مقارنة لحدوث شكل التعريفه (والثانية) شكل التغير المقارن لحدوث تلك الحركة فالاولى من باب الحركة والثانية من باب الكيفيات المختصة بالكيفيات وليس اللين نفس هذين الاسمين فانهما مما يحسبان بالبصر واللين غير محسوس بالبصر بل كونه لينا عبارة عن كونه مستعدا لقبول ذلك الانتماء استعدادا تاما (وكذلك الصلب فيه اسرآن) عدم الانتماء مع بقاء شكل ذلك السطح كما

(الفصل الحادي عشر فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها •)

(ومن) هؤلاء من جعل الماء سبباً للسواد وقال (شاهدنا) ان الثياب اذا ابليت مالت الى السواد و ايضاً فلان الماء يخرج الهواء وليس اشفاقه كاشفاف الهواء حتى يتغذى الضوء الى السطوح فلا جرم يبقى السطوح مظلمة وذلك هو السواد •

(ومنهم) من سلم ان السواد لون حقيقي ومنع ذلك في البياض وفرق بينهما بان السواد لا ينسلخ واما الابيض فهو قابل لكل الالوان والقابل للالوان كلها عار عنها فالابيض عار عن الالوان •

(واعلم) ان الشيخ ذكر في فصل توابع المزاج من ثمانية الفن الرابع من الطليعات انه لم يعلم انه هل يحصل البياض بنير هذا الطريق المذكور ام لا واما في المقالة الثالثة من علم النخب فقد قطع بوجود ذلك فقال لا شك بان اختلاط الهواء بالشفب سبب لظهور اللون الابيض (ولسكتاندي) ان البياض قد يحدث من غير هذا الوجه ايضا و يدل عليه اربعة امور •

(الاول) ان الشفب اذا سلق يصير ساجع الشفاف ابيض وليس يمكن ان يكون ذلك الا ان النار اقاده تخطلا واحداثت فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ اقل وذلك لمباركته الهوائية ولان الهوائية لو دخلت فيه وبيضته لكان ذلك موجبا للغثورة (١) لا للانقاد على ما سئل •

(الثاني) ان الدواء المسحى بلبن العنقاء يكون من خل طبخ فيه المر دارسنج حتى انحل فيه ثم يصفى حتى يبقى الخل في غاية الاشفاف واذا خلط بماء طبخ فيه القلي وصفي في غاية التصفية حتى صار كانه دصة فانه ان وقع التقصير في شيء من ذلك لم ينشم المزاج المطلوب فكما يخطط هذا ان الماء ان يشقد فيه للمفعول الشفاف من المر دارسنج وبيض في غاية البياض كاللبن الزائب

يجف وليس ذلك لان شفا فارق ودخل الهواء فيه فان ذلك كان متفرقا متجلا في الخل ولا لان تلك الاجزاء المتفرقة تاربت حتى انعكس ضوء بعضها الى البعض فان حدة ماء القلي اولى بالانعريق بل ذلك على سبيل الاستعانة فليس كل بياض على الوجه الذي قالوه •

(الثالث) ان الانجاء من البياض الى السواد من طرق ثلاثة (الاول) الطريق الساذج وهو ان ياخذ الى القبرة ثم الى العودية ثم الى السوادية فكان من اول الامر ياخذ من سواد ضيف ولا يزال يشتد حتى يتهي الى القانية (والثاني) ان ياخذ الى الحمرة ثم الى القسة ثم الى السوادية (والثالث) ان ياخذ الى الخضرة ثم الى النيلية ثم الى السوادية •

(وهذه الطرق) انما يجوز اختلافها لاختلاف ما تتركب عنه الالوان فان لم يكن الاسود وبياض وليس للبياض حقيقة الا بمخالطة للضوء بالاجزاء الشفافة لم يكن في تركيب السواد والبياض الا بالاختلاف في طريق واحد وهو ازيد اياها لاجزاء النير المشقة لا يرفع الاختلاف فيه الا بحسب النقص والاشتداد ولم يكن الطرق مختلفة •

(الرابع) وهو ان الضوء اذا انعكس من جسم اسود الى الجسم الاخضر لم يصر المنعكس اليه اسود فلو كانت الالوان المختلفة لا يجل اختلاط الشفاف بغيره لكان يجب ان لا ينعكس من الاحمر والاخضر الا البياض وان لا ينعكس من الاجزاء السوداء شيء فكان يجب ان لا يهيم المنعكس اليه احمر واخضر •

(واما الذي تمسكوا به) فلما تمنع من ذلك لسكاندemy ان حصول البياض قد يكون على وجه آخر وهو الاستحالة •

(وايضاً) قيس لنا ان نجمز بان يبيض الناعف لمخالطة الهواء وكذلك
ايضا في الجص ليس لما يبيضه الطبخ من التخلخل وسهولة التفرق والالكان
الصحق والتعوي بل فعلات فعل الطبخ في الجص والتوردة بل السبب فيه
ان الطبخ يفيد . مزاجا يوجب ذلك الايضاض .

(وقولهم) الاسود غير قابل للياض ان عوايه على سبيل الاستعالة كذبهم
الشباب والشيب وان عوايه على سبيل الصبغ فيحتمل ان يكون ذلك لان
الصبغ المسود لا بد وان يكون فيه قوة قابضة فيخالطه وينفذ فيه والميضاضات
غير نافذة فلذلك لا يمكنها النفوذ في الاسود على ان اصحاب الاكبر
يبيضون نحاسا كثيرا برصاص مكلس وزرنيخ مصعد وذلك
بطل ماقلوه .

الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام

(زعم بعضهم) ان النور اجسام متصلة بفصل عن المضي وتصل بالمستضي
وذلك باطل من وجهين احدهما ان النور ليس من الاجسام

(الاول) ان كونها انوارا اما ان يكون عين كونها اجساما واما ان يكون
مناثر الما والاول باطل لان المفهوم من النورية مناثر للمفهوم من الجسمية
ولذلك يتصل جسم مظلم ولا يتصل نور مظلم (واما ان يقال) بانها اجسام
حاملة لتلك الكيفية فتصل عن المضي وتصل بالمستضي فهذا ايضا باطل
لان تلك الاجسام الموصوفة بتلك الكيفيات اما ان تكون محسوسة واما
ان لا تكون محسوسة فان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وان كانت
محسوسة كانت سائرة لما نحتها ويجب انها كلما ازدادت اجتماعا ازدادت تورا
لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما ازداد اجتماعا ازداد اظهارا .

(الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام)

(الثاني) ان الشعاع لو كان جسماً لكان حركته بالطبع الى جهة واحدة لكن النور مما يقع على كل جسم في كل جهة .

(الثالث) ان النور اذا دخل من السكوة ثم سد دناها دفعة فذلك الاجزاء النورية مما ان سبق اولاً تبقى ثابتة بقيت قايماً ان سبق في البيت او تخرج فان قيل انها خرجت عن السكوة قبل ان سد دناها فهو محال وان قيل بانها هدمت فهو ايضا باطل فكيف يمكن ان يحكم بان جسماً لما انحلال بين جسمين هدم احدهما فاذا هي بالية في البيت ولا شك في زوال نوريتها عنها (وهذا) هو الذي قلنا من ان مقابلة المستير بسبب حدوث تلك الكيفية واذا ثبت ذلك في بعض الاجسام فكذلك في الكل .

(الرابع) ان الشمس اذا ملئت من الاضواء يستير وجه الارض كله دفعة ومن البعيد ان تنقل تلك الاجزاء من القللك الرابع الى وجه الارض في تلك اللحظة اللطيفة لاسبابها والخرق على القللك محال .

(واحتج المخالف) بان الشعاع يتحرك وكل متحرك يتحرك بالشعاع جسم (بيان الصغرى) من ثلاثة اوجه (اما اولاً) فلان الشعاع منحدر من عند الشمس او النار والمنحدر متحرك (وامامانياً) فانه يتحرك بحركة المضي (واماماناً) فلان الشعاع قد ينحرف عما يلقاه الى غيره والانكاس حركة .

(والجواب) ان قولهم الشعاع منحدر عند الشمس فهو باطل والارائة في وسط المسافة بل الشعاع يحدث في مقابل القابل دفعة ولما كان حدوثه من شيء عال يروم انه ينزل (وقولهم) الشعاع يتقل فتقول ان القل يتقل مع انه ليس بجسم بل الحق ما قلناه من انه كيفية حادثة في المقابل وعند زوال الحادثة منه الى قابل آخر يطل النور عنه ويحدث في ذلك الآخر وكذلك

القول في الانكاس فان التوسط شرط لان يحدث الشعاع من المضي
في ذلك الجسم .

(الفصل الثالث في حقيقة النور)

(المترفون) بانه كيفية اختلوا (فنههم) من زعم انه عبارة عن ظهور اللون
فقط وزعموا ان الظهور المطلق هو الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة والمتوسط
بين الامرين هو الظل وتختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد عن
الطرفين فاذا الف الحس مرتبة من مراتب الخفاء ثم شاهد فيها بين ذلك ما هو
أكثر ظهورا من الاول ظن هناك برقا وشعاعا (وليس الامر كذلك)
بل ذلك بسبب ضعف الحس .

(والدليل عليه) ان ظهور الاشياء اللامعة بالليل اقل من ظهور السراج وظهور
السراج اقل من ظهور القمر وهو اقل ظهورا من الشمس فالحس اذا صار ضيقا
في الظلمة وكان لتلك الواضع قدر من الظهور ليس لغيرها ظن ذلك الظهور
كيفية زائدة ثم اذا قوى البصر بمرور السراج ونظر الى تلك الاشياء لم ير لها
لما نال زوال ضعف الحس وكذلك لما نال السراج يذهب عند ضوء القمر
ولما نال ضوء القمر يذهب عند النور الذي يكون في البيوت المستيرة نارا
عن الشمس ومع ذلك فالناس يرون لظهور القمر لما نال ولا يرون للنور الذي
يكون في البيوت المستيرة لما نال والسبب فيه ما ذكرناه .

(ولا يقال) نحن ندرك التفرقة بين اللون المستير وبين اللون المظلم
(فانا نقول) ذلك بسبب ان احدهما خفي والآخر ظاهر لا بسبب
كيفية اخرى .

(ثم من هؤلاء) من بالغ حتى قال ضوء الشمس ليس الا الظهور التام للونها
واذلك .

ولذلك تبهر البصر فيشد بخفق اللون لسجز البصر لا تخفاته في نفسه كما انا نحس في الليل بلسمان اللوامع ولا نحس بالوانها لان الحس لضغه في الليل يهره ظهور تلك الالوان فلا جرم لا نحس بها ثم اذا تقوى النهار بنور الشمس لم يصر منلو بالظهور تلك الالوان فلا جرم نحس بها •

(هذا نقر يرمذ هبهم) ونحن نقول لسنا ننكر ان يكون لما قلوه تأثير في اختلاف احوال الادراكات في قوتها وضعفها بحسب اختلاف حال الحس في قوته وضعفه ولكن ندعي مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زائدة على ذات اللون ويدل عليه امور خمسة •

(الاول) ان ظهور اللون اشارة الى تجدد امر فذلك الامر لما ان يكون هو اللون او صفة غير نسبية او صفة نسبية والاو باطل لانه لا يتخلو اما ان يحمل النور عبارة عن تجدد اللون او عن اللون المتجدد والاو يقتضي ان لا يكون الشيء مستتيراً الا في آن تجدد والثاني يوجب ان يكون الضوء هو نفس اللون فلا يبقى لقولكم (الضوء يظهر اللون) منى وان جعلوا الضوء كيفية ثبوتية زائدة على ذات اللون وسموه بالظهور فذلك زاع لفظي (وان زعموا) ان ذلك الظهور تجدد حاله بنسبة فهذا باطل لان الضوء امر غير نسبي ولا يمكن تضييره بالحالة النسبية •

(الثاني) ان البياض قد يكون مضيئاً ومشرقاً وكذلك السواد فاذا الضوء ثابت لهما جميعاً فلو كان كون كل واحد منهما مضيئاً نفس ذاته لزم ان يكون الضوء بعضه بيته مضاداً للبعض وذلك محال فان الضوء لا تقابله الا الظلمة •

(الثالث) ان اللون يوجد من غير الضوء فان السواد قد لا يكون مضيئاً وكذلك سائر الالوان وكذلك الضوء قد يوجد بدون اللون مثل الماء

والبلور اذا كانا في ظلمة ووقع الضوء عليهما فانه حيث يرى ضوءهما فذلك
ضوء وليس بلون واذا وجد كل واحد منهما دون الآخر فلا بد من التناير
(الرابع) وهو اما فرض الكلام في بعض الالوان المتوسطة بين السواد
والياض وليكن ذلك هو الحمرة (فقول) لا يخلوا ما ان يسلوا ان لها حقيقة
مخصوصة او يزعموا انها عبارة عن اختلاط ظهورات بياضية بخفاءات سوادية
فان ذهبوا الى هذا الثاني فنقول الجسم الاحمر اذا انعكس عنه الضوء الى جسم
آخر صار ذلك الجسم احمر فلا يخلوا ما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة
والخفاء من الاجزاء الخفية واما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة
ولا ينعكس الخفاء من الخفية والاول باطل لان الاجزاء الخفية لا تنيد
الخفاء للمقابل لان الخفاء لو كان عالما لم يؤثر في المقابل والثاني باطل لان
الاجزاء الظاهرة لو فعلت اظهارا مقابلها ولاظهار هو التبييض فكان يجب ان
يزيد ابيضاض المنعكس اليها ~~ولا يخلوا ما ان يسلوا~~ (واذا ان اعترفوا) بكون الحمرة لونا حقيقيا
في نفسه وزعموا انها ~~تتغير في مقابلها~~ ~~تتغير في مقابلها~~ مثل نفسها (فقول) انها اذا
كانت قليلة الظهور افادت للمقابل مجرد الضوء ولا تمنح لون المقابل فاذا
توالت في الظهور اخفت لون المقابل فلو لم يكن هناك الا اللون وحده لكان
يضل عند الضعف لونا ضعيفا مثل نفسه وعند اشتداده يضل لونا قويا مثل
نفسه وليس كذلك فانه يفيد اول ظهور لون المقابل اظهارا شديدا ثم اذا صار
اقوى اخفى ابطال لون المقابل او اخفاه ويفيد لونا آخر مثل نفسه فيكون
احداत्मين لا محالة من شي غير ما فيه الآخر فيكون مصدرا لاضاءة هو الضوء
الذي لو كان الجسم لالون له وله ضوء لكان يضل ذلك مثل البلورة المضئية
والصل الآخر يكون من لونه اذا اشتد ظهوره بسبب هذا الضوء حتى صار

متعديا إلى المقابل •

(الخامس) إن المضيء الملوّن عبارة عن انعكس منه الضوء وحده إلى غيره وعبارة عن انعكس منه الضوء واللون وذلك إذا كان قويا فيها جيبا حتى يجر المنعكس إليه (فلو كان الضوء) ظهور اللون استعمال أن يحدد تيره برقاسا ذجا •

(فإن قيل) هذا البرق عبارة عن اظهار لون ذلك المقابل (فتقول) قلنا إذا إذا اشتد لون الجسم المنعكس منه وضوءه اخفى لون المنعكس إليه وابطله واطفاء لون نفسه •

(الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشماع والبريق) •

(اعلم) ان الاجسام الملوّنة إذا صارت ظاهرة بالفصل مستترة فان ذلك الظهور إما كيفية تأتي فيها عبسطة عليها من غير ان يقال انها سودا او بياض او صفرة او حمرة ولما لمات (هو الذي يترق على الاجسام ويستتير لونها وكأنه شيء يفيض منها وكل واحد من القسمين إما ان يكون له من ذاته او من غيره فالظهور الذي للشيء من ذاته كما للشمس والنار يسمى ضوا والظهور الذي للشيء من غيره يسمى نورا والفرق الذي للشيء من ذاته كما للشمس يسمى شمعا والذى يكون للشيء من غيره كما للشمع آة يسمى برقا •

(الفصل الخامس في حد الضوء) •

(حد) انه كيفية هي كمال بذاته الشفاف من حيث هو شفاف (والاولى ان يقال) انه الكيفية التي لا يتوقف الابصار بها على الابصار بشيء آخر وذلك لان الشيء اما ان لا يتوقف صحة كونه مرئيا على اعتبار الغير او يتوقف والذي لا يتوقف هو الضوء والذي يتوقف هو اللون فانه

(الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشماع والبريق) (الفصل الخامس في حد الضوء)

لا يصح رؤيته الا بعد صيرورته مستيرا او كل ما يصح رؤيته فانه يمنع من رؤية ما وراءه لان العين اذا ابصوت في جهة شيئا استحال ان تبصر في تلك اللحظة في تلك الجهة شيئا آخر ولما كان ابصارها للمتوسط يجب ان يقع اولالا جرم صار ذلك مانعا من ابصارها لما وراءه ثبت ان اللون يمنع من ابصار ما وراءه والاضوء ايضا كذلك بدليل وقوع الظل من المصباح وذلك لاجل ان احدهما يمنع ان يصل الثاني في المقابل وكذلك الانسان لا يرى ما يتوسط بينه وبين ذلك الشيء فظهر مما قلنا ان الشفاف يجب ان لا يكون مبصرا

﴿ الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالاقبل عند حصول الضوء ﴾

(الالوان) غير موجودة بالتصل في الأجسام حال كونها مظلمة والدليل عليه
انما نراها في الظلمة قايما ان يكون ذلك لاجل عدمها اولا لاجل ان الهواء المظلم
عائق عن الابصار والثاني باطل فان الهواء نفسه غير مظلم وهو غير مانع من
الابصار فانك اذا كنت في غار وفيه هواء كله على الصفة التي تظنها انت مظلم
فاذا صار المرئي مستحيلا رايته ولا يحسبك الهواء الواقع بينك وبينه قبيح
انه ليس في ذلك الهواء ما يمنع من الابصار .

(ولقائل ان يقول) لاشك ان اللون له ماهية في نفسه وانه يصلح ان يكون
مرئيا فلم لا يجوز ان يكون المتوقف على وجود الضوء هو هذا الحكم
وعوضه كونه مرئيا لا حصول تلك الماهية (فان قيل) اللون هو الكيفية التي
يمكن رؤيتها فالامر الموجود في الظلمة اذ لم يمكن رؤيته لم يكن لوانا من الجسم
عندما يكون . فظلمة استمداد ان يحصل له اللون للمين عند حيورته مضيئا
(فتقول) استمداد الجسم لان يكون له لون معين امر وجود ذلك اللون
امر آخر وكون ذلك اللون بحيث يصح ان يرى امر ثالث فلم لا يجوز ان
يكون

(التصديق السادس من إتيان القرآن أعاد بالقبلي عند حصول الضوء)

يكون التوقف على وجود الضوء هذا الحكم لا اصل وجود اللون ثبت
ان الذي حول عليه الشيخ في مخالفة هذا المشهور ليس بقوى *

(ويتفرع) على هذه مسألة اخرى وهي ان المشهور ان الالوان انما وجد في
سطوح الاجسام واما انما قاطعت الالوان موجودة فيها بالفعل لان
وجود اللون بالفعل مشروط بحصول الضوء بالفعل ظاهرا تكن اعماق الجسم
مضيئة بالفعل لم تكن ملونة بالفعل (ونحن لما تشككنا) في كونهم ان وجود
اللون بالفعل موقوف على كون اللون مضيئا لا جرم توقفنا في هذا التفرع
ايضا بل الا قرب ان كون الشيء ملونا بالفعل لا يتوقف على كونه مضيئا بالفعل
لان قابلية الجسم للضوء موقوفة على كونه ملونا بالفعل ولذلك فان الشفاف
لا يكون قابلا للضوء والنور بالفعل فاذا كانت قابلية الجسم للضوء موقوفة
على وجود اللون فلو توقف وجود اللون بالفعل على وجود الضوء
بالفعل لزم الدور *

الفصل السابع في تحديد الالوان المتوسعة

(لما صرقت) ان السواد والبياض كقيتان حقيقتان وان الضوء كيفية حقيقة
زائدة عليهما فنقول (البياض والسواد) اذا اختلط احدهما بالآخر حصلت
الغبرة وان خالط السواد ضوءا او كان مثل النفا مالت الى يشرق عليها الشمس
ومثل الدخان الاسود الذي يختلطه النار فان كان السواد فاليها حصلت الحرة
وان اشتدت النلة حصلت القنة واما ان غلب الضوء حصلت الصفرة
ثم ان الصفرة ان خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم ان الخضرة ان انضم
اليها سواد آخر حصلت الكراية الشديدة وان انضم اليها بياض حصلت
الزنجارية ثم الكراية ان خالطها سوادا وقيل حرة حصلت النيلة ثم النيلة ان

الفصل السابع في تحديد الالوان المتوسعة

اختلط بها حرة حصلت لرجوانية وعلى هذا قس .

﴿ الفصل الثامن في ان الظلمة امر عديم ﴾

(لا نأ إذا فمضنا البين) كان حالنا كما اذا فتحناها في الظلمة فكما اننا عند التضيئ لا ندرك شيئا فكذلك اذا فتحناها في الظلمة وجب ان لا ندرك كيفية من الجسم المظلم ولا نلوقد رنا غلو الجسم من النور من غير انضياف صفة اخرى اليه لم يكن حاله الا هذه الظلمة ومتى كان كذلك لم تكن الظلمة امرا وجوديا .

﴿ الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا ﴾ (قيل) ان الجسم اما ان يرى بكيفية في غيره او بكيفية فيه فالاول هو الشفاف والثاني لا يخلو اما ان يكون ابصاره متوقفا على شرط او لا يكون فان كان متوقفا كان مرئيا لانه فهو المضيء وان كانت صيرورته مرئيا يتوقف على شرط آخر فذلك الشرط هو ان يكون في اللون وقد يكون ظلمة كما في الاشياء التي لا تضيئ في نور الشمس .

(وقال الشيخ) لا يمكن ان تكون الظلمة شرط للصيرورة الواضع مبصرة وذلك لان المضيء يرى سواء كان الرائي في الظلمة او في الضوء كالنار اما الانسان سواء كان في الضوء او في الظلمة واما الشمس فانما لا يمكن ان نراها في الظلمة لانها متى طلعت لم تبق الظلمة واما الكواكب والقوامع فانما ترى في الظلمة دون النهار لان ضوء الشمس غالب على ضوءها واذا انقل الحس من الضوء القوي لا جرم لا يفعل عن الضيف واما في الليل فليس هناك ضوء غالب على ضوءها فلا جرم نرى (وبالجمله) فصيرورتها مرئية ليس لتوقف ذلك على الظلمة بل لان الحس في الليل لما لم يفعل عن المحسوس القوي امكنه ادراك

الضعيف

(٣٨)

(الفصل الثامن في ان الظلمة امر عديم) (الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا)

الضعيف وبالنهار صار بالعكس من ذلك وهذا كما ان المياه الذي في الجو من جنس ما يمكن ان يرى في الضوء ومع ذلك لا يرى لان بصير الانسان اذا كان مغلوبا بضوء الشمس وهو محسوس قوي لا جرم لا يقدر على ادراكها فاما عند ما يكون في الليت ولم يصير منفصلا عن الضوء القوي لا جرم يمكنه ادراكها فظهر ان الظلمة ليست شرطا في هذا الباب .

﴿ الباب الرابع في الكيفيات المسروعة وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في سبب الصوت ﴾

(سبه القريب) تموج الهواء ولا ننسى بالتموج حركة انتقال من هواء واحد بمينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه يحدث بالتد اول بصدوم بعد صدم مع سكون قبل سكون وسبب التموج لما امتلأ من هيف وهو القرع او تفريق هيف وهو القلم وانما اعتبرنا الهيف ههنا لانك لم تفرقت ههنا كالصوف بقرع لبن جدام تحس صوتا ولو شققك من سبب الهيف وكان الشيء المشقوق لا صلابه فيه لم يكن للقلم صوت (ثم من العلوم) ان تموج الهواء لازم من كلا السببين لان القارح للهواء يحوجه الى ان ينقلب من المسافة التي يسلكها القارح الى جنبها بنف شديدو كذلك القارح (ثم في الامرين) جيبا يلزم للمتباعدين من الهواء ان يتقاد للشكل والموج الواثين هناك وان كان القرع اشد ابساطا من القلم .

﴿ الفصل الثاني في ابطال مذهب من جعل الصوت نفس التموج او نفس القلم او القرع ﴾

(اشبه على بعضهم) الصوت بسبه (فنه) من اعتقد انه نفس التموج الذي هو السبب القريب للصوت (ومنهم) من اعتقد انه نفس القرع والقلم

الذين جعلناهما سياهما له (ويدل) على بطلان المذهبين وجهان (الاول) ان التوج محسوس باللمس لان الصوت الشديد ربما ضرب الصياخ فافسده والقطع والقرع يحس بالبصر بتوسط اللون ولا شيء من الاصوات يحس باللمس او البصر فليس التوج والقطع والقرع بصوت (الثاني) ان الشيء قد يلم منه انه توج او قرع او قطع ويجهل كونه صوتا وقد يلم الصوت عندما تكون الامور الثلاثة مجهولة فتلك الامور الثلاثة متأثرة للصوت •

﴿ الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج ﴾

(لمعتقد ان يستقد) ان الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يحدث في الحس من ملاسة الهواء المتوج (وهذا باطل) لانا كما ادركنا الصوت ادركنا مع ذلك جهته ومعلوم ان الجهة لا شيء منها اترقى التوج عند بلوغه الى الصياخ فكان يجب ان لا ندرك من الاصوات جهاتها لانا من حيث انت دخلت بحركتها نجويف الصياخ فبصرنا الصياخ عنك ولا يميز بين الجهات كما ان اليد تلمس ما لفظاه ولا يشترطه الا يشترطه ولا تفرق بين وروده من اليمين او من اليسار لان اليد لا تدرك اللموس حين ما كان في اول المسافة بل حين انتهى اليها ولما كان التمييز بين الجهات وبين القريب والبعيد من الاصوات حاصلا علمنا اننا ندرك الاصوات الخارجية حيث هي ولا يمكننا ان ندركها حيث هي الا وهي موجودة خارج الصياخ •

(فان قيل) اننا ندرك الجهة لان الهواء القارح انما توجه من تلك الجهة وانما يميز بين القريب والبعيد لان اثر الحوادث عن القرع القريب اقوى وعن البعيد اضعف (فنقول) اما الاول فباطل لان الصوت قد يكون على اليمين من السامع وهو يد الاذن الذي يلمس ويسمع الصوت بالاذن الا يسر ومع ذلك

(الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج)

ذلك يحصل له الشور بكون الصوت على اليمين ومعلوم أنه لا يصل التخرج إلى الأذن اليسرى إلا بعد أن ينطف من اليمين فبطل ما قلوه (وأما الثاني) فهو باطل أيضاً إلا لكنا لا ندرك الفرق بين البعد القوي والقريب الضيف ولكنا إذا استمعنا صوتين متساويين في البعد مختلفين بالقوة والضعف وجب أن نظن أن أحدهما قريب والآخر بعيد (وبالجملة) كان يجب أن يشبه علينا القوة والضعف بالقرب والبعد ولما لم يكن كذلك بطل ما قلوه (وأما السبب) في إدراك الجهة فنذكره في باب السمع.

﴿ الفصل الرابع في حقيقة القرم ﴾

(أنه لا بد) في القرم من حركتين من حركة قبله ومن حركة بعده فالحركة التي قبله قد تكون من أحد الجسمين وهو الصائر إلى الثاني وقد تكون من كليهما فلا بد من قيام كل واحد منهما في وجهه الآخر قياماً محسوساً فإنه إن اندفع أحدهما كما لا يحس الحرف فزمان لا يحس لم يكن صوت (ثم ليس) من شرط ذلك القيام أن يكون القائم هلياً فقد يكون في غاية الرطوبة لكن إذا حمل عليه بالقوة وكف الهواء أن يتدفقه ويخرجه خرقة كثيراً في زمان قصير مع أنه لا يكون ذلك الجسم ممكناً لذلك النفوذ والخرق بسهولة فيشد يقوم في وجه ذلك النافذ فيقوم تلك المقاومة مقام الصلابة (ومثله) استمرار السوط في الماء برقى قائم يمكنك أن تشقه شفا من حيث لا يلزمك فيه مشقة وإن استسجت استسجت وقاوم والهواء أيضاً كذلك (بل قد يجوز) أن يصير الهواء أجزاء ثلاثة جزء منه قارح كالريح وجزء مقاوم وجزء منضغط فيما بينهما على هيئة من التخرج فظهر أنه ليست الصلابة والتكاثف علة أولية لأحداث هذا التخرج وإنما إذا أحدث الصوت فأنما

(الفصل الرابع في حقيقة القرم)

بمحدثاته بسبب حصول المقاومة فالأولى هي المقاومة (واعلم) ان القارع والمقروع كلاهما قاعلان للصوت ولكن اولاهما به اصلهما واشدهما مقاومة واما الحركة التي بعد القرع فهو اضطراب الهواء الى ان ينقلب من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبتيها بعنف شديد ثم يلزم المتباعد من الهواء ان ينقاد للشكل والموج الواقعين هناك على ما بيناه .

﴿ الفصل الثامن في سبب تقل الصوت وحدته ﴾

(سبب الحدة) صلابة المقروع وملاسة في بعض الاجسام وتقصره وشدة انحرافه في بعضها وضيق منفذ الهواء وقربه من المنفذ في بعضها فيحدث من هذه الاسباب تيز وقوة وملاسة سطح وتراس اجزاء الهواء المتوج فيتأدى على هذه الصورة الى السمع (وسبب الثقل) اضداد هذه وكل واحد من هذه الاسباب يحمل للزيادة والنقصان فان زادت الاسباب زادت المسيلات على تناسب واحد وبالعكس فتكون نسبة الطول الى الطول كنسبة النخبة الى النخبة في الحد ثم الثقل فيكون مثلثانم نصف الطول نصف نم الكل في الثقل .

﴿ الفصل السادس في الصدى ﴾

(ان الهواء) اذا تموج وقاوم ذلك التموج شيء من الاشياء كجبل او جدار لزم ان ينضغط بين هذا التموج للتوجه الى قعر ذلك الجبل وبينه هواء آخر بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله كشكل الاول وعلى هيئة كما يلزم الكرة المرمي بها الى الحائط ان يضطر الهواء المتوج فيما بينهما وان يرجع القهقري فيستد بحداث من ذلك صوت هو الصدى (واعلم) ان هاهنا بحثا وهو ان الهواء المتوج المتوجه الى ما يقاومه لا بد

وان

(الفصل الثامن في سبب تقل الصوت وحدته)

(الفصل السادس في الصدى)

وان تخرج هواء آخرية وبين ذلك المقاوم فهذا الصدى يحدث من تخرج هذا الهواء او من تخرج الهواء الاول مندرجوه (فيشبه) ان يكون الاول هو الحق ولذلك يكون على صفة وهيته والهواء الاول لم يبق على تلك الهيئة (ويشبه) ان يكون لكل صوت صدى ولكن لا يسمع اما لاجل ان المسافة اذا كانت قريبة بين الصوت وبين ما كس الصوت لم يسمع في زمانين متباينين بحيث يقوى الحس على تباينها بخلاف ما اذا كان العاكس بعيدا فان الحس حينئذ يقوى على ادراك التباين (واما لان) للعاكس صلب ام ليس فهو لتواتر الانعكاس منه بسبب قوة النبوة يبقى زمانا كثيرا كما في الحمامات والفتحات وهذا هو السبب في ان يكون صوت المنى في الصحراء اضعف وتحت السقف اقوى لتضافته بالصدى المحسوس منه في زمان كالواحد

﴿ الباب الخامس في الكيفيات الذوقية والمشهورة وبيان عرصة هذه
الاجناس وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الطهارة ﴾

(الاجسام) اما ان تكون عديمة الطعم واما ان يكون لها طعم فالتى تكون عديمة الطعم هي الله المسيح وهو على قسمين لانه اما ان يكون عادما للطعم حقيقة واما ان يكون عادما له بحسب الحس فقط وهو الذى له في نفسه طعم الا انه لشدة تكافئه لا يتخلل منه شئ يخالف اللسان فيدركه ثم اذا احتيل في تحليل اجزائه وتطيفها احس طعمه مثل النعاس والحد يدقان اللسان لا يدرك منها طمها لانه لا يتخلل من جرمها شئ يصير الى الرطوبة البشوة في اللسان التى هي واسطة في حس الذوق ولو احتيل في تصييره اجزاء متتارا لظهر له طعم قوي (واما ان كان) فيها شئ من الطعوم فبساطتها تحاية الحرارة والملاوحة

(الباب الخامس في الكميات الذرة والشمسة)

(در مسطور و فواید)

والحرارة والدسومة والحلاوة والنفوثة والقبض والحموضة وذلك لان الجوهر الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كيفا او مستديلا والتعامل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او قوة مستديلة بينهما فالحرارة فعل في الكيف احدث الحرارة وان فعل في اللطيف احدث الحرارة وان فعل في المتدل احدث الملوحة والبارد ان فعل في الكيف احدث النفوثة وان فعل في اللطيف احدث الحموضة وان فعل في المتدل احدث القبض والمتدل ان فعل في اللطيف احدث الدسومة وان فعل في الكيف احدث الحلاوة وان فعل في المتدل احدث النعومة فالحرارة اسم من الطعوم ثم الحرارة ثم الملوحة لان الحريف اقوى على التحليل من الرتم المالح كانه مر مكسور برطوبة باردة لان سبب حدوث الملوحة من الطعوم برطوبة قليلة الطعم او عذبة اجزاء ارضية محترقة يابسة المزاج مرة الطعم فالحلة باحد ال فاتها ان كثرت امرت ومن هذا تولد الاملاح وتقطع الاموات بمنع الملح من الرماد والقل والنفوثة وغير ذلك بان يطبخ في الماء حتى ينقذ ملحا او يتركه بنفسه فينقذ •

(ومما يدل على ان للمالح موت المر في السخونة ان البورق والملح المر اسم من الملح المأكول والنفس ابرد ثم القابض ثم الحامض ولذلك اقواكه التي تحلوتكون فيها اولاً عنفة شديدة التبريد فاذا امتدلت قليلاً ياتئان الشمس المنضج مالت الى الحموضة مثل الحمص وفيها بين ذلك تكون الى قبض يسير ليس بنفوسية ثم تنقل الى الحلاوة اذا عملت فيها الحرارة للمنضجة وقد تنقل من النفوسية الى الحلاوة من غير تحمض لكن الحامض وان كان اقل برداً من النفس لكنه في الاكثر اكثر تبريداً منه للطايفه وتقرؤه

ونقوده في الظاهر والباطن والنفس والقابض متقاربان في العلم لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والنفس يقبض الظاهر والباطن وقد يجتمع طمان في جرم واحد مثل اجتماع المرارة والقابض في الخفض ويسمى البشاعة ومثل اجتماع المرارة والملوحة في السخنة ويسمى الرطوبة ومثل اجتماع الحلاوة والحراقة في العسل المطبوخ ومثل اجتماع المرارة والحراقة والقابض في الجاذنجان ومثل اجتماع المرارة والنفث في الهندبا (ويشبه ان تكون) هذه العلوم انما تكثرت بسبب اتها مع ما يحدث فوقها يحدث بعضها لمسافير كسب من الكيفية الطبيعية ومن التأثير المسمى شيء واحد لا يتميز في الحس فيصير ذلك الواحد كعلم واحد محض متميزا عنه يشبه ان يكون علم من العلوم المتوسطة بين الاطراف يصعب تفريقه **واسمها** يسمى جملة ذلك حراقة وآخر يصعب علم وتفريق من غير الجاذن وهو الطوخنة وآخر يصعب مع العلم تكثيف وتخفيف وهو النفوذة **وعلى هذا قسم** (لهذا ما يليق) من احكام العلوم بالحكمة واملاء اثر الامتحانات التي فيها قد استوفيت في الطب .

﴿ الفصل الثاني في الروائع ﴾

(انه ليس) عندنا للروائع اسم الا من وجهين (احدهما) من جهة المرافقة والمخالفة بان يقال طيبة وممتة كما يقال لاطم انه طيب ونعيم طيب من غير تصور فصل (وثانيهما) ان يشتق لما لمشاكتها للعلم اسم فيقال رائحة حلوة ورائحة حامضة كانت الروائع التي اقيمت مقام رتبها للعلوم تنسب اليها وتعرف به (فهذا جملة الكلام) في الكيفيات المحسوسة بالحواس الخمس (واما كيفية الاحساس بها) فسيأتي في القسم الثالث من هذا الفن وهو الكلام في الكيفيات النفسانية (واذ قد آتينا) على شرح اقسامها فليبين عرضيتها .

(الفصل الثالث في بيان ان هذه الكيفيات المحسوسة أعراض لا جواهر هي)
 (من الناس) من زعم ان الكيفيات المحسوسة جواهر تخالط الاجسام
 فاللون جوهر والحرارة جوهر وكذلك سائر الامور المذكورة (والدليل
 على عرضيتها) انها ان كانت جواهر فاما ان تكون اجساما واما ان لا تكون
 اجساما فان كانت اجساما فيكون لها طول وعرض وعمق هولون ومعنى انه
 طول وعرض وعمق ليس معنى انه لون وقد يزول اللون ويبقى ذلك الطول
 والعرض والعمق بعينه فاما ان يكون قد كان للون طول وعرض وعمق
 غير هذا اولم يكن الا هذا فان كان للون مقدار غير هذا فقد غل بصدق بعد
 وقد بنا فساد وان كان اللون ليس له غير هذا فليس لذات اللون اقل
 مقدار بل قد ربما يحلله وهذا مما لا يخفى (واما ان فرضت غير جسمانية) فاما
 ان تكون بحيث يجتمع من تركيبها اجسام اولما يجتمع فان اجتمع من تركيبها
 اجسام فيكون ما لا قدر له يجتمع منه ماله قدر وذلك باطل واما ان لم يكن جزء
 الاجسام فاما ان يكون بحيث يصح ان يخلو الجسم الذي هو فيه اولما يصح
 فان صح فلا يخلو اما ان يصح ان لا يبقى في جسم اصلا اولما يصح فان صح
 ان يوجد لا في جسم فلا يخلو اما ان يكون شارا اليه اولما يكون مشارا اليه فان
 كان مشارا اليه كان في جسم لوجوبه (لما اولما) فلان الخلاء محل فيستحيل
 ان يوجد اللون في جهة ولا يكون فيها جسم (واما ثانيا) فلان الوضع المميز
 انما مشعته المادة المهيئة كما ثبت فيمتنع ان لا يكون في مادة (واما ان لم يكن
 مشارا اليه) فينته لا يكون محسوسا فلا يكون هو الياض الذي كلامنا فيه
 فاما انما نطلق الياض على اللون الذي من شأنه ان يفعل تصرفا في البصر فليس
 كذلك لا يكون ياضا واما ان استحال ان يوجد لا في جسم اصلا فينته كان

محتاجا الى المثل لذاته وقد مررت فيه لمضى ان المحتاج الى المثل يمتنع انتقاله عنه
ثبت ان هذه الكيفيات امور موجودة في الاجسام لا يجزء منها والاجسام
غير متقومة بها و يمتنع مفارقة هذه الكيفيات عن تلك الاجسام ولا ينفي
بالعرض الا ذلك •

(ولما قل ان يقول) لم لا يجوز ان تكون هذه الكيفيات اجساما و قولكم
مفهوم الطول والعرض والعمق غير مفهوم اللون (قلنا) مسلم ولكن هذه
الاباد ليست نفس الجسم حتى يلزم من كونها متائرة للون كون الجسم متائرا
للون بل هذه الاباد عراض من باب الكم واما الجسم فهو الامر الذي
يصح ان تعرض فيه هذه الاباد فلم لا يجوز ان يصح كون ذلك الامر
هو نفس اللون •

(فان قالوا) الجسمية عبارة عن قبول هذه الاباد والمفهوم من قبول هذه
الاباد غير المفهوم من اللون (فنقول) ليست الجسمية عبارة عن نفس هذه
القابلية لان القابلية امر نسبي ~~فان القابلية الجسمية ليست مجرد نسبة~~
واضافة بل الصورة الجسمية ماهية تلزمها قابلية هذه الاباد فلم لا يجوز ان
تكون تلك الماهية هي نفس اللون •

(فالخا صل) ان كلامهم في هذا الموضع انما يتمشى اذا جعلوا ماهية الجسم
نفس الطول والعرض والعمق وعم لا يقولون بذلك ومتى جعلوا ماهية الجسم
الامر الذي تلزمه هذه القابلية لم يمكنهم ان يجتوا كون تلك الماهية متائرة
لمفهوم كونه لوفا (ثم ان سلطنا) ان اللون ليس جوهر اجساميا فلم لا يجوز ان
يكون جزء الجسم وقولكم يستحيل ان تألف الاجسام من اجتماع مالا
تقدره (فنقول) الميول والصورة ليس لواحد منهما في خاص ذاته هيئة

ومقدار مع ان الجسم مركب منهما فلم لا يجوز ان يكون اللون هديماً للمقدار في ذاته وان كان جزءاً للجسم •

(ونحن نحرر الدليل المذكور) اولا على وجه آخر فنقول اذا رأينا جسماً اسود فاما ان يكون السواد نفس الجسمية او جزءاً اذا خلا فيها او امراً اخر جاعلها وباطل ان يكون السواد هو نفس الجسمية لثلاثة اوجه •

(اما اولا) فلان مفهوم الجسم امر مشترك بين الجسم الابيض والاسود لان الجسم الابيض والجسم الاسود مشترك كان في مفهوم الجسمية وهما متباينان في مفهوم الايضية والاسودية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالجسمية مفارقة للايضية والاسودية •

(واما ثانيا) فلان الجسم يصح وصفه بالاسودية والايضية ونفس الاسودية لا يصح وصفها بالاسودية ولا بالايضية •

(واما ثالثا) فلان السواد لا هو الياض والجسم لا ضد له اصلا (وباطل ان يكون) السواد جزءاً من الجسمية لوجوب (اما اولا) فلانه لو كان

جزءاً للجسمية المشتركة وجزءاً المشترك مشترك لزم ان يكون السواد مشتركاً (واما ثانيا) فلانه ليس جعل السواد جزءاً له اول من جعل الياض جزءاً له

فيلزم اما جعلها بمجموعهما جزئين للجسم فيكون كل جسم ابيض واسود معا وذلك محال او اخراجها جميعاً عن جزئية الجسم وذلك هو المطلوب (فثبت)

ان السواد امر مقارن للجسم خارج من مفهومه فلا يخلوا ما ان يصح وجوده مفارقاً عن الجسم اولا يصح ومحال ان يوجد مفارقاً عن الجسم لوجوب

(اما اولا) فلانه ليس في العالم حيز خال حتى يوجد ذلك اللون فيه (واما ثانيا) فلانه لو وجدت الجهة الفارغة وفرضنا حصول السواد فيها كان لذلك

السواد امتداد في تلك الجهة ومفهوم الامتداد متأثر بمفهوم السوادية فيكون مع ذلك السواد مقداره والمقدار على ما ثبت انما يوجد في ثلاثة فذلك السواد موجود في المادة •

(واما) ان فرض غير مشار اليه فذلك الحقيقة التي كان يمكننا ان نشير اليها بالحس ما بقيت بل الباقي شيء آخر وليس كلامنا فيه فالت وقوع اسم السواد عليه وعلى هذا المشار اليه باشتراك الاسم ثبت ان السواد امر مقارن للجسم خارج عن ماهيته متمتع بالمقارنة منه ولا شك انه غير مقوم له فان الجسم اذا كان اسود ثم ابيض فان حقيقته واحدة لا تختلف فطنا ان السواد موصوف بجميع صفات الاعراض فيكون عرضا و قد تم بهذا الفصل الكلام في الكيفيات المحسوسة •

﴿ القسم الثاني في الترتيب الثلاثي وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في انواعها ﴾

(انواعها) في المشهور ثلاثة (الاول) استمداد شديد على ان ينقل كالمرضية واللين وهذا يسمى باللائحة (والثاني) استمداد شديد على ان لا ينقل كالصلابة (والثالث) استمداد شديد على ان ينقل كالصلابة وهذا انقسامان يسميان بالقوة •

(واعلم) اننا اذا قسمنا الكيفية الى اربعة انواع ولردنا ادخال هذه الاقسام الثلاثة تحت نوع واحد فلا بد وان نذكر معنى محصلا مشتركا من هذه الاقسام الثلاثة ليتمكن ان نجعلها نوعا فكيف وجبنا لهذه الاقسام ان اردنا ان نذكر معنى تدرج تحت الاقسام الثلاثة قلنا انه استمداد جسماني كامل نحو امر من خارج او قلنا انه المبدء الجسماني الذي به يتم حدوث امر حادث

(تتمتع بها المادة المحسوسة) (الفصل الاول في انواعها)

على ان حدوثه يرجع به وكانت هذه العبارة اولى من الاولى لان الاستعداد من باب المضاف اذ لا يكون استعداد الاشئ مستمدا فكيف يكون نوعا لاكيف وهذا الرسم متناول للانقسام الثلاثة فان الفاعل والمفعول يشتركان في ان حدوث الحادث اعانهم بهما ثم ان القوة على الانفعال يرجع بها حدوث ذلك الانفعال والقوة على المقاومة يرجع بها حدوث المقاومة والقوة على الفعل يرجع بها حدوث الفعل والانقسام الثلاثة مشتركة في كونها مبادئ جسمانية لحدوث حوادث مترجمة بها .

(نم اعلم) انه لا خلاف في ان القوة على الانفعال والقوة على المقاومة داخلتان تحت هذا النوع واما ان القوة على الفعل هل هي داخلية تحت هذا النوع فالشهور انهما (والشيخ الرئيس) يخرجها منه وهو الحق فاذا اردنا ان نذكر امرا مشتركا بين القوة على الانفعال والقوة على الانفعال بحيث لا يدخل في ذلك المشترك القوة على الفعل لانه الذي يرجع به القابل في احد جانبي قوله ولا قبوله ~~فليس~~ ~~لولا~~ ان القوة على الفعل هل يمكن دخولها تحت هذه الانواع ام لا ثم تكلم في القسمين الآخرين .

﴿ الفصل الثاني في ان القوة على الفعل غير داخلية تحت هذا النوع ﴾

(اعتقد المتقدمون) على ان القوة على المصارعة داخلية في هذا النوع ونحن نقول المصارعة تتعلق بامور ثلاثة (الاول) العلم بتلك الصناعة (الثاني) القوة القوية على تلك الافعال وهذا ان الاسر ان من باب الحال والملكة على ما استعرف فلا يمكن ادخال واحد منهما تحت هذا النوع لاستحالة دخول الحقيقة الواحدة تحت جنسين (الثالث) كون الامضاء في خلقها الطيفية بحيث يمرر صلتها ونحلها وهو في التحقيق عبارة عن القوة على المقاومة والانفعال وهو

اجد القسمين المذكورين •

(فان قيل) القدرة على تلك الافعال لها اعتبار من حيث انها قدرة ومن حيث انها قدرة شديدة او من حيث انها قاعلة بسهولة فهي من حيث انها قدر من الحال والملكة ومن حيث انها شديدة او قاعلة بسهولة فهي من هذا النوع (فنقول) الذي فيه قوة ان يصرح واشد فيه قوة الصرح حاصلة لكنها قوة والذي فيه قوة ان يصرح فيه قوة الانصراع حاصلة لكنها ضعيفة في كل واحد منهما قوة الاسرين حاصلة ولكنها في احدهما اقوى وفي الآخر اضعف فهذا الاختلاف اما ان يكون في الماهية او في الرارض فان كان في الماهية وجب ان لا تكون شدة القوة خارجة عن ذات القوة فان الشئ لا يختلف باختلاف ما ينضم اليه من الخارج واذا لم تكن الشدة موجودة اخرى بل القوة القوية موجودة بوجود واحد وهي باهيتها الواحدة مخالفة للقوة الضعيفة (فاذا كانت) تلك الحقيقة داخلية في احد الجنسين لمتع دخولها في الجنس الآخر واما ان كانت الخارجية فيهما لم يولد في ذلك باطل ومع بطلانه يفيد المقصود •

(اما وجه بطلانه) فلانه يلزم ان تكون هناك قوة واحدة باية وتعرض لها الشدة لا كقوة اخرى انضفت اليها بل كيفية غير القوة تعارض القوة فتصير بها اشد تأثيرا او فلية وهذا محال •

(واما يازانه) مع بطلانه يفيد المقصود فلاق القوة القوية اذا كانت من نوع القوة الضعيفة والقوة الضعيفة غير داخلية في هذا القسم من الكيفية فالقوة القوية ايضا غير داخلية فان مثل الشئ اذا لم يكن تحت جنس لم يكن الشئ ايضا تحت ذلك الجنس •

• ان يصرح

(ومما يستدل به أيضاً) على صلات مذهبهم ان الحرارة لها قوة شديدة على الاحراق فلو كانت داخلة في هذا الباب مع دخولها في الجنس المسمى بالاشعاليات والاشعالات لزم تقومها بجنسين وهو محال فثبت بهذا ان القوة الشديدة غير داخلة في هذا الجنس.

﴿ الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا ﴾
(قدينا) في باب الكيفيات الملموسة ان الصلابة هي الاستعداد الطبيعي نحو الانفعال وان اللين هو الاستعداد الطبيعي نحو الاتصال فليس احدهما بان يحمل عدماً للآخر اول من العكس فاذا ليس التقابل بينهما قابل للمعنى والمملكة هما اذا كيفيتان وجوديتان.

(ولكن لقائل ان يقول) ان ذلك الاستعداد الطبيعي تلزمه امور ثلاثة واحد عدمي واثنان وجوديان (اما العدمي) فهو الا امتياز (واما الوجوديان) فاحدهما المقابلية للمعرفة والثاني بقاء شكله على ما كان عليه فذلك الاستعداد لا يجوز ان يكون عدمياً لانه ملة للاشياء الوجودية وعلّة الوجود موجودة فاذا ذلك الاستعداد امر وجودي وايضا فلا امتياز كما حققناه عبارة من حركة حاصلة في سطح الجسم مقارنة لحفوت شكل مخصوص فيه واستعداد قبول الحركة لانه جسم طبيعي واستعداد قبول ذلك الشكل لانه متكتم واذا كان كونه جسماً طبيعياً ذاك هو اللة لهذه القابلية استحالة ان تكون هناك كيفية اخرى تقيده هذه القابلية لان ما ثبت لادات الشيء لا يكون محتاجاً الى شيء آخر واذا ثبت ان استعداد الاتصال ليس بكيفية زائدة وجب ان يكون الاستعداد نحو الاتصال لطة وجودية لذيته لئلا يكون سببه نفس اللة التي هي علة الاستعداد ولا ايضاً زوال

وصف

(الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا)

وصف من المادة اذ ليس الاستعداد للاتصال وجودية حتى يكون
زو الماطة لا استعداد للاتصال فاداة الاستعداد للاتصال امر وجودي
(فبهذه المباحث) يطلب على القن ان تضاهل بين الدين والصلاية تضاهل
الدم والملكة .

القسم الثالث في الكيفية المختصة بذوات الاقص وهي المسماة بالحال
والمسكة .

(اعلم) ان الكيفيات النسانية اذا لم تكن راسخة سميت حالا وانما
اذا صارت مستعكة سميت ملكة والا فراق بينها اقتراق بالعوارض
لا بانفصال ولا يجب تبايرها بالذات فان الشيء في اجزاء تكونه قبل
ميرورته مستعكما يسمى حالا فاذا صار هو بغير مستعكما يسمى ملكة فيكون
الشخص الواحد قد كان حالام بغير ملكة كما ان الشخص الواحد قد كان
صبيانا ثم يصير رجلا فلي هذا اصل ملكة فقد كانت حالا اي كانت
قبل استعكما بها حالا وليس كل حال في ملكة فلي هذا تقييد المفهوم
من لفظ الحال والملكة .

(واعلم) ان هذا القسم جنس تدرج تحته انواع ونحن نقد في ذلك اربا
اربعة انشاء الله عز وجل .

الباب الاول في العلم واحكامه . والكلام فيه يتعلق بثلاثة اطراف العلم
والمالم والمعلوم .

(الطرف الاول) في العلم وفيه ثمانية وعشرون فصلا .

(الفصل الاول) في ان العلم بالشيء لا يحصل الا بنطاق صور المالم في العالم .

(اعلم) اننا قد بينا في باب الوجود ان لتمامية المفولة وجودا في النعم ونزید

(القسم الاول في الكيفية المختصة بذوات الاقص)

(الباب الاول في العلم واحكامه)

هـ هذا ايضا ما (فنقول) الذي يدل على ذلك ان المتعاطى محكوم عليها بالامتناع والمحكوم عليه يجب ان يكون ممتازا عن غيره والا لم يكن هو بذلك الحكم اولى من غيره وكل ممتاز فهو ثابت وليس ذلك الثبوت في الخارج والا لزم من وجود الامتناع وجوب وجود المتعاطى في الخارج لوجوب الشرط عند وجود الشرط فيثبت بكون المتعاطى واجبا هذا خلف فاذا للمتنع وجود في الذهن حتى نأتى للذهن ان يحكم عليه بامتناع ان يرضى له الوجود الخارجى .

(فان قيل) لو كان كون الشيء متمتع الوجود في الخارج لاجل حكم الذهن على الصورة الذهنية بامتناع حصولها في الخارج لكانت الممكنات بأسرها متممة لان المورد المحتمل فيها في الافعال متممة الحصول في الخارج (فنقول) الصورة الذهنية لها ماهية ولها وجود ولا شك ان اعتبار الماهية من حيث هي هي غير اعتبارها من حيث انها موجودة فان الاول جزء من الثانى فذلك الماهية لا تتحقق من حيث هي ذهنية فهي متممة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية مأخوذة من المتعاطى او من الممكن ولكن اذا نظرت الى تلك الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فان حكم العقل بامتناع عروض الوجود الخارجى لها لكانت متممة والا ففى ممكنة فالحاصل ان تلك الماهية لا بدنى تحققها من الوجود الذهني لكن المحكوم عليها بالامتناع والامتناع تلك الماهية فقط . (ومن البراهين ابدالة على ذلك) ان كون الانسان انسانا غير كونه بحال لا يمنع نفس مفهومه عن الشركة فان احد المفهومين ليس هو الآخر ولا دخلا فيه على ما عرفت فكونه بحال لا يمنع الشركة عارض لتلك الماهية

لكن

(١٠)

لكن يمتنع ان يمرض له ذلك المارض عند وجوده الخارجى لان كل ما يوجد
في الخارج فانه يكون شخشا و يمتنع ان يكون هو نفسه محمولا على غيره على
ما عرفت فاذا هذا المارض انما يمرض له عند ما يكون في الذهن فاذا للماهية
المقولة وجود في الذهن واما ان الادراكات الجزئية لا ينفقها من هذا
الارتسام فيأتى في موضعه •

(واحتج المنكرون) لهذا الارتسام بامور ثلاثة (اولها) انهم لو كان التحمل
لاجل الا نطباع لكنا اذا صقلنا ان السواد يضاد الياض لزم ان تطبع صورة
السواد والياض فينا ولزم ان يكون عليهما واحدا لان القاضى على الشئين
لا بد وان يحضره المقضى عليهما لكنهما لما بينهما متافيان والتالي باطل فالمقدم
مثله (وثانيها) ان الماهية اذا انطبعت في التحمل فهي من حيث انها صورة
جزئية حاصلة في نفس جزئية موجودة في الخارج فوجوده الذهني اما
ان يكون هو ذلك او وجود آخر والاول باطل لان لا يبقى الفرق بين
الوجود الذهني والخارجي اصلا فكان يجب ان يتوفر على تلك الماهية حين
ما تكون ذهنية جميع ما يتوفر عليها عند ما تكون خارجية فتكون
الحرارة المقولة بحرقة والسواد المقول بحسما قابضا للبصر وذلك محال
(واما الثاني) فهو ايضا محال لانه يقتضى ان يكون لشيء الواحد وجودان
فيكون موجودا مرتين وهو محال ايضا فبأنه وجودا آخر لكن
الوجود الخارجى حاصل له فكان يجب ان يتوفر عليه جميع ما يمرض له
في الخارج (وثالثها) ان العلم بمضادة السواد للياض يجب ان يكون
متافيا بهما اذ لو لم يكن متافيا بهما لكان متافيا بالمضادة المطلقة لا بمضادتهما
فتكون مضادتهما من حيث كونها مضادة منسوبة اليها فلا كانت معلومة

كانت يعلم واحد ولو كان العلم هو الانطباع لاستحال ان يكون العلم الواحد ظاهرا باكثر من معلوم واحد لان الصورة العقلية لا يدور ان تكون مطابقة للمقول والشيء الواحد مجتمع ان يكون مطابقا لماهيتين مختلفتين •

(والجواب) مما ذكره (اولا) ان من عقل مضادة السواد والبياض فقد ارتسمت في عقله ماهيتها (و قوله) الضدان كيف يجتمعان (فنقول) ان ماهيتهما تقتضيان التضاد لا مطلقا بل بشرط الوجود الخارجي فلا يلزم تحقق التناقض عند فروات هذا الشرط •

(والجواب) مما ذكره ثانيا ان الحرلوة مثلا ماهية ولها لوازم ولا يجب ان يكون ما يلزمها بحسب قابل يلزمها بحسب كل قابل فانه من الجائز ان تختلف لوازم الشيء بحسب اختلاف حال القوابل حتى تكون الحرارة متى حلت المادة الجسمية تمرض لها عوارض مخصوصة متى حلت النفس البهردة عن الوضع والمقدار لا مرض لها شيء من تلك العوارض وتكون الماهية في الحال غير واحدة لانها ليست هي بانها مسخرة والا لكانت النار حين مالا تكون مسخرة لغيرها لا تكون قارابل لانها شيء يلزمها السخونة عند حلول المادة الجسمية وهذا الحكم صادق عليها عند كونها ذهنية ولكن السائل اذا وجه الاشكال في نفس السخونة لم يندفع بالجواب الذي ذكرناه فليست بغيره وقد ذكرنا تمام تقرير هذا الشك في علم النفس •

(والجواب) مما ذكره ثالثا ان ذلك انما يلزم اذا جعلنا العلم نفس الانطباع واما اذا جعلناه اضافة مخصوصة مشروطة بالانطباع فالحال غير لازم فلتكلم في تحقيق ذلك •

﴿ الفصل الثاني في إبطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ما عين المعلوم في العالم ﴾

(وطيه) ثلاثة أدلة البرهان الأول) لو كان النقل عبارة عن حصول صورة الشيء في العاقل لزم أن لا نقل ذواتنا والتالي باطل فالمقدم مثله • يبان الشرطية أن تعلمنا لذواتنا إما أن يكون هو نفس ذاتنا أولاً بل من حصول صورة أخرى في ذواتنا والقسمان باطلان (إما الأول) فلأن الأشياء التي نقل ذواتها ليس من جهة كونها عاقلة لذواتها إذ ليس تعلمنا لذات واجب الوجود هو تعلمنا لكونه عاقلاً (وإما الثاني) فهو أيضاً باطل لوجوب (إما أولاً) فلأن تلك الصورة لا بد وأن تكون مساوية لذاتنا فيلزم اجتماع المثلين (واما ثانياً) فلا فائدة من نقل أن تلك الصورة صورة ذاتنا لم نقل ذاتنا فإن تعلمنا تلك الصورة قد علمنا لذاتنا قبل تعلمنا تلك الصورة •

(البرهان الثاني) لو كان النقل عبارة عن حصول صورة المقول في العاقل وقد ثبت أنه ليس تعلمنا لذاتنا لأجل صورة أخرى بل لأجل أن ذاتنا حاضرة لذاتنا فيكون العقل والعاقل والمقول واحداً ثم إذا علمنا علمنا الذات فعلمنا لعقلنا لذاتنا نفس علمنا الذات والآخر اجتماع المثلين وعلمنا لذاتنا نفس ذاتنا فإذا علمنا لعقلنا الذات هو نفس ذاتنا ثم أن في قوة النفس أن نقل أنها تعقل أنها تعقل وإن تركب ذلك إلى غير النهاية وكل ذلك كما يينا مائت إلى وجود الذات فقط فيلزم أن يكون كل هذا المتعلقات حاضرة بالفعل مادامت ذاتنا موجودة لأن الشيء الواحد لا يكون بالقوة وبالفعل معاً لكن التالي باطل فالمقدم مثله •

(ولا يقال) العلم بالعلم هو عينه العلم بالمعلوم لأن إذا استحضرت في ذهنك العلم بالعلم وجدنا التفرقة بين هذه الحالة وبين ما إذا لم تستحضر ذلك العلم مع أن العلم

(الفصل الثاني في إبطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ما عين المعلوم في العالم)

بالمعلوم حاصل في الوقتين •

(البرهان الثالث) لو كان الادراك عبارة عن حصول ماهية المقول لا متعل ولا شك ان هذه الماهيات مقارنة للأجسام الجذائية تقوم حصول ماهيات الجذادات في وقتنا حين تفتكنا إياها مع انها عند الادراك غير حاصلة كقطمنا ان نفس حقيقة حصول هذه الماهيات للجواهر ليس هو التعلق لان نفس حصولها لا يختلف في الوقتين •

(فان قيل) الادراك حقيقة حصول شيء مجرد لشيء آخر مجرد مستقل بنفسه (فنقول) لما كان مجرد المدرك والمدرك شرطاً لادراك كان الادراك متأثراً لها لا محالة (واما يان) ان الادراكات الجزئية ليست نفس الا نطباع (فسيأتي القول) فيها في علم النفس حيث ان العلم ليس هو نفس الا نطباع •

(الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يفسر العلم بها وابطال الباطل منها)

(التمثل) لا يخلو اما ان يكون امراً عقلياً او يكون امراً ثبوتياً وان كان ثبوتياً فاما ان يكون كبنية عارية عن الاضافة او كبنية مع الاضافة او نفس الاضافة فهذه اقسام اربعة •

(وقد اضطرب كلام الشيخ) في حقيقة العلم غاية الاضطراب فتارة يجعله امراً عدياً وذلك عند ما يبين ان كون الباري متلاً وعاقلاً ومعقولاً لا يقتضي كثرة في ذاته فهنا لك يفسر العلم بالتجرد عن المادة وهو امر عدي وتارة يجعله عبارة عن الصور المرتبة في الجوهر العاقل المطابقة لماهية المقول وذلك عند ما يبين ان متعل الشيء لذاته ليس الا حضور صورته عنده وايضاً نص على ذلك في النمط الثالث من الاشارات حيث قال ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك وتارة يجعله مجرد اضافة وذلك عند ما يبين

(الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يفسر العلم بها)

ان العقل البسيط الذي لو وجد ليس عليه لاجل حصول مورد كثيرة فيه بل لاجل فيضائها عنه حتى يكون العقل البسيط كاللبدا الخلاق للصور المعصية في النفس وتارة بحمله عبارة عن كيفية ذات اخلافة الى الشيء الخارجى وذلك عنما يعين ان العلم داخل في حقولة الكيف بالذات وفي حقولة المضاف بالعرض (وايضاً) عنما يعين ان تميز للعلوم يوجب تميز العلم الذي هو كيفية ذات اخلافة واذا صرحت ان الشيخ ذهب في هذا الباب الى كل الانسليم المحتملة فقد صرحت اضطراب رأيه في حقيقته (فترجع) الى مقولتنا ولنجهد في طاب الحق •

(فنقول) اما القسم الاول وهو ان العقل ليس اسماً سليماً فذلك ظاهر من حيث انه لو جعل سليماً كان اي سلب اتفق هو العلم بل سلب ما يقابله وهو الجهل فلا يخلوا ما ان يكون عبارة عن سلب الجهل البسيط الذي هو عبارة عن عدم العلم فيكون العلم عبارة عن عدم العلم فيكون اسماً ابوتياً ولما ان يكون عبارة عن سلب الجهل المركب لكن لا يلزم من سلب الجهل المركب حصول العلم لا احتمال غلو الجهل فيها •

(فلنقبل) لان جملة عبارة عن سلب الجهل بل عبارة عن سلب المادة ولواحتها (فنقول) هذا باطل من وجوه ثلاثة •

(الاول) وهو انه بما ان التجرد عن المادة لا يختص بشيء دون شيء آخر اذ من المتع ان يقال الشيء الفلاني مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا دون ذاك ولا يتمتع ان يقال الشيء الفلاني يقل هذا دون ذلك بالتجرد عن المادة غير متخصص بشيء دون شيء والتقل متخصص بشيء دون شيء فاذا التجرد ليس هو العقل •

(الثاني) انه ليس علمنا بكون الشيء مجردا عن الوضع والاشارة فلما يكون ذلك الشيء عالما بالاشياء ولاد اخلاف ذلك ومقوما بل بعد العلم بكونه مجردا يبقى الشك في كون ذلك المجرد عالما ام لا ومن المستحيل ان تكون الحقيقة الواحدة مبهولة مطومة دفعة واحدة فثبت ان الثقل متاثر بالتجرد •

(الثالث) انا نجد من اتقنا ان كوننا عالين حالة متميزة عن سائر الاحوال المدركة من النفس لما خصوصية واتحاد عن غيرها واذ لك لا يكون الا اذا كانت تلك الحالة امرأبو تياثبت بهذا ان الثقل بهذا لا يمكن ان يكون عبارة عن سلب للمادة او عن سلب شيء آخر •

(واما القسم الثاني) وهو ان يكون عبارة عن حضور صورة للعقول عند العاقل قد ابطالناه •

(فان قيل) نحن نقول بالثقل عبارة عن حضور صورة مجردة عن المادة عند موجود مجرد عن المادة (فنقول) هذا ايضا باطل من وجود (الاول) انا قد يشا ان لا يكون الثقل عبارة عن حالة ثبوتية فيستحيل ان يكون التجرد عن المادة د اخلاف حقيقة الثقل لان الامر الثبوتى لا يقوم بالسلبى (فينبى ان يقال) الثقل هو نفس حضور صورة الشيء او حالة اخرى ثبوتية لا تتحقق تلك الحالة الثبوتية الا عند التجرد عن المادة سواء عمل تلك الحالة وحنما هي الادراك او قيل ان المجموع الحاصل من الحضور ومن تلك الحالة هي الادراك والاول قد بطل والثاني يوجب الاعتراف بكون الادراك متاثر بالنفس الحضور •

(واما القسم الثالث) وهو ان يكون العلم حالة اضافية من غير ان يكون هناك امر آخر فذلك باطل ايضا لما بينا ان الاضافات لا تحصل الا عند وجود

المضائق ونحن قد نترك ما لا وجود له في الأعيان .

(واما القسم الرابع) فهو متعين لان يكون هو الحق وذلك لان العلم عبارة عن كيفية ذات اضافة ولكننا لا نشرح في تحقيق ذلك الا بعد الفراغ من ابطال مذهبين فاسدين من الاحوال الفاسدة في حقيقة العلم انشاء الله وحده .

﴿ الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس أعماقل الشيء لا اتحادها بالعقل ﴾
 الفصل

(هذا باطل) من وجوه (الاول) ان العقل اتصال اما ان يكون شيئا واحداً يبيد عن التكثر او يكون ذوات اجزاء واباض والاول يوجب ان يكون المتحد به لاجل عقل واحد يعقل جميع المقولات لان المتحد بالعقل بجميع المقولات لا بد وان يعقل كل المقولات (والثاني) باطل ايضا لانه ان كان يتحد بكلهم ماذكرنا من كون المعقل شيئا واحداً فلا لجميع المقولات وان كان يتحد ببعضه لا يمكنه وجب ان يكون للعقل اتصال بحسب كل عقل يمكن الحصول للانسان جزء لكن الاتصالات التي يقوى عليها الانسان غير متناهية فللعقل اتصال اجزاء غير متناهية .

(ثم ان كل واحد) من تلك الاتصالات يمكن فيه حصول اعداد غير متناهية من لاقس غير متناهية فيكون كل واحد من تلك الاجزاء مركبا من اجزاء .
 نورية غير متناهية فاذا للعقل اتصال امر مركب من اجزاء مختلفة الخقائق غير متناهية لان المقولات المختلفة الماهية غير متناهية ثم كل واحد من تلك المقولات يمكن حصولها للاقس الغير المتناهية فيكون عقل زيد مثالا للحواد مثل عقل عمرو فيجب ان يكون للعقل اتصال بحسبها اجزاء غير متناهية متعددة في النوع فيكون للعقل اتصال اجزاء غير متناهية لامر واحدة بل مرورا

(الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس أعماقل الشيء لا اتحادها بالعقل الفصل)

غير متناهية ولا مختلفة بالنوع بل متعددة (وهذا) مع ما فيه من المحالات كذلك
 المتحدات بالنوع لا تمايز بالالعية ولولزمها بل بالموارض و ذلك بسبب
 المادة فالمقل المتصل مجرد قاجز أو مجردة فهي غير متمايزة بالموارض فهي غير
 متكررة فالمقل المتصل بسيط وقد كان مركباً هذا خلف فالقول باتحاد النفوس
 بالمقل المتصل محال (والثاني) ما في باب الوحدة ان الاتحاد محال.

﴿ الفصل الخامس في ابطال قول من قال ان المتصل عبارة عن اتحاد
 المقول بالفاعل ﴾

(وقد عرفت) بطلان القول بالاتحاد (والذي يخص هذا الموضع) ان من
 عقل شيئاً قلوا نحد به فاذا عقل شيئاً آخر حتى اتحد به فصارت حقيقة حقيقة
 المقول الثاني حينئذ وجب ان لا يبق ما قالا للمقول الاول والا لكان شيئاً
 الواحد حقيقتان مختلفتان وذلك محال فاذا يلزم ان لا يبق ما قالا للاول
 عند كونه ما قالا للثاني وهو محال.

(ثم اعلم) ان الشيخ في جميع كتبه يصرح على ابطال الاتحاد الا في كتاب المبدأ
 والمعاد فانه صرح هناك بان المتصل انما يكون باتحاد الفاعل بالصورة المنقولة
 وذلك عند ما حاول بيان ان واجب الوجود مائل (قال) الصورة المجردة عن
 المادة اذا اتحدت بالعقل بالقوة صيرته محلاً بالفضل لان العقل بالفضل يكون
 منفصلاً عنها بالذات اتصال مادة الاجسام عن صورها فانه لو كان منفصلاً
 بالذات عنها لكان العقل بالفضل اما ان تكون هذه الصورة او العقل
 بالقوة التي حصلت هذه الصورة فيها او مجموعها ولا يجوز ان يكون العقل
 بالقوة هو العقل بالفضل لحصوله لانه لا يخلو ذات العقل بالقوة اما ان تعقل
 تلك الصورة او لا تعقلها فان كانت لا تعقل تلك الصورة فلم تخرج بعد الى الفعل

(الفصل الخامس في ابطال قول من قال ان المتصل عبارة عن اتحاد المقول بالفاعل)

وان كانت متعلها فاما ان يكون لاجل صورة اخرى فيها فيلزم التسلسل
واما ان متعلها بوجودها (فاما على الاطلاق) فيكون كل شيء حصلت له تلك
الصورة متعلها لكنها حاصلة للمادة وهو ارضها فانها موجودة في الاعيان فتكون
المادة وعوارضها عاتلة لتلك الصورة هذا خلف (واما لا على الاطلاق)
ولكن لانها موجودة لشيء من شأنه ان يتقل غيظه اما ان يكون معنى ان
يتقل نفس وجودها فيكون كانه قال لانها موجودة لشيء من شأنه ان يوجد
له واما ان يكون ان يتقل متناه متنازرا لنفس وجود هذه الصورة
وقد فرض هاهنا ان المتقل نفس وجود هذه الصورة لهذا خلف فاذا
ليس المتقل بالقوة هو المتقل بالتسل الا ان يوضع الحال بينها حال المادة
والصورة المذكورتين •

(ولا يجوز) ان يكون المتقل بالتسل هاهنا نفس تلك الصورة فيكون
المتقل بالقوة يخرج الى المتقل لان تلك الصورة تسبيل قابلا لها ووضع
المتقل بالتسل هذه الصورة تسبيل فيكون المتقل بالقوة ليس متلا بالتسل بل
موضوعا له فيكون متلا بالقوة ولا يكون متلا بالتسل لان الذي بالقوة
لا يخرج الى المتقل قط والذي بالتسل فهو دائما كذلك •

(ولا يجوز) ان يكون المتقل بالتسل بمجموعها لانه لا يتخلو اما ان يكون ذلك
المجموع يتقل ذاته او جزءا من ذاته او شيئا خارجا عن ذاته فان عقل شيئا خارجا
فهو يتقله بان يتقل صورته فالكلام في تلك الصورة كالكلام في الاول
وتسلسل (وايضاً) فلان هذه الصورة ليست هي التي كلامنا فيها •

(ولا يجوز) ان يتقل اجزاء ذاته لانه اما ان يتقل الجزء الذي كالمادة
او الذي كالصورة او كليهما وكل واحد من تلك الاقسام اما ان يتقله بالجزء الذي

هو كالمادة او الجزء الذي هو كالصورة والاقسام باطله باسرها فان كانت المادة تنقل نفسها لكان ذلك الجزء عاقلا لذاته ومعتقولا بذاته ولا منفعة للجزء الذي هو كالصورة في هذا الباب وان كانت المادة تنقل الصورة مادالكلام المذكور من ان تنقلها لحصولها لما على الاطلاق اولانها حصلت لشيء من شأنه ان ينقل وقد اطلناهما وان كانت الصورة تنقل نفسها كانت عاقلة ومعتولة بذاتها لو كانت تنقل المادة فكانت الصورة مبدأ للقوة والمادة مبدأ للفعل وهو باطل وان كان الجزء ان ينقلان المادة كانت حقيقة المادة سالمة في الجزئين فهي اكبر من ذاتها هذا خلف (وكذلك) القول في جانب الصورة وكذلك ان فرض انه ينقل كل جزء بكل جزء فقد بطلت الاقسام الثلاثة وصح ان الصورة العقلية تنسب نسبتها الى العقل نسبة الصورة الطبيعية الى المحيول بل هي اذا حلت العقل بالقوة اتحد ذاتا هما شيئا واحداً فلم يكن قابل ولا مقبول متميزا للثلاث فكيف حيث ان العقل بالفعل بالحقيقة هو

الصورة المجردة *فكر تحقيق كاميوز غنوم سدي*

(والجواب) ان الحق من هذه الاقسام هو الاول وهو ان العقل بالفعل هو العقل بالقوة عند حلول الصورة المجردة فيه .

(وقوله) العقل بالقوة ينقل تلك الصورة لاجل حضورها فيه كيف ما كان اولاجل حضورها في شيء من شأنه ان ينقل (فنقول) الحق هو الاخير وهو انه ينقل تلك الصورة لانها حلت في شيء من شأنه ان ينقل .

(وقوله) تقدير هذا الكلام انه انما عطلها لانها حلت في شيء من شأنه ان ينقل فيه شيء (فهذا) انما يلزم اذا قلنا ان العقل هو نفس حضور صورة المعقول ولنا قول بذلك بل الحق شيء آخر نوضحه الآن .

هو الفصل

﴿ الفصل السادس في تحقيق القول الحق في العلم ﴾

﴿ فنقول ﴾ العلم والادراك والشعور حالة لطيفة وهي لا توجد الا عند وجود المضافين فان كان المقول هو ذات العاقل استحال من ذلك العاقل ان يسقط ذلك المقول الا عند وجوده فلا جرم لا حاجة الى ارتسام صورة اخرى منه فيه بل نحصل لذاته من حيث هو عاقل اضافة الى ذاته من حيث هو مقول وتلك الاضافة هي التعقل .

﴿ واما ان كان ﴾ المقول غير العاقل امكن لذلك العاقل من حيث هو هو ان يسقط ذلك المقول من حيث هو هو حال كون ذلك المقول معد وما في الخارج فلا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المقول في العاقل لتتحقق النسبة المسماة بالعاطية بينهما وعلى هذه القاعدة استمرت الاصول المثبتة بالادلة فان الحجة لما قامت على انه لا بد من الصورة المنطبقة لاجرم اثباتها ولما قامت الحجة على ان العلم ليس هو نفس ذلك الا نطباع لاجرم اثبات اضافته اذ على تلك الصورة الحجة لا يمكن ان تكون باطلا ما سوى هذا القسم تبين ان يكون الحق هو ذلك .

﴿ ومما يزد به تحقيقا ﴾ ان التقسيم الذي ذكره الشيخ في اثبات اتحاد المقول بالعاقل تقسيم حاصر ولولم قل ان التعقل زائد على مجرد الحضور كان القول بالاتحاد لازما لا محيص عنه لكن القول بالاتحاد باطل فالقول بان التعقل زائد على نفس الحضور حق وهو المطلوب فنبت ان الحق ما اختلفنا فيه في هذا الموضع .

﴿ الفصل السابع في تحديد العلم ﴾

﴿ يشبه ان يكون ﴾ تعريفه بالحدود الرسم ممتعا لانه هو الحاكم بامتيار

كل شيء مما عداه فكيف لا يعزفه عن غير مولانا كل ما يعرف به العلم فالعلم
أعرفته لأنه ماله تصانيف مجدها الحلي من قه ابدان غير ليس ولا اشتباه
وما هذا شأنه تنظر سريعته .

(ومما يدل على انه غني عن التعريف ان كل من عرف شيئاً عكته ان يعرف كونه مارقاً بذلك الشيء من غير رهان وتطرو العلم بكونه عالمياً بشيء عبارة عن العلم باتصاف ذاته بالعلم والعلم باتصاف امرئاً به يستدعي العلم بكل واحد من الامرئين اعني الموصوف والصفة فلو كانت العلم بحقيقة العلم مكتسبة لاحتعال ان نعلم كوننا عالمين بالشيء الا بنظر واستدلال ولما لم يكن كذلك ثبت ان العلم بحقيقة العلم غني عن الكسب والتعريف •

❖ الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصورة الحقيقية في النفس و بين حلول الصورة في المادة ❖

(وذلك) من وجوه (مسألة الأولى) أن الصور المادية متناهية فإن المشكل
بشكل معين يتبع عليه لا يشكل بشكل آخر مع الشكل الأول وأما الصور
ال عقلية فهي متناهية فإن النفس الخالية عن جميع العلوم يكون تصور هالشيء من
الحقائق شاقا شديدا وكذا ازداد علمها بالاشياء ازداد استعدادها للباقي •

(الثاني) ان الصور المادية لا يحمل العظيم منها في المادة الصغيرة واما الصور
الإنسانية فتقبل النفس منها للعظيم والصغير متساو ولذلك تقدر النفس
على تحمّل السماوات والأرضين رجل من زمرد وبجر من زئبق والسبب
فيه ان ما لا مقدار له في ذاته بل تأثيره فثبت الى جميع المقادير نسبة واحدة
ولا يتبدل أصحاب الشئ ذلك فان هذا هو الذي يحتاج به الشيخ في ان
المادة قبل المقادير المختلفة •

(الوقت)

الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصور والتطبيقات النفس الخ

(الثالث) ان الكيفية الضعيفة تبقى عند حصول الكيفية القوية في المادة

بمخلاف الصور النفسانية والعقلية فان القوى لا يزال الضعيف •

(الرابع) ان الكيفيات المادية تمس بالحواس واما الكيفيات العقلية

فليست كذلك ولذلك يميل النار العقلية لا تحرق و الثلج العقلي لا يبرد

(وبالجملة) فالعقل لا يحكم بانها حين ما تكون في العقل محرقة او مبردة بل

على انها امور متي وجدت في الايمان كانت محرقة او مبردة •

(الخامس) ان الصور العقلية بعد حصولها لا يجب زوالها ولو زالت

فلا يحتاج في استرجاعها الى تجشم كسب جديد بخلاف الصور المادية فانها لو اجهة

الزوال لاستعالة بقاء القوى الجسمانية ابداء واذن زالت احتيج في استرجاعها

الى مثل السبب الاول وهما هنا فروق اخرى فيها ذكرناه كفاية •

﴿ الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية ﴾

(لاشك) ان وتجميع اسم الاصل ~~في~~ ليس بالاشتراك

اللفظي الصرف بل على سبيل الاشتراك المعنوي وذلك المشترك لا بد وان

لا يدخل في مفهومه طول معين وهيئة معينة وشكل معين والا لم يكن

مشاركين الاشخاص ذوات الاعراض المختلفة •

(واذا ثبت ذلك) فنقول ان الصورة العقلية اذا استحضرت ذلك

المشترك بحيث يكون مجردا من جميع العوارض واللواحق الثرية الخارجية

فتكون تلك الصورة كلية وهي وان كانت في نفسها شيئا واحدا الا انه

لا يختلف نسبتها الى اي واحد واحد من الناس بل اي واحد من اشخاص

الناس حضرت صورته في الخيال ثم انتزع العقل مجرد مناه عن العوارض

حصل في العقل تلك الصورة بينها واذا سبق واحد فتأثرت النفس منه

(الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية)

بذلك الاثر لم يكن لما خلاه تأثير جديد الا بحكم هذا الجواز ولو كانت بدل احد هذه المؤثرات شيء غير مجانس لمماثل فرس او ثور لسكان الاثر غير هذا الاثر فاذا أُلغى يكون الصورة العقلية مشتركة فيها ما ذكرناه.

(ثم ان تلك الصورة النفسانية) هيئة جزئية في نفس جزئية فهي احد اشخاص التصورات وكما ان الشيء الواحد باعبارات مختلفة يكون عاماً وخاصاً فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً فن حيث ان هذه الصورة صورة ما في النفس فهي جزئية وهي من حيث انها مشتركة فيها الاشتراك المذكور فهي كلية ولا تناقض بين الامرين لانه ليس يمنع ان تعرض للذات الواحدة شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة في الكثرة لا يمكن الا بالاضافة فقط واذا كانت الاضافة لكثرة الى كثرة لم تكن هناك شركة فاذا يجب ان تكون اضافات كثيرة للذات واحدة بالعدد وهذه وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهي بالقياس الى النفس الجزئية التي انطبقت فيها جزئية ولان الاصل كثيرة بالعدد فيجوز ان تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي هي بها شخصية ثم يكون لها مقول آخر كلي هو بالقياس اليها كهي بالقياس الى ما هي في الخارج وتجزأ احداً عن الاخرى بان كلية احداً هما بالنسبة الى امور في النفس وكلية الاخرى بالنسبة الى امور في الخارج ثم هي ايضاً شخصية على ما قلنا ولان في قوة النفس ان تنقل وتنقل انها عقلت وتنقل انها عقلت وان تركبت اضافات في اضافات الى غير النهاية لكنها تكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس يلزم النفس اذا عقلت شيئاً ان تكون تنقل بالفعل الامور التي يلزمها عن قريب فضلاً عما في البعيد مثل مزاج وجة اعداد باعداد لانهاية لها بالتضعيف فانه

ليس يلزم النفس في حالة واحدة ان تغفل ذلك كله وهذا في النفوس الناطقة سهل لكن في القول بالمجردة التي كل ما يمكن لها فيجب حصولها بالتفصيل مشكل لان هذه الدرجات غير متناهية في كل واحد من المعلومات الغير المتناهية وهي مترتبة فتكون هناك طل ومعارفات لانهاية لها لامرقة واحدة بل مرارا غير متناهية ولكن لها بداية واول (وبالجمل) فالبرهان قام على وجوب البداية للامور المترتبة ولم يتم على وجوب النهاية لها •

﴿ الفصل العاشر في بيان انواع التفكلات ﴾

(قالوا) انواع التفكلات ثلاثة (الاول) ان تكون بالقوة وذلك عندما لا تكون حاصلة بالفعل ولكن النفس تقوى على استحضارها واكتسابها (ومرتبات القوة) مختلفة فقد تكون قوية على الفعل وقد تكون بيضة عنه • (الثاني) ان تكون حاصلة بالفعل التام على سبيل التفصيل ويكون كأنه ينظر الى جميع مراتب ذلك المعلوم ولجبرائيل • (الثالث) ان تكون حاصلة بالفعل لكن لا على سبيل التفصيل بل على الوجه البسيط وهذا كن يكون عالما بمسئلة فذا سئل عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة واحدة ولكن لا على التفصيل فان التفصيل انما يحصل عند شروعه في بيان ذلك واما في اول الامر فانه يحصل العلم بذلك الجواب دفعة واحدة ولا يمكن ان يقال ان علمه بذلك الجواب في تلك الحالة علم بالقوة لا بالفعل لان الانسان يجد من نفسه قمرقة بديهة بين الحالتين فانه قبل سماعه لتلك المسئلة كان عالما بها بالقوة وبعد سماعه لها ما بقي كما كان بل حصل في ذهنه شعور وعلم لم يكن حاصل قبل ذلك •

(فان اصرمعاند) وزعم ان مراتب القوة مختلفة بالقرب والبعد ظل

التفاوت هاهنا يسبب لى علمه قبل السؤال كان بالقوة البعيدة . بعد سماعه
لذلك السؤال صار بالقوة القريبة (فنقول) له لا شك انه بعد سماعه
لذلك السؤال صار حالاً على سبيل التفصيل بأنه قادر على الجواب عن ذلك
السؤال والعلم بأحاطة شئ الى شئ متوقف على العلم بكل المضافين فلو لا علمه
بحقيقة ذلك الجواب لما لمكن ان يعلم اقتداره على ذلك الجواب فثبت
بهذا انه عالم بحقيقة ذلك الجواب وان ذلك العلم حاصل له بالفعل لكن
لا على التفصيل بل على الوجه البسيط (هذا غاية ما يقولون) وليس الامر
عندى كما يقولون بل العلم اما ان يكون بالقوة واما ان يكون بالفعل على
سبيل التفصيل •

(واما القسم الثالث) وهو البسيط فهو عندى باطل فان العلم عندى عبارة
عن حضور صورة المقول في العقل فهذا العقل البسيط ان كانت صورة
واحدة مطابقة في الحقيقة لأمور كثيرة فذلك باطل اذ الصورة العقلية
الواحدة لو كانت مطابقة لأمور كثيرة لكانت مساوية في الماهية لتلك
الأمور المختلفة في الحقيقة فتكون لتلك الصورة حقائق مختلفة فلا تكون
الصورة الواحدة صورة واحدة هذا خلف •

(فان قيل) ان لهذا العقل البسيط صوراً مختلفة بحسب اختلاف المقولات
(فنقول) العلم التفصيلي بتلك المعلومات حاصل اذ لا معنى للعلم التفصيلي
الا ذلك فثبت ان ما يقولونه ببطلان التحصيل فلو علم ارادوا بهذا العقل
البسيط ان تكون صور المعلومات تحصل دفعة واحدة و ارادوا بهذا العقل
التفصيلي ان تكون صور المعلومات تحضر على ترتيب زمني واحدا بعد واحد
فان ارادوا به ذلك فهو صحيح ولا منازعة فيه منهم ولا يمكنه لا يكون هذا

مرتبة متوسطة بين القوة المحضة والنمل المحض الذي يكون على التفصيل بل حاصله راجع الى ان العلم لا يجمع في زمان واحد وقد لا يجمع بل دوالي ويتعاقب •

(واما على الوجه) الذي اخترناه من ان العلم حالة لطافية فيطلان ما قبله ظاهر ايضا لان الاضافة الى احد الشئين غير الاضافة الى غيره فاذا تعددت الاضافات فقد حصلت تلك العلوم على التعميل فانه لا منى لحصولها على سبيل التفصيل الا ذلك (فاما ما قلناه) من ان العلم بقدرة على الجواب متضمن للعلم بالجواب (فنقول) انه في تلك الحالة عالم باقتداره على شيء دافع لذلك السؤال واما حقيقة ذلك الشيء فهو غير ما لها ولذلك الجواب حقيقة وماهية وله لازم وهو كونه دافعا لذلك السؤال فالحقيقة مجهولة واللازم على التعميل معلوم (وهذا) كما اذا اعرفنا من النفس انه شيء يحرك للبدن فكرونها محركة للبدن لازم من ~~لأنها معلوم على التفصيل وان كانت~~ حقيقة مجهولة الى ان يعرف ذلك ~~على التفصيل~~ ان ما قلناه باطل (ويخرج) من الدليل الذي ذكرناه فساد ان يكون العلم الواحد علما بعلومات كثيرة •

﴿ الفصل الحادي عشر في بيان ان العلم عرض ﴾

(اما البرهان عليه) فظاهر لان موجود في شيء لا يبرز منه ولا يصح قوامه دون ماهو فيه •

(ولكن فيه شك قوي) وهو ان العلم عبارة عن الصورة المطابقة للمعلوم المرتسم في العالم فاذا كان المعلوم ذاتا قائمة بنفسها فالعلم به يكون مطابقا له وداخلا في نوعه والشيء انما يشاكل غيره في طبيعته النوعية لو كان مشاكلا له في جنسه لكن الجوهر مقول على ما تحت قول الجنس فاذا كانت الصورة العقلية

(التفصيل الحادي عشر في بيان ان العلم عرض)

جوهراً ولا شيء من الجواهر بمرض فلك الصورة العقلية ليست بمرض •
 (والجواب عنه) ما ينشأ فيما سلف أن جوهرية الجواهر ليست لأجل كون
 الشيء موجوداً في موضوع والألکان الشك في وجوده الموجب لعدم العلم
 بكون ذلك الموجود لا في موضوع في الحال موجباً للشك في جوهرية بل
 الجوهرية إنما كانت لأجل أنها ماهية متى وجدت في الأعيان كانت لا في
 موضوع ولا شك أن الصورة العقلية كذلك فإنها ماهية إذا وجدت كانت
 لا في موضوع وأوتها في الحال في الموضوع لا ينافي كونها بحال إذا وجدت
 في الأعيان كانت لا في موضوع (كما إذا قلنا) المغناطيس هو الذي يجذب
 الحديد عند قربه منه فهذا يصدق عليه وإن لم يكن جاذباً له في حال عدم وجوده
 له فكذلك ههنا (ويبقى إذا قلنا) فيشذ يترجم أن تكون تلك الصورة
 جوهراً ومرضاً مما لا يكره عندنا أن يكون الشيء الواحد جوهراً ومرضاً
 في الأعيان فإما أن يكون باعتبار مرضه الذي هو مرضاً باعتبار ماهيته جوهراً
 فذلك ليس بمتكبر • (تتبع) كما في علوم

(ويبقى) شك آخر وهو أن تلك الصورة صورة موجودة في نفس جزئية
 ظاهراً وجود في الأعيان فإذا الشيء من حيث هو في الذهن له وجود في العين
 فهو مرض وجوهراً باعتبار وجوده العيني (فنقول) لا شك أن تلك الماهية
 من حيث أنها موجودة في نفس جزئية فهي من الموجودات العينية ولكننا نرى
 بالموجود العيني أن تكون الماهية بحيث ترتب عليها لوازمها فإن السواد إذا
 كان موجوداً في العين كان من شأنه قبض البصر والجرارة العينية من شأنها
 التسخين ولكن متى حصلت في النفس لم ترتب عليها هذه اللوازم والأول
 نسبه وجوداً عينياً والثاني وجوداً ذهنياً والأشكال بدياق •

(الفصل الثاني عشر في تحقيق كون الشيء عقلا ومقولا)

﴿ الفصل الثاني عشر في تحقيق كون الشيء عقلا ومقولا ﴾

(ان الظاهرين) لما استحسنوا هذا الكلام المائل الشرى ظنوا ان المائل لا بدون يصح بالمقول سواء عقل ذاته او عقل غيره لكن المدققين لما عرفوا فساد القول بالاتحاد زعموا ان الشيء اذا عقل ذاته فهناك العقل والمقول والمائل واحد .

(وانا نقول) الشيء اذا عقل ذاته فلا شك ان الذات الموصوفة بالمائلة هي عينها الذات الموصوفة بالمقولة لكن وصف المائلة ليس بعينه وصف المقولة والذي يدل عليه ان كل ما كان عبارة عن حقيقة ثلثي او عما يكون جزءا من حقيقة استعمال تصور احدهما مع الذهول عن الآخر ونحن يمكننا ان نحكم على الشيء بكونه مقولا وان لم نحكم بكونه مائلا وايضا يمكننا ان نحكم بكون الشيء مائلا وان لم نحكم بكونه مقولا فاذا المائلة والمقولة وصفان متناثران وقد بينا انهما ~~الشيء نفسه~~ فاذا المائلة والمقولة

امر ان يوثقانه متناثران . *مر في تحقيق كالمقولة عنوم سدي*

(لان قيل) لا يمكننا ان تصور كون الشيء مائلا لذاته الا اذا حكمنا بانه مقول لذاته وكذلك بالعكس ففرقا ان المائلة والمقولة هناك واحدة (فنقول) ان المائلة حقيقة والمقولة حقيقة فلو كان مرجع ~~للهما~~ الى الاخرى لسكان معنى ثبت احدهما ثبت الاخرى وكان لا يثبت في كون الشيء مائلا الا اذا ثبت كونه مقولا وبالعكس كما انه لما كانت مرجع الانسان والبشر الى ملهية واحدة حتى كانا اسمين لمسمى واحد لا جرم معنى ثبت المفهوم من احد هما فقد ثبت هو المفهوم من الآخر والانسان لما كان متقوما بالحيوان استعمال ان نقل ماهية الانسان الا اذا عتقنا ماهية الحيوان اولا ولما امكنا

ان فهم ماهية العاقلة عند الذهول عن المقولية وكذا لك بالعكس صرفنا
ان ماهية العاقلة مفارقة لماهية المقولية واذ اثبت تناير الصفتين ثبت تنايرهما
عند ما يكون السافل والمقول واحد الان الصفتين اذا ثبت تنايرهما
في ماهيتهما في موضع ثبت تنايرهما في كل الموضع فالسواد اذا كان مخالفا
للحركة في الماهية كانت تلك المخالفة حاصلة في كل الموضع *

(فاما قوله) انه يستحيل ان يتقل من الشيء كونه حاقلا لذاته الا اذا عقل
منه كونه مقولا لذاته (فنقول) ان هذه الملازمة لا تنع من اختلاف المعلومين
فان العلم بالاجرة يلزم العلم بالبنوة وان كان المعلومان مختلفين في ماهيتهما
(ارأيت) لو فرضنا كون الشيء متحركا لذاته متحركا لذاته فالعلم بالحركة
والتحركة هناك متلازم مع العلم بالبنوة ان يكون مفهوم الحركة هو بسببه
مفهوم المتحركة فظهر ان كون الشيء متحركا لذاته كونه مقولا ثم الذات
التي عرضت لها احدى الصفتين هي نفسها قد عرضت لها الصفة الاخرى
(واما ان كونه متحركا لذاته مقولا فهو اظهر لا نقدر ان نعرف من الشيء
انه حافل لذاته ومقول لذاته وان كنا نشك ان ذاته هل هي ذلك التمثل
لومناثر له وذلك يدل على المذابة *

(وايضا) فقد اثبتنا البرهان على ان التمثل حالة اضافية وذلك يوجب كونها
مناثرة للذات (ثم القوم لما اعتقدوا) ان التمثل هو مجرد الحضور ثم عرفوا
انه لا يمكن ان يحضر عند الذات منها صورة اخرى زعموا ان وجود تلك
الذات هو العقل *

(واما نحن قلنا) انه حالة اضافية لا جرم حكما بل العاقلة صفة ماثرة
للذات العاقلة بل نجعل هذا مبدأ البرهان القوي على صحة ما اخترناه
(فنقول)

(فتقول) ادراك الشيء لذاته زائد على ذاته والا لكانت حقيقة الادراك هي حقيقة ذاته وحقيقة ذاته هي حقيقة الادراك وكان لا يثبت احدهما الا والآخر ثابت لكن التالى باطل فالمقدم باطل ثبت ان ادراك الشيء لذاته زائد على ذاته وذلك الزائد يستحيل ان يكون صورة مطابقة لذاته بالبرهان المشهور فهو اذا امر غير مطابق لذاته وذلك الغير المطابق ان كان له نسبة وازدادة الى ذاته فذاته انما صارت معلومة لاجل تلك النسبة والعلم والادراك والشعور هو تلك النسبة وان لم تكن له اليه نسبة وتلك الصورة غير مطابقة له ولا مساوية في الماهية لم يصرد ذلك الشيء معلوما اصلا لان حقيقة غير حاضرة ولا فاعلم اليه نسبة فالذهن منقطع الاختصاص بالنسبة اليه فيستحيل ان يصير معلوما (فهذا يرهان قاطع) على ان العلم حالة نسبية.

﴿ الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يعقل ذاته ﴾

(ومما يجب البحث فيه) سواء قلنا ان الادراك حالة اضافية او قلنا انه عبارة عن مثل صورة المدرك في المنعك ان الشيء كيف يعلم ذاته فان العلم لو كان لمصرا نسبيا فالنسبة انما تتحقق بين الشيئين فالشيء الواحد لا يضاف الى نفسه فلا يكون عالما بذاته وان قلنا انه عبارة عن التمثل فالشيء انما يتمثل بغيره واما بنفسه فذلك غير مقبول.

(قال الشيخ) كون الشيء مقولا هو ان يكون ماهيته المجردة عند الشيء وهو اهم من كونها عند شيء من اثارها فان الكون عند الشيء اهم في المقبول من الكون عند شيء من اثاره.

(ولما قلنا ان يقول) هذا هو عمل الاشكال بعبارة فان العلم يقول الكون عند الشيء حالة اضافية وهي لا تعقل الا بين الشيئين (ارأيت) ان قلنا لو قلنا

﴿ الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يعقل ذاته ﴾

المركبة اعم من المركبة للتير فيلزم صحة كونه الشيء محركا لذاته وكذلك
الموجدية اعم من الموجدية للتير فيلزم صحة كونه الشيء موجدا لذاته هل
يقبل ذلك منه وهل يحكم بصحة قوله فان كان ذلك باطلا فكذلك ما هنا
(وقال بعضهم) العلم من جملة الامور الاضافية والذات الواحدة اذا اخذت
باعتبار صفتين كان ذلك نازلا منزلة الذاتين فيما يرجع الى صحة تحقق الاضافة
فالذات من حيث انها علة مخالفة من حيث انها معلومة فلا يجرم بصح تحقق
الاصافة للذات الواحدة عند تباين هاتين الجهتين.

(ولقائل ان يقول) الجهتان اللتان باعتبارهما يصح تحقق الاضافة لابد من
تقدمهما بالذات على تحقق تلك الاضافة وكون الشيء عالما ومعلومًا وصحة
اضافيان يفرضان على تحقق العلم فانه لم يحصل العلم لا يحصل للذات وصف
العالية ولا للمعلوم وصف المألومية فاذا وصف العاليية والمألومية متأخران
بالذات عن ثبوت العلم والعلم وصف العاليية متأخر عن الجهتين اللتين باعتبارهما
يصح عرض تلك الاضافة فلو ان تلك الجهتين هما العالية والمألومية فيلزم
تاخرهما عن نفسيهما بدرجتين وذلك محال.

(قال الشيخ في المباحثات) لكل شخص حقيقة وشخصية وتلك الشخصية
زائدة ابدا على الماهية على ما مضى ثم ان كانت الحقيقة مقتضية تلك الشخصية
كان ذلك النوع في ذلك الشخص والا وقعت العكس في ذلك ولا شك ان
تلك الحقيقة ماثرة للمجموع الحاصل من تلك الحقيقة وتلك الشخصية ولما
تحقق هذا القدر من المنايرة كفي ذلك في حصول الانبافه فتكون تلك
الحقيقة من حيث هي اضافة العاليية الى ذلك المجموع ولذلك المجموع
لضافة المألومية الى تلك الحقيقة (وهذا) احسن ما يمكن ذكره في هذا الموضع.

(فان قيل) وجود الشيء متقدم بالذات على اضافته الى غيره فاذا اضافة حقيقة الشخص الى ذلك الشخص بعد وجود حقيقة الشخص لممكن وجوده بعد شخصيته فاذا آتاك الحقيقة لا تنضاف الى ذلك الشخص الا بعد شخصيتها فاذا الشخص هو المتضاف الى الشخص فتكون الاضافة حاصلة للذات الواحدة من جهة واحدة .

(فنقول) نساعد على ان الحقيقة لا تنضاف الا بعد الوجود لكن لا نساعد على ان الوجود بعد الشخص بل الشخص بعد الوجود فان الشخص نست ووصف لذلك الشيء ووجود الوصف متأخر عن وجود الموصوف .

(وللمائل ان يورد) فيقول ان الشيء انما يكون موجودا اذا كان متميزا عن غيره من غير دابذاته ويكون بحيث يمكن ان يضاف اليه اشارة عقلية او حسية وما لم يكن كذلك لم يكن موجودا فاذا الشخص متقدم على الوجود .

(واما قولكم) بان الشخص وصف الوجود متأخر عن وجود الموصوف (فنقول) هذا باطل بالوجود فان الوصف يثبت على الماهية فان كان ثبوته متأخرا عن ثبوت الموصوف فالماهية موجودة قبل وجودها ثم الكلام في ذلك الوجود كالكلام في الاول وذلك يوجب التسلسل وان كان مروطها غير مشروط بثبوت الماهية فقد بطل قولكم بان ثبوت الموصوف متقدم على ثبوت الصفة .

(فنقول في حله) الشيء يجب ان يكون متميزا عن غيره حتى يكون موجودا لكن لا على انه يصير متميزا ثم يصير موجودا لان التميز لا يكون الا بعد الوجود والا فيكون قبل الوجود تميز فتكون الاشياء المدومة بعضها متميزا عن البعض فيكون المدوم موجودا هذا خلف ولكن على ان

يصير موجودا أولا اولية بالذات لا بالزمان ثم يصير متميزا •

(او نقول) بان الوجود والتميز ليس لا عدما على الآخر مزية في التقسم الذاتي والسبق الطبيعي (وعلى هذه المساعدة يتم الكلام المذكور) لانه وان كان الشخص مقارنا للوجود لكن تعرض للحقيقة الموجودة اضافة الى ذلك الشخص فلا يكون للشخصية تقدم واعتبار في صحة انضيا ف الحقيقة الموجودة الى ذلك الشخص فلا يلزم عروض الاضافة باعتبار واحد لذات واحدة •

(واما الشك الثاني) فقد حللناه في اول الكتاب وهو ان مالا يوجد لا يوجد له غير • (فهذا ما نقوله) في هذا الباب •

﴿ الفصل الرابع عشر في اقسام التصديقات ﴾

(حكم الذهن) بشئ على شئ اما ان يكون جازما ولا يكون فان كان جازما فاما ان يكون مطابقا للحكم عليه ولا يكون فان كان مطابقا فاما ان يكون لموجب ولا يكون فان كان لموجب فاما ان يكون الموجب حسيما او عقليا او احدا من كبا منهما فان كان حسيما فهو المعلوم الحاصلة بواسطة الحواس الخمس وان كان عقليا فاما ان يكون الموجب مجرد تصور طرفي المسئلة وهما الموضوع والمحمول او لا بد من شئ آخر (والا ول) هو الاوليات وهو كالعالم بان الشئ الواحد لا يتخلو عن الثاني والا ثبات فان مجرد تصور مفردات هذه القضية يقتضى ذلك الحكم (والثاني) هو النظريات كالعالم بان العالم محدث والا له قديم فان مجرد تصور العالم والمحدث لا يقتضى ذلك الحكم بل لا بد من امور اخرى (واما ان كان) الموجب حسيا كبا من الحس والعقل (فاما ان يكون) من المنع والعقل وهو العلم الحاصل بمجرد الاخبار

(الفصل الرابع عشر في اقسام التصديقات)

الثبوتية (واما ان يكون) من البصر والتقل وهو الهربات والحدسيات
(هذا كله) اذا كان الحكم الجازم المطابق لموجب (واما الذي) لا يكون
للموجب فهو اعتقاد المقلد وقد يسمى ظنا (واما الذي) يكون جازما ولا يكون
مطابقا فهو الجبل المركب والذي لا يكون جازما فالتردد فيه اما على السواء
اولا على السواء فالذي على السواء فهو الشك والذي لا على السواء فالراجح
هو الظن والرجوح هو الروم (ونعم القول) في انقسام الظن سيأتي في
فصل آخر.

(الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الاولى)

الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الاولى
(اهم) ان النفس لا شك في كونها مستعدة للاتقاش بصور الموجودات
لكن الاستعداد اللازم لوجودها الحاصل لها في اول الامر غير كاف ولا تام
فان ذلك الاستعداد لو كان تاما ومعدت انما هي من تلك التعلقات والعلوم
عام الفيض لا تخصص افانته وقت دون وقت الامر ما قد ايهل لما يسود
الى القوابل والمستعدات ويجب ان تكون تلك التعلقات والمعارف حاصلة
لها في اول الامر وان لا توجد النفس خالية من شيء منها واذ ليس الامر على
هذا الوجه علمنا ان الاستعداد المصاحب لها في اول القطرة غير كاف في
فيضان تلك التعلقات عليها من مبادئها فاذا لا بد من زيادة استعداد لها حتى
تحدث لها تلك الصور وتلك الزيادة امر حادث فلا بد له من سبب حادث
لما عرفت ان كل حادث فله حادث آخر قبله وليس ذلك الا الاحساس
بالجزئيات فان الاحساس بها سبب لتب النفس لمشاركات تلك الامور
المحسوسة ومبايناتها وذلك سبب لا تقا ش النفس بالتصورات الكلية
المجردة عن العوارض المادية ولواحقها والشعور بها من الذاتيات والمرضيات

لازمة كانت او مفارقة بطيئة الزوال كانت او سريرة الزوال فالنفس تتنعم
بالحس في اكتسابها للتصورات من هذا الوجه (ثم اذا حصلت) التصورات
الثابتة في النفس فلا بد وان تقع للبعض الى البعض نسبة بالمحولية والموضوعية
فما كان من المحولات محولا على موضوع معين لذاته وحيث لا يتوسط امر
ثالث فلا بد وان يكون حكم العقل بثبوته لغير معروف على شعوره بتوسط
اذا لو كان حكم العقل بذلك التوسط لشيء ثالث مع انه في نفسه ليس لتوسط
شيء ثالث كان حكم العقل غير مطابق لما عليه الشيء في نفسه فلا يكون حكم
العقل في ذلك صادقا فلا بد وان يكون حكم العقل بذلك لا لتوسط شيء
ثالث فيكون ثبوت ذلك المحول لذلك الموضوع ثبوتا اوليا فان كل
ما يثبت له لا جل متوسط لم يكن حكم العقل بذلك الثبوت اوليا بل ثانيا وثالثا
لحكمه بثبوت ذلك المتوسط لذلك الموضوع فلما ان يكون ثبوته لموضوعه
في الوجودين اعني الخارج والذهن لا لتوسط كان ثبوته له اوليا فلا جرم
تسمى امثال هذه قضايا اولية (فهذا هو) تحقيق القول في العلوم الاولى.

(واما الذي) يقال بمد ذلك من ان الاول ما يستحيل وقوع المنازعة فيه
وان الانسان يجب ان يفرض نفسه خالية من جميع العاديات والذاتيات ثم
يفرض على نفسه تلك القضية فان وجدها مباحرة ومسارة الى التصديق بها
فهي القضية الاولى والا فلا فكل ذلك يجري مجرى تعريف الاول
بالرسوم فاما تعريفه بالحد الحقيقي الكاشف عن ماهيته فاذا ذكرناه واما اذا
لم تقع بين تلك الصورة العقلية هذه المناسبة بان يحمل البعض على البعض
حالا اوليا فحيث تنعم بالحواس في اكتساب التصديقات من وجوه ثلاثة
فانها تارة تنعم بحس البصر مثل جز منا بوجود الالوان وتارة تنعم

بحسب اللبس مثل جزمنا بحرارة النار وقارة تنفع بحسب الذوق والشم (وعلى الجملة) تنفع بالحراس بأدراك محسوساتها وقارة تستعين بها مع شركة من القياس وذلك في المبررات وقارة تنفع بالسمع مثل الجزم الحاصل بموجب الاخبار المتواترة فهذه هي الجهات التي تنفع النفس منها بالحس (ثم بعد) حصول هذه التصورات والتصديقات المكتسبة بعمرة الحس تستقل بذاتها وتنفرد بنفسها وتقوى على مزج بعضها ببعض واستيلاء النتائج منها الى غير النهاية ولا تكون بحاجة الى معاودة الحس بل ربما صارت الحواس صادقة لها عن احكامها وقضاياها فان حكم العقل فيما ليس بمحسوس يكون مع منازعة من الوم والخيال.

في الفصل السادس عشر في ان القوة العاطلة كيف تقوى على توحيد الكبير وتكثير الواحد.

(اما قوتها) على توحيد الكبير في وجهين (الاول) بالتفصيل لانها اذا حذفت من الاشخاص الداخلة تحت النور مشخصاتها ومآثر العوارض اللاحقة بها بقيت الحقيقة النورية ماهية متحدة وحقيقة واحدة (والثاني) بالتركيب لانها اذا اعتبرت للنسب الجنسي والتفصيل امكنها ان يقرن الفصل بالجنس بحيث تحصل منها حقيقة متحدة اتحادا طيبيا لا متاعيا.

(واما قوتها) على تكثير الواحد فهي ان تميز ذاتها عن عرضها وجنسها عن فصلها وجنس جنسها عن جنسها بالنة ما بلغت وفصل فصلها وفصل جنسها عن فصلها بالنة ما بلغت وتميز لازمها عن مفارقتها وتوحيدها عن يدها والتوحيدها عن يدها من الملامم فيكون الشخص الواحد في الحس واحدا لكن في العقل امور كثيرة ولذلك يكون ادراك العقل اتم الادراكات بل كان العقل يتفطن في

الحواس

(التفصيل السادس عشر في ان القوة العاطلة كيف تقوى على توحيد الكبير (الح)

ماهية الشيء وحقيقته ويستتبع منها نتيجة مطابقة لها من كل الوجوه •
 (واما الادراكات الحسية) فانها مشوبة بالجهل فاذا لم يحس لا يدرك الا
 ظاهر الشيء واما باطنه وماهيته فذلك مما لا يحيط المحس به •

﴿ الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاوائل والذب عنه ﴾
 (اول الاوائل) في التصديقات هو العلم بان الشيء لا يتخلو عن النقي والاثبات
 ولا يتصف بهما وهذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها لان الذي يحمل
 دليلا على شيء آخر فهو الذي يستدل بثبوته او انتفائه على ثبوت شيء آخر
 او انتفائه فلو جوزنا انخلو عن الثبوت والانتفاء لم تأمن في ذلك الدليل
 خلوه من الثبوت والانتفاء وبقتدير خلوه عنهما لا تبقى له دلالة على ذلك
 المدلول فاذا آما دل على ثبوت هذه القضية لا يدل عليها الا بعد ثبوت هذه
 القضية وما كان كذلك لا يمكن اثباته الا بالطريق الدوري وهو باطل
 (وايضا) فالدليل الذي يدل على انهما لا يمكن ان يكون له بدوان نعرف منه اولا
 انه لا يجتمع فيه كونه دليلا على ذلك المطلوب وكونه لا دليلا عليه اذ لو جاز
 ذلك واحتمل لم تكن اقامة الدلالة على استعالة الاجتماع مائة من الاستعالة
 الاجتماع لا احتمال ان يكون الدليل دالا على استعالة اجتماعها ولا استعالة
 اجتماعها ومع هذا الاحتمال لا يحصل المقصود وان كانت دلالة الدليل على
 اثبات هذه القضية موقوفة على ثبوتها فلو ثبت ثبوتها بهذه القضية لزم الدور
 (فثبت) ان هذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها (واما سائر) التصديقات
 البدئية فيشبه ان يكون فرعا على هذه القضية فان العلم بان الوجود لا يتخلو
 عن الوجوب والامكان علم بان الوجود لا يتخلو عن ثبوت الوجوب ولا ثبوته
 له او عن ثبوت الامكان ولا ثبوته له وهذا هو العلم الاول لكنه مقيد بقيد

خاص

(الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاوائل والذب عنه)

خاص وكذلك العلم بأن الكل اعظم من الجزء منفرع على العلم بأن زيادة
الكل على الجزء اذا لم تكن معدومة فهي موجودة لامتناع ارتقاع الطرفين
واذ هي موجودة مع الزيد عليه فجميعها اعظم اذ لا يجمع من الاعظم الا
ذلك (وكذلك قولنا) الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية مبنية على تلك
القضية لان الاشياء المساوية لشيء واحد طبيعة كلها تلك الطبيعة واذا
كانت طبيعتها واحدة استحال ان تكون طبائها مختلفة لامتناع اجتماع
التقيضين (وكذلك قولنا) الشيء الواحد لا يكون في مكانين فان الشيء الواحد
لو حصل في مكانين لما تميز حاله من حال الشئين الحاصلين في مكانين واذا لم يميز
الواحد من الاثنين كان وجود الثاني كعدمه فيكون ذلك الثاني قد اجتمع
فيه الوجود والعدم ثبت ان القضيتين الاولين انما كانتا ظاهرتي الحقيقة
لكونهما في قوة قولنا الشيء والاشياء لا يرتفعان والقضيتان الاخرتان
انما كانتا ظاهرتين لكونهما في قوة قولنا الشيء والاشياء لا يجتمعان فظهر ان
هذه القضية اول الاوائل في التصرفات (ولذلك) اتفق اهل التحقيق على ان
النازح لها لا يستحق المكللة والمناظرة اذ لا يمكن اقامة البرهان على حقيقة
هذه القضية والذي ينزح فيها اما ان ينزح لانه لم يحصل له تصور اجزاء هذه
القضية واما لكونه معاندا واما لاجل انه تلذذت عندما لا يسهل المتابعة للتأني
المتناقضة المتقابلة ولم يجد رضى ترجيح بعضها على البعض (فان كان المنازح)
من القسم الاول فلاجبه تهيم ما هيأت اجزاء تلك القضية (وان كان
من القسم الثاني) فلاجبه الضرب والحرق وان يقال له الضرب
والاظهر بالحرق والا حرق واحد (وان كان من القسم الثالث)
فلاجبه حل شكوكه.

وله طبيعة فكلها تلك الطبيعة

(ومع ذلك) قلند كرشية اصحاب هذه المقالة فان لم ان يقولوا انما لا نجزم
ببلى الحقائق بل تشك فيها الا انما نجزم بثبوت هذه الحقائق لما نجد في اقتضا
النالم بالمؤلفات والتلذذ باللذات والا حواس بالبصرات والمسومات
ثم اننا قد نجد من اقتضا ليجزم بامثال هذه الاشياء مع اننا في وقت آخر نعلم ان
كل ذلك الجزم كان باطلا فلا جرم ارتفع اماتلن شهادة الحس والبداهة •
(ويان ذلك) ان الطريق الى معرفة وجود الاشياء اما التخييل واما الحس
واما العقل ولا وثوق على شهادة واحد من هذه الثلاثة اصلا فاذا لا طريق
الى معرفة الاشياء •

(اما التخييل) فلان النائم يرى في النوم اشياء يجزم بها ولا يرتاب في كونها
كذلك ثم بعد الاتباء يتبين ان كل تلك الاعتقادات كانت ظنونا باطلة
وتخيلات فاسدة واذا كان كذلك فمن العقل ان تكون مهتالة نسبتها الى
حالة اليقظة كنسبة حالة اليقظة الى حال النوم حتى اننا في تلك الحالة نعرف ان كل
ما تخيلناه واحسنناه في هذا الوقت كان باطلا •

(ولما الحس) فلان الحس يرى التحرك ساكنا مثل الظل والساكن متحركا
كالذي يرى من في السفينة في تخيله حركة الساحل ويرى المنير كبيرا
اذا حالت بين الرائي والمرت في بخارات وطبقه والكبير صغيرا اذا كان بعيدا
وايضالا لم يرسم والمجنون وغيرهما يتخيلون صوراً لا يرتابون في ثبوتها واصحاب
النوم والقوة الى كية يتخيلون اصواتا طيبة وصورا حسنة ويستلذون بها
على ما شهدت التجربة والقياس بذلك وكذلك يرى القطرة النازلة خطا
مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة دائرة واذا جاز ذلك فمن الجائز ان لا يكون
لشي مما احسنناه وجود خارجي بل يكون هناك تخيلات ذهنية
وظنون

وظنوت فكرية •

(واما المقل) فلان تصديقه بالامور اما ان يكون بدسيا او كسبيا اما البدييات فلا تبريل عليها لان حكم النعمن بالقضا يا التي تسمى عقلية كحكمه بالقضايا التي تسمى وهية ثم ان عرف كذبه في الوحيات فزال الامان من حكمه في العقليات (وتقرير ذلك) فقد مضى واذا ارتفع الامان من البدييات فمن النظريات اولى •

(فان قلتم) هذا كله اعتراف بان هاهنا حصول تخيلا ونوما ورسنة وخطا وصوابا وكل ذلك اعتراف بثبوت هذه الاشياء (فنقول) في الجواب لاشك ان ذلك يوجب الاعتراف بالثبوت لكن الذي اوردناه اولا يوجب الشك في الثبوت فلا لك توهمنا لم نحكم لا بالثبوت ولا بالانقضاء وجرى ذلك مجرى من قام منه دليلان على طرفي النقيض وعجز من الترجيع فانه لا بد له من التوقف فلما حاولنا ان نحصل الاجابة عن هذه الاسئلة كان اما فاعطوا اما ان تلك الاسئلة لا شك انها علوم كسبية مبنية على العلوم الاولية فلم يكن تصحيح هذه العلوم الاولية الا بتلك العلوم للكسبية التي لا يمكن اثباتها الا بتلك الاولييات كان اليان دورا وهو باطل (هذا ما يمكن) ان يحتاج به اصحاب الحق •

(والطارق الى حله) ان نقول اما الجزم اطاهل بثبوت هذه الاشياء فقد ساعدتم عليه لكنكم تقولون وجدناها مما يارض ذلك الجزم ويغندش وجهه فينتد نشتغل بحل ذلك العارض (ونقول لكم) يكون هذا تصحيحا للاولي بالمكتسب (فنقول) انه ليس الامر كذلك فاننا نحاول حجة على اثبات هذه الاولييات بل الجزم بذلك حاصل لذاته وانما نحاول بالنظر حل

الشكوك الدافعة لذلك الجزم فلا يلزمنا اثبات الأولي بالنظري حتى يجمع اليان الذي •

﴿ الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بساطتها كيف تقوى على هذه التعقلات الكثيرة ﴾

(الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بساطتها كيف تقوى على هذه التعقلات الكثيرة)

(الذين) يجوزون صدور الافعال الكثيرة عن اللة الواحد اية الذات لا يترجم عليهم الاشكال في هذا الموضع (واما الذين) يعمنون ذلك فيجب عليهم حل هذا الاشكال فان المعلوم انما يتكرر اما لشدة اللة واما لاختلاف القوابل واما لاختلاف الآلات واما لترتب العلوليات والنفس الناطقة جوهر بسيط ولو كان مركبا من مقومات فلا تبلغ كثرتها الى ان تساوى كثرة افعالها الغير الناهية ولا يمكن ان يكون ذلك التكرار بسبب كثرة القابل فان القابل لتلك التعقلات هو ذات النفس وجوهرها ولا يمكن ان يكون ذلك لثوب الالاعيل فان تصور السواد ليس بواسطة تصور البياض وبالعكس (وكذلك القول) في كل التصورات وفي كثير من التصديقات فيبقى ان يكون ذلك بسبب اختلاف الآلات فان الحواس المختلفة آلات تمد النفس للاعتاش بتلك الصور الكلية المبردة والاحساسات الجزئية تتكرر بسبب اختلاف حركات البدن على ما ينشأ القول في كيفية انتفاع النفس بالحواس ثم بعد حصول تلك التصورات الأولية والتصديقات الأولية يخرج بعضها بعضا وتولد من هناك تصورات وتصديقات كسيرة لانهاية لها •

(فالخاص) ان حصول التصورات والتصديقات الأولية الكثيرة بحسب اختلاف الآلات وحصول التصورات والتصديقات المكتسبة بحسب

أما راج تلك الأوليات بعضها بالبعض ولا محالة أنها تكون مرتبة ترتيباً طبعياً يكون كل مقدم منها سبباً لمتأخره .

﴿ الفصل التاسع عشر في اثبات القوة القدسية ﴾

﴿ أعلم ﴾ ان الانتقال من الأوليات الى النظريات إما ان يكون بتطعيم علم اولاً يكون فان كان بتطعيم علم فلا بد وان يتصل بالآخره الى ما يكون ذلك من لقاء نفسه والا لتسلسل الى غير النهاية ولان كل من مارس علماً من العلوم وخاض فيه وداوم على مزاولته فانه لابد وان يستخرج فكر نفسه مالم يسبقه اليه متقدموه قل ذلك او اكثره .

﴿ وكيف لا نقول ذلك ﴾ وقد بينا ان الاحاس بالجزئيات سبب لاستعداد النفس لقبول تصورات كلية وسترى ان حصول التصورات المتناسبة سبب لحكم الذهن بثبوت احدهما الآخر فلا شك ان وقع للذهن الثبات الى تصور محمول بسبب الاحاس بالجزئيات عند استحضار تصور موضوعه وعند ذلك يترتب عليه لاهل الجرم هو ثبوت ذلك المحمول لذلك للوضع من غير ان استناد ذلك من علم اوسع من مرشد وقائل (فظهر) ان الانسان يمكنه ان يتعلم من نفسه وكل ما كان كذلك فانه يسمى حاساً وهذا الاستعداد يتفاوت في الناس فرب انسان لو اكب طول عمره على نظم مسألة تمذ ر عليه ذلك وانصرف عنه بدون مطلوبه ورب انسان يكون بالعكس حتى انه لو انفتحت ذهنه اليه اذ في لغة حصل له ذلك ولم يراينا ان الدرجات فيه متفاوتة والمراتب مختلفة بالقوة والضعف والاقل والاكثر فلا يبعد وجود نفس بالغة الى الدرجة القصوى في القوة وسرعة الاستعداد لا ادراك الحقائق حتى كان ذلك الانسان يحيط طاماً بمقتضى الاشياء من غير طلب منه ذلك الانسان عالماً

﴿ الفصل التاسع عشر في اثبات القوة القدسية ﴾

وشوق بل ذهنت يساق الى النتائج من غير مزاولة منه لذلك ثم من تلك
النتائج الى غيرها حتى يحيط بنهايات المطالب الانسانية ونهايات الدرجات
البشرية وقلبك القوة تسمى قدسية ومخلفتها لسائر النفوس بالكم والكيف
اما الكم فلانها اكثر استحضارا للحدود الوسطى واما الكيف فلانها
امرع انتقالا من المبادئ الى التوافيق ومن المقدمات الى النتائج وبخلاف
سائر النفوس من جهة اخرى وهي ان سائر النفوس تبين المطالب ثم تطلب
الحدود الوسطى المنتجة لها واما النفوس القدسية فيقع الحد الاوسط في ضمنها
ويتأدى الذهن منه الى النتيجة المطلوبة فيكون الشعور بالحد الاوسط مقدما
على الشعور بالمطلوب •

• الفصل الشررون في ان قبول النفس للصور العقلية لا يتوقف على الفكر
(لقائل ان يقول) ان النفس الناطقة اذا فارقت البدن وفست آلة الفكر
فانها لا تبقى مائة بشي لان الادراكات العقلية مشروطة بالافكار •
(والذي يقول) في عمل هذه العقبة لان الادراكات لو كانت متعلقة
باستعمال القوة المفكرة تعلق المسبب بسببه او المشروط بشرطه لكانت
الادراكات مقارة للافكار لكن التالي باطل فالمقدم مثله (اما يان بطلان
التالي) فان الانسان حال ما يكون متفكرا كان طالبا والطالب لا بد وان
يكون قائما للمطلوب (واما يان الشرطية) فلان المحتاج الى الشئ اما ان
يكون محتاجا الى وجوده او عدمه فان كان الى وجوده وجب حصول
وجوده عند وان كان الى عدمه لم يكن عدمه متافيا لوجوده لان الشرط
لا ينافي المشروط •

(وبرهان آخر) وهو ان النفس الناطقة هي المحل للعقالات والادراكات
الكلية

(الفصل الشررون في ان قبول النفس للصور العقلية لا يتوقف على الفكر)

الكلية والسبب القياض لتلك الادراكات جوهر مفارق مجرد عن المادة
ولواحتياها فاذا كانت النفس القابلة بمثلوت باقية والجوهر القياض لتلك
الصور باق وجب حصول تلك الصور لان الفاعل اذا وجد مع القابل
وجب حصول ذلك الامر (اللهم الا ان يقال) بان الاستعداد التام لا يحصل
في النفس الا عند استعمال الفكر وهو ايضا باطل لا تا اذا اشكرنا في شيء
و ادركناه امكتنا استعداد ذلك الادراك بمدد مديدة فرقا ان
استعداد النفس لقبول تلك الصور من مبادئها لا يتوقف على استعمال الفكر
(فان قيل) القوة الفكرية والخيالية متمازاة في الخيال اذا انصب الى التخيل
وتسلطت القوة الفكرية تسطت القوة العقلية ولذلك تبطل القوة العقلية في النوم
بطلان القوة الفكرية (وكل ذلك) دلائل جارية على ان العقل لا بد له في
التوصل الى تحصيل النسبة بتعيين العقل من القوة الفكرية
(والجواب) ان قوله العقل يحل في حال النوم غير مسلم بل كثير لما
يستبطل العقل في النوم ما لم يستعمل في اليقظة ولكن لا غلب ان التخيل
يستولي على النفس فتفصل النفس عن غير التفكير ولذلك يحتاج اكثر
الاحلام الى التعبير

الفصل الحادي والعشرون في امكان اجتماع التحولات الكثيرة في
النفس دفعة واحدة

(ربما ظن) بعض الناصقين الناظرين في ظواهر المكنونات ان النفس
لا تقوى على استحضار ادراكين وطمين (وليس الامر كما ظنوا) بوجوه ثلاثة
(الاول) انا اذا حكمتا بنبوت شيء فنصور الموضوع ونصور الحصول
لا بد من حصولها دفعة لان الفاعل على الشئيين لا بد وان يحضره القضي

والفصل الحادي والعشرون في امكان اجتماع التحولات الكثيرة في النفس دفعة واحدة

عليه ائق وقت ذلك الحكم لا بد من حضور الطرفين والا لكان الحاضر ابدا
تصورا واحدا والتصور الواحد يتافى الحكم والتصديق فكان يجب ان
يتم ذلك الحكم ابدا •

(الثاني) اذا عرفنا الشيء بمجده لا يكون العلم باحد اجزائه مثل الجنس وحده
او الفصل وحده مفيدا للعلم بنام حقيقته فلا استعمال حصول العلم بكل اجزائه
دفة واحدة لاستعمال حصول العلم في وقت من الاوقات بحقيقته (فهذا بيان)
لمكان حصول التصورات الكثيرة وانما انه يمكن حصول التصديقات
الكثيرة فلان المقدمة الواحدة لا تسع فلا استعمال حصول العلم بالمقدمة
مما لا استعمال حصول العلم بالتبعية •

(الثالث) العلم بوجود المضافات حاصل مسا وكذلك العلم بوجود اللازم
ووجود الملزوم وهو يدل على ما نحتاج (وما يحقق ذلك) في التصورات
والتصديقات ان الله تعالى يقول في الفارقة لا يمكن ان يكون شيء من
تفلاتها موجودا بالحق بل لا بد من حضورها وحصولها بأسرها بالتفصيل
وكذلك النفوس الناطقة بعد مفارقة الابد ان لا بد وان تصير ملو ماها
باسرها حاضرة بالتفصيل •

(فان قيل) فمن نجد من اتقنا اذا اتقنا باذنا على ادراك شيء تدرك في ذلك
الحالة الا يقال على ادراك شيء آخر (فنقول) حله مبني على مقدمة وهي ان
الادراك العقلي متأثر لادراك الخيال فاننا اذا قلنا الانسان ناطق اعطاه عقلنا
بمفهوم هذه اللفاظ فتدرك في خيالنا اثر مطابق في الترتيب لهذه اللفاظ فاذا
قلنا وقلنا الناطق انسان فاللهي المفهوم عند العقل لا يتقلب لكن الصور
الخيالية تتقلب وتتكسر •

(فاذا)

(فإذا عرفت ذلك فنقول) ربما نساعد على أن القوة الخيالية لا تقوى على استحضار أمور كثيرة وتخييلات مختلفة دفعة واحدة لأنها كيف كانت لا تتم إلا بآلة جسيمة ولما القوة العقلية فأما تقوى على ذلك والذي نجد من اقتضاها كالتعذر ما تدل على القوة الخيالية لا إلى القوة العقلية .

❖ الفصل الثاني والمشرون في أن العلم بالعلم يوجب العلم بالملول وأن العلم بالملول لا يوجب العلم بالعلم

(قيل) أن العلم إما أن تكون لذاتها مؤثرة في الملول أو لا تكون لذاتها مؤثرة في الملول فإن لم يكن تأثيرها في الملول لذاتها بل لا بد من اعتبار غير آخر لم تكن هي العلم بل العلم هي ذلك المجموع ثم الكلام في ذلك المجموع كالكلام في الأول إلى أن انتهى إلى شيء يكون لهذا المجموع بالذات الملول فمن عرف ذلك الشيء لا بدوا أن يعرف عنه أنه لذاته علمه لذلك الملول فإن ذاته إذا كانت لذاتها لا تأثيرها على ذلك الملول في طست ووجب أن تعلم على هذا الوجه ومتى علم منها أثرها على ذلك الملول ووجب أن يحصل العلم بذلك الملول لأن العلم بلضافة شيء إلى شيء يتضمن العلم بكلا المضافين فإذا يجب أن يحصل من العلم بالعلم بالملول .

(أقول) أن هذا يدل على اعتراف القول بحصول علمين دفعة واحدة فإن عند التصديق بوجود العلم يجب التصديق بوجود الملول .

(ولترجع إلى فرضنا) فإن قيل يلزم على هذا الأمر أن إذا عرفنا حقيقة شيء نعرف لازمه القريب ومن لازمه القريب لازمه الثاني ومن الثاني الثالث حتى نعرف جميع اللوازم دفعة واحدة ولو كان الأمر كذلك لما في طيناشي أحلاه

(الفصل الثاني والمشرون في أن العلم بالعلم يوجب العلم بالملول)

(وحله) من وجوب (الاول) التزام ذلك وهو ان لم يشر في ماهية شيء حقيقة فلا بد وان نعرف جميع لوازمه لكننا لانعرف حقيقة شيء من الاشياء وانما غايتنا ان نعرف لوازمها وصفاتها (١) •

(فان قلوا) هذا ما اطل من وجوب (الاول) ان تلك الصفات كما هي لازمة لتلك الماهيات فتلك الماهية ايضا لازمة لتلك الصفات فاذا ساعدتم على معرفة الصفات لم يمكن ان يكون العلم بها علة للعلم بتلك الماهيات ثم يكون العلم بتلك الماهيات علة للعلم بسائر الصفات (الثاني) وهو انكم اقيتم ان علمنا ببقائهم ونفي تناسلهم فاذا علمنا بحقيقة تناسلهم حاضرا بدا فيجب ان نعرف جميع صفات تناسلهم ولوازمها ومن جملة لوازمها استتلاؤهم عن البدن وامتناع قدسهم من الفساد فيجب ان يكون العلم بهذه الاحوال حاصل من غير كسب (والجواب) عن الاول انهم الجائز ان تكون الصفات لازمة للموصوفات لكن الموصوفات لا تكون لازمة للماهيات فان الزوايا الثلاث من المثلث يلزمها ان تكون مساوية للقائمتين وشاوي القائمتين لا يلزمها الزوايا الثلاث من المثلث اذ ليس كل ما يساوي القائمتين فهو الزوايا الثلاث من المثلث بل الخط القائم على خط آخر فيما يغير متساوي الميل تحدث منه زاويتان متساويتان للقائمتين فعلى دعواهم •

(فان فرسوا الكلام) في لازم مساوئهم ذلك فيجب بجواب شامل وهو ان اللوازم مطلوبات الماهية وتعرف ان العلم بالمطلوب لا يرجب العلم بالمقتضىين التفرق بين الموضوعين •

(واما الثاني) فيمكن الجواب عنه على طريقين (الاول) ان قول المعلوم بالبداية لانهم اتقنا وجودها واما حقيقتها فهي غير معلومة لنا بالبداية بل بنوع من

النظر والفكر وهذا الجواب غير مرضي على ما ستعرف •

(الطريق الثاني) ان تقول القوازم على قسمين قوازم اعتبارية وقوازم غير اعتبارية ونعني بالاعتبارية ما لا يكون له ثبوت الا عند اعتبار العقل ايها وهذا مثل كون النفس قائمة بفئاتها فنية عن الموضوع وكونها حادثة وباقية فان الفنى عن الموضوع قيد سلبى ولو كان ذلك مستقاربونيا لسكانت للنفس الواحد صفات غير متناهية لاجل سلب امور غير متناهية عنه لاسيرة واحدة بل مرار غير متناهية •

(وايضاً) فالحدوث والبقاء لو كانا وصفين يوتين لزم التسلسل على ما عرفت فلمنا ان امثال هذه الصفات بما لا وجود لها في الخارج فافاً تلك الماهية لا تكون علة لتحقق هذه الصفات مطلقاً حتى يكون العلم بها علة لالم بهذه الصفات مطلقاً بل انما تكون علة لتحقق هذه الصفات عند اعتبار العقل بها لاسطفاً ايضاً بل عند اعتبار جملة من الوسطيات لانك ان العلم بماهية النفس وبذلك الوسطيات المتغيرة والصفات الماحلة للعلم وجود امثال هذه القوازم فاما القوازم النيرة الاعتبارية فهي للنفس مثل قدرتها على الادراك والتعريفات فان القدرة صفة حاصلة للنفس لا يتوقف على الترض والاختيار فلا جرم من عرف ذاته قد عرف هذه الصفة •

(فان قيل) ذات العلة متغيرة لعلية العلة فان علة العلة مقولة بالقياس الى معلولة الملول وذات العلة غير مقولة بالقياس الى شئ والالسكانت ذات العلة من باب المضاف فلا تكون قائمة بنفسها لكن المبدء الاول القائم بذاته علة هذا خلف (وايضاً) فيلزم ان يكون ذات العلة مع الملول مع انها مقدمة عليه هذا خلف واذا ثبت المتغيرة بينهما وثبتت ذات العلة غير مقولة

بالقياس الى المملول لم يجب من العلم بحقيقة الذات التي عرضت العلمية لها العلم بذات المملول •

(فنقول) عليه اللة لا يمكن ان تكون وصفا ثبوتيا زائما على ذات اللة والا كانت عليه اللة تلك اللة زائدة على ذات اللة وذلك يوجب التسلسل فاذا عليه اللة نفس ذاتها المخصوصة فيلزم من العلم بها العلم بالمملول •
(فان عادوا) وقالوا لا شك ان لذات اللة حقيقة مخصوصة متميزة عن ذات المملول وليس احدهما داخلا في الآخر واذا تبينا ظم لا يجوز حصول العلم باحدهما مع الجهل بالآخر •

(فنقول) اتفهما وان كانا متباينين في الحقيقة الا ان المملول لما كان لازما لللة وجب ان يكون العلم بالمملول لازما للعلم باللة لان الثقل التام ان يكون مطابقا للوجود الخارجي فاذا لم تكن اللة هي اللة والمملول واسطة وجب ان لا تكون بين العلم بهما واسطة هذا يعني ان امره في تقرير هذا الدليل (ومما يدل) على ذلك انما يراه نستدل بالاسباب على مسبباتها فاذا رأينا ملاقات النار مع القطن نيقنا بالاحراق واذا رأينا الثقل مع عدم المانع نيقنا بالمهوى وليس ذلك الا لاجل ان العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب (ولقائل ان يقول) انما عرف ذلك بالحس لامن العلم بمعية اللة •

(واما ياتي) ان العلم بالمملول لا يوجب العلم باللة فلما نقول ومن الله التوفيق انت استناد المملول الى علته لاجل انه في ذاته غير مستقل بالوجود والعدم اذ لو كان له في ذاته استقلال اما بالوجود او بالعدم لاستحال استناده الى اللة ثم ان عدم الاستقلال في الوجود او العدم هو الامكان فاذا حاجة المملول الى اللة واستناده اليه لاجل الامكان والامكان لا يجوز ان تلك اللة من حيث

هي هي والا لكان كل ممكن مستندا اليها لكون الا مكان امر واحد
بل الامكان بموجب الى علة مطلقة فلا جرم لا يكون العلم بالمعلوم موجبا للعلم
بحقيقة العلة المخصوصة ولما كان الامكان علة للعاجبة الى العلة المطلقة فلا جرم
كان العلم بالامكان سببا للعلم بالعاجبة الى علة ما •

(واما العلة) فان اقتضاءها للمعلوم لذاتها وحقيقتها المخصوصة فاذا علمنا
لا بد وان تكون من لوازمها ثم ان العلة المهيئة لا تقتضي معلولا مطلقا والا لكان
لا ينخصص الا بعيد آخر فلا يكون المقروض علة هذا خلف فاذا العلة بحقيقتها
المخصوصة تقتضي ذلك المعلوم المهيئ فلا جرم كان العلم بحقيقة العلة علة للعلم
بالمعلوم المهيئ واما المعلوم فلا يقتضي العلة المهيئة من حيث هي هي فلا جرم
لا يلزم من العلم بالمعلوم العلم بالعلة المهيئة اصلا •

(فان قيل) فاذا كان المعلوم المهيئ لا يقتضي العلة المهيئة فلماذا استد
اليهادون غيرها (فنقول) المعلوم المهيئ يقتضي علة مطلقة لكن العلة المهيئة
تقتضي معلولا مهيئا فحين تلك العلة لذلك المعلوم ليس لاجل اقتضاء المعلوم
لهابل لاجل اقتضاءها لذلك المعلوم ولما كانت تلك العلة لذاتها مؤثرة في ذلك
المعلوم استحال ان تؤثر فيه علة اخرى لامتناع ان تؤثر فيها وقع بطلان علة
اخرى (وهذا غاية التحقيق) في هذا المقام مع اني ما رأيت احدا يبلي ذكر قليلا
من مسائل هذا الباب فضلا عن الخوض في مثل هذه النقاش •

(وقد ذكرت) في بعض كتبي ان العلم بالعلة لا يوجب العلم بالمعلوم مطلقا
كيف كان بل العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلوم بشرط تصوره ما هي العلة
واستدللت على ذلك بان العلة وصف اضافي والامور الاضافية لا تستقل
باعتنائها احد المضافين والا لو وجدت تلك الاضافة لذلك الشيء وحده

عند عدم غيره وذلك محال فإذا لا يلزم من العلم بأحد المضافين العلم بتلك
 الإضافة فلا يلزم من العلم بذات العلة العلم بالطية بل العلم بذات العلة علة للعلم
 بالمعلول بشرط حصول تصور المعلول لأن الوصف الإضافي إذا كان معلولا
 لمجموع المضافين لا جرم كان العلم بها معايلة للعلم بالوصف الإضافي وإنما الآن
 ثابت أن العلة لا يمكن أن تكون وصفا ثبوتيا بل ليس ها هنا الذات
 العلة وذات المعلول ولا شك أن ذات العلة من حيث كونها تلك الذات
 المختصة علة لتلك المعلول لا جرم يلزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول مطلقا.

﴿ الفصل الثالث والشرون في أن العلم بذوات الأسباب إنما يحصل من
 العلم بأسبابها ﴾

(لا يخفى عليك) أن اليقين التام إنما يحصل إذا كانت الصورة الذهنية مطابقة
 للامر الخارجي فالذي لا سبب لا بد أن يكون لذاته ممكنا ولا لا يمنع
 استناده إلى السبب والممكن لذاته لا يقتضي الوجود لذاته لأن الممكن
 من حيث هو ممكن ليس له إلا تساوي الوجود والعدم والشئ من حيث
 أن وجوده ليس أرجح من عدمه بمنع أن يكون وجوده أرجح من عدمه
 فإذا نظر إليه من حيث هو هو لا يقتضي العلم بوجوده والنظر إلى ما لا يكون
 ميباه لا يقتضي ذلك أيضا بل الشئ كما أنه أعيا يوجد بديه فكذا العلم
 الحاصل بوجوده لا يحصل إلا من العلم بديه وكما أنه بالنظر إلى بديه يصير
 واجب الوجود بمنع التغير فكذا العلم به بالنظر إلى العلم بديه يصير
 واجب الوجود بمنع التغير وذلك هو اليقين التام ثبت أن العلم بوجود ذوات
 المبادى لا يحصل إلا من مباديها .

(فان قيل) أنا إذا علمنا وجود البناء علمنا أنه باقيلع أن البناء لا يكون

(الفصل الثالث والشرون في أن العلم بذوات الأسباب إنما يحصل من العلم بأسبابها)

علة الباني بل الامر بالنكس (فنقول) العلم بالبناء لا يوجب العلم بالبنو بل
يوجب العلم باحتياج البناء الى الباني واحتياج البناء الى الباني حكمه لاحق
لذات البناء لازم له معلول لماعية فيكون ذلك استدلالا بالملة على الملول
ثم ان العلم بحاجة امر الى امرها كان مشروطا بالعلم بكل واحد من الامرين
لا يجرم صار الباني معلوما بالضرورة عند حصول العلم بالاضافة اليه .

(واما الاعتقاد الحاصل) لامن جهة السبب ولو كان في غاية التوكدة (١)
ونهاية القوة الا انه ليس محتجج التبريل هو في مرض التبرير والروال لانه
ليس ملتفتا اليه من جهة سببه فيكون ممكن التبرير .

(واما الشيء الذي) يكون غنيا من السبب والمؤثر ظاهرا ان يكون العلم به
اوليا بديهيا واما ان يكون ما يؤسا من معرفة واما ان لا يكون اليه طريق
الا بالاستدلال عليه بآثاره ولو ازمه وجب استدلاله بماعية وحقيقته ولذلك
فان واجب الوجود هو البرهان على السبب والى غير ذلك يكون برهانا
عليه على ما اورد في القرآن (شهد الله انه لا اله الا هو) وقال ايضا (قل اي شيء
أكبر شهادة قل الله) هذا ما قيل في هذا الفصل وان كان فيه بحث كثير .

في الفصل الرابع والمشرون في ان الشيء اذا علم بسببه لا يعلم الا كليا .
(برهانه) انا اذا علمنا ان الالف مثلا موجب للباء فالباء من حيث انه باء
لا يمنع نفس تصويره من ونوع الشركة فيه وكونه معلولا للالف لا ينافي
ذلك فاذا آ الباء الذي هو معلول الالف لا يمنع نفس تصويره من ونوع
الشركة فيه فاذا آ الشيء اذا علم بسببه لا بد وان يعلم كليا .

(ولقاتل ان يقول) السواد مثلا اذا تشخص وتميز قلابد وان يكون
تشخصه لسبب فاذا عرف سبب تشخصه قلابد وان يعرف ذلك التشخص

لما ثبت ان العلم بالثمة علم بالمطلوق في هذه الصورة قد علم الشيء بسببه لا على الوجه الكلي بل على الوجه الجزئي .

(واما بيان انه) كيف يمكن ان نعلم الجزئيات على الوجه الكلي فانك اذا علمت الحركات السماوية كلها فلا بد وان تعلم كل كسوف وكل اتصال واتصال جزئي يكون تتيه ولكن على نحو كلي لانك تقول في كسوف معين انه كسوف يكون بعد زمان حرة تكون لكذا من كذا بشرط كذا وتعرف انه يكون يتوهم كسوف سابق عليه او متأخر عنه مدة كذا حتى لا يبقى ما رضى من موارض ذلك الكسوف الا وقد علمت لكذلك علمته كليا فانك علمت ان الكلي وان احبر فيه الف شرط فانه لا يخرج من معنى الكلية فان المفهوم من ذلك الذي تقدمه بالف قيد لا يمنع قس تصور من ان يحمل على كثيرين الا انما عرفت بحجة خارجية انه لا يكون ذلك الا واحدا .

والفصل الخامس والعشرون في ان العلم بالخصيات يجب تنبيه بتغيرها (اذا علمنا) من زيد انه في العلم وجد كنهه في العلم فخرج زيد من الدار فلما ان يبقى العلم الاول اولا يبقى فان لم يكن علما بل كان جهلا فذلك الاعتقاد للتغير في كونه علما واما ان لم يبق فالتغير هاهنا اظهر (وقال بعضهم) العلم بان الشيء سيوجد هو قس العلم بوجوده اذا وجد ذلك الشيء (وهذا باطل) لو جاز .

(الاول) انه لو كان كذلك لوجب اذا علمنا في وقتنا هذا ان زمانا من الازمنة سيوجد نحو ان نعلم ان الليل سيوجد ثم وجد الليل ونحن في مكان لا غير فيه بين الليل والنهار ان نكون عالمين بوجود الليل اذينا علم بذلك وكذلك لو علمنا في وقتنا هذا ان الشمس سيكون لها طلوع بعد وقتنا هذا

ثم ظلمت ان تكون فالين بطلوعها وان لم تشاهدناها ولا اخبرنا بها ولا عرفنا
شيئا هاذ فينا علم بذلك ولو جب اذ علمنا في وقتنا هذا ان زيدا سيدخل
الدار عند اول ما طلعت الشمس وظلمت الشمس ودخل زيد ان ظلم كلا الاسمين
وان لم تشاهد طلوع الشمس ولا اخبرنا بذلك ولا بدخول زيد لان الذي
فينا هو علم بذلك ولما بطلت هذه التوالي ضرورة كان المقدم باطلا

(الثاني) ان العلم يستدعي صورة مطابقة للمعلوم فكما ان كونه الشيء
سيوجد مختار لكونه موجوداً بل منافق لمن حيث ان المنى بقولنا ان الشيء
سيوجد ان الذي هو معدوم في الحال يتحقق له وجود في الزمان المستقبل
واذا كان المار زمان في تصبها متاثرين ومتسافين وجب ان تكون الصورة
الحاصلة منها في الذهن متغيرة ومتافة

الفصل السادس والمشرور في ان العلم قد يكون فلياً وقد يكون اقالياً
(التمثيل) لا يخلوا ما ان يكون مبدأ لوجود الصورة المقولة في الخارج
اولاً يكون والا ليسي فلياً والثاني اقالياً (اما الاول) فذلك مثل المهندس
اذا ارسم في خياله شكل معين بهيئة معينة فان ذلك التصور يصير مبدأ
لحصول ذلك في الخارج بل جميع الافعال الحيوانية والانسانية لا وجود لها
في الخارج الا بسبب العلم بما فيها من المنافع او الظن او الاعتقاد بكونها كذلك
فالمصائم في الصيف الصائف اذا علم انه لا تبة عليه في شرب الماء البارد لاني
الحال ولا في المال لا بد وان يصدر عنه ذلك الفصل والعالم بما في دخول النار
من المضار لا بد وان يصير مضطراً الى الامتناع منه فهذه الادبيات كانت الحكاية
تارة والجزئية اخرى همة لحصول هذه الافعال في الخارج الا ان تصورات
النفس الانسانية لا تؤثر في وجود تلك التصورات الا بواسطة الآلات

(العلم والذهن والصور والنفس لا يكون اقالياً ولا فلياً ولا يكون اقالياً ولا فلياً)

والادوات واما اذا كان الفاعل غنيا عن الآلات والادوات كان مجرد تصويره سببا لحصول ذلك المتصور في الخارج فهذا هو العلم الفعلي (واما العلم الاقصادي) فهو الذي يكون وجود المعلوم متوقفا على وجود العلم مثل من نظر الى البناء وتصوره صورة فذلك التصور هو العلم الاقصادي (ويجب ان يعلم) ان العلم الفعلي افضل من العلم الاقصادي كيف لا ونحن نعلم ان علم بصري القيس بقصيدته اشرف واكمل من علم من تعلمها منه •

﴿ الفصل السابع والعشرون في تفسير العقل ﴾

(يجب ان يعلم) ان الانسان له قوتان عاملة وفاقلة (فلما السائلة) فلا شك ان الافعال الانسانية قد تكون حسنة وقد تكون قبيحة وذلك الحسن والقبح قد يكون العلم به حاصل من غير كسب وقد يحتاج فيه الى كسب فالكسب انما يكون بمقدورات ثلاث فاما ما يثبت من هاهنا ثلاثة امور (احدها) القوة التي يكون بها غير كسب الامور الحسنة وبين الامور القبيحة (وثانيها) المقدمات التي منها تستنبط الامور الحسنة والقبيحة (وثالثها) نفس الافعال التي توصف بانها حسنة او قبيحة واسم العقل والجمع على هذه المعاني الثلاثة باشتراك الاسم •

(واما القوة الماقلة) فاعلم ان الحكماء تارة يطلقون اسم العقل على ادراكات هذه القوة وتارة على نفس هذه القوة •

(اما الاول) فهو ان العقل هو التصورات والتصدقات الحاصلة للنفس بالقطرة وفي هذا الموضع يخصصون اسم العقل بما يحصل بالاكتساب (واما الثاني) فيقولون لاشك ان النفس الانسانية قابلة لا يدرك حقائق الاشياء فلا يخلو اما ان تكون خالية عن كل الادراكات او لا تكون خالية فان كانت خالية سمع

انها

والعلم

(الفصل السابع والعشرون في تفسير العقل)

انها تكون قابلة لتلك الادراكات فهي كالمهيولى التى ليس لها الا طبيعة
 الاستعداد نفسى في تلك الحالة عكاهيولانيا (ولن لم تكن خالية) فلا يخلو اما ان
 يكون الحاصل فيها من العلوم الاوليات فقط او يكون قد حصلت النظريات
 مع ذلك فان لم تحصل فيها الا الاوليات التى هي الآلة في اكتساب النظريات
 نفسى في تلك الحالة عكاهيولانيا اي لحاضرة الاكتساب وملكة الاستنتاج
 ثم ان النفس في هذه المرتبة ان تميزت عن سائر النفوس بكثرة الاوليات
 وسرعة الانتقال منها الى النتائج سميت قوة قدسية والا فلا (واما ان كان)
 قد حصل لها مع تلك الاوليات تلك النظريات ايضا فلا يخلو اما ان تكون تلك
 النظريات غير حاصلة بالفعل ولكنها يحتمل متى شاء صاحبها استحضرها بمجرد
 التذكر وتوجه الذهن اليها او تكون تلك النظريات حاضرة بالفعل حاصلة بالحقيقة
 حتى كان صاحبها ينظر اليها فالنفس في الحالة الاولى لم تسمى عقلا بالفعل وفي
 الحالة الثانية تسمى عقلا مستفادا فالعقل هو صاحب النفس الانسانية اربع
 لا مزيد عليها حالة انخلو المحض وحالة وصول الى الاوليات تقطوع حالة حصول
 النظريات عند مالا تكون حاصلة وحالة حضور تلك النظريات باسم العقل
 واقع على هذه المراتب الاربعة باشتراك الاسم (وقد يقال) العقل لكل
 جوهر مجرد من المادة ولو احقها اصلا (والكلام) في اثباتهم في شرح
 احواله سيأتى في الثمن الخامس من احكام الجواهر انشاء الله تعالى •

المفصل الثامن والمشررون في شرح الفاظ مستعلة في هذا الباب
 متقاربة للمفهوم

(وهي) الشعور والادراك والهمم واللم والمرتبة والا حاطة والتكر
 والذكر (اعلم) ان الادراك هو الالتقاء والوصول في القوة وهو مطابق للمعنى

(العمل الثامن والمشررون في شرح الفاظ مستعلة في هذا الباب)

المقصود من في الحكمة لأن المدرك يصل إلى ماهية المدرك لأجل انطباع صورته فيه (وأما الشعور) فهو ادراك بغير استنباط ولا تصور تام وهو أول مراتب وصول المعنى إلى النفس فإذا حصل وعرف النفس على تمام ذلك المعنى يقال لذلك تصور فلذا بقي بحيث أنه لو اراد استرجاعه بعد ذلك فإنه يمكن يقال له حفظ ولذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر (والمرقة) عند جملتها الشيخ عبارة عن ادراك الجزئيات (والعلم) عبارة عن ادراك الكميات (وقيل) المدرك إذا ادرك شيئاً لحفظ أثره في نفسه ثم إن ادركه ثانياً وادرك مع ادراكه له أنه هو ذلك المدرك الأول قيل للأدراك الثاني بهذا الشرط مرة (فيقال) عرفت هذا الرجل وهو فلان الذي رأيته في وقت صحننا فالمرقة تكرار التصور والتصور استقرار الإدراك والاعتراف بالقاء والوصول (والفهم) تصور المعنى من لفظ المخاطب (والإدراك) هو اتصال المعنى باللفظ إلى فهم السامع (وأما العلم) فإنه تصور يكون مستند إلى وهو إثبات معنى لمعنى أو تقيده منه (وبالجملة) فانا نقول كل ادراك فلا يغفلوا ما إن يكون المدرك للمدرك حاصل بحيث لا يكون منسوباً إلى شيء آخر بأنه هو وليس هو أو بأنه ذو هو وليس ذو هو وأما أن تحقق فيه هذه النسبة فالأول هو التصور والثاني هو التصديق •

(وإخطأ من قال) الإدراك أما تصور وأما تصديق فإن صيغة أما للمناد وليس بين التصور والتصديق عناء فالتصور شرط للتصديق فإني يأنه (بل الصحيح أن يقال) التصور أما أن لا يكون منه تصديق وأما أن يكون منه ذلك وإذا عرفت ذلك فالصدق هو أن يكون حكمك بتلك

النسبة مطابقة لما في الوجود والتصديق هو الموافقة على هذه المطابقة وهو
مقبول ذهن السامع لذلك والكذب مخالفة الحكم للوجود والتكذيب هو
الموافقة على تلك المخالفة فظاهر منه ان كل تصديق فلا بد فيه من التصور
ولا ينكس واما ما ذكره الالفاظ مثل الحدس والذكاء والنقطة فسيأتي
تفسيرها في علم النفس .

﴿ الطرف الثاني الكلام في العاقل وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في ان العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة والبرهان
عليه مذكور في كتاب النفس ﴾

﴿ الفصل الثاني في ان كل مجرد فانه يجب ان يكون مطلقا لذاته ﴾

(حاصل ما رأيناه) ووجدناه بعد التمعن التام والتصفح لكلام القدماء
والحديثين من المحققين طرق ثلاثة (الاول) ما اوردته الشيخ في كتاب
المبدء والمعاد وهو انه اقام الدلائل الاولى على ان الصورة المجردة اذا اتحدت
بالجهر المجرد صيرته عقلا بالفصل على ما حكيناه في الفصل الخامس من هذا
الباب ثم قال بعد ذلك الصورة المجردة لما اتحدت بشيء صيرته عقلا
بالفصل فاذا كانت الصورة المجردة قائمة بذاتها كانت اولى بالعلية فان
الحرارة اذا صيرت الجسم الذي هي فيه مسخنا فلو انها كانت قائمة بذاتها
مستقلة بنفسها كانت اولى بالثبوت من ذلك الجسم اذا صار قابضا للبصر
بسبب حصول السواد فيه فلو كان السواد قائما بذاته كان اولى بان يكون
قابضا للبصر (وهذه الطريقة مبنية) على القول بالاتحاد وهو باطل .

(الطريق الثاني) انهم قالوا كل ما كان مجردا عن المادة ولواحقها فذاته المجردة
حاضرة لذاتها المجردة وكل مجرد محض عنده مجرد فهو بمنزلة ذلك المجرد

(الفصل الاول في ان العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة)

فإذا كل مجرد فانه يقتل ذاته •

(أما بيان) ان كل مجرد فان ذاته حاضرة عند ذاته فلابد ان يكون قائما بذاته وموجود الذاته واما ان يكون موجودا لغيره فتقول من يقول (ربما يكون الشيء موجودا ولا يصدق عليه انه لذاته اولييره) كلام باطل وليس له حاصل فان هذا الخيال انما جاء من تورم ان حضور الشيء عند الشيء اسر اضافي فلا يقتل ثبوته الا عند التباين ونحن نريد كيفية الحال فيه فيما مضى وذكرنا ان الاضافة يكتفى في تحققها بتعدد الاعتبارين • و ايضا فلانا ننقل ذواتنا وانما نكون ما علينا لذواتنا اذا كان الدائل منا هو المنقول وذلك يدفع القول بالحاجة الى التباين • و ايضا فلانا نحول ذاتي وذاتك فلما ان هذه الاضافات غير مستدعية للتباين •

(وأما بيان) ان الشيء المجرد اذا حضر عنده مجرد فهو يقتل ذلك المجرد لما على قول من يقول ان هذا العقل هو هذا القدر والكلام ظاهر ولما على قول من يقول العقل هو هذا القدر والكلام ظاهر ايضا ظاهر لان حصول تلك الحالة الاضافة غير متوقف الا على حصول هذا الشرط فتى حصل الشرط المقيّد للاستعداد التام وجب حصول الشرط •

(يتبقى فيه اشكال واحد) وهو ان حصول الشرط انما يكتفى في حصول المتروط لو كان مقتضى حاصله قتل بعض المبردات حقائقها مقتضية لتلك الاضافة فلا جرم تحصل تلك الاضافة عند حصول الشرط وبسببها لا يقتضى تلك الاضافة فلا جرم لا يجب فيها الاضافة تلك الاضافة • وان حصلت الشرائط بأسرها (والجواب) ان مقتضى لحصول هذه الاضافة ولا يجب فيها اضافة تلك الصورة هو

هو حضور الصورة بشرط صكون الصورة مجردة وكون الوصف بها مجردا واذا حصل المقضى متروكا بشرطه وجب ترتيب الاثر عليه وهذا الموضع يستدعي مزيد تحرير ولعل الله تعالى يكشف عن حقيقة الحق فيه .
 (الطريق الثالث) قالوا كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة وكل ذات مجردة يصح ان تكون مقولة فانها يصح ان تكون ماعلة فكل ذات مجردة فانها يصح ان تكون ماعلة (امايان) ان كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة فالامر فيه ظاهر .

(فان قيل) ان ماهية الباري سبحانه وحقيقته لا يصح ان تكون مقولة للبشر بالا تفاق (فنقول) من ذم ان ماهية الباري تسمى به وامكنه ان يبين ذلك بان يقول حقيقة الوجود متصورة وحقيقة الباري هي الوجود المجرد من سائر القيود واذا كان الوجود متصورا وتلك القيود السلبية مقولة وجب ان تكون حقيقة الباري مقولة فانها (واما على مذهبنا) فلا يمكننا ان نقول ذلك وانما ثبت ان كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة فوجب عليها صحة كونها ماعلة لانا اذا قلنا ذلك المجرد امكنا ان ننقل منه شيئا آخر وقد عرفت ان نقل الشيء لاجل حصول صورة مساوية لذلك المقول في المائل فاذا قلنا ذاتا مجردة ومثلنا معها شيئا آخر فقد قارنت صورتها فصححة تلك المقارنة اما ان تتوقف على حصولها في النقل او لا تتوقف والقسم الاول باطل فانه لو توقفت صحة مقارنتها على حصولها في الجوهر المائل وحصولها في الجوهر المائل عبارة عن مقارنتها لزم ان تكون صحة مقارنتها متوقفة على مقارنتها فيكون وقوع الشيء سابقا على صحة وقوعه وذلك محال فاذا صححة مقارنة الصورتين لا تتوقف على النسبة

هو الفصل الثالث في ان كل ما كان مجردا عن المادة وعقلا لا يكون عقلا بالفضل

حصولها في الجوهر العاقل فاذا كانت تلك المقارنة من لوازم ماهيتها فاذا قدرنا ان الماهية المتعقولة تكون موجودة في الاعيان قائمة بذاتها فيجب ان يصح عليها مقارنة سائر الماهيات وذلك انما يكون بانطباع صورها فيها فثبت ان كل ذات مجردة يصح ان تكون متعقولة فانها يصح ان تكون قائمة وستعرف ان واجب الوجود كل ما يصح عليه فانه يجب ان يكون حاصله لان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته فاذا واجب الوجود يتقل غيره وكل ما يتقل غيره فانه يمكنه ان يتقله يتقل وفي ذلك امكان عقله لذاته فاذا واجب الوجود يمكنه ان يتقل ذاته كما يتنا فاذا واجب الوجود يتقل غيره ونفسه

(واعلم) ان الحكماء بالطريقة الثانية يثبتون كون الباري مطلقا لذاته ثم يقولون ان ذاته ملة لنيره والكل بالملة ملة للعلم بالمطلوع فيجب ان يكون مطلقا لنيره وبالطريقة الثالثة يقولون كونه مطلقا لنيره ثم يقولون والعاقل لنيره يكون مطلقا لذاته كما قالوا في الطريقة الثانية (هذا غاية ما حصلناه) في هذا الباب من كلام المتقدمين والمتأخرين

هو الفصل الثالث في ان كل ما كان مجردا عن المادة وعقلا لا يجب ان يكون عقلا بالفضل

(اما ان كل مجرد) عن المادة فانه يكون مدركا لذاته فلو رجع فيه ما ذكرنا (واما بيان) انه يصح ان يدرك غيره فبالطريقة الثالثة ومتى صح كونه مدركا لنيره وجب ان يكون مدركا لنيره لانه اذا كان مجردا عن المادة وعقلا لا يمكنه ان يكون مدركا للتخيرات واذا لم يكن مورد التخيرات فكيف ما يمكن له وجب ان يكون حاصله اذ لو لم يكن حاصله لا يستحال ان يصير حاصله الا عند تغير

بمرض له فيكون ذاته متغيرا وقد فرغنا انه ليس كذلك هذا خلاف ما ثبت انه
يجب ان يكون متلا بالاعمال لكل ما يصح منه ادراكه (فهذا ما يمكن) ان تكلف
في تصحيح هذا المشهور.

(ثم ان بعضهم) كتب الى الشيخ فيه اشعصكا لا قتال الذي يدرك منا
المعقوليات قد بان انه مجرد فان كان كل مجرد متلا وجب ان يكون النفس
الناطقة متلا بالفعل وليس كذلك (وان قلتم) انه بسبب اشتغالها باليدن معوق
من اتصالها (قلنا) لو كان كذلك لما كان يتنفع باليدن في التعللات وليس الامر
كذلك (فاجاب الشيخ) بان قال ليس كل مجرد من المادة كيف كان متلا بالفعل
بل كل مجرد من المادة تجريده تاما حتى لا تكون المادة - ياتوا به ولا بوجهها
سيما لحدوثه ولا سيما الحقيقة يتشخص بها لا جلتها للخروج الى الفعل
(والبرهان الذي) يقوم على ان كل مجرد من المادة عقل بالفعل انما يقوم
على المجرد بالتجريد التام (ثم ليس من السبب في ذلك) ان يكون الشيء الذي
يمنع من شيء يمكن من شيء والذي يتدخل في شيء يشغل معنى.

والفصل الرابع في ان عقل الشيء لذاته هو نفس ذاته وان ذلك حاضر ابداه
(قيل) لما ثبت ان عقل الشيء لا اجل حضور صورة المحلول عند العقل فتعقل
الشيء لذاته لا اجل حضور ذاته عند ذاته فلا يخلو اما ان يكون لا اجل حضور
نفس ذاته عند ذاته او لا اجل حضور صورة اخرى عند ذاته (وهذا الثاني)
باطل لان تلك الصورة اما ان تكون مساوية لذاته في النوعية والحقيقة
او مخالفة لها والاول باطل لان تلك الصورة المطابقة لذاته في النوعية اذا
حلت في ذاته لم يثبت لتمييز احداهما عن الاخرى لا بالماهية ولا بلوازمها
ولا بشئ من العوارض فلا يكون للتمييز حاصلا فلا تكون الالهية حاصلة

والفصل الرابع في ان عقل الشيء لذاته هو نفس ذاته وان ذلك حاضر ابداه

وقد فرض حصولها هذا خلف (وان كانت) الصورة مخالفة لم يكن حصولها
موجبا لتقل تلك الذات بل لتقل ما تلك الصورة مأخوذة عنه وظاهر ان
تقل الشيء لذاته ليس الا لحضور ذاته عند ذاتهم لاشك ان ذلك الحضور
دائم فذلك التقل يجب ان يكون دائما (ومما يدل على دوام هذا التقل)
ان الانسان اذا تبع احواله وجد من نفسه ان ادراكه لنفسه دائم ابدا
فان النائم اذا هرب من البرد لم يكن هربه من البرد المطلق بل من برد اصابه
ورصل الى ذاته والعلم بوصول البرد اليه يتضمن العلم به وكذلك القاصد
الى فعل من الاعمال لم يكن قصده الى حصول ذلك الفعل مطلقا بل
الى حصول ذلك من جهة وذلك يتضمن العلم بذاته (وبالجملة) فتي كان
الانسان يحاول فلا ادراكيا او تخمير بكيافهم يكن قصده الى الادراك
المطلق والى التعريك المطلق بل الى التعريك بعد ريمه وبمحصل له وكذلك
القول في التعريك وكل ذلك متفرع على علمه بذاته فظاهر بين ان علم
الانسان بنفسه وذاته دائم حاضر ابدا (ويجب ان يعلم ايضا) انه لا يجوز
ان يكون على نفسه لاجل الاستدلال بفعل على قسي لانه لا يخلو اما ان
استدل بالفعل المطلق او استدل بفعل صبره فان استدل بالفعل المطلق
والفعل المطلق يحتاج الى فاعل مطلق لا فاعل هو انا وان استدل بالفعل
فلا يمكنني ان اعلم بفعل الابد ان اعلم قسي ظو لم اعلم قسي الابد ان اعلم
فعل لزم الدور وهو باطل فدل ذلك على ان على نفسه ليس بوسط فعل
هو الفصل الخامس في ان تقل النفس الناطقة لغيرها ليس امرا ذاتيا لها
ولا لازما

(الفصل الخامس في ان تقل النفس الناطقة لغيرها ليس امرا ذاتيا لها ولا لازما)

(انه قد وقع) لبعض القائلين بعدم النفوس البشرية انها تقل المقولات
لذواتها

لذواتها (واحتجوا عليه) بأن قالوا لو كانت النفوس خالية من هذه التثقلات
لكان ذلك انخلوا ما ان يكون ذاتيا لها او يكون عرضيا فان كان ذاتيا وجب
ان لا يصير معلقة اصلا لان الصفة الذاتية او اللازمة محتمة الى الوان كان
عرضيا مضافا قالا عرض المقتضية انما طرأ على الامور الذاتية فلو ان كونها
عالة بالاشياء امر ذاتي ولم يكن خلوها عن العلم امر عرضيا لها .

(ثم قالوا) انها وان كانت معلقة للمقتولات عالة بها الا ان اشتغالها بالبدن
واستغراقها في تدبيره يمتصها من الالتفات الى ما لها في خاص ذاتها .

(و نحن نقول) ان هذا باطل لان الصورة العقلية اما ان تكون حاضرة
في النفس موجودة فيها بالفعل او لا تكون فان كانت حاضرة بالفعل وجب
ان يكون لها شعور بذلك الحضور اذ لا يمكن لشعور الا فلك الحضور وان
لم تكن حاضرة بالفعل لم يكن ذلك ذاتيا لان الامور الذاتية لا تكون
مفارقة زائلة .

(واما قولهم) خلوها عن العلوم امر ذاتي او عرضي (فنقول) لسانا نقول
ان النفوس تقتضي لا وجود العلم بل قول انها لا تقتضي وجود العلم بل العلم لها
ممكنا الحصول فاذا لم يوجد السبب لم يكن حاصلا ولكن ليس كل ما كان
معدوما كان واجب العدم والا لكان كل ممكن معدوم واجب العدم
او كل ممكن موجودا .

﴿ الفصل السادس في ان العلم ليس بتذكري ﴾

(المحققون) من العقائدين يقدّم النفوس لما عرفوا بطلان قول من يقول
علم النفس بالمعلومات امر ذاتي لها تركوا ذلك وزعموا انها كانت قبل
التعلق بالابدان عالة بالمعلومات وتلك العلوم غير ذاتية لها فلا جرم زالت

بسبب استمرارها في تدبير البدن ثم ان الافكار كائنات لتلك المعلوم الثلاثة
 (وعند ذلك) قالوا انتم تذكره واحتجوا عليه بانهم قالوا التفكير طلب
 فالطالب لا يخلو اما ان يكون طالباً لما يسلمه او لما لا يسلمه وطلب المعلوم محال
 وطلب ما لا يسلم ايضاً محال لانه اذا وجد وكيف يعرف انه هو الذي كان
 مطلوباً له فان الذي لا يعرف العبد الا بقرينة فاذا وجد كيف يعرف انه هو ذلك
 العبد فاما اذا قلنا بان هذه المعلوم كانت حاصلة بالفعل والتفكير تذكر لما فلا جرم
 اذا وجدها لا بد وان يعرفها (والجواب) ان البرهان على حدوث النفس
 شيئاً في (وحل هذه الشبهة) ان كل قضية هي مركبة من موضوع ومحمول
 ويجب ان يكون الموضوع والمحمول متصورين وان لا يكون تصورهما
 معاً بل يكون المطلوب هو قبح النسبة بينها بالثبوت او اللابثوث فاذا
 اوعدت الفكرة تلك النسبة عرفنا ان المطلوب قد حصل (وبالجمل) فالطالب
 وان كان مجهولاً من وجعل الامر معلوماً من جهة اخرى هو كونه اجزائه متصورة
 معلومة والمطلوب المجهول اذا كانت له علامة معلومة فاذا وجد الطالب وعرف
 تلك العلامة فلا بد وان يعرف انه هو الذي كان مطلوباً له كما ان العبد الا بقرينة
 اذا كانت له علامة لا يشترك فيها غيره فالعالم بتلك العلامة اذا وجدها لا بد
 وان يعرفه فكذلك هاهنا

(الطرف الثالث الكلام في المقول وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في ان عقائق الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر)

(رابعاً) في الكتب ان العقائق المركبة هي التي يمكن معرفتها لاجل
 تمكن تعريف اجزائها بقومة لها اما البسائط فانها لا تدل حقاً نقابل الغاية
 القصوى منها تعريفها بقرينة (مثل ان يقال) النفس هي محرك البدن فالمعلوم

منه

(١٧)

العلم تذكر

والفصل الاول في ان عقائق الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر

منه هي كونه محركا للبدن واما حقيقة النفس وماهيتها فهي غير معلومة •
 (ويحتجون على ذلك) بان الاختلاف في ماهيات الاشياء انما وقع لان
 كل واحد ادرك لازما غير ما ادركه الآخر فحكم بختفى ذلك اللازم
 انا لو عرفنا حقائق الاشياء لعرفنا لوازمها القريبة والبيدة لما ثبت ان العلم
 بالعلة علة للعلم بالمعلول ولو كان الامر كذلك لما كان شيء من صفات الحقائق
 مطلوباً بالبرهان (فاقا نقول) ان الحقائق البسيطة يمكن ان تكون مقولة
 (وبرهان) ان المركبات لا بد وان يكون تركيبها من البسائط لان كل كثرة
 قالوا احد فيها موجود وتلك البسائط اذ هي غير مقولة كانت المركبات ايضا
 غير مقولة بالحد ولا يمكن ايضا ان تكون مقولة بالرسم لان الرسم عبارة
 عن تعريف الشيء بالوازم وتلك الوازم ان كانت بسيطة فهي غير مقولة
 وان كانت مركبة فبساطتها غير مقولة فهي ايضا غير مقولة (وبالجملة) فالكلام
 فيها كالسكلام في الملزومات فاذا نقول ان البسائط لا يجمع نطقها به يجب
 ان لا يستل الانسان شيئا اصلا لا بالحد ولا بالرسم لكن التالى ظاهر
 البطلان فالقدم مثله •

(واما قوله) انا لو عرفنا ماهية الشيء لعرفنا جميع لوازمها (فنقول) هب انا
 لا نعرف حقيقة شيء من الملزومات لكن الكلام في ان البساطة هل تكون
 مائة من المقولية قلنا لا نعرف حقيقة الملزومات لكن نعرف لوازمها البسيطة
 وقد بينا ان العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة •

(الفصل الثاني في ان المدوم كيف يعلم)

(كل ما كان معلوما) فلا بد ان يكون متميزا عن غيره وكل ما كان متميزا عن
 غيره فهو موجود فاذا كل معلوم فهو موجود وينعكس انعكاس النقيض

(الفصل الثاني في ان المدوم كيف يعلم)

ان مالا يكون موجودا لا يكون ملو ما لكننا قد نعرف لهورا كثيرة هي
مدومة مثل انا نعلم عدم شريك الله وعدم اجتماع الضدين فكيف يمكن الجمع
بين هذين الاشكالين (فتقول) المعلوم لا يتخلوا ما ان يكون بسيطا واما
ان يكون مركبا فان كان بسيطا مثل عدم صداقة فذلك انما يعقل لاجل
تشبهه باسم موجود مثل ان يقال ليس لله تعالى شيء تكون نسبتة اليه كسبة
السواد الى الياض فلولا معرفة المضادة الحاصلة بين امور وجودية
لاستحال ان يعرف عدم صداقة تعالى وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع
السواد والياض فالعلم به انما يتم بسبب العلم باجزاء الوجودية مثل ان يعقل
السواد والياض والاجتماع حيث يعقل ثم يقال ان الاجتماع الذي هو امر
وجودي مقول غير حاصل من السواد والياض فالخامس ان عدم البساطة
انما يعرف بالمقايمة الى الامور الوجودية وعدم المركبات انما يعرف بمعرفة
بساطتها •

﴿ الفصل الثاني في تدوير جات المعلومات ﴾

(من المعلومات) ما يكون وجودها في غاية القوة مثل واجب الوجود
ويتلوه القول المقارفة والجواهر الروحانية ومنها ما يكون وجودها في
غاية الضعف حتى تكون كأنها مخالطة لعدم مثل الحيوان والزمان والحركة
ومنها ما تكون متوسطة بين الامرين وذلك مثل الاجسام والالوان
وسائر الكيفيات والكميات فالقول البشرية تنجز عن ادراك القسم
الاول لغاية قوتها كما يهر نور الشمس اجزاء الخفافيش وتنجز عن ادراك
القسم الثاني لضعفها وخصانها كما يجز البحر عن ادراك المراكات الضعيفة واما
القسم الثالث فهو الذي تقوى القوة البشرية على ادراكه والاحاطة به ولذلك

فان

(الفصل الثاني في تدوير جات المعلومات)

فان معرفة الاجرام والاباد اسهل من معرفة سائر الاشياء وباقية التوفيق
فهذا ما اردنا ذكره هاهنا من احكام العلوم وقد بقي منها امور سنذكرها في علم
النفس متوكلا على الله ونوفيقه •

﴿ الباب الثاني في القوى والاخلاق • وفيه خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في تخيص منبهات القوة ﴾

(ان لفظ القوة يقال باشتراك الاسم على امور كثيرة ولكنها موضوعة
اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه ان يكون مصدر الافعال شائعة
من باب الحركات ليست باكثرية الوجود عن الناس ويسمى هذه الضعف
وكأنها زيادة وشدة في المعنى الذي هو القدرة ثم ان لقوة بهذا المعنى مبدأ
ولازما اما المبدء فهو القدرة وهو كون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا
شاء ولا يصدر عنه الفعل اذا لم يشأ وهذا ذلك هو الجزء اما اللازم فهو ان
لا يتمل الشيء بسهولة وذلك لان النفس اول التحريكات الشائعة بما يتمل
عنها وذلك الاتعمال يصدر عنه ~~عنه~~ ~~علم~~ ~~فعله~~ ~~فلا~~ ~~يخرج~~ ~~من~~ ~~الالاتعمال~~ ~~دليلا~~
على الشدة •

(واذا ثبت ذلك فنقول) انهم قلوا اسم القوة الى ذلك المبدء وهو القدرة
والى ذلك اللازم وهو الاتعمال ثم اتت القدرة لها وصف كالجنس لها ولها
لازم اما الذي كالجنس فكونها صفة مؤثرة في الغير واما اللازم فهو
الامكان لان القادر لما صبح منه ان يفعل وصح منه ان لا يفعل كان صدور
الفعل منه في محل الامكان فكان الامكان لازما له •

(واذا ثبت ذلك فنقول) انهم قلوا اسم القوة الى ذلك الجنس وهو كل صفة
مؤثرة في الغير والى ذلك اللازم وهو الامكان (فيقولون) فثوب الايض

انه اسود بالقوة اى يمكن ان يصير اسود ثم انهم سموا الحصول والوجود
فعلا وان لم يكن فى الحقيقة فلا بل احتمالا فانه لما كان المعنى الذى وضع اسم
القوة له اولا كان متعلقا بالفعل فها هنا لما سموا الامكان بالقوة سموا الامر
الذى يتعلق به الامكان وهو الحصول والوجود بالفعل .

(ثم ان المهندسين) لما وجدوا بعض الخطوط من شانه ان يكون خطا المربع واحد
وبعضها ليس بممكن له ذلك جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه
امر ممكن فيه وخصر صا لما اعتقد بعضهم ان حدوث المربع هو بحركة ذلك
الضلع على مثل نفسه .

(واذا عرفت القوة) عرفت القوي وعرفت ان غير القوي اما الضيف
واما العاجز واما سهل الا احتمال ولما للضرورى ولما غير المؤثر واما ان
لا يكون المقدار الخطي خطا لمقدار سطحي مفروضا (واما القوة بمعنى
الامكان) قد سلف ذكر احكامها فيما مضى (واما القوة بمعنى غير الاحتمال)
فهو النوع الثالث من التكييفات فبما ان تعين القول فيه (واما القوة بمعنى
الشدة وبمعنى القدرة) فكانها انواع القوة بمعنى الصفة المؤثرة فلتكلم
فيها ثم في اسماها .

(الفصل الثانى في تحديد القوة بهذا المعنى)

(الفصل الثانى في تحديد القوة بهذا المعنى)

(القوة مبدء التغير) من آخر فى آخر من حيث انه آخر وانما وجب ان
يكون من آخر لان الشئ الواحد لو فعل فيه صفة لكان ذلك الواحد
قابلا وفاعلا وذلك يمتنع فى المشهور وتقدير ان لا يمتنع ذلك لكنه لاشبهه
فى ان الشئ يمتنع ان يكون مبدءا لتغيره لانه لو كان مبدءا لثبوت صفة
لنفسه لدامت تلك الصفة له مادام هذا موجودا ومتى كان كذلك لم يكن
متغيرا

متغيرا في تلك الصفة فلما ان مبدء تغيره لا يد وان يكون غيره •

(واما تقسيم القوة) فهو ان قول القوة اما ان يصدر عنها فعل واحد او افعال مختلفة وكلا القسمين يقمان على قسمين آخرين فلا يخلو اما ان يكون لها بذلك الفعل شعورا ولا يكون فحصل من هذا التقسيم تقسم اربعة •

(القسم الاول) القوة التي تصدر عنها فعل واحد من غير ان يكون لها به شعور وذلك على قسمين فانها اما ان تكون صورة مقومة واما ان لا تكون بل تكون عرضا فان كانت صورة مقومة فانما ان تكون في الاجسام البسيطة فسمى طيبة مثل النارية واللآلئة واما ان تكون في الاجسام المركبة فسمى صورة نورية لذلك المركب مثل الطيبة المبردة التي للافيون وللشفة التي في الافريون واما ان كانت عرضا فذلك مثل الحرارة والبرودة •

(القسم الثاني) القوة التي تصدر عنها افعال مختلفة من غير ان يكون لها بها شعور فذلك هي القوة النباتية •

(القسم الثالث) القوة التي تصدر عنها فعل واحد على ستة واحدة مع الشعور بذلك الفعل وذلك هو النفس الفلكية •

(القسم الرابع) القوة التي تصدر عنها افعال مختلفة مع الشعور بذلك الا فكل ذلك هي القوة الموجودة في الحيوانات فهذه اقسام القوة •

(ويظهر مما قلنا) ان القوة لا يمكن ان تكون مقومة على هذه الاقسام الاربعة فنقول الجنس لان بعض اقسامها صورة جوهرية وبعض اقسامها اعراض ولا يمكن ان تكون الجواهر والاعراض مشتركة في وصف جنس واما القسم الاول فانما يتكلم فيه في باب المادة والصورة واما القسم الثاني والثالث فانما يتكلم فيهما في علم النفس واما القسم الرابع فتكلم فيه هاهنا لانه احد انواع

﴿ الفصل الثالث في أحكام القدرة موقفة ثلاثة مباحث ﴾

(البحث الاول) في أنها ليست نفس المزاج والدليل عليه ان المزاج عبارة عن كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسة وهو بالحقيقة من جنس هذه الكيفيات الاربعة الا انه يكون منكسرا وضمينا بالنسبة اليها واذا كان كذلك وجب ان يكون حكم المزاج من جنس احكام هذه الكيفيات الا انه يكون اضعف من احكامها لاذ كانت صرفة قوة ولما لم يكن تأثير القدرة من جنس تأثير هذه الكيفيات عرفنا انها ليست هي نفس المزاج بل هي كيفية تابعة للمزاج •

(البحث الثاني) زعم قوم ان القدرة مقارنة للفعل واستبعد الشيخ ذلك (قال) لقائل بهذا القول كأنه يقول ان القاعد على القيام ليس يقوى على القيام اى لا يمكن في جبهته ان يقوم بالمهم فكيف يقوم (وهذا القائل) لا محالة غير قري على ان يرى وعلى من يصرف في اليوم الواحد سراوا فيكون بالحقيقة اعسى وليس هندي هذا الا استبعاد في موضعه لا تفسر بالقوة بكونها مبدأ للتغير فبعدم التغير اما ان يكون قد كملت جهات مبدئيه او لم تكمل ولم تخرج بالكلية الى الفعل فان كملت جهات مبدئيه ومؤثرته وجب ان يوجد معه الاثر واستحال تقدمه على الاثر وحيث يصح قولنا ان القوة مقارنة للفعل وان لم يوجد امر من الامور المتغيرة في مؤثرته لم يكن ذلك الذي وجد تمام المؤثر بل بضعه فلم يكن الوجود هو القوة على الفعل بل بضع القوة نعم لا شك ان الكيفية المسماة بالقدرة حاصلة قبل الفعل وبعده ولكنها بالحقيقة ليست هي تمام القوة على الفعل بل هي احد اجزاء القوة واذا امكن تأويل

د ان القاعد لا يقوى على القيام

كلام

كلام القوم على الوجه الذي فصلناه فاي حاجة بنا الى التشيع عليهم وتقييع
صودة كلامهم .

(البحث الثالث) ذمهم قوم ان القوة ليست على الضدين فان ضوايه ان هذه
القوة ليست قوة عامة على الشيء وضده فقد صدقوا لان هذه القوة متى كانت
متردة فيما بين الضدين استحال ان يصدر عنها احدهما لانه ليس احدا للجائين
اولى من الآخر ومتى خرجت عن حد التردد لم تكن قوة على الضدين
(وان ارادوا به) ان القوة التي انضم اليها مرجع آخر حتى صارت مؤثرة في
احد الضدين لا يمكن ان ينضم اليها مرجع آخر حتى تصير مؤثرة في الضد
الآخر فذلك باطل .

(الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالعرض فذلك
بقوة موجودة فيه)

(والدليل عليه) هو ان الاجسام بعد اشتراكها في الجسمية متفاوتة في الاحياز
والا تارفاختصاصها بظلك الا تارلا يمكن ان يكون للجسمية العامة المشتركة
فاذا ذلك الامر اذا على ذات ذلك الجسم وذلك التواء اما ان يكون
جسما ولا يكون (والاول باطل) فان اختصاص ذلك الجسم بظلك المؤثرة
دون جسم آخر لا بد وان لا يكون لنفس جسم السمة فاذا ذلك المؤثر ليس
بجسم فذلك المؤثر اما ان يكون حالا في ذلك الجسم او لا يكون حالا فيه
فان لم يكن حالا فيه كانت نسبة الى ذلك الجسم كسبه الى سائر الاجسام فينشذ
لم يكن اختصاص ذلك الجسم لقبول ذلك الاثر من ذلك المقارق اولى
من سائر الاجسام فثبت ان ذلك الاثر انما يختص به ذلك الجسم لمحلل
قوة موجودة فيه دون سائر الاجسام فاذا كل اثر يصدر عن جسم فان ذلك

(الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالعرض فذلك بقوة موجودة فيه)

الآثار إذا لم يكن بالمرض ولا بالقسر فلا بد وان يكون لقوة موجودة فيه •
 (فان قيل) كما ان الاجسام مختلفة في الاعراض فهي ايضا مختلفة في هذه
 الصور التي هي مبادئ تلك الاعراض فاختصاصها بتلك الصورة لو كان لاجل
 صورة اخرى فلما ان يجب مساواة تلك الصور او يجوز مساواة بعضها لبعض
 (والاول) يوجب استناد كل صورة حاصلة في الحال الى صورة اخرى لا الى
 نهاية وذلك باطل (والثاني) يدفع اصل الحجة التي ذكرتموها اذ لو جاز
 استناد صورة حاصلة في الحال الى صورة سابقة عليها جاز استناد المرض
 الحاصل في الحال الى مرض سابق عليه فيستد كل مرض الى مرض سابق
 عليه وحينئذ لا يحتاج الى اثبات الصورة •

(والجواب) ان السبب في اختصاص المادة بصورة معينة هو الصورة
 السابقة ولا يمكن ان يكون السبب لوجود المرض الحاصل هو المرض
 المتقدم لوجوه •

(الاول) وهو ان الماء اذا انجمت البرودة علاقه النار في زال المسخن
 مادت البرودة اليه فلما ان في جسم الماء شيئا محفوظ الذات عند حصول
 المسخن القسري وهو الذي اصاب البرودة الى الماء عند زوالها بالقسر فلما
 ان استناد هذه الآثار الى مبادئ موجودة في الاجسام واما الصورة فانها
 اذا زالت لا تعود عند زوال الزيل فان الماء اذا مرض له عارض صير •
 هواء فمذ ذللك القسر لا يعود عليه ماء فلما ان الامر ارض متسبة
 الى الصور والصور لا يجب انسابها الى صورة اخرى •

(الثاني) وهو ان العناصر اذا امتزجت انكسرت كقيتها ولم تثبت ان علة
 الكسر موجودة عند حصول الكسر فلا يخلو ما ان يكون انكسار

كيفية كل واحد منها بكيفية الآخر وليس بلك الكيفية بل عيبتها والاول باطل لانه لو كان انكسار كيفية كل واحد منها بسورة كيفية الآخر فلما ان يتقدم انكسار احدهما بالآخر على انكسار الآخره اويكون انكسار كل واحد منها بالآخر مقارنا لانكسار الآخره والاول محال والا لزم ان لا ينكسر الكاسر بما انكسر به لان المطلوب به ضرورة متلويا لا يمكن ان يصير قابلا مع انه ما قوى على التلبه فتد كونه غير مطلوب والثاني ايضا محال لان الانكسارين لو وجدا معا وهما متلولا الكاسرين فوجب ان يوجد الكاسر ان معا فتد حصول الانكسارين المتلوين بسورتين الكيفيتين لزم وجوب حصول سورتين الكيفيتين فتكون الكيفيتان منكسرتين غير منكسرتين وهذا محال فثبت ان انكسار كيفية كل واحد من المنصرين ليس بكيفية المنصر الآخر بل بالسورة الموجودة في المنصر الذي هو مبدئ تلك الكيفية فثبت بهذا وجود هذه القوة .

(الفصل الخامس في الخلق)

(هذه انه) ملكة تصدربها عن النفس افعال بالسهولة من غير تقدم روية وليس الخلق عبارة عن القدرة على الافعال لان القدرة نسبتها الى الضدين واحدة على الوجه الذي عرفت وليس ايضا عبارة عن نفس الفعل بل الخلق عبارة عن كونه محال تعدد عنه الصنعة من غير روية كمن يكتب شيئا من غير ان يتروى في حرف او يضرب بالطنبور من غير ان يتروى في فقرة فقرة وكذلك ملكة العلم ليس ان تحضر المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية .

(واعلم) ان الفضائل الخلقية ثلاث الشجاعة والنفه والحكمة ومجموعها

العدالة ولكل واحدة من تلك الثلاث طرفان وهما رذيلان.

(أما الشجاعة) فهي الخلق الذي تصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال
التهور والجبن وهذان الطرفان رذيلان.

(وأما العفة) فهي الخلق الذي تصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال التهور
والفجور وهذان الطرفان رذيلان.

(وأما الحكمة) فهي الخلق الذي تصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال
الجريرة (١) والنباوة وهذان الطرفان رذيلان.

(وخلن بعضهم) ان الحكمة العملية هاهنا هي التي تجمل قسيمة للحكمة
النظرية حيث يقال الحكمة اما نظرية واما عملية (وذلك باطل) لان المراد
بالحكمة العملية هاهنا ملكة تصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال الجريرة
والنباوة واما اذا قلنا ان من الحكمة ما هو نظري ومنه ما هو عملي لم يرد به
الخلق فان ذلك ليس جزئاً من القاطعة بل يزيد معرفة الانسان بالملكات
الخلقية بطريق التماسك فيها كما هو دماهي وما بالفاضل منها وما الردي وانما
كيف تحدث من غير قصد اكتساب وانما كيف تكتسب بقصد وايضاً
معرفة السياسات المنزلية والمدنية (وبالجملة) المعرفة بالامور التي انا ان قطعها
وهذه المعرفة ليست غريزية بل متى جعلناها كانت حاصلة لنا من حيث هي
معرفة وان لم تعلم فلا ولم تخلق خلقاً فلا تكون افعال الحكمة العملية الاخرى
موجودة ولا ايضاً الخلق وتكون عندنا لا محالة معرفة مكتسبة يقينية.

(فالخاصل) ان الحكمة العملية تقدير ادبها بالعلم بالخلق وقد يراد بها تنس الخلق
وقد يراد بها الافعال الصادرة عن الخلق فالحكمة العملية التي جعلت قسيمة

(١) الجرير الخلداع الخليت مرب كرز بالقارسية ١٢

الحكمة النظرية هي العلم بالخلق والحكمة العملية التي جعلت إحدى الفضائل
لنظرية الثلاث هي قس الخلق وإبناؤه لحكمة العملية بالمعنى الأول لا تشارك
الحكمة العملية بالمعنى الثاني لأن الحكمة العملية بالمعنى الأول ليس عليها هذا الخلق
فقط بل وبسائر الأخلاق من الشجاعة والنفة والياسات أيضاً فظهر
الفرق بين البابين •

(وإذا عرف ذلك) فنقول أنهم سموا بمجموع الأخلاق الثلاثة عدالة
والمقابل للعدالة شيء واحد وهو الجور (فهذا) ما يليق بهذا الوضع من شرح
الأخلاق والباب المذكور في كتب الأخلاق •

(للباب الثالث في الالم والاذة وفي خمسة فصول)

(الفصل الأول في حقيقة الاذة والالم)

(زعم محمد بن زكريا) أن الاذة عبارة عن الخروج من الحالة النيران الطبيعية والالم
عبارة عن الخروج من الحالة الطبيعية وسبب هذا الظن اخذها بالعرض مكان
ما بالذات لأن الاذة لا تتم إلا بالأحرار والادراك الحسي وخصر ما للمسي
أما يحصل بالاتصال عن الضد فإن استمرت الكيفية لم يحصل الاتصال فلم
يحصل الشعور فلا تحصل الاذة فلما لم تحصل الاذة المسمية إلا عند تبدل
الحال النيران الطبيعي ظن أن الاذة نفسها هي ذلك الاتصال وهذا باطل
لأن الإنسان قد يستد بالنظر إلى الصورة الحسنة التي مارأها وما كان مألوما
يوجد ما حتى لا يقال بآث النظر يدفع ضرر الاشتياق (وكذلك)
وما يدرك مسألة علمية من غير طلب منه لها ولا شوق إلى تحصيلها أو يفتق له
مال عظيم أو منصب جليل مع أنه لم يكن متوقفاً لها ولا طالباً لحصولها حتى
لا يقال بأن حصول هذه الأمور يزيل الالم الطب والتشوق مع أن كل هذه
في كتاب الأخلاق

(الفصل الأول في حقيقة الاذة والالم)

الامور لذينة فبطل هذا المذهب •

(واذا ثبت ذلك فنقول) القالب على كلام الشيخ ان اللذة ادراك الملائم والملائم هو الكمال الخالص بالشيء وان الالم هو الادراك المتناقض فانه ذكر في القانون ان الوجدع هو الاحساس بلمتافي وذكر في الفصل الاخير من المقالة الثامنة ومن الهيات الشفاء ان اللذة ليست الا ادراك الملائم من حيث هو ملائم • وذكر ايضا في فصل المعاد من المقالة التاسعة ان القوى تشترك في انشورها بمواضعها وملائمها والخير واللذة الخاصة •

(وذكر ايضا) في الادوية العقلية ان اللذة هي ادراك لحصول الكمال الخاص بالقوة المدركة الا انه ذكر في هذا الفصل من هذا الكتاب ما هذه عبارته (فقال) سبب اللذة عند ادراك الخروج الى الحالة الطبيعية هو حصول الادراك ولما عرض ان كان حصول الادراك مع الخروج عن الحالة الغير الطبيعية عرض ان كانت اللذة مع الخروج منها (فظن) ان ذلك سببها وليس كذلك بل السبب هو ادراك حصول الكمال لا غير فهذا هو سبب اللذة • (اقول) لما جعل الادراك سببا للذة وجب ان يكون متأثرا للذة لان الشيء لا يكون سببا لنفسه (و اقول) انك قد عرفت ان التصديقات المكتسبة كما يجب انتمؤها الى التصديقات الفنية من البرهان فكذلك التصورات المكتسبة يجب انتمؤها الى التصورات الفنية من التعريف وكما ان القضايا الحسية لا تحتاج صحتها الى البرهان مثل علم الانسان باله والذاته فتصور هذه الامور المتقدمة على التصديقي بها اولى ان يكون غنيا من التعريف فاذا آلم واللذة حقيقتان غنيتان من التعريف •

(ثم هاهنا) بحث لا يستغنى عنه وهو ان نعرف ان الحالة التي نجهدها من النفس

التي

والثانية

التي سميناها باللذة هي نفس ادراك اللذات او امر متاخر لذلك الادراك
وبتقدير كونها متأخرة لذلك الادراك هي معلول ذلك الادراك او معلول
شيء آخر وان كانت لا توجد الا مع ذلك الادراك .

(فهذه امور) لا بد من البحث فيها والى الآن لم يصح ضد شيء من هذه
الاحكام بالبرهان ولكن الاقرب الى الظن ان الالم ليس هو نفس ادراك
الذات لان التجارب الطبية شهدت بان سوء المزاج الرطب غير موافق له
محموس فلو كان ادراك الامر الغير الطبيعي هو نفس الالم لاستحال ان يوجد
ادراك سوء المزاج الرطب مع عدم الالم (وبه يثبت ايضا) ان ادراك الذات
وحده لا يكفي في احتشاء الالم (واما الذي يقال) بعد ذلك من ان المريض
قد يبتذل بالحلاوة مع انها لا تلائم بل تعرضه ويخرج من الادوية وهي تلائم وتنفع
فدل على ان اللذة ليست عبارة عن ادراك اللذات ولا الالم عبارة عن ادراك
الذات (فهو ضعيف) لان المريض لا يستلذ بما يشاء لانه لا من حيث انه ادراك
مالا يلائمه بل اما لان في بدنه خلل لا يمكن له ان يستلذ بما يشاء وله اليها فيستلذ
بكون ذلك في بدنه لانه لو حصل زيادة هذا الخلل في بدنه من غير ان ادراك
ما استلذه لاستلذه واما لان اعضاء الحضم تصنف من هضم ما يتناولها
فيستحيل الى خلط ردي حتى لو حصل ذلك من دون ان ادراك ما يشتهي
استلذه (وايضاً) لو ادرك المريض ما ينفر طبعه عنه من الادوية ولم يمرض
امر آخر لم يتفهم والامور العارضة هي انما ان يخرج الدواء خلطاً موزناً
او يحمله الى خلط جيد فينذوه او يقوى بعض الاعضاء فلهذه الامور يحصل
الاتضاع لانه ادراك ما ينفر عنه ثبت ان ما قالوه غير لازم .

• انما يستلذ بما يستلذه .

في الفصل الثاني في أن تفرق الاتصال مؤلماً

(زم) بالينوس أن السبب الذاتي للوجع هو تفرق الاتصال فإن الحار إذا
 يوجع لأنه يفرق الاتصال ولأن البارد إذا يوجع أيضاً لأنه يلزمه تفرق
 الاتصال لأنه لشدة تكينه وجهه يلزمه لا محالة إلى أن يجذب الأجزاء إلى
 حيث يتكاثف عنده فيتفرق من جانب ما يجذب عنه والأسود في المبصرات
 يؤلم لشدة جهه والايض لشدة قريحه والمز والحامض في المذوقات يؤلم
 لحرط قريحه والنفس لحرط قبيضه فينبه التفرق لا محالة وكذلك في
 الشم وكذلك في الأصوات القوية فتولم بالتفرق بنفس من الحركة الموائية
 عند ملاقة الصباخ

(و) بالجملة مما لا طباء افتوا في أن تفرق الاتصال سبب ذاتي للوجع ولي
 فيه شكوك

(الاول) أن التفرق والاتصال حفظان مترادفان وقد افتوا على أن
 الاتصال امر عيني وهو عدم الاتصال عما من شأنه أن يكون متصلاً والوجع
 والألم لا شك أنهما امران وجوديان والامر العيني لا يجوز أن يكون علة
 للامر الوجودي فتفرق الاتصال لا يجوز أن يكون علة للألم

(الثاني) أن الآلة إذا كانت في غاية الحدة فإذا تطلعت العضو سرياً فربما
 لا يحس بذلك القطع في أول الأمر بل إنما يظهر الألم بعد ذلك لحظة
 ولو كان تفرق الاتصال لذاته مؤلماً لاستحال تخلف الألم عنه فلم يخلف عنه علم
 أن ذلك التخلف إنما كان لأن في أول القطع لم يحصل سوء المزاج فلا جرم
 لم يحصل الألم ثم لما حصل سوء المزاج بعد ذلك لا جرم حصل الألم

(الثالث) وهو أن التندب والنحو إنما يحصلان بأن يتفرق اتصال العضو
 وتنفذ

وتنفذ في التبرج المستعدة الاجزاء التذائية مع انه ليس هناك الم ومعلوم
انه انما لم يولم لان ذلك الفرق امر طبيعي ولم يحدث منه سوء مزاج وذلك
يدل على ان الفرق ليس سبب اللام لانه فرق بل لما يكون معه من سوء
المزاج (فتحتاج) هاهنا الى بيان ان اتصال العضو بفرق عند التذني وعند
التمور وذلك بالنقل اولاً ثم بالبرهان ثانياً .

(اما النقل) قد صرح الشيخ بذلك في موطن كثيرة من كتاب الشفاء
(فنها) انه حكى في الفصل السادس من المقالة الثانية من التين الاول
من الطبيعيات من اصحاب الخلاء انهم احتجوا على وجود الخلاء بان قالوا
الشيء انما ينمو لتغذ شيء فيه ولا شك ان ذلك الشيء يتغذى في الملاء بل
في الخلاء (تم انه اجاب) عن ذلك في الفصل التاسع (قال) اما حديث الذي
كان الغذاء يتغذى بين المائتين من اجزاء الاعضاء بحركتها بالتمديد بقوله
فيكن بينهما ويتفتح الحجم (هذا نقل الشيخ) وهو صريح فيها قلناه .

(ومنها) انه قال في الفصل الثامن من التين الثالث من الطبيعيات في بيان
كيفية النمو يجب ان يكون ذلك الازداد مستمرا على تناسب يؤدي الى كمال
النشوء ويكون الوارد قد فسد واستحال الى ما كلة للورود عليه والورود عليه
قد نسي ممتدا في الاقطار متوجها الى كمال النشوء فيجب ان يكون هذا الوارد
يدخل المورد عليه نافذا في خلل يحدته في جسمه يدفع له المورد عليه الى
الطارة على نسبة واحدة في نوعه .

(ومنها) انه قال في الفصل الاول من المقالة الثانية من علم النفس واما المزية
فلها تزيد في الطول اكثر مما تزيد في العرض والزيادة في الطول اصعب من
الزيادة في العرض وذلك لان الزيادة في الطول يحتاج فيها الى تنفيذ الغذاء في

الأعضاء العلية من المقام والمصب تنفذاً في أجزائها طولا لا يتسم أو يتغذي بين أطرافها (وأعلم) أن كلامه في هذه الموضع الثلاثة صريح في أن النمو لا يحصل إلا عند تفرق الاتصال •

(وأما البرهان) فلا شك أن الأعضاء في التحلل ولاسنى للتحلل إلا أن يفصل عن العضو جزء كان متصلاً به والحاجة إلى الغذاء لا تعاق مثل ذلك الجزء بالعضو فإذا تفرق الاتصال شيء لا تغلوا الأعضاء عنه في أكثر الأوقات ثم إن هذا التفرق ليس شيئاً يختص به ظاهر العضو دون باطنه لأن المحال هو الحرارة وهي - يارة في ظاهر العضو وباطنه فوجب أن تحلل الأجزاء من باطن العضو كما تحلل من ظاهره والتحلل لا يتم إلا بتفرق الاتصال • (فإن قيل) التمدد والنمو وإن كانا لا يمان إلا بتفرق اتصال العضو ولكن ذلك التفرق في أجزاء صغيرة جداً فلهذا التفرق لا يصل إلا لم (فتقول) إن كل واحد من تلك التفرقات وإن كانت صغيرة جداً ولكن تلك التفرقات كثيرة جداً الآن التفرق والنمو شيء غير مختص بجزء من البدن دون جزء بل هما حاصلان في جملة الأجزاء وهما لا يمان إلا بهذا النوع من التفرق فإذا هذا النوع من التفرق أمر حاصل في جملة الأعضاء وإذا كان كذلك فلو كان تفرق اتصال الأعضاء من حيث أنه تفرق مولى الكائنات الآلام حاصلة في جملة البدن ولم يمكن كذلك علمنا أن التفرق لذاته غير مولى بل إنما يولد إذا حصل منه سوء مزاج •

(فإن قيل) هذه التفرقات مؤلمة إلا أن تلك الآلام لما دامت بطل الشعور بها (فتقول) أنا لا أنى بالآلام إلا المعنى المخصوص الذي يجده الحي من نفسه ولا شك أنه غير حاصل بسبب التمدد والنمو وليس كلامنا إلا في ذلك

فان اثبتتم امرا اخر كان وقوع اسم الالم عليه وعلى مانحن فيه باثره الاسم •
(فان قيل) المحس شاهد بان تفرق الاتصال مو لم فاعذركم عنه (قلنا) عذرنا عنه
واضح وهو ان تفرق الاتصال يستحب سوء المزاج وذلك مو لم •

(فان قيل) قد جعلتم تفرق الاتصال علة لسوء المزاج مع ان التفرق امر
هedy وسوء المزاج امر وجودي (فنقول) بدن الانسان مركب من
الناصر التي تقتضي طبيعة كل واحد منها الخروج عن الاعتدال ثم انها ما دامت
متصلة انكسر البعض بالبعض وحصل الاعتدال فاذا تفرقت بقيت طبيعة
كل واحد منها خالية مما يسوقها من اقلية الكيفية الخارجة عن الاعتدال فينتز
تفيض عنها تلك الكيفيات •

(فالحاصل) ان السبب القاعلي لسوء المزاج هو طبيعة كل واحد من البسائط
الا ان اختلاطها صار مانعا من ذلك فلما تفرق الاتصال قد عدم المانع فينتز
نعود الطبيعة مقتضية لصلها •

﴿ الفصل الثالث في تحقيق سبب الالم ﴾

(مذهب جالينوس) ان السبب القريب للالم هو تفرق الاتصال واما سوء
المزاج فهو انما يكون مو لما يكونه مستقبلا لتفرق الاتصال •

(ومذهب الشيخ) ان السبب الذاتي للالم اما التفرق واما سوء المزاج
المختلف اما بالذات فهو الحار والبارد واما بالعرض فهو اليابس لانه لشدة
تقيضه ربما كانت سببا لتفرق الاتصال واما الرطب فانه لا يرم اصلا
(ومانحن) فنظن ان السبب الذاتي هو سوء المزاج فقط •

(واعلم) ان كل ما دل على ان التفرق ليس سببا ذاتيا للالم فهو قيد الظن بان
سوء المزاج المختلف سبب ذاتي لذلك لاننا لا نقل سببا قالنا •

(ثم ان الشيخ احتج) على ان سوء المزاج المختلف موطن بالذات بامور ثلاثة
 (الاول) ان الوجد قد يكون متشابه الاجزاء في العضو الوجد و تفرق
 الاتصال لا يمكن ان يكون متشابه الاجزاء لانه لا بد من انتهاء القسمة الى
 آحاد لا يكون في شيء منها تفرق فافاً وجود الوجد في الاجزاء الخالية من
 تفرق الاتصال لا يكون عن تفرق الاتصال (ولقائل ان يقول) اننا لانعلم
 كون الوجد متشابه الاجزاء في الحقيقة ثم قد يكون متشابه الاجزاء في
 الحس ولا يلزم من ذلك ان يكون متشابه الاجزاء في الحقيقة لان التفرقات
 متى كثرت في السطح كان البعض قريباً من البعض وصارت السطوح صغيرة
 جيداً فلذا حصلت الآلام في مواضع التفرقات فكثرة تلك المواضع وقرب
 بعضها من البعض وصغر ما بينها من السطوح يشبه على الحس فيظن كون
 الوجد متشابهاً وان لم يكن في نفس الامر كذلك (وهذا) كما اننا اذا دققنا
 اللد والاسفيداج والخنجر (١) والخنجر دقاً فاعلمنا وخططنا البعض البعض
 باساقه يظهر في الحس للجميع لون متفرق على حدة وان لم يكن في نفس
 الامر كذلك فلذا كان هذا الاحتمال قائماً لم يكن القياس برهاناً *

(الثاني) قال البرد متوجع حيث يقبض ويجمع وحيث يبرد وتفرق الاتصال
 عن البرد لا يكون حيث يبرد بل في اطراف الموضع المتبردة (ولقائل ان
 يقول) الموضع اذا تبرده فانه ينقبض ويرس من ذلك الانقباض ان تمدد
 اطرافه عن اطراف الموضع الحار وان تضغط اجزائه المتبردة بعضها في بعض
 وكلا الامرين سبب لتفرق الاتصال (اما الاول) فلانه اذا تمدد طرفه
 عن طرف الموضع الحار اتصل عنه فصل التفرق (واما الثاني) فلان

(١) هو معدن متفتت بهامس يسمل منه الحبر الا حراً ١٢ محيط

الضغط سبب لتفريق الاتصال ولذلك جعلتم الالم الضاغط ممسما من اتسام الالم وايضا قلان الموضع المتباعد يمكن ان يكون بصفة ابرد من البعض وحيث يحصل الابرء من البارد واذا كانت هذه الاحتمالات قائمة لم يكن القياس برها خيا .

(الثالث) قال الوجب لامحالة احساس بمؤثر متناف بصفة من حيث هو متناف والحد يتمكس فكل محسوس متناف من حيث هو متناف موجد .
(ولقائل ان يقول) ان كنت تجعل اسم الوجع اسما لادراك المتناف فذلك مما لا منازعة فيه ولكننا بينا ان المعنى المخصوص الذي نجده من اتساع ونسيجه بالالم لم يثبت بالبرهان انه نفس ادراك المتناف او امر آخر مقارن له ومتى كان كذلك لم تكن في هذا الكلام **علة** (او ايضا) فهو متقوض بسوء المزاج الرطب فانه مدرك فها هنا حصل ادراك المتناف مع انه لم يوجد الالم (ويمكن) ان يتمسك في اثبات المطلوب **بطلان** لسعة التقرب اشد ابلا ما من الجراحة العظيمة ولو كان المولم هو محرق الاتصال فقط لكانت الجراحة العظيمة اقوى في الابلام منها ولما لم يكن كذلك علمنا ان زيادة الالم من لسعة التقرب انما حصل من سوء المزاج لا من تفرق الاتصال (ويمكن) ان يترض على ذلك ببعض ما ذكرناه .

﴿ الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق ﴾

(سوء المزاج) ان استقر في العضو وابطل الطبيعة الخاصة بالمضو فذلك يسمى سوء المزاج المتفق وان لم يكن كذلك يسمى سوء المزاج المختلف ثم ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق (والشيخ) بين ذلك بحجة ومثالين (اما الحجة) فهي ان سوء المزاج المتفق لا يحس لان الحاس يجب

(الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق)

ان ينفصل عن المحسوس والشيء لا ينفصل عن الحالة المتسكة التي لا تفيده بل عن
الضد الوارد المنير اليه الى غير ما هو عليه .

(ولما المثالان فاحدهما) ان حرارة صاحب اللدق اشد كثيرا من حرارة
صاحب الثوب مع ان صاحب اللدق لا يجهد من الا لتهاب ما يحس به صاحب
الثوب او صاحب حتى اليوم لان حرارة اللدق مستقرة في جوهر الاعضاء
الاصلية وحرارة الثوب واردة من مجاورة خلط على اعضاء محفوظ فيها
من اجها الطبيعي بحيث لذاتني منها الخلط في العضو منها على مزاجه .

(المثال الثاني) ان ذا الناقص بالاستحمام شتاء اذا استحم بالماء الحار بل
بالفاتر عرض له منه تاذا لان كيفية بدنه بيده عنه مضادة اياه ثم ياتيه فيستلذه
كما يتدرج الى الاستعالة عن سائر البرد الساجل ثم اذا بعد ساعة في الحمام
الداخل فربما يتفق ان يغير بدنه استغنى عن ذلك الماء فاذا غرق فصب الماء
الاول بنسبة عليه اشهر منه على المزاج .

(ويمكن ان يقال) ان المناقاة لا تحقق الا عند ثبوت شيئين ليكون
احدهما منافيا للآخر فاذا كان المضمون كيفية فورد عليه ما يضاد كيفية فلا يخلو
اما ان يكون الوارد عليه قد ابطال كيفية ذلك المضمون او لم يطل كيفية
فان ابطال كيفية ذلك المضمون يمكن هناك كقيمتان بل كيفية واحدة واذا لم
يوجد هناك كقيمتان لم تكن المناقاة حاصلة لما عرفت واذا لم تكن المناقاة
حاصلة لم يكن ادراك المناقاة في حاصلا فلا يكون الا لم حاصلا واما اذا كان
الوارد لا يقوى على ابطال كيفية المضمون فينشذ تكون المناقاة حاصلة بين كيفية
المضمون وكيفية الوارد عليه واذا كانت المناقاة حاصلة فينشذ يحصل الشعور
بتلك المناقاة فلا جرم تحقق الالم (فهذا هو السبب) في ان سوء المزاج
المتفق

للتفق لا يؤلم وسوء المزاج المختلف يؤلم •

﴿ الفصل الخامس في تفصيل المذاكات الحسية ﴾

(قال) جالينوس المذة والالم يحدثان في الحواس كلها وكلما كان الحس اكثف كانت مقاومته مع الوارد اكثر فكان الالم والمذة اقوى • والطف الحواس البصر لانه جهم بالنور الذي يشبه النار التي هي الطف للناس فلا جرم لا تكون المذة والاذى في البصر الا قليلا (واما السمع) فقل لطاقة من البصر لان آله الهواء القروح فلا جرم صارت المذة والاذى في هذه الحاسة اكثر منهما في البصر (ثم الشم) اقل لطاقة من السمع لان محسوسه البخار وهو اقل من الهواء فلا جرم المذة والاذى في الشم اكثر منهما في السمع (والذوق) اقل من الشم لان آله الرطوبة المذبة وهي في درجة الماء فلا جرم المذة والاذى في الذوق اكثر (واللمس) اقل من جميع الحواس لانه في قياس الارض فكانت مقاومته مع الوارد اقوى وابطأ فلا جرم صارت المذة والاذى فيه اقوى (وقال الشيخ) في الفصل الثالث من المقالة الثانية من علم النفس الحواس منها المذة لها في محسوساتها ولا الالم ومنها ما يبتذو بتألم بتوسط المحسوسات قاما التي لا لذة لها ولا الالم مثل البصر فانه لا يبتذ بالالوان ولا يتألم بل النفس تتألم بذلك وتبتذ من داخل وكذلك الحال في الاذن فان تألمت الاذن من صوت شديد والعين من لون منفرط كالضوء فليس تتألم من حيث تسمع او تبصر بل من حيث تلمس لانه يحدث فيه الالم لمسي وكذلك يحدث فيه بزوال ذلك لذة لمسية واما الشم والذوق فيتألمان ويبتذلان اذا تكيفتا بكيفية منفرة او ملائمة واما اللمس فانه قد يتألم بالكيفية الملموسة ويبتذ بها وقد يتألم ويبتذ بغيره - سطر كيفية

من المحسوس الاول بل يتفرق الاتصال والتشابه (هذا ما قاله الشيخ) وهو الحق الصريح.

(فان قيل) لاشك ان الملائم للعين هو الابصار فكيف زعم الشيخ ان العين لا تلتذ بذلك مع انه عدالة بانها ادراك الملائم (فنقول) لما نحن فلا نساعد على ان في العين قوة مدركة بل البصر والسامع هو النفس وهذه الاعضاء آلات لها في هذه الادراكات فانفع عنا هذا الاشكال.

(واما على مذهب الشيخ) فالمذران الالوان ليست ملائمة للقوة الباصرة فانه يستحيل اتصاف القوة الباصرة بالالوان ثم ادراك الالوان امر ملائم للقوة الباصرة والشيخ لم يجعل حصول الملائمة بل جعل ادراك الملائمة للقوة الباصرة اذا ابصرت فحصل لها الملائم الذي هو ادراك الالوان ولم يحصل لها ادراك هذا الملائم فان القوة الباصرة ما ادركت كونها مدركة للالوان بل النفس تدرك الاحياء وتذكر انها ادركت تلك الاشياء فلا جرم تحصل لها اللذة. *مررت تحقيق كتاب تبيين غوامض*

(ولقائل ان يقول) القوة الالامية يمتنع اتصافها بالكيفيات الملموسة فانما لا تكون تلك الكيفيات ملائمة لها لان الملائم هو الذي يكون كالا للشيء واقبل درجات الكمال امكان حصوله للنسبة بل الملائم للقوة الالامية ادراك الملموسات ثم ليس لها ان تدرك انها ادركت الملموسات فهي اذا ما ادركت الملائم فيلزم ان لا تكون لها الذمعة ان الشيخ اعترف بحصول اللذة لهذه الحاسة (والحاصل) ان هذه المحسوسات لما ان يسلّم كونها ملائمة لهذه الحواس او يقال للملائم للحواس هو الاحساس لا المحسوس فان سلّم كون المحسوسات ملائمة للحواس كان ادراكها ادراكا للملائم فيكون ادراك

أدراك البصر للألوان إدراكاً للملائم قوله بعد ذلك إن البصر لا يحد
بالألوان يناقض قوله اللذة هي إدراك للملائم (وأما إن منع ذلك) يؤزم إن
الملائم لهذه الحواس هو إلا حساس لا المحسوس فلا يخلو عما إن يقول بأن
حصول الملائم هو اللذة لو يقول إدراك الملائم الذي يحصل هو اللذة (فإن
قال بالأول) فقد لزمه تسليم القول باللذة للبصر (وإن قال بالثاني) لزمه
أن لا يثبت اللذة في حاسة البصر لا ليس الملائم لها للمحسوسات بل الاحساس
بها ليس لها إدراك لذلك الاحساس ليس لها إدراك الملائم فوجب أن
لا تكون لها لذة فهذا هو وجه الاشكال .

﴿ الباب الرابع في قيمة الكيفيات النفسانية وفيه سبعة فصول ﴾

﴿ الفصل الأول في الصحة والمرض وفيه ستة مباحث ﴾

(البحث الأول) في حدها حد الشيخ المصنف في الفصل الأول من القانون
بأنها ملكة أو حالة تصدر عنها الأفعال المرضية للخلق لها سلبية (وحدتها)
في الفصل الثاني من التلخيص الأول من المتن الثاني من هذا الكتاب بأنها هيئة بها
يكون بدن الإنسان في مزاجه وتركيبه بحيث تصدر عنه الأفعال كلها صحيحة
وسلبية (وحد المرض) بأنه هيئة في بدن الإنسان مضادة لهذه (وحدتها)
في الفصل الثاني من سابعة قاطيغورياس منطق الشفاء بأنها ملكة في الجسم
الحيو أن تصدر عنها لأجلها الأفعال الطيبة وغيرها على المجرى الطبيعي غير
مأثورة والمرض حالة أو ملكة مقابلة لتلك فلا تكون أفعالها من كل الوجوه
كذلك بل تكون هناك آفة في الفعل .

(فتقول) الأمور التي وضمها الشيخ في هذه الحدود موضع الجنس مختلفة
بالسوم والخصوص فاعلم الهيئة لأن الشيخ لما ذكرها قد رسم الكيفية ذكر

(بحث في باب الكيفيات النفسانية) (الفصل الأول في الصحة والمرض)

بعد هاما يميز الكيفية عن سائر اجناس الاعراض ولولا ان الهيئة مقولة على جملة اجناس الاعراض لما احتاج الى ما يميز الكيفية عن غيرها بعد ذكر كونها هيئة ثم بعد ذلك الذي جعل فيه الحال والملكة مكان الجنس اخص من الاول ثم بعد ذلك الذي جعل الملكة فيه على التبيين في مكان الجنس اخص من الثاني فهذا تلخيص ما وضع في هذه الرسوم موضع الجنس فتلخيص ما وضع فيها مكان الفصل •

(فنقول) قوله في الحد الاول تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سلبية لم يتبر فيه الا ان يكون الفعل الصادر عن موضوعه سلبا فالنبات اذا كانت افعاله من الجذب والمضغ سلبية وجب ان تكون صحيحة فهذا الرسم بدرجة فيه صحة النبات والحيوان اجمع (واما الرسم المذكور) في الشفاء وهو انه ملكة في الجسم الحيواني تصدر عنه لا يعلها افعاله الطبيعية فهذا اخص من الاول لانه لا يدخل فيه صحة النبات ولكن يدخل فيه صحة سائر الحيوانات (واما الرسم المذكور) في الموضوع الآخر من القلوب وهو انه هيئة بها يكون بدن الانسان بحيث يصدر عنه كذا فهو اخص من الكل لانه لا يدخل فيه الا صحة الانسان (فهذا هو القول) في تلخيص مفومات هذه الرسوم وتلخيص اختلافها في السوم والتفصوص •

(البحث الثاني) في انت الصحة هل هي متدرجة تحت الحال والملكة ام لا فلما قل ان يمنع ذلك من وجوب (الاول) ان الصحة والمرض متضادان فوجب دخولهما تحت جنس واحد فان كانت الصحة داخلة تحت الحال والملكة وجب ان يكون المرض داخلا تحتها والا فلا •

(ثم ان الاطباء) اتفقوا على ان اجناس الامراض المفردة ثلاثة سواء المزاج

المفرد وسوء التركيب و تفرق الاتصال (فأما سوء المزاج) فهو غير داخل تحت الحال والملكة لأن سوء المزاج إنما يحصل عند صيرورة هذه الكيفيات الأربع أزيد أو انقص مما ينبغي بحيث لا تبقى الافعال مع تلك الريادة أو التقصان سليمة وهناك امران (أحدهما) الكيفية التريفة (والثاني) صيرورة البدن موصوفاً (فإن جعل المرض) نفس الكيفية التريفة مثل أن يجعل الحسى نفس الحرارة التريفة على ما نص عليه الشيخ لم يكن المرض المزاجي داخل تحت الحال والملكة لأن المرض هو الحرارة المخصوصة والحرارة من النوع المسعى بالأفعال والافعال لا من النوع المسعى بالحال والملكة (وأما أن جعل المرض) لا نفس تلك الكيفية بل موصوفة البدن بها فهذا هو مقولة أن يفضل وليس هو من الحال والملكة ثبت أن المرض المزاجي ليس داخل تحت الحال والملكة •

(وأما المرض التركيبي) فهو عبارة عن مقدار أو عدد أو وضع أو شكل أو انسداد مجرى يخل بالافعال وليس شيء منها داخل تحت الحال والملكة أما المقدار والعدد فلا نهما داخلان تحت النكم لأن تحت الكيف وأما الوضع فلا نه مقولة مستقلة بنفسها وأما الشكل فلا نه وإن كان تحت الكيف لكنه غير داخل تحت الحال والملكة بل تحت الكيفيات المختصة بالكيفيات (وأما أن قيل) المرض هو موصوفية البدن بهذه الأمور كانت ذلك مقولة أن يفضل على ما بيناه •

(وأما تفرق الاتصال) فهو عبارة عن عدم الاتصال مما من شأنه أن يكون متصلاً والامور العدمية لا تكون متدرجة تحت مقولة أصلاً فضلاً عن أن تكون داخل تحت الحال والملكة ثبت أنه ليس ولا واحد من اجناس

الامراض مندوجات تحت الحلال والمملكة فلا تكون الصحة مندوجة تحتها •
 (الثاني) ان العناصر اذا امتزجت انكسرت سوررات كفياتها وحيث
 تستمد لامرين (احدهما) كثيفة متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليوسة فتكون مثلاً حرارة منكسرة او برودة منكسرة او رطوبة منكسرة
 لويوسة منكسرة (وتأنيها) قوى وكيفيات اخرى مثل طيبة
 او قس او لون او طعم •

(واذا ثبت ذلك فنقول) المسمى بالصحة اما ان يكون اجتماع تلك الاجزاء
 او الكيفيات المنكسرة الخاصة للمجموع او القوى وسائر الكيفيات التي
 تتبع ذلك (فاما اجتماع تلك الاجزاء) او تأخير بعضها في البعض وتأخير بعضها عن
 البعض فكل ذلك من المقولات النسبية فلا تكون تحت الحلال والمملكة (واما
 تلك الكيفيات المنكسرة) فهي دالة تحت النوع المسمى بالاقتمالات
 والاقتمالات فلم يبق لها هنا الا القوي فان كان المراد بالصحة هذه القوى كان
 ادخال الصحة تحت الحلال والمملكة مستتباً ولكن يلزم منه ان لا يكون المرض
 مقابلاً للصحة فثبت ان ادخال الصحة تحت الحلال والمملكة مشكل •

(البحث الثالث) عن الشكوك المذكورة على الحد المذكور للصحة في اول
 القانون وهي اربعة (الاول) كلمة اول لترديد والفرض من التعديد الاثبات
 وبينها تبين (الثاني) قوله تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة هو
 كلام غير منظم فان قوله تصدر عنها الافعال مشربان المبدأ هو تلك الافعال
 والمملكة ثم قوله من الموضوع لها مشربان مبدأ الافعال هو الموضوع وبينها
 تبين (الثالث) لماذا عدم الملكية على الحلال مع ان الوصف يكون حالاً
 لولا ان يصير ملكة (الرابع) السليم هو الصحيح فيكون تحديد الصحة به

تحديداً

(البحث الثالث)

تحدد بما للشيء بنفسه •

(فنقول) اما الحال فقد مرقت ان مخالفتها للملكة ليست في امر ذاتي بل في امر مرضي ذاتي وهو سوخ الكيفية وعدم رسوخها على هذا لا يلزم من الشك في اندراج الصحة تحت الحال او الملكة شك في شيء من مقومات الصحة بل في بعض موارضها وصير تقدير الكلام كأنه قال (الصحة كيفية نهائية سواء كانت راسخة او زائلة يكون موضوعها كذا) ثبت ان هذا التردد يدور مضر (واما الثاني) فله ان القاعل للافعال ليس هو الصحة بل الصحيح ولكن الصحيح انما يمكنه فعل تلك الافعال لقيام الصحة به فالصحة هي الوصف الذي لا يجهل تصدر الافعال عن موضوعها سلبية وهذه الدقيقة اعتبرها الشيخ في الحدود الثلاثة التي ذكرها للصحة (واما الثالث) فالسبب في تقديم الملكة على الحال في اللفظ اما لان الملكة غاية الحال والثانية متضمنة في الية واما لان الملكة اتفقوا على كونها صحة والحال اختلوا في كونها صحة فاجب تقديم اتفق على الخلف (واما الرابع) فالصحة في الافعال امر محسوس وفي البدن غير محسوس وتعرف غير المحسوس بالمحسوس جائز •

(البحث الرابع)

(البحث الرابع) عن الرسم الثاني وهو قوله هيئة بما يكون بدن الانسان في مزاجه وتر حكيه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحة سلبية وعليه شكوك ثلاثة •

(الاول) انه جعل الصحة علة لكون البدن بحيث تصدر عنه الافعال وهذا انما يتناول القوى لا الصحة بمعنى الاعتدال التي تقابلها للرض وهذا متوجه ايضا على الرسم الاول (الثاني) انه قيد بالبدن الانسان وهو غير صواب لان الصحة توجد في سائر الحيوانات بل في النبات ايضا (الثالث) ذكر فيه

المزاج والتركيب ولم يذكر فيه الاتصال (قلن قال) لما ذكرت التركيب والاتصال مندرج تحت التركيب فلم تكن بحاجة الى ذكر الاتصال (فتقول) الامتزاج ايضاً مندرج تحت التركيب ثم الفرق ان اجزاء العناصر حصل فيها التركيب مع الاستعالة حتى تكونت منها الاغضاء البسيطة والاعضاء البسيطة حصل فيها التركيب ولم يحصل فيها الاستعالة وإذا كان الامتزاج قسماً من اقسام التركيب فجعله قسماً له يكون خطأ .

(فالخاصل) انه اما ان يكون ذكر المزاج زائداً او يكون حذف الاتصال ناقصاً (وعند هذه المباحث) يظهر ان الاولى ان نحدد الصحة بما قاله القدماء وهو انه الذي منه يكون البدن الحيوانى في تركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها سليمة وانما قلناه ولم نقل حتى يتناول الصحة بمعنى الاعتدال واما المزاج والاتصال فهما اخلان في التركيب .

(البحث الخامس في تقابل الصحة والمرض) ذكر في القانون ان المرض هيئة مضادة للصحة وذكر في كتابنا في الفصل الثاني من سابعة قاطيغورياس منطق الشفاء وذكر في آخر الفصل الثالث من هذه المقالة من الشفاء ان المرض ايضاً من حيث هو مرض بالحقيقة هو عديم وليست اعنى من حيث هو مزاج او ألم (وهذا مشعر) بأنه جعل ذلك التقابل تقابل العدم والملكية (فانقول) ليست بين الكلأين منافضة لان الصحة عند الشيخ عبارة عن الامر الذي لا جله يصدر العقل السليم عن موضوعه فذلك الامر يكون لاهالة وجوديا (واما في وقت المرض) فهناك امران (احدهما) عدم ذلك الامر الذي كان مبدء الافعال السليمة (والثاني) حصول المبدء للافعال الصيرة الملازمة فان جعل الاول مرضاً كان التقابل بينه وبين الصحة

تقابل

(البحث الخامس في تقابل الصحة والمرض)

تقابل القدم والمكلا ولت جعل الثاني مرخصا كان التقابل بينهما وبين الصحة
تقابل التضاد

(البحث السادس في انه لا واسطة بين المرض والصحة والمرض)

من ان بين الصحة والمرض وسطا وهو حال لا صحة ولا مرضية (فاما قال)
ذلك لانه نسي الشرائط التي ينبغي ان تراعى في حال ماله وسط وماليس
له وسط وتلك الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بينه في زمان واحد
بينه وان يكون الجز واحدا بينه والجهة والا اعتبار واحدة بينهما فاذا
فرض كذلك وجاز ان يحتل الموضوع من الامرين كان هناك واسطة
فان فرض انسان واحدا واخر منه عضو واحد او اعضاء معينة في زمان
واحد جاز ان يكون معتدل المزاج سوى التركيب بحيث يصدر عنه
جميع الافعال التي تتم بذلك العضو او الاعضاء سليمة وان لا تكون كذلك
فها هنا واسطة وان كان لا بد من ان يكون معتدل المزاج سوى التركيب
اولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب اما لان احدهما دون الآخر
اولا لانه ليس ولا واحد منهما ليس بينهما واسطة فها هنا واسطة

(واما القول) يشبه ان يكون النزاع في ذلك تعديلا لان من زعم انه ليس بين
الصحة والمرض واسطة مني بالصحة كون العضو الواحد او الاعضاء
الكثيرة في الوقت الواحد وفي الاوقات الكثيرة بحيث تصدر عنها
الافعال سليمة ومعنى بالمرض ان لا يكون كذلك واذا عينا بالصحة والمرض
ذلك فلا شك في انه لا واسطة بينهما

(واما من اثبت) الحالة المتوسطة عنى بالصحة كون كل الاعضاء بحيث
تصدر عنها الافعال سليمة ومعنى بالمرض كون كل الاعضاء بحيث تكون

افعالها مأثورة واذا عني بالصحة والمرض ذلك فاعماله هناك حاله متوسعة وهي
ان يكون بعض الاعضاء بحيث تصدر عنها افعالها سليمة وبعضها بحيث
تصدر عنها افعالها ماثورة فثبت ان هذا الخلاف لم يظن .

﴿ الفصل الثاني في اسباب القرح ﴾

(انك ستعرف) بعد ذلك ان لوجود الامور التي تحدث في عالمنا
في هذا مبدءاً عام القبح وان فيضه انما يخص بسبب تخصيص قبول
الموروث فلا جرم يجب علينا ان نذكر الاسباب المدة لوجود هذه الكيفيات
الانفسانية (فنقول) اتفق الحكماء والا طباء على ان القرح والغم والخوف
والغضب كيفيات تابعة للاتصالات الخاصة بالروح الذي في القلب ثم ان
كل افعال يشتد ويضعف لا بسبب التفاعل فاما يتبع في اشتداده وضعفه
اشتداد استعداد الجوهر المنفصل وضعفه والفرق بين القوة والاستعداد
ان القوة تكون على الضدين سواء والاستعداد لا يكون على الضدين
سواء فان كل انسان قوي على ان يفرح ويحزن الا ان منهم من هو مستعد للفرح
قطر ومنهم من هو مستعد لغم قطر فالاستعداد استكمال القوة بالقياس الى
احد المتقابلين فلذلك السبب لحصول الاستعداد للفرح (فنقول) الذي
بعد النفس للفرح امور ثلاثة

(الاول) كون الروح على افضل احواله في الحكم والكيف (اما في الكم)
فهو ان تكون الروح كثيرة المقدار فكثرة المقدار معتبرة لامرئين
(احدهما) لاجل ان زيادة الجوهر في الكم توجب زيادة القوة في الشدة
على ماسياتي (والثاني) لانه اذا كان كثيراً فبقى قسط واف منه في المبدء
وبقى قسط واف منه للانساب الذي يكون عند القرح لانه القليل يخل به
المواد

الطبيعة وتضيق عند المبدء ولا يمكنه من الانبساط (واما في الكيف) فان يكون مستدلا في العلاقة والتلفواذ يكون شديد التورانية (واذا امرت ذلك) ظهرت المبدل الما قلة الروح كما للتأخير والمنهوكين والمشائخ بالا مراض واما غفلتها كما للسودا وبين والمشائخ فلا تبسط لكثافتها واما رقتها كالنسب والمنهوكين فلا تقي بالانبساط واما غفلتها كما للسودا وبين.

(الثاني) امور خارجية وهي كثيرة (قال الشيخ) قناتورية ومنها ضعيفة ومنها معروفة ومنها غير معروفة ومما لم يعرف ما لدهيد كثير افسقط الشورى ولا حاجة بنا الى تعدد ما كان من اسبابها ترويضها (ولما الاخرى) فقل تصرف الحسن في العالم والدليل على الالتذاذ به الايحاش بضده وهو الاقامة في الظلمة ومثل شهادة الشكل والدليل على قبحه فم الوحدة (ولما قل ان يقول) ليس يلزم من كون الشيء على منعه ان يكون بضده ضد تلك الصفة فان الشيخ نفسه قد بين في كتاب المبدأ ان هذه القضية مشهورة وهي باطلة في نفسها فلي هذا لا يلزم من كون الظلمة موجبة ان يكون تصرف الحسن في العالم لذيدا (قال) ومثل التمكن من المراد في الوقت والاستمرار على مقتضى المقدم غير شافل وكذلك الغنى والآمال وذكر ما سلف ورجاء ما يستقبل وتحدث النفس بالاماني والمحادثة والاستغراب والاعتراب والتعجب والاعجاب ومحادثة حسن الاصغاء من المحاور والمساعدة والتدبئة والتليس والتلبة في ادنى شيء.

(واما اسباب النهم) فباقبال هذه الامور التي ذكرناها وهي تذكر الاخطار التي مرضت والآلام التي تحسبت والاحقاد وما غاظ من المعاملات والمعاشرات ومثل ترويض المخاوف في المستقبل وخصوصا الواجب من مفارقة

هذه الدار والقصور من المراد •

(الثالث) ان تكرر التفرح بعد النفس للتفرح وتكرر التفرح بعد النفس فلم لان كل صفة ذات مددا اذا حدثت فان القوة على تلك الصفة تشتد فتصير استعدادا وبقائه من وجوه ثلاثة •

(الاول) الاستقراء فان الجسم اذا تمغن صراواته الى استعد بسرعة التسخن وكذلك اذا تبرد وكذلك اذا تملخل وكذلك اذا تكاثف والقوى الباطنة تصير لها عند تكرير افعالها واتصالها بها ملكة قوية والاخلاق بمنى هذا تكسب •

(الثاني) ان كل افعال مؤدا الى فعل فهو مناسب له والمناسب للشي معانده لضعفه والمنافه للضعف اذا تمكن من افعالته من استعداد المقابل له فزاد في استعداد الضد الذي هو مناسب له •

(الثالث) وهو ان التفرح بالامر (احدهما) قوى القوة الطبيعية (والثاني) تملخل الروح اليك التفرح من الانبساط ويتبع قوى القوة الطبيعية امور ثلاثة (احدهما) استعداد مزاج الروح (وثانيها) كثرة تولد بدل ما تملخل منه (وثالثها) حفظه من استيلاء التحلل عليه (واما تملخل الروح) فيتبعه امران (احدهما) الاستعداد للحركة والانبساط للطف القوام (وثانيها) انجذاب المادة الفاذية اليه بحركته بالانبساط الى غير جهة حركة الغذاء اذ من شأن كل حركة بهذه الصفة ان تستشيع ما وراءها لتلازم صفاتها الاجسام وامتناع الخلاء فتكرر التفرح بهذا المنى بعد التفرح (واما التفرح) فلانه يبعه وصفان مقابلان للوصفين السابقين للتفرح (احدهما) ضعف القوة الطبيعية (والآخر) تكاثف الروح للبرد الحادث عند انقضاء الحرارة التريزية

لشدة الانقباض والاحتقان من الروح وتبع ذلك اضداد مذكورناه ثبت
ان تواتر القرح بعد القرح وتواتر الغم بعد الغم فهذا جملة اسباب القرح .

(الفصل الثالث في سبب شدة فرح شارب الخمر وشدة غم السوداوى)
(اما فرح شارب الخمر) فلان الخمر اذا شربت باعتدال ولدت روحا كثيرة
متدلة في الرقة والخلابة شديدة النورانية وذلك هو السبب الاول ثم ان تلك
الارواح الدماغية تكون في ذلك الوقت شديدة الترطب وشديدة التسوج
لما يتصلد اليها من البخارات الرطبة المضطربة فترطبها لا بد من تحريك
اللطيف الروحاني ولاضطرابها لا بد من التشكيل الروحاني وحيث
يصعب على العقل ان يستعملها في الحركات الفكرية فخرض القوة العقلية عنه
امراضا بقدر ما يتبدل مزاجها (١) فيمكن تحريكها واذا قل استيصال العقل
لتلك الارواح صارت تلك الارواح مشغولة بما يرد عليها من الحواس
الخارجية لاسبابها والحواس الظاهرة التي تحرك الروح الباطني من العقل
على تحريكه ولذلك فان العقل اذا لم يتطهر من مشغولاتها بالحواس فيتمكن
منه كافي العلوم الهندسية (فاذا اجتمع لشارب الخمر امور ثلاثة) احدها
استكمال جوهر روحه في الكم والكيف (وثانيها) اندفاع الافكار
العقلية عنه التي ربما كانت اسبابا للغم (وثالثها) اشتغال تخيله وتقصيره
بالحسوسات الخارجية التي هي اسباب اللذة فلا يجرم يكمل فرحه ويغوى
نشاطه .

(واما غم السوداوى) فالامر في حقه بالضد مما ذكرناه وايضا فهو يكون
غوى التخيل لان الروح الذي في البطن الاوسط من الدماغ تخف حركته
لجفافه ولما تقيد السودا من اليأس ثم انه لقوة تخيله ينفذ تخيله في فكرة

(د) في نسخة بقدر مقتضى حالها وما يتبدل من اجها ١٢

(الفصل الثالث في سبب شدة فرح شارب الخمر وشدة غم السوداوى)

موجنة بإرادة الأشیاع والمحاكيات للسبب العام الموحش فتكون كأنها واحدة فيه فلا يزال في خوف ونغم.

﴿ الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط ﴾

(وذلك من وجوه خمسة) (الأول) انه ليس كل ضعف القلب عجزاً وبالعكس و أيضاً ليس حكاك قوي القلب مغراًحاً وبالعكس لان الحدود متخالفة فان ضعف القلب حالة بالقياس الى الامر المخوف من جهة قوة احتماله وحيق الصدر حالة بالقياس الى الامر الموحش من جهة قوة احتماله والمخوف هو المودى اليه في الموحش هو المودى النفساني.

(الثاني) ان اللوازم مختلفة فضعف القلب يحركه الى الحرب والتوحش وحيق الصدر الى الدفع والمقاومة ولذلك فان القوة كثيرا ما تنسب ضد ضعف القلب مع انها كثيرا ما تتبع حركاته.

(الثالث) ان في ضعف القلب افعال بالثأذي واقمال بالتشوق الى حركة المباعدة وفي حيق الصدر افعال واحد وهو بالثأذي فقط وليس يلزم من ذلك التشوق الى الحرب بل ربما اختار مقتضاه لترض آخر فيكون ذلك شوقا اختياريا لا شوقا حيوانيا وربما اختار المقاومة للبطش.

(الرابع) ان اللوازم البدنية متخالفة لان ضعف القلب يلزمه عند حصول المودى الذي يمنحه خور من الحرارة النريزية واستيلاء من البرودة وحيق الصدر يلزمه كثيرا عند حصول المودى الذي يمنحه اشتعال من الحرارة النريزية.

(الخامس) ان الاسباب الاستعدادية متخالفة فان ضعف القلب قد يتبع لاجل

(الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط)

لا محالة رقة الروح بفراط وبرد المزاج وضيق الصدر قد يبعث كثرة الروح
وسقوة من أجه •

﴿ الفصل الخامس في أسباب سائر العوارض ﴾

﴿ جميع العوارض ﴾ النفسانية تصحبها حركات الروح إما إلى داخل وإما إلى
خارج وذلك إما دفعة وإما قليلا قليلا فالمركبة إلى الخارج إن كانت دفعة
فهي كما في الغضب وإن كانت يسيرا يسيرا فهي كافي اللذة والفرح المعتدل
والحركة إلى داخل إما دفعة كما عند القزع وإما قليلا قليلا كما عند الحزن
(وقد يتفق) أن تحريكه إلى جهتين في وقت واحد إذا كان العارض يلزمه
عارضان مثل ألم فانه قد يمرض منه غضب وحزن فتختلف الحركات ومثل
الجل فانه قد ينقبض أولا إلى الباطن ثم يورد إلى العقل فيبسط النقبض
فيثور إلى خارج ويحمر اللون •
﴿ وأصل ﴾ أن من الناس من يحمل هذه العوارض النفسانية نفس هذه
الآقليات (فيقول) الغضب هو غليظ دم القلب و الدم انحصار القلب
واقباض الروح الذي فيه والسرور أبطاط القلب والدم وذلك باطل
بل الغضب كيفية تصاية تحصل عند غليظ دم القلب وكذلك القول في سائر
أقسام العوارض •

﴿ الفصل السادس في كيفية الأرواح الحاملة لهذه الكيفيات ﴾

﴿ الدم الكثير ﴾ الصافي إن كان معتدل القوام والمزاج اعدل لفرح وإما إن
كان كثيرا وصافيا ومعتدل القوام إلا أنه إذا ازداد السخونة اعدل للغضب لكثرة
اشتغاله وسرعة حركته فاما إن كان كثيرا وصافيا لكنه رقيق القوام فانه
السخونة اعدل للحين وخص القلب لأن الروح الذي يتولد منه يكون قليل

(الفصل الخامس في أسباب سائر العوارض) (الفصل السادس في كيفية الأرواح الحاملة لهذه الكيفيات)

الحركة الى الخارج لبرودته ودرطوبته قليل الاشتغال فيقل الاستعداد فيه
للقرح والنضب ويكون لركته سهل التحلل ولبرودته قليل التولد والدم الكدر
الخليط الزائد في الحرارة يمدلنم والنضب الثابت الذي لا يخل لما لثم فلما يتولد
فيه من الروح الكدر ولما للنضب فسرعة اشتغاله بحرارته واما اثبات النضب
فلا كنه وكيف اذا سخن لم يرد بسرعة واما غضب الدم الصغراوي
الرقين فيكون اسرع هيجانا واسرع انحلالا لان الروح المتولدة من ذلك
الدم اشد حرارة وهو مع ذلك غير كيف واذا كان دمه صافيا مشرقا كان
مع ذلك مفراحا (والدم الخليط) النير الكدر اذا كان زائدا في الحرارة وهو في
النواذر يكون صاحبه غير عزان ويكون شجاعا قوي القلب ويكون غضبه
اقل لان المفراحة تكسر من النضب والمخزائية تمد للنضب لان النضب
حركة الى الدفع والمفراحة مناسبة للدم واللذة تكون الحركة فيها نحو الجذب
فهذا الا انسان يكون غضبه في الامور عظيما شديدا تسخن روحه وكذلك
بينه يكون قليل الخوف (والدم الخليط) النير الكدر الزائد في البرودة يكون
صاحبه لا عزان ولا مفراحا ولا يستد غضبه ويكون جبنه الى حد يكون
يليد في كل امر سا لئلا يزد روحه يكون شبيهه (والدم الخليط) الكدر الزائد
في البرودة يكون صاحبه متوحشا عزان ساكن النضب الا في امر عظيم
وجبت غضبه دون ثبات طار المزاج الذي يشاكله في سائر الاوصاف وفوق
ثبات يريق القوام ويكون حقودا •

﴿ الفصل السابع في الحقد ﴾

(اعلم ان الحقد) لا يوجد الا عند غضب ثابت وان يكون الانتقام لافي غاية
السهولة ولا في غاية السر (اما ان الغضب) يجب ان يكون ثابتا فلاه لو كانت

سريع الزوال لم تقرر صورة المؤذى في الخيال ولم تجذب النفس الى طالب الانتقام.

(واما انه) يجب ان لا يكون الانتقام في غاية السهولة فارجون (أحدهما) ان الانتقام اذا كان سهلا اشتعلت النفس بحركة الانتقام واشتعلت النفس بالقوة المحركة عنهما من الاشتغال باستحفاظ صورة المؤذى في الخيال والذكر لان اشتغال النفس بجهة عنهما من الاشتغال بجهة اخرى .

(وثانيها) ان الشوق الى الانتقام اذا اشتد ولم يكسر منه خوف بلع من تأكده وسهولة حصوله الى ان صار عند الخيال كالحاصل والحاصل لا يطلب حصوله فلا جرم لا يبق الشوق الى تحصيله ولذلك فان الانتقام من الضغائن لما كان سهلا سقط الشوق اليه .

(والدليل) على ان حالة الخيال في الرغبة والرهبة مبنية على المحاكاة لا على الحقائق تنفر النفس من المثل اذا شئنا ان نقول من سائر المطام والمشارب اذا كانت صورها شبيهة بصورة الجسم المستفزة فكذلك الشيء الذي يسهل حصوله ينزل عند الخيال منزلة الحاصل فلا يبق الشوق الى تحصيله .

(واما انه) يجب ان لا يكون الانتقام في غاية السهولة بل يكون في محل الطمع فلان المؤذى اذا كان مطبعا مثل الملوكة فان اليأس من الانتقام منه والخوف يمنع ثبات صورة الشوق الى الانتقام في النفس .

(ثبت بهذا) ان المقدار ما يوجد عند وجود غضب ثابت متوسط بين الشدة والفتور ومعلوم ان ثبات الغضب انما يكون اذا كان الدم غليظا كدرا او ان توسط الغضب بين الشدة والفتور انما يكون اذا كان الدم باردا (ثبت) ان الدم الغليظ الكدر السائل الى البرودة هو اللين للعقد (واكثر

هذه القبول) إنما قلناه من الرسل التي جعلها الشيخ في الادوية الطبية
(وهذا آخر الكلام) في الكيفيات النفسانية والذي بقي منها فذكره
في علم النفس انشاء الله تعالى شاءه .

والقسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكيفيات هو فيه مقدمة
وثلاثة ابواب

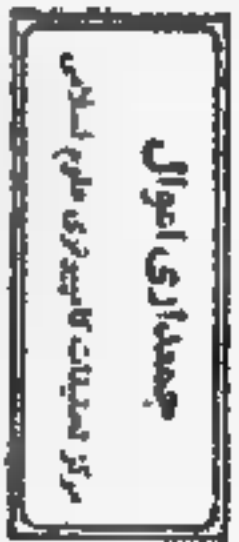
(اما المقدمة) فهي بحثنا (البحث الاول) في بيان حقيقة هذا النوع (اعلم)
ان هذا النوع هو الكيفية التي تمرض اولاً للكيفية وبواسطتها للجسم فان
الشكل يمرض اولاً للمقدار وكذلك الانحناء والاستقامة .

(ولقائل ان يقول) الخلق عبارة عن مجموع اللون والشكل وهي تمرض
اولاً للجسم الطبيعي فانه ما لم يكن جسم طبيعي لم تكن هناك خلقة (فنقول)
الامور العارضة للكيفية منها ما هي عارضة لها بسبب انها كيفة ومنها ما يمرض
بسبب انها كيفة شيء مخصوص من تلك القسامين العارض عارض للكيفية ثم ان
اللون حامله الاول هو السطح كالجسم يتغير بلون بل معنى
كونه ملوثة ان يكون سطحه ملوثة او ليست القوة واللامعة حاملها المسمى بتوسط
الجسم بل يحملها الجسم بعبادته وصورة فخلقته ملتبسة من امرين (احدهما)
الشكل وحامله السطح بذاته (وثانيهما) اللون وحامله السطح ايضا لكونه
نهاية للجسم الطبيعي فاذا الحمل الاول للخلق هو الكم ولكن يتوجه على
هذا ان يكون اللون والضوء داخلين في هذا النوع لان حاملها الاول هو
السطح مع انها داخلان تحت النوع الذي يسمى بالاعماليات والاعماليات
تتكون الحقيقة الواحدة داخلة في مقولتين وذلك محال .

(البحث الثاني) في اقسامه وهي اربعة (الاول) الشكل (والثاني) ما ليس

بشكل

(القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكيفيات)



بشكل مثل الاستقامة والانحناء للخط والسطح والتعديب (١) أو التغير للسطح (والثالث) ما يحصل من اجتماع اللون والشكل وهو المسمى بالخلقة والمهية (والرابع) الكيفيات المزمعة للمد مثل الفردية والزوجية والتطيت والتربيع •

(و تحقيق القول) في تمييز هذه الأقسام بعضها من بعض ان قول الكيفية المختصة بالسكنية اما ان تكون مختصة بالتفصل وهو مثل الزوجية والفردية او بالتصل واتصافه اربعة الزمان والجسم والسطح والخط (اما الزمان والجسم) فلم يدل الدليل على اختصاصها بكيفية لا توجد في الجسم الطبيعي الا بواسطة (بقي السطح والخط) فالارض للخط هو الاستدارة والاستقامة والارض للسطح فلما ان يكون لاجل كونه محيطا بالخط وليس لاجل ذلك فالاول هو الشكل والثاني هو اللون فهما مجموع الشكل واللون هو المسمى بالخلقة (ونحن نسلم) ان كل واحد من هذه الأقسام في ثلاثة ابواب •

﴿ الباب الاول في الاستقامة والاستدارة • وفيه سبعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الاستقامة والاستدارة •

(الخط المستقيم) له رسوم اربعة (الاول) ما ذكره اقليدس انه الموضوع على مقابلة اي نقط كانت عليه بعضها لبعض وذلك لان الخط المستقيم اذا فرضت عليه نقط بأي مقدار كانت فانها تكون بالكلية على سمت واحد اي لا يكون بعضها مرتفعا وبعضها منخفضا بل يكون وضع جميعها بالاضافة الى التخييل وضما واحدا •

(الثاني) ما ذكره ارشميدس انه اقصر خط يصل بين نقطتين لان كل نقطتين

فقد يمكن ان تصل بينهما خطوط كثيرة مقوسة وخط واحد مستقيم وهو
اقصرها مسافة (وفيه اشكال) من حيث ان المستدير يمتنع ان يصير مستقيما
واذا امتنع ذلك امتنع ان ينطبق على المستقيم واذا امتنع انطباقه عليه امتنع
ان يوصف بأنه ازيد من المستقيم او اقصر منه (ونعم تقريره) في باب
تطابق الحركات •

(الثالث) انه الذي يطابق اجزائه بعضها بعضا على جميع الاوضاع لان
المستقيم اذا فصلته جزء انطبق ذلك الجزء على بقية الخط على جميع
الاضلاع والقوس اذا فصلته جزء ثم انطبق ذلك الجزء على بقية الخط
القوس فر بما انطبق عليه ولكن بوضع واحد وهو ان يجعل محداً ب احدهما
في مقرر الآخر فلما ان جعل محذرا على مقرر امتنع ان يتطابقا •

(الرابع) انه الذي اذا اثبت مركزا وادير لم يتغير عن وضعه يعني اذا اقبل
واد بر كما يدور المحور لا يتغير وضعه (ولما القوس) فانه عند القلب يتغير الجهة
المحدبة الى غير وجهها (واما السطح المستوي) فالحدود الثلاثة الاول جارية
فيه وهو انه الذي اذا خط فيه خطوط كثيرة لم يكن بعضها ارفع وبعضها
اخفض او الذي هو اقصر السطوح التي ياتيها واحدة او الذي تطابق اجزؤه
بعضها بعضا على كل الاوضاع (واما الدائرة) فهي سطح مستوي يحيط به خط
واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية
(واعلم) انه لا شك في وجود الخط المستقيم واما الدائرة فقد انكرها اكثر
مبنى الجزء الذي لا يهزى فيجب علينا ان نقيم الحجة على اثباتها •

« الفصل الثاني في اثبات الدائرة وهو ثلاث جميع »

(الاولى) انا اذا تخيلنا بسيطا مشويا او تخيلنا خطا مستقيما مرورا ما في ذلك

البيط

(٥٢)

(الفصل الثاني في اثبات الدائرة)

البيسط ونحينا احدهى نأيت ذلك الخط ثابتة ثم نحينا حركة ذلك الخط في ذلك البسيط حول تلك النهاية الثابتة الى ان يعود الى الموضع الذى بدأ منه بالحركة فانه نحدث من هذه الحركة دائرة لان النهاية المتحركة من الخط المتحرك قد تحركت على مسافة والنقطة لا مسافة لها فالمسافة التى تحركت عليها النقطة ليس لها عرض فى اذ الخط مستد يرعيط بسطح والنهاية الثابتة من الخط المستقيم هي في وسط هذا السطح المستدير وكل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية لان كلها مساوية لخط المتحرك والخطوط المتساوية للخط الواحد متساوية ثبت القول بالدائرة .

(الحجة الثانية) انك ستعرف ان الاشكال الطبيعية الاجسام الطبيعية هي الكرة وترسم من سطحها الامة على الاستقامة لا محالة دائرة .

(الحجة الثالثة) انا اذا فرضتاجها قائما على سطح قايما محدلا فلاك ان الطرف المماس للسطح تلاقى بنقطة مستقيمة من السطح فاذا اميل ذلك الجسم حتى سقط فلا يخلو اما ان تثبت تلك النقطة في موضعها او لا تثبت فان تثبت في موضعها فقد قبل كل واحدة من النقط المقروضة في رأس المتحرك ربع دائرة وان لم تثبت فلا يخلو اما ان يكون عند انحدار احد الرأسين الى السفلى عند الرأس الآخر الى الملو او قال له انه لا يصعد بل يتحرك على السطح فالاول يلزم منه ان يكون شكل واحد من الطرفين قد قبل نصف دائرة ومركزها النقطة المنحدرة بين الما عدو الما بط والثاني محال لان ذلك الانحدار ليس طبعيا ولا قسريا لان القاسر هاهنا ليس الا ان الطرف المالى لما نزل وتغير انطاف تلك الغلبة ليس بها واتصالها اضطر المالى الى تحريك السافل لكن هذه الضرورة بما تدفع باشالة السافل وحشد

تكون المثبة منقسمة الى قسمين احدهما ما مل الى القوق بالقسر والاخر الى
السفل بالطبع وبينهما مركز هو حد المركبين فظاهر انه لم يزل من انحدار الطرف
القوقي الى السفل حركة الطرف الاسفل الى القوق فذلك يوجب الدائرة
وان لم يوجب حركة فوجود الدائرة اصح .

﴿ الفصل الثالث في اثبات القائلين بالجزء الذي يتجزى يلزمهم الا عراف
بوجود الدائرة ﴾

(انهم يقولون) ان هذه الدائرة المحسوسة ليست دائرة حقيقية بل في بساطتها
تفريغ وليس لها مركز حقيق بل بحسب الحس (فنقول) اذا وضعنا طرف
خط مركب من اجزاء لا يتجزى على مذهبهم على الجزء الذي هو المركز في
الحس وو ضنا الطرف الآخر من ذلك الخط على جزء من المحيط ثم اذا ازلناه
منه ووضعناه على الجزء الذي يلي الجزء الاول من المحيط فان لم ينطبق عليه
فذلك يكون اما بزيادة او نقصان كانت الزيادة والنقصان بمقدار جزء
امكن الحاقه به او لا . ~~فان كان لا يمكن الحاقه به~~ وان كان اقل من جزء فقد انقسم
الجزء الذي لا يتجزى وان انطبق عليه (فنقول) لا يخلو اما ان تكون بين هذا
الجزء وبين الجزء الاول فرجة او لا تكون فان كانت هناك فرجة فذلك
الفرجة اما ان تسع لتمام جزء او لا تسع فان لم تسع فقد وجدنا هو اصغر
من الجزء وذلك يوجب التجزئة وان اتست لتمام جزء امكن ماؤها وان
لم تكن بينهما فرجة فثبت عند وجدنا في المحيط جزئين ليس بينهما امر ارجح
ويكون الخط الخارج من الجزء المركزي ممكن الا نطابق طيهما واذا جاز
ذلك في جزئين جاز في ثالث ورابع حتى تتم الدائرة واذا ثبتت الدائرة بطل
الجزء الذي لا يتجزى على ما سبق في موضعه .

(الفصل الثالث في ان القائلين بالجزء الذي يتجزى يلزمهم الاعتراف بوجود الدائرة)

(الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع)
(في كيفية جبره على عدم ان يكون مستديرا مستقيما)

﴿ الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع ﴾

﴿ لا شك ﴾ في ان بينهما مخالفة ولا شك ايضا في ان النصف عند التحقيق بالاستقامة والاستدارة هو الخط (فتقول) الخط الموصوف بالاستقامة لا يخلو لما ان يجوز بقاؤه عند زوال وصف الاستقامة عنه اولا يجوز ولا جائز ان يبقى لان الخط عارض للسطح العارض للجسم فاما تغير حال الجسم استعمال ان يتغير حال الخط ومتى تغير حال الجسم في امتداداته قد عدم الزائل وحدث الطاري فاذا استعمل ان يبقى الخط المستقيم بينه عند زوال وصف الاستقامة فاذا الاستقامة اما ان تكون هي الفصل او لازمة له وكيف ما كانت وجب ان تكون مخالفة للمستدير بالنوع (وايضاً قد عرفت) انه مالم يعرض للجسم تغير لم يتغير حال الخط ثم ان الجسم اذا انحنى لم يكن كذلك فذلك امالاً انه يترك اتصال حده ولو كان كذلك لكان ذلك الخط قد انقسم الى خطوط وكل واحد منها مستقيم واما ان يكون كذلك الخط بينه عرض له امتداد وذلك باطل لان الخط الواحد لا يكون موضعاً لتوارد الطول والقصر عليه لان الخط بينه هو قس الطول فكيف يكون مورداً للطول واذا استعمال ذلك امتنع انتقال احدهما الى الآخر.

﴿ الفصل الخامس في ان الدوائر المتقاربة بالمعظم والصغر مختلفة بالنوع ﴾

﴿ برهانه ﴾ انه لما استحال انتقال الخط الواحد من انطاف مخصوص الى انطاف دائرة اخرى مع بقائه في الحالتين كان ذلك الانطاف المخصوص اما فضلا لولا زمان لوازمه وعلى كلاً التقديرين يكون الامر كما ذكرناه.

﴿ الفصل السادس في ان المستقيم لا يضاد المستدير ﴾

﴿ برهانه ﴾ ان الموضوع القريب للمتضادين يجب ان يكون واحداً

والاستقامة والاستدارة ليس موضوعهما القريب واحدا (وايضا)
فلو كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة كان المستقيم الشخصي
مضادا مستديرا شخصيا فان ضد الواحد بالشخص واحد بالشخص كما ان
ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم وليس الامر كذلك لان حكمل خط
مستقيم مشار اليه امكن ان يكون وتر القوسي غير متشابهة لانهاية لها وذلك
محال لما قيل ان ضد الواحد واحد وهو الذي يكون في نهاية البعد وان
لم يوجد شيء في غاية البعد فليس هناك شيء يضاد المستقيم •

والفصل السابع في ان المستقيم كما لا يتناسب المستدير بالمساواة فلا يتناسبه
بالزيادة والنقصان •

(لان المستدير) لما اتع ان هو مستقيما امتنع ان يطابقه عليه فيمتنع ان
يوصف بأنه مساو له او ازيد او اقل
(فان قيل) انما قيل جسا من القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه (فنقول)
ان بعضهم سلم ان المستدير جلي من القوس اعظم من المستقيم او اقل منه وان
استحال وصفه بكونه مساويا له وزعم انه قد تكون بين الشئين مناسبة بالزيادة
والنقصان مع استحالة وقوع المناسبة بينهما بالمساواة فاننا لم يقينا ان زاوية
مستقيمة الخطين حادة هي اعظم من زاوية حادة من قوس ومستقيم واصغر
من اخرى مع انه يمتنع ان تكون من قيل مستقيمة الخطين زاوية مساوية لزاوية
من قيل الاخرى •

(وانما قلنا) ان الحادة المستقيمة الخطين اعظم من الزاوية الحادة من
القوس والمستقيم لان القوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة وانما كانت
الاخرى اصغر من القوسية لان المستقيمة الخطين لا توجد في تلك وزيادة

فهذا

(الفصل السابع في ان المستقيم كما لا يتناسب المستدير بالمساواة فلا يتناسبه بالزيادة والنقصان)

فهذا جوابه (والاولى) ان يتبع كون القوس اعظم من الوتر كيف والاعظم ما يوجد فيه مثل الاضرووز يادة وليس يمكن ان يوجد في القوس مثل الوتر ثم ذلك ممكن بحسب التوم وهو ان المستدير لو امكن صيوره مستقيما لكان حينئذ توجد فيه مثله وزيادة فيكون اعتبار ذلك التفاوت بحسب التوم غير ممكن الوجود.

﴿ الباب الثاني في الشكل والزاوية وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الشكل ﴾

(المشهور) انه الذي يحيط به حد او حدود اما الخد كما في الدائرة والكرة واما الخدود فذكرها للتربيع والمكعب (فتقول) التربيع له مثلا حقيقة ملثثة من سطح وحدود اربعة وهيئة خصصتها هي منازرة لذلك السطح والحدود ثابت ذلك التربع منازلة لسطح المكعب والاحاطة الاربعة ولذلك لا يجرز ان يقال التربع ملثثة والحدود الاربعة بل هو هيئة احاطة الخدود الاربعة بذلك السطح فظهر ان الذي هو جارة عن سطح احاطت به حدود اربعة ولا شك ان السطح وان اخذ مع الف وصف فانه لا يخرج عن كونه سطحاً فاذا لا شك في ان الشكل بالمعنى المذكور ليس من الكيف فاذا الذي يمكن جعله من الكيف هو هيئة احاطة الحدود بذلك السطح فلتكلم في تحقيق ذلك وباقه التوفيق.

﴿ الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من الوضع ﴾ (المشهور انه) من الكيف (ومن ثابت بين عمرة) انه من الوضع لان حقيقة الوضع التي هي احدي المقولات هي هيئة حاصلة لشيء بسبب نسب اجزائه بعضها الى بعض ولا شك ان التربع والتثلث هيئة حاصلة للمثلث والربع

(في بيان حقيقة الشكل)

(الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من الوضع)

بسبب نسب اطرافها وحدودها فهي من الوضع •

(ونحن نقول) الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسب اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسب اجزائه الى امور خارجة عنه والا شكل ليست كذلك لوجهين (اما اولاً) فلانه هيئة تحصل بسبب نسب الاطراف والحدود والاطراف التي ليست اجزاء لشيء (واما ثانياً) فلان الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسب اجزاء الشيء الى الامور الخارجية عنه فان الجالس اذا قاب عند ما لا يتغير شيء من النسب التي بين اجزائه فانه يتغير وضعه لتغير نسب اجزائه الى الامور الخارجية عنه •

(واما الاشكال) فانه هيئة تحصل بسبب النسب التي بين الاجزاء فقط لا بسبب النسب التي بين الاجزاء وبين الامور الخارجية ولذلك فان المربع لا يختلف مربعته عند اختلاف نسبة حدوده الى الامور الخارجية عنه فالحاصل ان الوضع يتوقف تحققه على وقوع النسبة بين اجزاء حاصلة وبين امور خارجة عنه واما الشكل فلا يتوقف تحققه على ذلك فالشكل ليس من الوضع فهذا غاية ما يمكن ان يقال في بيان انه ليس من الوضع •

(وله اثل ان يقول) أليس حجم الكيف مالا يوجب تصويره تصوير غيره وهيئة الترييع يوجب تصويرها تصوير غيرها قالت تلك الهيئة لا يمكن تصويرها لانه تصوير النسب التي بين اطراف المربع التي لا تمثل الا بعد تمثيل اطراف السطح التي لا تمثل الا بعد تمثيل السطح فاذا تمثل هيئة الترييع يتوقف على تمثيل هيئة هذه الامور فكيف يكون داخلها في الكيف (ولما قولكم) الوضع ما يحصل بسبب نسبة الاجزاء والشكل انما يحصل بسبب نسبة الاطراف والاطراف ليست باجزاء (فنقول) اذا قلنا الوضع

هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة الأمور المتباعدة الجهة التي هي فيه دخل فيه الشكل لأن الأمور المتباعدة الجهة التي في الجسم قد تكون اجزاء الجسم وقد تكون اطرافه فلي هذا الهيئة الحاصلة بسبب نسب الحد ود داخله في الوضع •

(وقواكم) الوضع هو الذي يتوقف على حصول النسب التي بين اجزاء الشيء وبين أمور خارجة عنه (فتقول) كل ما يتوقف تحققه على حصول نسب بين اجزاء الشيء وبين اطرافه فذلك من الوضع ثم هو على قسمين (فئة) ما يكفي في تحققه النسب التي بين اجزائه وذلك مثل الترييم والتثليث (و) ما لا بد مع ذلك من اعتبار النسب التي بين تلك الاجزاء والأمور الخارجة عنها وذلك مثل الجلوس والاضطجاع يظهر ان الاقرب ان يكون الشكل من مقولة الوضع •

الفصل الثالث في تسليم المذاهب في زاوية

(منهم من قال) انها من الكم لقوله المذاهب واللام او هو التعجزي (واحتج ابن الهيثم) على ابطال ذلك بان قال كل زاوية فان حقيقتها تبطل بالتضييف مرة او مرات ولا شيء من المقدار تبطل حقيقتها بالتضييف مرة او مرات فلا شيء من الزاوية بمقدار (ويبان ان الزاوية) تبطل بالتضييف ان القائمة اذا ضوعفت مرة واحدة ارتفعت حقيقة الزاوية والحادة اذا ضوعفت مرات لا تبقى حقيقتها ثبت ان الزاوية تبطل بالتضييف •

(ومنهم من قال) انها من الكيف لقبولها المشابهة واللامثابة وليس ذلك بسبب موضوعها الذي هو الكم فاذا ذلك لذاتها فهي كيف واما قبولها لامتساواة فبسبب موضوعها الذي هو الكم كما ان الاشكال قبل ذلك بسبب

موضوعاتها التي هي الحكم فإذا ذلك لذاتها فهي كيف (ولقائل ان يقول)
لم لا يجوز ان يكون التشابه ماثلة عليها ولكن لا بالذات ولا بسبب محلها كما
ابطالوه بل بسبب كيفية حالة فيها فان للشيء كما يوصف بالعرض يوصف
محلّه فقد يوصف بالعرض ايضا بوصف صفته وهم ما ابطالوا ذلك •

(ومنهم من قال) هي من الاضافة لان القيد من حدها بانها تماس خطين
(واعلم) ان هذا الحد باطل لان كل زاوية يقال لها كبرى وصغرى ولا شيء
من التماس (١) كذلك ولان التماس محمول بالشركة على الخطين والزاوية
ليست كذلك •

(ومنهم من قال) الزاوية المستقيمة مقدار متوسط بين الخط والسطح
لان السطح هو ان يحدث بحركة الخط الى جهة امتداده بعد آخر وانما يكون
كذلك اذا تحرك الخط بكلية فانا اذا قمنا احدى قطبيه ساكنة والاخرى
متحركة لم يكن السطح ~~بما هو الزاوية المجسمة~~ متدار متوسط بين السطح
والجسم لان الجسم ~~يحدث بحركة السطح~~ لا في جهة امتداده فاذا فرض
احد طرفيه ساكنا لم يكن احداث جسماء •

(واعلم) ان هذا الانسان قد جهل ماهية السطح والجسم فظن ان السطح
لا يكون ذا عرض الا اذا كان محاطا بمحدود اربعة والجسم لا يكون ذا عمق
الا اذا كان محاطا بمحدود ستة (ولم يبرف) معنى قوله الاوائل السطح ذو طول
وعرض والجسم ذو طول وعرض وعمق (وقد عرفت) معنى ذلك في باب
الحكم (واما الجاعلون لها من الحكم) فذارة يرسمونها بانها سطح او جسم ينتهي
الى نقطة (وهذا فيه نظر) لان السطح لا ينتهي بالذات الى النقطة فان
نهايته هي الخط وان اراد به انه ينتهي الى الخط المنتهي الى النقطة فلا بد

فيه من اقسام هذه الزيادة (ومصرح بعضهم بها) فقال انها سطح محيط به
خطان بالفعل يتصلان الى نهاية واحدة (وربما قيل) سطح محيط به نهايتان
تماما ان وربما قيل سطح محيط به نهايتان تنهيان الى النهاية .

(ثم قيل) ان هذه الرسوم لا تميز زاوية عن الشكل فان الشكل يتصل
في زواياه الى النقطة وليس لاحد ان يقول انتهاء الشكل الى النقطة بسبب
زواياه وذلك للشكل بالعرض وللزاوية بالذات (لانا نقول) لاشك ان
الشكل موصوف في ذاته وحقيقته بهذه الخاصية فب ان ذلك بسبب الزاوية
حتى تكون هذه الخاصية محولة على الزاوية اولا وعلى الشكل ثانيا ولكن
الزاوية والشكل لما كانا مشتركين فيها فلا بد من فصل يميز احدهما عن الآخر
على ان الحق انه ليس انتهاء الشكل الى النقطة بسبب كونه ذا زاوية بل كونه
ذا زاوية بسبب انتهاءه الى النقطة فاولا هو متصلة الى النقطة ثم هو ذو زاوية
وايضا فلا بد من هذا الحد لا يتناول الزاوية المجردة لانها لا تنهى الى نقطة
بل الى خط .

مكرر في الرسوم

(وقال بعضهم) الزاوية سطح يحده خط واحد ينقطع على نقطة واحدة
والفرق بين هذا وبين ما ذكرناه اولا من انها السطح الذي يحيط به خطان
يحددان على نقطة واحدة هو ان الاول مشرب بان قاطعه يعتمدان الخطين المحيطين
بالزاوية خط واحد وذلك باطل لان كونه منقطعا على نقطة لا يمتنع الا اذا
كانت النقطة موجودة بالفعل واذا كانت النقطة حاملة بالفعل وحصل واحد
من قسمي الخط متميز في ذاته عن الآخر فيها بحالة لو لم يعرض اتصالهما
او تمامهما على تلك النقطة ولم يكن لاحدهما بالآخر تعلق كان الخطان اثنين
بالفعل لكن قد عرض لهما عارض فاعتباره حصل بينهما اتحاد وذلك العارض

هو تلك النقطة المشتركة فاذا ابرأوية مقومة بالخطين من حيث لها اتحاد
وينا ان ذلك الاتحاد امر عرضي ومعلوم ان الامر الذاتي هو المقدم لان
العارض لما هو الذاتي فاذا آليس الواجب ان يوضع اولا في الخط
خط واحد ثم يجعل له اتينية بالانطاف ولكن الاولى ان يوضع خطان
ثم يجعل لها وحدة الاتحاد (فظاهر) ان قول من قال لزاوية المسطحة هي
السطح الذي يحيط به خطان يتحدان على نقطة اولى من قول من قال هي السطح
الذي يحيط به خط واحد منطوق على نقطة

﴿ الفصل الرابع في القول المقتضى في التزوية ﴾

(من الظاهر) انه لا يمكن تصور الزاوية الا اذا اعتبر المقدار متحدا بين
 حدين ملتقيين بمحد (اما المسطحة) فهي السطح المتحد بخطين ملتقيين بنقطة
 (واما الجبهة) فهي الجسم المتحد بسطحين ملتقيين بخط .
 (فتكلم الآن في المسطحة) فتقول ان السطح الذي يحيط به الحدان المتلاقيان
 في المسطحات اما ان يكون قد يحيط بهما حد مشترك او لا يحيط فان لم يحيط
 بهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون حدها يلتقيان عند حد مشترك لها بجزء او لا
 يلتقيان والاذان لا يلتقيان اما ان يكونا بحيث اذا مدا يلتقيان او لا يلتقيان
 بل يذهبان الى غير النهاية فان التقيا فيكون كمثل الخطين المهيئين بقطعة دائرة
 او شكل هلالى او شكل يعنى ثم ان هذا القسم - واء - لم يوجد الحد الثالث
 او ان وجد ولكن لم ينفذ اليه بل اعتبر بمحدده بمحدين فقط فاعتباره من حيث
 هو كذلك هو اعتبار الزاوية واما المتحد بمحد ثالث فاعتباره من حيث هو
 كذلك هو اعتبار الشكل .

(وبالجملة) اعتبار تعدد السطح بحدين فقط هو الزاوية واعتبار تعدد
متعددا بين حدين يلتقيان
بأكثر

(المصطلح الرابع في القبول المحقق في الرواية)

بأن من حدين فهو الشكل وكما أن الشكل حقيقة مشتقة من السطح والحدود
وهيئة احاطة الحدود فكذلك زاوية المسطرة حقيقتها مشتقة من السطح
والخطين المتلاقيين على حد واحد وهيئة احاطة الخطين بذلك السطح وكما
أن المقدار المشكلى فكذلك السطح المحاط بخطين متلاقيين بحد واحد كمية
وكما أن المهندس يبنى بالشكل المشكلى فكذلك يبنى بالزاوية المقدار بالزاوية
وكذلك يجهلون الزاوية منصفة ومساوية وعظيمة وصغيرة وكان هيئة احاطة
الحدود بالسطح هناك هي الكيف أو الوضع فكذلك هيئة احاطة الخطين
بالسطح كيف أو وضع (وتحقيق الحق) من هذين كما ذكرناه في الشكل
فلا معنى للتطويل.

﴿ الفصل الخامس في اثبات الحركة والاسطوانة والمخروط ﴾

(أنا قد اثبتنا) الكرة وبينا عليها اثبات الدائرة وأما الآن فثبت الدائرة
ابتداءً بالطرق المذكورة ثم نبين عليها اثبات الكرة لأننا إذا أخذنا نصف
دائرة ثم تخيلنا محورها ثابتاً ونحيطها من كل ذلك القوس حول ذلك المحور إلى أن
يعود إلى الموضع الذي بدأ منه فإنه يحدث من تلك الحركة كرة وإن تخيلنا
حركة الأعظم من النصف على محور ثابت إلى أن يعود إلى موضعه الأول
فيكمل السطح وإن تخيلنا حركة الأصغر من النصف على محوره فيكمل البيض
(وأما الاسطوانة) فإن تحرك الدائرة حركة يلزم فيها مركزها خطاً مستقيماً
طرفه مركز تلك الدائرة لزوماً على الاستقامة (والمخروط) فإن يثبت
المثلث القائم الزاوية ثم يتحرك على أحد ضلعي القائمة حركة تحفظ بلطف
ذلك الضلع مركز الدائرة ودائراً بالضلع الثاني على محيط الدائرة وأما
الكلام في اثبات سائر الأشكال فذكره في الهندسة.

(تفصيل الخامس في اثبات الكرة والاسطوانة والمخروط)

﴿ الفصل السادس في ان الاشكال لا مضافة فيها ﴾

(قد عرفت) ان السطح المحذب يستحيل ان يصير مستويا والمستوى يستحيل ان يصير مقبعا او محدبا وقد عرفت ان محل هذه الاعراض هو هذه السطوح فاذا الموصوف باحدهما يتمتع اتصاله بالآخر فليس لهما محل مشترك فلا تضاد بينهما اصلا ولما انهما لا تقبل الاشتداد والضعف فالامر فيه ظاهر ويستقط بهذا ظن من اعتقد ان في الامور السبوعية تضادا لاجل ما فيها من التقبب والتفرق لان موضوعها سطعان متفرق ان يتمتع اتصال احدهما بما اتصال به الآخر فلا يكون هناك تضاد اصلا .

﴿ الباب الثالث في الخلقة وغواص الاعداد وفيه فصلان ﴾

﴿ الفصل الاول في الخلقة ﴾

(لقاتل ان يقول) الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وكل واحد منهما داخل تحت جنس آخر فلا يستقيم لكل شيئين مجتمعان نوعية على حدة بل تحت الانواع على وجه لا يميز بينهما الا بصفة واحدة بل سرارا غير متناهية .

(فنقول) ان الشكل اذا قارن اللون حصلت كيفية باعتبارها بجمع ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبيح الصورة والحسن والقبح الحاصلان للشكل وحده او اللون وحده غير الحسن والقبح الاولين فلما حصل للمجتمع من اللون والشكل خاصية ولم يحصل للواحد منهما عرفنا حصول هيئة مخصوصة عند اجتماعهما فلا جرم جئنا الخلقة كيفية مفردة .

﴿ الفصل الثاني في غواص الاعداد ﴾

(الكلام في رسومها) البق بالصنائع الجزئية مثل الارتما طيق والذي

فورد هاهنا امر لـ

(الاول) ان الزوجية والفردية ليستا من الامور الذاتية لانهما متوقفتان على الاعداد المحققة بالنوعية فلو كانتا ذاتيتين لبض ما يدخل فيها لكانتا ذاتيتين لكل ما يدخل فيها لولا منية لبعضها على البعض ولو كان كذلك لكانا لانرف عددا الا ونرف بالبداهة انه زوج او فرد وليس كذلك فان العدد الكثير لانرف فردية او زوجية الابدان مل والنظر فمرغا انه ليس واحد منها ذاتيا لانه

(الثاني) ان التقابل بينهما قابل العلم والمعرفة لان القوم من الزوجية الانقسام بتساويين ومن الفردية الانقسام وهو امر عددي وعلى تقدير ان تكون الفردية كيفية ثبوتية باعتبارها مجتمع من قبول الانقسام لكانا انما نسيه فردا باعتبار انه لا يقبل الانقسام لا باعتبار الكيفية الملائمة من الانقسام فان الناس يسون الثلاثة فردا وان لم يحطر يالم تلك الكيفية فقلنا ان المقوم من الفردية امر عددي وهذا آخر الكلام في مقولة الكيف وبقائه التوفيق

المن الثالث في بقية المقولات وفيه بيان

في الباب الاول في المضاف وفيه خمسة عشر فصلا

في الفصل الاول في ابداء الكلام بالمضاف

(اعلم) ان المضاف قد يراد به الامر الذي مرحت الاضافة له وحده وقد يراد به نفس الاضافة وحدها وقد يراد به مجموع الامرين اما الاعتبار الاول فهو خارج عن غرضنا واما الاعتبار الثاني فهو المقولة واما الاعتبار الثالث فهو مجموع الاعتبارين ولما كان الوتر في اول الامر على المركبات

في باب المضاف في الفصل الاول في ابداء الكلام بالمضاف

أ- بل من تخيل بسائطها ويتر بعضها عن البعض لا جرم ان الحكماء يتكلمون في هذا الباب اولاً في المضافات وثانياً في نفس الإضافات •

(فنقول) المضاف هو الذي تكون ماهية مقولة بالقياس الى غيره وهذا الرسم تندرج فيه الاصليات و المضافات مما والمعنى يكون للماهية مقولة بالقياس الى غير ماهو ان تكون الماهية يخرج نطاقها الى تنقل شيء خارج عنها لا كيفما كان فان المتزومات اذا تصورت تصور مبهلواز مبالغ ان ماهيات المتزومات غير مقولة بالقياس الى ماهيات اللوازم لوجوب كون الماهية التي هي اول الموضوعات والمتزومات مستقلة بنفسها ومتقدمة بذاتها على اللازم وامتناع كون المضافين كذلك بل يكون للقول المضاف المحتاج الى تنقل غيره لا يتقرر في الذهن وفي الخارج الا لاجل وجود ذلك الغير بلزائه مثل الاخ لا يثبت الا خروفاً لا احد الاخرين لا يتقرر في الوجود والذهن الا لكون الاخوة للآخر كذلك فان الاخوة هي اعتبار الشخص من حيث له اخ آخر بهذه الصفة و اما الترتيب بين الإضافة والنسبة فقد ذكرناه عند الكلام في عدد المقولات •

(واذ قد ذكرنا) رسم المضاف قلنا ذكر اقسامه (فنقول) ان المضافين اما ان يكون اسم كل واحد منهما دالاً بالتضمن على ماله من الإضافة واما ان يكون احد المضافين اسماً يدل بالتضمن على ماله من الإضافة واما الثاني فلا يكون كذلك فاما ما يكون اسم كل واحد من المضافين غير دال على ماله من الإضافة فهو خارج عن هذا الباب لان كل واحد من الاسمين يكون غير دال على الإضافة ولا على ذي الإضافة والقسم الاول مثل لعلني الاب والابن فان لفظة الاب دالة على شيء ماله الابوة فتكون دلالتها على الابوة بالتضمن وكذلك

نقطة الابن •

(واما القسم الثاني) فهو على تسعين لان الدال بالتضمن على ماله من الاضافة
 اما ان يكون هو اسم المضاف او اسم للمضاف اليه (مثل الاول) الجناح فانه
 مضاف الى ذى الجناح ولفظ الجناح دال بالتضمن على الاضافة الى ذى
 الجناح واما ذى الجناح فانما يدل على ماله من الاضافة بنقطة ذى (ومثال
 الثاني) العالم فانه هو المضاف اليه العلم ولفظ العالم دال بالتضمن على ذلك
 واما العلم وهو المضاف فانما يدل على ماله من الاضافة بحرف يقرن به وهو
 اللام في قولك العلم علم للعالم •

الفصل الثاني في خواص المضافين •

(وهي اثنين) (فالاول) التكافؤ في الزمان الوجود بالقوة او بالفعل في
 الذهن او في الخارج وفي المدم ايضا لان الابدية ملازمة للنبوة وكذلك الاخوة
 للاخوة واذا عدم احدهما عدم الآخر
 (فانييل) المتقدم بالزمان مقول بالقياس الى المتأخر فلا بد وان تكون بينهما
 اضافة بالفعل مع انها لا يوجدان معا وايضا فانما تلزم القيامة ستكون فيهما
 اضافة بالفعل مع ان القيامة معدومة واليهما موجود •

(واجاب الشيخ) من الاول قل اما التقدم والتأخر فهما يمتريان من وجوب
 (الاول) بحسب الذهن مطلقا وهو بان يحضر الذهن زمانين متمايحين احدهما
 متقدما والآخر متأخرا ويكونان قد حصلتا جميعا في الذهن (والثاني) بحسب
 الوجود مستندا الى الذهن وهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا فوجود
 من الزمان الآخر انه ليس هو بوجود ويمكن ان يوجد امكانا يؤدي
 الى وجوب كونه متأخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن

عند وجود الزمان المتقدم فإذا وجد التأخر فانه موجود في الزمن حينئذ
وان الزمان الاول ليس موجودا ونسبته الى الزمن نسبتى كانه موجودا
فقد وهذا ايضا امر موجود مع الزمان المتأخر فاما نسبة التأخر الى المتقدم
على وجه آخر فغير ما ذكرناه فلا وجود له في الا. ولكن في الزمن .

(واعلم) ان الاعتبار الاول هو الصحيح وهو تصريح بان اضافة التقدم
والتأخر مما لا وجود لها الا في الزمن واما الاعتبار الثاني فتقوله ان الزمان المتقدم
اذا كان موجودا فوجوده من الآخر انه ليس هو بوجود ويمكن ان يوجد
(في نظر) لانه يوم انه اذا لم يكن موجودا فلا وجوده وجود ذلك ظاهر
الاستحالة فان اللاوجود لو كان وجود الكائن الشيء نفس قيمته وذلك
مما لا يلزمه العقل فاذا كان جزء من اجزاء الزمان موجودا ولم يكن الجزء
الآخر موجودا قال لا وجود للجزء الآخر ليس امرا وجوديا حتى تقع رتبة
وبين الجزء الحاضر اضافة وجوده

(وايضاً) فنقد ~~يرى ان يكون لا وجود للجزء المستقبل امرا وجوديا لكن~~
الجزء الحاضر ليس متقد ما على لا وجود المستقبل بل على وجود المستقبل
ووجود المستقبل في حاضره والالم يكن مستقبلا فلنا ان هذه الاضافة مما لا
وجود لها في الاعيان اصلا بل في الازهار على الوجه الذي نوره
في الجواب الاول .

(واما السلم للتملق) بان القيامة ستكون فهو علم بحكم من احكام القيامة
وهو صفة انها ستكون فهذه الصفة حاضرة في الزمن وحضورها في الزمن
لا يكون الاحال كرها معدومة في الاعيان فاذا المعلوم حاضرا مع العلم
فهذا هو الكلام في بيان تلازم الاضافتين وامامنا ايضا فبين فلي ثلاثة

اضرب (الف) قد يكونان بحيث يصح وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر كالمالك والملوك فإنه يصح وجود ذات المالك مع عدم الملوك ووجود ذات الملوك مع عدم المالك (ب) ومنه ما يصح وجود أحدهما دون الآخر ولا يصح وجود الآخر دونه كالمعلوم والمعلوم فإنه يصح وجود ذات كل واحد منهما مع عدم العلم والحس ولا يصح وجود ذات العلم والحس مع عدم ذات المعلوم والمعلوم (ج) ومنه ما يتمتع بوجود ذات أحدهما عند عدم ذات الآخر كالمعلوم الذي لا يكون أهم من علمه •

(الثانية) وجوب انعكاس كل واحد من المضافين على الآخر ومعنى الانعكاس أن يحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبه من حيث كان مضافاً إليه فكما يقال الأب اب الابن فيقال الابن ابن الاب والجد جد المولى والمولى مولى الجد أما إذا أضيف إليه لا من حيث هو مضاف إليه لم يجب هذا الانعكاس في الإضافة فلا إذا قيل إضافة الأب إلى الابن لا من حيث هو ابن بل من حيث هو إنسان قيل الاب اب الإنسان لم تنعكس الإضافة ولم يصر الإنسان مضافاً إلى الأب فلا يقال الإنسان اب •

(وقد يصعب) رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف إذا لم يحصل منه مجرد الإضافة والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء بأي تلك الأوصاف إذا وضعت ورفضت غيره بقيت الإضافة أو رفضت ووضعت غيره أرفضت الإضافة فهو الذي إليه الإضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فإذا رفضت من الابن أنه حيوان أو إنسان أو مطلق أو ماشية من الأوصاف واستبقيت كونه ابناً بقيت إضافة الأب إليه وإن رفضت كونه ابناً واستبقيت هذه

الاصناف كلها لم تبق الاضافة فملت بهذا ان التقابل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينكس احدهما على الآخر.

(ثم اعلم) ان هذا الانكاس منه ما لا يحتاج الى حرف النسبة وذلك اذا كان للمضاف بما هو مضاف لفظ موضوع كالعظيم والصغير (ومنه) ما يحتاج الى ذلك فلما ان تساوى حرف النسبة من الجانبين وهو كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للمبدوا ما ان لا يتساوى وهو كقولنا العالم عالم بالعلم والعلم علم للعالم وذلك كالاب فانه وان كان متولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير مقولة بالقياس الى الابن.

(والتصل الثالث في تحقيق الكلام في الاضافة التي هي المقولة)

(ورسمها) انها التي لا ملية لها سوى كونها مضافة وبيان ذلك اننا رسمنا للمضاف بانه الذي تكون ماهية مقولة بالقياس الى غيره.

(ثم ان ذلك) على تفسير (احدهما) ان يكون له ماهية وراء هذه المقولة وذلك كالاب فانه وان كان متولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير (١) مقولة بالقياس الى الابن وهي كونها انسانا او شيئا آخر (والآخر) ان لا تكون له ماهية وراء هذه المقولة وذلك كلابوة فانه ليس له ماهية الا هذه المقولة (واذا عرفت ذلك) ثبت ان الرسم الذي ذكرناه هو تعريف المضاف الحقيقي بالمضاف الذي يدخل فيه الحقيقي وغير الحقيقي فلا يكون ذلك تعريفا للشيء نفسه.

(واذا عرفت ذلك) فنقول انما نجعل المقولة هي المضاف العام لان مفهومه انه شيء مافواضافة كما ان الابيض شيء ماله يابض ولو جعلنا المشتق اسما

(١) وفي نسخة الا ان له وراء ذلك ماهية اخرى ١٢

من الاعراض مقولة اصبحت المقولات غير متاهية فهذا لم يجعل المضاف المطلق مقولة وجعلنا المضاف الذي لاماهية له سوى كونه مضافا مقولة.
 (فان قيل) الاضافة ايضا شيء مقول ملحق بالقياس الى التبر فيجب ايضا ان لا تجعلوها مقولة (فتقول) الفرق بينهما ان الشيعة المصولة على المضاف الخلق ليس لها تخصص الا بكونه مضافا واما الشيعة المصولة على المعنى الآخر فانه ليس بتخصصها بكونه مضافا بل باسم آخر وهو كونه جوهر او كما لو غير ذلك ثم يلحقه بذلك التخصص بالاضافة واذ قد ذكرنا حقيقة الاضافة التي هي للمقولة فتكلم في وجودها اولاً ثم في احكامها ثانياً.

في الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان لا.

(من الناس من زعم) انها غير موجودة في الاعيان بل هي من الاعتبارات الذهنية كالكلية والجزئية (واحتج عليه) بامور خمسة
 (الاول) ان الاضافة لو كانت موجودة في الاعيان لزم التسلسل لان تلك الاضافات تكون موجودة في محل فكونها في المحل غير مفهوم كونها اضافة لان الابوة مثلا اذا كانت موجودة في الاعيان كانت في محل ومفهوم كونها في محل غير المفهوم من الابوة فتكون تلك الاضافة عارضة للابوة والكلام فيه كالسكلام في الاول ويلزم منه التسلسل.

(اجاب الشيخ) عنه بان قال يجب ان نرجع في حل هذه الشبهة الى حد المضاف المطلق (فتقول) المضاف هو الذي ماهية مقولة بالقياس الى غيره وكل شيء في الاعيان يكون بحسب ماهية انما يقال بالقياس الى غيره فكذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود ثم ان كان في المضاف ماهية اخرى فينبغي ان يجرده ماله

(الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان لا)

من المعنى المقول بالقياس الى غيره فذلك للمعنى بالحقيقة هو المعنى المقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو مقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس مقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته فليس هناك ذات وشئ هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فتنتهي من هذا الطريق الاضافات واما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع فله وجود آخر مثلا وجود الابوة في الاب امر زائد على ذات الاب وذلك الوجود ايضا مضاف فليكن هذا عارضا من المضاف لم المضاف وكل واحد منها مضاف لذاته الى ما هو مضاف اليه بلا اضافة اخرى فالكون محمولا مضاف لذاته والكون ابوة مضاف لذاته فهذا ما قاله الشيخ .

(واعترض بعضهم على هذا الجواب (فقال) كانه هذا الكلام رد على من يقول المضاف الذي هو المقول يكون مضافا باضافة اخرى والزام الشبهة ليس من هذا الوجه بل من وجه آخر وهو ان الابوة مثلا من حيث هي ابوة ماهية تمقل بالقياس الى الابن ثم انها عارضة لموضوع هو الاب فموضوعها للاب ليس هو نفس كونها ابوة لان الابوة اضافة بالقياس الى البنوة وعروض الابوة لذات الاب اضافة بالقياس الى المثل الذي هو الاب فاذا عروض الابوة للاب حالة زائدة عليها عارضة للاب وهلم جرا الى ما لا نهاية له .

(وهذا الاعتراض غير متوجه) لان غايته بيان ان الابوة موصوفة باضافة اخرى وهي العروض للموضوع ولكن لم قلتم ان العروض للموضوع لا بد له من اضافة اخرى وذلك لان الامر المقول بالقياس الى الغير ان كان

المحتمل / ص ١

له مفهوم آخر وراء تلك المقولية فيشد لزم الحكم بالتأثير وان لم يكن له مفهوم وراء تلك المقولية امتنع الحكم بالتأثير فها هنا لما رأينا الابدوة عارضة للموضوع وكانت مفهوم الابدوة غير مفهوم للروض للموضوع لا جرم حكمتا بتأثيرهما واعترفنا بان الابدوة عرضت لها لاضافة وهي كونها عارضة للموضوع واما للروض للموضوع فليس له مفهوم وراء ذلك فلا يلزم ان يكون للروض للموضوع عرض آخر للموضوع حتى يلزم التسلسل بل يكون ذلك للروض للموضوع عارضا للموضوع لذاته وقسمه لا لغيره فاندفع التسلسل .

(الثاني) لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لكان تقدم الزمان المتقدم على الزمان المتأخر ومقتضى ثبوتها ولو كان ثابتا لكان الزمان الموصوف به ثابتا فكان الزمان المتقدم ثابتا مع الزمان المتأخر وبالتالي محال فالمقدم مثله (واجيب عنه) يجب ان هذه الاضافات غير موجودة في الاعيان فلم يلزم ان لا يكون سائرهما موجودة .

(الثالث) ان الاضافة لو كانت موجودة لكانت مشتركة لسائر الوجودات في الوجود ومما تميزت فيها بخصوصيتها ولا شك انه ما لم يتقيد الوجود بتلك الخصوصية لم توجد الاضافة في الاعيان فيكون ذلك التقيد سابقا على وجود الاضافة لكن ذلك التقيد هو نفس الاضافة فاذا لا توجد الاضافة الا اذا وجدت الاضافة قبل ان يكون حدوث الاضافة الواحدة مشروطا بالانهاية له من امثاله وذلك محال .

(الرابع) ان الوجود من حيث انه موجود دائما ان يكون مضافا ولا يكون مضافا فان كان مضافا فكل موجود مضاف هذا خلف وان لم يكن مضافا

فلا ضيقة لو كانت موجودة في الأعيان فهي لا تكون ضيقة من حيث أنها تكون موجودة فالضيق من حيث أنه مضاف غير موجود وهو المطلوب •
(الخامس) لو كانت الاضيق اسرا وجوديا لزم ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث لازله مع كل حادث اضيق به موجود معه وتلك الاضيق ما كانت حاصلة قبل ذلك وزول بعد زوال ذلك الوقت فيجب ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث وذلك شنيع •

(واما القائلون) بآيات الاضيق فاحتجوا عليه باننا نعلم ان السماء فوق الارض فهذه القوية اما ان تكون مجرد عمل العقل او لحاف الخارج اعتبار (والاول باطل) لان كل ما لم يكن له في الخارج اعتبار لم يدخل فيه الصدق والكذب فان قالوا قال انا فرض الحسنة زوجا لم يجب تكذيبه لانه الخبر عن عمل عقله لا عن الشيء في نفسه فكذلك ما هنا كون السماء فوق الارض ان كان شيئا بحسب عمل العقل لم تكن هذه القضية واجبة الصدق ولا ضدها واجبة الكذب وبطلان التوالي يدل على ان كون السماء فوق الارض ليس مجرد عمل العقل بل له في الخارج ثبوت (وهكذا القول) في كون زيد اباً لعمرو وابنه وكذلك سائر الاضيقات •

(فان قيل) ان ذلك يوجب ان يكون كون الامس متقدما على اليوم وصفا ثبوته في الخارج مع ان ذلك قد بطل بالدليل المذكور (فنقول) التقدم والتأخر متضادان بين المقول والمأخوذ من الموجود الحاضر والمقول الذي ليس مأخوذاً من الموجود الحاضر ولما قيل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً فكيف يتقدم على لا شيء موجود فما كان من المضائق على هذا السبيل قلنا تضادها في العقل وحده ولا يكون موجوداً في الأعيان بخلاف كون

السما فوق الارض فان السماء والارض لما كانتا موجودتين كانت فوقية
احدهما على الاخرى وصفا ثبوتيا يتوقف على اعتبار التميز (واما ادلة الخفاء)
فليست في غاية القوة ولنا فيها نظره وبالله التوفيق .

﴿ الفصل الخامس في كيفية تحصيل الاضافة ﴾

﴿ ان الاضافة ﴾ ليس لها وجود مفرد بل وجودها ان تكون اسرا لاصحا
للاشياء وتخصصها بتخصيص هذا الحقوق وفيهم ذلك على وجهين (احدهما)
ان يوجد الحقوق والاضافة معا ذلك ليس هو المقولة بل هو مركب
(وثانيهما) ان توجد الاضافة مقرونا بها النعم من ذلك الحقوق الخامس النقل
ووجود ان جميعا كعارض واحد للحقوق وهذا هو تنويع الاضافة وتحصيلها
فمن التشابه مثلا موافقة في الكيفية والوافقة في الكيفية غير الكيف
الموافق فالكيف الموافق ليس هو اضافة بل هي اضافة واما الموافقة
النسوبة الى الكيفية فهي نوع من المضاف وكذلك القول في المساواة
والمماثلة (واعلم) ان الاضافة اذا كانت في احد الطرفين عملة كانت في
الطرف الآخر عملة وان كانت في احد الطرفين مطلقة كانت في الطرف
الآخر مطلقة (مثله) انا اذا اخذت اموالا ضمتها عددا على الاطلاق فهو بلزاه
النصف المدهى على الاطلاق فاذا حملنا العدد الذي هو النصف حتى
صارت النصفية عملة صار الجانب الآخر وهو النصفية عملة فانه اذا تحصيل
الشيء الذي هو النصف تحصيل الشيء الذي لا عمالة هذا ضمه فظهر من هذا
ان اي المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخر به ولكن ذلك انما يكون
اذا كان التحصيل تحصيل الاضافة واما اذا كان تحصيل الموضع الاضافة
لم يلزم ان يحصل المضاف الا قبله (مثاله) اذا كانت الرأسية اضافة مازحة

(الفصل الخامس في كيفية تحصيل الاضافة)

لمضموم بالقياس الى ذى الرأس فإذا جعل ذلك المضمون حيث هو جوهر
حتى صار هذا الرأس فهذا التحصيل اعتماد على موضوع الاضافة لا نفس
الاضافة فلا جرم لا يلزم من العلم بهذا الرأس العلم بالشخص المين الذى هو
ذو الرأس •

﴿ الفصل السادس في ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النوعى وتحصيلها
الصنقى وتحصيلها الشخصى ﴾

(اما التحصيل النوعى) فهو مثل المساواة فانك لو توهمت فيها بدل الكمية
كيفية لم تجد للمساواة وجودا •

(واما التحصيل الصنقى) فهو ان تحصل الاضافة لموضوع ثم اقرن بذلك
الموضوع بآخر يعبر به لم يكن لم يجد ان تبقى تلك الطبيعة من الاضافة
فذلك لا ينوع الاضافة بل ربما يكون منها كابرة الرجل العاقل وابرة
الرجل الجائر فانها مختلفتان في احوال ولكن خارجة عن الماهية
فان الرجل العاقل لو كان في احوال كذا لم يزل بذلك الذى هو
الابرة •

(واما التحصيل الشخصى) فهو كابرة هذا وابرة ذاك بل كالجوار الذى
لكل واحد من الجارين (واما بيان) ان كل واحد من المضافين يجب ان تقوم
به اضافة غير التي قامت بالآخر فذلك مما صحناه بالبرهان حيث بينا استحالة
قيام المرض للواحد بالآخرين •

﴿ الفصل السابع في تقسيم الاضافات ﴾

(وذلك) من جهة اربعة (الاول) ان منها ما هو مختلف في الطرفين
ومنها ما هو متفق والمختلف كالضعف والنصف والتثاق مثل المساوى والمساوى

والمماس والمماس وغيرهما ان المضاف قد يكون اختلافاً محدداً كالمماس
والضف ومنه مالا يكون محدداً الا انه مبني على عدد ودكال كثير
بالاضافة والكل والجزء ومنه ما ليس بمحدد ولا مبني على المحدود مثل
الزائد والنقص •

(والثاني) المضافان لما ان يكونا شيئين لا يحتاجان في عروض الاضافة لهما
الى اتصافهما بصفة اخرى حقيقة لاجلها صار مضافا الى الآخر مثل المتباين
والتباين سره انه ليس في المتباين صفة حقيقة صار لاجلها متبائنا وكذلك
المتباين واما ان يكون في كل واحد منهما صفة حقيقة صار لاجلها مضافا الى
الآخر مثل العاشق والمشوق فان في العاشق هيئة ادراكية هي مبدء
الاضافة وفي المشوق هيئة مدركة لانها صار مشوقا لعاشقه واما
ان تكون هذه الصفة موجودة في احدهما دون الآخر مثل العالم
والمعلوم فان العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار لاجلها مضافا الى الآخر
والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر خارجا عن مضافاته •

(الثالث) قال الشيخ نكاد ان تكون المضافات منحصرة في اقسام المادة
والتي بالزيادة والتي بالقول والاتصال ومصدرها من القوة والتي بالمحاكاة
(فاما التي بالزيادة فاما من الكم فهو ظاهر واما من القوة فهو كالتألب والقاهر
والمسانع) واما التي بالقول والاتصال فكالتألب والابن والقاطع والمنقطع
(والتي بالمحاكاة فكالملم والمعلوم والحس والمحسوس فان العلم يحاكي هيئة
المعلوم والحس يحاكي هيئة المحسوس على ان ذلك لا يضبط تقديره •

(الرابع) الاضافة قد تعرض للمقولات كلها اما في الجوهر فكالتألب والابن
وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي المنفصل كالكثير والقليل وفي

الكيف كالأحر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الأن كالأعلى والأدنى وفي متى كالأقدم واللاحق وفي الوضع كالأشد وأضعف وأقرب وأبعد وفي المالك كالأكثر والأقل وفي الفعل كالأفعل والأفعل وفي الأفعال كالأشد وأضعف وأقرب وأبعد

(فصل الثامن في أن الأضافة هل قبل التضاد أم لا)

(ذكر الشيخ) في باب الكم عند اشتغاله ببيان أن العظيم لا يضاد الصغير ما يشعر بأن التضاد لا يمرض للاضافات وبين ذلك من وجوه (الأول) أن تعادل التضاد ليس نفس تعادل التضاف لا تعادل طبائع الأعداد لا تضاد ونجد في الإضافات ما لا يتضاد كالجوار والجار •

(ثم علم) أن التضاد من حيث هو تضاد متضاد فيجب أن يكون في المتضادين شيء لا تضاد فيه ظاهراً كان التضاد من حيث هو تضاد متضاداً على أن يكون الشيء الذي هو في المتضادين ليس بتضاد وهو موطرعات التضاد ثبت أن المتضادين لا يوجد إلا في موطرعات غير متضادة (الثاني) أن الإضافات طبائع غير مستقلة باقها فيتبع أن يمرض لها التضاد لأن أقل درجات المروض أن يكون مستقلاً بترك المروضة •

(ثم قال) في باب الأضافة أن المضاف يمرض له ما يمرض لمقوله ولما كانت الضمنية تمرض للكم وكان لا مضادة للكم لم تمرض للضمنية مضادة ولما كانت لصفة الفعلية ماضية في الكيف وفي الكيف تضاد لا يمرض جاز أن يمرض لهذه الأضافة تضاد وكذلك لما كان الخارج ضد للبارد كان الأخر ضد للبارد •

(ثم إن بعض المتأخرين) ظن أن بين هذين الكلامين تناقضاً وليس الأمر كذلك فإن الأضافة لما كانت طبيعة غير مستقلة بنفسها بل كانت تابعة للمضاف

(فصل الثامن في أن الأضافة هل قبل التضاد أم لا)

استدراك

للمضاف وجب ان تكون في هذا الحكم تابعة ايضاً فان كانت معروضاتها متضادة وجب ان تكون هي ايضاً متضادة اذ لو لم يلزم من تضاد معروضاتها تضادها كانت الاضافات مستقلة بانفسها وبغير تابعة لمعروضاتها فهذا احكنا بان الاخر يجب ان يكون متبداً للابد واما اذا كانت معروضاتها غير متضادة استمع عروض التضاد لما اذلو عرض التضاد لما دون معروضاتها كانت مستقلة بانفسها فهذا احكنا بان العظيم لا يضاد الصغير ثبت ان الكلام انما يسلم من التناقض اذا قبل على هذا الوجه فكيف يظن بذلك كونه متناقضاً (ثم الشيخ) اطلق القول في باب الحكم ان الاضافات لا تضاد ومعنى بذلك انها لا تضاد استقلالاً لانها لا تضاد تبعاً.

﴿ الفصل التاسع في ان الاضافة قابلة للاشد والاضعف ﴾

(الحكم في هذا الموضع) كالحكم في التضاد فان كانت معروضات الاضافة قابلة للاشد والاضعف كانت الاضافة قابلة لذلك على سبيل التبعية والاقلاص (ثم من الناس) من ظن ان الكمية كانت قابلة للاشد والاضعف ولا قل الاكثر وجب ان يكون غير المساوي قابلاً للاقل والاكثر كما ان الكيفية لما كانت قابلة للاشد والاضعف كانت المشابهة قابلة لذلك (فنقول) ان غير المساوي لا يكون اشد واهضع ولكن قد يكون اقرب وابد فان العشرة ابد في المساواة لثلاث من التسعة والسبب في الامرين ما عرفت من ان الحكم لا يكون قابلاً للاشد والاضعف وان كان قابلاً للاقل والاكثر فلي هذا يكون غير مساو و اقرب من غير مساو وآخر واما في كونه غير مساو فلا قبل الزيادة والنقصان (واذ قد فرغنا) عن الامور الكلية للاضافة فلنذكر احكام اقسامها.

﴿ الفصل الماشر في تمييز التالي والتامس والتشاقف والتداخل والالتصاق والالاتصال ﴾

(المتتاليان هما اللذان) ليس بين اولهما و آخرهما شيء من جنسهما ، وتلك الاشياء قد تكون متفقة النوع مثل بيت وبيت وقد تكون مختلفة النوع مثل صف من انسان و شجر و حجر فثبت لا تكون متتالية من حيث انها مختلفة بل من حيث انها يجمعها امر عام ذاتي كالجمعية او عرضي كالقيام صفا او الشجر من حياء .

(والتامسان) هما اللذان طرفاهما معا في الوضع اى في الاشارة لافى المكان فان الاطراف لا تحصل في المكان ثم اذا تعدى لقاء كل واحد منهما طرف الآخر حتى يلقى ذاته بالاسر لم تحسكن ذلك بماسة بل مداخلة اذ ليست المداخلة الا ان تلتى كلية واحد المتامسين كلية الآخر حتى ان فضل احدهما لم يكن داخلا كله بل ما يساوي به من هذا هو حقيقة المتداخلين واما كونهما في مكان واحد فذلك لازم للمداخلة لا انفصال بينهما .

(واعلم) ان في حقيقة التامس اشكالا وهو ان الجسمين اذا تماسا بسطحيهما فالسطحان لا يخلوا ما ان يتلاقيا بالكلية اولا بالكلية فان كانت بالكلية فالسطحان كل واحد منهما يلاقى الآخر باحد طرفيه دون الطرف الآخر فيلزم ان ينقسم السطح في عمقه فيكون السطح جسما لاسطعا هذا خلف ثم انه يحتاج الى سطح آخر ويلزم منه التسلسل .

(واما ان تلاقيا بالكلية فقد صار وضعهما واحدا فلا يخلو اما ان يتميز احدهما عن الآخر اولا يتميز فان تميز امتنع ان يكون ذلك التميز لماهية اولى من لوازم الماهية لتساويهما فيها لاتحادهما في النوع واما بالموارضي فهو من غير جنسهما .

محال أيضاً لأن ذلك إما المحل أو المكان أو الوقت أو الزمان وليس أحد
السطحين مختصاً بشيء من ذلك دون صاحبه •

(وايضاً) فالشيئان المتساويان في النوع المتحدان في الوضع لا يمكن أن يختص
أحدهما بشيء من الموارض دون صاحبه إذ ليس ثبوته له أولى من ثبوته لصاحبه
بعد تساويهما في القبول وجهات الاختصاص فإذا آليس بينهما اختصاص
وامتياز أصلاً فإذا بطل الامتناع فإذا أصبح سطحان سطحاً واحداً مشتركين
الجسمين فإذا المتماثلان ليس لهما طرفان بل طرف واحد فإذا المتماثلان غير
متماثلين بل متصلين هذا خلف وهذا الاشكال قائم بينه في تماس السطحين
بالخطين وفي تماس الخطين بتقطيعين •

(وحله) ان أحد الجانبين يلاقى الآخر بالكلية ويتميز أحدهما عن الآخر
لا بالمساحة ولو ازمها بل بالمواضع وهو كون أحد السطحين نهاية لأحد
الجسمين دون الجسم الآخر وهذا الأمر قد كان أصلاً قبل التماس فيبقى
ذلك العارض عند التماس ويحصل به الامتناع •

(ولما التشافع) فهو حال تماس الجسمين حيث هو كذلك والظاهر ان مفهوم
اللفظ لا يقتضي مشاركة الأمور التشافعة في النوع •

(واما الالتصاق) فهو كون الشيء مماساً لغيره بحيث يشتمل بالتحالفة وذلك
اللازمة اما لا لخطاب السطحين بحيث لا يكون أحد طرفي الجسم أولى
بالاحتياج من الطرف الآخر فحينئذ لا يرتفع والالزام التخلل أو يكون وانما يفتح
بزوال صورة السطح من استوائه اما الى تقييد الوحد والجسم لا يجيب
الى ذلك اولا فتراد اجزاء من أحدهما في اجزاء من الآخر فقد يحصل
الالتصاق بين الجسمين لتوسط شيء غريب من شأنه ان ينطبق جيداً

على كل واحد من السطحين لسيلاته ثم من شأنه ان يحف ويصلب كالقراء
 فيعرض لذلك التزام سطحى الجسمين بواسطة (واما الاتصال) فقد ذكرناه
 في باب الـكم .

والفصل الحادى عشر في التقدم والماخرى

(التقدم) يقال على خمسة أنحاء (الاول) التقدم في الزمان فاما في الماضي فكلما
 كان ابعد من الآن الحاضر فهو التقدم واما في المستقبل فكلما هو اقرب الى
 الآن الحاضر فهو التقدم .

(الثاني) التقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدء معين ثم الارتفاع منها
 طيبة (كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض والاجناس التي بعضها فوق
 بعض) ومنها وضعية (كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المهراب
 او الى الباب وكذلك التقدم في الرتبة قد يكون طبيعيا كتقدم الجسم على الحيوان
 لذا ابتدأت من الجوهر كتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان
 وقد يكون وظيفيا كتقدم الضيف القريب الى المهراب ان جعلت المهراب
 هو المبدء او تقدم القريب من الباب ان جعلت المبدء هو الباب .

(الثالث) التقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على (عمر رضي الله عنهما) .
 (الرابع) التقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو
 موجود ويوجد هو وليس الاخر موجود وذلك كتقدم الواحد
 على الاثنين .

(الخامس) التقدم بالمية وذلك كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم فانهما
 وان كانا معاً في الزمان لكن العقل يقضى بان حركة الخاتم مترتبة على حركة
 اليد مستفادة منها واما حركة اليد فهي غير مترتبة على حركة الخاتم .

(واعلم)

الفصل الحادى عشر في التقدم والماخرى

(واعلم) انه لم يتوجه دالة قاطعة على انحصار الاسم المتقدم والتأخر في هذه المسئلة بل البحث انما لم يوصل الا الى هذه الاصنام ثم ان هذه الاصنام بأسرها مشتركة في امر واحد وهو ان المتقدم هو الذي لا يوجد للتأخر المنى المتبر فيه التقدم والتأخر الا وقد وجد للتقدم •

(فان قيل) تقدم الالة على الملول اما ان يكون لما هيتهما اول نفس الية والملوية او لمجموع الامرين اعني الماهية مع اعتبار الية والملوية (والاول باطل) لان حركة اليد اذا اعتبرت من حيث انها حركة اليد اصبحت حركة انعام من حيث انها حركة انعام لا يمكن بينهما تقدم او تأخر او معية لان كل ماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لا متقدمة ولا متأخرة ولا مقارنة على ما عرفت في باب الماهية (والثاني باطل) لان الية والملوية وصفان اضافيان فيكونان معا في الوجود فيستحيل ان يكون لاحدهما تقدم على الآخر •

(وهكذا القول) فيما ذاجل المتقدم والتأخر في الملوية لانها وصفان اضافيان فيكونان معا اذا كانت الماهية من حيث هي هي غير متقدمة ولا من حيث انها متقدمة امتنع ان يكون للمجموع تقدم •

(فنقول) اننا لا ننفي بهذا التقدم والتأخر الا احتياج احدهما الى الآخر في الوجود وتوقفه عليه الا ان هذا كالجفاف للمشهور لانهم يقولون هذا التقدم بهذه الحاجة فيقولون لما احتاجت حركة انعام الى حركة الاصبع وجب ان يكون لحركة الاصبع تقدم على حركة انعام وهذا مشعر بكون التقدم والتأخر معلولين للحاجة ولما نحن قد فسرنا التقدم والتأخر بنفس تلك الحاجة فهذا ما عدى في هذا الموضع •

﴿ الفصل الثاني عشر في الكل والجزئي ﴾

(الفصل الثاني عشر في الكل والجزئي)

(الكلية) وصف اضافي عارض للماهيات فالكل قد يراد به مروض هذا الوصف وقد يراد به مجرد هذا الوصف وقد يراد به مجموع الاسرين ومرادنا ههنا نفس هذا الوصف الاضافي وكذلك الجنسية وصف اضافي عارض لبعض هذه الماهيات فالجنس قد يراد به مروض هذا الوصف وهو الخيول مثلا او غيره وقد يراد به نفس هذا الوصف الاضافي وقد يراد به مجموع الاسرين قالا ول يسمى الجنس العليبي والثاني يسمى الجنس المنطقي والثالث يسمى الجنس العقلي (وكذا القول) في النوع والفصل والخاصة والمرض العام .

(واذا عرفت) ذلك فنقول الكل الذي هو المعنى الاضافي جنس تحت خمسة انواع الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام وليست اعني بهذه الخمسة معروضات هذه الاوصاف الاضافية ولا المركب منها ومن معروضاتها بل نفس هذه الاوصاف الاضافية .

(ثم ان النوع) بهذا المعنى غير مندرج تحت الجنس بهذا المعنى بل هما متبادلان تباين الخاصين تحت عام واحد فان مجرد وصف الجنسية لا يصدق على مجرد وصف النوعية واذا قيل النوع مندرج تحت الجنس لم يكن به ان النوعية تحت الجنسية بل ان مروض النوعية مندرج تحت مروض الجنسية واما مجرد معنى النوعية فليس قسما داخلا تحت مجرد معنى الجنسية بل هو قسم مباين له مشارك به في جنس واحد وهو الكلية .

(ثم ان عمل الجنسية) على الكلية حمل عارض على مروض وحمل الكلية على الجنسية حمل مقوم على مقوم فهذه اعتبارات دقيقة لا بد من التنبيه عليها

فان بسبب الجمل بها وقع غلط كثير.

(فان قيل) الكلي من حيث هو كلي هل له وجود في الايمان ام لا (فتقول)
الكلي قد يراد به نفس الطبيعة التي تعرض الكلية لها وقد يراد به كون الطبيعة
محتملة لان تغل عنها صورة مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة
مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة بحيث يصدق عليها الوفاة وانت
بينها لا هذه المادة والاعراض بل تلك المادة والاعراض لكأن ذلك
التشخيص الآخر فالكلي بالمعنى الاول والثاني والرابع موجود في الايمان
واما بالمعنى الثالث فغير موجود لما ينافي باب الوحدة والكثرة من ابطال
القول بالمثل.

﴿ الفصل الثالث عشر في التام والمكتفى والتامس و فرق التام ﴾

(التام هو الذي) يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصله وهو السكا مل
ايضاً ثم انه يقال على امور اربعة .

(الاول) يقال للمدد انه تام اذا كان جميع ما ينبغي ان يكون حاصله للشيء
من العدد قد حصل له (ثم ان الجمهور) لا يجوز ان يكون العدد الذي هو اقل من
الثلاثة انه تام فان الثلاثة انما صارت تامة لان لها مبدأ ووسطاً ونهاية والسبب
فيه انه لا شيء من الاعداد يمكن ان يكون تاماً في عديته لان كل عدد فانه
يوجد من وحدانياته ما ليس فيه بل انما يكون تاماً في العشرية والتسمية واما
من حيث له مبدأ ومنتى فانه يكون تاماً من حيث انه ليس بينهما ما من
شأنه ان يكون بينهما وهو الواسطة وقس عليه سائر الاقسام وهي ان يوجد
المبدأ والواسطة ولا يوجد المنتى او بالعكس ثم من المحال ان يكون مبدأ
في الاعداد ليس احدهما واسطة بوجه الا المدين وهو كذلك القول في

والا بعد دين

(الفصل الثالث عشر في التام والمكتفى والتامس)

الذي وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون جملتها في أنها واسطة
كشيء واحد ثم لا يكون للتكثير حد توقف عليه فإذا حصل البدلية
والنتائية والتوسط نهاية التام وأقل عدد وجد فيه ذلك هو الثلاثة •

(الثاني) المقادير يقال لها تامة كما يقال فلان تام القامة إذا كانت تلك أيضاً
معدودة لأن المقادير لا تعرف إلا بالتقدير الذي يلزمه التعداد •

(الثالث) الكيفيات والقوى فيقال لها تامة مثل أن يقال أن كذا تام القوة
وتام الحسن وتام الخيرة •

(الرابع) الحكماء يريدون بالتام هو أن يكون جميع كمالات الشيء حاصلة
له بالفعل وربما يشترطون في ذلك أن يكون وجوده وكمالات وجوده له من
نفسه لا من غيره فان كان الشيء كذلك ثم أنه يكون مبدأ الكمالات غيره
فهو التام الذي فوق التام لأن مع الوجود الذي له وفضل عنه وجود غيره
وليس في الوجود شيء كذلك ~~الواجب الوجود~~ فاذا التام الذي هو فوق
التام واجب الوجود ~~وهو ما لا يقبل~~ فهي تامة بالتفسير الأول وغير
تامة بالتفسير الثاني فان الممكنات معدومة في حد ذاتها •

(وأما الذي) دون التام فهو قسمان (أحدهما) الممكن وهو الذي أعطى ما به
يمكن من تحصيل كالاته مثل النفس الناطقة التي لها سموات فاتها أبدان في اكتساب
الكمالات ولا يصير كالاتها بالكلية حاضرة بالفعل كما ستعرف ذلك في موضعه
(والآخر الناقص) وهو الذي يحتاج إلى آخر فيه • الكمال مثل الأشياء
التي في الكون والفساد •

(الفصل الرابع مشرفي السكك والجيم والفرق بينها وبين التام)
(هذه الالفاظ) الثلاث تكاد أن تكون متقاربة الدلالة لكن التام ليس من

شرطه

(الفصل الرابع مشرفي السكك والجيم والفرق بينها وبين التام)

شرطه ان يحيط تكثره بالقوة او بالتفصيل مثل كون الباري تعالى تاماً واما التهام
والكل في المقدورات و الممدودات فهما متحدان في الموضوع والفرق انه
بالقياس الى الكثرة والوحدة للوجود المحصورة فيه كل وبالقياس الى
ما لم يبق خارجاً عنه تام .

﴿ الفصل الخامس عشر في الفرق بين الكل والكل ﴾

(وذلك) من سبعة اوجه .

(الاول) ان الكل من حيث هو كل يكون موجوداً في الخارج واما الكل
فلا وجود له الا في الذهن .

(والثاني) ان الكل يمد بجزائه والكل لا يمد بجزئيه .

(الثالث) الكل يكون مقوماً للجزئ والكل يكون مقوماً بالجزء .

(الرابع) ان طبيعة الكل لا تصير من الجزء ولها طبيعة الكل فاما تصير
بينها جزئية مثل الانسان اذا صار هذا الانسان .

(الخامس) ان الكل لا يكون كلاً لكل جزء من اجزائه والكل يكون كلاً
لكل جزئ واحد لان الانسان محمول على الشخص الواحد .

(السادس) ان الكل اجزائه متناهية والكل جزئيه غير متناهية .

(السابع) ان الكل لا بد له من حضور اجزائه معا والكل لا يحتاج الى
حضور جزئيه جميعاً .

﴿ الباب الثاني في بقية المقولات وفيه خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الاين وفيه ستة مباحث ﴾

(البحث الاول) من حقيقته وهو عبارة عن حصول الشيء في مكانه وزعم
بعضهم انه ليس عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه بل عن امر اوهية تتم بالنسبة

(الفصل الخامس عشر في الفرق بين الكل والكل) (ج ١) (الفصل الاول في الاين)

فاخلا في حقيقتها لم كون الوجود جنسا وهذا غير مسلم فانهما ليسا بجنسين بل كل واحد منهما نفس الوجود ما رخصه الاضافة الى ما يضاف اليه فيكون وجود واحد بينه ينسب نارة الى المكان ونارة الى الزمان وهذه النسبة لا تقترن به اقتران الفصول المقومة بطبائع الاجناس بل اقتران العوارض فاذا الوجود الذي مرحت له النسبة الى المكان هو الذي مرحت له النسبة الى الزمان فلا يلزم ان تكون لشيء الواحد وجودات كثيرة (وليس نسجيني) امثال هذه المباحث فان المتكبر في ذاته وجودا وله نسبة الى المكان والمفهوم من وجوده غير المفهوم من كونه في المكان ومن كونه في الزمان) واما هذا الذي اختلفوا فيه انه هل هو نفس الوجود في الالفاظ ام لا فان جوابه تلك النسبة فقد بينا المناثرة وان جوابه امرا آخر فنحن حتم ان يفسدوا بالقول الشارح حقيقته ثم يثبتوا انه زاد على الذات لم لا واما بل ذلك فهو محبط لا يليق باهل العلم الخوض فيه .

(البحث الثالث) في تقسيم الالين وذلك على وجهين (الاول) ان الالين منه ما هو اول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع منه فيه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان حقيقي كما قال فلا في البيت ومعلوم ان جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع الجوانب وابعده الدار بل البدل الاقليم بل المسورة من الارض بل العالم (الثاني) ان الالين منه جنسي وهو الكون في المساكن ومنه نوعي كالكون في الهواء لو الماء او فوق او تحت ومنه شخصي ككون هذا الشخص في هذا الوقت في مكانه الحقيقي .

(البحث الرابع) في ابطال قول من قال ان لكل ابن شخص في مكان حقيقي

(البحث الثالث في تقسيم الالين)

(البحث الرابع في ابطال قول من قال ان لكل ابن شخص في مكان حقيقي)

هذه هي صفة قاطعة بالتمكن وذلك باطل لأن تلك الصفة إما أن يمكن حصولها في التمكن عند ما لا يكون التمكن في المكان الحقيقي المين أو لا يمكن فإن أمكن لم تكن تلك الصفة ههنا لذلك الحصول الشخصي في ذلك المكان المين الحقيقي لما ستعرف أن الملة لا تنفك عن مطولها وإن لم يمكن غيشتدتيه وقف حصول تلك الصفة في تلك التمكن على حصوله في ذلك المكان المين فلو توقف حصوله في ذلك المكان المين على حصول تلك الصفة فيلزم الدور وهو محال •

(البحث الخامس) في أن لا ينسب له التضاده لاشك أن الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهما اسمان وجرديان لا يجتمعان ويتعلمان على موضوع واحد بينهما غاية الخلاف •

﴿ البحث السادس في كيفية قبوله الأشد والأضعف ﴾

(اظم) أن لا ينسب للأشد والأضعف في جنسية لأنه يستحيل أن يكون حصول الجسم في مكانه الجسم حصول جسم آخر فيه لأن مفهوم الحصول في المكان لا يقبل التباين بل أنه يقبل الأشد في طبيعة نوعه لأن الاثنين الذين كلاهما فرقان واحدهما أقرب إلى الحد القوي في الذي هو المحيط فهو أشد فوقيته من الآخر وعند هذا يظهر أن الأشد والأضعف لم يتطرقا إلى نفس الابن أصلا بل إلى إضافة ملاحظة وهو كونه فوقاً أو سفلاً •

﴿ الفصل الثاني في متى ﴾

(أنه عبارة) عن كون الشيء في الزمان أو في طرفه فإن كثير من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ولا يقع في الأزمنة معاً يستل عنها متى ثم إن منه زماناً حقيقياً وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه ومنه ماهرز مان غير حقيقي وهو مثل ما ذكرناه في الابن والفرق بين الأمرين أن الزمان الحقيقي

الواحد الأضعف

الواحد يشترك فيه كثيرون ولما للكل الحق الواحد فلا يشترك فيه كثيرون بل كما ان لكل متبكر اينئذمه فكذلك لكل حادث متوخرهمه ولا يكون مشتركاً بينه وبين غيره •

﴿ الفصل الثالث في الوضع ﴾

(هويته) تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح وقد تكلمنا في تحقيق ذلك في باب الشكل بما لا حاجة الى اعادته •

(واعلم) ان لفظ الوضع يقال على مازاخر (احدها) كون الشيء مشاراً اليه والنقطة بهذا المعنى ذات وضع والوحدة لا تكون ذات وضع (وثانيها) كون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه ان هو مما يتصل به اتصالاً ثانياً وهو الذي ذكرناه في الكم وقد بينا ان الوضع المختص بالكميات منقول من الوضع المختص بالمقولة •

(واعلم) ان الوضع مما يقع فيه التضاد لان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء مضاد لوضعه اذا كان بالمعكس من ذلك ثم انهما مميان وجوديان متماثلان على موضوع واحد ولا يجتمعان فيهما غاية الخلاف وهو ايضا قابل للاشد والاضعف لان الشيء قد يكون اضعف من غيره (ولما الكلام في نحو وجوده) فلما قل ان يقول انه لو كان اسماً او مجرداً مع انه قائم بمجموعة الاعضاء لزم قيام المرض الواحد بالامور الكثيرة (وجوابه) ان لجسم الاعضاء وحدة باعتبارها قبل هذا المرض والبحث فيه مثل ما ذكرناه في عرضية المدد بوجه •

(الفصل الرابع في الملك) (الفصل الخامس في ابن خنبل وابن فضال)

﴿ الفصل الرابع في الملك ﴾

(وهو عبارة) عن نسبة الجسم الى حاصره اولبعضه منتقلا بتقاله كالسلع
والقصص والتسل والتختم فيه جزئي كهذا السلع ومنه كلي كالسلع ومنه
ذاتي كمال الحرة عند اهاباومته عرضي كمال الانسان عند فيمه ••

﴿ التفصيل الخامس في ان يشمل وان يشمل ﴾

(أما ان يغسل) فهو تأثير الشيء في غيره اثر غير قار الا ذات غفلة مادام يؤثر
 به وان يغسل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والتقطيع مادام يقطع (واما ان
 يغسل) فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالسخن والتبرد والتقطع
 (واما اغثيرلها) ان يغسل وان يغسل دون الغسل والاتصال لان الغسل
 والاتصال قد يقا لان الحاصل المتكامل الذي انقطعت الحركة كما اذا انصلت
 شيئا وانقطعت حركته يقال هذا انقطع منه وكذلك يقال في هذا الثوب
 احتراق بعد استقراره وهو ~~مستقر~~ ^{مستقر} لان عند ما يقطع ذلك ويحترق هذا
 (وقد يمرض) في هاتين القولين ~~التضاد~~ ^{التضاد} ~~بأنه~~ ^{بأنه} ~~التيض~~ ^{التيض} ضد التسود كما ان
 البياض ضد السواد ويمرض فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذي
 هو السلوك ما هو اقرب الى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد
 آخر ولذلك قد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا
 الاشتداد والتقص ليس بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو عبارة
 عن الحركة الى السواد ولا شك ان السلوك الى السواد غير السواد فهذا
 خلاصة ما قالوه في هاتين القولين

(وعندي) ان تأثير الشيء في الشيء يستحيل ان يكون وصفاً بوجوبها اذ اعلى ذات المؤثر وذات الالم و كذلك تأثير الشيء عن الشيء وهو قاطبة الشيء للشيء.

١٠- بالنسبة الى قيمه

(ov)

بسم الله الرحمن الرحيم

يستعمل ان يكون وصفها برباها على ذات القابل وذات المقبول فحين ذلك
اولا في التأثير (فقول) ان تأثير الشيء في الشيء لو كان اسما برباها كان من جملة
الامور التي لا تكون مستقلة باقسامها بل لا بد من مؤثر آخر لوجودها فيكون
تأثير ذلك المؤثر في ذلك التأثير زائدا عليه ويخضع الى التسلسل وهو محال وبقتدير
ان لا يكون محالا فالتصور من قبله ان حاصل وذلك لا نقول اذا كان
بين كل مؤثر واثر واسطة هي التأثير حتى لو اقرضت هناك امور غير متناهية
يكون كل سابق منهاطة لتالي فلا يخلو اما ان تكون تلك الامور متناهية
اولا يكون شيء منها متناهيا ونفي بالتلاقي ان فرض مؤثرا واثره لا يخطئها
ثالث فان كانت متناهية مثلا يوجد امر ان لا يتوسطها شيء مع انه يكون
احدهما مؤثرا والاخر اثره فينشأ لا يكون تأثير ذلك المؤثر في ذلك الاثر
زائد على ذات المؤثر وذات الاثر فينشأ لا يكون تأثير الاول في الثاني زائدا
عليهما ولا تأثير الثاني في الثالث ولا استمرار التلاقي الرابع فلا يكون شيء
من تأثيرات المؤثرات زائدا على ذات المؤثر وذات الامر (واما ان قيل) بانه
لا يوجد هناك امرا لا يخطئها ثالث فالمنى بهذا انه لا يوجد هناك ما يكون
ذاته مؤثرة في ذات شيء فيكون هذا قويا للمؤثرة فظهر مما قلنا ان
المؤثرة لا يجوز ان تكون وصفا ثبوتيا واما القابلية فلو كانت وصفا ثبوتيا
لكانت اما جوهرها واما عرضها فان كانت جوهرها كانت نسبة المثل الى
الحال شيئا متبائنا عن المتسعين وان كانت عرضا كانت الذات قابلة لتلك
القابلية فتكون قابليتها لتلك عرضا آخر ويلزم من التسلسل وبعود الكلام
المذكور ولان قابلية الشيء للشيء نسبة للقابل الى المقبول وانساب الشيء الى
الشيء متأخر عن كل واحد من المتسعين فلو كانت القابلية جزءا مقوما لشيء
و متأثرا

وذاث كل شيء متأخر من متوماته لزم تأخرها من نفسها وذلك محال (فهذا برهان قاطع) على ان المؤثرية والتأثرية لا يجوز ان تكونا وصفين ثبوتيين وستعرف في فن الطل والمملولات انالوجيا المؤثرية وصفا ثبويا يلزم منه تقي واجب الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (فهذا آخر الكلام في المقولات) ثم ان الكلام في الطل والمملولات مناسب لقولة ان فصل والكلام في الحركة مناسب لقولة ان يعمل فلا جرم انالرد قال نذكر عقيب الكلام في هذه المقولات هذين القسمين •

(القسم الرابع في الطل والمملولات)

(وفيه مقدمة) ولربية انسام وخاتمة (اما المقدمة) ففي بيان حقيقة الطة وذكر انسامها •

(تقسمت) ان (الطة) (مركبة) وهي جزء الشيء الذي يجب عند حصوله الشيء (وطة مادية) وهي الجزء الذي لا يجب عند حصوله الشيء بل امكان حصوله (وطة فاعلية) وهي التي تكون سببا لحصول شيء آخر (وطة فائية) وهي التي لا اجلها الشيء واذا اردنا ان نحدد الطة بحيث يشترك فيه هذه الاربعة قلنا الطة ما يحتاج اليه الشيء في حقيقته او وجوده اما الشرائط فهي بالحقيقة اجزاء الطل المادية لان القابل انما يكون قابلا لفعل منها واما الآلات والادوات فهي بالحقيقة اجزاء للطة الفاعلية اذا كانت فاعليتها لا تتم الا منها فان تمت دونها امتنع توسطها (والذي ذكره الشيخ) في الحدود ان الطة هي كل ذات يستلزم منه ان يكون وجود ذات اخرى اعلمه بالفعل من وجود هذا بالفعل ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل فهو بالحقيقة لا يتناول الا الطة الفاعلية فان تكلفنا حتى ادخلفناه في الطائفة الفائية والصورية فالطة وهذين القسمين

المادة على كل حال خارجة عنه •

(واما بيان المحصر) فنقول ما يحتاج اليه الشئ اما ان يكون جزءاً داخلاً فيه
لولا يكون فان كان قائماً ان يجب عند حصوله حصول الشئ واما ان لا يجب
فالاول هو الصورة لان صورة الشئ اذا وجدت استمع مع ذلك عدمه والثاني
هو المادة لان جزء الشئ اذا وجد عدمه الشئ فهو لا يحاط به لتحقق تلك
المادة اما عند اومع غيره •

(فان قيل) يجب ان الصورة المختصة بعادة معينة مثل الانسانية والقرصية متى
حصلت بالفعل حصل ما هي صورة له لكن الصورة التي لا تخص بعادة معينة
مثل الاستدارة والانعناء متى وجدت لا يجب بالفعل حصول شئ مما هي
صورة له مثل صورة السيف قائماً ان وجدت في الخبر لم يكن السيف حاصل
لاجل حصول تلك الصورة باشتراك الاسم (فنقول) يجب ان حصول
نوع ذلك الشكل لا يوجب حصول نوع السيف لكن حصول تلك الصورة
الشخصية الموجودة في السيف يوجب حصول ذلك السيف وحصول
تلك الحد يندى الحاملة لتلك الصورة لا يوجب حصول ذلك السيف فاستقام
من هذا الوجه قولنا ان الصورة هي الجزء الذي يكون وجوده سبباً لوجود
الشئ (ويجب ان يعلم) ان الصورة ههنا اهم من الصورة الجوهرية بل تناول
تلك و الاعراض اذا حصلت اجزاء الحقيقة مثل الياض فلا يفسد •

(واما ما لا يكون) جزءاً من الشئ قائماً ان يكون طبعه من حيث وجوده في
الذهن لولا يكون من هذا الاعتبار فالاول هو الة النائية والثاني هو الة
القاطية ثم ان الة القاطية اما ان يكون عليها حالاً فيها ولا يكون فالاول مثل
للماهيات بالنسبة الى لوازمها والثاني مثل البارى تعالى للما لم •

(فان قيل) قد اختلفتم بالجنس والتفصل مع انهما جزاء عوام الماهيات المركبة (فنقول) لا فرق بينهما وبين المادة والصورة الا في الاعتبار لاننا لو اخذنا كل واحد منهما مجردا عن الآخر كانا مادة وصورة وان اخذنا هما لا بشرط شيء كانا جنسا وفصلا .

(القسم الاول في الملة العاطية وفيه ثمانية عشر فصلا)

(الفصل الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد)

(الادلة المذكورة) في اثبات هذا المطلوب اربعة (اولها) ان مفهوم ان كذا صدر عنه (ا) غير مفهوم ان كذا صدر عنه (ب) فالتقويمان المختلفان اما ان يكونا مقومين لتلك اللة واما ان يكونا لازمين لها واما ان يكون احد المقومين مقوما لها والآخر لازما لها فان كانا مقومين لتلك اللة كانت مركبة فلا تكون اللة واحدة من كل وجه وان كانا لازمين واللازم معلول فيعود التقسيم من الرأس في ان مفهوم انه صدر عنه احد اللازمين مختار لمفهوم انه صدر عنه الآخر فان كان لا يستلزم الى كثرة في المفهوم لزم ان يكون كل لازم بواسطة لازم آخر وهذا الكلام مع انه يلزم عنه اثبات لوازم مترتبة غير متناهية فيه محمول باثبات ظل ومطلوبات غير متناهية ويلزم منه نفي اللوازم اصلا لان تلك الماهية اما ان تقتضي لما هي ان يكون لها لازم اول لا يقتضي فان اقتضت كان ذلك اللازم لازما لها لما هي فيكون غير وسط وقد فرض كلها وسط هذا خلف وان كانت الماهية لا تقتضي شيئا من اللوازم اصلا فهذا اعتراف بانها ليس لها شيء من اللوازم فقد ظهر ان القول باثبات اللوازم الغير المتناهية يوجب فساد القول بها (واما ان جعل) احد المقومين مقوما لللة والآخر لازما لها فيثبت لا يكون المقومان معا

(ج) (القسم الاول في الملة العاطية وفيه ثمانية عشر فصلا) (الفصل الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد)

في درجة واحدة لأن المقوم متقدم واللازم ليس يعتمد والمتقدم ليس مالم يس
يعتمد ويرجع حاصل ذلك إلى أن ذلك اللازم هو الملول فلو لم يكن الملول
واحدا (فظهر من هذا) أن الة الواحدة لا تصدر عنها أكثر من ملول واحد
(وثانيها) أن كذا إذا صدرته (أ) و (ب) و (أ) ليس (ب) قد صدر عن كذا
من الجهة الواحدة (أ) وما ليس (أ) وذلك تناقض.

(وثالثها) أن الة لا بد وأن تكوّن ملائمة للملول فإنا نقل بين النار
و الأحرار ضربا من الملائمة لا توجد تلك الملائمة بين الماء والأحرار
(وإذا ثبت ذلك فنقول) لو قدرنا الة لها ملولان فلا بد وأن تكون بينهما
و بينهما ملائمة فلا يخلو إما أن تلائمها بجهة واحدة أو بجهتين ومحال أن تلائمها
بجهة واحدة لأن الملائمة هي المشابهة والشئ الواحد لو شابه شيئين مختلفين
أكان ذلك الشئ مساويا للحقيقة الحقيقية مختلفين والمساوي المختلفين مختلف
فتكون الة الواحدة الذات مخالفة لنفسها أو تكون مركبة وكلاهما خف
وإن كانت الة تلائم الملولين بجهتين كما في الة من كذا في الماهية.

(ورابعها) أنا إذا عرضنا النار على جسم فسخت ثم إذا عرضنا الماء عليه فبرده
فيشذ يحصل اليقين بأن النار مخالفة للماهية للماء فإذا كان اختلاف الآثار يقيده
العلم الأولي باختلاف المؤثرات في ما هيئاتها فكيف لا يقتضي العلم بتعددتها
لأن الفيرية أدنى درجات الاختلاف. هذه جملة الأدلة المذكورة.

(ونحن) نقول أما الاعتراض على الجهة الأولى (فنقول) الماعلنا أن كذا مؤثر
في (أ) كان هذا العلم على نسبة المؤثر إلى الأثر والظاهر أن العلم بنسبة امر
إلى امر يتضمن العلم بكل واحد من المضامين فإذا هذا العلم يعلق بأمور
ثلاثة المؤثر والأثر ونسبة أحدهما إلى الآخر (وعلى الجملة) فإذا علمنا أن كذا

مؤثر في (أ) كان المعلوم بمجموع تلك الملة مأخوذة مع (أ) وإذا علمنا أن تلك الملة آتت في (ب) كان المعلوم بمجموع تلك الملة مأخوذة مع (ب) ومعلوم لهذا المجموع من كذا و (أ) متأثر للمجموع من كذا و (ب) معاً فلم قلتم أنه إذا كان أحد المجموعين متأثراً للمجموع الثاني كان كل ما يؤخذ في أحد المجموعين متأثراً الكل مأخوذ في المجموع الثاني ولا بد من البرهان على ذلك فإن ما قالوه يجب أن يكون للمأخوذة في أحد المفهومين الذي هو أحد المجموعين متأثراً للمفهوم الثاني الذي هو المجموع الثاني ولكن لا يجب أن يكون للمأخوذة في أحد المجموعين متأثراً للمأخوذة في المجموع الثاني •

(ومما بين ذلك) ستة أمور (الأول) أن المركز نقطة واحدة وهي نهاية جميع الخطوط الخارجة منها إلى المحيط ولم يلزم من تضار مفهوم كون تلك النقطة نهاية لتلك الخطوط السكينة التي تكون النقطة مركبة من أمور غير متناهية فأنها لو كانت كذلك كانت تلك الأجزاء إما أن تكون متشابهة الطبائع أو لا تكون قلنا كانت لم يكن امتياز بعضها عن البعض بالذاتيات أو بالوإلزام بل بالموارض وعارضه هو كون كل واحد منها نهاية لخط معين وإذا كان الخط بالقوة كان كون النقطة نهاية له أيضاً بالقوة فينشأ لا يحصل الامتياز بينها فهي واحدة بالمدى أيضاً فلأنها إذا كانت متساوية في المساحة ولا اختلاف بينها في الوضع فهي مآرض لخلق أي جزء منها قد خلق الآخر لتساويها في القبول فلا يكون هناك تمايز أصلاً (وإن كانت) مختلفة الطبائع وكل واحد منها مبدأ لخط معين فنهايات الخطوط حاصلة متميزة بالفعل هي أيضاً حاصلة بالفعل فيكون في ذلك السطح خطوط غير متناهية بالفعل هذا خلف (فإن قال) النقطة شيء وهي لا وجود لها في الخارج (فقل) ليس

إذا تقاطع الخطان كان تقاطعها لا عمالة على نقطة حاصلة بالمثل وعلى أنه لا تفاوت بين كونها موهومة وبين كونها موجودة في الخارج فيما يرجع إلى فرضنا لأن مفهوم أحدهما في الوجود نهاية لخط متأثر لنهاية الخط الآخر وبهذا يتسق البرهان.

(الثاني) أن الوحدة الممثلة إذا اخذت مع وحدة أخرى وجب حصول صورة الاثنية لتلك الجلة ثم إذا اخذت الأولى مع وحدة أخرى وجب حصول الاثنية للجلة الأخرى ولا يلزم من تأثر المجهولين أن تصير الوحدة المتأخرة فيها جميعا اثنين.

(الثالث) أن مفهوم أن كذا سلب عنه التأثير متأثر لمفهوم أن كذا سلب عنه التأثير وكذا تلك القول في جميع الدروب للتأثير المتناهية فاختلاف تلك المفاهيم أما أن يكون ما إذا إلى السلوب غير الأولى بالسلب فالأول وجب أن لا يسلب من الشيء البسيط الأمر واحد وإن يكون تكثر السلوب موجبا لوقوع التكرار في السلوك منه فإن البسيط إذا كان لا يسلب عنه إلا امر واحد كان ما عدا ذلك الأمر حاملا له فيكون البسيط ليس له حقيقة واحدة بل كل الحقائق - وى تلك الحقيقة المسلوقة عنه فلا يكون البسيط بسيطاً بل تركيبه أكثر من كل تركيب بل كل ما كان الشيء أكثر بساطة كان أكثر تركيباً هذا خلف.

(فإن قيل) بأن اختلاف المفهوم غير ما إذا إلى السلوب عنه بل إنما إلى السلب أو إلى السلوب فلم لا يجوز أن يقال اختلاف المفهومين عند تأثيره في شيئين غير ما إذا إلى ذات المؤثر بل إلى إضافته إلى الاثنين أو إلى نفس الاثنين (الهم) إلا أن يقولوا أن الشيء الواحد لا يسلب عنه بالذات إلا أثر واحد بل

السلوب مترتب بعضها بواسطة البعض (فنقول) فساد ذلك مما يترق
بضرورة العقل فإنه ليس سلب الحبر عن المثلث بواسطة سلب الشجر ولا
بالعكس وكذلك القول في سائر السلوب وأيضا فالسلوب ان كان بعضها
بواسطة البعض لزمه طل وسلولات غير متناهية لامرية واحدة بل ساررا
غير متناهية لكون السلوب كذلك (وأيضا فاصل ذلك) يرجع الى ان
المتنضي لذات بالذات سلب واحد فيصكون ما عداه حاصل له بالذات
وبسوء ما قلنا من ان الشيء كلما كان أبسط كان أكثر تركيبا

(الرابع) ان المفهوم من كون واجب الوجود مقولا لغير المفهوم من كونه
حائلا مع ان المادية والملموسية وصفان اضافيان والادصاف الاضافية ثبوتية
وللضافان وجودان معا ولا تقدم لاحدهما على الآخر احلا وذلك مما لا نزاع
للشيخ فيه (ثم انهم اتفقوا) على ان ذلك لا يوجب الكثرة فكذلكا مانا •
(الخامس) كما ان مفهوم ان هكذا قبل (ا) منائر لمفهوم انه قبل (ب)
فكذلك مفهوم ان هكذا قبل (ا) منائر لمفهوم انه قبل (ب) فيلزم ان يكون
القابل الواحد لا يقبل اكثر من مقبول واحد لكن المسألة الاولى قابلة لمورد
غير متناهية وامر اض غير متناهية فيلزم تركيبا من مقومات غير متناهية واذا
لم يلزم هذا لم يلزم ما قالوه •

(السادس) ان المؤثرية من باب الاضافة وهم قد اجمعا على ان تكثر
الاضافات لا يوجب تكثر الذات فكيف جعلوا اختلاف هاتين الاضافتين
موجبا لوتوع التكثر في الذات •

(فان قالوا) اختلاف الاضافات انما لا يوجب تكثر الذات اذا كانت مرتبة
امنى ان يكون بعضها بواسطة البعض واما اذا لم تكن على الترتيب السبي

واللهي هي واجب وتخرج التكرار (فتقول) الصفات الغير الاضافية ان كان بعضها بواسطة البعض لا تكون موجبة لتخرج التكرار في الذات فكان من حكم ان لا تفرقوا بين الاضافات وسائر الصفات في هذا الباب ولما فرغتم من البابين علمنا ان ذلك الفرق ليس الا في ان كثرة الاضافات كيف كانت لاوجب كثرة الذات فظاهر بين من هذا الوجوه انه لا يلزم من تناير المفهومين على ما ذكره وتخرج التكرار في الة الماخوذة في ذنبك المجموعين .

(واما الحجة الثانية) هي سميعة جدا لانا اذ قلنا ان كذا صدر عنه (١) فتقيضه انه لم يصدر عنه (١) لانه صدر عنه ما ليس (١) فان تقيض قولنا واجب ان يكون ليس انه واجب ان لا يكون كيف وهما قد يكذبان بل تقيضه انه ليس بواجب ان يكون وكذلك ممكن ان يكون ليس تقيضه انه ممكن ان لا يكون فانهما يصدقان معا بل انه ليس بممكن ان يكون فكذلك هاهنا تقيض انه صدر عنه (١) ليس هو انه صدر عنه ما ليس (١) بل انه لم يصدر عنه (١) ومما يقرر ذلك هو ان الجسم الخافيل الحركة قبل السواد والسواد ليس بحركة فيكون الجسم قد قبل الحركة وما ليس بحركة ولا يلزم التناقض من ذلك فكذلك فيما قالوه .

(والشيخ قد نص) على هذا في الفصل الاول من سابعة فاطينور ياس الشفاء وهو الفصل الذي يذكر فيه اقسام المتقابلات (قال) وليس قولنا ان في الحركة راتمة وليس فيه راتمة هو قولنا فيه راتمة وفيه ما ليس براتمة فان في الاول القولين لا يجتمعان وفي الثاني يجتمعان وايضا قلنا النفس اذا ادركت وتحركت والحركة غير الادراك قد فعلت الادراك وما ليس بادراك ولا يلزم التناقض (ومثل هذا الكلام) في السقوط اظهر من ان يفتي على ضفاء القول

فلاحدى كيف اشتبه على الذين يدعون الكياسة والعجب ممن يفتنى عمره في تعليم المنطق وتعليمه ليكون له آلة عاصمة لدفعته عن الخلط ثم اذا جاء الى المطلوب الاشراف امرض من استمال تلك الآلة حتى وقع في الخلط الذي يضحك منه الصبيان .

(واما الحجة الثالثة) هي حقيقة جد الا ان الملازمة هي الملائمة فلما اعتبرنا الملائمة في الطة فلا يخلوا ما ان تعتبر الملائمة بينهما من كل الوجوه او من بعض الوجوه (والاول) باطل لانه لا يكون حيثما احدهما بالطة اول من الآخر ولان ذلك يطل الاتينية (والثاني) ايضا باطل لان واجب الوجود اذا كانت مشابهة للملولة من وجه دون وجه لزم وقوع الكثرة في ذاته .

(قائل) انما يلزم الكثرة اذا كانت اختلافها بمعنى ثبوتى وليس كذلك بل انما يحتقان بالمرسلى وهو ان يكون للملولة وصف ليس للطة ذلك الوصف (فتقول) ذلك الوصف لو اثنان كان ملول تلك الطة فقد صدر عنه ما يلائمه وايضا اذا كان هو كذا من الصفات فصدر عنها ما يلائمها فقد صدر عن الطة الواحدة ملولان وان لم يكن ذلك صادرا عنها كانت الطة مماثلة للملولة ملولة وقد اطلناه .

(وايضا فنترض) ان واجب الوجود مشابهة للملولة من وجه دون وجه (فتقول) الوجه الذي لا يشابه الملول هل له مدخل في الملية ام لا فان كان قد صدر عن الشيء ما يلائمه وان لم يكن فله الملول هي الوجه الذي يشابهه مطلقا وقد اطلناه .

(وايضا) وان سلمنا انه لا بد من الملازمة لسكانا اذا جوزنا للطة ملولين مختلفين قلنا ان الملولين مع اختلافها قد تساويا من بعض الوجوه وتلك الطة تلائمها

من ذلك الوجه وعلى هذا التقدير لا يتسع لئ يكون الشيء الواحد ملاءمة
لشيئين مختلفين من وجه واحد •

(واما الحجة الرابعة) فهي ركيكة جدا فاننا اذا عرضنا النار على جسم فسخته
ثم عرضنا الماء عليه فبرده فانما نحكم باختلاف الماء والنار في طبيعتها لا
لاختلاف الآثار بل لتخلف الآثار فانما لورائنا ان الماء لم يسخن ولم يقارنه
التسخن فلمنا ان طبيعته غائبة لطبيعة النار اذ لو كانت مساوية لما لامتنع
تخلف الآثار حتى انما لورائنا شيئا واحدا ووجدناه مقارنا لافعال كثيرة
ووجدناها غير متخلفة عنه فيشذ لا يمكننا ان نتدل باختلاف الآثار على
اختلاف المؤثرات بل هو بيته محل النزاع فظهر ضعف هذه الادلة •

(واذا تكلمنا عليها) فنصرح بالحق الذي يجب ان لا نستحي منه (وهو انه)
لا مانع من ان تكون للعلم البسيطة الواحدة مطلوبات كثيرة لما ذكرنا من
كون النقطة الواحدة ذات نهاية للخطوط العديدة والوحدة المهيمنة
مبدأ للامتوات للكثيرة وكونها هي مبدأ للمطلبة والمقولة مما
وايضا فانواع العدد وانواع الالوان غير متناهية وواجب الوجود بمقتل كلها
فاما ان يستلزم مرتبة وذلك باطل لوجوه ثلاثة •

(واما اولها فلاه) يلزم منه حصول ظل ومطلوبات غير متناهية •

(واما ثانيا) فلان العلم بالضرورة ان العلم بلون معين لا يكون علة للعلم بلون آخر
وكذلك العلم بالامتنين لا يوجب العلم بالثلاثة فاذا تلك الصور العقلية غير مترتبة
وهي من لوازم ذات واجب الوجود والعقول المقارنة فيكون للشيء الواحد
لوازم كثيرة غير مترتبة •

(واما ثالثا) فلان العلم بالخلق بالاضافة لا بد وان يكون متعلقا بكل المضافين

ثم ليس تعلقه بأحد المضامين سيالته بالمضاف الآخر فإذا أريد أن يكون تعلق العلم بها دفعة واحدة من غير ترتيب (ولو تأملت) أصول الحكمة وجدت كثيراً من هذه الأمثلة ومع ذلك فالاعتماد على ما سيأتي من أنه لا يمكن استناد الممكنات إلى الله تعالى إلا بعد الاعتراف بصحة انتساب الأشياء الكثيرة إلى الشيء الواحد فهذا ما عتدى في هذا الباب .

﴿ الفصل الثاني في أن المعلوم الواحد هل يستند إلى علل كثيرة أم لا ﴾
 (فنقول) أما المعلوم الواحد الشخصي فنستعمل استناده إلى علل كثيرة لأن كل واحدة منها إن كانت مستقلة بالتأثير كان المعلوم معها واجب الوجود والواجب يستعمل تعلقه بالتغير فهو مع كل واحدة منها ممتنع الحاجة إلى الأخرى فهو إذاً ممتنع الحاجة إليها وواجب الحاجة إليها هذا خلف وإن لم يكن للواحدة منها استقلال كان المأزوم هو الجميع فتكون العلة واحدة والكثرة واقعة في أجزاء العلة لا في العلة .
 (وأما الواحد الكلي فنحن كما في الصحيح جواز استناده إلى علل كثيرة وكيف لا أقول كذلك وطبائع الأجناس لو ازم خارجية للفصول وهي معلولاتها فإن الجنس إنما يقوم في الوجود بسبب اقتران الفصل به وإيضاً فإن الاختلافات قد تشارك في لازم واحد وكيف لا والاختلاف حكم مشترك بين الاختلافات فهو لازم لها واللو ازم معلولات .

﴿ وأما ما يقال ﴾ من أن السبل المختلفة لا بد من اشتراكها في وصف عام يكون ذلك جهة استناد ذلك المعلوم إليها مثل أن الأجسام المتحركة طبعا إلى الأسفل وإن اختلفت في طبائرها ولكنها متشاركة في السفل الذي هو جهة استناد ذلك المأزوم إليها فهو كلام باطل (ومما يوضحه) أن تلك الجهة المشتركة لازمة

للك

الطل

(الفصل الثاني في أن المعلوم الواحد هل يستند إلى علل كثيرة أم لا)

لذلك الماهيات المختلفة لالاجل اشتراكها في وصف آخر والالزم التسلسل
وذلك هو قبح المطلوب •

و قال قيل المول لما قل يحتاج الى العلة الميت لما هي اولاً يحتاج فان لم يحتاج
كان غيباً عنها لذاته والتي في ذاته غني عن الغير فاستحال ان يمرض له
ما يحوجه الى ذلك الغير فاذا ذلك المول غني مطلقاً عن تلك العلة هذا خلف
وان كان محتاجاً الى تلك العلة لذاته استحال استاده الى غيرها •

(فنقول) الملول يحتاج الى حلة ماتم ان استاده الى تلك الحلة بعينه ليس
لاسر عائد الى الملول بل لان ذات تلك الحلة لها هي متضمنة لذلك
الملول فالحاجة المطلقة من جانب الملول وتعين الحلة من جانبها
فزال الشك .

﴿ الفصل الثالث في إبطال المنور في الظل ﴾

(الدور) هو ان يحتاج الاول الى الثاني والثاني الى الاول لما بواسطة
اوبنير واسطة وهو باطل لانه لا غلوا ما ان تكون علة وجود كل واحد منهما
هي وجود الاخرى او علة وجود الاولى هي وجود الثانية وعلة وجود
الثانية ليس هي وجود الاولى بل جهة اخرى بينهما (والاول باطل) لانه يلزم
ان يكون وجود كل واحدة منهما متقدما على وجود صاحبتها ثم اذا كانت
الاولى متأخرة عن الثانية والثانية متأخرة عن الاولى اما بواسطة اوبنير
واسطة كانت الاولى متأخرة من التأخر عن نفسها والتأخر عن التأخر متأخر
فاذا الاولى متأخرة عن نفسها الى الحاجة الى نفسها لكن التأخر والحاجة امران
اضافيان انما يمثل تحققهما بين امرين قاما الامر الواحد بالاعتبار الواحد
فيستع ان يكون متأخرا عن نفسه ولما ان كان وجود احدهما متوقفا على

(الفصل الثالث في إبطال الدود في الثفل)

وجود الآخر ووجود الآخر غير متوقف على وجود الاول فذلك الآخر يكون موجودا سواء وجد ذلك الاول او لم يوجد فيكون في وجوده غنياته فلا تكون اليها حاجة في وجوده اصلا فبطل الدور على كل حال .

﴿ الفصل الرابع في ابطال التسلسل في البطلان عليه ثلاثة براهين ﴾

(الفصل الرابع في ابطال التسلسل في البطلان)

(الاول) انا سنين بعد ذلك ان اللة المؤثرة في وجود الشيء لا بد وان تكون موجودة حال وجود الشيء فلو امتدت الاسباب والمسببات الى غير النهاية كانت باسرها حاصلة دفعة واحدة وموجودة مما فكل تلك الممكنات ومجموعها اما ان يكون ممكنا او واجبا ومحال ان يكون واجبا لان حصول ذلك المجموع متوقف على حصول الاجزاء التي كل واحد منها ممكن والمحتاج الى الممكن والمتوقف عليه اولى بالامكان فاذا آذلك المجموع ممكن لامن حيث ان مع الجملة حكم الاحاد بل من حيث ان الجملة متوقفة على تلك الاحاد الممكنة والمتوقف على الممكن ممكن وانما كانت الجملة ممكنة قياسا وبذلك السبب اما ان يكون متوقفا على ذلك المجموع او شيئا داخلا فيه لوشيئا خارجا عنه (والاول باطل) لان الشيء لا يكون علة لنفسه باخبار واحد واما ان كان داخلا فيه فلا يخلو اما ان يكون واحدا لمينا او غير ممين ومحال ان لا يكون مينا فان الواحد من الاحاد الجملة لا يمكن في حصول الجملة واما الواحد الممين فهو ايضا باطل لان علة الجملة لا بد وان تكون علة لاحد الجملة والامكن ان نحصل الجملة عند حصول عتها مع عدم حصول احادها وذلك محال واذا كانت علة الجملة علة لاحادها فلو كانت علة الجملة واحدة من احادها لزم المحال من ثلاثة اوجه .

(اما ولا فلاح) يكون ذلك الواحد علة لنفسه وهو محال .

(اما)

« واما ثانياً) فلان ذلك الواحد ما ان تكون له علة ولا تكون له علة فان لم تكن له علة فقد انقضت الحاشية عنده فهو واجب لذاته ووثى كانت له علة ما ان يكون هو علة لك وهو الدور اولاً يكون فلا يكون علة للجملة لما ثبت ان علة الجملة علة لا حاد الجملة »

« واما ثالثاً) فلانه لا واحد من الجملة التبر المتناهية الا وعلة اقدم منه فاذا لا واحد في الجملة التبر المتناهية هو العلة المطلقة لتلك الجملة فظهر ان علة الجملة يجب ان تكون خارجة عنها »

« فقول) تلك العلة الخارجية اما ان تكون ممكنة اولاً تكون والا اول باطل لان ما كان من قبيل الممكنات فقد صار مندرجاً تحت تلك الجملة فلو كانت المقضى للجملة ممكنة لكانت الجملة مساوية لشي من احادها وذلك محال فاذا علة للممكنات يجب ان تكون خارجة عن كل الممكنات متى اذا واجبة لذاتها ولان كل ما ينتهي الى طرف يتخطم عنده فهو متناه فاذا لا مطالب والمسيات متناهية والكل من الى واجب الوجود »

« وحاصل الشكوك المذكورة) قل هذا البرهان ما اتى به وذلك اربعة .
(الاول) انكم قلتم لو تسلسلت السبل لكانت تلك الجملة ممكنة الوجود فقلتم لها كلا وجملة ومجموعاً وذلك كله من صفات نفثا هي فان مالا نهائيه لا يكون له كل ومجموع فكأنكم صادرتم على المطلوب الاول »

« الثاني) اذا جاوزتم حركات غير متناهية فلم لا تجوزون طلائع غير متناهية .
(الثالث) اذا جاوزتم ان يكون لكل واحد من النفوس البشرية اول ولا يكون له بعد ها اول فلم لا تجوزون ان تكون كل واحدة من السبل مستندة الى الغير فلا يكون للجملة استناد الى الغير »

(الرابع) ان الحوادث المحسوسة اما ان تستدعي اسبابا اولاً تستدعي فان لم تستدع اسباباً فالممكن فهي من السبب وان استدعت فسيها اما ان يكون قدما او حادثا فان كان حادثا قلنا ان يكون مقارنا لتلك الحوادث او سابقا عليها فان كان مقارنا لها فالكلام فيها كالكلام في الاول فينضم الى التسلسل وهو بطل منصوصه كم وان كان سابقا عليها لم ان تكون اللة سابقة على المأل في الزمان وذلك محال وعلى انه لو جاز ذلك فليست كل ممكن الى ممكن آخر سابق عليه حتى يتسلسل والتسلسل على هذا الوجه جائز فانه لا استعالة في ان يكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية وذلك يطل القول باحتياج الممكنات الى سبب واجب الوجود (فلن زعم) بعض اصحاب المذهب ان هذا الكلام انما يتوجه على من جوز حدوث حوادث لا اول لها وانما لا يجوز ذلك بل انكره (قيل له) امكان حدوث الحوادث في هذا اليوم مسبوق بالامكان في الامس ولا يختلف الفرض هاهنا فيكون الامكانات امر او جوديا او عدميا (فتقول) لا يخلو اما ان يكون هذا الامكان ممتدا الى بداية او الى بداية فان كان لا الى بداية فقد جاز حدوث حوادث لا اول لها فيطل امتناعه من ذلك الوجه وان كان لها بداية فاذا قبل تلك البداية كان الامتناع الذاتي حاصل ثم انقلب الى الامكان فذلك الامكان المتجدد ان لم يستدع سببا فالمتجدد غني عن السبب فبطل مقصودكم وان كان له سبب وكل ماله سبب فهو في ذاته ممكن وامكانه سابق على تأثير المؤثر فيه وتغير المؤثر في اعطائه الامكان مسبوق بالامكان قبل اول وقت الامكان امكان فلا يكون للامكان بداية وقد فرض كذلك ههنا خلف فثبت انه لا يمكن الامتناع من اثبات امور لا بداية لها

(واما ان قيل) بان اسباب هذه الحوادث شي . فديم فذلك التقديم لا يخلو اما ان يتوقف فيضان هذه الحوادث منه على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم من تقدمه ودوامه دوام هذه الحوادث والا فتدور مع الممكن المتجدد لا من سبب هذا خلف فاذا يلزم ان لا يكون الحادث حادثا هذا خلف واما ان يتوقف على شرط فذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون قديما او لا يكون فان كان قديما لزم من تقدم الشرط وتقدم المقتضى الملول فيعود المحال المذكور وان كان حادثا فلا يخلو اما ان يكون موجود امع وجود الملول الحادث او يكون سابقا عليه فان كان مقارنا لحدوث الملول كان الكلام في حدوثه كالكلام في الاول فينفض الى احتياج كل حادث الى حادث آخر مقارن له ويلزم منه ظل ومطلولات لا نهاية لها فان كانت تلك الشروط سابقة على الشرطات فالعلة المؤثرة ما كانت مؤثرة في تلك الشرطات عند وجود تلك الشرائط ثم صادت مؤثرة فيها لعدم تلك الشرائط فذلك المؤثرة حكم متجدد ظاهرا ان يكون لها سبب او لا يكون فان لم يكن لها سبب كان الممكن المتجدد نهي عن السبب وهو يطل المنصود وان كان لها سبب ظاهرا ان يكون هو ذاته او غيره والاول يوجب دوام ثبوت تلك المؤثرة لدوام الذات ويلزم من دوام تلك المؤثرة دوام الاثر فيكون الحادث قد بما هذا خلف وان كان زائدا على ذاته ظاهرا ان يكون مقارنا لتجدد تلك المؤثرة او سابقا عليها فان كان مقارنا ظاهرا ان يكون وجوديا او عديميا فان كان وجوديا ظاهرا ان يكون هو ذلك الاثر الحاصل منه او من غيره والاول باطل لاستحالة الدور والثاني ايضا باطل لان الكلام في حدوث ذلك الحادث كالسكلام في الاول وذلك يوجب عللا ومطلولات لا نهاية لها وان كان عديميا فقد استند

الممكن الوجودي الى امر عدي واذا جاز ذلك فيجوز ايضا في كل الممكنات
 ويلزم منه نفي حاجتها الى الواجب وانما ان كان السبب في حصول تلك المؤثرة
 امرا سابقا عليها فاذا جاز استناد الامر المتجدد الى السبب السابق جاز ذلك
 في كل الممكنات ويلزم منه تجويز استناد كل حادث الى آخر سابق عليه ويلزم
 منه نفي حاجتها الى الواجب .

(فالجواب) عن الاول ان نقول ان مدار هذا البرهان على ان الالة المؤثرة يجب
 . مقارنتها للمعلول فلو تسلسلت الطل كانت حاصلة بأسرها دفعة واحدة ونحن
 نسمي ذلك الحاصل بأسرها كلا ومجموعا ووجهة ولا شك انه يمكن الحكم عليه
 بالامكان والا احتياج الى السبب فبعد ذلك النزاع في اطلاق لفظ الكل
 والمجموع والجملة عليه نزاع في مجزئته فإما لا تمنع من المقصود وكيف لا نقول
 ذلك ونحن اذا قلنا انها غير متناهية فالحكم عليه بالانهاية ليس هو آحاد تلك
 الجملة فان كل واحد منها ليس شواها لغيره غير متناهية بل الحكم عليه
 بالانهاية هو الكل من حيث انه كل فلو لا ان الكلية هاهنا مقولة متصورة
 لاستعمال ان يقل حمل الانهاية عليها .

(وعلى) هذا التحقيق يخرج الجواب عن الشك الثاني فان الموجود من
 الحوادث الماضية ابدى شيئا واحدا لا غير واذا لم يكن لمجموعها وجود استعمال
 الحكم عليه به كل جملة لما ثبت من ان ما لا يكون ثابتا استعمال حمل
 المحمولات الثبوتية عليه (وتتمام تقرير ذلك) قد مضى في باب الانهاية
 وايضا فلانا برهنا على ان كل جملة كل واحد منها ممكن فهي ايضا ممكنة
 فليهم ان يشتوا ايضا ان كل جملة اذا كان لكل واحد منها بداية كانت
 للجملة ايضا بداية ولا يمكنهم ذلك كيف والامكان الثابت في كل يوم

له بداية وليس لكل الامكانات بداية .

(واما الشك الثالث) فانه انما ادعينا ان حكم الجلة مساو لحكم الآحاد في كل المواضع بل قد يكون وقد لا يكون والامر فيه موقوف على الدليل كيف وكل واحد من الجلة ليس هو الجلة والجلة موصوفة بأنها جلة وكل واحد من العشرة ليس بعشرة والسكل عشرة الى غير ذلك من الصور التي يصحتر تمدادها (واما نحن) فقد اتينا البرهان على ان الجلة متى كان كل واحد من احادها ممكناً كانت هي ايضاً ممكنة لاجل ان الجلة يتبع حصولها الا عند حصول تلك الآحاد والا لكانت الجلة نفية عن الآحاد فيشذ امكن حصولها عند عدم تلك الاحاد فلا تكون الجلة جلة لتلك الآحاد فلا تكون الجلة جلة هذا خلف (واذ كانت) الجلة متوقفة على الآحاد فهي ممكنة اذ لا معنى للممكن الا ما لا يحصل ثبوته ولا لا ثبوته الا عند اعتبار حال النير فبرقنا بهذه الطريقة ان تلك الجلة ممكنة فاذ اشتم قد رتب على ان تقيسوا برهاننا على ان كل ما كان واحداً منه فهو اول يجب ان يكون لكاه اول فيشذ تصح المارحة وكنتم قد قستم ما بطل اصل كلامنا ولما قبل ان تعلموا ذلك وهيات لم يكن قضيكم بتوجه ولا امر انكم بقبول .

(واما الشك الرابع) وهو اصعب الشكوك فالجواب عنه ان نقول هذه الحوادث مستندة عند الحكماء الى حلة قديمة ويتوقف بعضها عن تلك الالة القديمة على حدوث امور يكون كل متقدم منها مقرباً لتلك الالة المؤثرة الى التأخر و ذلك يتقدم بالحركة السرمدية كما سيأتي في باب الحركة واما قولكم حدوث عطية تلك الالة القديمة يستدعي سبباً حاداً (فنقول) قد بينا قيام معنى ان المؤثرية ليست من الامور الوجودية في الايمان فلا تستدعي حلة

وجوده وقد ذكرنا في فصل مقولة ان يضل ولن يضل انه يلزم من القول
بكونهما وصفين وجوديين في واجب الوجود وذلك قد ظهر في هذا
الموضع لانه ليس لهذا الشك مدفع الا القول بان المؤثرية ليست وصفا
مبوتيا فلولا قل بذلك لم تعدر على حل الشك ويلزم منه الباطل المذكور.

(و اذا ثبت ذلك فنقول) العلة عند حصول الحادث المتقدم اذا كانت
لا يفيض منها الحادث التأخر لان الحادث المتقدم كان مائنا من قبضان
لحادث التأخر فلما زال الحادث المتقدم فاض من العلة وجود الحادث التأخر
من غير ان يمرض في ذات العلة تبرحال اصلا فهذا ما نقوله في هذا الموضع
ويستدتح ذلك ابجاث محيية نسال الله تعالى التوفيق لبلوغ الناية فيها .

(البرهان الثاني على ابطال التفاضل) انا اذا فرغنا من اثباته واثبتنا ان العلة الاخرى
قد حصل لنا ثلاثة اشياء الاول المطول الآخر وخاصيته انه مطول وليس
بما هو الثاني المتوسط وخاصيته انه مطول الثالث الطرف
الاخير وخاصيته انه مطول وليس مطولا لشيء آخر فوجه فلو قدرنا ذهاب
الطل والمطولات الى غير النهاية كان كلها في حكم المرتبة الثانية وهو خاصية
الوسط المطول اعني ان يكون علة لما تحت مطولا لما فوقه فاما ان يستند الكل
الى شيء ليس له حكم الوسط فذلك الشيء علة لكل وليس مطولا لغيره وهو
المطلوب وان لم تكن كذلك لم تكن المرتبة الثانية التي هي الوسطة محتاجة الى المرتبة
الثالثة التي هي الطرف وعلى هذا لا يجب استناد الثاني الى شيء ثالث ويكون
الثاني قنيا بذاته عن غيره فيكون الثاني واجب الوجود فظهر انه لا بد من
اثبات واجب الوجود على كل حال .

(البرهان الثالث) ان علة العلة الماثرة للشيء اقل من علة ذلك الشيء بتلك

الماثرة

العاشرة فإذا اخذنا الشيء مع طله النير المتأخية جلة واخذنا العلة المباشرة من طله مع طله جلة أخرى على حدة وطبقنا بين التباينين فلا يظهر أمان يوجد في الجلة النافعة من الأحاد مثل ما في الجلة الزائدة بحل تلك النسبة وأما أن لا يوجد (والأول) باطل لأنه يجب أن تكون الجلة لما اخوذة مع غيرها كهي لامع غيرها وذلك محال (والثاني) يجب تنافي أعدادها وهو المطلوب (وأما الفرق) بين ذلك وبين الحركات الطليكية والنفوس المفارقة فقد عرفت في باب تنافي الأجسام.

﴿ الفصل الخامس في وجوب حصول العلة عند حصول المفعول ﴾

(المفعول) لما كان في ذاته يمكن الوجود والعدم قلنا يرجع أحد طرفيه على الآخر احتاج إلى المرجع ولا بد وأن يكون ذلك المرجع حاصلًا حال حصول ذلك الترجيح والالكان التراجيح غنيًا عنه ثم للرجع لما امتنع أن يكون عديمًا وجب أن يكون ثبوتيا فالتلخيص حصول المرجع حال حصول الترجيح وذلك هو المطلوب *ببرهنة تحقيق كافي في علوم سري*

﴿ الفصل السادس في وجوب حصول المفعول عند حصول العلة ﴾

(قيل) كون الباري تعالى مؤثرًا في وجود غيره أمان أن يكون ذاته المخصوصة أولًا لازمًا لها لولا أنه غير لازم لها فإن كان كونه مؤثرًا لذاته المخصوصة أولًا لازمًا وجب أن يكون دائمًا مؤثرًا لأن ما به يكون المؤثر مؤثرًا متى تحقق فمصدر الأثر منه إما أن يكون ممكنًا أو واجبًا فإن كان ممكنًا استدعى سببًا لأن الممكن لا يرجع أحد طرفيه على الآخر المرجع لجسده لا يصير المؤثر مؤثرًا إلا مع ذلك المرجع وقد عرفت هنا أن مؤثره غير متوقفة على شيء آخر هذا خلف ثم إن الكلام في صدور الأثر عن المؤثر بعد انضمام ذلك

(في باب تنافي الأجسام في جملتها)

(الفصل السادس في وجوب حصول المفعول)

المرجع اليه باق فان كان ايضاً بالامكان لم اختاره الى مرجع آخر ويتسأل
ثبت انه متى وجد للوثر مستجماً لجميع الامور التي باعتبارها كان مؤثراً
ويجب دولم تلك الآثارة بدولمه واما ان كانت فاعطيه لاذاته المخصوصة
ولا لشي من لوازم ذاته كانت لا من منفصل وذلك الامر المنفصل ان كان حادثاً
فالكلام فيه كالكلام في الاول ولا يتسلسل بل لا بد وان يتبى الى واجب
الوجود فيمورد الكلام الى انه يلزم لدولمه دوام الملة وذلك لا يختلف بان تسمى
ذلك الحادث وقتاً او مصلحة او داهياً او لراحة او اي شيء تريد .

(فان قيل) الباري تعالى قائل مختار ويجوز ان يكون مختاراً باختيار قديم
لاحداث شيء معين في وقت معين دون سائر الاوقات (فنقول لهم) وهل
كان يمكنه ان يختار العالم في غير ذلك الوقت او ما كان يمكنه فان لم يمكنه ذلك
فهو موجب لا مختار وايضا فلان اختيار ايقاع ذلك الفعل يبطل عند وقوعه
فذلك الاختيار لا يكون له صلاح لذاته ولا يكون ايضاً من لوازم ذاته فلا بد
وان يكون وجوبه لملته اخرى غير ذاته وذلك بحال لان ما عدا ذاته يستند الى
اختياره فلا يجوز ان يكون اختياره مستنداً الى ما عدا ذاته وان كان يمكنه
ان يختار ايقاع العالم في غير الوقت الذي اختار ايقاعه فيه لم يرتجع احد
الاختيارين على الآخر الا لمرجع وذلك المرجع ان كانت اختياراً آخر
تسلسل الاختيارات او انتهى الى ذاته وذلك عود الى ما قلناه وعند ذلك
تمحزب الناس فرقا وذكرنا من الاجوبة طرقاً .

(فمنهم من قال) يجوز ان يختار المختار احداً الامرين دون الثاني لا لامر مرجع
كما ان الحارب من السبع اذا عن له طريقان متساويان من جميع الوجوه فانه
يملك احدهما دون الآخر لا لمرجع .

(ومنه من قال) كونه الارادة صفة مرجعة صفة نفسية لها والصفة النفسية لا تمل كما لا يمل كونه العلم علما والقدرة قدرة.

(ومنه من قال) ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات فيعلم اي المعلومات ستقع وايها لا تقع وما علم منه انه سيقع يكون واجب الوقوع لانه لو لم يقع لا تقب طبعه جهلا واذا كان هو متنيا للوقوع وغيره ممتنع الوقوع لا جرم يريد ما يعلم انه يقع ولا يريد غيره لان ارادة المبال محال.

(ومنه من قال) ان افعال الله تعالى غير خالية عن المصالح وان كانا نعلم تلك المصالح فتخصيص الباري تعالى بيجاد العالم بوقت معين لاجل انه تعالى عالم بان حصول العالم في ذلك الوقت يتضمن مصلحة ولو وقع العالم في غير ذلك الوقت لما حصلت تلك المصلحة.

(ومنه من قال) عدم صدور الفعل عنه في الازل ليس لاسر يرجع الى الفاعل بل لاسر يرجع الى الفعل من حيث ان الفعل ماله اول والازل مالا اوله والجمع بين الاوليتين مستلزم فلهذا المعنى لم يوجد.

(ثم انهم عارضوا) هذا الكلام من خمسة اوجه (الاول) ان الفلك جسم متشابه الاجزاء ثم تبين في نقطتان القطبية مع انه كان جائزا في العقل ان يكون القطبان غير هما وكذلك تبين في دائرة لان تكون منطقة دون سائر الدوائر وتبين غلط لان يكون محورا دون سائر الخطوط.

(الثاني) ان اكل فلك حركة مخصوصة الى جهة معينة ويجوز في العقل وقوع تلك الحركة في غير تلك الجهة وكذلك اكل حركة حد معين من السرعة والبطء مع انه كان يجوز في العقل ان يكون اسرع منها او ابطا لالة.

(الثالث) ان اختصاص العالم بمقدار معين دون ما هو اعظم منها او اصغر مع

في الاول

ان حكم القتل بالبداهة على كلها بالجواز ببعض تلك الجهة •

(الرابع) جرم القتل متشابه الاجزاء وكل كوكب اختص بموضع معين من القتل فالقتل يجوز حصوله في مكان الكوكب الآخر فان مكان الكوكب الآخر مساو له والا لكان القتل غير متشابه الاجزاء فاختصاصه بذلك الموضع من الجائزات ولا ملة •

(الخامس) هب ان العالم قديم الذات الا انه ليس قديم الصفات فان التبدلات والتغيرات ظاهرة وذلك لاجل حدوث صفات وزوال صفات اخرى فبأي طريق استنتجتم هذه الحوادث في الباري فمن تسند اصل العالم الى الله تعالى مع انه يكون محدثا فلم يبق قديما وهذا خلاف القروض هذا مجموع ما حصلناه مما يمكن ان يذكر من جانب المعتزتين •

(واجابات الفلاسفة) قالوا اما قولهم لا يجوز ترجيح احد الاختيارين على الآخر المرجح (الجواب من وجوه) الاول ان الطريق الى اثبات واجب الوجود هو ان الجائز لا يستلزم من الوجود فلا يثبتنا هذه القاعدة لم يمكننا اثبات الصانع (الثاني) ما سبق من بيان احتياج الممكن الى السبب مع انه معلوم بالبداهة ومن انكره فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويورد اليه ضميرا او اماما او رده من الصور فلما لم يوجد ثم مرجح امتنع حصول الترجيح وذلك مما يجهده العاقل من نفسه فانه عند تساوي الجاهات يقف في موضعه ولا يتحرك ما لم يظهر مرجح • (واما قوله) ثانيا كون الارادة مرجعة صفة نفسية فنقول كون الارادة مقتضية للترجيح هب انه امر ذاتي واما هذا الترجيح فلا (فان قالوا) لو كانت المرجعية المينة مقتضية لئلا لمكان مطلق المرجعية مقتضية لئلا (فنقول) لالان المرجعية المطلقة لا توجد وانما الموجود مرجعية خاصة وهي وائمة على

على نيت الجواز فتستدعي سببا كما ان المكنات دائما مستدعية مؤثرا
لا من حيث انها ممكنة بل من حيث انها لا تخلو عن احد طرفي الوجود والعدم
الذين هما مطلقا الامكان.

(واما قوله ثالثا) انه تعالى يريد ما يعلم انه سيقع (فتقول) طه تعالى بوقوعه في
وقت كذا يتبع لكون ذلك الشيء متعين الوقوع في ذلك الوقت المعين
وتعين وقوعه في ذلك الوقت يتبع بقصدته الى ايقاعه في ذلك الوقت فلو كان
قصده الى ايقاعه في ذلك الوقت ببالطه بمحصله في ذلك الوقت لزم الدوام
(واما قوله رابعا) انما خصه بذلك الوقت رعاية لمصالح العباد (فتقول)
المصلحة المترتبة على حصوله في ذلك الوقت لما ان تكون من لوازم ذلك
الفعل فيستدعي ترتيب طه متى وجد وما يكون كذلك لا يكون مرجعا بوقت
دون وقت واما ان لا تكون من لوازم وجود ذلك الفعل فيستدعي ترتيب تلك
المصلحة على حصوله في ذلك الوقت دون سائر الاوقات من قيل الجائزات
فتنقل الكلام الى انه لما اذا ترتب حصول المصلحة في ذلك الوقت ولم يترتب
في وقت آخر (الهم) الا ان يكون ذلك للضرورة ذلك الوقت امر اوجوبيا
والاوقات المترتبة لا بداية لها وهي ممكنة الوجود ومصادرة عن الباري تعالى
فثورية الباري تعالى تكون دائمة وهو المطلوب (وايضا) فكيف يمنع العقل
بان قول القائل لو زاد في مقدار هذا العالم ذرة لا يحس باضافتها
لبطلت مصالح العباد ولو قدم خلقه على الوقت المعين زمانا لا يحس باضافته
لبطلت مصالح المكلفين (وايضا) فان افعال الله تعالى لو كانت متوقفة على رعاية
المصالح لا يستعمل ان يكلف من علم منه انه سيكفر لان الايمان منه محال لان
وقوعه يؤدي الى المحال وهو انقلاب طه جهلا فذلك التكليف لا يفيد.

الاستحقاق التقوية وذلك ينافي رعاية المصالح (وايضاً) فسندف انه يتمتع
ان تكون قاطبة واجب الوجود تعالى لترض •

(واما قوله خامساً) انما لم يحصل لامتناع وجود القمل (الجواب من وجوبه)
الاول انما ينبغي ان القمل لا يستدعي سبق عدمه بل زمان (والثاني) ان كون العالم
ممكناً الحدوث ليس له ابتداء اذ لا تمت يفرض لان يكون مبدء
الامكان الا وهو ممكن الحدوث قبله فانه لا يصير ازلياً بان يوجد قبله
بلحظة واحدة واذا امتنع ان يكون لا مكانه مبدء ثبت انه دائماً
ممكناً الحصول •

(واما قوله سادساً) لم تبين النقطة المينة للقطبية دون سائر النقاط (الجواب)
ان تلك النقطة انما وجد بالقطب بواسطة الحركة فانه لولا الحركة لما كانت هناك
نقطة املا والحركة المينة سبب تبين تلك النقطة للقطبية فانه يتمتع ونوع
الحركة المخصوصة على الوجه الموصول الا ويكون للقطب تلك النقطة واذا
تبين القطبان لزم من تبينهما تبين المحور واما تبين المنطقة فهو تابع للحركة ايضاً
فانه لولا الحركة لم تبين دائرة لان تكون منطقة •

(واما قوله سابياً) لما اذا حصلت الحركة في جهة دون جهة (الجواب) ان لم يفي
ذلك مذهبين (الاول) ان اختيار الجهة المينة واختيار السرعة والبطء للعناية
بالساعات (الثاني) ان اختلاف هذه الاشياء لاختلاف مبادئ الحركات
وهي القول •

(واما قوله ثامناً) لما اذا اختص الكوكب المين بذلك الموضع دون غيره
(فنقول) لو كان موضع الكوكب في التلك متيناً قبل حصول الكوكب فيه
كان هذا السؤال لازماً اما اذا كان تبين تلك الاجاز والمواضع بسبب
الخصائص

اختصاصها بها فان ذلك الحزم صار ذلك الحز لا يحصل ذلك الكوكب فيه
والا لكان مستثما من غير تلك الحفرة والنفرة ثم ان الكوكب ببدل اختصاصه
بذلك الموضع استعطي للتبدل والا تغال لا متاع الخرق على القلق .
(واما قوله فاسما) بيان هذه الحوادث كيف نستدالي العلة للقدرة (فنقول)
العلة قد تكون حادثة وقد تكون مؤثرة اما للمدة بغير تقدمها على المألولة اذ هي
غير مؤثرة في الوجود بل هي تقرب العلة الى المألولة والمؤثرة فانها يجب ان
تكون مقارنة للأثر موجودة معه (ومثله) من الافال الطبيعية هو ان الثقل
علة للهوى ثم ان الثقل لا يتحى بحركته الى حد من حدود المسافة الا وصير
ذلك الا انها سبب لا استعداد لان يتحرك منه الى الحد الذي يوطيه فالمحركة
للمسافة علة لحصول الاستعداد والتأثر في وجود الحركة هو الثقل وهو موجود
مع الأثر (ومثله من الافال الارادية) ان من اراد الحج فان تلك الارادة
الكلية تكون سببا لحداث ارادات جزئية متفرقة تكون كل واحدة منها علة
بالعرض للآخرى فانها لا تتحى بالحركة الى حد من حدود المسافة الا ويكون
انتهؤه الى ذلك الحد سببا لان يحدث له تحت آخر جزئي الى ان يتحرك منه
الى الحد الذي يليه والتأثر في وجود تلك الحركة هو القصد الكلي وهو مقارن
بجميع اجزاء الحركة وموجود معها .

(واذا عرفت ذلك فنقول) ان لهذه الحوادث سببا قديما ازل الوجود
وهو الواجب للصور والقيض للوجود ولكن فيضائها عنه موقوف
على سيروية المادة مستعدة لقبول ذلك القيض وسيروية المادة مستعدة
بمدان لم تكن انما تكون بواسطة الحركات والتغيرات حتى تكون كل سابق
علة لاستعداد المادة لقبول اللاحق فاقا لا يمكن ان يحدث شئ من الاشياء

الابواسطة حركة تقرب الملة الى الطول وبجمل الملة مستعدة لقبول ذاك
التأثير و اي شيء يفرض لان يكون اولاً للحوادث فلا بد وان يكون قبله
حركة وتبديل يكون سبباً لحدوث ذلك الاستعداد في ذلك الوقت فلي هذا
السييل يمكن حدوث هذه الحوادث.

(فان قيل) نجد مؤثرية المؤثر يستدعي ملة (اجبتا عنه) بان المؤثرية حكم
اضافي لا وجود لها في الخارج فلا تستدعي ملة.

(ولنجعل هذا الوضع) مبدأ لبرهان آخر على دوام القاطية (فنقول) هذه
الحوادث لا بد لها من اسباب ولا بد ان تكون اسبابها حادثة او معشاة و حركة
امور حادثة فاما ان يكون حدوثها لحدوث غيرها دفعة واحدة او لحدوث
تقرب غيرها منها والقسم الاول يوجب وجود ظل ومطلوبات غير متناهية
مساو هو محال فاذا حدوثها لاجل قرب غيرها وذلك التقرب لاجل ان السابق
ملة لصيرورة ذلك الملامح مستعد لقبول القيعض عن واهب الصور فتلك
الاور المتعاقبة اما ان تكون آتية او زمانية فان كانت آتية لم تنال الآفات
وتدجل ذلك.

(وايضا) فلا يكون بينها اتصال بل هي متفصلة فلا يكون وجود شيء منها
متعلقا بوجود الآخر فلا يكون السابق منها واجب الانتهاء الى اللاحق
فلا تكون ملة معدة له وقد فرض كذلك هذا خلف فاذا آتية تلك الحوادث
اتصال فاذا آتات غير موجودة بالفصل بل يمكن فرضها في ذلك الشيء
فرضنا بحيث متى فرض فيه آن كان مشتركا بين جزئين فيكون نهاية لماضي
وبداية للمستقبل والذي هذا حاله هو الزمان والزمان متعلق الوجود بالحركة
فتبت ان السبب القريب لحدوث الحوادث امر متعاض متصل غير مركب

من امور غير قاطعة للقسمه وذلك ايضاً مبني من مبادئ في الجزء الذي لا يجزى فظهر منه انه يتبع حدوث حادث الاوقله حادث آخر لا الى نهاية (واما ادلة المبتين) لفاعلية الباري تعالى بد ايتزامانية فن وجين (الاول) لان الفصل ماله اول والا لزم الا لاوله والجمع بينهما مستأنس (والثاني) ان الحركة التي لا بد ايتلها محال من وجوه تنحكيها في باب الرماز ونجيب عنها (فلشتمل الآن) محل الشبهة للخلقة بالمأخذ الاول.

(الفصل السابع في اشتراط وجود الفصل في الدم عليه)

والفصل السابع في انه لا يشترط في الفصل تحم الدم عليه وفيه مشرة براهيم (الاول) ان المحتاج الى الدم السابق لما ان يكون هو وجود الفصل واما ان يكون هو تأثير الفاعل فيه ومحال ان يكون المقتر الى الدم السابق هو وجود الفصل لان الفصل لو افتقر في وجوده الى الدم لكان ذلك الدم مقارناً له والدم للقارن منافي لذلك الوجود ومحال ان يكون المقتر اليه هو تأثير الفاعل لان تأثير الفاعل يجب ان يكون مقارناً للآثر ووجود الآثر يتل عدمه والمنافي لما يجب ان يكون مقارناً يجب ان يكون منافياً والمنافي لا يكون شرطاً فذاً لا الفصل في كونه موجوداً حاصلاً ولا الفاعل في كونه مؤثراً مفتقراً الى الدم السابق.

(فان قيل) يجب ان الفصل لا يفتر الى الدم من حيث انه يمكن الحصول وان كان لا يجوز ان يكون المقتر له اليه من حيث انه فل فان الفصل هو الذي سببه عدمه ومن حيث هو كذلك لا يكون الامع تحم الدم.

(فنقول) لا شك ان يمكن الوجوه اذا نظر اليه من حيث هو مسبوق بالدم فانه لا يفل الا كذلك ولكن اذا نظر اليه من حيث انه مستدفي وجوده وتحققه الى المؤثر فهو من هذا الوجه غني عن الدم اذا اعتبر الدم

لكان مقارناو العدم المقارن بغيره •

(الثاني) ان العالم اما ان يكون ممكن الوجود دائما ولا يكون والثاني باطل
لثلاثة اوجه (اما اولها) فلا يلزم ان يكون امكانه ناشئا عما هو ايضا غير واجب
الوجود لزم ان يكون قد كان محتما لما هو هو والمتنع لما هو هو لا يتقلب
ممكنا والا لا رضع الامانة عن القضايا العقلية (واما ثانيا) فلان صيرورته ممكن
الوجود اما ان يكون لما هو هو فيلزم ان يكون كذلك ابدا او لا سر من خارج
وذلك الا سر الخارج اما ان يكون دئم الهوية فيكون الامكان دائما او غير
دائم والكلام فيه كالكلام في الاول (واما ثالثا) فلان الامتناع الازلي ان كان
لما هو هو امتنع ارتفاعه لازما ثبت لاهية الشيء ظالمية تاتي من ارتفاعه وان
كان ذلك الامتناع لا لنفس اللهية فهو لا سر متفصل وذلك المتفصل ان
كان ازليا فاما ان يكون واجب الثبوت فيلزم امتناع ارتفاعه وان لم يكن
واجب الثبوت فالكلام في الاول حتى يتهي بالآخرة الى
واجب لذاته فيلزم امتناع ارتفاعه *سري*
(فان قيل) ذلك الامتناع بالآخرة يستدالي ما هو واجب الوجود لذاته
لكن تأثيره في ذلك الامتناع يتوقف على شرط فلذا زال ذلك الشرط زال
ذلك التأثير •

(فنقول) ذلك الشرط ان كان واجبا لذاته امتنع ارتفاعه فامتنع ارتفاع
الامتناع وان لم يكن واجبا لذاته فالكلام فيه كالكلام في الاول ولا يتسلسل
بل يتهي الى موجود واجب الوجود لذاته ثبت انه لا يمكن دعوى امتناع
عضول الممكنات في الازل ولا يمكن ان يقال بان التور ما كان يمكن ان
يؤثر فيه لان امتناع هذه التورية اما ان يكون لان الجهة التي باعتبارها صحيح

التأثير متمتع الحصول اولاه وجدمانع اما الاول فلا يخلوا ما ان يكون امتناع حصوله لما هو هو فيجب امتناعه مطلقا اولاه من خارج وذلك الخارج ان كان واجب الوجود لذاته فلما ان يتوقف تأثيره على شرط اولاه يتوقف فان توقف فذلك الشرط ان كان واجبا لزم دوام ذلك الامتناع وان لم يكن واجبا فالكلام فيه باق الى ان يتطوع الاستاد الى واجب الوجود وان لم يتوقف على شرط لزم دوام الامتناع (واما الثاني) وهو المانع فلا يخلو اما ان يكون واجبا فيلزم تذكر ارتفاعه او ممكنا فالكلام فيه ما تقدم فثبت ان استناد الممكنات الى المؤثر لا يقتضي تقدم السبب عليها •

(وعلى هذه الطريقة اشكال) لا نقول الحادثة اذا اعتبرناه من حيث كونه مسبوقا بالسبب فهو مع هذا الشرط لا يمكن ان يقال بان امكانه متخصص بوقت دون وقت لما ذكرناه من الاذلة فاذا امكانه ثابت دائما ثم لا يلزم من دوام امكانه خروج السبب لاننا اخذناه من حيث كونه مسبوقا بالسبب كانت مسبوقا بالسبب جزأ فاقباله والجزء الذي لا يرتفع واذا لم يلزم من دوام امكان حدوث الحادث من حيث انه حادث بخروجه عن كونه حادثا فقد بطلت هذه الحجة (فهذا شك) لابد وان يتفكر في حله •

(الثالث) ان الحوادث اذا وجدت واستمرت فهي في حالة استمرارها وبقيائها اما ان تكون محتاجة الى المؤثر ولا تكون فان لم تكن محتاجة الى المؤثر فلما ان تكون لاجل انها خرجت عن الامكان او تكون مع انها بقيت على الامكان استغنت عن المؤثر ومحال ان يقال انها خرجت عن الامكان ثلاثة اوجه •

(اما أولا) فلا يمكن لذاته لا يتقلب واجبالذاته القضية اولية •
 (واما ثانيا) فلا يمكن للممكنات اما ان يكون لنواتها اولا يكون فان كان
 امكانها لنواتها ولو ازم ذواتها فهي دائما ممكنة الوجود وان كان امكانها لامر
 منفصل فيكون ثبوت الامكان لها ممكنا فيكون لامكانها امكان منفصل
 ولا يمكن امكانها امكان ثالث وذلك يفضي الى مالا نهاية •

(واما ثالثا) فلا نحتاج ان نكون ممكنة في وقت فاذا اصارت ممكنة فلا بد
 لامكانها من ملة وكل ما كان لمة فهو لذاته ممكن فالممكن ممكن لذاته ولا لذاته
 هذا خلف ثبت انها حال جاتها ممكنة فهي حال جاتها محتاجة الى المؤثر لان
 جهة الحاجة انما هي الامكان فلا يجوز ان لا يخرج لانه انما يخرج لما هو هو
 فان لم يخرج لم يكن احواله في القسب لذاته وقد فرض كذلك هذا خلف •
 (فان قيل) لم لا يجوز ان يكون احواله اعتباري زيد (فنقول) لان ذلك
 القيد انما اذا ما ان يكون له اعتبار يتحقق فيه الوجوب او الامتناع او لا
 الوجوب ولا الامتناع فان تحقق فيه الوجوب بطل الامتناع لزم ان تكون جهة
 الحاجة هي الوجوب او الامتناع هذا خلف وان لم يتحقق ذلك فيه كانت
 جهة الحاجة هي الامكان فاذا اخرج هو الامكان لا امر زائد عليه وقد فرضنا
 انه ليس كذلك هذا خلف •

(فان قيل) الشيء اذا دخل في الوجود فقد صار اولي بالوجود (فنقول)
 تلك الاولوية اما ان تكون من لوازم الوجود اولا تكون من لوازمه
 والاول يوجب المحال لانه اذا تحقق الوجود تحققت الاولوية واذا تحققت
 الاولوية انغثت عن المؤثر واذا لم يوجد المؤثر لم يتحقق الوجود فاذا وجوده
 يؤدي الى عدمه وذلك محال واما ان لم يكن من اللوازم بل من المعارض

للتجدة كان ذلك محالاً ثلاثة أوجه •

(اما اولا) وهو ان اذا استندنا الذات حال قائها الى سبب فيمكن كون

لها سبب وهو المطلوب •

(و اما ثانيا) فلان تلك الاولوية محتاجة الى وجود الشيء فيستحيل ان

يكون وجود الشيء مقللاً بها •

(و اما ثالثا) فان تلك الاولوية محتاجة الى السبب والذات محتاجة الى

الاولوية فالذات محتاجة الى سبب الاولوية بواسطة الاولوية فلا تكون

الذات غنية عن السبب وهو المطلوب •

(الرابع) ان افتقار الاثر الى المؤثر اما ان يكون لانه موجود في الحال

اولا لانه كان معدوما اولاً لانه سبقه عدمه وحال ان يكون العدم السابق هو

المتضمن فثبت العدم في محض فلا حاجة له الى المؤثر اصلاً وحال ان

يكون هو كونه مسبوقاً بالعدم لان كونه الوجود مسبوقاً بالعدم كيفية

تعرض للوجود بعد حصوله على طريق الوجوب فان حصول الوجود وان

كان على طريق الجواز الا ان وقوعه على نمت المسبوقية بالعدم كيفية لازمة

بعد وقوعه فانه يستحيل ان يقع الا كذلك ومن المتقول ان يكون الشيء

جائز الوقوع ثم انه بعد الوقوع يلزمه امر ما فثبت الارادة مثلا ممكنة

الوجود الا انها متى وجدت لزمتها الوجوبية على طريق الوجوب فكذلك

وجود الحادث ممكن لكنه بعد وقوعه يكون واجبا ان يكون مسبوقاً

بالعدم والواجب نفي عن المؤثر فاذا المتقرر هو الوجود المبرد او الوجود

طارفاً للماهية والاول باطل لان الوجود يشترط ان لا يكون مع ماهية غير

واجب ولهذا اذا اخذنا الممكنات بشرط الوجود صارت واجبة فاما

تقول الكتابة ممكنة فلا نسا أن تقول الكتابة واجبة للانسان مادام
 كتابا فانه حال كونه كتابا ممتنع ان لا يكون كتابا فلمنا ان المتقرر الى للوثر
 هو الوجود من حيث انه مارض للمعية لا تكون تلك الماهية متضمنة له
 فاذا لا يتبر في الافتقار قدم المدم .

(الخامس) اما ان نتوقف جهة افتقار الممكنات الى المؤثر اوجبة صحة تأثير
 المؤثرات فيها على الحدوث اولا نتوقف والا ول قد ابطالناه في باب القدم
 والحدوث فثبت ان الحدوث غير معتبر في جهة الافتقار .

(السادس) الممكن اذا لم يوجد فقدمه اما ان يكون لامر اولا لامر ومحال
 ان يكون لالامر فانه حيث لا يكون ممدوما لما هو وكل ماهوته كافية في
 عدمه فهو ممتنع الوجود فاذا الممكن ممتنع الوجود هذا خلف فبقي ان يكون
 لامر ثم ذلك المؤثر لا محال اما ان يشترط في تأثيره فيه تجرده اولا بشرط ومحال
 ان يشترط ذلك فان الحكم بوجوده على عدم السابق على وجوده وعدم
 التجدد هو عدمه الوجود لا لا يشترط في افتقار عدم الممكنات الى ما يقتضي
 عدمها تجدد لها واذا كان المدم الممكن مستندا الى مؤثر من غير شرط
 التجدد علمنا ان الحاجة والافتقار لا يتوقف على التجدد هو المطلوب .

(السابع) واجب الوجود لذاته يمتنع ان يكون اكثر من واحد فاذا صفات
 واجب الوجود وهي تلك الامور الاضافة والسلبية على آراء الحكماء
 والصفات والا حوالا حكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ليس
 شيء منها واجب الثبوت لا بما نهابل هي لما هي ممكنة الثبوت في انفسها
 واجبة الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود فثبت ان التأثير لا يتوقف
 على سبق المدم وتقدمه .

(فلن

والممكن المدم

(فتن قالوا) ان تلك الصفات والا حكام ليست من قبيل الافعال ونحن نقول بوجوب سبق المسم في الافعال (فنقول) ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن التوصل فيها على مجرد الالفاظ فبب ان مالا يتقدمه المسم لا يسي فباللكن ثبت ان ماهو ممكن الثبوت لما هو موجود يجوز استاده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الآخر واذا كان ذلك معقولا لم يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع (اللهم) الا ان يمنع صاحبه عن اطلاق لفظ الفعل وذلك مما لا يعود الى قائمة عظيمة .

(الثامن) لوازم الماهية ملوكة لها وهي غير متأخرة عنها زمانيا ، ان كون المثلث مساوي لثروا بالثنتين ليس الالاء مثلث فانه لو كان لا مرم منفصل لصح ان يوجد المثلث لا على هذه الصفة ثم ان اقتضاء الماهيات لهذه اللوازم ليس بعد تقدم زمان وجدت في عبارة عن هذا الاقتضاء ، فانا لا نقرض زمانا اصلا الا وانك يقتضى هذا الاقتضاء (بل نزيد ونقول) ان الاسباب مقارنة لحسياتهما مثل الاحراق يكون مقارنا للاحتراق والالم عقيب سوء المزاج او تحرق الاتصال (بل نذكر شيئا) مما لا بنا زعمون فيه ليكون اقرب الى النرض وهو كون العلم علة للعالية والقدرة للقادرية عند من يقول به فكل ذلك توجد مقارنة لا آثارها غير متقدمة عليها فليتنا ان مقارنة الاثر والتأثير في الزمان لا تبطل جهة الاستناد والمطلحة .

(التاسع) وهو ان الشيء حال احواله وجوده من حيث هو موجود واجب الوجود فان الشيء حال وجوده لا يمكن ان لا يكون موجودا وكذلك حال عدمه من حيث انه معدوم يكون واجب لعدم لانه حال العدم لا يمكن الان يكون معدوم او المحدث عبارة عن ترتيب هاتين الحالين لو نظرنا اليهما

واخذنا الماهية من حيث انها في حالة كذلك وفي حالة اخرى كذلك كانت الماهية في كلتي الحالتين على كلتي الصفتين واجبة والماهية من حيث هي واجبة غير مفتقرة الى مؤثر فان الشيء من حيث هو واجب يتنع استتاده الى المؤثر فاذا الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة فاذا ما لم تستبر الماهية من حيث هي لم يرتفع الوجوب اعني وجوب الوجود في زمان الوجود وجوب العدم في زمان العدم وهو بهذا الاعتبار لا يحتاج الى المؤثر فقلنا ان الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الاحتياج وانما المخرج هو الامكان •

(العشر) جهة الاحتياج لا بد وان تبقى مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر والابقيت الحاجة مع المؤثر الى المؤثر آخر فلو جطنا الحدوث جهة الاحتياج الى المؤثر والحدوث مع المؤثر كقولنا لا مع المؤثر اي ان الحدوث هو الوجود بعد العدم وسواء كان ذلك الوجود بالفاعل او لا بالفاعل فهو وجود بعد العدم وسواء الحد حال الحدوث او حال البقاء فهو في كليهما وجود بعد العدم فاذا هو مع المؤثر كقولنا لا مع المؤثر فيلزم الحال المذكور اما اذا جطنا الامكان جهة الاحتياج فهو عند المؤثر لا يبق كما كان عند عدم المؤثر فان الماهية مع المؤثر لا تبقى بممكنة البتة فلم ان الحدوث لا يصلح جهة الاحتياج •

(واما الخاتمون) فقد احتجوا بوجوه اربعة (الاول) ان ايجاد الموجود حال فلا بد وان يكون الفصل حال العدم حتى يتحقق الاحتياج •

(الثاني) لو قلنا بوجودين قديمين لم يكن احتياج احدهما الى الثاني باول من المكس لانه لازمة لاحدهما على الآخر •

(الثالث) قد ثبت ان موجود العالم فاعل مختار والقصد والدا هي لا يكون

ولا ينطق بالاحداث لا بالانجاء من اقصا صحة القصد الى تكوين الكائن •
(الرابع) البناء اذا وجد استثنى عن الباني فكذلك جميع الافعال •

(والجواب عنها اما الاول فنقول) نولهم ايجاد الموجود محال ان عنوانه ان اعطاء الوجود للموجود مرة اخرى محال فهو حق لا نزاع فيه وان عنوانه ان الوجود الواحد لا يمكن ان يبقى هو عينه متطابقا بالذات فهو مصادرة على المطلوب الاول (وزيده وضوحا) احتياج القادر الى القدرة والمالية الى العلم وكذلك الحياة •

(واما الثاني فنقول) ان كون الشيء علة ليس لانه قديم - حق يلزم ما ذكرناه - كانه ليس كون الشيء علة لاجل كونه حادثا حق يقال انه ليس احدا للحادثين بالية اولى من الآخر بل كون العلة علة لنفسها حقيقة وماهية وهو لا هو هو يقتضي التقدم بالية والذات •

(فان قيل) فاذا كانا متلازمين حصل التكافؤ احد هما عن الآخر فيلزم من ارتفاع كل واحد منهما ارتفاع الثاني فاذا لم يكن ارتفاع الملول ارتفاع العلة كان وجود العلة محتاجا الى وجود الملول فلم تكن العلة علة •

(فنقول) ارتفاع الملول لا يوجب ارتفاع العلة بل يعرف ارتفاع العلة كما ان وجوده لا يوجب وجود العلة وانما يعرف وجودها على معنى الله لولا وجودها او عدمها اولا لا كان للملول وجود او عدم ثاني (واما الثالث) وهو ان القصد لا ينطق بالاحداث والايحاء الاحال السمع (فنقول) هذا خطأ لان ابتداء القصد والداعي انما هو الى ابتداء التكوين اما لو استمر القصد والداعي واستمر نواتها فذلك ممكن وان ادعيت امتناعه فذلك هو المصادرة على المطلوب (واما الرابع) فنقول البناء ليس علة لحفظ الشكل

بل هو ملة لا تقال الاجزاء الى ذلك الموضع وذلك الانتقال يبطل عند
ابطال تعلق الفاعل به واما بقلوه على تلك الاوضاع فلا في من التعل
ما يقتضي الميل الى الفعل وما فيه من اليوسة حافظ لتلك الاشكال

﴿ الفصل الثامن في البارة ﴾

(اعلم) انه ليس لما نع ان يمنع من اطلاق لفظ الفعل على ما لم يتقدمه
عدم لا نأقول انه فعل و يوجد و صنع بعد ان لم يكن الفعل حاصل
وموجودا افضل بالقرابة باختيار و بطبيعة و لنا مناقضين في هذا الكلام
ولا منكرين فلما ان الفعل اهم من الفعل المسبوق بالعدم و قد بينا ان
عدم التقدم على هذا التفسير لا يمنع من الحاجة فاذا اطلاق لفظ الفعل
على ما وجوده محتاج الى التمسك يكون جائزا

﴿ الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للملاوية ﴾

(قد ذكرنا) حيث عايناه في باب الملاوية قلنا ان الملاوية هي الملاوية
طريق آخر (فتأمل) ان الوجود وحده هو الملاوية فقط و سبب
هذا الظن ما مر من كلام الافاضل الا انه بين ان الملاويات غير
ملاوية (وهذا باطل) من وجوه ثلاثة (الاول) ما بينا ان الوجود غير
مستقل بان يوصف بالزوال والطريان بل الملاوية هي الموصوفة بذلك
فكيف يمكن ان يحمل الوجود وحده هو الملاوية (الثاني) لو كان تأثير الملل
في الوجود وحده و الوجود وحده قضية واحدة لكانت كل ملة صالحة
لكل ملول (يانه) ان الماء اذا سخن بعد ان لم يكن مسخا فذلك
السخونة ماهية من الملاويات فبين ان الوجود عليها من المبادئ المقارعة
التي لا يمكن ان يتوقف على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم دوام

وجودها

(الفصل الثامن)

الفضل في
ابناء اهل تلك
المة ام لا

في ان الوجود وحده لا يصلح للملاوية

وجودها لان الماهية اذا كانت قابلة ابدأ والفاعل فياض ابدأ واجب هوام
 الفيض واما ان يتوقف على شرط من الشرائط فالتوقف على ذلك الشرط
 وجود السخونة او ماهيتها فان كان المتوقف هو وجود السخونة فهو باطل لان
 ملاقات الماء شرط لوجود البرودة ووجود البرودة ما لوجود السخونة
 فتكن ملاقات الماء شرطاً لوجود السخونة لان ما كان شرطاً لشيء كان
 شرطاً لامثاله ولو كان كذلك لوجب حصول السخونة عند ملاقات الماء لان
 الماهية قابلة والتعامل فياض وما هو الشرط قد حصل فيجب حصول الملول
 ويلزم من هذا حصول كل شيء عند حصول كل شيء حتى لا يختص شيء من
 الحوادث بشرط ولا بطله وكل ذلك باطل يدفعه الحس (وان كان المتوقف) على
 ذلك الشرط هو ماهية السخونة كانت تلك الماهية متوقفة على النير وكل ما
 يتوقف على النير يستدعي سبباً ولا حاجة بشيء الى واجب الوجود فظهر ان ملة
 الممكنات ليست ملة لوجودها قطبل والمذهب ايضا (الثالث) انما يقال معنى
 انه فرق بين اعتبار وجود الاحتياقي وبين وجوده في الواقع والوجود وبين اعتبار
 موصوفية ماهية الاحتراق بالوجود وبين اعتبار الوجود بمتبع ان يمرض له الامكان
 من حيث هو وجود فاستمع ان يمرض له الحاجة من تلك الجهة بل اذا نسبنا ماهية
 الشيء الى وجوده فحينئذ يمرض له الامكان وبسببه تعرض الحاجة فلا جرم
 المحتاج هو الماهية في وجودها لا ان المحتاج هو نفس الوجود فقط (واما ما قيل)
 من ان الماهيات غير سالوة فقد ذكرنا فيما مضى تأويله

في الفصل الماضي ان الوجود وحده لا يصلح للثبوت وكذلك الامكان
 وحده غير صالح للثبوت

(فحينئذ ذلك) اولاً في الامكان فنقول هنا لربما يراهين (البرهان الاول)

الامكان امر عدى والامور المدعية غير صالحة للمؤثرية فالامكان غير صالح
 للمؤثرية اما العنصرى فقد مضى بآثارها واما الكبرى وهي ان الامور
 المدعية لا تصلح ان تكون سببا ولا جزأ من السبب فلان سبب الشيء
 ما يفيد ثبوت الشيء فالمعبد للثبوت لا بد وان يكون له تعيين وخصوصية باعتبارها
 يتميز بها ليس بسبب والا فلا يكون كونه سببا اول من جعل فيه سببا وكل
 ماله في ذاته خصوصية وتعين فهو ثابت فاذا كل سبب فهو ثابت وينكس
 انعكاس النقيض بان مالم يثبت فانه لا يكون سببا وهذا الكلام يتبين انه
 لا يمكن ان يكون جزء سبب لان جزء السبب سبب لسببية السبب ووجود
 الكلام الذى قد مناه فاذا كان لا مكان ليس بسبب ولا جزء من السبب فهو اجنبى
 من سببية السبب فلا يكون له حظ في ما يرجع الى كونه المؤثر. وثرا فيكون
 اعتباره كاعتبار سائر العلوب الغير المتناهية الحاصلة له فان المؤثر يلزمه سبب
 كل ما عداه مثلا يلزمه امس ليس به ولا سببا ولا حبر ولا شجر ولا جميع
 الامور الغير المتناهية وهي ~~فان كانت لانها~~ كذا ذات المؤثر في ما يرجع الى كونه
 المؤثر مؤثرا في عديته الا فكذا ذلك الا مكانه

(البرهان الثانى) ان الامكانات في الممكنات اما ان يكون تبانيها في العدد
 فقط او هي متباعدة في الماهية فان كان التباين في المدد فقط استحال ان يكون
 امكان شيء علة لوجود شيء لثلاثة اوجه (اما ولا) فانه لا يكون استلزامه
 الى بعض الامكانات اول من استلزامه الى الآخر (وامانايا) فانه يجب
 ان يكون مطلولا لامكان نفسه لان امكانات الملول مساو لا مكان غيره
 فاذا صلح امكان غيره لاني يكون علة فامكانه اول بان يكون سببا لما فيه من
 مزيد الاختصاص فيثبث يكون الملول غنيا مما عداه فيكون واجبالا له

لا معنى لو اوجب الا ذلك فيكون الممكن لذاته واجبا لذاته هذا خلاف
 (واما ثانيا) فلانه يلزم ان يصدر من كل واحد من امكانيات الممكنات
 مثل ذلك المعلوم فاذا اجبنا امكان وجود العقل علة لوجود الملك وجب
 ان يصدر من امكان كل واحد من الموجودات الحسية ذلك وان لا تنهي
 الا فلاك بل يصدر من كل ذلك ذلك الى غير النهاية (واما ان كانت)
 الامكانيات مختلفة فهربا على من وجوه اربعة (اما اولا) فلان مقابل الامكان
 لا امكان فوجب ان يكون مفهوم الا امكان واحد الوجوب ان يصح
 تقيض الواحد واحد (واما ثانيا) فلان الامكان يصح تقيسه الى امكان
 الجوهر والى امكانات البرزخ ثم امكان الجوهر يصح تقيسه الى
 امكان الجسم وامكان غير الجسم وقد مر ان مورد التقسيم لا بد وان
 يكون مشتركا فاذا الامكان امر مشترك (واما ثانيا) فلان القول من
 الامكانات هو استواء طرفي الوجوب والعلم وهذا القدر مشترك بين
 الامكانيات والاختلاف ان موقعه بالواقع في امر خارجي من هذا المفهوم
 وكل ما مفهومه وراء هذا المفهوم فهو غير داخل في الامكان بل خارج عنه
 اما مقارن واما مفارق فظهر ان الامكانيات غير مختلفة بالماهيات (واما اربعا)
 فلان الامكانيات ان كانت مختلفة بالماهيات كانت مركبة من جنس وفصل
 وعلّة ثبوت ذلك الامكان سواء كانت هي ماهية العقل الاول او ذات
 واجب الوجود يلزم ان يصدر عن الة الواحدة اكثر من معلول
 واحد وهو عندم باطل (وهذا البرهان يظهر) ان مجرد وجود الشيء
 لا يصلح ان يكون علة لشيء آخر فظهر من هذا ان الذي يقال من ان
 امكان الة قبل الاول علة لوجود الملك الاقصى وان وجوده علة لا قبل

الثاني فهو هذان لا يطبق بالعوام فضلا عن يدعي التحقيق (فان قيل) هذا الذي ذكرتموه انما يلزم اذا قلنا الامكان هو السبب وحده لوجود الظلك ولنا قول كذلك بل ماهية العقل الاول مع امكانه سبب لجرم الظلك وهو ايضا مع الوجود سبب لوجود شيء آخر والا مكانات وان كانت متساوية لكن المجموع الحاصل من ماهية العقل والا مكان لا يساوي المجموع الحاصل من ماهية اخرى مع ما لها من الامكان (فنقول) الشيء من حيث هو ممكن لا يجب ان يكون موجودا من حيث هو مؤثر في الغير يجب ان يكون. وجودا فاذا الشيء من حيث هو ممكن يتبع ان يكون مؤثرا فيمتنع ان يكون للامكان مدخل في الالية وهذا قاطع.

(البرهان الثالث) على فساد ان يكون المؤثر هو الامكان لو كان الامكان مؤثرا في بعده لكان لا يتخلو اما ان يكون مؤثرا بمشاركة من ذات العقل الاول ووجوده او لا بمشاركة منهما لان لم يكن بمشاركة منهما فذلك باطل لان البرهان قام وعم ايضا فنقول ان كان غيا في ذاته عن الغير كان غيا في ذاته عن الغير فلو كان مكان العقل الاول غيا في مؤثره عن ذات العقل الاول وعن وجوده لزم ان يكون في ذاته غيا عنه فيكون الامكان جوهرًا مفارقا قائما بذاته هذا خلف (وايضا) فلانه ان لم يتبر في مؤثره وجوده كان المعلول موجودا سواء حصل الوجود لتلك الالة او لم يحصل وكل ما كان كذلك كان مستغنيا في وجوده عن ذلك الغير فالمعلول يكون مستغنيا في وجوده عن الالة هذا خلف وان كانت مؤثرة الامكان بمشاركتهم الذات والوجود فلا يتخلو مؤثرية الوجود اما ان تكون بمشاركة من الذات والامكان او لا تكون فان كان غيا عنهما في المؤثرية كان غيا عنهما في الثبوت فيكون

وجود العقل الاول غيا عن ماهية ومن امكانه فيكون وجوده وجودا واجبا بذاته هذا خلف فظهر ان مؤثرية الامكان في شيء انما تكون بمشاركة من الاخرين من الاخيرين ومؤثرية الوجود ايضا بمشاركة من الاخرين الاخيرين فافان في الحالين المؤثر هو المجموع اعني ذات العقل مع امكانه ووجوده وعند صدره العقل الثاني والملك الاول قد صدر عن الواحد اكثر من الواحد فبطل اصل مقالهم .

(البرهان الرابع) وهو الذي انقول انكم جعلتم القوة الجسمية غير مؤثرة في وجود شيء لاجل حلولها في الجسم الذي هو مركب من المادة والصورة والمادة محل للامكان فبسبب ان القوة الجسمية يتناولها الامكان هذه المناسبة البعيدة اخبر جتموها عن المؤثرية فكيف جعلتم الا ن نفس الامكان مؤثرا في وجود الاجسام العقلية ومهورها ونشوعها وموادها (وسياتي) مزيد الكلام في ابطال مذهبهم في هذا الباب في الالقيات .

في الفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة في وجود الاشياء بل علة ممددة .

(وبرهانه) انها ان كانت مؤثرة فلما ان يكون تأثيرها بمشاركة المادة اولا بمشاركة المادة والقياسان باطلان فبطل القول بكونها مؤثرة (لمانه يتبع) ان تكون بمشركة المادة فلان المادة وجودها قابل والقابل من حيث هو هو بالنسبة الى المقيول بالامكان والعلة بالنسبة الى المملول بالوجوب والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد لا يكون بالوجوب والامكان (ولما انه يتبع) ان يكون فعلها لا بمشاركة المادة فلانها لو كانت غنية في قاطعتها عن المادة كانت غنية في ذاتها عن المادة لان المرجودية جزء من الوجدية لان مصدر حصول

(الفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة)

الفعل وجود الفاعل فإذا كان وجود الفاعل متعلقا بالمادة كان مصدر وجود
الفعل من حيث هو مصدر لذلك الفعل متعلقا بالمادة ثبت أن ما كان غنيا
في فعله عن المادة كان غنيا في ذاته عن المادة فلو كانت الصورة الجسمانية تفعل
لا بمشاركة المادة لزم أن تكون غنية في ذاتها عن المادة فلا تكون الصورة
الجسمانية صورة جسمانية هذا خلف (واعلم) أنه وإن ثبت أن الشيء في فعله
عن المادة يجب أن يكون غنيا في ذاته عن المادة ولكن ليس كل ما كان غنيا في ذاته
عن المادة كان غنيا في فعله عن المادة كالنفس الناطقة •

(الفصل الثاني عشر في أن القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة الوضع)

الفصل الثاني عشر في أن القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة الوضع
(اعلم) أن هذا كلام مبهم فلا بد من تحقيقه (فنقول) كل قوة تقتضي أن أو فلا
فلا يخلو إما أن يكون تأثيرها محضاً على معين حتى يكون تأثيرها في غير ذلك
المحل مترتباً على تأثيرها في ذلك المحل ونعني بذلك أن كل ما كان أقرب إلى ذلك
المحل كان أولى بقبول ذلك التأثير ولا يمكن أن لا يكون كذلك فلا يكون تأثيرها
في جسم مترتباً على تأثيرها في جسم آخر (مثال الأول) القوة النارية فأنها
لما كانت حالة في الجسم المعين كان حصول السخونة من تلك القوة أولاً في
ذلك المحل وبواسطة في سائر المحال ويكون كلما كان أقرب إلى ذلك المحل أكثر
كان حصول السخونة إليه أقدم فالقوة متى كانت كذلك عرفنا أن لها تعلقاً
بذلك الجسم المعين أما لا يحتاجها في ذاتها إلى ذلك الجسم مثل القوة النارية وأما
لا يحتاجها في فاعليتها إلى ذلك الجسم مثل النفوس (وعند ذلك نقول) لتلك
القوة أنها تفعل بمشاركة المادة وبمشاركة الوضع ونعني بذلك أن الجسم
ما لم يكن له قرب من محله استدعاه أن يقبل الأثر منه وأما القوة التي لا يتوقف
تأثيرها في فعلها إلا على كون ذلك الفعل ممكناً الحدوث في ذاته ويكون فاعلها

غير مختصة بشيء من الاجسام فيجب ان لا يكون لتلك القوة تعلق بشيء من
الاجسام اذ في ذاتها ولا في فاعليتها بل كانت غنية عن الاجسام من كل الوجوه
فلا تكون قوة جسمانية بل مجردة مفارقة (ومنهذا التحقيق) يظهر ان القوى
الجسمانية يتمتع ان يكون لها تأثير في وجود المبردات لان القرب والبعد مع
مالا حيزه ولا مكان محال واذا ثبت ذلك ثبت ان القوة الجسمانية لا تأثير لها
في وجود الميول والصورة المقومة فلا يكون لها تأثير في وجود شيء من
الاجسام (وعند هذا يبطل) شك من يقول كان الجسماني لانسبته الى المبرد
بالقرب والبعد فكذلك المبرد لانسبته الى الجسماني بالقرب والبعد فوجب
ان لا ينسبوا الاجسام في وجودها الى شيء من المبردات (فانا نقول) ان
مؤثرية المبرد يكفي في تحققها كون الاثر في ذاته ممكناً حتى يتحقق ذلك الامكان
فاض الاثر عنه واما مؤثرية القوى الجسمانية فلا يكفي فيها كون الاثر ممكناً
فقط بل وان يكون محل الاثر له قرب من محل القوة الجسمانية وذلك على
المبرد محال (فان قيل) اليس ان حدوث البدن له حدوث النفس وهي من
المبردات (فنقول) انك ستعرف ان هذه حدوث النفس لا يمكن ان تكون
الاجزاء مفارقة واما البدن فهو شرط لبيضان المملول عن علة (وفي هذا
الجواب نظره

(الفصل الثالث عشر في تنامي القوة الجسمانية في التأثير)

﴿ الفصل الثالث عشر في تنامي القوة الجسمانية في التأثير ﴾

﴿ قد عرفت ﴾ في باب الحكم ان النهاية والالانهاية انما يلحقان بالذات لا الحكم
ولا شيء من القوى بكم بالذات فاذا آتت النهاية والالانهاية لا تلحقانها لذاتها
بل اما بسبب ما هي فيه او بسبب ما هي عليه اما الاول فكم او كانت
الاجسام غير متناهية كانت القوى ايضاً بسبب ذلك غير متناهية على المعنى

الذي به يكون جميع الاعراض الثلاثة بها غير متناهية (ولما الثاني) فهو
 ان تكون القوى ملة له غير متناهية وقد عرفت هناك ان ذلك انما يقتل
 في احد امور ثلاثة (الشدة) و (المدة) و (المدة) وقد عرفت الفرق
 بين هذه الامور الثلاثة (نقول) انه يمتنع وجود قوة غير متناهية بحسب
 الشدة لان تلك الحركة اما ان تكون واحدة في زمان او لا في زمان فانت
 كان الاول امكنا ان يوجد في زمان اقل منه لان كل زمان منقسم فلا يكون
 تلك الحركة غير متناهية في الشدة (وان كانت واحدة) لا في زمان لم تكن حركة
 لان الحركة عبارة عن قطع المسافة وكل مسافة منقسمة ولا شك في ان قطع
 نصفها قبل قطع كلها ايضا فان كانت تلك الحركة نهاية في الشدة فهي متناهية
 الشدة وان لم تكن نهاية في الشدة كانت وراءها شدة اخرى فلا تكون غير
 متناهية الشدة (ولما انه يمتنع) وهو من قوة غير متناهية بحسب المدة والمدة
 فلا نها اما ان تكون طبيعية او محركة فان كانت طبيعية وجب ان يكون
 قبول الجسم الاعظم للحركة هو اقل قبول الاصغر اذ لو اختلفا في ذلك
 لكان المانع اما الجسمية وذلك ظاهر البطلان ولما امر وراء الجسمية وذلك
 الامر اما ان يكون طبيعيا واذا كان المانع من الحركة طبيعيا لم تكن الحركة
 طبيعية وقد فرضناها طبيعية هذا بخلاف او قسرية وقد فرضنا عدم ذلك فظاهر
 ان الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا في قبول الحركة عن القوة
 الطبيعية فاذا الجسمان لو اختلفا في قبول الحركة لم يكن ذلك الاختلاف
 بسبب التحريك بل بسبب اختلاف حال القوة الحركة فان القوة في الجسم
 الاكبر اكثر من في الاصغر الذي هو جزؤه لان ما في الاصغر فهو في الاكبر
 موجود مع زيادة واما القوة القسرية فانها يختلف تحريكها للجسم العظيم
 والصغير

والصغير لا لا اختلاف في الحركة بل لا اختلاف حالاً في الحركة فإن الماوق في الكبير أكثر منه في الصغير (ولما حصلنا هذه القاعدة فنقول) انه يستحيل وجود قوة جسمانية طبيعية تحرك جسمها ثم يكافئها متناه لان كل قوة جسمانية فانها تنقسم بانقسام محلها فتوزع الكمال في كل قوة البعض لو افرد فاذا قدرنا قوتين حركتا جسميهما من مبدء مفروض حركات غير متناهية لزم ان يكون فعل الجزء مساوياً لفعل الكل وهو محال وان حرك الاصل حركات غير متناهية كانت اثر زيادة على نسبة متناهية فان نسبة بعض القوة الى كلها نسبة متناهية فتكون كل القوى متناهية وهو المطلوب (واما القوة القسرية) فيستحيل ان يكون فعلها غير متناه لان تحريكها لكل الجسم من مبدء معين اقل من تحريكها جزء ذلك الجسم من ذلك المبدء فتنقص زيادة حركة الجزء على حركة الكل من الجانب الذي فرض هو غير متناهية فيكون غير المتناهي متناهياً وذلك محال (والاعتراض عليه من وجهين محتمل)

(الاول) ان هذا بناء على ان كل ما كان متناهياً في الجسم في ينقسم بانقسامه وذلك مفروض بالوحدة والنقطة والاشارة .

(الثاني) - لمنا ذلك ولكن لم تقم ان جزء القوة لا بد وان يكون قوماً على الكل فان عشرة من الموحدين اذا حركوا جسماً وتخلوه مسافة ما في جزء ما فانه لا يلزم ان يكون الواحد منهم يقدر على مثله عشر تلك المسافة في ذلك الزمان او تلك المسافة في عشرة اضعاف الزمان بل عدلاً بحركة اصلاً اذ لا تكون لقوة نسبة الى تأثيره في مثله وان كانت هناك نسبة الى وجوده بجزء النار الصغير لا يحرق وجزء الحبر الكبير لا يحرك .

(الثالث) ان الحكماء اتفقوا على ان الوجود له استعمال الحكم عليه

بالزيادة والنقصان وعلى هذا عولوا في حل شبهة من أثبت للزمان أولا زمانيا
وما هنا الأمور التي تقوى عليها تلك القوى غير موجودة حتى يحكم عليها
بالزيادة والنقصان بل - سيلها - يبل الاعداد التي لم توجد فإذا هذه الحجة
من الملة .

(الرابع) ان الارض لو بقيت دائما في حيزها ولم يمرض لها عارض لكان
يوجد عن قوتها سكون دائم (والشيخ اجاب عنه) في المباحثات بان قال
السكون عدم وليس فعلا وليس مما يتقسم الا بالزمان وذلك الزمان قد وجد
عن قوة اخرى هي دفعة الحركة فيسبب صدور عن قوة الارض بالسكون فعل
والا لو صدر فعل كان كونه غير متناه عن تلك القوة بل بسبب قوة اخرى
بذلك الزمان الغير المتناهي الذي يتكون السكون غير متناه بذاته (ولمترض ان
يتترض فيقول هب ان السكون عددي اكن حصوله في حيز من منقولة الاين
وهو عارض من الامر من وجود ذلك مستفاد من قوته الطبيعية .

(الخامس) المعارضة بانه لو كانت القوة بالزيادة والنقصان فالقوة
الحركة لكثرة القوة على دورات اكثر مما تقوى عليه القوة الحركة لكثرة
زحل فيجب من ذلك تناهي القوتين الحركيتين وتذهي الحركيتين وان كان
لا يلزم من ذلك تناهي تلك الحركات فكذلك لا يلزم من اختلاف فلي كل
القوة وجزئها تناهيا .

(السادس) المعارضة بالنفوس الفلكية فانها قوى جسمانية وهي تعمل افعالا
غير متناهية (وقول من يدفع) هذا الكلام بان حرك الفلك قوة عقلية
ضعيف لان القوة العقلية اذا حركت فلما ان اتيد الحركة فقط او قوة بها
الحركة فان افادت القوة الحركة فهي جسمانية فالقوة العقلية للافعال الغير

المتناهية جسمية وان كانت القوة العقلية مفيدة للحركة لم تكن القوة الجسمية مبدأ لتلك الحركة فلا تكون القوة حرة (وايضا) فانه يلزم ان يكون الجسم قابلا لتأثير العقل المتفارق من غير ان يكون فيه قوة جسمية وذلك باطل .

(السابع) وهو ان القوة اما ان تنهي الى زمان يصير انعدامها فيه واجبا لذاته اولا تكون كذلك والا اول يوجب انتقال الماهية من الامكان الى الوجود وهو محال واما ان كانت القوة ابدية ممكنة الوجود والفاعل ايضا ابدية ممكنة التأثير لزم ان تكون القوة ممكنة والالزم الانتقال من الامكان الى الوجود وهو محال واذا كان الفاعل والقابل ابدية ممكنة التأثير والتأثر والشرائط ايضا ممكنة البقاء ابدية فكيف يمكن ان يتلوا ان القوة ممتدة البقاء ابدية هي ممكنة البقاء ابدية متى كانت باقية كانت مؤثرة فانما القوة التي تغلغلها لا غير متناهية في المدة غير ممتدة الوجود .

(والجواب) اما بيان ان الحلال في التقسيم منقسم وجعل الشكوك فيه فقد مضى بيانها واما ان جزء القوة يجب ان يكون حركيا على الفعل فلا بد كل واحد من تلك الاجزاء اذا لم تكن له قوة على الفعل فهي عندنا لا اجتماع اما ان يتغير حالها مما كانت عليه او تبقى على ما كانت عليه وقت الاخر او هذا الثاني يوجب ان لا يكون لذلك المجموع قوة على الفعل ولما الاول فهو يقتضي ان تكون القوة هي الامر الحاصل عند اجتماع تلك الامور فلا تكون تلك الامور ماهية القوة بل تكون مادة القوة والقوة هي الهيئة الحاصلة للمجموع وكلامنا في اجزاء القوة لا في اجزاء مادتها ولما الشرة المستقلون يحمل ثقل فلا بد وان يكون لكل واحد منهم قوة على تحريك شيء من الثقل نعم

وبالآن تكون النسبة واجبة الا اعتبار ذلك مما لا يضرنا (واما النار القليلة) فلانها لا تحرق لاستيلاء الضد عليها ولولا ذلك لكافت مؤثرة •

(واما الثالث) فجوابه انه ليس بناء الكلام على وجود الا مورد التي تقوى كل القوة عليها بل على ان جزء القوة يستحق من ذاته ان تكون له قوة على امر وكل القوة ايضا كذلك والذي يستحقه الجزء اقص من الذي يستحقه الكل ومب ان مستحق الكل والخز مغير حاصلين ولكن استحقاق كل واحد منهما حاصل في الحال فان كون القوة قوة على الفعل امر حاصل بالفعل سواء وجد التقوى عليه او لم يوجد ونحن انما فرضنا القوة غير متناهية حال الا استحقاق لاجل حصول المستحق واذا كان الاستحقاق الحاصل للجزء جزء الاستحقاق الحاصل للكل وجب ان يكون استحقاق الكل متناهياً •

(واما الرابع) فالذي يمكن ان يقال فيه ان يمنع صحة بقاء جسم واحد بالعدد في حيز ابد •

(واما الخامس) فجوابه ما سلم ان جزء القوة له حقائقه يجب ان يكون جزء استحقاق كل القوة فلا بد من تنامي استحقاقيهما •

(واما المقارنات الحركة للاقلال) فانها مختلفة بمزاجها فلا يجب ان يكون فعل بعضها اقص من قبل الآخر نقصانا ينقطع الناقص عنده بل هي لاختلاف مزاجها مبادئ لحركات مختلفة في الشدة والضعف (وعلى الجملة) فقد ذكرنا انه ليس بناء الكلام على تفاوت مستحق الكل والجزء بل على تفاوت استحقاقيهما وامافي الدورات فلا يمكن ان يقال دورات القمر اكثر من دورات زحل لما بينا ان المدوم لا يمكن الحكم عليه بالزيادة والنقصان (ولا يمكن ان يقال) قوة بعضها على الفعل يجب ان يكون اكثر من قوة الآخر

اذ ليس

اذ ليس من اشيء جزء التبر حتى يلزم ذلك فظهر الفرق •

(و اما لما رضى) بالنفس الطكية فالجواب ان المؤثر في وجود تلك الحركات انما هو الجوهر المتأثر لكن بواسطة تلك النفوس والبرهان انما قام على المؤثر لا على الواسطة •

(ولقائل ان يقول) اذا جاوزتم بقاء القوة الجسمية مدة غير متناهية وكونها واسطة في مدد وافعال غير متناهية من الفعل المتأثر فقد جاوزتم كون القوة الجسمية مبدأ لافعال غير متناهية •

(و هو لكم) بان القوة الجسمية غير مؤثرة بل هي مدة فتقول ان كنتم تقولون بقولكم القوة الجسمية لا تفعل افلا لا غير متناهية انها لا تكون مؤثرة في افعال غير متناهية فهذا ليس بجيد لانكم لما يتم في فصل آخر ان القوة الجسمية يستحيل ان تكون مؤثرة في الاجزاء فكذلك لا يحتاجون الى بيان انها لا تؤثر في افعال غير متناهية لان هذا فصل في الاول (وايضاً) قلان هذا يوم انكم تخرجون كون مؤثر في افعال غير متناهية مع انكم لا تقولون بذلك •

(وان كنتم تقولكم) ان القوة الجسمية لا تفعل افلا لا غير متناهية ان فاعليتها بسبب توسطها بين الفعل المتأثر وبين الأفعال لا تستمر مدة غير متناهية فذلك قد بطل بالنفس فانكم كنتم كونها متوسطة في مدة غير متناهية • (واما الشك السابع) بجوابه ان القوة الجسمية انما يجب عليها لالذاتها بل لما يوجد من القواصر المزججة لتلك القوة المبطله لها ثم ان القوة وان كانت من حيث هي غير واجبة لزوال لكن الاسباب الكلية ومصاعبات مبيها الجزئية قد تنادى الى حيث يصير الممكن واجبا فكذلك هاهنا

هذا ما حضرني في حل هذه الشكوك في الحال .

﴿ الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث الحوادث ﴾
 (ان من شأن النفس ان تحدث من تصوراتها القوة الجازمة لحدوث
 البدن من غير فعل وافعال جسماني فتحدث حرارة لاجن حار وبرودة
 لاجن بارد (والذي) يدل عليه ثلاثة امور .

(الاول) هو ان القوة المحركة التي في الانسان سالحة للضدين فيستحيل ان
 يصدر عنها احد الضدين المرجح وذلك المرجح ليس الا تصوره لكم ن
 ذلك الفصل بافضاله فالمؤثر في ذلك الترجيح هو ذلك التصور فاقضاء ذلك
 التصور لذلك الترجيح ان توقف على آلة جسمانية توقف فاما ذلك التصور
 في تلك الآلة الجسمانية على آلة غير جسمانية ولزم التسلسل وذلك محال فاذن
 تأثير تصورات النفوس في الاجسام لا يتوقف على توسط آلات جسمانية
 واذ ثبت جواز ذلك ثبت ما قلناه .

(الثاني) ما شاهد من كون الانسان يتكلم في نفسه وعلى جذع مائي على قارعة
 الطريق ثم ان كان مودعاً في الجسر ونحوه هاوية لم يجسر ان يمشي عليه ديباً
 الا بالهوينا لانه يتخيل في نفسه صورة المقوط تخيلاً قريباً جداً فتجيب قوته
 المحركة الى ذلك ولا تجيب الى حده من الثبات والاستمرار .

(الثالث) ان الانسان المريض اذا استحکم نومه للصحة فانه ربما يصح
 والصحيح اذا استحکم نومه للمرض فانه ربما يمرض ونفس صاحب العين العائنة
 ايضاً تؤثر من غير آلة جسمانية .

(وبمكي) ان بعض الملوك اصابه خالج وعلم الطبيب ان العلاج الجسماني
 لا ينفع فيه فترصد للخلوة حتى وجد هاتماً انه اتبل على ذلك الملك بالشم

والفدش .

(الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث الحوادث)

والتحش والتكلمات الوحشة حتى اضطرب الملك بسبب ذلك اضطراباً شديداً وحاول القيام والذهاب اليه ليضربه فكثر الحرارة التريزية فيه واشتعلت ونهوت على دفع المادة وتلك الحرارة ما كان لها سبب سوى التصورات النفسانية .

(واذا ثبت هذا الأصل فنقول) يجب ان لا يستبعد ان تبلغ النفس في الشرف والقوة الى حيث تبرى المرضي وتعرض الامحاء وتقلب عنصرها الى عنصر آخر حتى تجعل غير النار او تحدث بارادتها نارة اطار او غصبا ونارة خسة او جدبا وذلك لانك ستعرف ان مادة العناصر الاربعة مشتركة فهي قابلة لجميع صورها ولما شاهدنا ان النفس قد تصير صوراتها مباد بالحدوث والحوادث من غير آلة جسمانية جاز ان تكون تصوراتها مباديالا مور العظيمة وان كان ذلك نادرا وغير باجدا .

(ونم ما قال الشيخ) ان اقوى العالقة الصلة والتعلق السائلة المتصلة اجتهادات على غرائب وليس الخدق في التكذيب بمالم يقرر بالبرهان امتناعه الال من الخدق في التصديق بمالم يقرر بالبرهان جوازها بل يجب في امثال هذه المواضع التمسك بحبل التوقف .

(الفصل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون ملة لحصول افعال جزئية) (برهان) ان الكلي مشترك بين جزئياته والمشارك نسبة الى كل واحد من جزئياته المندرجة فيه نسبة واحدة فلو كان الرأي الكلي سببا لوقوع جزئي معين مع ان نسبته اليه كنسبته الى غيره لم منه وتوقع الممكن لا من سبب وهو محال .

(فان قيل) كل ما يدخل في الوجود فهو جزئي وكل جزئي فسيه ارادة

(الفصل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون ملة لحصول افعال جزئية)

جزئية فاذا ارادة الكلية يستعمل ان تكون مؤثرة في شيء اصلا لكن ارادة الباري و علمه كليان مع اتفاق الحكماء على انها المبدء ان لوجود الممكنات (و غير بعضهم) عن هذا الشك ببلورة اخرى (قال) الحكماء جعلوا تصورات المبادئ المقارنة اسبابا لتكوين الاجسام والاعراض في عالمي الابداع والكون والفساد وتلك التصورات كلية وهذه الاشياء جزئية فاهو التصور عند المبادئ تمتع الحصول وما هو حاصلها هنا غير متصور عند فبطل قولهم التصورات اسباب لوجود الممكنات •

(وحله) ان القيص العام قد يخص بسبب تخصص القوابل كما ان ارادة الذهاب الى الحج سبب للخطوة الميتة ولكن بشرط ان تكون الخطوة السابقة اوصلت الى ذلك الحد •

(وبالجمله) قد عرفت ان الطل المؤثرة انما تخصص تأثيراتها بسبب علل ممتدة مترتبة للطل المؤثر على سائر الاجسام ما لم تكن قريبة وان ذلك بسبب ان قبل كل حادث خلوت هذا اذا لم يكن ان توجد الماهية في اشخاص كثيرة واما اذا لم يكن كذلك كانت الماهية في هي مقتضية للشخص فتصير الارادة الكلية سببا لحدوث الشخص الجزئي بسبب ذلك •

(الفصل السادس عشر في ان ملحق العلة هل يكون متقدما على الملول ام لا) (ذكر الشيخ) في النظم السادس من الاشارات ان ملحق العلة للتعقيد على الملول لا يجب تقدمه على الملول لان تقدم العلة على الملول ليس بالزمان حتى يجب ان يكون مامها متقدما عليه ايضا بالزمان بل ذلك التقدم لاجل البلية والذي مع العلة اذا لم يكن علة لم يكن له تقدم بالبلية واذا لم يكن هذا التقدم بالزمان ولا بالبلية فليس هناك تقدم اصلا •

(الفصل السادس عشر في ان ملحق العلة هل يكون متقدما على الملول ام لا)

(وفيه بحث) وهو انه ليس كل تقدم امباللية ولما بلز ما ن حتى يلزم من عدم مهابا عدم التقدم اصلا بل من اقسام التقدم التقدم بالطبع وذلك مثل تقدم الواحد على الاثنين فلم لا يجوز ان يكون تقدم ملح على الشيء على الشيء بالطبع وان لم يكن باللية وطرمان .

(فنقول في حله) ان تلك الحاوى مع تلك تلك الحاوى صدر عن تلك واحدة على مذهب الحكماء فهما اذا آتيا في الوجود ثم ان تلك الحاوى متقدمة عليه ولا يمكن ان يكون للحاوى تقدم عليه لان وجود الحاوى وعدم التلازم في الحاوى ما افلوا احتاج وجود الحاوى الى الحاوى لا احتاج عدم التلازم فيكون عدم التلازم محتاجا الى التبر وما يحتاج الى التبر فهو ممكن لذاته فعدم التلازم ممكن لذاته

هذا خلف فاذا وجود الحاوى غير محتاج الى وجود الحاوى لا احتياج المشروط الى الشرط ولا احتياج المألول الى الملة فظهر ان ما مع تلك المتقدمة لا يجب ان يكون له تقدم اصلا .

(ثم ذكر الشيخ) في السماء والعالم من الشياء في غير تلك الاجرام المنصرفة عن الابد اعيان بالمرية (فقال) قد ثبت ان الابد اعيان على التجدد احياء المتأخر و احياءها معها بالذات والرتبة والتقدم على المتقدم فلا كانت الابد اعيان متقدمة على احياء المنصريات وجب تقدمها على المنصريات . (انقول) هذا الكلام تصريح بان التقدم على الم متقدم والكلام الاول تصريح بان ما مع المتقدم ليس بتقدم وليس بين الكلامين مناقضة ولكن لا بد من فرق بين البابين وهو مشكل جدا .

الفصل السابع عشر في ان الملة هل يجب ان تكون اقوى من المألول .

(فنقول) المألول اما ان يحتاج الى الملة لذاته وما هيته اولا يحتاج فالاول

(الفصل السابع عشر في ان تكون اقوى من المألول)

يتتبع ان تكون الة مخالفة للملول في الماهية لان الملول لو احتاج لماهية الى فرد من افراد نوعه لم احتياج ذلك الفرد الى نفسه لكونه من ذلك النوع وذلك محال .

(واما الملول الذي لا يحتاج لماهية الى الة المهيئة بل لشخصية فهو مثل كون هذه النار حلة لتلك النار فان هذه النار ليست حلة فورية لتلك النار بل حلة ذلك الشخصية وكذلك الاب حلة لابن لان جهة الانسانية بل من جهة انه ذلك الانسان .

(فتكلم في هذا القسم فنقول الملول لا يجوز ان يكون اقوى من الة في تلك الطبيعة لان تلك الزيادة ممكنة فلا بد لها من سبب وليست تلك الزيادة حاصلة للفاعل حتى تكون سببا للزيادة بل للفاعل ولا يمكن ان تكون زيادة اعتماد تلك المادة سببا لتلك الزيادة لان الاعتماد المادة ليس سببا لوجوده (اللهم) الا ان يقال بان الملول يحتم الى الة ثم يصير ذلك المجموع مؤثرا في تلك الزيادة فتكون حلة الزيادة ذلك المجموع لا ما فرض حلة لكن ذلك المجموع ليس اضف من تلك الزيادة واما انها هل تكون مساوية للملول فنقول اما ان يعتبر ذلك التساوي في حقيقتهما او في وجودهما والقسم الاول مثل ان يصير نار حلة لنار فنقول الة والملول ان كانا من نوع واحد فلا بد وان يكونا ماديين لاعترافتان كل مالا يكون نوعه في شخص واحد فهو مادي واذا كانا ماديين فلا يخلوا ما ان تساوي مادتاها او لا تساوي فان لم تساوا فاما ان تكون المادتان المختلفتان متساويتين في قبول ذلك الاثر واما ان لا تساويا في ذلك فالاول مثل اشباع سطح النار لسطح تلك القمر في مطلق الحركة واما الثاني فمثل الضوء الحاصل من الشمس

في القهر فان الضوئين مختلفان بالقوة والضعف فن جعل هذا القهر من
الاختلاف وثرنا في الاختلاف الماهية جعل الضوئين نوعين ومن جعل ذلك
في اختلاف السوراض جعلهما من نوع واحد واما اذا كانت المادتان متساويتين
فلا يخلو اما ان تكون مادة المتفعل خالية عما يماوق ذلك الاثر او يكون فيها
ما يماوقه والاول هو الاستعداد التام وهو على ثلاثة اقسام فانه اما ان يكون
في المادة ما يبين على ذلك الاثر ويبقى معه مثل تبريد الماء فان فيه قوّة تبين على
هذا الاثر واما ان يكون فيها ما يماوق الاثر لكنه يزول عند حدوث ذلك
الاثر كالشمع اذا شاب من سواد واما ان لا يكون فيها لامعاون ولا مساوق
مثل حال التفتة في قبول العلم ففي هذه الاقسام الثلاثة يجوز ان يشبه المتفعل
بالفاعل تشبها تاما مثل النار التي تحيل الماء نار او الملح الذي يحيل السيل ملح وكيف
لا نقول ذلك والصورة الجوهرية لا تحيل الاشد ولا اضعف فاذا حصلت كانت
حاصلة بكمالها والمادة قابلة لا نار تلك الماهية فتكون لها مماثلة لمادة الفاعل
وليس فيها مساوق ولا منازع فيجب جعل تلك النار تليها واما اذا كان
في المادة ما يماوق الاثر وهو الاستعداد الناقص وهو مثل الماء في قبوله
التسخين لان طبيعة الماء وصورة مائته من هذا الاثر فيها المتفعل اضعف
من الفاعل على كل حال لان في مادة المتفعل مساوق من ذلك الاثر ولا مساوق
في مادة الفاعل والشيء الذي يكون مع المماوق اضعف من الذي ليس مع
المماوق غير النار اذا تسخن من النار لا تكون سخونة مثل سخونة النار •
(فان قيل) النار تذيب الفلزات وتكون سخونتها اقوى من سخونة النار
لأنها تدخل ايدينا في النار ونحرقها فيها بسجلة فلا تحرق مثل ما تحرق المسبوكات
مع ان المسبوكات انما تسخن من النار •

(جوابه) ان المسبوك جرم مزج فليخلط لم يخالطه جرم غريب قلزوجه يبق اتصاله باليد زمانا طويلا ولتأمله تكون حركة اليد فيه اجأ ولأنه لم يخالطه جرم غريب فيكون تأثير سطحه لللاق سطح اليد كثيرا واحدا واما النار فلا لها ليس بها تكون سرية الاخصال وللطائفة تحرك اليد فيها السريع ما يكون ولا جل ما يخالطها من اجزاء الهواء والتبار لا يكون سطحها سطحا متصلا بل سطوحا متذرا مختلطة باجزاء هوائية وارضية وهي كاسرة من صرافة حر النار فلا جل ذلك كانت السفرة المحسوسة من ملامسة الجوهر الذائبة اتوى مما يحس من النار هذا كله اذا نظرنا الى حقيقى الملة والمطلول اللتين هما مشتركان في الماهية واما اذا نظرنا الى وجوديهما فيستحيل تساويهما فيه من جهة التقدم والتأخر لان الملة مفيدة للوجود والمطلول مستفيد والمفيد لا يساوى المستفيد هذا اذا كانت الملة والمطلول ماديين.

(اما اذا كانت الملة غير مشاركة للمطلول في الماهية ولا في المادة وانما شاركه في الوجود فقد ذكر الشيخ ان التفاوت بين الوجودين لا يكون بالاشد والاضف ولا بالاعل والاقص فان الوجود من حيث هو وجود لا يقبل ذلك بل الاختلاف بين الملة والمطلول انما يكون في امور ثلاثة التقدم والتأخر والاستثناء والحاجة والوجوب والامكان.

(اقول) لا بد من تحقيق الفرق بين هذه الامور حتى يمكن بيان الاختلاف باعتبار ما بين وجود الملة ووجود المطلول وقد ذكرنا في باب الوجوب والامكان ان الوجوب عبارة عن كون الماهية متضمنة لوجود نفسها وهذا المعنى هو الملة في عدم توافقه وتعلقه بالغير وذلك هو الاستثناء وكذلك الامكان عبارة عن كونه في ذاته غير مستحق للوجود ولا لعدم وذلك هو

هو الالة في توقفه على التبر وهو المتي بالحاجة فقد ظهر الفرق بين الوجوب والاستثناء وبين الامكان والحاجة واما الفرق بينهما وبين التقدم والتأخر فالذي يمكن ان يقال فيه اننا ان المألول لا يعرف معرفة يقينية الا من جهة العلم بملكه فمشور الذهن بوجود الالة سابق على شعوره بوجود المألول وهذا سبق متأثر للوجوب والامكان والاستثناء والحاجة فظهر الفرق بين هذه المفاهيم •

(واذا عرفت ذلك) فنقول اما تقدم الالة على المألول واستثنائها عنه فامر ظاهر واما وجوبها فلا نال الالة اذا كانت واجبة لذاتها فقد حصل المقصود وان كانت واجبة لغيرها فهي لذاتها ممكنة ولكن مصدر المألول هو وجود الالة لا امكانه ووجوده على ما عرفت في باب الوجود والامكان مسبق بوجوده لان الممكن ما لم يجب لم يوجد فاذا وجد المألول متأخر عن وجوب الالة بثلاث مراتب ثبت بهذا ان الالة سابقة بالوجوب على المألول مطلقا •

﴿ الفصل الثامن حشر في ان البسيط هل يمكن ان يكون قابلا وقابلا لما ﴾

(المشهور لمتاع ذلك) والحجة في ذلك امران (الاول) القبول والفعل اثران والبسيط لا يصدر عنه الا اثر واحد (وجوابه) اننا ان المؤثرة والتأثرية ليستا وصفين وجوديين حتى تختصرا الى الالة وان سلمنا ذلك فقد بينا انه لا امتناع في صدور اكثر من المألول الواحد عن الالة الواحدة •

(الثاني) ان نسبة القابل الى المألول بالامكان ونسبة الفاعل الى الفعل بالوجوب فلو كان شيء واحد قابلا وفاعلا لكانت نسبة ذلك الشيء الى ذلك المألول المقبول بالامكان والوجوب معا وذلك محال (وجوابه) انه يجوز ان يكون الفاعل واحدا والقابل واحدا ولكن تكون نسبة المألول غير نسبة التأثير وكيف

(الفصل الثامن حشر في ان البسيط هل يمكن ان يكون قابلا وقابلا لما)

لا نقول ذلك وبصح ان نقول احدى النسبتين عند الجهل بالآخرى واذا كان كذلك كانت احدى النسبتين بالامكان والاخرى بالوجوب.

(والذي يدل) على جواز ان يكون الشيء احدى الذات قابلا وقاملا ان الماهيات على اللوازمها متصفة بها فالفاعل والقابل واحدا ما أنها على تلك اللوازم فلا ذلك للزوم لو لم يكن اقتضاؤه لذلك اللازم لنفسه وماهية لصح ثبوت ذلك للزوم مازا عن تلك اللوازم عند فرض زوال علمها فلا تكون اللوازم لوازم هذا خلف واما انها متصفة بها فلان تلك اللوازم حاصلة فيها لا غير فالامكان حاصل من ماهيات للمكانات فيها والزوجة حاصلة من ماهية الاربعية فيها وتسوي الزوايا من التثالث حاصل من الماهيات فيها.

(قال قيل) هذه الماهيات مركبة فان امكن ان تكون قابليتها باعتبار بعض اجزائها وقابليتها باعتبار جزء آخر فلا يلزم ما ذكرتموه.

(فنقول) اما اولا فلا في كل مركب بسيط واكل واحد من تلك البسائط شيئا من اللوازم منها وحده وهو (واما ثانيا) فلان الحقيقة المركبة لها وحدة مخصوصة واللازم الذي يلزمه عند ذلك الاجتماع ليس له لزومه احد اجزائه ذلك المجتمع والا لكان حاصلا قبل ذلك الاجتماع وليس للقابل له ايضا احد اجزائه فان السطح وحده لا يمكن ان يكون موصوفا بتساوي الزوايا المتلتصين ولا الاصلح الثلاث بل القابل هو المجموع من حيث هو كذلك واذا كان للزوم هو المجموع من حيث هو ذلك المجموع والقابل ايضا هو ذلك المجموع فكان الشيء الواحد باهتزا واحدا قابلا وهو المطلوب.

(ويدل عليه) ما يتا من ان المفهوم من واجب الوجود لا يمنع الشركة والمفهوم من هذا الواجب يمنع ضمين هذا الواجب زائد على كونه واجبا

ونبت ان ذلك امر ثبوتى وثبت ان من لوازم ماهيته واللوازم كائنة ما كانت مطلوبات فاذا فاعل ذلك التبين وقابله هو حقيقة البارى تعالى وهي بسيطة وايضا فلسفه تعالى بالاشياء صور مطابقة للاشياء والصور المطابقة للاشياء مخالفة لذاته وهي من لوازم ذاته ومن مطلوبات ذاته وهي ايضا في ذاته فالعامل والقابل واحد وذلك هو المطلوب.

﴿ التلخيص الثانى فى المادة المادية - وفيه ستة فصول ﴾

(الفصل الاول فى اقسام المادة)

(المادة) عبارة عن الشئ الذى يحصل فيه امكان وجود الشئ مثل الخشب لسريره والحديد للسيف لا كما صوف لسريره والسيف فانه لا يمكن انهما ذهبا منه .

(ثم انه) يمكن تقسيم المادة على وجهين (الاول) ان نقول الحامل اذا حدثت فيه صفة لحدوث تلك الصفة فيه اما ان يكون موجبا لوال شئ كان باقيا قبل حدوثها واما ان لا يكون كذلك فان لم يوجب ذوال شئ لم يكن هذا الحادث صورة متقومة لها لانها لو كانت صورة متقومة لكان الحامل قبل حدوثها محتاجا الى صورة اخرى تقومه ثم تلك الصورة اما ان تبقى مع هذه الصورة الحادث اولانى فان بقيت فالحامل متقوم بتلك الصورة فلا يكون له حاجة الى هذه التى حدثت فتكون هذه التى حدثت عرضيا لا صورة واما ان كان حدوث هذه الصفة الحادث موجبا لوال الصورة التى كانت متقومة قبل ذلك كان حدوث هذا الحادث موجبا لوال شئ وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف فثبت ان كل صفة تحدث في محل ولا تكون موجبة لوال وصف من ذلك المحل فتلك الصفة تكون من باب الاعمراض لا من باب الصور وقد

عرفت ان كل عرض يحدث في المحل لا على سبيل التسر ولا على سبيل المرض
 فذلك لاجل ان تلك الصورة المقومة لذلك المحل مقتضية لذلك المرض
 فتكون تلك الصورة كالا أولا ويكون ذلك العرض كالا ثانياً والصورة
 بطبيعتها متوجبة الى تحصيل كالاها من الاعراض (الهم) الا عند وجود مانع
 او عند عدم شرط اما الاول فكما عند الامراض المذيلة واما الثاني فكعدم نشوء
 البذور عند فقدان ضوء الشمس ثم اذا حصلت تلك الكمالات فمن المستحيل
 ان يتقلب الامر حتى يتوجه من تلك الكمالات مرة اخرى الى النقصان
 لان الطبيعة الواحدة لا تختص بوجهها الى شيء وصرفاً عنها ثبت بالبرهان ان
 كل صفة تحدث في المحل من غير ان يكون حدوث تلك الصفة من بلا شيء عن
 ذلك الحامل فان ذلك الحامل بطبيعته قد كان متحركاً اليه وانه يستحيل بعد
 وصوله اليه ان يتحرك عنه (مثل ذلك) ان الصور يتحرك الى الرجولية و بعد
 صيرورة رجلا يستحيل ان يستقل الى الشيء هذا حاصل ما قيل في هذا الموضع
 (وفيه اشكال) فان النفس انما يتغير من جميع الامتدادات في مسألة من المسائل
 قد تمتد فيها اقطاراً خطأ ولا يكون ذلك الا اعتقاد استكمال النفس
 قد رأينا حصول صفة في محل بحيث لا يكون ذلك للحصول سبباً وال
 شيء آخر ومع ذلك لا يكون استكمالاً ونصح منه الرجوع ايضا
 (واما القسم الآخر) وهو ان يكون حدوث الصفة في المحل موجباتاً وال
 شيء عنه قد يكون موجباتاً وال الصورة المقومة كما ان حدوث الموائية في
 المحل موجب لروال المائية عنه وقد يكون موجباتاً وال الكيفية كانه حدوث
 السواد يوجب ذوال الياض وقد يكون موجباتاً وال الكمية او الشكل وكل
 ذلك ظاهراً

(وبالجملة) فمن حكم هذا القسم صحة الانكاس لان المادة اذا اظلمت من المائبة الى المائبة صبح انتقالها من المائبة الى المائبة مرة اخرى ولان ماهية الشيء لا تنقلب ولا تبدل فخرج مما قلنا ان كل ما كلف من القسم الاول فان الانقلاب فيه محال وكما كان من القسم الثاني فان الانقلاب فيه واجب •

(فان قيل) هذا المحصر باطل فان تكون الكائنات من العناصر ليس من القسم الاول فان ذلك القسم يمتنع انكاسه وهامنا يجوز الانكاس لان العناصر كما انها تصير حيوانا او نباتا او غير عناصر وليس اجناس من القسم الثاني فان من شأن هذا القسم ان يكون الوصف الظري سببا لروال وصف كان موجودا وهذا ليس كذلك لانه ليس حد وث الصور النبائية والحيوانية سببا لروال وصف هذا باطل هذا المحصر •

(فتقول) النصر المنفرد غير مستند لقبول الصور الحيوانية بل لا يحصل ذلك الاستدلال الا عند حصول الكيفية المزاجية والمكيفية المزاجية منزلة للكيفيات الصرفة القوية فتكون نسبة الكيفية المزاجية الى الكيفية الصرفة من القسم الذي يكون بالاستعانة فلا جرم يصح فيه الانكاس واذا حصل المزاج كان قبول الصورة الحيوانية استكمالاً لذلك المزاج وهو مثل المهي والرجل فلا جرم يتحرك اليه بالطبع ولا يتحرك عنه فان الحيوان لا يتحرك قط حتى يصير مجرد مزاج فاذا حصل في تكون الحيوان بمجموع القسمين المذكورين فلا يكون خارجا عنها •

(القسم الثاني) ان الحاصل للصورة اما ان يكون حلالا لها او حاد انتبا او بمشركة غيرها فالذي لا يكون بمشركة التي فهو مثل الحيوان الحاملة

للمعورة الجسمية والذي يكون بمشاركته شيء آخر فيكون لامحالة لتلك
الاشياء اجتماع وتركيب فاما ان يكون ذلك التركيب مع الاستعانة
اولا مع الاستعانة والذي لا بد فيه من الاستعانة قد انتهى الى الناية
بلاستعانة واحدة وقد انتهى الى الناية بلاستعانات كثيرة واما الذي لا تعتبر
الاستعانة فيه فهو كحصول هيئة القياس من اجتماع المقدمات وحصول
الهيئة المدفوعة من اجتماع الوجودات وحصول بدن الانسان من اجتماع
الاعضاء ثم قد تكون تلك الآحاد معصورة كهذه الامثلة وقد لا تكون
معصورة كالمسكر والجمع .

﴿ الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كانته ﴾

(اعلم) ان الشيء لو حصل بكنيته في شيء آخر لا يقال لذلك الآخر انه كان
من الاول مثل الانسان فانه بتمامه موجود في الكتاب فلا جرم لا يقال انه كان
من الانسان ان كاتب فاذا آمى كان الشيء متقوما بشيء آخر من جميع الوجوه فانه
لا يقال للمتقوم انه كان من ذلك المتقوم وايضا لم يحصل شيء منه في شيء آخر
فانه لا يقال لذلك الآخر انه كان من الاول فلا يقال انه كان من السواد بياض
لانه ليس شيء من السواد موجود في البياض فاذا آمى كان حصول الشيء
بعد حصول شيء آخر من جميع الوجوه فانه لا يقال للثأخر انه كان من
المتقدم واما اذا حصل بعض اجزاء الشيء في شيء آخر ولم يحصل كل اجزائه
في ذلك الشيء فذلك يقال لذلك الآخر انه كان من الاول مثل ما يقال من انه
كان من الماء الهواء وذلك لان الشيء الذي هو الماء لم يوجد بكنيته
في الهواء بل وجد في الهواء الشيء الذي كان جزءا من الماء وكذلك يقال
كان من الاسود ابيض وكان من الخشب السرير لاجل ان الخشب لا يصير

(الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كانته)

مسيرها الا اذا وقع فيه تغير ما يظهر من هذا ان الشيء انما يقال له انه كان عن شيء آخر اذا كان متقدما ببعض اجزائه ومتأخرا عن بعض اجزائه .
 (فالحاصل) ان الشيء انما يقال له كان من شيء آخر اذا اجتمع الامر ان احدهما البديهة من جهة والاخر التقدم من جهة اخرى فهذا تلخيص القول في هذا الاصطلاح .

﴿ الفصل الثالث في بيان تنامي الطل المادية ﴾

(قد عرفت) ان مادة الشيء تقدير ادبه الجزء القابل للصورة كالانه ان للرجل وتقدير ادبه الشيء الذي يصير جزؤه القابل جزأ قابلا لشيء آخر كالماء اذا صار هواء فان الجزء القابل للصورة المائية صار قابلا للصورة الهوائية .

(فنقول) اما بيان تنامي المواد بالمعنى الاول فلا بد لو كان لكل قابل قابل آخر لا الى نهاية لكانت اجزاء الماهية الواحدة غير متناهية وذلك محال .

(واما بيان) تنامي المواد بالمعنى الثاني ~~لان مادة الهواء اذا امكن ان تقبل الصورة المائية فمادة الماء ايضا كمنهيج ان تقبل الصورة الهوائية فاذا اصبحت انقلاب كل واحد منهما الى الآخر واذا كانت كذلك فليس احد النوعين بان تكون مادة للآخر باولى من الآخر بان تكون مادة للاول بل ليس ولا لواحد منهما تقسم على الآخر في النوعية ثم يجوز ان يكون شخص من الماء له تقدم شخصيته على شخص آخر من الهواء ونحن لانمنع من ان يكون لكل مادة مادة اخرى الى غير النهاية بهذا المعنى اى يكون كل شخص فهو انما يتولد عن شخص آخر قبله فهذا هو القول في تنامي الطل المادية .~~

﴿ الفصل الرابع في اسامي المادة ﴾

(القابل) من جهة انه بالقوة قابل يسمى هبولى ومن جهة انه بالقدرة قابل يسمى

(الفصل الثالث في بيان تنامي الطل المادية)

(الفصل الرابع في اسامي المادة)

يسمى موضوعاً بالاشتراك العقلي بتعويين الذي هو جزء من مرسوم الجبره وروين
الذي هو في مقابلة المحول ومن حيث كونه مشتركاً بين الصور يسمى مادة
وطينة ومن حيث أنه آخر ما يتصل به التحليل يسمى اسطقساً فأن معنى هذه
اللفظة أبسط من اجزاء المركب ومن جهة أنه أول ما يتصل به التركيب
يسمى منصراً ومن حيث أنه أحد المبادئ الداخلة في الجسم يسمى ركناء
(وقد يتركون) هذه الاصطلاحات في بعض الاوقات فأنهم يطلقون لفظ
المحول على ما لفظك من الجزء القابل وان كان ذلك القابل ابداً يكون
قابلاً بالقصل وكذلك يسمى مادة مع ان مادة كل واحد من الاقلاك
تختص بمادة واحدة .

﴿ الفصل الخامس في مثال شوق الحيولى الى الصورة ﴾

(ان اقدم ما) كانوا يشبهون الحيولى بالاشقي والصورة بالذكر ويشنون الحيولى
شوقاً الى الصورة وهذا الشوق الذي ابقوه لما ان يكون نفسانياً او طبيعياً
والاول ظاهر البطلان والثاني ايضا باطل لان الشوق لا يتخلو اما ان يكون
الى صورة معينة او الى مطلق الصورة والاول باطل والا لكانت المادة
متحركة بطبيعتها الى تلك الصورة وكانت ما عداها حاصلاً بالقر هذا خلف
والثاني ايضا باطل لان المادة لا تتخلو من الصورة على ما سبنا في الشوق انما يكون
الى غير الحاصل فثبت ان هذا الكلام بعيد عن التحصيل .

﴿ الفصل السادس في ان مادة الناصر مشتركة ﴾

(برهانه) ان هذه الناصر ينتقل بعضها الى البعض وما كان كذلك فله
مادة مشتركة اما المنرى فسيأتي في برهاني باب الحركة واما الكبرى
فهي ظاهرة ■ لولا اشتراك المادة بينها لامتنع انقلاب بعضها الى البعض

هو القسم

(الفصل الخامس في مثال شوق الحيولى الى الصورة) (الفصل السادس في ان مادة الناصر مشتركة)

﴿ القسم الثالث في الامة الصورية • وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في بيان علة الصورة ﴾

(يجب) ان يعلم ان الحقيقة اذا كانت مركبة من المادة والصورة فشكل واحد من الجزئين نسبة الى الآخر ونسبة الى ذلك المجموع فالصورة ليست علة صورية للمادة لانها ليست جزءاً من المادة بل هي علة فاعلية للمادة اوجزءه علة فاعلية لها بل الصورة علة صورية بالنسبة الى المركب وكذلك المادة ليس كونها مادة للصورة ككونها مادة للمركب لان كونها مادة للمركب متبر فيه الجزئية واما كونها مادة للصورة فلا متبر فيه الجزئية

(واما بيان تاهي الصورة) فلو جوين (اما اولاً) فلان الصورة الاخيرة تكون علة للصورة السابقة فلم تكن للصورة نهاية (تكن للطل نهاية) (واما ثانياً) فلان الصور اجزاء الماهية وبتبع ان تكون لها علة واحدة اجزاء غير متاهية •

﴿ الفصل الثاني في الفرق بين الطبيعة والصورة ﴾

(الفرق بينهما) ان اسم الطبيعة واقع بالاشياء على حيزان ثلاثة مرتبة بالعموم والخصوص والاختصاص فالعام ذات الشيء والخاص مقوم الذات والاختصاص المقوم الذي هو مبدأ التحريك والتسكين فاسم الطبيعة متناول لثالث من الجهات الثلاث باشتراك الاسم ولثاني من الجهتين كلفظ الامكان واما الصورة فهي الجزء الذي به يكون الشيء بالفصل •

(ثم ان الصورة) في البساطة هي نفس الطبيعة كالماء مثلا فلان صورته المقومة ليست الا نفس طبيعته ومع ذلك فلا اعتبار بمختلف لانها بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدأ للآثار الثلاثة للماء مثل البرودة والرطوبة طيبة •

(القسم الثالث في الامة للصورية) (الفصل الاول في بيان الصورة)

(الفصل الثاني في الفرق بين الطبيعة والصورة)

(واما المركبات) فانها لا توجد بالفعل بسبب الطبيعة بالمعنى الثالث بل لا تصير بالفعل الا بسبب صورة اخرى تزيد منها فلا جرم كانت صورها متاثرة لطباشها •

(ولقائل ان يقول) اذا كان لا بد من صور اخرى فالقوم اما ان يكون هو المجموع او الواحد منه او كل واحد (فتقول) ظاهر كلام الشيخ مشعر بالاول فانه قال الا جسام المركبة لا تحصل هوياتها بالقوة المحركة لها بالذات الا من جهة واحدة وان كان لا بد لها ان تكون هي ما هي من تلك القوى فان كانت تلك القوة جزءا من صورتها فكانت صورتها تجتمع من عدة معارف متعدد كالانسانية فانها تتضمن القوى الطبيعية والنفسانية وبشبه ان لا يكون المراد بهذا الكلام ما يشعر به ظاهره لان المسلمين انه لا يجوز ان يكون لمجموع امور غير مقومة تأثير في التقوم •

(واما القسم الثاني) وهو ان يكون التقوم واحدا من هذه الامور فهو ايضا باطل من وجهين (اما الاول) فلا بد ان النفس الناطقة من المقومات فلو لم يكن للقوة الطبيعية حفظ في التقوم لكانت عرضيا فيه وهي جوهر في البسائط قائل ما يلزم منه ان يكون الواحد بالنعوم جوهر او عرضيا (واما ثانيا) فان البسائط مقومة للناصر التي هي مواد بدن الانسان فهي مقومة لمقوم بدن الانسان فتكون مقومة للبدن مع انها عرض فيه هذا خلف فاذا اتين القيم الثالث وهو ان يكون للطبيعة وسائر الصور حفظ في تقوم المركبات لكن على التقديم والتأخير كما سنحقيقه والظاهر انه هو المراد من كلام الشيخ •

في الفصل الثالث في امتناع تقوم المادة بصورتين •

(برهانه) ان الله ودين اما ان تكون كل واحدة منهما مستقلة بالتقوم فيجب

أن يستغنى الشيء بكل واحدة منها عن كل واحدة منها فيكون محتاجا لهما
 ومستغنيا بهما هذا خالف وأما أن تكون المستقلة أحدهما دون الثانية فلا تكون
 تلك الثانية صورة ولما أن لا تستقل الواحدة منهما بالتقويم بل المجموع هو التقويم
 والمجموع شيء واحد فالصورة المقومة شيء واحد على أن ذلك يستعمل
 أيضا لأن كل واحد من الأجزاء سابق على المجموع وكل واحد منها وعده
 عارض للمادة غير مقوم لها فتكون المادة مقومة بها فائدة السابقة على كل حال
 من تلك الأجزاء التي هي سابقة على المجموع تكون سابقة على المجموع فلو
 قومت المادة بذلك المجموع لزم تقويم كل واحد منها بالآخر وذلك محال
 (فان قيل) لكل جسم بسيط أعراض كثيرة فممكن أن لها تامة وشكلا
 معيناً ومقداراً معيناً وكيفية معينة من الكيفيات المقومة فلو كانت الصورة
 المقومة واحدة لزم صدور أكثر من الواحد عن الصورة الواحد ولأن الشيخ
 ذكر في أول طيحات النجاة أن كل جسم بسيط صورة تناسباته
وصورة تناسب كنهه وذلك يعني ما قلناه من بسيط
 (فنقول) أنه أجاب في الشفاء عن الأول فقال أن الجسم البسيط يصدر عنه
 من جهة صورته قوة غلية ومن جهة مادته امرأته كالأفعال فانه يصدر عنه من
 جهة مادته قبول للتشكل ومن جهة صورته البرد المحسوس وبواسطة البرودة
 قوة مائلة فأن الثقل الذي هو الميل إلى الوسط تابع للبرودة وانخفاضه في الميل
 إلى فوق آية للحرارة وكذلك الانسحاب فانه يمرض له بسبب الصورة مثل
 الضحك والبكاء والنمل والذي كما يمرض له بسبب المادة مثل سحر إلى شيء
 لذلولا المزاج الحاصل بسبب أفعال أجزائه ينشأ عن بعض لم يحصل للآخر
 المميز وكذلك أيدان القروح والشائبات ومن الصفات ما يمرض له بسبب

الامرين مثل النوم واليقظة فانه لولا ضعف تطرق المادة وكونها ذات قوة مدركة لما كانت المادة قابلة لها ومع ذلك فالنوم اولى بان يكون بسبب المادة واليقظة بسبب الصورة •

(ولقائل ان يقول) انكم يتم في الفصول الماضية ان للمادة يستحيل ان يكون لها اثر اصلا فان ماهيتها انما هي قابل والقابل من حيث انه قابل لا يكون فاعلا فكيف تقولون الآن ان الجسم البسيط الذي تصدر من جهة صورته قوة فعلية ومن جهة مادته امر انفعالي وهو قبول الشكل فهذا ما نذكره في هذا الموضع من احكام المادة والصورة واما سائر المباحث التي بقيت فنذكرها في اثبات المدة للجسم •

القسم الرابع في المدة الثابتة وفيه اثنا عشر فصلا •

(الفصل الاول في خسيم المقاييس الذاتية والذاتيات الانشائية)

(اعلم) ان كل سبب قد سبب قسما لا يكون حصول ذلك السبب عن ذلك السبب دائما واكثرية على سبب التساوي او العكس فان كان دائما واكثرية فلا يقال لذلك انه بالاتفاق لما في الدائم فهو ظاهر واما في الاكثرية فهو السبب الذي يتوقف استكمال سببه على حضور قيد فتدiffer ذلك القيد يختلف حضور المألول وعند حضوره يحصل المألول فانه ان لم يتوقف سببه على حضور قيد كانت الملة الكلمة في عطيتها حاصلة مع عدم المألول وذلك تداء بطلناه فاذا افرق بين الدائم والاكثرية ان الدائم لا يختلف عنه قيد من القيود المتغيرة في عطيته والاكثرية قد يختلف عنه ذلك ويكون الاكثرية مع حضور تلك القيود دائما ايضا وهذا الحكم لا يختلف بالطل الطبيعية والارادية فان الارادة مالم تجزم استحالة استقلالها بالتؤثرية واذا صارت جازمة امتنع تخلف الفعل

هنا

(في اثبات المدة للجسم) (الفصل الاول في قسم المقاييس الذاتية والذاتيات الانشائية)

هنا وإذا كان الأكثرى من جنس الدائم والدائم لا يقال له أنه بالاتفاق فلا كثرى
أيضاً كذلك •

(فان قيل) إذا قلنا قصدت فلا حاجة كذا فان اتفق ان وجدته في البيت
لم يمنعنا من هذا القول كون زيد في أكثر الاسرف في البيت (فنقول) نحن إنما نقول
ذلك لا بحسب الاسرف في نفسه بل بحسب اعتقاد قايه فانه إذا نظب على قلنا
كونه في البيت فلا نقول أنه اتفق ذلك بل ان لم نجد قول اتفق ذلك واما
إذا تساوى الكون والا كون في قلنا فند ذلك قول اتفق أنه كان في البيت
واما التساوى فقد منع بعضهم من اطلاق لفظ الاتفاق عليه محتجاً بان الاكل
وتركه والمشى وتركه من الأمور المتساوية الصادرة عن مبادئها والاصدور
ثم إذا مشى على كل آكل لا نقول ان ذلك بالاتفاق (فنقول) انه قد ثبت
ان الشيء الاقل إذا شرط له في الأمور التي باعتبارها صير موجوداً فانه يكون
واجباً مثل ان يشترط ان المادة في تكون كفت الجنين فصلت عن المعروف
فيها الى الاصابع الخمس والقوة الخاصة صادقت استعداداً تاماً والتعامل
إذا صادف المادة لم يطلها فند هذه الشروط يجب ان تكون الاصابع
الرائدة ويكون ذلك من باب الدائم وان كان ذلك بالنسبة الى الطبيعة
السكية نادراً اقلها وإذا جاز ان يصير الاقل واجباً باعتبار معقاة تباعد مفاظ
جوهرية المساوى أكثرى كان اولي (وعلى هذا نقول) الاكل والمشى
إذا تيسرا الى الإرادة الجازمة خرجا من حد الامكان المتساوى الى الأكثرية
فلا يجرم لم يصح بهذا الاعتبار أنها اتفقا وإنما إذا لم يضافا الى الإرادة الجازمة
بل الى وقت يتساوى فيه وجودهما وعد هما فصحيح ان يقال دخلت عليه
فاتفق ان كاذباً كل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الإرادة •

(واذا عرفت) ذلك فاعلم ان السبب الذي من شأنه ان يتأدى الى المصعب لا دائما ولا اكثر يا هو المصعب الا اتفاق وتوافق العارف بمحصل التبريم في جهة مخرجه يؤدي في اكثر الامور الى مصادفته اياه واما خروج غير العارف فربما يؤدي ووجهه عالم يؤدي فهو بالقياس الى العارف غير اتفاق وبالقياس الى غير العارف اتفاق واما الشيء الذي ليس من شأنه ان يتأدى الى شيء آخر البتة فانه لا يسمى سببا اطلاقا لذلك الشيء مثل كسوف الشمس عند غروقه فلا نفاذ فيعوده غير متأد الى ذلك الكسوف فلا جرم لا يقال اتفاق ان حله فيعوده علة الكسوف نعم لما كان فيعوده قد يكون سببا للكون مع الكسوف لا جرم صريح ان يقال تسدت فانفق ان كان فيعوده مع الكسوف (ونقول ايضا) السبب الاتفاقي يجوز ان يتأدى الى علة الذاتية ويجوز ان لا يتأدى مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى متبره فطلق ممرجه فربما قطع بذلك من الذاتية الذاتية وربما لم يقطع بل توجه نحو ما خرج من الدار الى ال وصل اليه والخبر الملبط اذا خرج رأسا فربما وقف وربما مضى الى غير ذلك من غير ان يصل الى غاية الطبيعية فيكون بالقياس اليه سببا ذاتيا وبالقياس الى الذاتية المرضية سببا اتفاقيا واما اذا لم يصل اليه كان بالقياس الى الغاية المرضية سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية اصلا .

الفصل الثاني في اثبات الاسباب الانطوائية

(قد عرفت) ان السبب الاتفاقي ما يكون تأديته الى السبب لا دائما ولا في الاكثر (وقد وقع) بين الاقدمين خلاف عظيم في وجود الاتفاق وعدمه وظهر ان ذلك الاختلاف ليس في اطلاق لفظ الاتفاق فان الاختلاف في الاسامي غير لائق بالمباحث الحكمية بل الاختلاف انما وقع في ان السبب هل يجوز ان يكون تأديته الى السبب معاويا او اقلها ام لا فبعضهم منه وبعضهم

(العمل الثاني في اثبات الاسباب الانطوائية)

جوزته ولمن منع ان يتملك بما اتوه وهو ان السبب اما ان يكون من شأنه ان يتأدى الى مسيه او لا يكون فان كان وجب ان يكون مستقلا بالتأثير فيكون حصول الملول منه دائما لما بينا ان الملول يتمتع تحفته عن العلة التامة في الطبقة وان لم يكن مستقلا بالتأثير فلا بد منه من امر آخر فيكون المؤثر في ذلك الفعل ذلك المجموع فهو وحده يستحيل ان يتأدى اليه فهو وحده لا يكون سببا اتفاقيا لان من شأن الاتفاق ان يكون ممكنا التأدى اليه والحاصل انه ان كان مستقلا كان واجب التأدى اليه فلا يكون ذلك التأدى انتفيا وان لم يكن مستقلا فهو متمتع التأدى اليه فلا يكون ذلك التأدى انتفيا (والحجة المحكية عنهم) في الشفاء هذه (اذا وجدنا) للسواد ث اسبابا معلومة امتنع ان تركها فنطلب لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق فان الحافر يرا اذا عثر على كنز جزم اهل القبا وة بان البخت السيد لحته وان انزلت رجله حتى انكسرت جزموا القول بان البخت ملحق لحته وليس الامر كذلك بل كل من يحضر الى الدين فانه يجده ويقولون ان خلافا لما خرج الى السوق ليقعد في دكانه رأى غرباء فظفر بحتة وليس الامر كذلك بل كل من توجه الى مكان فيه غريمه وله حس بصرفاته براه .

(وليس لقائل ان يقول) لما كانت الناية في خروجه غير هذه الناية وجب ان لا يكون الخروج الى السوق سياحيا للظفر بالغريم (لانا نقول) يجوز ان يكون له مل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يرض ان يجعل المستعمل لذلك الفعل احدى تلك الغايات غاية فتسقط الاخرى بوضعه لا في نفس الامر لانها صالحة لان تجعل غاية اليس لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم هناك كان وصوله اليه غاية .

(واقول) لثبت الاتفاق ان يجيوا عن الاول فيقولوا الاسباب منها بسيطة ومنها مركبة فالبسيطة مطلقاتها معها دائما والالكان لا يدمعها من قيد زائد فتكون العلة ذلك المجموع فتكون العلة مركبة لا بسيطة واما المركبة فان كان اجتماع اجزائها دائما كان حصول المعلول دائما وان كان اكثرها كان حصول المعلول ايضا اكثرها وكذلك القول في التساوي والاقلي فاختلاف احوال المعلولات في الدوام والاكثرية والتساوي والاقلية لا اختلاف احوال اجتماع اجزاء العلة في ذلك •

(واذا عرفت ذلك فتقول) انه وان كان كل ما لا يدمع في تحقق العلية فهو جزء من العلة في الظاهر ولكن ربما كان الجزء المحصل الوجودي شيئا واحدا وحيث يضاف الاثر اليه واعاشته الامور المتغيرة فهي عائدة الى زوال المانع وتحقق الشرط وحضور القابل ثم انما كان حضور سائر القيود مع حصول تلك الذات دائما قيل ان صدر المعلول من العلة دائما وان كان ذلك الانضمام اكثرها جعل ذلك التصديق اكثرها وكذلك القول في التساوي والاقلي •

(فان قيل) ذلك الاجتماع ان كان واجبا كان المعلول دائما الوجود وان كان ممكنا فلا بد من استناده الى الواجب فيدوم لدوام الواجب فيدوم المعلول لدوامه (فتقول) ان مصادمات الاسباب متعلقة بالحركة الدورية واتصالات الكواكب فيجوز ان يختلف حال الاجتماع والافتراق بسبب اختلافها كما في سائر الحوادث •

(واما الحجة التي ذكرتها) فجوابها ان النية قد يراد بها ما ينتمى اليه الشيء كيف كان وقد يراد بها ما يكون مقصودا فالاسباب الاتفاقية غايات بالمعنى الاول وليست غايات بالمعنى الثاني (وقوله) النية لا تصير غاية بالوضع فهو

خير من علم الا ترى ان الوضع والجعل يجعل بعضها اكثرها وبعضها اقلها فان الشاعر بمقام الغريم الخارج اليه مجده في الاكثر وغير الشاعر به لا يظفره في الاكثر فاذا كان الجعل المختلف يختلف به حكم الاكثرية والاقلية فكذلك يجوز ان يختلف به مبدأ الحكم في كونه اتفاقيا وغير اتفاقيا.

﴿ الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق ﴾

﴿ قد تقرر ﴾ الا مصطلح على تخصيص اسم البخت بالسبب الاتفاقي الذي مبدؤه ارادة طيية فان كان السبب طييعا كالود الذي يشق فيجعل نصفه في المجد ونصفه في الكيف فذلك لا يسي بمقابل كائنا من لقاء نفسه واما ان كان حدوثه من مصادمات اسباب طيية وارا دية فيستدس بمقابل بالقياس الى السبب الارادي واما بالنسبة الى السبب الطيبي فلا (والفرق) بين ردائة البخت وردائة التدبير ان ردائة البخت هو ان يكون السبب في اكثر الا مرفير مؤد الى غاية مذمومة ولكن في حق طاحه يؤدي الى ذلك واما ردائة التدبير فهو ان يكون السبب في اكثر الا مرفير يؤدي الى ذلك والميمون هو الذي تكرر حصول الخير بالاتفاق عند تكرره والمشوم بالعكس منه .

﴿ الفصل الرابع في آيات الملة النائية للحركات الطيية ﴾

﴿ زعم ابا ذقلس ﴾ ان تكون الاجرام الاسطقسية بالاتفاق فاتفق ان كان هيمه اجتماعية على وجه يصلح للبقاء والنسل بقى وما اتفق ان لم يكن كذلك لم يبق وله في ذلك اربع حجج (اولها) ان الطيية كيف تفعل لاجل غرض مع انها ليست لها روية (وثانيها) توافقنا على ان التشويهاات والار واخذ والموت ليست مقصودة للطبيعة مع ما فيها من النظام الذي لا يتغير فان نظام الذبول ليس اقل

وابن قلس

(الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق)

(الفصل الرابع في آيات الملة النائية)

من نظام النشؤ والنمويل هما وان كانا متماكسين قلها نظام لا يتغير ويهيج
لا يتبدل ولكن لما كان نظام التقصان بسبب ضرورة المادة فلا جرم حكمنا انها
غير مقصودة للطبيعة فكذلك نظام النشؤ والنمو بسبب ضرورة المادة
فوجب ان لا تكون مقصودة للطبيعة وهذا كالمنظر الذي نعلم بيننا انه كائن
لضرورة المادة فان الشمس اذا انخرت تخلص البخار الى الجو البارد فلها بردها
تدريجيا فزول ضرورة فالحق ان يقع في مصالح فتنظن ان الاطار مقصودة لتلك
المصالح وليس كذلك بل هو لضرورة المادة (ونألفها) ان كانت الطبيعة تفعل
لغرض فذلك الغرض ان كان لغرض آخر لزم التسلسل وان كان لا لغرض
آخر فقد قلت شيئا لا لغرض آخر فيجبو ذلك في كل الافعال (ورابعها) ان
الطبيعة الواحدة تفعل افعالا مختلفة مثل الحرارة فانها تحلل الشمع وتغذي الملح
وتسود وجه القصار وتبيض وجه الثوب فهذه ادلة منكرو الغايات •

(والحق) اننا لا ننكر ان لكل فعل غرض فيكون الامور الطبيعية
بالقياس الى افرادها لا الى مجموعها هذه البرة منعددا الجزء من الارض
ولا حصول هذه الحبة من البر في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه
الانطفة في هذا الرحم امرا دائما ولا اكثر يا بل نسمع في انها وما يجري مجراها
اتفاقيات ولكننا ندعي ان القوى الفاعلة الطبيعية غايات معينة والمراد بالغايات على
ما ذكرنا الملولات التي يكون تأدي القوى اليها دائما او اكثر يا •

(والبرهان عليه) ان نعرض الكلام في تكون السبلة عن البرة باستمداد
المادة عن الارض وقبول البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة بر اثبت سبلة
بر او حبة شعير اثبت سبلة شعير ولا بد من نفوذ اجزاء الارض والماء في تلك
الحبة لتصير نفذا • لما فتكون منها السبلة وظاهر ان ذلك النفوذ دائما يكون

بحركة الارض والماء من مواضع الطبيعة فلا تكون تلك الحركة منها فاذا
 حركها لاجل قوى مستكنة في الجبلت ثم لا يخلو اما ان تكون في تلك البقعة
 اجزاء تصلح لتكون البيرة واخرى تصلح لتكون الشيرا ويكون الصالح لها
 من نوع واحد فان كان الصالح لها نوعا واحدا لم يكن سيروية ذلك الجزء منها
 والاخر شيرا المضرورة الملة بل لاجل ان القوة القاعلة تحركها الى تلك
 الصورة دائما وفي الاكثر وهذا هو سر ادنا بالغاية وان كانت الاجزاء
 مختلفة في الناية فذلك الاختلاف ليس لماهية الاجزاء الارضية بل لان
 القوة الموجودة في البراقدت ذلك الجزء من الارض تلك الخاصية فان
 كانت اقادة تلك الخاصية لاجل خاصية اخرى سابقة عليها لم يتسلسل وان
 كانت لخاصية اخرى كانت القوة المستكنة في البراقدتها متوجبة الى ذلك
 العمل ويكون صدور ذلك العمل عنها دائما او اكثر (وبالجواب) فاذا لم تكن
 القوة الطبيعية متوجبة نحو غايات مستكنة لا يستقر يتون بر او البر بطيخاه
 (ثم اذا ثبت ان فلافعال الطبيعة غايات مستكنة) انما لم تكن ممنوعة بمراتق
 ومعارضات فهي خيرات وعليه دليان.

(الاول) انها اذا تأدت الى غايات خسارة كان ذلك لادنا ولا اكثر بل
 النفس تطاب لها سببا طرعا فيقال ما اذا اصاب هذا الحيوان حتى مرض
 وذبل وماذا اصاب هذه المرأة حتى سقطت و اذا كان كذلك فالطبيعة
 متوجبة الى الخيرة

(الثاني) انا اذا احسنا بمرض او غمور من الطبيعة عاونتنا الطبيعة بالصناعة
 كما ينفع الطبيب مستقد انه اذا زال العارض العارض او اشتدت القوة توجهت
 الطبيعة الى الصحة والخير وهذا يدل على المقصود.

(والجواب عما تسكوا به (أولاً) أنه ليس إذا عدت الطبيعة الروية واجباً أن تحكم عليها بل الفعل الصادر عنها غير متوجه إلى غاية فإن الروية لا تجعل الفعل ذاتية بل تميز فاعل عن فعل وتبينه للواقع ثم تكون لكل واحد من تلك الأفعال غاية مخصوصة ويكون تأدي ذلك الفعل إليها ذاتية لا لسبب آخر حتى لو قسمنا علم اختلاف الیواعث والدواعی لكان يصدر من النفس فعل واحد من غير روية.

(ومما يقرر ذلك أنه لا شك في أن الصناعات لآيات ثم أنها إذا صارت ملكة لم يحتاج في استمالها إلى الروية بل الروية تصير مائة من ذلك مثل أن الكاتب الماهر إذا فكر في حرف نبد في صناعته وكذلك حال اعتصام المزلقة بجله بما يصحبه في كادرة اليد إلى العضو المستعمل من غير فكرة ولا روية.

(ووضع منه) أن القوة الصغرية إذا حركت عضواً ظاهراً فأنما تحركه بواسطة تحريك النفس ولا يحركها ذلك.

(والجواب عما تسكوا به ثانياً) أن الفساد في هذه الكائنات تارة لعدم كمالها وتارة لحصول زيادات خارجة عن المجرى الطبيعي وأما الإعدام فليس من شرط كون الطبيعة متوجهة إلى غاية أن تكون واصلية إليها والموت والذبول كل ذلك لقصور الطبيعة عن البلوغ إلى الناية المقصودة وأما نظام الذبول فله سببان أحدهما بالذات وهو الحرارة والآخر بالمرض وهو الطبيعة ولكل واحد منهما طبيعة فالحرارة قاتلها تحليل الرطوبة فتسوق المادة إلى الطعام والطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما لم يكن بامداد يمد به ولكن كل مدد ثان فانه يجمع أقل من المدد الأول لما ستعرف في علم النفس

النفس فيكون ذلك الامداد سببا بالمرض لنظام الذبول فهو اذا من حيث هو ذو نظام فل الطبيعية وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نقل ان كل حال للصورة الطبيعة يجب ان يكون غاية الطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة فاعيا تعمل فعلها لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها وايضا فالموت وان لم يكن غاية نافعة بالقياس الى بدن زيد فهو غاية بالقياس الى نظام الكل واجب على ما ستعرف في علم النفس واما الزوائد فهي كائنة لغاية ما فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلتها الى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا تطلها فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية وما قيل في المطر فمتروك بل السبب فيه قرب الشمس وبعدها وهو سبب الهي ذو نظام له غايات اكثرية في الطبيعة على ما عرفت .

(والجواب عما تمسكوا به ثالثا) انه لا يلزم ان يكون لكل غاية غاية بل الغاية الحقيقية تكون مقصودة لذاتها تلاوسائر الاشياء تمصدها وما يقصد لذاته فانه لا يلحق به ان يقال لم تصبه ولمذا لا قال لم طلبت الخير والصحة ولم هربت من الالم .

(والجواب عما تمسكوا به رابعا) ان القوة المحركة لها غاية واحدة وهي اعادة المحترق الى مشاكلة جوهرها واما المقدارة والحل اخرى فذلك لان الوصول الى تلك الغاية في بعض الجواهر بواسطة الحل وفي الآخر بواسطة المقدار فلك من اللوازم انما رجعية واما التاية الذاتية فهي واحدة . واذ قد تكلمنا في غايات الافعال الطبيعية فتكلم في غايات الافعال الاختيارية .

﴿ الفصل الخامس في بيان ان للبست والجزاران غاية ﴾

(يجب) ان تعلم ان للمركات الاختيارية مباد بعضها ضرورية باجبارها

وبعضها غير ضرورية باحتمالها فالتى تكون ضرورية باحتمالها مشتملة ومنها
ببساطة فالقوية هي القوة المحركة التى فى عضلة العضو والبسطة هي القوة
الشوقية فهذان المبدءان لا بد من حصولهما •

(ثم ان) غاية القوة المحركة هي التى انتهت الحركة اليها وليس لها غاية بغير
ذلك واما القوة الشوقية فقد تكون غايتها غاية القوة المحركة مثل ما اذا صجر
الانسان عن القيام في موضع قد ذكر موصفا آخر واشتاق الى القيام فيه
فتمرك اليه فكان غايته نفس غاية القوة المحركة وقد تكون غايتها منازعة
لغاية القوة المحركة كما اذا تخيل الانسان صورة لقاء صديق له فيشتاق ويحرك
الى ذلك المكان الذى قد رصادفته فيه فغاية القوة المحركة الوصول الى
ذلك المكان وغاية القوة الشوقية مصادفة ذلك الصديق واما المبدأ
الذى لا يجب حصوله بينه للحركات الاختيارية فهو الفكر والتخيل فانه
وان كان لا بد من احدهما الا لا بد من ولا واحد منهما واجب الحصول بينه •
(واذا عرفت) ذلك فنقول لهما القوة المحركة فان غايتها لا محالة موجودة
لان لتلك الحركة نهاية ثم ان لم توجد مع غاية القوة الشوقية سعى ذلك
الفعل بامال بالقياس الى القوة الشوقية لا بالقياس الى القوة المحركة مثل من
وصل الى المكان الذى قد رآه مصادفة الصديق ولم يصادفه واما اذا حصل
التأتان ولكن يكون المبدأ البسيط هو التخيل لا الفكر فلا يخلو اما ان يكون
المبدأ هو التخيل وحده او مع طبيعة مثل النفس او مع مزاج كحركة المريض
او مع خلق واما كنهه دامية الى ذلك فان كان المبدأ هو التخيل وحده
يسمى ذلك الفعل جزافا ولم يسم عتبا وان كان المبدأ هو التخيل مع طبيعة
مثل النفس سمي ذلك قصدا ضروريا او طبيعيا وان كان المبدأ هو التخيل

مع مدركة وخلق مهي ذلك الفصل عادة .

(والا عرفت ذلك) ظهر ان البت فعل له غاية وهي خير حقيق او مطلقون اما ان له غاية فلا ان اللب بالحيه مبدء حركته القريبة هو القوة التي في المصلحة والذي قبله شوق تخيل بلا فكر وليس مبدء فكر وقد حصلت الناية التي للقوة المحركة والقوة الشوقية ولم تحصل لناية التي للقوة الفكرية لانها غير موجودة فتبين ان المبادئ الموجودة فاياتها حاصلة ومالم يحصل من الفايات فاعالم يحصل لان القوى التي تلك الفايات لها غير موجودة .

(واما بيان) ان تلك الناية خير حقيق او مطلقون فلا ان كل فعل انساني فاشوق مع تخيل اسكن ربحا لا يكون ذلك التخيل قابلا يكون سريع البطالان والروال فلا يحصل الشعور به فان التخيل غير الشعور به ولو كان كل تخيل يلزمه شعوره لذهب الامر فيه الى غير النهاية . ثم ذلك الحرق التخيل له علة لا محالة اما علة واما ملال عن هيئة واما حرس على احداث الفصل وكل ذلك لذيد بحسب القوة المتخيلة والذيد التي غير القياس الى ذلك الشيء وان لم يكن غير احقيقا بالقياس الى العقل الانساني فبذه الاشياء غير خالية عن خيرات مظلونه ثم وراء هذه علل تخصيص الحركات الخيرية بحيث لا تضبطه .

﴿ الفصل السادس في ان لوجود العالم غاية حقيقية ﴾

(وعمد يقر اطيوس) ان العالم انما تكون بالاتفاق وذلك لان مبادئ العالم اجرام صغار لا تجزى بصلابتها ولعدمها الخلاء وهي غير متناهية وهي مبنوثة في خلاء غير متناه وهي متشاكله الطبائع مختلفة الاشكال وهي دائمة الحركة فاتفق ان تصادمت منها جملة واجتمعت على هيئة مخصوصة فتكون هذا العالم ولكنه زعم ان تكون الحيوان والنبات ليس بالاتفاق .

د ذوق اطيوس

(الفصل السادس في ان لوجود العالم غاية حقيقية)

(والذي يدل على فساد قوله) 'امور ثلاثة (الاول) انه قد ظهر ان الاتفاق غاية مرضية لا مرطبي او ارادى او قسرى ولا يستند القسر الى قسر آخر الى غير النهاية كما ثبت بل لا بد وان ينتهى الى الارادة او الطبيعة فاذا الارادة والطبيعة اقدم من الاتفاق فلما السبب الاول للعالم ارادة او طبيعة •

(الثاني) ان تلك الاجزاء ان كانت متشاكلية الطبائع كانت حركاتها الى جهة واحدة فلا تعارض بينها مصادمة وممانعة في الحركة وان وقع بينها تصادم لم يكن الوقوف الحاصل بسبب ذلك باقيا على الاكثر لكن الارصاد دالة على بقاء الاجرام السماوية بحالها وان كانت مختلفة الطبائع والقوى كان التملك مركبا لا يسيطا وذلك باطل •

(الثالث) انه جعل الامر الياسم الذي لا يقع فيه خروج عن النظام الواحد اتفاقيا وجعل الامور الخيرة عن مطالعها وطرائقها مثل احوال النبات والحيوانات لنهايات معينة وذلك بالكسر اول •

(الفصل السابع في النهايات الضرورية المرضية)

(قد عرفت) ان النهايات اما اتفاقية واما ضرورية فاعلم الآن ان النهايات الضرورية اما ذاتية واما مرضية فالناتية الذاتية هي التي تطلب لذاتها والتي لا تكون ذاتية احد امور ثلاثة •

(الاول) الامر الذي يكون وجوده متقدما على وجود الناتية مثل صلاحية الحديد ليقم القطع به وهذا يسمى نافعا اما في الحقيقة او بحسب الظن •
(الثاني) الذي يكون لازما للزوم الناتية فيكون في الوجود مع الناتية مثل انه لا بد من جسم اذكر حتى يتم القطع به وانما لم يكن منه بد لانه ذكره بل لانه كان لازما للعديد •

(الثالث)

(الفصل السابع في النهايات الضرورية المرضية)

(الثالث) الذي يكون حصوله مترتبا على حصول الغاية المتاعلى طريق اللزوم و ذلك مثل الاكل الذي غايته الترويح واما على طريق اللزوم مثل الجبال للرياضة فان الصحيح قد يحصل له الجبال مع ان الجبال ليس هو المقصود بالرياضة وكذلك في امر الزواج والتوليد وذلك يتبعه حب الولد

﴿ الفصل الثامن في تنهى السبل الذاتية ﴾

(برهانه) ان السبل الذاتية هي التي تكون مطلوبة لذاتها فلو قدرنا مثلا غاية لانهاية لها فاما ان يكون فيها شيء مطلوب لذاته واما ان لا يكون كذلك فان كان فيها ما يكون مطلوبا لذاته فقد انقطع التسلسل وان لم يكن فيها شيء مطلوب لذاته فليست هناك غاية فثبت انه يلزم من تجويز التسلسل في السبل الذاتية رفع السبل الذاتية وابطالها

(فان قيل) الحركة الملكية غير متناهية فاما ان يقال انه لا غاية لها او يقال ان غاياتها غير متناهية وكلا الوجهين على تعيين ما قلناه وحسبك ذلك القول في الحوادث الكائنة الفاسدة وكذلك القول في نتائج مترادف عن القياسات ولاكتناهي

(فنقول) ليست الغاية الذاتية للطينة المدبرة للعالم الماهيات البنية مثل ان يوجد جسم او حيوان ولا ان يوجد شخص معين من النوع بل الغاية الذاتية ان توجد الماهيات النوعية ويجودا دائما فان امكن ان يبقى الشخص الواحد منها فحينئذ لا يحتاج الى الاشتغال فلا جرم لا توجد منها اشخاص وذلك كما في الشمس والقمر واما ان لم يمكن بقاء الشخص الواحد كما في الكائنات والفاسدات فحينئذ يحتاج الى الاشتغال المتعاقبة لامن حيث ان تلك الكثرة مطلوبة بالذات بل من حيث ان المطلوب بالذات لا يمكن حصوله الا مع ذلك

ف تكون النهاية في الاشخاص غاية مرضية لذاتية ونحن انما اوجنا التناهي في النيات الذاتية فهذا بيان غاية الطبيعة المدبرة للعالم *

(واما غاية الطبيعة) المختصة بالشخص المميز فهي تمام ذلك الشخص وليس لها غاية سوى ذلك واما الحركة الفلكية الابدية فالتقصود منها كما ستعرف بخروج الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل وذلك لما لم يكن الا بتعاقب الاوضاع الجزئية لاجرم صارت الاوضاع المتعاقبة غايات مرضية *

(واما المقدمات والتاثير) فيجب ان يعلم ان المراد بقولنا الملة الغائية تنتهي انه لا يجوز ان يروم الفاعل الواحد بالفعل الواحد غاية بعد غاية الى غير النهاية فاما ان يكون للافعال الكثيرة غايات كثيرة فذلك جائز وها هنا لكل قياس غاية معينة وليس للنفس في ذلك القياس غاية سوى تلك الغاية وهذا لا يناقض ما ذكرناه *

(الفصل التاسع في بيان غايات الملة الغائية)

(الملة الغائية) لها ماهية واحدة وهي علمها تكون علة لتكون سائر الملل طالات الفصل ولكن لا مطلقا فان تلك الماهية لا تكون علة ما لم تحصل متصورة في النفس هكذا قال الشيخ (وهذا يقتضي) ان لا تكون للافعال الطبيعية غايات لانه ليس لها تصور ولا ادراك وذلك يناقض مذهبه في اثبات الغايات للافعال الطبيعية واما وجود النيات فالنيات اما ان تكون امورا حادثة تنتهي اليها الحركات واما ان لا تكون كذلك فان كانت امورا حادثة فهي في وجودها مساوية لجميع الملل حيث تكون ماهيتها علة لاجل وجودها ويكون وجودها معلولا لمطلوب ماهيتها واما اذا لم تكن الذاتية امرا حاددا لم تكن سائر الملل مطلوبا لوجودها فاذا الملة الغائية دائما علة بماهيتها لعل سائر الملل واما كونها مساوية

(الفصل التاسع في بيان غايات الملة الغائية)

معلولة بوجودها فذلك ليس بواجب بل ان كانت الناقصة مادة كانت معلولة في وجودها لسائر الملل والا فلا فاذ أعطيها لسائر الملل لذاتها وامامعلوليتها لسائر الملل فليست لذاتها بل لمذاتها هذا ما قيل •

﴿ الفصل العاشر في الفرق بين الذاتية والغيرية ﴾

(اعلم) ان الفاعل اذا حصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصل هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده حصول منفعة في نفسه بواسطة ذلك التحصيل (مثال الاول) ان القوة الصورة للانسان فاعيا تحصيل تلك الصورة في تلك المادة (ومثال الثاني) البناء لاجل الاستكانة فانه ليست فاعية الذاتية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكانة وهو صفة تحصل للباني اما القسم الاول فذلك الصورة الحاصلة لها نسبة الى امور اربعة •

(احدىها) نسبتها الى الفاعل من حيث ان حركتها صار محركا للفاعل وعلته لان صارت فاعيتها حاصلة بتحصيل تلك الصورة من هذا الاعتبار تكون غاية •

(وثانيها) نسبتها الى حركة المادة الى قبولها وهي بهذا الاعتبار تسمى نهاية و الفرق بين النهاية والنهية لان الشيء لا يبطل عند وجود غايته ويبطل عند وجود نهياته •

(وثالثها) نسبتها الى المادة حين كانت موصوفة به بالقوة وهي بهذا الاعتبار تكون غير الان الشر هو عدم كل الشيء والغير هو حصوله •

(ورابعها) نسبتها الى المادة عند كونها موصوفة بها بالفعل وهي بهذا الاعتبار تكون صورة •

(الفصل العاشر في الفرق بين الذاتية والغيرية)

(واما القسم الثاني) وهو مثل الاستكناق فهذا ليس له حصول الا في نفس
 الفاعل فله اعتبار ان (احدهما) ان تصويره صار علة لكون الفاعل فاعلا بالفعل
 وهو بهذا الاعتبار غاية (وثانيهما) ان الشيء صار موصوفاً بالفعل بعد ان كان
 موصوفاً بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير سواء كان خيراً حقيقياً
 او خيراً مظهرياً .

(ويجب ان يعلم) ان غاية الفاعل القريب لتحصيل الصورة في المادة هي نفس
 تلك الصورة واما الذي لا يكون فاعله صورة في المادة فانه لا يكون فاعلاً
 قريباً فان عرض ان يكون الذي فاعله صورة في المادة والذي يكون فاعله
 صورة لا في المادة شيئاً واحداً فذلك هو احد وحدته بل هو موضوع مثل ان يبنى
 الانسان بيتاً يستكن فيه فن كونه مستكناً علة لكونه باموجه ما فاما مستكنية علة
 بمبعدة فلا جرم فاعله ليست صورة في مادته والبنائية علة قريبة لحصول صورة
 البناء في مادة فلا جرم فاعله هي تلك الصورة المادية .

الفصل الحادي عشر في الجود

(والفرق) بينه وبين الخير ان الجود هو افاضة ما ينبغي لا للموضوع فن يجب
 السكين لمن يقتل به مظلوماً لا يكون جواداً والذي اعطى يستفيض
 لا يكون جواداً ايضاً ولا يجب ان يكون الموضوع كله جنساً مخصوصاً بل
 النساء والمدح واستحقاق الجزاء واكتساب الكمال كل ذلك امراض
 فالجود هو افاضة الخير بشرط عدم الموضوع وعند ذلك ظهر الفرق بين الجود
 والخير .

الفصل الثاني عشر في ان كل من فعل فملا لمرض فهو ناقص

(برهانه) ان الذي يفعل فملا لمرض فلا يخلوا ما ان يكون وجود ذلك

وعده بالنسبة اليه سواء واما ان لا يكون الامر كذلك فان كان الامر
ان عنده سواء استحال ان يصير احدهما حاملا له على فعل احدهما الجائين
حينئذ لا يكون احدهما الجائين غرضاً للفاعل واما ان كان احدهما الجائين ارجح
عند الفاعل من الثاني فلا بد وان يكون ذلك ارجح اولى لذلك الفاعل
فالفاعل اذا لم يفعل ذلك الفعل لم تحصل له تلك الاولوية ولا شك ان حال
الفاعل عند عدم تلك الاولوية اخص من حاله عند حصول تلك الاولوية
فتبت ان كل فاعل يفعل لمرض فانه يكون بانصاف نفسه ويكون ذلك الفعل
سيا لكماله •

(فان قيل) انه يفعل لا لاستكمال به بل لاستكمال غيره به ومن شأن الجواد
ان يفعل فلان (فتقول) استكمال غيره بذلك الفعل اما ان يكون بالنسبة اليه اولى
من عدم استكمال الغير بذلك الفعل واما ان لا يكون كذلك فان كان الاول
لزم ان يكون استكمال الغير بذلك الفعل ~~للاستكمال~~ ويسود الحال وان
كان استكمال الغير بذلك الشيء ~~موجباً~~ ~~للاستكمال~~ بالنسبة اليه سواء
استحال ان يصير استكمال الغير مقصودا له ومرجع الداعية وباقه التوفيق •
(خاتمة لهذا الفن) فيما بقى من مباحث هذا الباب وهو فيها فصلان •

الفصل الاول في امور مشتركة بين الملل

(اعلم) ان الملل الاربع مشتركة في ستة امور (الاول) الذي يكون بالذات
والذي يكون بالمرض فالفاعل بالذات هو ان يكون لذاته مبدءاً لذلك الفعل
والفاعل بالمرض هو ان لا يكون كذلك وهو على اقسام خمسة •

(ا) ان يفعل الفاعل فلا يزال ضد شي ميقوى ذلك الشيء بسببه مثل السموميا
فانه متى ازال الصغراء حصلت اثر ودة وتضاف تلك البرودة الى

السمو نيا •

(ب) ان يكون الفاعل مزيلًا للمانع وان لم يند مع المنع ضد امثل مزيل
الدعامة فانه يقال له حاصم السقف •

(ج) ان تكون لشي صفت كثيرة وهو باعتبار بعضها يكون مبدأ
بالذات لقيل فاذا اخذ مع - اثر الاعتبار كان فاعلا بالمرض مثل ما يقال
لطبيب بناء اي الشخص الموصوف بالطيبة موصوف بالبنائية •

(د) الفايات الاتفاقية مثل الحبر يشج وانما عرض له ذلك لانه بذاته بسيط
فاتفق ان وقع المصوفي مساقته فتأثر به •

(هـ) ان يكون المقارن للفاعل لا على - ميل الوجوب بحمله فاعلا بالمرض واما
المادة بالذات فهي التي تكونت بمخصوصية ذاتها قابضة للصورة المهيئة مثل
الشمع للشكل والتي بالمرض فاصريان (احدهما) ان يوحذ القابل مع ضد
المقبول فيجعل مادة للمقبول مثل ان يجعل الماء مثلامادة الهواء (ثانيها) ان
يرخذ القابل مع كونه كاشفًا عن البسيط فيجعل مع ذلك الشيء قابلا
مثل قولنا الطيب يتمايل فانه انما يتمايل لا من حيث هو طيب بل من حيث
هو عليل واما الصورة بالذات فهي مثل الشكل للكرسي والتي بالمرض
فكالرء والياض له ولما الغاية الذاتية و لمرضية فقد عرفتها •

(الثاني) لقرب والبعد قاله اعل القريب هو الذي لا واسطة بينه وبين الملول
مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعد هو الذي بين الملول واسطة مثل
النفس لتحريك الاعضاء والمادة القريبة هي التي لا يتوقف قبولها للصورة
على انضمام شيء آخر اليه او حدوث حال اخرى فيه مثل الاعضاء للبدن والمادة
البعيدة ما لا تكون كذلك امالاتها وحدها ليست بمثابة بل هي جزء القابل

واما

(٦٨)

واما لانها ان كانت قابلة فلا بد من حدوث احوال فيها تستعمل بسميها لقبول تلك الصورة فالاول مثل الخلط الواحد لصورة المضوء الثاني مثل الاركان المتعلقة لصورة الخلط فان ذلك لا يتم الا بعد اتمام كسمة من النفاذية والكيلوسية والصورة القرية كالترميم للمربع والبيدة كذى الراوية للمربع والغاية القرية كالصحة للدواء والبيدة كالسادة للدواء .

(الثالث) المخصوص والمعموم فالفاعل الخاص ما ينفل عنه شيء واحد كالنار المحرقة لو احدثت العام ما ينفل عنه كثيرون كالنار المحرقة للكثيرين وان كان بلا واسطة والمادة الخاصة مالا يمكن ان يحلها الا تلك الصورة مثل جسم الانسان لصورة المادة العامة مثل الخشب لصورة السرير والكرسى و الفرق بين القريب والخاص فحين يكون قريبا وطامبا مثل الخشب للسرير والصورة الخاصة هي جزء الشيء او فصله او خاصته والعامة فكما جئنا في تلك والغاية الخاصة هي التي لا تحصل الا من طريق واحد والعامة هي

التي تحصل من طرق عديدة *هذا تحقيق كما هو في علوم*

(الرابع) الكلي والجزئي فالفاعل الجزئي هو العلة الشخصية او النوعية او الجنسية لمسلول شخصي او نوعي او جنسي وكل واحد منهم في مقابل نظيره والكلي هو ان لا يوازي الشيء بمثله مثل الطبيب بهذا العلاج او الصانع للعلاج وفي المادة كذلك وفي الصورة فلا فرق بين الكلية والجزئية وبين المخصوص والمعموم وفي الغاية فالجزئي كقبض زيد على فلان التريم في حركة المخصوصة والكلي فكالاتصاف من العالم .

(الخامس) البسيط والمركب فالفاعل البسيط هو الشيء الاحدى الذات واحق الملل بذلك هو المبدء الاول والمركب منه ما تكون مؤثرته لا جتماع

عدة امور اما متفقة النوع كعدة يخركون السفينة او مختلفة النوع كالجموع الكائن من القوة الجاذبة والحاسة والمادة البسيطة كالهوى للجسمية والخشب في الحس للخشبيات والمركبة مثل المقامير للترياق والصورة البسيطة كصورة الماء والنار والمركبة مثل صورة الانسان التي هي عبارة عن المجموع الحاصل من عدة امور والغاية البسيطة مثل الشبع للاكل والمركبة المطلوب المركب من امور كل واحد منها غير مستقل بالمطلوبة •

(السادس) القوة والفعل فالفاعل بالقوة مثل النار بالقياس الى ما لم يشتمل فيه ويصح اشتغالها لها فيه القوة قد تكون قريبة كقوة العلم على الكتابة وقد تكون بعيدة كقوة الصبي عليها والوضوح قد يكون بالقوة مثل النعامة لصورة بدن الانسان وقد يكون بالفعل كبدن الانسان واما الصورة فقد تكون بالفعل وذلك ظاهر وقد تكون بالقوة وهي الامكان المقارن لعدم الصورة في الموضوع المين واما كون الغاية بالقوة او بالفعل فهو ككون الصورة بالقوة او بالفعل •

في الفصل الثاني في معنى كون الدم مبدأ •

(اناسبرهن) على ان الجسم من حيث هو جسم مركب من الهوى والصورة فله جسم من حيث هو جسم من المبادئ المتفارقة مبدء ان احدهما الهوى والآخر الصورة ولما اذا اخذ من حيث انه حادث او متغير او مستكمل فله مبدء ثالث وهو الدم فبين مفهومات هذه الالفاظ الثلاثة ثم بين مبدئية الدم بالنسبة اليها فالخير هو الذي كان موصوفاً بصفة فطلت عنه تلك الصفة وحدثت فيه صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو استتير بصفة وحالة كانت موجودة فدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فبين من ذلك انه

(الفصل الثاني في معنى كون الدم مبدأ)

لا بد للمتغير من عدم (واما المستكمل) فهو الذي كان خاليا عن صفة ثم حصلت تلك الصفة فيه من غير زوال شيء عنه فحينئذ انه لا بد للمستكمل من حيث هو مستكمل من العدم فانه لو لم يكن هناك عدم لكان الكمال حاصلا دائما فلم يكن هناك تغير ولا استكمال فاذا التغير والمستكمل محتاجان في كونهما متغيرين ومستكملين الى العدم والعدم غير محتاج في كونه عدما الى تحقق التغير والمستكمل فالعدم مبدء لها لا نال لا نفى بالمبدء ها هنا الا كل ما يحتاج اليه (فهذا ما قيل) في بيان مبدئية العدم وليكن هذا آخر كلامنا في العلة والمطلوب

(الفصل الخامس في الحركة والزمان وفيه اثنا وسبعون فصلا)

(الفصل الاول في رسم الحركة)

(اعلم) ان الوجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان في وجوده ايضا بالقوة ولكان في كونه بالقوة ايضا بالقوة فتكون القوة حاصلة وغير حاصلة وذلك محال واذا كانت القوة حاصلة بالفعل فهي لا محالة لذي قوة فاذا لشيء اما ان يكون بالفعل من كل الوجه او يكون بالفعل من بعض الوجوه ومن بعضها بالقوة فكل ما بالقوة قائما ان يكون مخروجه الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون او لا يكون دفعة وهو المسمى بالحركة حقيقة الحركة هي الحدوث او الحصول او الخروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا او بالتدريج او لا دفعة وكل هذه المبارات صالحة لا فائدة هذا الترخص (لكن المتقدمين) استردلوا هذا التعريف لان الدفعة عبارة عن الحصول في الآن والآن عبارة عن طرف الزمان والزمان عبارة عن مقدار الحركة فاذا انتهى تحليل تعريف الدفعة الى الحركة فلو اخذناها في حد الحركة لزم الدور وكذلك اذا قلنا انها الخروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج فارتب كل ذلك لا يعرف

(الفصل الاول في رسم الحركة)

الالزمان الذي لا يعرف الا بالحركة ويلزم منه الدور (واجاب بعض الفضلاء)
من ذلك قال تصور حقيقة القوة والادوية والتدريج كل ذلك تصورات
اولية لا حاجة الحس عليها فان لم ان هذه الامور اعترف بسبب الآن والزمان
فذلك هو المحتاج الى البرهان ومن الجائز ان تعرف حقيقة الحركة بهذه
الامور ثم تحمل الحركة معرفة للزمان والآن اقلذين هما ميبا هذه الامور
الاولية التصور حيث لا يلزم الدور وهذا جواب حسن *

(ثم ان المتقدمين) لما استقبحوا هذا النوع من التعريف سلكوا في تعريف
الحركة نهجا آخر (فقالوا) الحركة امر ممكن الحصول للشيء وكل ما يمكن
حصوله للشيء فان حصوله كمال لذلك الشيء بالحركة اذا كمال لما يمكن ان يتحرك
ولكنها غارق سائر الكمالات ~~من حيث~~ حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى التغير
والسلوك اليه وما كان كذلك فلا محالة له خاصية ان (احدهما) انه لا بد هناك
من مطلوب ممكن الحصول ~~ليكون التوجه~~ توجهه الى (واخرهما) ان ذلك
التوجه مادام موجودا ~~فقد يتحقق منه شيء~~ بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا
بالفعل اذا لم يصل الى المقصود ومادام كذلك فقد بقي منه شيء بالقوة فاذا هوية
الحركة متعلقة بان يبقى شيء منها بالقوة وبان لا يكون الذي هو المقصود من
الحركة حاصل بالفعل واما سائر الكمالات فلا توجد فيها واحدة من هاتين
الخاصيتين فان الشيء اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل فالحصول المربعة
من حيث هي لا يوجب ان يتحضى ويستعقب شيئا غير هو ايضا فانه حصرة
لا يبقى منه شيء بالقوة *

(واذا عرفت ذلك فنقول) الجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول
في مكان آخر فيه امكانان (احدهما) امكان الحصول في ذلك المكان (وثانيهما)
امكان

امكان التوجه اليه (وقد عرفت) ان كل ما يكون يمكن الحصول فان حصوله
يكون كماله فاذا التوجه الى ذلك المطلوب كمال لكن التوجه الى المطلوب
متقدم لا محالة على حصول المطلوب والالتماس الوصول اليه على التصريح
وكلامنا فيه فاذا التوجه كمال اول الشيء الذي بالقوة لكن لا من كل وجه فان
الحركة لا تكون كمالا للجسم في جسميته وانما هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها
كان بالقوة فاذا الحركة كمال اول لها بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهذا الرسم
لارسطاطا ليس (واما افلاطون) فانه رسمها بانها خروج عن المساواة اي كون
الشيء بحيث لا يكون حاله في آن مساويا لحاله قبل ذلك الآن وبعده واما
فيثاغورس فانه رسمها بالتغيرية واعطا اشارة الى ان حالها في صفة من الصفات
يكون في كل آن متاخرًا لحالها قبل ذلك الآن وبعده .

(واعلم) ان البحث المهم في هذا الموضع بيان انه هل يقتل ان يكون
للشيء الواحد خروج من القوة الى الفعل على التصريح فان هذا متفق عليه
بين الحكماء ولي فيه شك .

(فلتأمل ان يقول) الشيء اذا تغير فذلك التغير اما ان يكون له اول شيء
فيه اول والشيء منه فانه ان لم يحدث فيه شيء مما كان معد وما لم يزل منه
شيء مما كان موجوداوجب ان يكون حاله في ذلك الآن كماله قبل ذلك
الا يكون فيه تغير وقد فرض ذلك هذا خلف فاذا الشيء اذا تغير فلا بد اما
من حدوث شيء فيه او زوال شيء عنه فنفرض انه حدث فيه شيء فذلك
الذي حدث قد كان معدوما ثم صار موجودا وكل ما كان كذلك فوجوده
ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئيه هو الابتداء
لا هو الابتداء فذلك الذي حدث لما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا

اولا يكون قائم يكن فهو يمد في عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل له وجود فلا يتخلوا اما ان يكون قد بقي منه شيء في القوة او لم يبق فان لم يبق قال شي قد حصل بتمامه في اول حدوثه فهو حاصل دفعة لا يسير ايسرا وان بقي منه شيء بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد وهو محال لا متعالة ان يكون الشيء الواحد موجود او معدوم دفعة واحدة واما ان يكون غيره فينشأ الذي حصل اولا فقد حصل بتمامه والذي لم يحصل فهو بتمامه معدوم فليس هناك شيء واخذله حصول على التدرج بل هناك امور متتالية .

(فالحاصل) ان الشيء الاحدى الذات يمتنع ان يكون له حصول الادفئة ثم الشيء الذي له اجزاء كثير فامكن ان يقال ان حصوله على التدرج على معنى ان كل واحد من تلك الاجزاء الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين حصول الآخر ولما على التحقيق فكل ما حدث قد حدث بتمامه دفعة وكما لم يحدث فهو بتمامه معدوم . فهذا هو الوجه .

الحاصل الثاني في تحقيق القول في الحركة

(قال الشيخ) الحركة اسم لمنين (الاول) الامر التحل العقول المتحرك من المبدء الى المنتهى وذلك مما لا حصول له في الاعميان لان المتحرك مادام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها واذا وصل قد انقطع و بطل فاذا لا وجود له في الاعميان اصلا بل في الذهن وذلك لان المتحرك نسبة الى المكان الذي تركه و الى المكان الذي ادركه فاذا ارتمست صورة كونه في المكان الاول في الخيال ثم قبل زوالها عن الخيال ارتمست صورة كونه في المكان الثاني فقد اجتمعت الصورتان في الخيال فينشأ بصر الذهن بالصورتين معا على انها شيء واحد واما في الخارج فلا وجود له (الثاني)

وهو الامر الوجودي في الخارج وهو كون الجسم متوسطا بين البدء
والنتهى بحيث لا يكون قبله ولا بعده فيه وهو حالة موجود مستمرة
مادام الشئ يكون متحركا وليس في هذه الحالة تغير اصلا نعم قد تنغير
حدود المسافة بالمرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من
الوسط والالم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة
المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط وهذه الصفة توجد في
المتحرك وهو في آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يمرض انه في حد متوسط
لا يكون قبله ولا بعده فيه •

(والذي يقال من ان كل حركة في زمان فاما ان معنى بالحركة الامر المتصل
في الزمان ووجودها فيه على سبيل وجود الامور في الماضي لكن بيانها
بوجه آخر فان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي
كانت حاضرة فيه وهذا ليس كذلك لان من الماضي الثاني فكونه في الزمان
لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل على معنى انه لا يخلو من حصول قطع
وذلك القطع مطابق للزمان فلا بد من حدوث زمان ولانه ثابت في كل آن من
ذلك الزمان فيكون ثابتا في هذا الزمان بواسطة •

(هذا ما قاله الشيخ) وفي هذا الكلام اشكال من حيث ان مالا وجود له في
الخارج كيف يتقدر بل زمان الوجود في الاعيان بل الحركة عند الشيخ محل
الزمان وعلة له فالمعلوم كيف يكون محلا للوجود وعلة له (الهم الا ان يقال)
الزمان لا وجود له في الخارج بل في الذهن والشيخ ليس من ■ ثلثين بهذا
المذهب وايضا فكيف يكون وجود الحركة بالمعنى الاول في الزمان
على سبيل الوجود في الماضي مع الاعتراف بان حصول الشئ في الماضي

هو ان يكون قد كان له حصول في آن من الآفات الماضية مع انه ليس لهذه الحركة وجود اسلافه ثم لترك ذلك ولتكم فيها هوام •

(فان لقائل ان يقول) الحركة اما ان تكون مركبة من امور كل واحد منها غير قابل للقسمة واما ان لا تكون كذلك (والاول باطل) والا لكان الجسم كذلك لان الجسم لو كان متقسما لكان الواقع في احد جزئيه غير الواقع في الجزء الثاني واما ان كانت قابلة للقسمة ابدأ فلا جزاء المقترضة فيها لا توجد بأسرها دفعة لانها متفضية سياقة ولا محالة يوجد منها شيء بشيء فالتشيء الموجود ال لم يكن متقسما فكذلك الذي يحصل مقارنا لا تقضائه ايضا شيء غير متقسم فالحركة مركبة من امور غير متقسمة هذا خلف وان كان متقسما كان بعضه قبل وبعضه بعد فلا يكون كله حاصلًا فلا يكون الحاصل حاصلًا هذا خلف (وهذا يبطل) باطله بعض المتأخرين من ان الحركة عبارة عن حصولات متتابعة في حدوثها متتالية لان كل واحد من تلك الحصولات ان وحيثي لا يكون من أمر واحد فكل واحد منها حصولات مستمرة فلا يكون شيء منها حركة وان لم يوجد الواحد منها في اكثر من آن واحد فذاك ادورانية متتالية فيلزم توالي الآفات وهو باطل وايضا فلان كل واحد من تلك الحصولات ليس كالا اولابل هو الكمال الثاني لان الحركة هي السلوك الى الحصول في حيز معين لانه نفس ذلك الحصول •

(الاشكال الثاني) على اصل الكلام ان الحركة لا يمكن ان تكون عبارة عن التوسط المطلق لانه امر كلي والكليات لا وجود لها في الالهيان فاذا الحركة الحسنة هي الحصول في حيز معين وذلك امر آني غير متقسم والذي يليه يكون مقارنا للحركة مركبة من ادورانية الوجود متتالية

(والجواب) ان الحركة عبارة عن التوسط للذكور وهو امر موجود في الآن ومستمر باستمرار الزمان كما ان الياض الواحد اذا وجد فله وجود في الآن وله استمرار في الزمان المستمر (ونحقيق القول فيه) ان ماهية الحركة هي التوسط بين المبدء والتمتى وذلك انما يحصل اذا لم يكن للجسم حصول في حد واحد اكثر من آن واحد اذا لو استمر في حواحد لكان ذلك الحد منتهى حركته فكيف كان حاصله في التمتى لا في التوسط بين المبدء والتمتى •

(ثم قد عرفت) ان الماهية انما تشخص بامور خارجة وتلك الامور هاتنا وحدة الموضوع والزمان وما فيه فاتحاد هذه الثلاثة هو علة تشخص تلك الماهية وصيرورها واحدة بالمدة فتكون تلك الحركة الواحدة بالمدة هي التوسط بين المبدء والتمتى لموضوع واحد في ممتى واحد في زمان واحد وهذا امر موجود في الآن ومستمر باستمرار الزمان كما ان الياض واحد اذا اقتضت للمسافة حد ودقيقة فيكون وجودها في الممتى بالها يمرض لذلك الحصول في التوسط ان صار حصولا في ذلك التوسط فصيروته حصولا في ذلك التوسط امر زائد على ذاته الشخصية فاذا اخرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال كونه حاصله في ذلك التوسط وما زال كونه حاصله في التوسط فلا جرم تلك الحركة باقية بذاتها وزال عارض من عوارضها ثم لا يمكن تعاقب حاد هذا العارض لان تعاقبها انما يكون بتتالي التقط في المسافة واذا امتنع ذلك امتنع تتالي هذه العوارض في الحركة فظهر بهذا ان الحركة كائنات الاعراض في ان لها وجودا في الآن وجودا في الزمان بالوجه الذي ذكرناه •

(بن هانئ) قوله الحصول في الوسط اسركي وذلك لا يوجد في الافيان
 (فنقول) ذلك التوسط انما يكون فيه كثرة عديدة اذ كانت في المسافة
 كثرة عديدة حتى يقال الذي وجد في هذا الحدم من المسافة غير الذي وجد
 في الحد الآخر لكن المسافة متصل واحد فلا تكون القطوع والحدود فيه
 واجبة الحصول فاذا لم تحصل لم يكن هناك الا مسافة واحدة فلا يكون
 ذلك التوسط بين ذلك المبدء وذلك المنتهى لذلك المتحرك في ذلك
 الزمان في النوع الواحد الامرا واحدا بالعدد لان الجزئي مانفس مفهومه
 يمنع من وقوع الشركة فيه ونفس مفهوم التوسط المذكور مع وحدة
 الموضوع والزمان وما فيه وما اليه بالعدد يمنع من وقوع الشركة فيه فهو اذا
 امر جزئي وامكان فرض الاجزاء فيه لا يجعله كليا فان امكان فرض
 الاجزاء في الشيء لا يجعله كليا فان الخط الواحد الجزئي يمكنك ان تفرض
 فيه اجزاء كثيرة مع انه جزئي بل للخط في كون الشيء كليا امكان فرض
 الجزئيات وقد عرفت الفرق بينهما عرفت ان ذلك غير ممكن هانئ (فهذا
 ما عني) في هذا الموضع المشكل المسير (واذا عرفت) حقيقة الحركة
 فاعلم انها متعلقة بامور مستقلة بالتحرك والحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان
 فتنقد في احكام هذه الامور فصولا .

(الفصل الثالث في ان لكل متحرك حركتين)

﴿ الفصل الثالث في ان لكل متحرك حركتين ﴾

(والذي) يمكن ان يحتاج به سبعة امور (الاول) لو كان الجسم متحركا لذاته امتنع
 سكونه لان ما بالذات يبقى ببقاء الذات وطلان التالي يدل على بطلان المقدم .
 (الثاني) لو تحرك لذاته لكان كل جزء من الاجزاء المفترضة في الحركة
 باثباته لان معلول الثابت ثابت ولو كان ثابتا لم تكن حركته فلو كانت متحركة
 لذاته

لذاته لم يكن متحركاً

(الثالث) لو كان متحركاً لذاته لكان اما ان يكون له مكان يلائمه اولا يكون
 فان لم يكن لم يكن طالبا لشيء من الامكنة ولا يتوجه نحو شيء منها فلا يكون
 متحركاً وايضاً لم تكن حركته الى جانب اولى من حركته الى جانب آخر فاما
 ان يتحرك الى كل الجوانب وهو محال اولا يتحرك اصلاً فلا يكون متحركاً
 لذاته وهو المطلوب وان كان له مكان يلائمه فاذا وصل اليه سكن فلا يكون
 متحركاً لذاته

(الرابع) لو تحرك الجسم لانه جسم لكان كل جسم كذلك لا شريك الكل
 في الجسمية وهو كذب اولاً لانه جسم ما فالحركه هو تلك الخصوصية
 (الخامس) الجسم من حيث هو متحرك لا قابل للحركة ونسبته اليها بالامكان
 ومن حيث هو محرك فاعل ونسبته الى الحركة بالوجوب والوجوب والامكان
 متنافيان فيمتنع ان يكون القابل هو الفاعل والحركه غير المتحركه
 (السادس) المحرك اذا حرك لم يحل لئلا يتحرك لان يتحرك او بان يتحرك فان
 حركه لا بان يتحرك فالحركه هو غير المتحرك وان حركه بان يتحرك فمفني انه
 متحرك انه وجدت الحركة التي هي بالقوة فتكون الحركة بالقوة والفعل
 هذا خلف

(السابع) حركة الجسم توقف على حركة جزئه وجزؤه غيره فحركة الجسم
 توقف على حركة غيره وللتوقف على الغير ليس بالذات فحركة الجسم ليست
 بالذات

(ولقائل ان يترض) على الامة الثلاثة فيقول ليس ان الطبيعة متحركة لذاتها
 مع انها لا تتحرك ابدأ ولا تبقى الاجزاء المقروضة في الحركة وهي طالبة لمكان

معين فلم لا يجوز ان يكون الجسم متحركا اذ اذ لم يلزم شي مما قلناه •
 (فنقول) قلتم الطبيعة انما تقتضي الحركة بشرط زوال حالة ملائمة فتجدد
 اجزاء الحركة لاجل تجديد القرب والبعد من تلك الحالة الملائمة والسكون
 انما يحصل عند الوصول الى اللاتم والعلية اذا كانت في اتجاهها معلوما متوتقة
 على شرط لم يستمر ذلك الايجاب عند فوات ذلك الشرط •

(فنقول) اذا جوزتم ذلك فلم لا تجوزون ان يكون اقتضاء الجسم للتحرك
 بشرط حصول حالة منافرة حتى تجدد اجزاء الحركة بسبب القرب والبعد
 من تلك الحالة المنافسة وتنقطع الحركة عند زوالها بحيث لا يمكن ان يدفع
 ذلك (الا بان يقال) لو كانت الجسمية لذاتها تطلب حالة مخصوصة كان
 كل جسم كذلك وهذا هو المطلب الرابع فاذا احتاج في تقرير تلك الطرق
 الى الاستعانة بالطريقة الرابعة وهي لو صحت لكانت مستقلة باثبات
 المطلوب فتصير الطرق الثلاثة واحدة وايضا فالطريقة الاولى وهي قولهم
 لو كان الجسم متحركا لكانت متحركة كادعا انما يتمشى في الاجسام التي رأينا
 سكونها طبعا واما التي لم نشاهدها فلعلها تكون متحركة دأغا وعلى هذا لا يظهر
 بطلان التالي في كل المواضع (اللهم الا ان يقال) لما سكن بعض الاجسام علمنا
 ان المحرك ليس هو نفس الجسمية واللازم من اشتراكها في الجسمية اشتراكها
 في الحركة فحيث يكون هذا هوذا الى الطريقة الرابعة فتكلم عليها •

(فنقول) ان كل جسم فله مقدار وله صورة وله هيولى فكون الجسم طويلا
 مريضا جميعا اشارة الى مقداره وكونه قابلا لهذه الابعاد الثلاثة هو الصورة
 الجسمية ثم دل الدليل على ان هذه الصورة هي جودة في مادة •

(فنقول) اما الابعاد الثلاثة فلا شك انها طيبة مشتركة بين الاجسام كلها

واما

ولما الصورة الجسمية فلا بد من إقامة البرهان على أنها امر واحد في الاجسام كلها وذلك لان الصورة الجسمية لا يمكن ان تكون عبارة عن نفس القابلية لهذه الابداد الثلاثة لان نفس القابلية امر اضافي لنفسه والصورة الجسمية من متولة الجوهر فكيف يمكن ان تكون عبارة عن نفس هذه القابلية بل تلك الصورة عبارة عن ماهية جوهرية تلزمها هذه القابلية وتلك الماهية غير محسوسة ولا متصورة تصورا اوليا حتى يعرف أنها في جميع الاجسام بتفهوم واحد ام لا بل المحسوس والمتصور هو هذه الابداد الثلاثة وليست هي نفس الصورة الجسمية بل امراض ومقادير لاحقة لها واثبت ان الجسمية عبارة عن امر يلزمه قابلية هذه الابداد فمن الجائز ان يكون ذلك الامر مختلفا في الاجسام وان كان مشتركا في هذا الحكم وهو قابلية هذه الاجسام لعرف ان الامور المختلفة يجوز ان يلزمها لازم واحد واذا احتمل ذلك بطل دعوى وجوب اشتراك الاجسام في الجسمية بالبدنية بل لا بد من المقتضى من القابلية على ذلك.

(وبالجملة) فالجمهور لما لم يسلطوا على الجسم الا هذه المقادير وهذه الابداد وهذه المقادير طبيعة مشتركة بين الاجسام لا جرم حكموا ان الجسمية بينها واحدة في الاجسام واما القلا سفتظا زعموا ان هذه المقادير ليست هي نفس الجسمية بل هذه المقادير امراض ولما الجسمية هي الماهية التي تلزمها قابلية هذه الاعراض لم تكن تلك الماهية محسوسة ولا متصورة بالبدنية بل لا بد من تصحيحها بالبرهان عند فكيف يمكن ان يدعى ان كونها مشتركة بين الاجسام امر بدني ثم ان سلمنا ان الاجسام مشتركة في الصورة الجسمية ولكنها غير مشتركة في مادة الجسم فهذه الطريقة هب أنها تدل على ان الصورة الجسمية ليست علة للحركة فلم لا يجوز ان تكون علة حركتها هي مادتها المخصوصة .

(ولنعقق هذا الكلام) زيادة تحقيق (فنقول) تلك غير قابل للكون والفساد فيكون ماله من الشكل والوضع والمقدار واجب الحصول مجتمع الزوال فذلك الوجوب ان جاء من نفس الجسمية مع انه لم يلزم ان يكون كل جسم كذلك فلم لا يجوز ان يتحرك بعض الاجسام جسديتها وان لم يكن كل جسم كذلك وان كان لا امر موجود في الجسمية فذلك الامر ان لم يكن ملازما لها لم يكن اللازم بسببه ملازما للجسمية وان كان ملازما عاد التقسيم الاول ولا ينقطع الا باحد امرين اما انت يقال تلك الاشكال والصور والامراض غير لازمة لتلك الجسمية فيكون هذا تجويز الغرق والالتزام والكون والفساد على تلك او محال انها لازمة للجسمية اما بنير واسطة او بواسطة ما يلزمها لا بواسطة ما بين تلك الامور غير مشتركة فيها فكذلك المحركة يجوز ان تكون كذلك •

(واما ان قيل) تلك الملازمة للجسمية ولا لما يلزم الجسمية بل لما تحمل الجسمية فيه وهو تلك المادة فان تلك المادة لما كانت مخالفة لسائر المواد وكانت متضمنة للجسمية وتلك الاشكال والامراض لزم من ذلك حصول الملازمة بين تلك الجسمية وبين تلك الامور •

(وعلى هذا نقول) فلم لا يجوز ان تكون لبعض الاجسام مادة مخصوصة مخالفة لسائر المواد وهي لذاتها تقتضي حركة مخصوصة ولا يلزم من ذلك اشتراك الاجسام كلها في ذلك (والانصاف) انه لا يتم الاستدلال الا بابطال هذا القسم واما في مادة العناصر فالامر سهل لانه قد ثبت ان لها مادة مشتركة مع ان حركاتها الطبيعية مختلفة فلك الحركات ليست عن موادها ولا من جسيميتها فهي اذا لقوة زائدة ولها في الافلاك فالامر فيه مشكل لان مادة

كل ذلك مخالفا لما هي المادة الفلك الا غرو لمادة المناصرو لولا ذلك لصح
الكوزو القصادو انظر والاشام عليها فكل مبادئ حركاتها المخصوصة هي
مرادها المخصوصة .

(وزيادة التحقيق فيه) هو ان الحكماء اتفقوا على ان القوى المادية غير مؤثرة
بل هي ممدات فان الجسم لما كان باصل جسميت قابلا للاضداد كلها فولا قوة
مخصوصة توجد فيه وتجهله اولى ببعض الاضداد لم يحسن قبوله للبعض
اولى من قبوله لباقي واذا تخصص الاستعداد لاجل تلك القوى فاض
المستعدله من واهب الصور فاذا انما يحتاج الى القوى الجسمانية التي هي مبادئ
الحركات حيث تكون المادة قابلة للتضادات فيحتاج الى قوة لترجع
بها قبول ضد على قبول ضد آخر واما ان تكون المادة كذلك بل كانت
مخصصة القبول بذاتها نحو شي معين لم تكن هناك حاجة الى القوة الجسمانية
اصلا لان تلك القوة ليست موجودة للحركة بل الموجود لها هو المقارن
ولا خصصة للمادة لان المادة لذاتها مخصصة الاستعداد فلا يكون لتلك
القوة اعتبار اصلا فلا تكون موجودة لانه لا تطل في الطبيعة (فالعاصل) ان
الحجة المذكورة لا تدل على اثبات القوى الا اذا بنا كون المادة مشتركة ومتى
تذكر ذلك لم تكن الحجة متبعة .

(فان قيل) للمادة لا تصلح ان تكون مبدأ للحركة لان المادة من حيث هي
قابلة والشيء الواحد لا يكون قابلا وقابلا (قلنا) قد سبق في باب القوة القاطية
فساد هذا القول ثم يتعدى رحمته يكون كافيا في اثبات المطلوب وهو الطريقة
الخامسة ولكن فيه كلام وانتهى ما يوجه عليه ان الماهيات قابلة للوازنها
القرينة وقابلة لها وذلك بطل ما قبله .

(اما الحجة السادسة) فهي ضمنية لان احدا لا يقول ان الذات تحرك نفسها بواسطة الحركة التي توجد هناك هذا يوجب شتم الشيء على نفسه بل النزاع في ان للذات باعتبار حقيقتها وما هيها هل تكون حرة حركتها وليس اذا بطل قولنا الذات توجب حركة نفسها بواسطة حركة نفسها لزم ان يبطل قولنا الذات لا توجب الحركة لنفسها كما انه لا يلزم من بطلان القول بان الاربية لزوجيتها فساد القول بان الاربية لذاتها لزوجيتها •

(و اما الحجة السابعة) فهي ضمنية من وجهين (الاول) قوله حركة الجسم تتوقف على حركة جزئه باطل لان الجسم ان كان متصلا فليس فيه جزء والجزء الذي لا يكون موجودا اى بالقول بل فيه بالقوة لانه قابل للانفصال فيبد الانفصال فيحقق الجزء ~~وكان~~ الانفصال فلا وجود له وما لا وجود له كيف يوصف بالحركة والسكون ولانه لو جاز ان يقال ان حركة الجسم متوقفة على حركة الجزء الذي يمكن ~~من~~ ذلك الجزء جزء آخر لزم توقف حركة كل جسم على ~~حركة~~ ~~جزءه~~ ~~فما~~ كان لكل جزء جزء آخر الى غير النهاية لزم وجود كل ومطلوبات غير متناهية وذلك محال وان لم يكن متصلا بل كان مجموعها أصلا من اجزاء متلازمة لم يكن ذلك في الحقيقة جسما واحدا بل اجساما كثيرة كل واحد منها متحرك لذاته •

(فالحاصل) انه ان لم يوجد الانفصال لم يوجد الجزء فلم يمكن وصفه بالحركة والسكون وان وجد لم توجد الجزئية والكلية ومن هذا يعرف ان الجزئية والكلية في المتصلات امر مجازي وايضا فلان حركة الكل لا تتوقف على حركة الاجزاء بل الاجزاء يجب ان تكون ما كتة بالذات وحركتها ليست الا بالعرض ولئن سلمنا ذلك وماعدنا على ما قلناه من ان حركة الكل

متموقف على حركة الجزء لكن لم لا تكفي في حركة السكل حركة الاجزاء .
قال عند الخمص حركة الاجزاء واجبة لذاتها وهي كافية في حركة السكل
وعند هذا يحتاج المستدل الى بيان ان حركة الاجزاء غير واجبة لذاتها لكن
الطريق الذي تبين به ذلك امكنه استعماله في نفس المطلوب ان قدر عليه فيصير
التعرض للسكل والجزء ضائعا فهذا ما في هذه الادلة من الابحاث .

﴿ الفصل الرابع في مامته الحركة وما اليه ﴾

(الذي منه) الحركة والذي اليه قد يتضاد انت في الحركة في الحكم
وفي الكيف وقد لا يتضادان اما التضاد في الكيف فمثل ان السواد والياض
متضادان واحدهما مبدء الحركة التي فيها بينهما والآخر منها هو اما في الحكم
فمثل اكبر حجم في طبيعة الشيء واصغر حجم في طبيعته واما اذا لم يكونا متضادين
فلا بد وان يكونا بين الضدين ولكن يجب ان يكون احدهما اقرب الى احد
الضدين والآخر الى الضد الآخر مثل الحركة من الطفرة الى النبلية في الكيف
ومن الذبول الذي ليس في الغاية الى النمو الذي ليس في الغاية في السكم واما في
الان فامته الحركة وما اليه غير متضادين في ذاتيهما لانهما اما نقطتان واما خطان
وبالجملة طرفان ليس بين ما هيتهما مضادة بل عرض لهما طرفان متضادان
وبسبب تضادهما صارا متضادين وذلك لان كونهما طرفين للحركة اما ان
يكون بالطبع او بالوضع فان كان بالطبع فذلك بان يكون احدهما غاية القرب
من القلق والآخر غاية البعد عنه ففهم ان يكون احدهما علوا والآخر سفلا
وبسبب ذلك يتضادان اذ ليست في الجهات جهة طبيعية الاهاين واما الذي
لا يكون بالطبع فهو ان يكون مبدئية المبدء ومنتهاية المنتهى بسبب الحركة
لان الحركة لما ابتدأت من احد الطرفين وانتهت عند الآخر عرض للاول

(الفصل الرابع في مامته الحركة وما اليه)

المبدئية والآخر المنتهية وهذان الوصفان متضادان كما ستعرف فيتحذير
الطرفان متضادين بسبب تضاد العارضين واما الحركات المستديرة فنفرد
فصلا في نهاياتها ومبادئها •

(الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها)

(كل نقطة) تفرض في الجرم المستدير فالحركة منها هي بينها حركة البهاو منه
المبدئية والمنتهاية وان كانتا عارضتين للنقطة الواحدة لكن لا في آن واحد
فان النقطة الواحدة في الآن الواحد لا تكون مبدأ لحركة معينة ومتهى لها
فلك النقطة وان كانت واحدة بالذات لكنها اثنتان بالاعتبار وذلك يكفى في
كونها بداية للحركة ونهاية لها •

(اعلم) انه ليس من شرط وجود الحركة المستديرة ان تكون هناك نقطة
موجودة بالفعل لتكون مبدأ من وجه ومتهى من وجه فان الفلك جرم
بسيط فلا توجد فيه نقطة بالفعل الا بسبب قطع وهو محال او بسبب موازاة
او مماسة او فرضي فافرض وكل ذلك غير واضح فلو توقفت الحركة على وجود
تلك النقطة بالفعل لم يكن ذلك متحركا عند عدم تلك الامور وذلك محال
بل يكفى في تحقق الحركة المستديرة كون تلك النقطة بالقوة القريبة من الفعل
على الوجه المذكور •

(الفصل السادس في التقابل بين المبدئية والمنتهاية)

(الشيء) الذي يكون مبدأ للحركة له حقيقة وماهية ثم عرض له ان صار
مبدأ مثلا الجسم اذا تحرك من السواد الى الياض فللسواد ماهية في نفسها
ثم عرض له ان صار مبدأ لتلك الحركة وقد عرفت ان الذي يعرض
له المبدئية والمنتهاية قد يكون متضادا وقد لا يكون وقد يكون موجودا

بالفعل

(الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها)

بالفعل وقد يكون بالقوة *

(فنقول) لا شك ان مبدأ الحركة ومتهاها من حيث هو مبدا ومتهى قياس الى الحركة ولكل واحد منهما ايضا قياس الى الآخر قياس كل واحد منهما الى الحركة قياس التضايف لان المبدء مبدا لذى المبدء والمتهى متهى لذى المتهى واما قياس كل واحد منهما الى الآخر فليس قياس التضايف لانه ليس من عقل مبدا عقل متهى اذ من الجائز ان تعرض حركة ذات بداية ولا نهاية لها كما يتخيل من حركات اهل الجنة والتضاد فان مما لا يوجد ان الامكاني الوجودين فاذا ليس التقابل بينهما تقابل التضايف ولا شك انهما امران وجوديان فاذا ليس ذلك التقابل تقابل السلب والاجباب ولا تقابل العدم والملكة فلم يبق الا ان يكون ذلك تقابل التباين المبدئية والنهائية ضدان لاجل انهما مبدا وحركة ومتهى حركة بصفة لا يكون مبعوثا هو بينه متهاها وذلك انما يكون حيث يكونان بحركة مستقيمة *

(فان قيل) كيف يكون المبدء متهاها للشيء ؟ ^{وهو الجسماني} في جسم واحد والاضداد لا تجتمع في الجسم الواحد (فنقول) الاضداد قد تجتمع في الجسم الواحد اذا لم يكن الجسم موضوعا قريبا لها او موضوع المبدئية والنهائية ليس هو الجسم بل الطرف ولا يجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدا ومتهى لحركة مستقيمة واحدة وهذا يؤكده ما ذكرناه من ان الاضافة قد تعرض لها التضاد *

﴿ الفصل السابع في نسبة الحركة الى القولات ﴾

(انا اذا قلنا) في مقولة كذا حركة احتمل وجوها ثمانية (الاول) ان المقولة موضوع متيق لها *

(الفصل السابع في نسبة الحركة الى القولات)

(الثاني) ان الموضوع لها وان كان هو الجوهر ولكن بتوسط تلك المقولة •

(الثالث) ان المقولة جنس لها وهي نوع •

(الرابع) ان الجوهر يتغير من صنف من تلك المقولة الى صنف آخر تبعا

على سبيل التدريج والحق هو هذا القسم الاخير وما عداه باطل •

(اما الاول) فنقول التسود ليس هو ان ذات السواد تشتد فان ذلك السواد

اما ان يكون موجودا عند ذلك الا شتدادا ولا يكون فان لم يكن موجودا

فهو لم يشتد بل عدم وان كان موجودا فاما ان يكون قد حدث فيه شيء

او لم يحدث فان لم يحدث فلم يشتد بل هو كما كان وان حدث فذات السواد باقية

كما كانت وحدثت فيها صفة زائدة فلا يكون في ذات السواد تبدل بل في صفاتها

لكن لا ننهي بالسواد الا هذه الحقيقة العسوسة فان وقع التبدل فيها فذات السواد

غير باقية وان لم يقع التبدل فيها لم يتبدل بل كان فهو في شيء آخر لا يسمى سوادا

الا باشتراك الاسم •

(وبخرج من هذه القامدة) ان استداد السواد يخرج من نوعه وتكون

للموضوع في كل آن كيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسون جميع الحدود

المقارنة للسواد سوادا وجميع الحدود المقارنة للبياض بياضا فالسواد المطلق

في الحقيقة واحد وهو طرف خفي والبياض كذلك والوسط كالمترج

لكن يعرض لما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه والعرض لا يميز فيظن

انهم نوع واحد •

(اقول) هذا كله حق وحواب لكن يجب طرد القول فيه في الحركة

المقدارية فان الشيء اذا تزايد مقداره فاما ان يكون هناك مقدار واحد

باق في جميع زمان حركة التداخل او لا يكون فان كان فالزيادة اما ان يداخله

او تنضم اليه من الخارج لما الاول فباطل لان فيتمولا بالتداخل ويتقدير
جوازه لا يزيد المقدار وكلامه فيه وان انضمت اليه من الخارج كانت ذلك
كاتصال خط بخط ولم يكن ذلك من باب التخلخل •

(وان كان) المقدار الاول لا يبقى عند الزيادة فهناك مقدار متتالية على
الجسم ويجب ان لا يبقى الواحد منها ما بنا والاصار ما كنا عند حركة
التخلخلية وكلامه فيه عند الاستمرار فهناك مقدار متتالية آية الوجود
بلا نهاية (واما انها) هل هي متخالفة بالنوع كما ان الكيفيات المتتالية كانت
متخالفة بالنوع فالاشبه ان تكون كذلك وان كان للبحث فيه مجال •

(وايضا) فالقوة المحركة قسرا التي يقولون انها تضاف بمصادمات الهواء
المفروق حالها كذلك فانه لا يمكن ان يكون هناك شيء واحد متافض بل
الحاصل هناك انواع من القوى آية الوجود متتالية فليكن هذا الاصل محفوظا
فانا سنحتاج اليه عن قريب •

(واقول ايضا) لذا لم يوجد شيء من هذه الامور المتتالية في اكثر من
آن واحد وهي متعاقبة لا يتخللها زمان لزم تالي الآفات •

(والذي جاء في التطبيقات) جوبا من ذلك من ان تلك الانواع ووجودها
بالقوة فيه نظر لان تلك الانواع ان لم يكن لها وجود في الخارج لم يكن لحركة
الجسم في كفيته وجود في الخارج فالجسم لا يكون متحركا بل يكون ممكنا
ان يتحرك وان كانت هذه الانواع موجودة بالفعل وقد دل الدليل على
تخالفها بالنوع والماهية وان كان كل واحد منها لا يوجد اكثر من آن واحد
وهي متتالية لا يتخللها زمان فالامور التي هذا شأنها كيف يقال ان وجودها
القوة بل هذا الشك يستدعي خلاصتي واشفي من هذا الكلام وسيكون

لنا اليه مو د من قريب ثبت بالبرهان الذي ذكرنا ان الكيفية لا يجوز
ان تكون موضوعا للحركة وبهذا تبين انه لا يجوز ان تكون واسطة بينها
وبين الموضوع •

(واما الاحتمال الثالث) وهوان تكون المقولة جنسا لما قد ذهب اليه
بعضهم وزعم ان الا ين منه قارومته سيال وهو الحركة المكانيه والكيف منه
قارومته سيال وهو الاستحالة والكم منه قارومته سيال وهو النمو والذبول •
(وبالجمله) قال السالمن كل جنس هو الحركة ثم هؤلاء اختلفوا (فتم) من
جعل الخاتمة بالسيلان والثبات مخالفة نوعية لان السيالية داخله في ماهية
السيال فيكون في ماهيته مخالفا لليس سيال ومنهم من جعلها مخالفة بالمواضع
لانه كزيادة خط على خط • والخطان باطلتان (اما الاولى) قال يابض داخل
في حقيقة الابيض مع ان امتيازه عن الاسود قد لا يكون بالفصل المتوحد
فظهر انه ليس كل زيادة متغيرة هي متوحد (والثانية باطلة) فان كل واحدة
من مراتب الاعداد كالأعداد النوعية للترتبة الاخرى مع ان ذلك ليس
الزيادة الآحاد او نقصانها فكذلك ههنا لا يلزم من انضياف حقيقة السيلان
الى طبيعة الكيف ان لا يكون السيلان مخالفا لنير السيلان •

(وعلى الجملة) فحجة الترتبة الاولى متقوضة بالفصول وحجة الترتبة الثانية
متقوضة بالخواص (فهذا شرح مذهبهم) وهو في الاصل باطل لاننا لا ننفي
بالحركة الاتغير الموضوع في صفته تغيرا على التدرج يسيرا يسيرا ومن
المعلوم ان هذا التبدل ليس من جنس ما وقع فيه التبدل لان التبدل حالة نسبية
والتبدل ليس كذلك ولان التبدل لو كان من جنس التبدل وهو لا يحصل
الا عند التبدل فما ان كانا مثلين لزم اجتماع المثلين وان كانا مختلفين كانا

﴿ الفصل التاسع في ان الحركة هل هي نفس مقولة ان يفعل ﴾

(الذين) يمتنعون عن ذلك انما يمتنعون لاعتقادهم ان الحركة مقولة على ما تنحصر بالتشكيك ولا شيء من المقولات بخلافه على ما تنحصر بالتشكيك فالحركة غير مقولة ولكننا يتنا ان الحركة ليست بمقولة على ما تنحصر بالتشكيك وايضا فلا كان وقومها على ما تنحصر بالتشكيك لم يكن ذلك مانعا من كونها مقولة لان مقولة الجدة وهي كون الشيء محاطا بما يتصل بانتقاله مقولة على ما تنحصر بالتشكيك كان جلد الحيوان اولى بذلك من قبضه فكذلك هاهنا ولا صاحب هذا المذهب ان يتمكنوا بما هو اقوى من ذلك وهو ان يستدلوا على ان مقولة ان يفعل لا يمكن ان يكون امرا وجوديا بماذا كرهناه ولا شك في كون الحركة امرا وجوديا بماذا ليس الحركة هي نفس مقولة ان يفعل •

(واما من زعم) ان الحركة نفس مقولة ان يفعل فقد احتج بعضهم (الاول) ما بينا ان الحركة عبارة عن التغير المتدرج والتغير عبارة عن اتصاف الشيء بصفة يستلزم الانتقال من تلك الاتصاف هو نفس الاتصاف لا غير فاذا الحركة نفس مقولة ان يفعل (ولماتل ان يقول) ليست الحركة نفس هذا الاتصاف بل طيبة تلزمه •

(الثاني) ان يفعل اما ان يكون نفس الحركة كعبارة عن نسبة الحركة الى المحل قال كان نفس الحركة كما ان يكون نفس الحركة المطلقة او نفس حركة مخصوصة والاول يوجب ان تكون الحركة مقولة لاجل كون ان يفعل مقولة والثاني يوجب ان تزيد المقولات على الشر لانه ليس ببعض اقسام الحركة بل يحمل مقولة اولى من بعض واما ان كان ان يفعل عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فلا يخفى اما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة المطلقة الى المحل

او عن نسبة حركة خاصة الى المثل والاول بوجوب ان تكون الحركة جنسا
لان نسبة الشيء الى المثل لما كان جنسا فان يكن نفس ذلك الشيء في نفسه جنسا
كان اولي وحيثئذ تزيد المقولات على الشر وان كان ان يعمل عبارة عن نسبة
حركة خاصة الى المثل فليس نسبة بعض الحركات بان تكون مقولة اولي
من البعض وايضا قد بينا ان ما يكون له نسبة الى المثل يكون مقولة فهو في ذاته
يجب ان يكون مقولة ويلزم من الاسمين ان يزيد عدد المقولات وهو باطل
فاذا الحق هو ان الحركة نفس مقولة ان يعمل ونصف هذه الحجة لا يمتنع.

(الفصل السادس في المقولات التي تقع الحركة فيها)

(المشهور) وتقع الحركة في اربع من المقولات الكم والكيف والايان
والوضع اما الكم فتقع الحركة فيه على وجهين (الاول) بالتخلخل والتكاثف
(والثاني) بالنمو والذبول فتتكم في الاول فتقول ان الاجسام قابلة للتخلخل
والتكاثف وهو ان يصير الجسم احسن مما كان من غير فصل جزء منه او اكبر
بما كان من غير وصل جزء به وبذلك يتبين ان قوله

(الاول) ان القارورة تنص فتكب على الماء فيدخلها الماء فاما ان يكون قد وقع
انفلاء وهو محال واما ان يكون الجسم الكائن فيها قد تخلخل بالنسبة الحامل اليه
على تحلية المسكان ثم كنهه برد الماء او تكاثف بطيه فرجع الى حبه الطبيعي
هذه الاسباب المخلخل اليه خارجا عن طبعه وذلك هو المطلوب.

(الثاني) وهو ان الاواني تنصدع عند طيات ما فيها فلا يخلو اما ان يكون
ذلك الاصداع بسبب حركة ما فيها او بسبب حركة ما هو خارج عنها
والاول لا يخلو اما ان يكون بسبب حركة مكانية او مقدارية ومحال ان يكون
بسبب حركة مكانية لان تلك الحركة اما ان تكون الى جهة واحدة او الى

(الفصل السادس في المقولات التي تقع الحركة فيها)

الجهات كلها فان كانت الى جهة واحدة وجب ان ينتقل الاناء لان نقل الاناء
اسهل من صدعه وان كانت الى جهات مختلفة فذلك الطيعة المشابهة فعل
حركات مختلفة بالطبع وذلك محال وان كانت الحركة لشيء من خارج مثل
ما يظن ان النار تداخل الماء المتلى فيصير اكبر حجما فيصدع الاناء فلا يخلو
اما ان يدخل ثوبا خالية او يحدث ثوبا ويدخلها والاول باطل لبطان الخلاء
وبتقدير صحته فاذا امتلأت الثقب الخالية لم يجب ان يزداد حجم الجسم كله بل
وجب ان يكون على ما هو عليه واما ان حدثت الثقب فلا يخلو اما ان يزيد
في الحجم قبل النفوذ في الثقب المستعدثة او بعده والاول باطل لان نفس
المماس لا توجب زيادة الحجم ثم ربما كان المماس يدفع ويضغط الى جهة واحدة
مخالفة لجهة حركته ويضطر الى ان لا يجب ان يصدع الاناء وايضا فكثيرا
ما تحدث الشقوق لا بسبب نار واصل من الخارج بل لان الهوي - من من
تقاء نفسه ومحال ان يحصل الانصداع بعد النفوذ لانه لا يخلو اما ان لا تكون
الزيادة حاصلة قبل الانصداع او كانت حاصلة قبل الانصداع والاول باطل
لان النفوذ بالحركة وكل حركة متعسفة فلا يفرض آذنى زمان النفوذ الا
وقد كانت الزيادة حاصلة قبل ذلك لكن حصول الزيادة قبل الانصداع محال
لوجبهين •

(الاول) ان الاناء اذا امتلأ بشيء لم تسع لشيء آخر حتى يتعبه الى ان يشقه •
(والثاني) ان الانشقاق اذا كان للزيادة فان كانت الزيادة حاصلة قبل الانشقاق
فيجب حصول الانشقاق قبل حصول الانشقاق وذلك محال •

(الهم الا ان يقال) دخل شيء وخرج شيء مثله فيكون الحجم لم يزد دالى وقت
الانشقاق لكن الاشكال يعود بينه في القدر الذى لم يدخل لم يخرج مثله
واحد •

ولما بطلت هذه الانقسام ثبت ان الاشتقاق انما عرض لا يسلط الجسم الذي فيه
وازدجاده لا لمدخله جسم آخر فيه وذلك هو المطلوب .

(ولما يان) لمية امكان ذلك فلاه ثبت ان الجسم مركب من المادة
والصورة وان المادة ليس لها في ذاتها حجم ومقدار وما لا مقدار له في ذاته
كانت نسبه الى جميع المقادير واحدة والا كان له في خاص ذاته مقدار معين
حتى يكون قابلا لما ساويه وغير قابل لما يغض عليه ولما لم تكن الميولي
كذلك كانت قابلة لجميع المقادير .

(واقول انه لا حاجة) في بيان هذا الامكان الى تركيب الجسم من الميولي
والصورة لوجوب .

(اما لولا) فلاه اذا ثبت ان مقدار الجسم زائد عليه كان الجسم في ذاته
من حيث هو و عديم للقدار وكانت نسبه الى جميع المقادير واحدة سواء
كان في ذاته مركبا من الميولي والصورة او لم يكن كذلك .

(واما ثانيا) فلانا نقول اذا ثبت ان الجسم متصل واحد ثبت ان المقدار
زائد عليه ثم ان الجسم البسيط يكون كله مساويا لجزئه في الماهية والحقيقة
والشيء اذا امكن اتصاله بصفة امكن ان يتصف مثله بمثلها فلما اتصف الكل
بذلك المقدار فلو انفرد جزؤه وجب ان يكون قابلا لذلك المقدار
لوجوب اشتراك المشاركين في الماهية في جميع الامور الوجيه فاذا انتقل
الجزء الى مقدار الكل من غير انضمام شيء اليه او الكل الى مقدار الجزء
من غير انتقاص شيء منه فهو التخلخل والتكلف وهذا كلام قوي لولا ما يتوجه
عليه من تجويز قبول قطرة من البحر مقدار كلية البحر وهذا يظهر
الفرق بين العناصر والا فلا لثان الجزء مادام يكون جزء الكل امتنع

قبوله لمقدار الكل فاما اذا اخصل امكن ان يصف بذلك المقدار والقلك
يستحيل عليه الانفصال واذا استحال ان يفصل جزؤه عنه امتنع ان يقبل
جزؤه مقداره كله وليس جسم آخر غير القلك تساوى طبيعته طبيعة القلك
حتى يقبل الصغير منه مقدار القلك واما الناصر فيجوز عليها الانفصال
ووجوده ايضا جسم غيره على طبيعته فيصح فيه الكلام المذكور •

(واعلم) ان هذه المسئلة من تفاريع ثل الجزء الذى لا يتجزى لانه لو ثبت
ذلك لاستحال ان يتقسم مقدار كل واحد منها مما هو عليه او يزيد فكان
التخلخل والتكاتف ممثما •

(واما الذى يقال) من ان ذلك لو كان ممكنا لاصح ان تستغل القطرة الى مقدار
البحر والبحر الى مقدار القطرة فهو غير لازم لان لكل جسم حدا معيناً
من المقدار يكون طبيعته والزايد عليه او الناقص يكون غير باولئك
القسر ايضا غير محدود لا يمكن التجاوز عنه وذلك كما فى الكيفيات
فان دفع ما قالوه •

(وقد كان) ثابت بن مرة من النكرين لذلك واحتج عليه (بان قال) لو قبلت
لثلاثة الواحدة اى مقداره كان لا يمكن ان يقبل عنصر مقدار ذراع من
الماء مقدار خمسة اذرع عند انقلابه هواء وعنصر مقدار ذراعين من الماء
مقدار ثلاثة اذرع حتى يكون عنصر المقدار الاعظم من الماء قد قبل من
الهواء مقدارا اصغر وعنصر المقدار الاصغر من الماء قد قبل عند صيرورته
هوا مقداراً اعظم والحس يشهد بخلافه فانالواخذوا مقدارين متساويين من
الماء قبلناهما هواء استويا في المقدار ولو كانا مختلفين في المقدار كان الهواء ان
ايضا مختلفين •

(وجوابه) ما بينا ان لكل مادة مقداراً من المقدار تستحقه بطبيعتها وحظاً آخر تستحقه عند وجود القاسم وان لكل واحد حدوداً معلومة لا يتعداها فاندفع الشك .

﴿ الفصل الحادي عشر في حركة النمو والذبول ﴾

(اذا ازداد) الجسم بسبب اتصال جسم آخر به فاما ان تكون الزيادة مداخلة في اجزاء المزبد عليه او متشبهة بطبيعته واما ان لا تكون كذلك فالاول هو النمو وضده هو الذبول وربما يشبه ذلك بالسن والمزال والفرق ان الواقف في النمو قد يضمن كما ان المزايد في النمو قد يهزل وتحقيقه ان الزيادة اذا حدثت المتافذ في الاصل ودخلت فيها ونشبت ببلية الاصل وانما دفت اجزاء الاصل الى جميع الاقطار على نسبة واحدة من نوعه فذلك هو النمو واما الشيخ اذا صار حميناً فان اجزائه الاصلية قد جفت وصليت فلا تقوى الغذاء على تزييقها والنموذ فيها فلا جرم لا تتحرك الاصلية الى الزيادة فلا يكون نامياً ثم لما قد يتحرك الى الزيادة يكون ذلك هو الجواب بالحقيقة لكن المخصوص باسم النمو حركة الاعضاء الاصلية الى الزيادة فهذا هو حقيقة النمو ثم ها هنا شكوك ثلاثة .

(الاول) ان النامي لا يتخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان ثابتاً اما ان يكون هو الصورة فقط او المادة فقط او المجموع ومحال ان يكون هو الصورة لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستهانة انتقال الصور ومحال ان تكون المادة باقية لانه لا يتخلو اما ان يكون كل المادة باقية على حالة واحدة او الشيء الذي كان كالاصل يبقى واما الزائد على ذلك فانه يكون في التبدل والاول باطل لانه دائماً متصل به شيء وينفصل بالتحلل شيء

(الفصل الحادي عشر في حركة النمو والذبول)

آخر ولما الثاني وهو ان يكون الباقي هو الاصل فهو محال لان الغذاء اذا اتصل به ونشبه بطبيعته فان صار الكل متصلا واحدا لطبيعة واحدة امتنع ان يكون بعض الاجزاء المقترضة فيه ممكن الزوال والبعض ممتنع الزوال مع اتحاد الطبيعة وللاهمية وان لم يتصل الغذاء بالاصل ولم يحد به فالوارد ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما ان لم تكن المادة باقية ولا الصورة تكون باقية فينشد لا يكون المجموع باقيا بل يكون بقاؤه بحسب الجنس ثم هذا ايضا محال لان زمانات حركة النمو منقسم الى غير نهاية وهناك مراتب في الزيادة كل واحدة منها آتى الوجود لان المرتبة الواحدة منها لو ثبت اكثر من آن واحد توقفت الحركة وبطلت وثبت ان الشخص متبدل بحسب تلك الزيادةات فاذا آتى زمان يكون هناك اشخاص متالية غير متناهية في زمان محصور وذلك محال .

(الثاني) ان سلمنا ان في النامي شيئا محفوظ الذات غير متبدل لكن الحركة لا بد لها من متحرك باق في كل زمان الحركة ولا بد من تغير حاله فالتحرك هاهنا اما ان يكون هو الاصل او الجملة فان كان هو الاصل فالاصل لم يتغير حاله لانه بعد النمو وقبل النمو على حالة واحدة وان كان هو الجملة والمجموع الحاصل فالجملة حصولها عند نهاية الحركة لا بد وان يكون موجودا من ابتداء الحركة الى انتهائها .

(الثالث) ان سلمنا وجود شيء محفوظ الذات متبدل الصفة لكن ذلك التبدل ليس بحركة لان الحركات انما تكون بين المتضادين والصغير والكبير ليسا متضادين .

(والجواب) لما الاول قلنا ان النامي فيه اجزاء اصلية صلبة غير متبدلة وهي

المحافظة للصورة النوعية المتضمنة واجزاء متبدلة وهي اسباب لظهور
كمالات تلك الصورة •

(واحتج الشيخ) على بقاء بعض الاجزاء بقاء بعض الشاملات وانداب
القروح وليس يجزى ذلك لاحتمال ان يكون الاجزاء النفاذية لما وصلت
الى ذلك الموضع تشبهت به (واما قول المشكك) ان الزيادة لما اتصلت
بالاصل وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض بالتصل اولى من البعض •

(جوابه) ان الزيادة ربما تميز عن الاصل في الاستحكام والقوة واجزاء
الخلقة لما كان ورودها بدوام الخلقة كانت معرضة للزوال ولم تكن مستحكمة
الخلقة وهذا يخل الشك الثاني لان الاجزاء الاصلية مافها من الصور النوعية
مبدء لاستزادة تلك الزيادات وتحليلها فخص تلك الزيادات والتقصانات
كالصفات المتساقبة على ذلك الاصل الباقي وهو الحركة •

(واما الشك الثالث) جوابه ما بينا في الفصل الثاني لا يجب ان يكون
متضاد بل يكتفى في ذلك نوع من التماثل ثم ان سئل لماذا بد من التضاد
في الصغير والكبير الذي يحرك بينهما الناي والذابل ليس الصغير والكبير
الاضافين بل الطبيعة جعلت للاواع حدودا في الصغروحد ودافى الكبير
لا تتمد اها او تحرك فيما بينهما فيكون العظيم هناك عظيم في ذاته ولا يصير صغيرا
بالقياس الى عظيم آخر في ذلك النوع وكذلك القول في الصغير اذا كان
كذلك كانا متضادين • فهذا تمام القول في النعم واما حقيقة التذاه فغير لائقة
بهذا الموضع فلو غرما الى علم النفس •

• الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة في الكيف وهي الاستحالة •

(من الناس) من ظن ان الاجسام لا يجوز ان تتغير كيفياتها المحسوسة فالجواب

(الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة في الكيف وهي الاستحالة)

لا يصير باردا والبارد لا يصير حاراً في الحقيقة وهم المنكرون للاستحالة ثم
لما شاهدوا ضرورة الحار ياردا والبارد حاراً تخبروا حزين منهم من سلم الكون
ومنع الاستحالة فزعم ان الماء اذا تسخن علم يحصل في كله بعض السخونة
بل في بعضه كل السخونة اى صار بعض اجزائه نارا واختلط بالاجزاء
المائية فان كانت قليلة كانت السخونة قليلة وان كانت كثيرة كانت
السخونة عظيمة .

(ومنهم من اصر على منع الاستحالة والكون وهم ايضا على قسمين (الاول)
اصحاب الكون والظهور وزعموا ان الاجسام لا يوجد منها شيء بسيطاً
صرفاً بل كل جسم فانه مختلط من كل الطبائع لكنه يسمى باسم الغالب عليه فاذا
لعب ما يكون الغالب عليه من جنس ما كان مغلوباً فيه فانه يبرز ذلك المغلوب
من الكون ويحاول مقاومته ما كان غالباً لاشك انها حال بروزها من الكون
تختلط بالاجزاء التي كانت حارة عليها فليس يحيطها احساساً لا يمكن التمييز
اماد ما يقتضيه العقل في ذلك الامر ليس الحار والبارد وهو لا هم اصحاب الخلط .
(ثم منهم) من يقول الجسم مثلاً فيه اجزاء حارة او باردة وليس واحد منها
كامناً لكه اذا صار بارداً فارق الحار فظاهره وباطنه فبقي البارد وبالعكس .
(والفرقة الثانية) زعموا ان الجسم البارد اذا صار سخناً فذلك لانه تدخل فيه
من الخارج اجزاء نارية فاذا اختلطت بالنار احدثت شيئاً متوسطاً بين الحار
والبارد (فتقول) الدليل على وجود الاستحالة ان ترى الماء يصير حاراً بعد
ان لم يكن حراره اما ان تكون له خالطة نارية واما ان لا تكون له خالطة نارية
فان لم تكن له خالطة نارية فيصح قولنا واما ان كانت له خالطة نارية فذلك النارية
اما ان ترد عليه من الخارج اولاً من الخارج فان لم تكن من الخارج فاما ان تكون

قد حدثت الآن او كانت موجودة فيه لكنها كانت كمنته (قنباً) بإبطال
الكون ونقول اما ان منى بالكون للمداخلة اولاً فنحن بذلك (والاول)
باطل لما ثبت من استعالة تدخل الجسمين وايضاً لو جوزنا ذلك
فهاهنا اما ان يكون مع كل جزء من الماء جزء من النار مدخل فيه
واما ان يكون البعض كذلك دون البعض والثاني لا يخلو اما ان
تكون الاجزاء انطالية عن مداخلة النار فيها قابلة للسفونة او غير قابلة
لها والاول يقتضي وجود الاستعالة والثاني يقتضي ان نحس ببعض اجزاء
الماء في غاية البرودة ويضربها في غاية السفونة وايضاً فليس البعض بذلك
اولى من البعض مع اتحاد طية الاجزاء واما ان وجد مع كل جزء من
الماء جزء من النار فلا يخلو اما ان تنكسر جبهة كل واحد منهما بصراقة
الآخر اولا تنكسر فان انكسرت فقد جاء من الاستعالة وان لم تنكسر
فلا يخلو اما ان يكون الملاقى لاحد الجبهتين ملبساً للآخر اولا يكون
فان لم يكن لم يكن الجزء المتداخلين وان كان فاذ لم يستل الماء بايدينا وجب
ان نحس من سطح ذلك الجسم الملموس سخونة مثل سخونة النار سارية
في كل ذلك السطح وبرودة مثل برودة الثلج سارية في كله لانه ليس في
ذلك السطح موضع الا وقد حصلت فيه هاتان الكيفيتان ولما بطل ذلك
بطل ما قالوه وايضاً فلان الحار لما كان كامناً بالمداخلة في النار وجب انه اذا
تخلص البارد من الحار والحار من البارد ان يأخذ المجموع مكاناً اعظم وليس
كذلك فان ظهور الحر قد يتبعه العظم واما عند غلبة البارد على الحار
فذلك مما ينقص الجسم نقصاناً محسوساً (ولا يقال) ان ظهور البرد يوجب
فرط مداخلة والمداخلة توجب زيادة الخفاء ونقصان الجسم لان حكم كل

واحد من التداخلين كحكم الآخر في المقدار.

(واما اذا فسرنا الكون) بانحصار الاجزاء في باطن الجسم فيجب ان يكون باطن الماء البلود اسخن من الماء المتسخن لانه اذا سخن فقد تفرقت النيران وكانت قبل ذلك مجتمعة فتكون سخونتها انموى لكننا لانحس بالحرارة في باطن الجسم ولا في ظاهره بل ربما نجد باطنه ابرد من ظاهره الا اذا قيل النار الباطنة لا تحرق ولا تسخن واذا جاورتها النار الخارجية ابرزتها ووجعها مسخنة وذلك اطراف بالاستحالة.

(ومما يدل على بطلان الكون) ان نقول ظهور الكا من اما ان يكون بسبب خارجي اولا بسبب خارجي فان لم يكن بسبب خارجي بل بطبيعته وذاته وجب ان يكون ظاهرا ابدا وان كان بسبب خارجي فذلك السبب اما ان يفيد تلك الاجزاء الكامنة قوة بها تعوى على بروز اوليس كذلك (والاول) قول بالاستحالة (والثاني) لا يخلو اما ان يكون تحريك ذلك السبب له يتوقف على محاسنه اولا يتوقف فان توقفنا وجب ان يكون كل مستحيل عند ما يستحيل بمظم حجه نفوذ الجاذب او الدافع فيه وان لم يتوقف على المماسه بل يكفي فيه مجاورة الشابه فكان يجب ان تحرك الاجزاء المتجانسة بعضها الى بعض بل هذا اولي لان انجذاب الجسم الى مجاوره الاقرب اولي من انجذابه الى مجاوره الا بعدل كان يلزم ان لا يكون «انجذاب الكامن الى الظاهر اولي من العكس»

(ولا يقال) الا تطلب اجذب (لا نقول) الذي يلي جسما من جهة واحدة هو ما يساويه من تلك الجهة فان فصل شي فهو مبائن لذلك الا اذا قيل انه يشتد القوى عند ازدياد الجاذب وهو قول بالاستحالة وايضا فاذا قربنا شئ من جبل كبيرت ونحيناها عنه بسجلة ظهرت نيران عظيمة وكانت على مذهبهم

كامنة

«ان يكون

كانت فيه قلو كان الاغلب اجذب لكن انجذاب الشعلة الى تلك النيران الكامنة
اولى من العكس •

(فان قيل) نحن لا نقول بالكبر بل نقول ان الجسم كان مخلوطا بفضه وانما
استحال الى الحر لان البارد قارق ظاهره وباطنه (فنقول) اذا قارق البارد
فاما ان يضاف اليه من الاجسام الحارة ما يسد مسده او لا يضاف فان لم يكن
وجب ان يكون كل مستحيل ينقص حجه لو يكون كل مستحيل يتخلل
ويتنفس فان كان ضده يسد مسده على سبيل الورود من خارج فلم صار ما يرد
بعد الحرارة ينقص حجه الا ان يقال الذي يرد لا يرد عليه من الخارج شيء
والنبي يصير حارا يرد عليه من الخارج شيء وذلك نمحكم وايضا فالحر اذا صار
باردا وجب ان لا يصير حارا مرة اخرى لان في اول الامر صار صرفا فكيف
يصير بعد صرافته صرفا مرة اخرى (ولنبتل الآن) القول بالورود وذلك
من وجوبه اربعة •

(الاول) ان جبلا من كبريت تحت نار صغيرة قد شعلت بمصباح ثم تبعده
بسجلة فيشتعل كله نارا فان كان ذلك بالورود عليه من خارج وجب ان لا يكون
أكبر من تلك الشعلة •

(ولا يقال) ان النار القليلة للمقدار كثيرة في القوة كما ان القليل من الزعفران
يصبح ماء كثيرا (لا نقول) فيشئذ يكون عوده الى البرودة لاجل مفارقة
تلك النارية القليلة فيجب ان لا يكون النقصان الحاصل عند البرد محسوسا الا
ان يقال النارية لما غفلت استصعبت شيئا كثيرا من الجسم لكننا نقول فما بالها
اذا صارت صرفة ليس معها الرقيق عادت الى عظمتها الاول •

(الثاني الجمد) لذارضع عليه شيء رده فان كان ذلك لتخلل اجزائه جدية

خافذة في ذلك الجسم فاما ان يطرد من اجزاء الجسم الاول شيئا اوليا بطرده
 فان لم يطرد وجب ان يزداد حجمه عند البرودة وان طرد فاما ان يطرد مثل نفسه
 فوجب ان لا ينقص الحجم عما كان لكن الشيء اذا برد ينقص حجمه عما كان
 او طرد اكثر من نفسه فينشأ لا يعود الى الحجم الاول الا بمخالطة حار اكثر
 من البارد النافذ حتى يعود الى الحجم الاول فيكون البارد اقوى في التأثير من
 الحار وهو باطل على مذاهبهم.

(الثالث) ان الاجزاء النارية اذا غدت في الماء فان كان لقوة طييبة وجب
 ان يكون ذلك في جهة واحدة وان كان لسبب خارجي فذلك الخارجي كيف
 يسلبها عن مجاورة مشاكلاتها ويخطئها بضدها.

(الرابع) ان الجسم قد يمتلئ بالحركة والمخضضة وضرب الانسان فتسفن
 بشرته من غير ورود نارية عليها (ومما يدل) على بطلان الكون والنفس جميع ما يدل
 على وجود الكون والفساد.

(والبطلان الآن) فقولنا ان الماء اذا سخن فذلك لانه صار بموضع اجزائه
 نارا (فتقول) اجزاء الماء ان كانت متشابهة لم يتميز بعضها عن البعض في
 استحقاق قبول الا تراه لا جل ان القريب اولى بقبول الاثر من البعيد فكان
 يجب اذا ظهرت السخونة ان نحس فيما ظهرت فيه بكما لها وتماها
 مثل ما نحس بالنار وليس الامر كذلك بل ترى الحرارة تظهر في الشكل
 ضعيفة ثم تشتد.

(ولا يقال) ان ذلك لتخلل اجزاء عديدة السخونة بين الاجزاء النارية
 وذلك لانه يلزم ان يقال الحرارة تعدت من الجزء الاول الى الثالث في
 الاسفان وتركب الوسط وذلك محال مع فرض تساوي الاجزاء كلها واما ان

اختلفت الاجزاء فاختلاف اما ان يكون بحر و بر دلو بكثافة واطافة والاول
 اما ان يكون الحار منها في غاية السخونة وحيث يمتنع ان تشتد السخونة مرة
 اخرى واما ان يكون ضيف السخونة ويزيد سخونة لاجل السخن فيشتد
 حصلت الشدة والضعف في الحرارة واما ان كان اختلافها بالكثافة والاطافة
 فليس يبلغ الفرق بين اللطيف والكثيف من النوع الواحد مبلغ القريب والبعد
 فان كل واحد من اللطيف والكثيف يتبدى الحرارة والاشراق فيها بقرب
 منه ثم فيها يبعد (واذا قد بطلت) هذه المذاهب الثلاثة ثبت وجود الحركة في
 الكيفيات الخمسة •

﴿ الفصل الثالث عشر في آيات الحركة في سائر اقسام الكيف ﴾

(انكر بعضهم) وجود الحركة في الحال والمكان لانها كيفيات غسائية والحركة
 على النفس محال واما القوة واللافة فزعم انها تباين • لا مزجة خاصة
 ويجمع ان يوجد احد همامع الزاج الذي هو من العناصر فاذا الموضوع لمير
 مشترك بينهما فلا يكون بينهما تباين فلا يكون بينهما حركة لان الحركة
 انما تكون من ضد الى ضد •

(ونحن نقول) اما الكيفيات الغسائية فاذا كان حدوثها على التدرج كانت
 ذلك الحركة واما القوة واللافة فانهما وان كانا تباين ليرضين مختلفين لكنهما
 كيف كانا متباينين على ذات الموضوع ويجمع اجتماعهما فيه فينبغي انهما تخادمن
 الكيفيات المختصة بالكيفيات لا تخادف فيها كما ينزاولا حركة •

﴿ الفصل الرابع عشر في الحركة في الاين والوضع ﴾

(اما الاين) فالحركة فيه ظاهرة واما الوضع فهو قابل للحركة لان الجسم الذي
 لا يمكن له كالتلك الاعظم او ما يكون له مكان لكنه لا يخرج عن مكانه كما سائر

(الفصل الثالث عشر في آيات الحركة في سائر اقسام الكيف)

(الفصل الرابع عشر في الحركة في الاين والوضع)

الافلاك اذا تحرك لم تكن حركته مكانية بل انما تتغير نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حلوية له او عجيوية فيه وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون بتغير الوضع •

(فان قيل) التلك كل اجزائه متحرك في المكان وكل ما كانت اجزائه متحركة في المكان فهو ايضا متحرك في المكان فحركة التلك مكانية •

(فتقول) ان حقيقة السكل ماثرة لحقيقة كل جزء فلا يجب ان يكون الحكم الثابت لسكل جزء ثابتاً للسكل فان كل واحد من الاجزاء ليس بسكل مع ان السكل كل فطل ما قالوه وليس من البعيد ان يكون الشيء ذا اجزاء كثيرة بالفعل كالرمل وغيره يستقل كل جزء منه الى مكان الاخر مع ان السكل لا يفرق مكانه وذلك ظاهر •

(وليس لقائل ان يقول) الوضع لا يقبل الاشتداد والتقص فلا يقبل الحركة (لانا نقول) يصح ان يقال للشيء انه اشتد اكسا وانتصابا من الآخر وهذا يدل على انه قابل لهما •

(وليس لهم ان يقولوا) لانتضاد في الوضع فلا تكون فيه حركة (لانا يننا) انه لا يجب ان يكون مامنه الحركة كما هو اليه متضادين بل يكفي ان يكون بينهما ضرب من التعايل وان لم يكن ذلك بالمتضاد •

(وكلام الشيخ) يوم ان حركة الوضع امر استخرجه الشيخ ولم يقف عليه المتقدمون مع اني رايت في كلام الشيخ ابي نصر الفارابي تصريحه بذلك في كتاب مختصره يسمى (بيون المسائل) قال حركات الافلاك وضعية دورية •

(الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها عن المادة وتبدلها بغيرها) (واذا قد بينا) امر المقولات التي تقع الحركة فيها فلتبين الآن ان ماعد اها

مما لا تقع الحركة فيها ولتبدأ منها بالجواهر (فنقول) اعلم اننا قد بينا ان الحدوث قد يكون دفعة وقد لا يكون دفعة ولا يمكن ان يثبت ان حدوث الصور الجوهرية انما يكون دفعة الا اذا بينا انه يصح تبديلها وتغييرها وتقل حدوثها فثبت ذلك اولا والخلاف فيه يقع مع المتكررين للكون والفساد فكما ان بعضهم منع من الاستحالة وسلم الكون فبعضهم منع من الكون وسلم الاستحالة وهؤلاء هم الذين يحملون المنصر واحدا اما النار ويكونون عنها سائر العناصر بزيادة التكاثف او الارض ويكونون عنها البواقي بزيادة اللطافة او شيئا متوسطا ويكونون منه البعض بزيادة اللطافة والبعض بزيادة الكثافة ويزعمون ان ذلك المنصر مع اختلاف درجات التخلخل والتكاثف محفوظا لطبيعة •

(والذي يدل) على فساد قولهم نعمان الاول ادلة عقلية والثاني اعتبارات حية (اما الادلة العقلية) فقد ذكر الشيخ وجوبها (الاول) اما من ان كل ما يصح عليه الكون والفساد فانه تصح عليه الحركة الطبيعية وذلك ينكس جزئيا بان بعض ما تصح عليه الحركة الطبيعية لا يصح عليه الكون والفساد (الثاني) ان اختصاص الجزء المعين من عنصر بجز معين من حيزه اما ان يكون لطيفه اولا لطيفته والاول باطلا لما شاهد من حصول الاجزاء المتساوية في الطبيعة في اجزاء متباعدة وان لم يكن ذلك لطيفته فاما ان يكون ذلك لاجل ناقل نقله الى ذلك الموضع وهو باطل لانه القسري بعد الطبيعي فلو قد راعى الناقل فلا بد من سبب لحصوله في الاجاز فيق ان العدة وفيه ان الجزء المعين كان في ابتداء تكونه حاصلا في حيز تخصص حدوثه به عن العلة واستمر بعد ذلك وهذا انما يقتل اذا كانت صورها حادثة •

(والذي يحول عليه) ان النار مثلا جسم ولا شك ان جسيمها متأثرة بناريتها

فشخص تلك النارية ليس لهايتها ولوازمهايتها والالكان وعما منحصر
في شخص واحد وذلك محال فإذا ذلك الشخص بسبب الموارض و ذلك
لا محالة يكون بسبب المادة كما عرفت .

(فقول) ليس علة شخص تلك النارية طيبة ذلك المحل لان ذلك المحل كما
يقبلها قبل مثلها ضرورة وجوب اشتراك المثلين في الصفات الواجبة فإذا
العلة في شخص تلك النارية اعراض مخصوصة موجودة في المادة ومعلوم
ان الاعراض توابع الصور فالاعراض المخصصة لهذه النارية ان كانت
مماثلة لتلك الصورة لزم الدور وان كانت مماثلة لصورة اخرى موجودة
في تلك النارية فقد كانت قبل هذه الصورة صورة اخرى فهذا الصورة
حادثة ثم الصورة السابقة ان كانت مساوية لهذه الصورة في النوع اتمتع
زواياها وحصول هذه لان الصورة المتجددة اذا توفرت ملائمة المادة لها
ولو كانت السابقة بمثل المادة المتجددة كان ما يجمل المادة ملائمة للمتجددة بمثلها
لا محالة ملائمة لتلك السابقة لا يكون محالاً لها وحينئذ يتمتع بتجدد الصورة
المتجددة هذا خلف واما اذا كانت السابقة مخالفة للمتجددة كان ما يجمل المادة
ملائمة للمتجددة بمثلها منافية للسابقة فلا جرم تنعدم تلك السابقة حتى توجد
المتجددة وظاهر ان كل صورة عنصرية لا ينحصر نوعها في شخصها فقد كانت
مادتها موصوفة قبلها بصورة اخرى تخالفها وذلك يدل على وجوب الكون
والفساد (ومما يدل) على ذلك ان القبة الجسانية لا تخفى على البقاء الغير
المتناهى فتكون حادثة لا محالة .

(واما النوع الثاني) من الادلة (١) فاعلم ان الناصر كما ستعرف اربعة والذي يدل
على انقلاب الماء ارضاً ان اهل الاكسبر يفقدون المياه الجارية احجار اصلية

فان قيل تلك المياه تخالطها اجزاء ارضية صغيرة جدا وعند التقطع بالاجزاء
 المائية بالتبخير وتبقى الباقية على مزاجها المستحكم بالارضية (فنقول) لو كان
 كذلك لكان في تلك المياه من المتشور وما يخل (١) - حقا هذا الجبر وتصور طالة
 ومن جذا اياه بقدر من الماء المصعد القطر المردد مرات تعد اضعاف ذلك
 ولما لم يرف ذلك الماء عشيرة اصلا بطل هذا السؤال (ويقر ب من ذلك)
 انا اذا اخذنا ماء القلي المصفي غاية التصفية وخططنا بالمثل الذي طبع فيه المرتك
 و صفيانا غاية التصفية ثم خططنا جميعا فانه يحصل منه شيء يسوية لبن العذراء ثم
 ينقد في نفسه حبرا جاسيا فذلك ماء اقلب ارضه (واما انقلاب الارض
 ماء) فاهل الجبل يخذون مياهها حادة ويحلون فيها اجساد اصلية « حبرية »
 (فان قيل) تلك الاجساد كانت فيها مياه كثيرة لكنها كانت شديدة الاختلاط
 بملفها من الارضية فاذا دبرت بالمياه الحادة ضيف الامزاج وتخلصت
 الاجزاء المائية عن الارضية واختلط بذلك الاجزاء المائية من ذلك الماء العاد
 قدر صالح ثم انه مع ذلك لا يخل الا بالبرق الذي يخرج من كمال اجزاء المتصرفة
 المتفرقة في الهواء وهي اذا بردت ثقلت فزلت واتصلت عند النزول فيصل
 منها قدر صالح يخرج بالهلول الاول فيصير في الحس كأنه ماء جار »
 (وبالجملة) فالملح والنوشادر الهولان كالمياه الجارية مع انما لا تشك في وجود
 ارضية كثيرة هناك ولذلك يتقدمها ادنى حرارة

(فنقول) الاجزاء الرطبة ان كانت متلوبة في المقدار فكيف صارت غالبة
 عند الانحلال وان كانت مساوية مساوية لكنها كانت متلوبة في الظاهر وجب
 ان تكون غالبة في الباطن وليس الامر كذلك ويقر ب من فرضنا ان الاجسام
 تقع في المالح فتصير ملحا ثم ان الملح يخل بالرطوبة ويصير ماء زلالا »

(١) كذا في الاصول قدامه ١٢ « صلدة

(ولما اخلاب الهواء ماء) فمن وجهين (الاول) ان القدح اذا وضع على الجمد بحيث يبقى طرفه خارجا عن الجمد ويشد رأسه فانه يجتمع فيه ماء كثير ويجتمع ايضا فوق موضع تماس الجمد شيء كثير كقطر وليس ذلك للرشح اذ الرشح حيث يكون الاناء واسحا ولانه بالماء الحار اولى ولان ذلك الجمد ربما لم يخلل منه شيء بل كل كان الجمد بمنى من التحلل كان هذا المعنى اكمل ولان الماء لا يتصدف كيف اجتمعت القطرات على طرف الكوز مع ان الجمد اسفل منه فاذ كان ذلك لاجل ان الهواء استحال ماء

(فانزل) لو كان ذلك لاستحالة الهواء ماء وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلئ الكوز ولا راء كذلك بل يحصل قدر من الماء في زمان يسير ثم لا يزيد مثله في مثل ذلك الزمان بل السبب في ذلك ان الاجزاء المائية كانت متشرة في الهواء المحصور في الكوز فكلما برز منكم نزلت فاصلت وانفصلت بشكها من الهواء الى قعر الكوز فكلما استغنى عن الماء من الهواء بالا حذار لم يصل مددها ولم يزد ما فيها (وقول) في الاصل ان الاناء قد يبرد بالجمد فيركبه ندى من الهواء كما انقطعت مدالى اي حدثت ولو كان السبب هو ما قاله المشكك لكنا اذا نحننا تلك القطرات وجب ان لا تعود مرة اخرى لان الاجزاء المائية كلها انزلت في المرة الاولى في الهواء صرفا (الا ان يقال) انها وانزلت فقد صعدت اجزاء اخرى مائية ولكن ذلك باطل اذ ليس هناك جزء مصعد (وقوله) لو كان ذلك بسبب احالة الهواء وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلئ القدح (جوابه) ان تبريد الجمد مغلوب بتسخين حرارة اله الم فلا يتمدى تبريد الجمد من الهواء القريب منه جدا فاذا آاحاله ماء لم يكن لذلك الماء من البرد ما للجمد فيكون ضعيف البرد فلا يقوى على احالة هواه آخر ماء بل

يصير كالحجاب من وصول تأثير الجمد الى هواء آخر ثم اذا لقطت تلك القطرات قدزال للانعكاس فلا جرم تعود تلك الا حالة و لذلك قال الشيخ كلما لقطته مدالى اي حدثت •

(الثاني) انه قد شو هذا الهواء العاصي اصق ما يكون ثم يتعد دفعة من غير بخار يصعد اليه لوضباب ينساق اليه ثم انه يصير سحابا متلبا ومقدار ذلك رمية في رمية ثم يعود الهواء مضافا ثم يتقدم مرة اخرى ويدوم ذلك الى ان يتعد من هذا الوجه على تلك البقعة تلج عظيم وليس ذلك الا هواء استعمال ماء •

(قال بعضهم) يحمل لن يقال الاجزاء المتصرفة المتفرقة المتصعدة الى الجو البارد لما عرض لها برد هبطت من فضاء المحيط الى ضيق المركز واجتمعت وصارت سحابا واذا غوى بردها انتهت الى بحر ما خرف بردت واجتمعت فاتصلت سحابا متلبا ولو كان ذلك لاستعالة الهواء لاتصل مدد التلج لاتصال مدد البرد بالتلج الواقع على الارض فكان لا يجسى الجو الا بحر حادث وليس كذلك فان يوم الصحو عن المطر ابرد من يوم الغمر لان الهواء الملاصق للتلج النازل على الارض اولى بالبرودة من الذي في اعالي الجو فلم لا ينكف ويصير ماء او ثلجا كما تنكف في الجو العليل والهواء الذي عندنا اكثف من هواء الجو واشد استمدادا للاستعالة (وهذا الذي ذكره) هذا المتعرض منبه فلتترك ذلك الوجه •

(واما انقلاب) الهواء ذرا فذلك اذا لمح على الحسكر بالنفخ والنفق ومنه من الدخول والخروج فانه عن قرب يستحيل ما فيه نارا وكذلك اذا قربنا شعلة من جبل كبرت ظهيرة غير ان عظيمة وليس ذلك الا انقلاب الهواء والارض نارا (واما انقلاب النار هواء) فهو المنفق عليه وذلك

عند انطفاء النار •

(و اما انقلاب الارض نارا) قد قلنا يدل عليه ان الحطب اذا كان رطبا كان عاصيا على النار فاجتمع منه دخان كثير وذلك هو الاجزاء العاصية منه وان كان اليابس لم يدخن او ان دخن دخن قليلا وليس يمكن ان يحول السبب فيه ان الارضية في الرطب احكثر والهوائية في اليابس اكثر فلا جرم الثقل الذي يصعده الحر من الرطب احكثر (لانا نقول) ربما كان اليابس اقل فقلنا ان ذلك لاجل ان انقلاب الارض الى النار اسهل من انقلاب الماء اليه لان الماء في غاية البعد عن النار (وغريب منه ايضا) ان اليابس يتعيل دفعة واحدة نارا وليس ذلك الا لاستعالة كل ما فيه من العناصر •

(و اما انقلاب الماء نارا) قد قال الشيخ ما بنت قنعة صغيرة شددنا رأسها ووضعناها في آون فما لبثنا حتى انشمت وخرج كل ما كان فيها نارا ومعلوم ان الماء الذي كان فيها لم يمتزج به اجزا من نظرية لا بان كانت كامنة فيها ولا بان نفذت ودخلت فيها لعدم المنفذ في القنعة فاذا الماء الذي كان فيها انقلاب الى الهوائية والنارية (هذا جملة) ما ذكرنا من هذه الامارات في آيات الكون والفساد واما تفصيل مذهب القائلين بالاشكال فسيأتي في باب المزاج •

﴿ الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدودها بالحركة ﴾
(برهانه) ان الطبيعة الجوهرية غير قابلة للاشتداد وما يكون كذلك كان حدوثة دفعة لا على التدرج بيان انها لا تقبل الاشتداد وانها ان قبلته فاما ان يكون في وسط الاشتداد يبقى نوعا اوليا يبقى فان بقي فالتغير لم يكن

(الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدودها بالحركة)

في الصورة بل في لوازمها وإن لم يبق فذلك عدم الصورة لا اشتدادها ثم لا بد وإن تحصل عقيها صورة أخرى فذلك الصورة المتماثلة إما أن يكون فيها ما يوجد أكثر من واحد أولا يكون ذلك فأن وجد ذلك فقد سكنت تلك الحركة وإن لم يوجد فهناك صور متساوية الوجود.

(ثم في هذا المقام) يمكننا أن نتمم الحاجة بطريقتين (الأول) يلزم منه تالي الآتات وذلك محال وهو يتقضى بالحركة في الكيف (الثاني) أن نقول بالحركة تستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا يصح عليها الحركة في الصورة وبه يظهر الفرق بين الحركة في الكيف والحركة في الصورة لأن الموضوع فني في وجوده عن الكيفية فيصح أن يتحرك في الكيف أما المادة فغير موجودة بدون الصورة فلا يمكن أن يتحرك في الصورة (ولكننا إذا تمننا) الحاجة بهذا الطريق وقع الكلام الأول ضا ئا فان هذا القدر كاف في إثبات المطلوب فإذا التفتنا في هذا الباب ذلك.

(ونتحققه) أن الحركة في الصورة إنما تكون بتماثل صور لا توجد واحدة منها أكثر من آن وعدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات فإذا ليس بشئ من تلك الذات زمانا وكل متحرك فانه باق في زمان الحركة فإذا ليس بشئ من هذه الذات يتحرك أصلا وهو بخلاف الكيف لأن عدم الكيفية لا يوجب عدم الذات بل الذات تكون باقية في جميع زمان الحركة في الكيف.

(وها هنا موضع بحث) فان قوله عدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات أن معنى به أن عدم الصورة يوجب عدم الجملة الحاصلة منها ومن عليها فذلك حق ولكن الجسم لا يحل التحرك تلك الجملة حتى يضره عدم الجملة كما أنه لا يحل

المتحرك في الكيف الجملة الحاصلة من الكيف والمحل حتى لا يلزمه المحال بل المتحرك محل تلك الصورة وحده كأن المتحرك في الكيف هو محل الكيف وحده وإن عني به أن عدم الصورة يوجب عدم المادة فالامر ليس كذلك والا كانت المادة حادثة وكل حادث فله مادة فلهادة مادة الى غير النهاية وذلك محال ومع ذلك فإن لم يكن هناك شيء واحد محفوظ الذات مع تلك المتعاقبات كان الحادث فنيا عن المادة وهو باطل وإن وجد فيها واحد محفوظ للذات لم يكن زوال الصورة عن ذلك الشيء موجبا لعدمه •

(والسبب) أن الشيخ اورد على نفسه سؤال في باب كيفية تلقى الميولي بالصورة وهو أن الصورة النوعية زائلة فيلزم من زوالها عدم المادة (ثم اجاب) عنه بأن الوحدة الشخصية زيادة متخلفة بالوحدة النوعية للصورة لا بالوحدة الشخصية وإذا كان هذا قول الشيخ فيتمتعير أن تقع الحركة في الصورة فلا يلزم من بطلان تلك الصورة عدم المادة بل الحق أن المادة باقية بعد عدم الصورة وإذا كان كذلك كانت الحجة المذكورة ولما كانت الحجة الأولى لا تتم إلا بهذه الحجة فهذا الشك يكون قادحا في المجتنبين •

(ثم أن الشيخ) بعد التراجع من هاتين المجتنبين اورد حجة أخرى وبين ضيقها وهي أن الجوهر لا ضد له فلا يكون فيه حركة لأن الحركة سلوك من ضد الى ضد ثم انه قد ح فيها باننا ان اعتبرنا في المتضادين تماقهما على الموضوع فالصورة لا ضد لها وإن لم نعتبر ذلك بل يكفي تماقهما على المحل كان للصورة ضدان للمائية والنارية معيان وجوديان مشتركان في محل واحد وتماقبان عليه وبينهما غاية لتلافي وايضا قد بينا ان مامنه الحركة وما اليه لا يجب ان يكونا متضادين على كل حال •

(ثم انه) هذا الفراغ من الاستدلال اورد شبهة من اثبت الحرك في الصورة وهي ان المني يتكون حيوانا يسير ايسيرا واليد يتكون نباتا يسير ايسيرا (واجاب عنه) ان المني الى ان يتكون تعرض له تكومات اخر تصل مايتها احتمالات في الكيف والكم فيكون المني لا يزال يستحيل يسير ايسيرا وهو بعد مني الى ان يبلغ حد انسلخ عنه الصورة النوية وبصير طقة وكذلك ساله الى ان يصير مضغة وبعدة عظما لكن ظاهر الحال يوم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة اخرى وليس كذلك بل هناك انتقالات تدفع في الصور تخلفها حركات في الكيفية فهذا مجموع ما ذكره استدلالا واضرا احبا .

(والذي) نزل عليه في هذا الباب (الحجة الاولى) وهي ان المادة لو تحركت في صورتها الجوهرية ثم منتهى الآلات ولا شك ان هذه الحجة بينها قاعدة في الحركة في الكيف فالجواب ان يقال ان كل واحدة من تلك الكيفيات التعاقبية تبقى زمانا ويكون السلوك من التماس الى السواد وان كان في الحس سلوكا مستمرا الا ان في الحقيقة هناك توقفات وانتقالات خفية لم يتم به ان قاطع على ان ذلك السلوك مستمر في الحقيقة وانما الاعتماد فيه على الحس والسلوك المستمر حسا لا يتبع من وجود توقفات في لزمنة صغيرة جدا لاسيما والزمان يقبل القسمة الى ما لا نهاية له .

(ومما يؤيد ذلك) ان الشيخ حكى في ابطال الشاع حجة وهي انه ان كان يجب ان تكون نسبة زمان حركة الشاع الى شيء على مددرا عين الى زمان حركته الى الكواكب الثابتة نسبة للمساقتين فيجب ان يظهر بين الزمانين تفاوت محسوس فقال هذه العجبة فاسدة لانه يمكن ان يفرض زمان غير محسوس

تصيرا وتحصل فيه الحركة التي للشماع الى الثوابت ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان الى غير النهاية فيمكن ان يوجد فيه جزء نسبتة اليه نسبة المسافة القصيرة الى المسافة البعيدة ومع ذلك يكون الزمان العظيم والصغير محسوبين نصرا (فاقول) لما كان الامر كذلك فكيف يدل السلوك المستمر حسا على ان ذلك السلوك مستمر في الحقيقة بل لو لم يلزم على الحركة في الكيف شيء من المحالات لكان من الواجب عليهم ان لا يجزموا بوجودها مبرلين في ذلك على الاستمرار الحسي بعد ان علموا ان الزمان الغير المحسوس يمكن انقسامه الى العدد الذي قالوه فانه لو حصل التوقف في جزء من الف الف جزء من ذلك الزمان الغير المحسوس لم يكن ذلك السلوك مستمرا في الحقيقة ولم يكن ذلك حركة ولما ثبت ان الحركة في الكيف لم تقم عليها حجة يستد بها بل يلزم من وجودها ثبوت الآفات لزوما لا مذهب له وجب القول بثبوتها فقد عرفت ان العجة الدالة على ثبوت الحركة في الصورة الجوهرية دالة ببينها على ثبوت الحركة في الكيف وان الذي تمسك به مشبوا الحركة في الصورة الجوهرية هو الذي يتمسك به مشبوا الحركة في الكيف وهو السلوك المستمر حسا .

(وان الجواب عنهما) جواب واحد وهو ان المستغرق الحس يحتمل ان يكون غير مستمر في الحقيقة (ولشئ الحركة) في الكيف ان يقولوا اذا حصل الوقوف في الحركة في الكيف فلا يخلو اما ان يكون الاستعداد في الحركة لا يتوقف واما ان يكون قد وقف ايضا فالاول فيه تسليم للتغير المتصل المستمر واما الثاني فيوجب ان تستمر تلك الكيفية وان لا يحدث بعد زمان كيفية اخرى لان الاستعداد عند حدوث تلك الكيفية الثانية كهر

قبل حدوثها وإذا كان كذلك استحال حدوث تلك الكيفية الثانية فهذا
ايضا كلام مختل وناقض نظر •

(الفصل السابع عشر في تقي الحركة عن باقي المقولات)

(اما المضاف) فهو طيبة غير مستقلة بنفسها بل هي تابعة لتبرعها فان كانت
متبرعها قابلا للاشياء الاخص كانت الاضافة ايضا كذلك فانها لو بقيت على
حد واحد عند تغير متبرعها الى الاشتداد والتقص اشعر ذلك باستقلالها
بنفسها (ومن هذا يعرف) ان ما يقال من ان حال الانتقال في الاضافة يكون
وفاة فيه نظر •

(وامامتي) فقال في النبذة ان وجوده للجسم بواسطة الحركة فكيف تكون
الحركة فيه فان كل حركة كما سيظهر في مني ظهور كانت فيه حركة لكان لامي مني
آخر هذا خلف وقال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال فيه والحادفة لان
الا انتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون مضافة (اقول) لا منافضة
بين هذين القولين فان الانتقال مضافة غير والحركة غير •

(ثم قال) ويشبه ان يكون حال مني كحال الاضافة في ان الانتقال لا يكون
فيه بل يكون الانتقال الاول في كم او كيف ويكون الزمان لازما لذلك
التغير فيعرض بسببه فيه التبدل •

(اقول) هذا هو الرأي الحق لان مني نسبة الشيء الى زمانه والنسبة طيبة
غير مستقلة فهي تابعة لموضوعاتها في التبدل والاستقرار (وهكذا القول) في
الجدد لانها مقولة نسية •

(واما مقولة ان يضل وان يضل) فيضم اثبت الحركة فيها والحق بطالانه
لان الشيء اذا انتقل من التبرد الى التسخين فلا يحلو اما ان يكون التبرد باقيا

الفصل السابع عشر في تقي الحركة عن باقي المقولات

اولا يكون ومحال ان يكون باقيا لان التبرد توجه الى البرد والتسخن توجه الى السخونة والثمنى الواحد في الزمان الواحد لا يكون متوجها الى الضدين وان لم يبق التبرد فالتسخن انما وجد بعد توقف التبرد وبينهما زمان سكون فليس لامحالة هناك حركة من التبرد الى التسخن على الاستمرار.

(واما الذي يقال) من ان الشيء قد يسلخ من اتصاله بالفعل يسيرا يسيرا لامن جهة تنقص قبول الموضوع لتمام ذلك الفعل على هيئة واحدة بل من جهة هيئة فذلك اما لان القوة تبرز يسيرا يسيرا ان كان الفعل بالطبع واما لان المزية تنسخ يسيرا يسيرا ان كان ذلك الفعل بالارادة واما لان الآلة والاداة تاكل يسيرا يسيرا ان كان الفعل بهما وفي جميع ذلك تبدل الحلق اولا في القوة او المزية او الآلة ثم يتبعه التبدل في القاطية فيكون التبدل في القاطية بالتبعية ونحقيقه ما ذكرنا من ان الفعل والاقوال حالتان نسبتيان تبعا معروضيهما في الثبات والتبدل واما على من هذا البحث ساقطه.

(الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون)

(اعلم) ان الجسم اذا لم يكن متحركا في مكانه فهناك امران احدهما حصوله المستمر في ذلك المكان المميز والثاني عدم الحركة عنه مع ان من شأنه ان يتحرك وانما اعتبرنا هذا القيد حتى لا يلزمنا كون الاعراض والمعارف ساكنة. (واذا عرفت ذلك فنقول) ان الحكماء اتفقوا على تخصيص اسم السكون بالامر المدي ولم في ذلك حجة.

(العجة الاولى) ان الناس اتفقوا على ان المفهوم من لفظ السكون مقابل للمفهوم من لفظ الحركة وهذه المقابلة لا تتحقق الا اذا فهمنا من لفظ السكون الامر المدي لا الوجودي وذلك لان المتقابلات يجب ان تكون حدودها

(الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون)

متقابلة ثم لا يخلو اما ان نحدد الحركة اولاً ثم نطلب للسكون حد اقبال حدها
او بالعكس فان كان بالوجه الاول فاما حددنا الحركة بانها كمال اولها بالقوة فاهنا
الفاظ ثلاثة الكمال والاول والقوة فلا بد وان تأخذ في حد السكون ما يقابل شيئاً
منها واذا جعلنا السكون امراً ثبوتياً فلا بد من حفظ لفظ الكمال في حيثيتين
ما يقابل احد اللفظين الآخرين لما هكذا (السكون كمال ثابت لما بالقوة)
او هكذا (السكون كمال اول لما بالفضل) والاول يقتضي ان تكون قبل كل
سكون حركة والا لم يكن السكون ثانياً والثاني يقتضي ان تكون بعد كل
سكون حركة والا لم يكن السكون اولاً ولما لم يقتض مضهوم السكون احد
الامرین بطل الحدان المذكوران وبقي ان يورد في رسم السكون مقابل
الكمال وهو الامر العدمي واما اذا رسمنا السكون اولاً وعيناه به الامر
الثبوتي وهو حصوله في الجيز فلا يكتفى ان نرسمه الا بما يشتر باستمرار
ذلك الحصول وذلك لا يمكن الا بذكر الزمان اولوا حقه بان نقول انه
الحصول في المكان الواحد زماناً او اكثر من اثنان والحصول في المكان بحيث
يكون قبله وبعده فيه وكل ذلك مما لا يعرف الا بالزمان الذي لا يعرف
الا بالحركة التي وصفنا انها لا تعرف الا بعد معرفة السكون فيلزم الدور ولما
بطل ذلك عين ان يجعل رسم الحركة اصلاً ويطلب منه رسم السكون بحيث
يكون مقابلاً له وذلك لا يتأتى الا اذا كان السكون امراً عديمياً

(الحجة الثانية) ان في كل صنف من اصناف الحركة سكوناً يقابله فظنوا
سكوناً يقابله والاستعالة سكوناً يقابلها وكان السكون المقابل للاستعالة ليس
هو الكيف المستمر بل عدم ذلك التغير فكذلك السكون المقابل للانتقال
ليس هو الاين المستمر بل عدم التغير في الاين وبالجملة فهذا بحث تعقلي *

﴿ الفصل التاسع عشر في أن المقابل للحركة أي سكوت هو ﴾

(زعم) بعضهم أن المقابل للحركة هو السكون في مبدء الحركة لاني نهايتها لوجود (أحدهما) أن الحركة متأدية الى السكون في نهايتها والشيء لا يتأدى الى مقابله (وثانيهما) أن السكون في النهاية كمال للحركة وكمال الشيء لا يكون مقابله .

(واحتج الشيخ) على صحة هذا المنصب في النجاة بأن السكون ليس عدمية حركة انفتت والا لكان عدم الحركة يتوهم للجسم في مكان خارج سكونا حتى لو وجد الجسم متحركا لاني ذلك المكان كان ساكنا وهذا باطل فان عدم المقابل هو السكون في المكان الذي تنأى فيه الحركة والحركة في المكان بينه مفارقة للمكان بينه مقلقة للمكان بينه فبالحركة عنه لا بالحركة اليه فاذا السكون المقابل لما يقابل الحركة عن المكان لا بالحركة اليه في التمام حيث العجبتين الاوليين (فقال واما العجة الاولى) فهي باطلة لان الحركة الى الجسم متأدية الى عدم تلك الحركة بالاتفاق فاذا جاز تأديها الى عدمها فاي مضرة في أن يكون ذلك عدم هو المقابل (واما الثانية) فجوابها أن السكون في المنتهى ليس كمالا للحركة كيف ويمتنع تحققه مما بل هو كمال المتحرك .

(واعلم) أن الحق هو أن السكون في المكان مقابل للحركة منه واليه قال السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك الى جهة ساكنا في الجسر تلك الجهة بل هو عدم كل حركة ممكنة في ذلك العجز نعم أن جعل السكون المقابل هو الذي يطرء على الحركة كان ذلك هو السكون في النهاية وأن جعل السكون المقابل هو الذي يطرء عليه الحركة كان ذلك ظاهر السكون

في البداية وان جعل السكون والمقابل هو الذي يمكن ان يطرء على الحركة وان طرء عليه الحركة مما فذلك غير موجود اصلا لان السكون في البدء يتمتع تأخره والسكون في المنتهى يتبع تحسنه وايضا فلو اوجبت ان يكون المقابل للحركة الطبيعية سكونا طبيعيا كان المقابل للحركة الطبيعية لي فوق هو السكون الى فوق لان ذلك هو الطبيعى والمقابل للحركة الطبيعية الى السفل هو السكون المقابل الى السفل لان ذلك هو الطبيعى فينتد يكون السكون المقابل هو السكون في المنتهى.

﴿ الفصل الثرون في ان الجسم كيف يتخلو من الحركة والسكون ﴾

(وذلك) عند امور ثلاثة (الاول) الجسم الذي يتمتع بخرجه عن حيزه مثل كليات الافلاك والناصر في غير متحركة عن امكنها ولا ساكنة ايضا لان السكون اسم الحركة مما من شأنه ان يتحرك فاذا لم يكن من شأنها الحركة لم تكن ساكنة بل هي ثابتة في احوالها لا ساكنة ولا متحركة.

(الثاني) الجسم اذا لم يماسه محيط واحد اكثر من انه واحد مثل الجسم الواقع في ماء سبال او هو انه يتحرك بحيث لا يحيط به سطح من الهواء والماء اكثر من آل واحد فذلك الجسم غير متحرك لعدم تبدل اوضاعه بالنسبة الى الامور الخارجة عنه ولا ساكن ايضا لانه غير ثابت في مكان واحد زمانا والسكون لا ينفك عن ذلك.

(الثالث) انتهاء الحركة وانما هو ليس الجسم فيه ساكن ولا متحرك كالان الحركة منقسمة فيمتنع وقوعها في الآن فاذا استحال كون الجسم متحركا في الآن لم يكن ساكنا لان السكون عدم الحركة.

(فصل الثرون في ان الجسم كيف يتخلو من الحركة والسكون)

﴿ الفصل الحادى والمشررون في الوحدة البديهة للحركة ﴾

(قد عرفت) ان الحركة متعلقة بأمور ستة وفروعها متعلقة باحد تلك الامور لا محالة فيدعى ان وحدتها متعلقة بوحدة موضوعها وزمانها وماهى فيه اما وحدة الموضوع فامر لا بد منه في وحدة كل عرض فان الياض الموجود في احد الجسمين غير الموجود في الجسم الآخر ولا بد ايضا مع ذلك من وحدة الزمان فان الجسم اذا عاد يياضه بعد زواله لم يكن العائد هو الاول فاذا لا بد في وحدة كل عرض من وحدة الموضوع ووحدة الزمان فكذلك الحركة لا بد لها في وحدتها من وحدتيها •

(واعلم) ان وحدة ما فيه الحركة غير لازمة لو وحدتها لانه يمكن ان يكون متحرك يقطع مسافة يستحيل مع ذلك ونحو بحيث يكون الابتداء والانتهاء لنفسه واستحالة ونحو واحد فيكون هناك التحرك والزمان واحدا والحركة ليست واحدة فظاهر ان وحدة ما فيه الحركة غير لازمة لو وحدتها فالحركة الواحدة هي التي موضوعها وزمانها ومسافتها واحدة فان لم توجد وحدة هذه الثلاثة لم تكن الحركة واحدة •

(واقول) وحدة الحركة لا تنطق بوحدة المحرك ووحدة المبدء والنتهى لما للمحرك فلا تارة قد رما محركا وقيل انقطاع تحريكه او معه يوجد محرك آخر كالمحرك قد رما مفاتيح يجذب الحديد ثم فسدت طيعة في آن وهناك مفاتيح أخرى ذلك الآن بحيث لا يكون بين تطيل الاول وابتداء الثانى بالتحريك فاصلة كانت الحركة لاحالة واحدة وكذلك الماء المتسخ بنيران متلاحقة فان ذلك التسخن يكون واحدا مستمرا (اللهم الا ان يقال) انه يحدث في تلك الحركة بسبب نسبتها الى المحركين كثره وانقسامها ولكن مثل هذا

ثلاثة { المحركات { الانقسام

الاتقسام لا يبطل الوحدة إلا اتصالاً للمركبة كما أن الحركة التلقينية مع اتصالها
تعرض لها انقسامات بحسب الشروق والغروب والمسامتات وأما وحدة
المبدء فهي غير كافية لأن الجسعين قد يتحركان من البياض أحدهما إلى السواد
وثانيهما إلى الاشفاف ووحدة المنتهى أيضاً غير كافية لأن الوصول إليه
قد يكون دفعة من غير حركة وقد يكون على التدريج والتدريج يمكن وقوعه على
نوعين من السلوك ووحدةهما ما غير كافية لأن السلوك من المبدء إلى المنتهى
يمكن أن يكون بطرق كثيرة إما في المسافات فقد يقصد من مبدء معين إلى
منتهى معين تارة بالاتقامة وتارة بالاستدارة وإما في الكيف فلا يقال من
البياض إلى السواد قد يكون من الصغرة إلى الحبرة ثم إلى القسمة وقد يكون من
المستقيمة إلى الخضر ثم إلى النيلة وقد يكون من النيرة إلى السواد فارقاً أن
اتحاد المبدء والمنتهى غير كافٍ وإما إذا اعتبرنا وحدة الموضوع والزمان
والمسافة وجب اتحاد المبدء والمنتهى فالجواب عن وحدة الحركة بهذه الثلاثة
(وأما الذي يتعلق به) منكر وأوجهة كثيرة ~~كأن كل حركة~~ هي منقسمة
إلى الماضي والمستقبل والذي في الماضي غير الذي في المستقبل وهما معدومان
والآن الحاضر موجود فكيف يكون الممدوم متصلاً بالموجود فهو مع أنه
مشكل جداً إلا أن جوابه ما ذكرناه من أن الحركة بمعنى الكون في الوسط
أمر موجود ويكون أبدأين الماضي والمستقبل •

(وأما الذي يقولون) من أن الحركة غير ثابتة فهي ليست بواحدة (جوابه)
أن الوحدة التامة تخص من الوحدة المطلقة ولا يلزم من تقي الخاص نفي
العام وإيضاح الحركة بمعنى الكون في الوسط غير منقسمة وهي محفوظات الذات
كأية إلى أن يسكن الجسم وأما الحركة بمعنى القطع فإنها تم عند البلوغ إلى آخر

المسافة لان التمام هو الذي ليس شيء منه خارجا عنه فاما كان ليس شيء منه الا وقد حصل فهو تام الوجود .

﴿ الفصل الثاني والعشرون في ان الحركة المستديرة اول بهذه الوحدة من تغيرها ﴾

(اولي الحركات) بهذه الوحدة المستوية التي لا اختلاف فيها وتلك هي المستديرة لوجوب (الاول) ان المسكانية ان كانت طبيعية فهي تشتد في الاخير وان كانت قسرية فهي تشتد في الوسط وتضع في الاخير (والثاني) ان الواحد يكون تاما والثاني هو بعض الواحد والاول بالتمام هو المستديرة لان الزيادة عليها غير ممكنة لذاتها فان الدورة اذا تمت لا يمكن الزيادة عليها بل ربما تكررت (واما المستقيمة) فهي اذا تمت قيس تمامها لان الزيادة عليها غير متوالة بل لا تقطع المسافة كقطر الدائرة (فان قيل) بل المستقيمة اول بالتمام لوجوب (الاول) ان المستقيمة لما ابتداء ووسط ونهاية وليست الدائرة كذلك (الثاني) ان المستقيمة تتحرك وتتم والمستديرة لا تتم ولا تقطع ضد حد (فنقول) في حل الاول ان وحدة الواحد اتم من وحدة المدغم انه ليس فيه ابتداء ومطرف ونهاية فكذلك الدائرة لقوة وحدتها لا يوجد فيها اذن (وحل الثاني) ما بينا ان المستقيمة تقطع لالتام عليها بل لا تقطع مساويا واما المستديرة فكل دورة حصلت فقد تمت في ذاتها وما يوجد بعد هاتكون دورة اخرى فبطل ما ذكرناه .

﴿ الفصل الثالث والعشرون في الوحدة النوعية والجسمية للحركة ﴾

(بدعي ان الحركة) انما تختلف نوعيتها باختلاف احد مورثاتها اما المبداء او المتهي او الذي فيه الحركة واما الثلاثة الباقية فلا اثر لها في ذلك اما المتحرك

(الفصل الثاني والعشرون)

(الفصل الثالث والعشرون في الوحدة النوعية والجسمية للحركة)

فلان إضافة الحركة الى الموضوع امر خارج عن ماهيتها واختلاف الامور الخارجية لا يوجب اختلاف المروضات في الماهية كما ان الياض الذي في القطن و الذي في الثلج لم يختلفا بالنوع لا اختلاف موضوعيهما بخلاف الكثرة الشخصية فانها متطابقة بتكثر الوارض لا جرم كفي فيها تعدد الموضوع (و اما الازمنة) فغير مختلفة بالماهية فلا يمكن ان تكون اسباب الاختلاف الحركات في ماهياتها واختلاف الحرك غير مستبر ايضا لان الحرك الواحد يفضل حركات مختلفة الماهية فلم يبق لا اختلاف الحركات بالماهية الا اختلاف المبادئ و النهايات وما هي فيها فاذا اتحدت هذه الثلاثة كانت الحركة واحدة بالنوع و اذا لم يوجد واحد منها اختلفت الحركات في الماهية فاذا اتحد مآلها و مآليها و اختلف مآليها فيه اختلفت ماهية الحركة (اما في الكيف) فمثل ان ياخذ الابيض من الصغرم الى الحرة ثم الى السواد نارة وان ياخذ منه الى المستقيمة ثم الى المنصرفة ثم الى النبلية ثم الى السواد اخرى فان المبدء و المنتهى واحد و مآليها الحرك مختلفة (و اما في الاين) فان تكون الحركة من حبيبه الى متبى على الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة وقد عرفت في باب الكيف ان المخالفة التي بين المستدير و المستقيم بالماهية لا بالوارض فكذلك في الحركة عليها و اما ان اتحد مآليها و اختلف مآلها و مآليها اختلفت الحركة ايضا اما في الكيف فالانتقال من الياض الى السواد يخالف للانتقال من السواد الى الياض لا اختلاف المبدء و المنتهى وان كان الطريق كأنه واحد مسلك في كل واحد بالعكس من صاحبه و اما في الاين فمثل الصاعد و الهابط (فان قيل) النزول حركه مستقيمة من مبدء الى متبى ويتم بذلك تحققه لكن

عرض لاحد المبدئين ان كان فوق وللآخر ان كان تحت، فعرض للحركة بسبب ذلك ان صارت نزولا وهذا لا يوجب اختلافا في الماهية.

(فنقول) بينا ان الطرفين وان لم يختلفا بالماهية لكنهما اختلفا بالبدئية والنتائية وهما متقابلان تحابل التضاد وهذا القدر يكفي في وقوع الاختلاف بين المركبتين.

(ثم اعلم) ان الحركات ان كانت كلها مكانية او في الكيفية او الكمية اتحدت في الجنس العالي ولما ان اتحدت في الجنس الاسفل كالصاعد والهابط وكالاتقان من السواد الى الياض وبالعكس كانت متفقة في الجنس الاسفل.

﴿ الفصل الرابع والعشرون في ان الاختلاف بالطبع والقسر لا يوجب الاختلاف في الماهية ﴾

(حركة الحبر) الى فوق قسرا لا يخالف حركة النار اليه طبعاً فان الماهية الواحدة لا يمتنع عليها تارة بالشئ وتارة بغيره فان الحركة الطبيعية والقسرية لغير مختلفين في الماهية وكذلك الالوان والاشكال الطبيعية والقسرية لا تختلف لاجل كونها طبيعية او قسرية فلم ان ذلك لا يوجب الاختلاف في الماهية.

﴿ الفصل الخامس والعشرون في حقيقة البطوء والسرعة وبيان ان البطوء ليس لتخلل السكنات ﴾

(ان الحركة) السريعة هي التي تقطع من المسافة ما هو اطول في الزمان المساوي او الذي تقطع المتل في الزمان الانصر (فنقول) انه لا يجوز ان يكون بطوء الحركة البطيئة لاجل تخلل السكنات ويدل عليه اربعة امور.

(الاول) لو كانت البطوء في الحركات لتخلل السكنات لكنا اذا قدرنا

فربما يمد ومن لول اليوم الى متصفه خمسين فرسخا فلا شك ان الشمس قد قطعت بحركتها اليومية ربع التلك فلو كان التفاوت بين حركة القوس وحركة الشمس لتخلل السكناات كانت نسبة السكناات المتخللة بين حركات القوس الى حركته كنسبة زيادة حركة الشمس على حركة القوس في السرعة لكن حركة الشمس زائدة على حركات القوس في السرعة لا فمولفة فلك السكناات القوس زائدة على حركته لا فمولفة ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات القليلة في تلك السكناات الكثيرة لكن الامر بالعكس فاما بالنسبة في حركات ذلك القوس بشيء من السكناات فربما ان التفاوت بين الحركة القوسية والحركة الشمسية اليومية ليس لتخلل السكناات وهو المطلوب.

(الثاني) انا نشاهد ان الجسم كلما كان نخل كان حركته الى السفل اسرع فلو بلغ ثقله الى حد يتحرك حركته عدبة السكناات ثم ازداد ثقله فتكون حركته مع تلك الزيادة اسرع مما كان قبل الزيادة لكنها قبل الزيادة كانت خالصة غير مشوبة بالسكناات والتي هي الزيادة اسرع منها فلو وجدنا تفاوتاً في البطوء والسرعة ليس لاجل تخلل السكناات وهذه حجة اقناعية .

(الثالث) انا اذا غر زما خشبة في الارض فاذا كانت الشمس على اقصى الشرق وقع ظل الخشبة في الجانب الغربي ثم لا يزال يتناقص الظل الى ان يبلغ الشمس الى غاية الارتفاع فلا يخلو اما ان تكون حركة الظل في الارتفاع مساوية لحركة الشمس في الارتفاع وذلك محال او يقال بان حركات الظل في الارتفاع مشوبة بالسكناات وحركات الافلاك في الارتفاع خالصة وهذا ايضا محال اذ لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ولا ينتقص من الظل شيء جاز ذلك في الثاني والثالث حتى يبلغ الشمس الى غاية الارتفاع ولم ينتقص من الظل شيء وهو محال

(الفصل السادس والثشرون في ان الاختلاف بالسرعة والبطء لا يوجب الاختلاف في الماهية)

فلم يبق الا ان يقال الظل دائما متحرك الى الانقاص والشمس دائما الى الارتفاع لكن حركة الشمس اسرع من حركة الظل فيكون ذلك تفاوتاً في البطء والسرعة لا لتخلل السكّنات وكذلك حال حركة الرجا والرجار (١) ذي الشب الثلاث وحركة الدلو من اسفل البئر الى اعلاها حال حركة الكلاب من متصفه الى اعلاه على ما سيأتى بيانها في الجزء الذي لا يجزى كل ذلك يدل على ان البطء ليس لتخلل السكّنات *

(الرابع) انا اذ لمينا الحبر الى فوق فتلك الحركة عليها قوة حاصلة في المتحرك من المحرك القاسر على ما ستعرف من قارب فتلك القوة اذا كانت حركة والهواء قابل للانحراف وجب ان تستمر تلك الحركة وان لا يمرض في شيء من الاجياز توقف وسكون كان الاجياز متساوية وليس في بعضها ما يقتضى للتوقف والسكون فاذا تلك الحركة بخالية عن مخالطة السكّنات لكنها ابطاً من الحركة القليلة فتدو جدد الفجوات بين الحركة بالبطء والسرعة لا لتخلل السكّنات *

مرحوم تقي الدين

(الفصل السادس والثشرون في ان الاختلاف بالسرعة والبطء لا يوجب الاختلاف في الماهية)

(وذلك) من وجهين (الاول) ان الجنس الواحد من الحركة مثل الحركة المكانية المستقيمة تنقسم الى الصاعدة والمهابطة وتنقسم ايضاً الى السريعة والبطيئة وهاتان القسمتان يستامرتين حتى يكون عرض احدهما لذلك الجنس بواسطة الاخرى بل هما عرضان اولاً لذلك الجنس وقد عرفت ان الجنس الواحد يستحيل ان يمرض له فصلان من غير ترتيب بل الفصل احدهما فاذا كان الانقسام بالصعود والنزول اتساما بالفصول كان الانقسام

بالسرعة والبطء ! تقاسما بنظر القصور •

(الثاني) ان السرعة والبطء قبلان لاشتداد والتقص ولا شيء من القصور
يقبل ذلك فلا شيء من السرعة والبطء بفصل •

﴿ الفصل السابع والعشرون في ان السرعة مقولة على المستديرة والمستقيمة
بالاشتراك المعنوي ﴾

(لان السريع) هو الذي يقطع المثل في زمان اقل او الذي يقطع الاكثر في زمان
مساو وهذا التعريف مشترك بين المستقيم والمستدير ثم لا يصح ان يقاس بينهما
حتى يقال احدهما اسرع من الآخر كما سنحقيقه فيما بعد ذلك •

﴿ الفصل الثامن والعشرون في اسباب البطء ﴾

(لما) في الحركات الطبيعية فمادة الهواء الخفيف وامما القرية فمادة الطبيعة
واما في الارادية فمما جيبا •

﴿ الفصل التاسع والعشرون في التقابل بين السرعة والبطء ﴾

(يشبه) ان يكون ذلك تقابل المتضادين متلازمان في الوجودين
والسرعة والبطء غير متلازمين في واحد من الوجودين وليس ايضا تقابلهما
بالثبوت والعدم لانهما ان تساويا في الزمان كانت السرعة قد قطعت من
المسافة ما لم تقطها البطيئة وان تساوى في المسافة كان زمان البطيئة اكثر
فلا حدهما نقصان المسافة والاخر نقصان الزمان فليس جمل احدهما عدما
اولى من جمل الآخر عدما فلم يبق الا ان يكون التقابل بينهما بالتضاد وهما
من الكيفيات المحسوسة وهذا مما يدل على ان الحركة ليست نفس الافعال
فان الانفعال امر نسي والامور النسبية بيد ان تكون قابلة للكيفيات الحقيقية
مع ان الحركة قابلة للسرعة والبطء •

« بلى يصح »

(الفصل الثلاثون في ان لا اشتداد السرعة والبطوء طرفين محصورين)
 (اما اذا فرضنا) مسافة معينة فيما بين مبدئ ومتى معينين فانه يمكن قطعها
 بحركات مختلفة من السرعة والبطوء (والذي اظن) انه يتنى بالسرعة الى
 حد يستحيل قطع تلك المسافة باسرع منها وكذلك القول في جانب البطوء
 لان السرعة والبطوء يقبلان الا اشتداد والتقص وكل ما كان كذلك فنضد
 الى ضدو الضدان بينهما غاية الخلاف فلو لم توجد حركة سرعة فيما بين المبدئ
 والمنتهى الميعنين بحيث يتسع ان يوجد بينهما ما هو اسرع منها وكذلك في جانب
 البطوء لم تكن السرعة مضافة للبطوء (وايضا) فلو كان كل سرعة امكن ان
 يوجد ما هو اسرع منها وقد بينا ان تجدد مراتب السرعة والبطوء بحسب تجدد
 مراتب الماوقات والطارئة والداخلية كان كل زمان يحصل للحركة فانما
 يحصل بسبب مقارنة الزمان غريبة (وهي) تلك الماوقات الداخلية والطارئة
 فلا تكون الحركة مسطرة في نفسها للزمان وذلك محال فثنا للسرعة والبطوء
 في طرفي الاشتداد والتقص ~~طريقان محصوران~~ فذا هو الغلب على غنى
 ولم نجد لهم نص في ذلك وان كان الاثنى باصولهم غير ذلك .

(الفصل الحادي والثلاثون في طابق الحركات)

(قد عرفت) ان السريع هو الذي يقطع من المسافة ما هو اطول في الزمان
 لكل لو المسافة المساوية في الزمان الاقل فاذا اردنا ان نقايس بين حركتين في
 للسرعة والبطوء فلا بد من اعتبار حال ما فيه الحركة فان امكن بين الشئين
 الذين فيهما الحركة مقابلة بالزيادة والتقصان امكنت المقابلة بين الحركتين
 في السرعة والبطوء والا فلا .

(واذا عرفت ذلك فنقول) اما الحركة المسكانية فان مسافتها قد تكون

مطابقة

المقارنات

(الفصل الثلاثون في ان لا اشتداد السرعة والبطوء طرفين محصورين) (تتوحد الحركتان في طابق الحركات) (الفصل الحادي والثلاثون في طابق الحركات)

مطابقة مثل خط بمنحط وارتفاع بارشاع وقد تكون ممكنة التطاق مثل المثلث
والربيع فانه لا يتطابقان ولكن يمكن ذلك بان يقطع المثلث قطوعا رد الى
نظام يكون منه المربع وقد لا تكون ممكنة التطاق مثل المستدير والمستقيم
فانك قد عرفت استحالة احدهما الى الآخر فيستحيل الانطباع ولكن القوس
مع ذلك لو امكن استعاضتها الى الاستقامة لكانت اعظم من الوتر فكون هذه
المقايسة وهيتوا اذا عرفت انواع مقاس المسافات عرفت انواع مقاس
الحركات المكانيه عليها .

(واما الحركة في الكيف) فهذه المقايسة فيها قد تكون قريبة وقد تكون
بعيدة اما القريبة فهي ان يتشابه مبدؤها ومتنها مثل ان ياخذ كل واحد
منهما من السواد العا لك ويتوجه الى الياض اليتق فان ابتداء وانتهيا في
زمان واحد فمما متشابهان في السرعة والا فاحدهما أسرع والي بعيدة فان
يكون الا اعتبار بالمد مثل ان ياخذ الاول من السواد الى الياض والاخر
ياخذ من الياض الى السواد فان احدهما اشد من السواد بل من شيء قريب
من السواد وجب ان يكون الامر في جانب الآخر كذلك (وبالجمله) تكون
نسبة المبدء والمنتهى في احدا الجانبين شبيهة بالجانب الآخر فان تساوى ذواتها
فقد تساوى في السرعة والا فاحدهما ابطأ .

(واما الحركة في الكم) فقد عرفت ان لكل واحد من انواع التاميات حدا
محدودا بالطبع في الصغر والكبر لا يتعداهما فالما له في التغلغل والتكاثف
حدان لا يتعداهما وللخواحدان آخران وحد كل واحد منهما في طرفي
الزيادة والنقصان مخالف بالطبع لحد الآخر ولما لم يكن بين حدى احدهما
وحدى الآخر مناسبة لم يكن بينهما مماثلة ومساواة فلا جرم لا يمكن

اعتبار الزيادة والنقصان فلما اذا اعتبرنا حال أحدهما من حيث مطلق الزيادة والنقصان وجدناهما مشتركين فاللهما زيادة ونقصاناً وكذلك للهواء زيادة ونقصان والرياحتان والنقصانان يشتركان في أصل مفهوم الزيادة والنقصان ولما تشابهها من هذا الوجه صح اعتبار الزيادة والنقصان من هذا الوجه •

(وبالجملة) فالحر كات لا يقاس بعضها إلى بعض إلا عند اتحاد طبائنها وأما من حيث أنها تكون مختلفة فانه لا يصح تلك المقابلة فطيران المصفور لا يقاس بطيران النسر باعتبار خصوصية كل واحد منهما بل باعتبار أصل الطيران وهو الأمر المشترك وكذلك صحة العين الرمدة لا تقاس بصحة العين المقلوحة باعتبار خصوصية كل واحدة منهما بل باعتبار أصل الصحة وتكون تلك مقابلة بين الحركتين بحسب الجنس •

﴿ الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات ﴾

(أما المختلفة) من حيث الأجناس مثل الناقة والاستعالة والنمو فقد تجتمع معاً فإن تعاضدت في بعض الأوقات فيستلزمهاهاها بل لأسباب خارجية وأما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل السواد والبييض فهما متضادان لأن السواد والبييض متواقيان في الجنس ومتشاركان في الموضوع وهما متباينان وجودياً فلو يلزم بينهما من الخلاف أكثر مما بين أحدهما وبين التصفر وغيره فهو في غاية الخلاف ولا معنى للتضاد إلا ذلك وأما في النمو والذبول فكل واحد منهما أحد معدود في الطبع يتوجهان إليه وبينهما غاية الخلاف فهما متضادان وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف (وأما الحركات الوضعية) فهي غير متضادة على ما سيأتي (وأما الملكية المستقيمة) فهي أيضاً غير متضادة للمستديرة على ما سيأتي •

(الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات)

﴿ الفصل الثالث والثلاثون في علة تضاد الحركات ﴾

(تضاد الحركات) لا بد وان يكون متعلقا باحدا لا مورد الستة التي تنطبق بها الحركة (فنقول) تضاد هاليس لتضاد المتحركات لانه قد يوجد تضاد المتحرك دون تضاد الحركة وقد يوجد تضاد الحركة دون تضاد المتحرك .

(اما الاول) فلان المعبر اذا تحرك بالسر الى فوق كانت تلك الحركة غير مخالفة لحركة النار بالطبع وايضا فلو كانت الاختلاف ليس الا بالطبع والسر لما كانت حركتان قسريتان ولا طبيعيتان مختلفتين وحيث وجد فذلك الاختلاف علة اخرى .

(واما الثاني) فلان حركة المعبر بالطبع الى اسفل وبالسر الى فوق متضادتان مع ان المتحرك واحد وبمثل ذلك يعلم ان التضاد ليس بينها لتضاد المتحركات ولا لتضاد الزمان لانه لا تضاد في الازمنة وتقدير ذلك فهي عارضة للحركة وتضاد العوارض لا يوجب تضاد المتروسين ولا ايضا تضاد المسافة فان المسافة بين السواد والياض واحدة ثم الحركة من احدهما الى الآخر تضاد الحركة من الآخر اليه وكذلك المسافة بين الفوق والسفل واحدة ثم الانتقال من احدهما الى الآخر تضاد الانتقال من الآخر اليه فبقى ان تكون علة تضاد الحركات تضاد ماعنه وماليه .

(فان قيل) قد يشتم فيما مضى ان مبدء الحركة ومتنهاها تارة يتضادان لذاتيهما وتارة لعارض فبب انهما اذا تضاد الذاتيهما اوجبا تضاد الحركة واما اذا كان تضادهما لتضاد عوارضهما كما في مبدء الحركة المكانيه ومتنهاها فكيف يكون ذلك موجبا لتضاد الحركات .

(فنقول) الحركة غير مطلقة بعامية المبدء وما هي المتى بل بمبدئية المبدء

ومنهاية المتنى فإذا التلق الذاتي بين هذه الحركات وبين هذه العوارض المتضادة حاصل وبسبب التلق بتلك العوارض حصل التلق بالمروضات فانه لو لم يمرض لتلك الاطراف ان كانت مبادئ غايات لتلك الحركة لم تخلق بها الحركة اصلا واذا كان التلق الذاتي لتلك الحركة بتلك العوارض المتضادة لا يجرم اوجب ذلك وتوهم التضاد في الحركات وهذا كما ان الجسم الحار والبارد يتضادان بمرضيهما لكن تلق الاسخنة والتبريد لما كانت اولا بتلك العوارض المتضادة لا يجرم حصلت للتضادة في تلك الافعال فكذلك هاهنا •

﴿ الفصل الرابع والثلاثون في اذ الحركتين الطبيعيتين المختلفتين الماخذ من تحتان ام لا ﴾

(قال) الشيخ في الفصل الثامن من السماء والعالم الماء اذا حصل في حيز النار والهواء يتحرك منهما الى الارض ولا يلبثه واذا حصل في حيز الارض بالحقيقة وهو الوسط بينهما الطبع ولا تكون فلك الحركتين متضادتين كما ظن بعضهم لانهما تشيران الى طرف واحد ونهاية واحدة •

(اقول) اما اختلاف هاتين الحركتين بالمائية فلا شك فيه ويجوز ان تصدر عن الطبيعة الواحدة امور مختلفة لاختلاف الشرائط كما انها تقتضي الانتقال عند كونها خارجة عن حيزها والاستقرار فيه عند حصولها فيه واما عدم تضادها فلان الضدين يجب ان يكون بينهما غاية التباعد وذلك غير موجود بين هاتين الحركتين لان البعدين حركة النار وحركة الارض اكثر من البعدين صعود الماء عن المركز وهبوطه عن المحيط وكيف لا نقول ذلك والمطلوب بالحركتين حالة واحدة وهو ان يكون فرق الارض وتحت

(الفصل الرابع والثلاثون في ان الحركتين الطبيعيتين المختلفتين الماخذه من تحتان ام لا)

وتحت السماء فاستقام ما قاله الشيخ .

﴿ الفصل الخامس والثلاثون في ان تضاد الحركات ليس للحصول في نفس

الاطراف بل للتوجه اليها .

(لو كان) تضاد الحركات متطابقا بنفس الطرفين لما حصل التضاد الا عند

موافاة النقطة النائية ولو كان كذلك لما كان التضاد الا عند انتهاء الحركات

ولو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد موجود ولكن بين

الحركات الموجودة تضاد موجود فاذا ليس التضاد بينها للوصول الى

النابات المتضادة بل للتوجه اليها .

﴿ الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة للمستقيمة لا تضاد المستقيمة ﴾

(لانه لو كان) بينهما تضاد لم يكن ذلك مشتبها الاستدارة والاستقامة لما

عرفت انه لا تضاد بينهما فكيف يوجبان التضاد لشيء آخر بل يكون ذلك

سبب تضاد اطراف المستقيمة والمستقيمة وذلك باطل والارم ان تكون

الحركة الواحدة بالشخص تضادها كانت لانها لا نهاية لها لان الخط المستقيم

المعين المشار اليه الذي عليه الحركة المستقيمة ورقي غير متشابه لانها لا

بالقوة وعرفت ان تلك القسي مختلفة بالنوع فتكون للواحد بالشخص تضاد

غير متناهية متخالفة بالنوع وذلك باطل لما ثبت في باب الوحدة ان ضد الواحد

واحد وايضا فكل محوس يخر من هذا لذلك الخط فهناك قوس آخر اعظم محسوسا

منه فيكون هو اولي بالضدية واذا ليس هناك شيء من تلك القسي الا وهناك

ما يخرج له ازيد قيس واحد من تلك القسي هذا المستقيم قيس المستقيم

معاذا الشيء منها .

(فان قيل) المستدبرات وان كثرت الا ان طية الاستدارة فيها واحدة

(الفصل الخامس والثلاثون)

(الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستقيمة)

وهي من هذه الجهة تخالف المستقيمة وتضادها (فنقول) هذا محال لان الاستدارة المجردة لا توجد في الخارج بل الوجود هناك مستدير معين وكل ما يوجد منها في الخارج فيوجد هناك ما هو اولي بالمضادة لكونه اقدم من الاول فاذا اكاشى مما يوجد في الخارج بمضاد للمستقيم واما مجرد الاستدارة فلما امتنع حصولها في الخارج امتنع ان تكون معاقبة للمستقيم على الموضوع فاستحال ان تكون ضداه .

﴿ الفصل السابع والثلاثون في ان الحركات المستديرة لا تضاد ﴾

(لانه يجوز) ان تقع في اطراف مشتركة هي غير متناهية وايضا فالحركة من طرف قوم الى طرف آخر لا تضاد الباقي منه لان الدائرة لا يجب ان يكون فيها طرف بالفعل وان وجد كان بعينه مبدأ ومتهى وقد عرفت ان تضاد الحركات تضاد باديا وفاقيا (واما الذي يظن) من ان الحركة مثلا على التوالي تضاد ما لا يكون على التوالي باطل لان كل واحد منهما يفعل مثل فعل الآخر لكن في الناحية الأخرى من ذلك مثلا المنحدر من السرطان الى الجدى الآخر على التوالي تكون مسافته الاسد والسنبلة والميزان والقرب والقوس والمنحدر لا على التوالي تكون مسافته الجوزاء والثور والحمل والحوت والدلو والصمد بالمكس فقد فعل كل واحد منهما اما فله الآخر لكن في النصف الآخر ولما كان الفلك متشابه الاجزاء كان النصفان متساويين في المساهية والاطراف والنهايات ايضا متساوية في المساهية فلا يكون شيء منها سببا لتضاد الحركات هي اذ غير متضادة .

﴿ الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السكناات ﴾

(من الظاهر) انها لا تضاد لتضاد الساكن او المسكن او الزمان على قياس ما مضى وليس

(الفصل السابع والثلاثون)

(الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السكناات)

وليس لها تعلق بمبدء ومتمى حتى يكون التضاد فيها بسبب تضادها فتمين ان يكون ذلك بسبب تضاد ما فيه السكون وهو المكان او الخيز مثل ان يكون احدهما فوق والاخر اسفل حتى يكون السكون في المكان الا على ضدا للسكون في المكان الاسفل فانه ان كان ذلك بسبب العوارض مثل ان يكون احد المكانين حار والاخر باردا لم يجب من ذلك تضاد للسكون بل الجسم لو استقر في جسم آخر وتغير حال المستقر فيه من الحرارة الى البرودة ومن السواد الى البياض لم يتغير حال للسكون •

(ولتأمل ان يقول) كيف وحققتم السكون بالضدية مع ان الضدية كيفية ثبوتية والسكون معنى عديم •

﴿ الفصل التاسع والثلاثون في انقسام الحركة دائما ﴾

(هذا على وجهين) احدهما ما يباين انقسام الزمان وذلك لان كل مسافة هي منقسمة ويلزم من انقسامها انقسام الحركة لان الحركة الى نصفها اقل من الحركة الى متنها ويلزم من انقسام الحركة انقسام الزمان لان الزمان الذي يقع فيه نصف الحركة اقل من الزمان الذي يقع فيه كل الحركة •

(وايضا) فقد ثبت ان البطيء ليس لتخلل السكنات فكل ما يقطعه السريع في زمان يقطع البطيء في مثل ذلك الزمان اقل فانقسمت المسافة ثم قطع السريع مثل مسافة البطيء في اقل من زمان البطيء فقد انقسم الزمان فانقسمت الثلاثة الزمان والحركة والمسافة (وبالجمله) هي متطابقة فثبت انقسام واحد منها ثبت انقسام كلها •

﴿ الفصل الاربعون في انقسام الحركة لا انقسام المتحرك ﴾

(هذا هو الوجه الثاني) من انقسام الحركة فانه لما كان المتحرك جسما منقسما

(الفصل الاربعون في انقسام الحركة لا انقسام المتحرك) (الفصل التاسع والثلاثون في انقسام الحركة دائما)

والحال في التقسيم متقسما فالحركة منقسمة لكن يشبه ان لا تكون المكانيّة كذلك فان المتحرك المكاني ان لم تكن اجزاؤه حاصلة بالفعل فهي غير متحركة وان كانت حاصلة بالفعل لم يكن كل واحد منها متحركا على الاستقلال بل هي لا محالة متصلة او متناهية وكيف ما كانت فهي انما تفرق من مكانها اجزاء مكان الكل وقد عرفت ان جزء مكان الكل جزء مكان الجزء لا كل مكانه فهي اذا غير مفارقة امكنتها بالكلية فهي غير متحركة واما سائر التغيرات فهي منقسمة بانقسام محالها لا يوضح ان يقال بعض التسود في بعض التسود سواء كانت الجهة حاصلة بالفعل او غير حاصلة •

﴿ الفصل العاشر والاربعون في معنى كون الحركة اولا ﴾

(الاولية للحركة) على وجهين (الاول) بمعنى الطرف وهو الذي يطابق طرف المسافة وطرف الزمان واول الحركة بهذا المعنى ليس بحركة لان كل حركة فهي على وسافة منقسمة وزمان منقسم فهي منقسمة فيستحيل حصولها في الآن بل الجسم فيه لا متحرك ولا ساكن كما بينا •

(الثاني) انه اذا عرضت قسمة للحركة بالفعل او بالعرض كان الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة وهذه الاولية وضعية لا حقيقية •

(الثالث) ان ما اعتقده قوم من ان الاجسام لما حدف في الصغر اذا انتهت اليه لا تقبل الاقسام مع بقاء طياتها النوعية فالما لمحد في الصغر لا يقبل القسمة بذلك وكذلك غيره فالحركة لها ايضا احد في الوجود بحيث يتنم ان توجد حركة مفردة اصغر منها زمانا وان كان يجوز في التوهم ما هو اصغر منها اذ انما لانها محتملة للتجزئة الوهمية لكنها لا تخرج الى الفعل فاذا كل حركة فان الجزء الذي يساوي فيه اصغر الحركات على هذا التفسير هو اول تلك الحركة ولكن

هذا إنما يكون إذا كانت هناك حركات غير متصلة متتالية ويكون مقدماً على الصفة المذكورة وأما إذا كانت متصلة واحدة فلا يوجد فيها جزء أول بهذه الصفة لأنه لا توجد فيها حركة منفردة بنفسها على الوصف المذكور ولا أيضاً هناك جزء بالقوة على الوجه المذكور لأن كل حركة يفرض فهو ينقسم إلى أجزاء ويكون السابق منها أولى بالأولية ولما كان كل ما يحيطه أولاً فهناك ما هو أولى بالأولية فليس في الحركة المتصلة شيء أول أصلاً.

❦ الفصل الثاني والأربعون في أن ما لا يجزى لا يصح عليه الحركة ❦

(قيل في بابه) كل متحرك فإنه يتحرك أولاً مثل نفسه وبعد ذلك مثله إلى أن تنفي المسافة فلو كان ما لا يجزى يتحرك لتركبت المسافة من نقط متتالية وذلك محال.

(و يتوجه عليه اشكال) وهو أن الخط القائم على خط إذا تحرك حتى بلغ إلى آخره يلزم أن يقال أنه قطع ذلك الخط تلك النقطة ويلزم منه المحال المذكور.

(والمتمد فيه) أن ما لا يجزى لا تكون له حدود وأطراف فلا يكون جانب منه بل المقصد وجانب آخر على المهرب وإذا لم يقبل له اختلاف الأوضاع لم يصح الحركة عليه.

❦ الفصل الثالث والأربعون في مناسبات بين المتحرك والزمان والمسافة ❦
(نقول) أن كان المتحرك واحداً فإن تمدت المسافة تمد الزمان لا تمتاع حصول الجسم الواحد في مسافتين وإن تمدت فزمنت فإن كانت الحركة في الزمان لم يجب تمد المسافة لأن المتحرك الواحد قد يملك مسافة واحدة في زمانين وإن كانت في السكم والكيف وجب التمدد لأن الكيفيات التي

(الفصل الثاني والأربعون في أن ما لا يجزى لا يصح عليه الحركة) (الفصل الثالث والأربعون في مناسبات بين المتحرك والزمان والمسافة)

وقع التبدل فيها في زمان الاول غير باقية في الزمان الثاني حتى يقع التبدل في اعيانها واما ان تعدد المتحرك فان كانت الحركة في الحكم والكيف فلا حرك فيها لاحالة متعدد لان الكيفية التي لاحدهما غير التي للآخر وكذلك المتقدم وان كانت في الاين فان اتحدت المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة والعلّة فيها امتناع حصول جسمين في زمان واحد في مكان واحد •

الفصل الرابع والاربعون في ان كل حركة مستقيمة فهي متجهة الى السكون •

(الحركة المستقيمة) اذا وصلت الى مطلوبها فلما ان تسكن واما ان ترجع فان كانت ترجع فلا بد من ذلك من يكون يخلل بين المركبين •

(والمقدمون) احتجوا على ذلك بالمدارية (الاول) ان الشيء لا يصير مما ساعد معين ومباين له الا في آيين كل آيين زمان لاستعالة التالي وذلك الزمان لا يوجد في الحركة غير متكونه (الجواب) ان المباينة حركة والحركة لا توجد الا في زمان ثم زمان الحركة طرف وهو الآن والشيء فيه غير مبائن بل هو آن آخر الماسة ولا يتنع ان يكون طرف زمان المباينة يوجد فيه ما يخالف المباينة وهي الماسة •

(الثاني) لو جاز اتصال الصاعد بالمهابط لحدثت منها حركة واحدة بالاتصال فتكون الحركة المتضادة فان واحدة •

(والجواب) كما ان الخططين المحيطين بالزاوية لا يجب ان يكونا خطا واحدا لاجل وجود الحد المشترك بينهما بالفعل بل الشرط في الوحدة ان لا يكون الحد المشترك بالهـ بل بالقوة فكذلك في المركبين لا يجب وحدتهما لوجود

الحد المشترك بينهما بالقفل •

(الثالث) لو اتصلت الحركة كان لكأن غاية العائد الورد الى مافيه صدر
• فيكون المبروب مقصودا من وجه واحد (والجواب) ان هذا لما يلزم
لو وجب من اتصال الحركتين وحدهما لاما اذا لم يكن كذلك لم يلزم ما قالوه •

(الرابع) لو امكن ان يستمر السواد الى التبييض من غير ان يقع بينهما زمان
كانت القوة على السواد بينها قوة على التبييض فلا يبيض اذا اخذ في السواد
كانت قوته على السواد قوة على التبييض فيلزم ان يكون الا يبيض فيه قوة على
اليبيض وذلك محال (والجواب) انه عند كونه ابيض لا يأخذ في السواد لان
السواد آخذ من طبيعة السواد وذلك لا يوجد مع اليبيض بل ذلك انما يوجد
بعد اليبيض فلا يلزم من قوله من يقول القوة على السواد بينها قوة على التبييض
ان لا يكون في الا يبيض قوة على اليبيض (ثم ان سلمنا) انه حال كونه ابيض
يأخذ في السواد حتى يكون فيه قوة على السواد لكن لا على اليبيض الحاصل

بل على يبيض آخر متظروا قوة بالثبوت في السواد

(واما الذي عول عليه الشيخ الرئيس في اثبات ذلك فهو ان الميل هو القوة
للقربة لتحرك الجسم من حد الى حد آخر من المسافة الشيء اذا كان محر
الجسم الى حد فلا بد وان يكون الموصل الى ذلك الحد هو ذلك الشيء والوصل
يجب وجوده عند وجود الوصول فاذا الميل الذي يحرك الجسم الى حد من
المسافة لا بد من وجوده عند وصول الجسم الى ذلك الحد ولا امتناع في ذلك
لان الميل آتى الوجود لازمانى ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فذلك
الرجوع ميل آخر هو علة لان الميل الواحد لا يكون علة للوصول الى
حد معين وللمفارقة عنه والميل حدوثه في الآن وليس آن حدوث الميل الثاني

هو الآن الذي صار الميل الاول فيه موصلا بالفصل لا امتاع ان يحصل في
الجسم الواحد في الآن الواحد ميلان الى جبهتين مختلفتين فافا حدوث الميل
الثاني في آن غير الآن الذي صار فيه الميل الاول موصلا بالفصل وبين كل آئين
زمان فيكون الجسم فيه ساكنا وهو المطلوب (ومقد مات هذه الحجة)
وهو اثبات الميل وكونه آني الحصول وامتناع اجتماع الميلين في آن واحد
قد صححنا ما في باب الكيف فلا حاجة الى الامادة (واما الذي) قوله هاهنا ان
هذه الحجة لا تنشئ في الحركات في الكم والكيف فان تلك الحركات فنية
عن الميل ومدار هذا البرهان على ذلك.

(وشك آخر) وهو انه ليست الكرة المركبة على الدولاب الدائر اذا فرض
فوقها سطح بسيط بحيث يقطعا عند الصعود فانها تماس ذلك السطح بنقطة
ولا توجد تلك المماس الا انا ولا يحتاج الى آن آخر يقع فيه الا المماس فكذا
ها هنا.

(وجوابه) ان الامة جامعة في كل الزمان الذي طرفه ان المماس اما الميل
الثاني فان حدونه يكون في آن غير الآن الاول كما بناء فلا بد هاهنا من
اعتبار الآئين ولا محالة بينهما زمان ثم لو ثبت ان طرف زمان الامة غير
آن المماس حكمتنا بوجوب توقف الدولاب عند تلك المماس واي مانع بمننا
من ذلك.

(واما المنكرون) لهذا السكوت فاعزى ما لهم ان الجبر لو وقف بين
حركتي الماعدة والمالطة فلا شك ان عليته المستقلة باقية فذلك الطبيعة
اما ان تكون ممنوعة بالمواق اولا تكون فان كانت ممنوعة بالمواق فلا يخلو
اما ان يكون ذلك المواق محركا للجسم الى جهة اولا يكون فان كان فذلك
الحجة

الجهة غير الجهة التي تحركها الطبيعة اليها والاشكال معلونا لا معلوماً ثم ذلك
 المحرك ان كان اقوى من الطبيعة كانت الحركة القسرية حاصلة وان كان
 اضعف منها لكانت الحركة الطبيعية حاصلة وان شأواً اعني الطبيعة والقسرية
 فينشذ يجب السكون وهذا هو الذي جعله الشيخ علته لهذا السكون في احد
 جوابه (فنقول) ذلك القدر من القوة القريبة لا يجب ان ينعدم لذاته والا
 لا تمتنع حصوله بل لا بد لقدمه من سبب آخر والسبب المضاف للميل القريب
 هو مصادمة الهواء المخروق وذلك انما يكون في حال الحركة واما عند
 السكون فلا يكون هناك مصادمة فيجب ان لا ينعدم ذلك القدر من الميل
 القريب وان لم ينعدم في الحيز هناك ولا يبعد الا اذا دفعه دافع من فوق
 ولما لم يكن كذلك بطل هذا القسم واما ان كان مخلوق للطبيعة اسراً لا يقتضي
 حركة ذلك الجسم فذلك لا يكون طبعياً فان مخلوق الطبيعة عن الفعل الطبيعي
 لا يكون طبعياً بل يكون اسيراً فيكون له في حاله يقتضي السكون في حيز معين
 والا لما ملكت الطبيعة من فعلها

(ويرجع حاصل ذلك) الى ان القاسر اعطى الجسم قوة غريبة تسكنه في بعض
 الاحياز وهذا هو الذي جعله الشيخ سبباً للسكون في جوابه الثاني .
 (فنقول) هذا باطل لوجهين (اما الاول) فلان القوة الغريبة انما يمكن
 للقاسر اقامتها دون اعادة هذه القوة المسكنة فيجب ذلك السكون وان لم يكن
 فالضدان متلازمان هذا خلف .

(واما الثاني) فلان تلك القوة في اول ما اقامها القاسر ما كانت مسكنة ثم صارت
 مسكنة فبم كونه مسكنة لما ان يكون لوجود المانع لو لم يمتنع مقتضى الاول
 يقتضي انها لا تتخلو من ذلك المانع الا عند تكافؤ الطبيعة والميل القريب فان

أي واحد منهما غلب كان الموجود دفعه وكانت القوة المسكنة متلوبة فلي هذا تلك القوة لا تقتضي التسكين الا عند تكافؤهما لكن لو ثبت ذلك كان مستقلا بالتأثير فأي حاجة الى هذه القوة المسكنة وايضاً فلان الاثر المذكور يسود بعينه في ان الميل الغريب اذا صار مساوياً للطبيعي وجب ان يبقى ذلك التساوي ولا يصير متلوبة البتة ولا يرجع العجز المرمي (فان قيل) عدم مسكنة تلك القوة لعدم مقتضى ثم انها لما وصلت الى ذلك العجز صارت مقتضية عاد السؤال في سبب حدوث تلك القوة والاعتناء والعجب ان الشيخ ذكر في باب الخلاء انه لو لا مصادمات الهواء الخروق للقوة القسرية لوصل العجز المرمي الى سطح القللك وهما هنا ذكر ان القاسر يفيد قوة مسكنة في بعض الاحياز والجمع بين هذين مشكلاً

(والذي) يمكن ان يقال في الجواب ان هذا السكون واجب الحصول لان الجسم في آخر حركته لما انقطع اتصاله بالحركة كان ذلك السكون ضروري الحصول فلا يستدعي على سبيل المثال الاثر المذكر لا يستدعي علة وعلى هذا يلزم بقاء العجز في الفوق لان القوة القسرية ما دامت تقوى على التحريك كانت الحركة القسرية حاصلة فاذا لم تقوى على التحريك عدت وبقى العجز هناك زماناً تنفصل به احدى الحركتين عن الاخرى واذا زالت تلك الضرورة عادت الطبيعة حركته .

(بقي هنا اشكال) واحد وهو ان كل سكون يتقسم باقسام زمانه وكل ما يفرض سكوناً فانه يكتفي في الفصل بين الحركتين بما هو اقل منه فاذا لا سكون الا ويقع الا كفاء بما هو اقل منه فيكون وقوع كله غير ضروري فوقع ذلك السكون على ذلك المقدار يستدعي سبباً .

(والممكن) في جوابه ان ذلك المتحرك انما يتحرك لا محالة في جسم
ويختلف حال ذلك الجسم بالطاقة والكثافة وغيرها من الاسباب الخارجية
وهي تكون اسبابا لمقادير السكنات وليس هذا الجواب بمرضى •
(ومما تمسك به نفاة السكون) ان حبر الرحي النازل اذا مارضته في
مسلكه حصاة صغيرة حتى تناسه فان سكنت الحصاة فقد حبست الرحا
وذلك بيد وان لم تسكن فقد اتصت الحركات •
(والجواب) ان ذلك وان كان بيد السكنة ممكن ساق البرهان اليه
فوجب التزامه كالاُمور الحاصلة من ضرورة الخلاء (فهذا) كلام الفريقين
وحجة نفاة السكون كأنها اتوى •

فصل الخامس والاربعون في اقسام الحركة

(واذ قد تكلمنا) في الحركة واحوالها فلتكلم في انواعها (فتقول) الشيء
لذا وصف بالحركة فاما ان تكون الحركة غير حاصلة فيه بالحقيقة اولا
بل فيما تقاربه او تكون حاصلة فيه والاول يسمى حركة بالعرض وان
كانت الحركة حاصلة فيه فاما ان يكون سببها موجودا في الجسم او يكون
سبب تلك الحركة خارجا عن ذات المتحرك والقسم الاول هو الحركة الطبيعية
والقسم الثاني هو الحركة القسرية واما القسم الاول وهو الذي يكون
سببه الحركة قوة موجودة في ذلك الجسم فقد عرفت في باب القوى ان
كل فعل يظهر من الجسم لا بالعرض ولا بالقسر فلا بد ان يكون لقوة
موجودة فيه •

(فتقول) ذلك المبدء اما ان يكون له شعور فالحركة الصادرة عنه هي الحركة
الارادية اولا يكون وتلك الحركة هي الطبيعية فاذا اتت اقسام الحركة الطبيعية

والارادية والقسرية والتي بالعرض (فتسكلم) في احكام هذه الانقسام •

(قاعلم) ان كثيرا من احكامها لا يتضح الا ببيان ان لكل جسم جزءا طبيعيا

فتسكلم ذلك في هذا الموضوع الى ان نقيم البرهان عليه في باب الاجسام •

﴿ الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية على الاطلاق ﴾

(الطبيعة) امر ثابت للذات فلا كانت وحدها علة للحركة لكانت الحركة

ثابتة الذات فلا تكون الحركة حركة هذا خلف (وايضاً) انه يجب ان

لا يسكن الجسم في مكان اصلا وحيث لا يكون شيء من الامكنة طبيعيا

فلا يكون شيء من الامكنة مطلوباً له فلا يكون الجسم متوجهاً الى شيء من

الامكنة فلا يكون متحركاً ولا ساكناً ايضاً هذا خلف (بل الحق) ان

الطبيعة لا تعاقب الحركة عند مغادرة حالة غير طبيعية اما في الاين فكالجبر

المرى الى فوق واما في الكيف فكالسقاء المسخن تسرا واما في الكم

فكالذابل ذبولاً مرضياً فاكملت الحلة المتأخرة بامية كانت الطبيعة بحركة له

ترده الى الحالة للتلاهي وتختلف اجزاء الحركة بحسب اختلاف القرب

والبعد من تلك الحالة المطلوبة فاذا اوصلته اليها انقطع التحريك •

﴿ الفصل السابع والاربعون في ان المطلوب بالحركة الطبيعية ما اذا ﴾

(كل حالة) طبيعية فاما ان يمكن ازالتها بالقسر اولا يمكن فان لم يمكن

لم يمكن اليه حركة مثل مقادير الافلاك واوضاعها واحيازها واما ان امكن

فند زوال القاسر يعود الجسم بطبعه الى تلك الحالة لكن في الحركة الالينية

اشكال وهو ان المدرة اذا ربيت الى فوق فانما عادت الى الاسفل فلهي

مطالبة لنفس المركز او مطالبة لمكان ما او مطالبة لكليلة الارض ولا يجوز ان

يكون مطلوبها نفس المركز لوجوب •

(الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية) (الفصل السابع والاربعون)

(اما اولاً) فانه يلزم من ذلك ان يكون النار الصاعدة طالبة لسطح
الفلك والارض الساقطة طالبة لنفس المركز الحقيقي وذلك محال لما في النار
فلان اللامس لسطح الفلك سطح واحد لطائفة من النار ولما في الارض فهو
اظهر استعالة لامتناع حصول الجسم في النقطة •

(واما ثانياً) فلان الماء النازل لو طلب من المركز لما طغى على الارض وكذلك
الهواء لو كان طالبا لمحيط الفلك لما تسفل بطبعه عن حيز النار •

(ولا يقال) النار والهواء يطلبان جهة واحدة لكن النار اغلب واسبق لانه
لو كان كذلك لكان اذا وضعنا ايدينا على الهواء احسنا بالدفعه الى فوق
كما اذا حسنا في اناه تحت الماء وايضا لا يجوز ان يكون المطلوب هو المكان
المطلق والالتوقف الماء في الهواء وتوقف الهواء تحت الماء وايضا لا يجوز
ان يكون المطلوب القرب من الكمية لوجوبه

(اما اولاً) فلان الجبر المرسل من نفس الجبر يجب ان يتحقق بشقيه
ولا يذهب نحو اطلاق الاتصال بالكمية لاجل الشهرة

(واما ثانياً) فالوقد رنا صعود كمية الارض فلما ان يصعد ذلك الجبر
اولا يصعد فان لم يصعد لم يكن مطلوبه القرب من الكمية وان صعد فلما
ان يكون لانه لم يصعد كله فبسه في الصعود وهذا محال اولان كله يجذب
الى نفسه وذلك ايضا باطل لان الشيء لا يتصل عما يشتركه في نوعه •

(و اعلم) ان في هذين الوجوهين كلاما طويلا لا يذكره في باب ان لكل جسم
حيزا طبيعيا •

(فنقول) لما بطلت هذه الاحتمالات الثلاثة فالحق ان يقال ان الحركة
الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وتهرب عن الحيز الغير الطبيعي لا مطلقا ولكن

مع ترتيب مخصوص من اجزاء السكل وو ضع مخصوص من الجسم القاعل للجسمات فان الجهة منها غير مقصودة الا للحصول لهذا المعنى فيها فالطلب متوجه الى هذه الناية واما الهرب فيصح من مقابلاتها ايها اتفق فانه اذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المتشقق المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تشقق الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء وو جوب تلازم الصفايح فيخلق الماء في مسام الآجرة متصدا فيها بهرب الهواء عنها .

﴿ الفصل الثامن والاربعون في ان الحركة بسبب الهرب من غير الطبيعي او بسبب الطلب الطبيعي ﴾

(الحق) هو الثاني لانه لو لم تكن الحركة الا الهرب لم يكن بان تتحرك الى جانب اولي من ان تتحرك الى جانب آخره .

﴿ الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية بل تكون ارادية ﴾

(قد عرفت) ان الحركة الطبيعية هرب عن حالتها فرة وطلب لعالة ملائمة وكل ذلك لا يتأتى في المستديرة اما انها لا يمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة تتحرك عنها الجسم بحركة مستديرة فحركة عنها غير حركة اليها والمهرب لا يكون مقصودا فتلك الحركة ليست هربا بالطبع من شيء اصلا .

(فان قيل) ليس ان الجرم المستقيم الحركة يطلب بحركة نقطة وعند وصوله اليها يتغير قواها ويهرب عنها (فتقول) قد بينا ان الطبيعة وحدها ليست مبدءا للحركة بل ذلك بمشاركة الاحوال النير الطبيعية ولها درجات في القرب والبعد فالطبيعة عند تحريكها الجسم الى نقطة معينة كانت مع حالة مخصوصة غير ملائمة

(الفصل الثامن والاربعون)

(الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية)

وعند وصول الجسم الى تلك النقطة لم يبق تلك الحالة بل حصلت حالة اخرى
وهي الحصول في حد آخر ولما لم يبق احدا جزء تلك العلة لم يبق العلة فلا يلزم
ان يكون الشيء الواحد مطلوبا ومهر وبا لشيء واحد دفعة واحدة واما انها
لا يمكن ان تكون طالبة لحالة ملائمة فاقه فلان الطبيعة اذا اوصلت الجسم الى
الحالة المطلوبة انقطع تحريكها فلو كانت المستديرة طيبة كانت منقطعة والتالي
باطل لما سنترف فالمقدم تله وايضا فلان الطلب الطبيعي للكمال القاتل لا بد
وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت الطبيعة صارفة عن ذلك الكمال فتكون
متوجهة الى شيء ومنصرفه عنه وذلك محال واقرب الطرق هو المستقيم فاذا كل
حركة طبيعية فهي مستقيمة وينعكس انعكاس النقيض ان كل ما لا يكون
مستقيما فهو غير طبيعي ثبت ان المستديرة غير طبيعية وهي غير قسرية ايضا وجوب •
(اما ولا) فلان كل جسم على خلاف الطبيعة ولما امتنع كون تلك الحركات
طبيعية امتنع ان يوجد ما يماثل الطبيعة فليس ان تكون قسرية •
(واما نانيا) فلان كل جسم فلا بد وان يتجه الى الطبيعة او ارادة مستند الحركات
كليا هو الحركة المستديرة على ما سنترف واذا ليست الحركة المستديرة طبيعية
ولا قسرية فهي ارادية •

(ومقدورد) في القرآن ما يدل على ان حركات الافلاك ارادية حيث قال الله
تعالى (وكل في فلك يسبحون) والجمع بالواو والنون في لغة العرب للمعلاء وكذلك
قوله تعالى (والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) •

(فان قيل) لو كانت الحركة الفلكية اختيارية لاختلفت كالاتعمال الحيوانية
(فنقول) الفعل الذي يفعله الحيوان بالداعية الواحدة المستمرة لا يكون
مختلفا بل يكون على طريقة مستمرة لا تتغير فانه ما لم تتغير داعية الحيوان

لا تتغير افعاله واختلاف الافعال لازم لاختلاف الاختيار لانه لازم نفس الاختيار اذ لو كانت الاختيار نفسة موجبا لتغير الافعال لاستعمال استمرار الفعل الواحد (اللهم الا ان يقال) بان كل ذي داعية فانه يجب ان تتغير داعيته وذلك ايضا باطل لان الفعل لما استمر زمانا واستمراده لاستمرار الداعية طمنا ان الداعية ممكنة البقاء واذا كانت ممكنة البقاء فلتكن ممكنة البقاء ازلا وابدا لما ثبت ان الصفة لا تخصص بوقت معين واذا امكن استمرار الداعية الواحدة ازلا وابدا امكن استمرار الفعل الاختياري ازلا وابدا ومن هذا قال بطليموس ان المختار اذا طلب الفعل الافضل ولزمه لم يكن بينه وبين الطبيعي فرق .

● الفصل الحسون في ان الحرك كانت المستندة في تأويل بحالها بما بالطبع وبالطبيعة ●

(لما اشتهر) عند الحكماء ان الفلك له طبيعة خامسة ثم قد تقرر بالبرهان في الطبيعة عنه فلا بد لذلك الاطلاق من تأويل وبيان ذلك من وجوب .

(الاول) ان تلك الحركات ليست مخالفة لمقتضى طبيعة اخرى لتلك الاجسام فان مبدأ تلك الحركة وان لم يكن طبيعيا لكنه ليس شيئا غريبا عن ذلك الجسم فكأنه طبيعيا .

(والثاني) ان كل قوة هي انما تحرك بواسطة الميل على ما عرفت فحرك الحركة الاولى لا يزال يحدث في ذلك الجسم ميلا به ميل وذلك الميل لا يتمتع ان يسمى طبيعة لانه ليس لقدر ولا ارادة ولا اختيار ولا امر حصل من الخارج ولا يمكنه ان لا يحرك او يحرك الى غير تلك الجهة ولا هو ايضا مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم فان سميت هذا طبيعة كانت لك ان تقول ان الفلك لا يحرك

لا يتحرك الا بالطبيعة •

(الفصل الحادي والخمسون)

هو الفصل الحادي والخمسون في ان المستديرة اقدم الحركات بالطبع والشرف (لان الحركة) في الكم ان كانت بالتمو والذبول فلا تخلو عن حركة مكانية في الكم وايضا فلا بد من ورود الغذاء عليه ونفوذ فيه وكل ذلك بالحركة المكانية وان كان بالتدخل والتكاثف فذلك لا يخلو عن استحالة هي لا توجد الا بعد حركة مكانية وستعرف ان حدوثها بالحركة المستديرة والحركات المستقيمة ايضا كذا لك لانها ذات بداية ونهاية ولما كانت المستديرة منها باسرها كانت اقدم الحركات بالطبع والشرف ايضا لانها لا توجد الا بعد استكمال الجوهر جوهره بالفعل ولا تكون سبيلا الى فساد الجوهر ولا تزيل عنه امره في ذاته بل اثره هو النسيطة الى الامور الخارجية وهي ايضا ثابتة كما يتناول قبل الاشتداد والتفصيل كما ينه في الطبيعة من الاشتداد اجزاء والقسرية من القصور اجزاء •

هو الفصل الثاني والخمسون في ان الحركة المستديرة هي الالة لحدوث الحوادث

(الفصل الثاني والخمسون في ان الحركة المستديرة هي الالة لحدوث الحوادث)

(الحوادث) لا بد وان تكون اسبابها القريبة حادثة اذ لو كانت قديمة لزم من قدم اسبابها عدمها فان اسبابها لو وجدت مع عدمها كان وجود تلك المسببات عند وجود تلك الاسباب ممكنا فيكون وجودها حين ما يوجد يستدعي الالة زائدة فلا تكون الاسباب اسبابا هذا خلف • وتمام تقرير هذه النكتة قد عرفه في باب العلل فثبت ان الالة القريبة للحوادث تكون حادثة والكلام فيها كالكلام في الاولى ويلزم التسلسل وذلك التسلسل اما ان يكون دفعة واما ان يكون بحيث يتقدم البعض منها على البعض والا

باطل كما عرفته في باب الطل قمين الثاني •

(فنقول) تلك الأمور اما ان تكون حوادث متفصلة آنية الوجود او تكون زمانية الوجود والاول يلزم منه تنال الآفات وهو محال واخراً فيقتدر برجو از تنال الآفات كانت الآفات متفصلة فلا يكون السابق واجب الانتهاء الى اللاتيق فلا تكون علة وقد فرض كذلك هذا الخلف وان كانت زمانية سيالة فهي الحركة فثبت ان الحوادث لا تحدث الا بالحركة • (ونحقيقه) انه اذا حدث في جسم امر لم يكن قد جعلت لعله ذلك الامر الى الجسم نسبة لم تكن فلا بد من حركة توجب قرباً بعد بعد و بعداً بعد قرب او موازاة او تماساً ويحفظ بذلك اتصال الحوادث •

(و زيادة التحقيق فيه) ان الله قد تكون معدة وقد تكون مؤثرة اما المعدة بجائز قد مها على الملول اذ هي غير مؤثرة في الملول بل تقرب الملول الى حيث يمكن صدوره عن العلة واما المؤثرة فانه يجب مقارنتها للآثار ومثال ذلك من الحركات الطبيعية هو ان القبل في حركته لا ينتهي الى حد من حدود المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء سيالا استعداداً لان يتحرك منه الى حد آخر والمؤثر في تلك الحركة بالحقيقة هو الثقل ولكن لولا انتهاء التحرك بالحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال وجود تلك الحركة لان قبل الانتهاء الى ذلك الحد استحال ان يوجب الثقل تحريكه من هناك ولما تحرك الى ذلك الحد صار الثقل بحيث يمكنه ان يحركه من ذلك الحد والحركة من ذلك الحد كانت ممتعة الصدور عن الثقل وكانت بعيدة عن العلة ثم لما حصلت ممكنة الصدور صارت قريبة وهذا القرب بعد البعد انما حصل بسبب الحركة السابقة فهذا هو المعنى بقولنا الحركة تقرب الطل الى معلولاتها ومثاله من الحركات الارادية ان من

اراد

جمعه اري امورال

مركز تفتيشات كاتبيت نوري علوم اسلامي

اراد المضي الى الجميع فان تلك الارادة السككية تكون سببا لحدوث ارادات جزئية مترتبة تكون كل واحدة منها مقربة الى الاخرى فانه لا ينتهي الى حد من حدود المسافة الا ويكون اشباهه الى ذلك الحد سببا لان يحدث منه قصد آخر جزئي الى ان يتحرك من ذلك الحد الى الحد الذي يليه والوثر في وجود تلك المقاصد الجزئية المتتالية المؤثرة في الحركات الجزئية المتوالية هو القصد السكلي وهو مقارن لجميع تلك الحوادث •

(واذا عرفت ذلك فنقول) ان لهذه الحوادث سببا قديما ازليا هو الواهب للصور ولكن فيضه موقوف على صيرورة المادة مستعدة لقبول ذلك الفيض وذلك الاستعداد بعد ما لم يكن انما يكون بواسطة الحركات والتغيرات حتى يكون كل سابق علة لان تستعد المادة لقبول اللاحق فاذا لا يمكن ان يحدث شيء من الاشياء الا بواسطة حركة تقرب العلة الى الملول وتلك الحركة ايضا حادثة فلا بد قبلها من حركة اخرى ~~فاذا لا يمكن ان يوجد~~ لا بد من وجود حركة لا بداية لها والحركات المستقيمة لها بداية فاذا لا بد من حركة مستديرة • وبما يدل على ذلك ما ستعرف بعد ذلك من ان الزمان ليس له بداية ونهاية وتعرف انه متعلق بالحركة (وقد عرفت) ان الحركات المستقيمة ذوات بداية ونهاية فالحركة التي لا تكون كذلك هي المستديرة - وسنحيط عن شبه المتكررين لذلك في باب الزمان •

هو الفصل الثالث والخمسون في الحركة التي من تلقاء المتحرك •

(من الناس) من فسرهما بالحركة الصادرة من مبدأ في جسم متحرك من شأنه ان يفعل افما لا مختلفة فعل هذا التفسير النبات متحرك من تلقاء نفسه والتملك ليس كذلك فانه ليس من شأنه ان يفعل حركات في جهات مختلفة •

(الفصل الثالث والخمسون في الحركة التي من تلقاء المتحرك)

(ومهم) من اشترط فيه ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هذا مطلقا لم يكن التلك كذلك وان اعتبر انه ان شاء ان لا يتحرك لا يتحرك ولا يشترط من شأنه ان شاء ان لا يتحرك دخل فيه التلك فان التلك وان استعمال عليه ان لا يشاء الحركة لكن يصدق عليه انه لم يشأ الحركة لا توجد (ومهم) من لم يشترط الا كون الحركة صادرة عن الارادة وعلى هذا التفسير النبات غير متحرك من تلقاء نفسه (وبالجملة) هذا بحث لفظي ولكل واحد ان يبره بما شاء .

الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم قلابد وان يكون فيه مبدأ حركة وضعية او مكانية .

(فتقول) ان كل جسم لا يكون في مبدأ ميل فان حركته بحسب ان تقع لافي زمان وبانه ان كل جسم ميله الى مكان اشبه تحريكه عن مكانه اصعب ضرورة ان الشيء لا يكون مع العائق كولا مع العائق فلو قد رنا جسما لا يكون فيه ميل اصلا وحركة تلك الحركة اسهل من ان يقع في زمان او لافي زمان ومحال ان تقع في زمان لانا لو حررنا جسما آخر ذا ميل الى مكان كانت حركته تقع في زمان اطول من زمان عديم الميل بسبب ذلك الميل الذي هو عائق عن هذه الحركة ولتقدر ان زمانه عشرة امثال زمان عديم الميل لكن كلما كان الميل اضعف كانت الحركة القسرية اسرع فلو قد رنا جسما ليس فيه من الميل الا عشر الميل الاول وجب ان يكون زمان تلك الحركة عشر زمان الحركة الاولى لكن زمان حركة عديم الميل ايضا عشر زمان الحركة الاولى فيكون زمان عديم الميل وذي الميل واحدا ولو قد رنا ميلا يكون نصف عشر الميل الاول وجب ان تكون زمان حركته نصف عشر زمان حركة ذي الميل الاول فتكون الحركة

(الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم قلابد وان يكون فيه مبدأ حركة وضعية او مكانية)

مع الحادث اصرح من الحركة لامع الحادث (وذلك محال) وانما يمكننا ان نقسم
الزمان باي قسمة شئنا ونجاومه على اى مرتبة اردنا لما قد ثبت ان الزمان
يقبل القسمة ابدان المراتب الممكنة في الامراض القابلة للزيادة والنقصان
غير متناهية .

(ولما بطل) هذا القسم لزم ان يقال ان حركة عديم الليل تحصل لاقى زمان
وذلك ايضا محال فاذا ما لا يكون فيه ميل يمتنع ان يكون متعركا وفي هذه
الحجة مباحث تشبه المباحث المذكورة على مثل هذه الحجة في باب الخلاء
فلانيد ها تأييا .

(حجة ثالثة على ذلك) وهي انا سقيم الحجة على ان كل جسم طيب
فله حيز معين وان انتضاءه لذلك الحيز قوة موجودة فيه زائدة على الجسمية
فاذا خرج ذلك الجسم عن ذلك الحيز فتلك القوة لا بد وان تحاول اعادة
الجسم الى ذلك الحيز فاذا في كل جسم مبدأ حركة .
(حجة ثالثة) وهي ان المقصور على الحركة المستقيمة والمكندبة يختلف عليه
تأثير القوى والا ضعف من حيث ان القوى مطاوع والضعيف مساوق
وليست المساوقة للجسم بل هو جسم بل بمعنى انه يطلب البقاء على حاله من المكان
او الوضع فدل ذلك على ان كل جسم يقبل النقل القسري عن مكانه او عن
وضعه فيه مبدأ ميل .

والفصل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدأ ميل
مستقيم ومستدير .

(انه لا يجوز) ان يكون في الجسم الواحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة
مستديرة حتى انه عند كونه في حيزه الطبيعي يتحرك على الاستدارة وعند كونه

(الفصل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدأ ميل مستقيم ومستدير)

خارجاً عنه يتحرك الى الاستقامة لانه عند حصول مبدأ الميل المستقيم اما ان يكون فيه مبدأ الميل المستدير اولا يكون فان لم يكن فعند حصوله في ذلك الحيز وجب ان لا يحصل ايضا (اللهم) الا اذا قيل انه يحدث فيه ذلك الميل لكنه حيث لا يكون غريزيا له بل يكون تابعا لحصوله في مكانه الطبيعي وذلك لا يوجب ميلا من حالة الى حالة مثلها ولا هربا عن شيء الى مثله .

(ولا يمكن ان يقال) القوة النفسانية هناك تأخذ في التحريك على الاستدارة لانك خير بان التحريك الخارجى مما لا يقبله الجسم الاوله بحسب طبيعته مبدأ ميل لازم له .

(فان قيل) اليس ان الطبيعة تقتضى الحركة اذا كان الجسم في غير الحيز الطبيعي والسكون اذا كان في حيزه الطبيعي فلم لا يجوز ان يقال الطبيعة تقتضى الميل المستقيم في بعض الاجسام اذا كان خارجا عن حيزه الطبيعي والميل المستدير اذا كان في حيزه الطبيعي .

(فتقول) الطبيعة في انتفاء السكون يجوز ان توقوف على الحصول في حيزه الطبيعي وانما في انتفاء الميل المستدير فلا يجوز ان توقوف على الحصول في حيزه المكافئ متشابهة ومن المستمع ان يكون الحصول في المكان مما يقتضى ذوالا عن حالة الى حالة نشأها من كل الوجوه فظاهر ان الجسم الذي فيه مبدأ ميل مستدير لو كان فيه مبدأ ميل مستقيم لوجب ان يكون عند حركته المستقيمة متحركا على الاستدارة لكن الاستقامة والاستدارة على ما عرفت لا تلبان الزيادة ولا النقصان وما كان كذلك استحالة ان يحصل من امر اجها شيء متوسط بينهما فاذا يكون ذلك الجسم متوجها بحركته المستقيمة الى ذلك الحيز ومنصرفا عنه بحركته المستديرة دفعة واحدة وذلك محال فثبت

ان كل ما كان فيه مبدء ميل مستقيم يستحيل ان يكون فيه مبدء ميل مستدير.

الفصل السادس والخمسون في الحركة القمرية

(الفصل السادس والخمسون في الحركة القمرية)

(وهي التي) - بها يكون خارجا عن المتحرك وذلك مثل المرمى والمدحرج (فتقول) الاتوال الممكنة فيه هي ان المهر ك اما ان يكون موجودا في المتحرك المقسود ان يكون خارجا عنه فان كان موجودا فيه قلنا ان يكون باقيا الى آخر الحركة او لا يكون فان كان غير باق فهو الذي يقال ان كل حركة تولد حركة اخرى وان كان باقيا فهو الذي يقال ان القاسر اذا اجسم قوة بتركها او اما ان لم يكن المهر ك موجودا فيه فلا محالة يكون جساما ما ان يكون على سبيل ان جساما قدما به يجذب به او على سبيل ان جساما خلقه يد فيه فالمداهب الممكنة هذه الاربعة (الاول) قول من يقول الهواء المتقدم ينطفئ الى الخلف فيدفع المرمى بقوة (الثاني) قول من يقول القاسر يدفع الهواء والمرمى جميعا لكن الهواء اللطيف فيندفع أسرع فينجذب منه الجسم الموضوح فيه (الثالث) قول من قال المهر ك بفعل حركة وتلك الحركة تولد اخرى وهلم جرا (الرابع) قول من يقول المهر ك فيبدى بترك قوة محركة الى جهة مخصوصة ثم ان تلك القوة لا تزال تضغط بمات الهواء المحروق الى ان تصير مخلوبة للطبيعة فتستولى الطبيعة وتبيد الجسم الى حيزه الاصلى والعن هذا الاخير.

(ولمعرفة) (شكنا) (الاول) ان القوة المحركة الى فوق هي صورة النار فلو وجدت في العبر هذه القوة لكانت عرضا في الحجر وقد كانت جوهرها في النار فالشيء الواحد يكون جوهرأ وعرضا (الثاني) لو كان المهر ك افاة قوة لكان كل فعلها في الابتداء لكن ليس كذلك لان الحركة القمرية

تشتد في الوسط •

(ونقول) اما المنهجان الاولان وهما الدفع والجذب فباطلاق لفظ
 الحركة الجاذبة والدافعة ان لم يتبقا بعد مفارقة الهرك القاسر فلهركة
 القسرية علة غيرهما وان بقيتا فالكلام في احتياجهما الى العلة كالكلام في نفس
 الحركة القسرية (ثم نقول) ان قول من قال للهواء اللطافة يدفع اسرع فينجذب
 الجسم الموضوع فيه باطل من وجوه (الاول) ان حركة الهواء لو كانت
 اسرع من حركة السهم لكان تموزه في العائط اشد من نفوذ السهم فيه وليس
 كذلك فان الهواء تدفعه الاجسام القائمة في وجهه واما السهم فقد يتغذ
 (فان قيل) السبب في ذلك النفوذ ان الذي يلي نصل السهم قد ضعف والذي
 يلي قوته بعد على قوته (فنقول) يلزم ان يكون السهم اسبق من الهواء ولكن
 الهواء اسبق منه عنده وايضا فلان كان السهم اسبق من الهواء لم يكن المنفذه
 في الحائط الهواء الذي قد استوعب الاجسام بان الهواء الذي خلقه يدفعه فليل
 السبب فيه ان السهم يجذب الهواء الذي خلفه ثم ذلك الهواء المنجذب يدفعه
 ولها اقوى من ذلك الجذب وحيد يكون المذبوب اشد انجذابا من الجاذب
 الملازم له وهو محال (الثاني) الهواء انما يمانع الاثقال المحمولة عن الرسوب
 بحركة شديدة يصير بها مقاما لخرق النصل والرياح اذا هبت على الغصان
 الشجرة هشمها مع انها لا تحمل السهم لو وضع فيها فلهواء الذي ينقل الحجر
 الكبير اذا كان اجتيازه بقرب الاجسام الصغار وجب ان يكسرها والملم يكن
 كذلك بطل ما قالوه (واما مذهب القائل بالتوليد) فباطل لانه يوجب كون
 الحركة الثانية مطلوبة للاولى عند عدمها فاذا بطلت المذاهب الثلاثة بقي ان
 يكون الحق هو الرابع (واما الذي قالوه) من ان تلك القوة تكون جوهرية
 وعرضية

وعرضاً فاجواب عنه ان الصورة المقومة للنار هي مبدء الميل الصاعد واما مبدء الميل الصاعد في الحجر فيجوز ان يكون مخالفاً للصورة النارية لجواز ان يكون الواحد النوعي له عتات مختلفتان واما ان الحركة القسرية تشد في الوسط فقد ذكرنا ذلك في باب الميل وبقائه التوفيق.

(الفصل السابع والخمسون في اتسام الحركة القسرية)

(اما في الابنية) فقد تكون خارجة عن الطبع فقط مثل جر الحجر على وجه الارض وقد تكون مع ذلك مضادة للذي بالطبع كتحريك الحجر المرمي الى فوق وايضاً فقد تكون بالجذب وقد تكون بالدفع واما العمل فهو بالمرضية اشبه والتدوير القسري مركب من جذب ودفع وقد تكون بسبب تارض الحركتين كما في السيكة المذابة فان الجلاء الحجر منها ينطه الحر فيصده بالافلاء فاذا غل حدث فيه ميل الى اجزءه الطبيعي واعايشته عند مقارنة المستقر ولاجل اشتداد القوة عند المقارنة كما انهم الحجر النازل اصعب من اشارة المستقر واذا حدث هذا الميل كانوا مقتضى التسكين وحالاً الى اسفل ونحي مستقره وقد عرض لي كان اسفل مثل ما عرض له من التصعد فحدثت حركة مستديرة تكون استدارتها الى المستقر بل فيما بين الملو والمستقر .

(واما المخرجة) فربما كانت من سبين خارجيين وربما كانت من ميل طبيعي مع دفع او جذب كالكرة التي ترمى من الملو .

(واما في الكم) فالزيادة مثل المظلم الكائن بالا ورام والسمن المجتب وفي التخلخل كانبساط هواء القارورة اذا مضت مصاشيداً والتقصان فكل ذلك الذي يكون بسبب الامر اض واما الذي من الشيخوخة فانه بالقياس الى طبيعة العالم طبيعي وبالقياس الى ذلك الشئ من خارج عن الطبيعي .

(واما في الكيف) فلا تتحالة الطبيعة في الحلال والمكروه كالصحة الحاصلة بالبحرانية وفي المحسوسات مثل الماء الحار اذا استحال بطبيعته والقسرية فكما تتحالة الماء الى الحروب بما الوضع القسري فهو كما ينبغي الخشب المستقيم بالقسرفائه اذا غلى سيله من غير كسر او رضح رجع الى الوضع الاول هو اما الكون فقد يكون طبيعيا مثل تكون الجنين والنبات من التربة والبذور وقد يكون قسريا مثل احداث النار بالقدح • واما الفساد فقد يكون طبيعيا مثل الموت الهرمي وقد يكون قسريا كالموت بالقتل او السم •

❦ الفصل الثامن والخمسون في ماهية علة الحركة القسرية ❦

(ظاهر كلام الشيخ) يدل على ان ذلك هو الميل فانه قال اصح المذاهب مذهب من يرى ان التحريك يستفيد ميلا عن المحرك (اقول) ان معنى الميل نفس المدافعة فهي لا تكون في الحركة القسرية لان المدافعة الحاصلة بالقاسر لا تبقى بعد مفارقتها وان عني به علة المدافعة فالامر كما قال (وتحقيق القول) فيه اننا في الفصول السابقة ان الوجود الاول لم يكن تعديلا بل يشتد ويتقص بل المشتد والمتقص هو الموضوع في ذلك العرض وهما الميل القريب اما ان يضاف بمصادمات الهواء المخروق او لا يضاف فان لم يضاف وجب بقاؤه وان لم يبد المرى الابد مصاكة سطح التلك فان يضاف فلا يتخلو اما ان تكون ذاته باقية عند الضعف او لا تكون ومحال ان تكون ذات هذه المدافعة تبقى مع الاتقاص كما يعلم وان لم يبق فالميل الاول عدم وحدث ميل آخر •

(وعند ذلك نقول) لا بد وان تكون هناك ميول متوازية فان لم يكن السكل واحدا منها وجود الا في الآزلم تنال الآفات فاذا لا بد وان يبقى كل واحد منها زمانا ثم يكون عدمه في الآن الذي يوجد فيه الميل المذهب له

ولا

(الفصل الثامن والخمسون في ماهية علة الحركة القسرية)

الى المحيط لم يتبدل الوضع الذي لها بالقياس الى المحيط لاستمرار تلك النسب
وبقاها ويتبدل الوضع الذي لها بالقياس الى غير تلك الكرة المحيطة لتبدل
الحاذاة التي كانت لها الى تلك الاشياء (واما المتحرك بالعرض) الذي ليس
من شأنه ان يتحرك فهو مثل الصور والاعراض الحادثة في الجسم فانها تكون
مختصة بالاحيلز تبعاً لاختصاص الجسم بها وتصح الاشارة اليها تبعاً للاشارة
الى الجسم فاذا تحرك الجسم وتبدلت الجهة المصابة بالاشارة تبدلت الاشارة
ايضاً الى تلك الاعراض فيقال عند ذلك انها تحركت واما الشيء الذي لا يكون
جسم ولا سالاً في الجسم فيستحيل ان يقال انه متحرك بالعرض •

(واذا عرفت) ذلك في الحركات المكانية والوضعية فاعرفه في سائر
الحركات فانه يقال الشيء متحرك بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس
هو بل جسم آخر يقارنه وان كان هو هو بالذات لكن يثارة بالاعتبار كقولنا
البناء اسود فان السواد ليس هو هو من الجسم من البناء بل نفس الجوهر
وتد يقال الموضوع للون كقولنا الجسم موضوع للسطح والسطح
للون فاتصاف الجسم بالسواد يكون بالعرض واما الحركة في الكم فلم يستبروا
فيها هذا الاعتبار •

﴿ الفصل الستون في الترقى بين الحركة والتحريك والتحرك ﴾

(غن بعضهم) ان التحريك عبارة عن نسبة الحركة الى الفاعل والتحريك
عبارة عن نسبتها الى المتفعل وهو باطل لان نسبتها الى الشيء وصف له لا لغيرها
والتحريك وصف الفاعل فاذا التحريك نسبة للفاعل الى الحركة والتحريك
نسبة للمتفعل اليها وان كانت نسبتها اليها لا تنفك من نسبتها اليها •

(الفصل الستون في الترقى بين الحركة والتحريك والتحريك)

(الفصل الحادي والستون في احوال الملل المحركة)

﴿ الفصل الحادي والستون في احوال الملل المحركة ﴾

(المحرك) كما علمت قد يكون بالطبيعة وقد يكون بالارادة وقد يكون بالقصر وقد يكون بالعرض وكل ذلك اما بالذات ولما بالعرض واما قريبا واما بعيدا واما كلياً واما جزئياً واما خاصاً واما عاماً واما بالقوة واما بالفعل واما بسيطاً واما مركباً والمحرك بالذات فلما ان يكون بواسطة اولاً بواسطة والواسطة لا يتخلو اما ان تكون متحركة من تلقاء نفسها او لا تكون فان لم تكن فاما ان تكون متصلة بالمحرك كيد الانسان ونفس الحية واما ان لا تكون متصلة به ونفس آلة توربما لم يتميز في الاستعمال بين مفهومى القنطين وان كانت الواسطة متحركة من تلقاء نفسها ثم يكون لها محرك فالاولى ان يكون ذلك المحرك غاية لما مثل المهبوب او ضد التماس مثل الخوف والهروب وايضا فالمحركات اما ان لا تكون متحركة او تكون فان كانت متحركة فلا بد من الانتهاء الى ما لا يكون متحركا لانه لا يمتد الى اللانهاية والسلسل الذى هو

اول المحركات المتحركة يجب ان يتصل به غير متحرك

(فتقول) ان كل متحرك فلا بد فيه من قوة تكون مبدأ قريبا لتلك الحركة فان سبب تلك الحركة الخاصة ليس هو الجسمية العامة ولا امرا خارجا لان ذلك الخارج ان كان جسما كان لاول المحركات المتحركة جسم آخر يحركه فلا يكون هو الاول بل الذى يحركه وان كان ذلك المحرك الخارجى مجردا لم يخص من هو بقول تلك الحركة من ذلك الجرد الا اذا تميز من سائر الاجسام بخصوصية وتكون تلك الخصوصية هي المبدء القريب لتلك الحركة ويكون المقارن مبدأ بعيدا وذلك هو الحق فالمحرك من هذا الوجه

دلت على وجود المقارن *

« ولا امرا خارج

(الفصل الثاني و الستون في التناسبات بين المتحرك كائناً و المركات)
 (فلتضع) محر كاً و متحر كاً و مسافة و زماناً و لنتحن المحرك على أنه مبدء لمركبة
 طبيعية و على أنه مبدء جذب و على أنه مبدء دفع و على أنه حامل و لتأمل ما يلزم من
 اصناف التناسبات و لتضع محر كاً محر كاً متحر كاً في مسافة زماناً و لتظر هل نصف
 المحرك يحرك المتحرك بين في ذلك الزمان نصف تلك الحركة او اقل او اكثر
 (فنقول) من الناس من زعم ان التنصيف يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك
 و بالمتحرك الى ان لا يحرك فحينئذ لا ينظر في هذه التناسبات وقد ابطالنا ذلك
 فيما مضى و لو كان كذلك صح لنا وجوب النظر في هذه التناسبات (امه او لا)
 فن المركات ما اذا نصف لم تبقى له قوة مثل الحيوان (و اما نأيا) فلان ذلك
 لو كان ممكناً فانه لا يجب ان لا يكون نصف المحرك قوياً على شيء من التحريك
 مثل السفينة التي تحركها مائة نفس في يوم واحد فربما حين لا يلزم ان يقدر
 الحسون على ثقلها شيئاً فلهذا يجب ان يكون لكل واحد من تلك الاجزاء أثر في
 الاعداد مثل النقرة المتحركة في الصخرة من مائة قطرة فانه لا يجب ان يكون
 لكل واحد من تلك القطرات تأثير في التقرب لا بد من تأثير في الاعداد
 وذلك بان تصير الصلابة آخذة في الضعف فاذا تكامل الضعف بسبب القطرات
 فحينئذ تحصل النقرة من القطرة الواحدة التي تكون بعد ذلك فان فرضنا
 التنصيف في المتحرك فالمشهور ان المحرك يحرك نصف المتحرك في ذلك
 الزمان في نصف المسافة او يحركه في تلك المسافة في نصف ذلك الزمان وهذا
 ليس بحق و اما في المحرك الطبيعي فانه متى يتصف المحرك لا بد وان تتصف
 القوة المحركة لان قوة نصف الجسم نصف قوة كل الجسم و اما في الحامل
 فيجوز ان لا تبقى قوته بانه قطع نصف تلك المسافة عند كونه فارغاً فضلاً عما

إذا كان منه نصف المحلول (وأما الدافع) الزاوي فرمى بعرض له أن ينقل في الأقل أشد مما يحصل في الأقل فينقل في النصف أشد مما يحصل في النصف فلا يبقى تلك النسبة على أن المرمى لا تشابه السرعة والبطء في حد وده بل المتأخر منه ابتداءً ويقال لوسط منه آخرى فلا تكون هذه النسبة محفوظة وكذلك الجذب فإن الجاذب إما أن يجذب بأن يجير المذبذب وإما أن يجذب بقوة التي فيه ولتلك القوة حداليه يسمى تأثير هافي المنجذب فما خرج من ذلك لا يلزم أن يؤثر فيه فلا يلزم أن يكون كلا جملتا المتحرك أصغر أن يكون جذبه من المكان البعيد أسهل .

(وإن فرمنا) التصنيف في الزمان فالشهور أن ذلك المحرك يحرك ذلك المتحرك في نصف ذلك الزمان في نصف تلك المسافة وهو قير واجب فإنه ليس يلزم أن يساوي المقطوع في نصف زمني المرمى لافي انقضى ولا في الطبيعي علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء .

(وأما المحرك) في نصف المسافة فالشهور والحق على قياس ما ذكرنا وإما اعتبار نصف المحرك مع نصف المتحرك فالشهور حفظ النسبة ولكننا بينا أن المحرك يحتمل أن لا يكون قابلاً للتصنيف وتقدير احتماله لذلك فيحتمل أن يكون تحريك النصف للنصف اجلاً من تحريك الكل للكل فأنزبه القوة سبب من أسباب اشتدادها .

(وأما نصف المحرك) في نصف الزمان فالشهور حفظ النسبة والحق فيه ما علمت وكذلك القول في نصف المحرك في نصف المسافة وإن تعلم التصنيفات من التصنيفات وقد يقع اعتبار هذه النسب بين المحرك والمتحرك والحركة والمسافة والزمان من حيث هي متناهية وغير متناهية

فأي هذه إذا تنهى تنهى الآخر لأن هذه الخمسة متطابقة متعاقبة ولو كان واحد منها متناهياً والآخر غير متناه لما بقي التقابل فهذا آخر كلامنا في الحركة فلتكلم الآن في الزمان واحكامه •

﴿ الفصل الثالث والستون في وجود الزمان ﴾

(من الناس) من انكر ان يكون للزمان وجود في الخارج واضح اذ ذلك بامور خمسة •

(الفصل الثالث والستون في وجود الزمان)

(اولها) ان الزمان لو كان موجودا لكان اما ان يكون متقسما او غير متقسم فان لم يكن متقسما لم يكن متقسما فيلزم ان يكون الحاصل في هذا اليوم حاصلا في زمان الطوقان بل يكون حاصلا حين كان معدوما فيلزم اجتماع التقيضين وارتفاع التقدم والتأخر بين الموجودات وذلك باطل بالبدية (وان كان متقسما) كان غير حاصل بجميع أجزائه والاعاد الحال بل هو منقض سيال فيكون منه ماض ومعه مستقبل وحال معدومان لا محالة واما الحاضر فهو ان كان متقسما وهو حقيقة كان غير متقسما فلا يكون الحاضر حاضرا هذا خلف وان لم يكن متقسما كان ذلك هو الآن وهو محال لثلاثة اوجه •

(اما اولا) فلان الآن طرف الزمان والشئ اذا لم يكن موجودا في نفسه امتنع ان يكون له طرف موجود •

(واما ثانيا) فلانه عند مشيئة مشترك بين الفئات وبين ما سيوجد فيكون الآن - بيالاتصال المعلوم بالموجود هذا خلف •

(واما ثالثا) فلان ذلك الآن اما ان يبقى واما ان لا يبقى ومحال ان يبقى لانه لو بقي فان كان سيالا كان متقسما فلا يكون الشئ الواحد باقيا وان لم يكن - سيالا

كان

كان الحاصل في آخره والحاصل في اوله حاصل دفعة واحدة وهو محال ولما
ان انعدم فان كان عدمه متدرجا مادام محال وان كان دفعة لم يكن عدمه مقارنا
لوجوده بل كان في آن آخر فان كان بينهما زمان مادام محال وان لم يكن بينهما
زمان فقد ثبت تنافي الآفات ويلزم من تنافي الآفات وجود الجزء الذي
لا يتجزى كما ثبت .

(وثانيها) لو كان الزمان موجودا ثابتا لكان لاجل ان الحركة من حيث
هي حركة محتاجة الى الزمان والحركة من حيث هي حركة غير محتاجة الى
وجود حركة اخرى واللازم التسلسل واذا كان كذلك فكل حركة هي من
حيث هي هي مستتبة زمانا كما ان كل حركة هي من حيث هي هي مستتبة
مكانا ولذا وجدت الحركات معا كانت لازمة لها معينة تمنع ان يتقلب (المع
قبلا او بعدا وتلك هي المية الزمانية فاذ كانت تلك اللازمة زمان محيط بها وذلك
المحيط ايضا يكون مع تلك اللازمة فيكون ~~زمانا آخر محيط بها والكلام~~
فيها كالكلام في الاول فيلزم وجود ~~جزء من محيط~~ بعض لا الى نهاية
والازمة نابعة للحركات فهناك حركات مختلفة محيط بعضها ببعض وهي
لا الى نهاية فيلزم منه وجود اجسام بنير نهاية وذلك محال .

(وثالثها) لو كان لزمان موجودا لكان متقسما لا على ما بينا فيكون لا محالة
بعض اجزائه قبل البعض وتلك القليلة ليست بالذات وبالنية لوجوب .

(اما لولا) فلان اللة واجبة الحصول مع الملول وها هنا الجزء القبل
محتاج الحصول مع الجزء البعد .

(واما ثانيا) فلان الجزء الذي فرض علة اما ان يكون علة لما هيته او للوازم
ماهيته او اوارض ماهيته والاولان يوجب ان تكون العلة علة للملول

ان ثبت

والاكانت علة لنفسها فاذا كل جزء يفرض في الزمان فهو مختلف في الماهية
 للجزء الآخر لكن الاجزاء التي يمكن فرضها فيه غير متناهية فذلك الاجزاء
 حاصلة بالفعل لان امتياز الأمور المتخالفة بالماهية لا يتوقف على الفرض
 والاخبار وذلك حال لان كل واحد من تلك الاجزاء غير قابل للقسمة
 والا كانت الاجزاء للممكنة فيه متميزة بالفعل فلا يكون واحدا وقد فرض
 كذلك وحيث يلزم تركيب الزمان من الآيات المتتالية ويلزم منه تركيب
 الجسم من الاجزاء الغير المتجزية •

(واما ان كانت) طية الجزء المتقدم للجزء المتأخر من جهة السوارض المقارعة
 فهو محال لوجهين •

(اما أولا) فلان كل ما كان كذلك كان جائز الزوال فاذا يمكن ان يكون
 الامس قدما والقداس و ذلك محال •

(واما ثانيا) فلان الجزء المتقدم اذا كان ممكنا ان يكون هو بينه متأخرا
 كان حصول القبلة لا يتسبب بوجوده في الزمان المتقدم وكذلك القول في الجزء
 المتأخر فيلزم ان يكون للزمان زمان هذا خلف (ثبت ان) تقدم بعض
 اجزاء الزمان على البعض ليس بالذات ولا بالطبع ولا بالشرف بين ما ذكرناه
 ولا بالمكان لان الزمان ليس بمكان فهو اذا بالزمان لان اصناف التقدم ليست
 الا هذه باتفاق الفلاسفة فاذا للزمان زمان والكلام فيه كالكلام في الاول
 فيكون لكل زمان زمان لا الى نهاية •

(ورابعا) هو ان المحول من الزمان الامر الذي يكون به تقدم الاشياء
 بعضها على البعض وتأخر الاشياء بعضها عن البعض التقدم والتأخر اللذين
 امتنع ان يوجد المتقدم والتأخر معا فهذا المعنى لو ثبت اكان متعلقا بالحركة
 بالادلة

بالادلة التي يذكرها اصحاب ارسطو لكن هذا للمنى قد يوجد في الموضع الذي يستعمل فيه وجود الحركة فان الباري تعالى لا شك انه موجود مع كل حادث يحدث ويكون قبلا لكل حادث من تلك الحوادث قبل حدوثها ودمها وعند حدوثها فاذا قطعنا النظر عن سائر انواع التقدم اعني التقدم بالمية وبالشرف وبالطبع وجرنا النظر الى انه سبحانه وتعالى كان موجودا مع عدم هذه الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها كانت قبلية لها فارة ومعية لها اخرى من هذا الاعتبار المخصوص كقبلية سائر الاشياء بعضها على بعض وميتها فاذا كانت هذه القبلة والمية حاصلتين في حقه تعالى مع استعانة حصول الحركة والتغير فلما ان حصول التقدم والتأخر من هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة .

(ولا يندفع هذا الكلام) بما قاله الشيخ وهو ان حجة التغير مع التغير تكون بالزمان ومعية الثابت مع التغير بالدهر فيكون الدهر محيطا بالزمان ومعية الثابت مع الثابت بالسرعة فيكون السرعة مياثنا للزمان ولما للدهر فهو محيط بهما لان هذه هي غلات خالية عن التعصيل والتحقيق لوجهين .

(اما ولا) فلان لما رأينا قدما وتأخرا ومعية لبعض الحوادث مع بعض ثم اختلفنا في ان هذه العوارض هل هي لاجل الزمان الذي هو مقدار الحركة ام لا فلما رأينا انها ثابتة حيث لا ثبت في الحركة اصلا علمنا ان ثبوت هذه الامور غير متعلق بالزمان الذي هو مقدار الحركة .

(واما ثانيا) فلان هذا الدهر الذي يتوهم لما ان يكون اسرا وجوده ياتي الخارج اولا يكون فان لم يكن له ثبوت في الخارج بطل القول بالزمان لانه لما جاز ان تكون المية بين الثابت وبين ما ليس بثابت لاجل اسر ليس بوجود

في الخارج جازان تكون سعة التنير مع التنير لاجل امر ليس بموجود في
الخارج (وان كان) الدهر موجودا في الخارج فلما ان يكون ثابتا ويكون
منقضيًا فان كان ثابتا استحال ان ينطبق على الزمان المنقضي لئلا يجوز ان يتغير
الزمان المنقضي بالدهر الثابت لجاز ان تتغير الحركة بالدهر وحيث لا يحتاج
الى الزمان وان كان منقضيًا استحال ان يطابقه على الثابت لئلا يجوز ان يتغير
الثابت بالتنير ويتعدد بالتنير جاز ان تتعدد الامور الثابتة وتتغير بالزمان
وحيث لا يحتاج الى الدهر ثبت ان التقدم والتأخر والمية على الوجه المخصوص
لا حاجة بها الى وجود مقدار الحركة فبطل القول بالزمان •

(وخامسها) لو كان الزمان موجودا الكازمة مارة بالحركة بالادلة التي ذكرها
ارسطو ولكنه يستحيل ان يكون مقدار الحركة لان الحركة كما بينا لها مضيان •
(اخدهما) الكون في الوسط وهو حاصل في الآزول لا ينطبق له بالزمان لوجهين
(اما اولاهما) فقد صرح الشيخ بذلك في باب الحركة (واما ثانيا) فلان كل آن
يفرض فانه يوجد اجسم فيه عند كونه متحركا حاصل في الوسط •

(وثانيهما) الحركة بمعنى قطع المسافة فهي ممالا وجودها في الخارج على ما بينه
الشيخ فاذا كان الزمان متعلق الوجود بها وهي لا وجود لها في الخارج كانت
الزمان متعلق الوجود بمالا وجوده في الخارج فلا يكون للزمان وجود في الخارج
ولما ثبت ذلك ظهر ان الحق ان وجود الزمان كوجود الحركة بمعنى القطع
وكما ان الذهن لما ارسمت فيه صورة المتحرك عند كونه في المكان الاول ثم قبل
زوال تلك الصورة ارسمت صورة عند كونه في المكان الثاني فحيث
يشعر الذهن بالصورتين معا على انها شئ واحد ممتد وان لم يكن لذلك وجود
في الخارج فكذلك الزمان وجوده في الذهن فقط فان للمتحرك قربا من بداية

المسافة ونهايتها لكن القرين لا يوجدان دفعة في الخارج بل توجد في النفس صورتاهما معاً صورة الواسطة فيشتد شعر الذهن بجميع تلك الا مور على انها امر واحد لكن ليس لذلك وجود في الخارج كاليس للحركة .

(و اما الامر) لو جودى في الخارج فليس الاقرب متوهم بتعدد معلوم ازالة الابهام كما يقل آنيك عند طلوع الشمس فان طلوع الشمس معلوم و هيئته . وهو م فاقرب ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الابهام ولوان الموقت قرنه حادث آخر مثل قدوم زيد لصلح ذلك صلوح طلوع الشمس لكن طلوع الشمس لما كان اهم واعرف واشهر كان بهذا التوقيت اولى فهذا ما يمكن ان يقوله خاتمة الزمان و ان كان اكثره غير مذكور في الكتب . (واعلم) اني الى الآن اوصات الى حقيقة الحق في الزمان فليكن طمأنينة من هذا الكتاب استقصاء القول فيما يمكن ان يقال من كل جانب واما تكلف الاجرة الضيفة تعيب القوم دون انهم هل يذهبون الى ذلك ممالا اقله في كثير من المواضع ويختص صدف هذه المسئلة .

(و حاصل ما ذكره الشيخ) في الجواب عن الشبهة الاولى ان قال - لما ان الزمان ليس موجودا في الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل ولكن لم نعلم انه لو كان موجودا لكان وجوده اما في الآن واما في الماضي واما في المستقبل لان الوجود المطلق اهم من الوجود في الآن او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم اليس انه اذا قيل لو كان المكان موجودا لكان وجوده اما في المكان واما في طرف منه كان هذا القول هو لا كاذبا فكذلك اذا قيل لو كان الزمان موجودا لكان وجوده اما في الماضي واما في المستقبل واما في الآن الذي هو طرفه وجب ان يكون هو لا كاذبا بل الزمان

موجود مع أنه ليس وجوده في الماضي ولا في المستقبل ولا في الآن لا نأ
لأننى بالزمان إلا الامكان المقترض بين مبدء المسافة ومنها ما الذى يمكن
ان يقع فيه حركة مخصوصة على قدر مخصوص من السرعة فانه لم يكن الزمان
موجودا لم يكن هذا الامكان موجودا ولا امره بالضرورة ان لهذا
الامكان وجودا بل ان الزمان موجود وان لم يكن وجوده حاصل في الماضي
او المستقبل او الآن.

(هذا حاصل مقاله الشيخ) ولكنه مع ذلك مشكل فان أثبات الوجود
لشيء مع أنه لا يكون موجودا في الحال ولا أنه كان موجودا في الماضي
ولا أنه سيصير موجودا في المستقبل متغير أليس ان الشيخ نفسه لما بحث عن
مفهوم قولنا الحركات الماضية فتمتاهية فقال ان معنى به ان الحركات الماضية
امور موجودة موصولة بوصف الانهائية فذلك كاذب لانها لو كانت
موجودة لكان وجودها اما في الماضي او في المستقبل او في الحال ولما لم يكن
لذلك المجموع من ~~تحت هذا مجموع وجوده في~~ وجوده في احد هذه الاوقات الثلاثة
فهو غير موجودا صلافاً كان الشيخ يستتبع من تقي حصول الشيء في الماضي
وفي المستقبل وفي الحال تقي حصوله مطلقا فكيف زعمنا ان الشيء قد يكون
موجودا وان لم يكن له وجود في احد الاوقات الثلاثة .

(وبالحلة) فكل من رجع الى نفسه علم ان الشيء الذى لا يثبت له لا في الحال
ولا في الماضي ولا في المستقبل ولا يمكن الاشارة اليه في وقت من الاوقات انه
الآن قد حصل بالحكم بشيئ مع ذلك محال فانه لا معنى لعدم الا ذلك
واما قوله ان الحصول في الماضي او الحال او المستقبل كل ذلك اخص من
مطلق الحصول ولا يلزم من تقي الاخص تقي الاعم فهو ضعيف لان كل واحد

من هذه الأقسام وإن كان اخص من مطلق الحصول إلا أن النقل لما حصر مطلق الحصول في مجموع هذه الأقسام لزم من ارتفاعها بأسرها ارتفاع مطلق الحصول كما أن الواجب والممكن لما كان كل واحد منهما وإن كان اخص من مطلق الوجود إلا أن النقل لما حصر مطلق الوجود فيها لا جرم لزم من ارتفاعها بأسرها ارتفاع الوجود فكذلك هاهنا (وبالجملة) ففي حصر النقل طيبة في مواضع مخصوصة فإنه يلزم من ارتفاع تلك المواضع بأسرها ارتفاع تلك الطيبة .

(والذي يمكن) أن نقوله في دفع أصل الشبهة أن اعارضها بالحركة فإن الحسن دال على وجودها وشاهد بكونها موجودة في الأعيان مع أن التقسيم الذي ذكرناه قائم بين في الحركة ولكننا قد بينا أن الحركة نقطة تطلق على متينين (أحدهما) الحركة بمعنى القطع وقد بينا أن ذلك لا وجود له في الأعيان فالزمان الذي هو إلا أمر الممتد الذي يكون مطلقاً للحركة بمعنى القطع يستعمل أن يكون له وجود في الأعيان (وبالجملة) الحركة بمعنى الكون في الوسط وهو من جهة الأمور التي يمكن حصولها في الآن وهو أمر واحد ثابت مستمر من أول المسافة إلى آخرها والحركة بمعنى القطع أمر وهي أعيا يحصل بسبب استمرار ذلك الذي من أول المسافة إلى الآخر (فيجب) أن يستقضي الزمان أيضاً كذلك وهو أن يقال الأمر الوجودي في الخارج أمر غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى الكون في الوسط ثم كان الحركة بمعنى الكون في الوسط قبل الحركة بمعنى القطع فكذلك ذلك الأمر الغير المنقسم قبل سبيلانه الزمان وكان أن الحركة بمعنى القطع لا وجود لها في الأعيان فالزمان الذي هو أمر ممتد منقسم لا وجود له في الأعيان أيضاً (وهذا الذي اثبتناه) وجوداً في الخارج من

الزمان هو الذي يسمى بالآن السبيل فهذا ما يغتشى ان اتو له في هذه الشبهة •
 (واما الشبهة الثانية) فالجواب عنها ان الزمان مقدار لسكل حركة ولكن
 وجوده لا يتعلق بسكل حركة فان من الجائز ان يكون المقدار الواحد تقديره
 امور كثيرة بعضها بواسطة البصر و اذا كان ذلك جائزا والدليل الذي
 ذكرتموه يمنع من ان يكون لسكل حركة زمان على حدة وجب الجزم باستحالة
 ذلك القطع بان وجود الزمان متعلق بالحركة التي هي اقدم الحركات ثم ان سائر
 الحركات تقديره •

(فان قيل) اذا قدرنا ان تلك الحركة لا وجود لها يبقى سائر الحركات خالية
 عن الزمان حتى لا يكون جزء منها متقدما على الجزء الآخر فيشذ لا تكون
 الحركة حركة هذا خلف •

(فنقول) الحركة الاولى لا تعدم الا وتعدم الجسم الاول الذي هو الفاعل
 للجهات ومتى عدم ذلك الجسم استحالة ان يكون للجسام المستقيمة لحركة
 وجود واما ما ذكرتموه فيني على مقدمات مستقيمة فلا يلتفت اليها الا ان يستمد على
 مجرد التوهم الكاذب ولكن ذلك لا يوجب نتيجة صادقة (واما الشبهة الثالثة)
 التي نحن نركناها فسيأتي في خلال الكلام ما يمكن ان يقال على كل واحدة منها
 فلتبين الآن ابطال قول من جعل الزمان عبارة عن التوقيت •

(فنقول) حاصل التوقيت راجع الى جمعية بين حادثين وتلك الجمعية ليست هي
 نفس الزمان لثلاثة اوجه •

(اما الاول) فلان الزمان الواحد توجد فيه سميات كثيرة ولا توجد في الزمان
 الزمنة كثيرة •

(واما الثاني) فلان الجمعية ليست نفس ماهيتي المعين (اما الاول) فلان الجمعية امر

لا يختلف

لا يختلف باختلاف المواضع وأما الأشياء التي ترض لها المية فهي أمور مختلفة
 (وأما ثانياً) فلأن المية امر اضافي لا يستقل بنفسها بل هي مارتحة لغيرها
 ومفروضة لا محالة غيرها ولا يجوز أن تكون المية لازمة للامر الذي
 مرضت له لامية لأن الشيء الذي مرضت له المية يمكن أن ترض له البدية
 والقبلية (١) لأن الشيء الذي مرضت له المية لا يبقى مع البدية فإذا تلك المية غير
 لازمة لما هي الميعن فهي إذاً من العوارض وذلك لأجل حصول النشيز في زمان
 واحد فإذا كانت تلك المية مملوكة للزمان استع أن تكون هي نفس الزمان
 (وأما ثالثاً) فلا نه لو كان زمان حصول الشيء الحادث الذي يحدث منه
 عبارة عن الوقت الذي وقعت فليكن التدجيرة عن شيء معين يحدث منه
 حادث آخر فلو فرض حصول ذلك الشيء في اليوم لكان التماساً في اليوم
 فبطل قول من جعل التوقيت نفس الزمان .

الفصل الرابع والستون في اختلاف معنى الزمان في حقيقته

(المثبتون للزمان) منهم من جعله جوهرًا ومنهم من جعله عرضًا أما الجاهلون
 له جوهرًا ففهم من جعله جوهرًا مجردًا ومنهم من جعله جسمًا وأما الذين
 يجعلونه عرضًا فقد اختلفوا على أنه عرض غير قابل مرض سبيل وذلك إما
 الحركة وإما عرض آخر غير الحركة فهذا هو تفصيل المذاهب فنذكر الآن
 حجة كل فريق .

(أما الذين) يجعلونه جوهرًا مجردًا ففهم من زعم أنه واجب الوجود لذاته
 لأن الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته لا لغيره محال وكل ما كان كذلك فهو
 واجب الوجود (بيان الصري) أمالو فرضنا عدم الزمان كان عدمه لا محالة يبد
 وجوده وتلك البدية بديه زمنية فهو موجود عندما فرض معدوماً فإذا

(١) في نسخة موضع هذه العبارة الطويلة (والمية لا تبقى الخ) ١٢

فرض عدمه يوجب لذاته وجوده (١) وذلك محال فتدبر من فرض عدمه
لذاته لا لغيره محال فهو واجب الوجود لذاته .

(بل قول) الموجود الذي يجب وجوده سوى الزمان اذا حاولنا بيان
امتناع عدمه احتجنا فيه الى برهان متفصل فلما اذا حاولنا بيان امتناع العدم
على الزمان كفانا في بيان امتناع ذلك مجرد تصور حقيقة الزمان وحقيقة
العدم لان الزمان لا يمتلئ عدمه الا اذا عقل حصول عدمه بتدوينه وتلك
البعدي لا تثبت الا بالزمان فاذا اعدم الزمان لذاته يوجب وجود الزمان
لتحقق بسببه بعية لعدم ثبت لتجوز العدم على الزمان متناقض في نفسه
ولما تجوز العدم على سائر الامور التي تعرض واجبة فانه وان كان محالا الا
انه غير متناقض فاذا كان الشيء الذي يلزم من فرض عدمه محال واجبا وان
لم يلزم التناقض من فرض عدمه فلم يمتنع الذي يلزم المحال من فرض عدمه
ويلزم منه التناقض هو المحال فلو ثبت ان الزمان واجب الوجود
لذاته ثبت انه جوهر قائم بنفسه غني عن الموضوع ثم الحركة ان حصلت فيه
ووجدت لاجزائها الى نسبة يسمى زمانا وان لم توجد الحركة فيه فهو الدهر .
(والجواب) ان الزمان منقضى والالكال الشيء الذي حدث الآن فهو
قد حدث في زمان الطوفان وحينئذ لا يكون شيء من الاشياء قبل شيء وكل
ذلك يدفعه الحس واذا كان متقنيا استحال ان يكون واجب الوجود
لذاته لان واجب الوجود لذاته يستحيل عليه العدم فضلا عن ان يكون نقضه
وسيلانه واجبا .

(واما الذين) يحملون الزمان جسامهم الذين زعموا ان الزمان هو الفلك

(١) قد وجدنا في نسخة هـ هنا عبارة زائدة غير مستقيمة فلماذا تركناها ٩٢

لأن كل شيء في الزمان وكل شيء في المكان وهذا لا يقتضي أن يكون الزمان
قابلاً يقتضي أن يكون بعض ما في الزمان موجوداً في المكان على أن الكبري
كاذبة فإن التلك شيء وليس في التلك.

(وأما الذين) يحملون الزمان ضمن الحركة فقد احتجوا بأسرين (أحدهما)
أن الزمان مشتمل على الماضي والمستقبل والحركة أيضاً كذاث.
(وجوابه) أن الموجبتين في الشكل الثاني لا تحتاجان إلى اشتراط المحطات
في بعض الأمور.

(وثانيهما) أن من لا يحس بالحركة لا يحس بالزمان كما في حق أصحاب الكهف
وكذلك المبادئ في النظر يستقر الزمان لا محالة لانعدام الحركة عن ذهنه
وبالعكس المقسم يستطيل الزمان بقله من الحركة في ذهنه.

(وأعلم) أنه لا يلزم من ملازمة الزمان والحركة كقول بعض الموضح أنهما
بل يمكن أن يفرق بينهما من وجهين.

(الأول) أنه قد تكون حركة أسرع من زمانها ولا يكون
زمان أسرع من زمان ولا إبطاء بل أطول وأقصر.

(الثاني) أنه قد تكون حركتان متساويتان يكون زمانهما

(الثالث) أن الحركتين المختلفتين قد تشعدها في الزمان وما به الاختلاف
غير ما به الاتحاد.

(الرابع) أن الزمان يصلح أن يوجد فيه جزء من أجزاء الحركة السريعة
والحركة لا تصلح لذلك فإنه يقال السريع هو الذي يقطع المسافة في زمان
أقصر ولا يصلح أن يقال في حركة أقصر وحكم الحركة الفلكية هذه بينهما
قد اشترنا إلى المذهب في الزمان فليستنا في تحقيق المذهب الحق فيه.

﴿ الفصل الخامس والستون في إثبات الزمان ﴾

(وفيه حجتان) الأولى كل حركة تعرض في مسافة على مقدار من السرعة
 وأخرى معها على مقدارها من السرعة وابتدئتا معاً فلهما تقطعان المسافة
 معاً وإن ابتدئت أحدهما ولم تبدء الأخرى ولكن تركتا معاً فلهما تقطعان
 دون ما تقطع الأولى وإن ابتدء معها على " واقعاً في الأخذ والترك وجد البطل "
 قد قطع أقل والسرير قد قطع أكثر وإذا كان كذلك كان بين الأخذ السريع
 الأول وتركه إمكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة وأقل منها بطء معين وبين
 الأخذ السريع الثاني وتركه إمكان أقل من ذلك بلك السرعة المعينة بحيث
 يكون هذا الإمكان جزءاً من الإمكان الأول فإذا كان هذا الإمكان قابلاً
 للزيادة والنقصان وفيه شكوك ثلاثة •

(الأول) أنكم بنيت إثبات الزمان على صحة إمكان وجود حركتين بتدريان
 مما وتريان من هذه الحقيقة لا يمكن سيرهما إلا بالمية في الزمان فإذا لا يمكنكم
 إثبات الزمان إلا بهذه المية ولا يمكنكم إثبات هذه المية إلا بعد إثبات الزمان
 فيلزم الدور •

(الثاني) أنكم بنيت صحة دليلكم على صحة وجود حركتين أحدهما لسرع
 والأخرى إبطاً والسرعة والبطء لا يمكن إثباتهما ولا تعلقهما إلا بعد إثبات
 الزمان وتعلقه فيلزم الدور أيضاً •

(الثالث) أنكم لما حاولتم الجواب عن قول من يقول الزمان الماضي قابل
 للزيادة والنقصان له بداية فلزم أن الماضي بداية فكلهم في الجواب عنه أن الزمان
 الماضي غير موجود مجموعته في وقت من الأوقات وما لا يكون موجوداً
 لا يصح عليه الحكم بالزيادة والنقصان فإذا كنتم تمنعون من صحة الحكم
 بالزيادة •

بالزيادة والنقصان على هذا الامكان عند محاولة المنصوم بيان ناهيه فكيف
تتحكمون عليه الآن بقبول الزيادة والنقصان عند محاولة ابيانه وهل
هذا الانقاض ؟

(والجواب) من الاول والثاني لا يتم الايات نقول ان العلم باصل وجود
الزمان علم اولي بدهي والمطلوب بالبرهان ليس كونه موجود ابل المطلوب
منه حقيقة المنصوصة وهي كونه مقدار الحركة ولذلك قال الشيخ في النجاة
اذا كان يوجد في هذا الامكان زيادة ونقصان فوجب ان يكون هذا
الامكان ذا مقدار يطابق الحركة فالشيخ ما اشج من قبول هذا الامكان
للزيادة والنقصان كونه امرا وجوديا بل اشج منه كونه مقدرا مطابقة للحركة
فظهر انه ليس الترض من هذا البرهان ثانيا اصل وجوده بل تحقيق ماهيته .
(و اذا عرفت ذلك فنقول) الاول ابتداء الحركة وانتهائها وكونها سرية
وكونها بطيئة يكفي في العلم بوجود الزمان والتم بوجود الزمان اولي بدهي
والذي يتحقق بحقيقته على هذه الامور هو تحقيق ماهية الزمان لا تحقيق وجوده .
(واما الشك الثالث) فنقول انه لا يلزم من ان يكون لمجموع اجزائه وجود
ان لا يكون قابلا للزيادة والنقصان فان علم ان الحركة كم من اول المسافة الى آخرها
اكثر منها الى نصف المسافة مع انه لا وجود لمجموع اجزاء الحركة فكذا
ههنا (ولكن يبقى على هذا ان يقال) اذا كان الامر كذلك فليحكم بان صحة
الحكم على الشيء بالزيادة والنقصان لا تتوقف على كونه موجودا وذلك
مما يقدح في اصول السكينة فيشكرك فيه .

(ونرجع) الى حيث ما فارقناه فنقول هذا الامكان منقسم وكل منقسم مقدار
او ذو مقدار فهذا الامكان لا يرى من مقدار وليس هذا المقدار نفس

السرعة والبطء لان الحركة من اول المسافة الى آخرها مساوية لنصف تلك
الحركة في السرعة والبطء ومختلفة لما في المقدار فاذا مقدار هذه الحركة كان
على سرعتها وبطئها (فنقول) هذا المقدار ليس هو مقدار المسافة لانه
المتحركات قد تتحد في مقدار المسافة وتختلف في مقدار هذا الامكان الذي
يقطعه السريع مثلاً في نصف ساعة يقطع البطيء في ساعة وقد تتحد المتحركات
في هذا الامكان وتختلف في مقدار المسافة مثل ان الساعة الواحدة اذا قطع
السريع فيها فرسخاً قطع البطيء فيها رمية وليس هو ايضاً مقدار المتحرك
قال الشيخ في النجاة هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكانت بزايده زيادة المادة
ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع كان اكبر واعظم هكذا قاله (وفي نظر)
لانه هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مخاف الا بطلاً حتى يلزم ان يكون
الاسرع اعظم بل هو في الاسرع قل ما في الا بطلاً لان الاسرع هو الذي
يقطع المسافة في زمان اقل (لأنه انما يصح ان يقال) لو كان هذا المقدار للمادة
لوجب ان تزداد المتحركة بكونها في الزمان اكثر من الا بطلاً اعظم لان هذا المقدار
في الا بطلاً اكثر فثبت ان هذا المقدار متاثر بمقدار المسافة والمقدار المتحركة
وهذا المقدار ليس امراً قائماً بنفسه لانه منقضى وكل منقضى فهو في موضوع
كما ثبت فاذا هذا المقدار في الموضوع فلا يخلو اما ان يكون مقدار النفس
الموضوع اولية فيه والاول باطل والا لازداد الموضوع بزايده وانقضى
باتقاصه فهو اذا مقدار لحيث فيه فلا يخلو اما ان يكون مقدار الحيثية قارة اولية
غير قارة والاول باطل فان مقدار الحيثية القارة لا بد وان يكون قاراً فهو اذا
مقدار عرض غير قار وهو الحركة وذلك هو المطلوب •

(المسألة الثانية) ان الشيء اذا كان له وجود مع عدم شيء آخر ثم صار ذلك

المعروف موجوداً فإذا اعتبر الشيء الأول من حيث أنه كان مقارناً لغيره فهو بهذا الاعتبار يكون متقدماً عليه وإذا اعتبر من حيث أن وجوده مقارن لوجوده فهو بهذا الاعتبار معه.

(فنقول) نحن نعمل بالضرورة أن الأب متقدم على الابن بهذا المعنى فتقدمه عليه إما أن يكون هو نفس ذاته وإما أن لا يكون والأول باطل لوجوبه (أما أولاً) فلأن تقدم الأب على الابن أمر اضافي وإما ذات الأب وجوهره فليس أمراً اضافياً .

(وإما ثانياً) فلأن جوهر الأب قد وجد مقارناً لجوهر الابن فيكون بهذا الاعتبار مع الابن لا قبله فإذا آجره الأب قد وجد مع معية الابن وإما قبله على الابن فلا توجد مع معية له فإذا قبله الأب زائدة على ذاته (فنقول) هذه القبلة ليست من الاوصاف اللازمة لذاته لا قد بينا أن ذاته قد توجد عند زوال هذه القبلة عنه وذلك لعدم كونه متعلقاً بوجود الابن فإذا آجره قبلة الأب وصفاً لثابت الأب غير لازم له (فنقول) هذا الوصف ليس هو عبارة عن مجرد اعتبار وجود الأب وعدم الابن لانا إذا أخذنا وجود الأب مع الدم الذي حصل للابن بعد وجوده فما هنا قد اعتبرنا وجود الأب وعدم الابن وليس الأب بهذا الاعتبار متقدماً على الابن بل هو متأخر عنه وباجللة فاعتبار الوجود والعدم قد يكون موجبا للتقدم تارة وللتأخر أخرى فقلنا بهذا أن اعتبار كون الأب متقدماً على الابن ليس هو اعتبار وجود الأب وعدم الابن كيف كان فإذا هذه القبلة وصف زائد على وجود الأب وعدم الابن وهو وصف اضافي يستدعي محلاً وقد بينا أن عروض القبلة والجدية للأب والابن ليس لثانيهما فإذا ذلك لتغيرهما

فان كان عرض القبلية والبعدية للغير فذلك الغير ليس لذاته بل بسبب غيره
فكل حال لا بد وان انتهى الى ما يكون صروض القبلية والبعدية له اذاته
لاستحالة التسلسل ولاننى بالزمان الا الذى يكون جزء منه لذاته قبل جزء
منه وجزء منه لذاته بعد جزء منه على معنى ان الشيء الذى يكون موصوفاً
بالقبلية يستحيل لما هو هو ان يدير بعد والشيء الذى يكون موصوفاً بالبعدية
يستحيل ان يكون قبل واما سائر الاشياء فكل ما كان منها مطابقاً للجزء
القبل من الزمان كان قبل وما كان منها مطابقاً للجزء البعد من الزمان كان
بعد. فالأول لما مطابق وجوده وجود الجزء المتقدم من الزمان كان متقدماً
والآخر لما مطابق وجوده وجود الجزء المتأخر من الزمان كان متأخراً حتى
لو كان الحاصل في الجزء المتأخر من الزمان حاصل في الجزء المتقدم منه مثلاً
الإنسان الذى وجد في الزمان المتأخر كان وجد في الزمان المتقدم والإنسان
الذى وجد في الزمان المتقدم كان وجد في الزمان المتأخر كان الإنسان
المتقدم متأخراً او كان الإنسان المتأخر متقدماً واما الزمان فانه يستحيل ان
ينقلب الجزء المتقدم منه متأخراً والجزء المتأخر منه متقدماً واذ قد فرغنا
من اثبات الزمان فلتكلم في احكامه .

(الفصل السادس والسبعون في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف بالفعل)

(الفصل السادس والسبعون في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف بالفعل)
(زعموا) ان الزمان لا يمكن ان يكون له بداية ونهاية لوجوه خمسة (الاول)
ان كل ما كان محدداً حدوداً زمانياً فان وجوده بزمانه وعدمه قبل وجوده
وهذه القبلية ليست هي نفس العدم الذى حكم عليه بالقبلية ففقط لان العدم
قبل كالعدم بعد وليس القبل بعد وليست هي ايضاً نفس الوجود والعدم من
غير اعتبار شيء آخر لان العدم قد يحصل للشيء بعد وجوده وليس ذلك العدم

قبل فإذا أكون العدم قبل هو ان عدم الشيء مقترن بزمان ووقت فهو وجد ذلك الشيء متعيب تقضي ذلك الوقت فإذا أقبل الزمان زمان باعتبار ما يكون العدم الذي فيه قبل الزمان فإذا الزمان ليست لكليته بداية وكذلك أيضاً ليست لكليته نهاية والا لكان عدمه بعد وجوده وتلك البداية عبارة عن حصول عدمه في زمان متأخر من زمان وجوده فيمد الزمان زمان فإذا ليست لمطلق الزمان نهاية ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة يجب ان يكون كالقول في الزمان (وعند هذا) قال الملم الاول من قال يحدث الزمان فقد قال بعدمه من حيث لا يشريه •

(قيل) هذا تمسك بالاعتقاد والاحتجابات ونحن بالحقيقة لا نفي العدم السابق قبل بل القليلة هناك مقترنة كما انهم من خارج العالم حين وعبر وان كان ذلك بالحقيقة وهما كاذبا •

(فنقول) ان هذا تليل للنفس بالاضاف الى القول بكونها ترتباً بين العدم والوجود وليس ذلك الترتب بالية لان العدم لا يكون مطلقاً لوجوده ولان العلة والمطلوب لا يستحيل تقاربهما دفعة والعدم والوجود يستحيل تقاربهما دفعة ولا بالطبع ايضا لهذا الكلام وظاهر انه ليس بالشرف والمكان فحين ان يكون بالزمان •

(وبالجملة) فنحن لانفي بالزمان الا هذا النوع من الترتب فان لم يحصل هذا الترتب فقد سلمتم انه ليس وجود الزمان بعد عدمه وهو المطلوب وان حصل كان الترتب الزماني حاصلاً (واما الفرق) بين ذلك وبين الاحياز المتوجهة خارج العالم فظاهر لان الحين وفي كونه متاهلاً لا يتوقف على حصول الجسم

سيزخارج عنه واماني كونه محتملاً فيترقب على مسبوقة بالعدم •
 (فان قيل) تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ليس بالاطية ولا بالاطيم
 والا لزم ان يكون الجزء المتقدم مخالفا للجزء المتأخر ويلزم منه المحالات المذكورة
 في الفصول السابقة ولا ايضا بالشرف والمكان ولا ايضا بالزمان والا لزم
 التسلسل فهو اقل نوع آخر لا يقتضي الزمان فاذا قل هذا النوع من التقدم
 في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا آخر فليقل ذلك ايضا في تقدم عدم الزمان
 على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا وسياقي حله في
 الوجه الثاني •

(الثاني) قالوا كل محدث فان وجوده سابق على عدمه فاما ان يكون معنى
 هذا السابق هو وجوده فقط فذلك باطل لانه موجود مع الخلق وكونه متقدما
 على الخلق لا يبقى هذا كونه مع الخلق واما ان يكون معناه وجوده وعدم
 الحوادث فقط فذلك ايضا باطل لان الحوادث قد تكون معدومة بعد ولم يصح
 ان يقال بحسب هذا الاعتبار ان الخلق قبل الخلق فاذا المفهوم من هذا السابق
 هي نالت وهو انه كان موجودا مع زمان لم توجد فيه هذه الحوادث
 ثم وجدت هذه الحوادث بعد قضي ذلك الزمان وهذا التقدم ثابت في تعالى
 من الازل الى الابد فهذا الزمان موجود من الازل الى الابد •

(فان قيل) هذا يوجب ان يكون الزمان زمانا وان يكون الله تعالى زمانا وان
 كلاهما متع (بيان) ان الله تعالى كان من غير هذا اليوم ثم كان مع هذا اليوم وكل
 ذلك يوجب ان يكون كونه مع اليوم بسبب زمان فيكون الزمان زمانا والباري
 تعالى زمان وهو محال •

(وجوابه) ان تقدم الباري تعالى على الزمان المين ذلك ايضا بسبب الزمان
 لان

فان فاعل وجوده

لأن الزمان المعين للم يَكُن موجوداً في الأمانة المنقضية مع الباري لا جرم
أنه كان الباري متقدماً عليه ولما التسلل الباطل تغير لازم لأن كل زمان متأخر
فهو إنما كان متأخراً لأنه لم يوجد مع الباري في الزمان المتقدم وذلك يوجب
أن يكون الحكم على كل زمان متأخراً بكونه متأخراً موقوفاً على وجود زمان
آخراً قبله والتسلل على هذا الوجه غير باطل بل هو نفس المذهب •

(فان قيل) التسلسل لازم من وجه آخر وهو أنه إذا كان تقدم الباري على الزمان
المعين لأجل الزمان لازم أن يكون صبيته مع الزمان لأجل زمان آخر فيلزم
منه ازمة غير متناهية يحيط بعضها ببعض دفقة وهو محال •

(فنقول) كون الزمان مع الباري لو ثبت ثبت له لنفسه لا لغيره منفصل ولهذا
الذي لا يقتل الوقت المعين وإنما الأعلى ذلك الوجه فإن الساعة لا تصور
إلا الساعة ويستحيل وقوعها قبل هذه الساعة أو بعدها فإنها لو حدثت لآحين
ما حدثت لم تكن هذه الساعة هذه الساعة بل غيرهما فظهر أن وقوعها كوقوعت
من الواجبات ووقوعها يقتضي الترتيب مع الباري فإذا ألوهة الميعن المقارن لوجود
الباري مقارن له لذاته لا لغيره منفصل فإذا لا يلزم التسلسل في الأمانة ولما
سائر الحوادث التي يحكم عليها بالمية والتقدم والتأخر فليست مبيهاً لذاتها وهيها
فإن كل شيء سوى الزمان يفرض وقوعه مع الباري أمكن أن يتصور
ذلك الشيء بينه قبله أو بعده فظهر أن كون الزمان مع الباري لا يقتضي
زماناً آخر وإن كون سائر الحوادث مع الباري يقتضي زماناً محيطاً (وهذا
هو الجواب) من الاشكال على الوجه الأول وذلك لأن كل جزء من الزمان
يقال له أنه تأخر عن جزء آخر فأنما يقال له أنه متأخر لأنه لم يوجد مع الجزء
السابق من الزمان فأنما أيضاً لم يظهر معنى التقدم والتأخر إلا عند وجود الزمان •

(فان قيل) لزم ان يكون ذلك التقدم بسبب زمان آخر (جوابه) ما ذكرنا من انه متى كان التقدم والتأخر في زمان من لوازم ماهيته لم يحتاج الى زمان آخر واما سائر الحوادث فلما لم تكن مهيبة وتقدمها وتأخرها لما هيبتها لزم ان يكون بسبب آخر متأثر لها .

(فان قيل) فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتأخرا وكل ما كان كذلك فهو من مقولة المضاف فالزمان مجرد اضافة (فقول) ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتأخر بل هو مقدار قابل للزيادة والنقصان يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم وهو مقدار متصل ولكنه لذاته يقتضي ان يكون مبروضا للتقدم والتأخر وفرق بين مالا وجود له الا مجرد صكونه متقدما ومتأخرا وبين ماله وجود آخر متأثر لذلك الا ان ذلك الوجود لما هو هو يقتضي هذين الوصفين (وقوله) لزم ان يكون الباري زمانيا فنقول لما بينا ان الزمان لذاته لا تغير مع الباري لم تكن معية الباري مع الزمان محتاجة الى زمان آخر لان التغير انما يتبين من الجانبين فاذا استغنى احد الجانبين عن زمان آخر محيط به فكذلك الجانب الآخر يكون مستغنيا عنه فهذا يمكن ان يقال في هذه الشكوك (وحاصله) ان الزمان لذاته متقدم بسفه على البعض بحيث يسود ذلك الشك وهو ان اجزائه لا بد وان تكون متخالفات بالماهية وتعود المحالات التي ذكرناها قبل ذلك فيشكرك فيه .

(الاث) ان المحدث هو الذي لم يكن ثم كان فهو كما لم يكن اما ان يكون اشارة الى عدمه بالقياس الى مدة متقضيه واما ان يكون بالقياس الى مجرد عدم الصرف وهذا الثاني محال لانه لو كان المعدوم بالقياس الى المعدوم الصرف جدونا لكان الباري تعالى حادثا لانه معدوم في المعدوم فقلنا ان قولنا لم يكن

إشارة إلى عدمه بالقياس إلى مدة متقضية والممكنة ثابتة للمحدث من الأزل
قائمة ثابتة من الأزل.

(الرابع) لو كان الزمان محدثاً لكان إما أن يتميز حين حدوثه عما ليس هو حين
حدوثه وإما أن لا يتميز ومحال أن لا يتميز لأنه يلزم أن يكون حدوثه مقارناً
للاحدوث وهو محال وإن كان متميزاً فلا يخلو ذلك التميز إما أن يكون مترتباً على
الحدوث وهو محال لأن صحة حدوثه مترتبة على امتياز حين حدوثه عن حين
لاحدوثه فلا يجوز أن يكون امتياز أحد الحينين من الحين الآخر موقوفاً على
الحدوث والالزام الدور فإذا أحياناً تميزان بأنفسهما وما كان كذلك فهو أمر
موجود ولا نه قابل للأقل والأكثرو الانقاص والازيد فهو كم متصل غير
فار الذات فإذا الزمان غير محدث حدوثاً زماناً

(فإن قيل) العالم إذا كان متاهياً كان له خبر متعين وليس تبيين ذلك الخبر
بسبب وجود العالم لأن وجود العالم شرط على تبيين ذلك الخبر فإذا آ ذلك
الخبر ممتاز في نفسه من سائر الأشياء فإذا أ الإجهاز القليلة أمور وجودية
متفردة متكاملة فتكون جسماً أو جسمانياً فتكون الأجسام غير متناهية وحيث
في البرهان الخامس.

(الخامس) لو كان الزمان محدثاً لكان فرض حركتين متفاوتتين تنهي أحدهما
إلى ابتداء العالم بشردورات والآخرى تنهي بشرين دورة إما أن يكون
ممكناً أو مممتلئاً امتنع فذلك الامتناع أن كان عائداً إلى المقدر ولزم
انتقال الشيء من الامتناع إلى الامكان وإن كان عائداً إلى المقدر لزم انتقاله
من المعجز إلى القدرة وكلاهما ممتنع فإذا آ هذا الفرض ممكن فلا يخلو إما أن يمكن
أن يتبدى الحركتان المطلق والصغرى وتنبها ما أولاً يمكن وظاهر أن ذلك

غير ممكن والا لما كانت احداهما اعظم من الاخرى وقد فرض كذلك فاذا
قبل حدوث العالم امتداد لا يمكن ان يحصل فيه الا عشر دورات وامداد
آخر ازيد من الاول بحيث يمكن ان يحصل فيه عشرون دورة وذلك
الامتداد لا محالة يكون اسرا وجوده باقبالا للزيادة والتقصان فيكون كما
وقد دلتنا على ان مثل هذا الامر يجب ان يكون مقدار الحركة والحركة من
عوارض الجسم فيلزم من قسم هذه الهيئة قدم الحركة والجسم.

(فان قيل) ان تقدير حركتين وامكان وجودهما لا يقتضي ان الامكان وجود
الزمان فكيف حكتم بانه لا بد وان يكون الزمان موجودا (فنقول) الحركة
وان كانت غير موجودة الا ان امكانها محقق وان امكانها على الوجه المتروض
امكان قابل للتقدير فان الحركة العظيمة للفروضة يتسم وتوصف في المدة التي
تقع فيها الحركة الصغيرة والتفاوت بين المدة تين حاصل سواء وجدت
الحركتان او لم توجدا ~~فان قيل~~ بل يمكن وجود الحركتين على وجود
المدة تين ثم بعد ذلك ~~فان قيل~~ وجود الحركة على وجود الحركة.

(فان قيل) يمكننا ان تصور كرة محيطه بالعالم بحيث يكون بين سطحها
الظاهر ووسطها الباطن المماس للسطح الذي هو الآن السطح الاعلى من العالم
ذراع ويمكننا ان تصور بحيث يكون بين سطحها هذا وهذا المتروض
ان كان ممتعا لزم انتقال الشيء من الامتاع الى الامكان وانما انتال الخلق
من السجرات الى القدرة واذا كان ممكنا فلا يخلو اما ان يوجد الجسم العظيم في حين
الجسم الصغير وهو محال لانه حيث لا يتي التفاوت في المقدار وقد فرض
كذلك او لا يمكن حيلة في تحقق خارج العالم امتدادات قابلة للتقدير فيكون
كما اوذا لم فيكون خارج العالم جسم فالاجسام غير متناهية وكل ما ذكرناه في دفع

هذا الكلام فمن نذكره في دفع حجتكم •

(فنقول) ان الكرتين المحيطتين بالعالم على الوجه القروض محال فلا جرم انه ادى الى المحال ونقول لكم يلزم منه انتقال الشيء من الامتاع الى الامكان فهو مخالطة لان جسيما آخر اعظم من العالم لما كان محتافو تمتع ابداء (فان قيل) تقدير وجود الحوادث قبل ان حدثت لو لم يكن ممكنا وكان ممكنا للزم دوام امتاعها والا فقد انقلب الشيء الى الذي كان ممكنا الى الامكان وهو محال (فهو بينه) جواب عن الشك الثاني الوارد على الوجه الرابع •

(واحتج المثبتون للزمان) اولاً زمانياً بأمور سبعة (اولها) ان الحوادث الماضية تطرق اليها الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله بداية فله حوادث الماضية بداية (بيان الصغرى) من وجودها لا من وجودها (اما اولاً) فلان الحوادث الماضية التي الازمان الطوفان اقل من الحوادث التي الازمانا بمقدار ما بين الطوفان و... (واماناً) فلان الدورات الماضية لم تكن وترى... وكيف ما كان فهو ناقص عن الممد الذي هو... •

(واماناً ثانياً) فلان حوادث القمر لا شك انها اكثر من حوادث زحل والمشمس •

(واماناً ثانياً) فلان الدورات الماضية لو كانت غير متناهية لكانت الابدان البشرية الماضية غير متناهية فكانت النفوس البشرية غير متناهية لاستحالة التناسخ فكانت النفوس البشرية الموجودة في زمانا غير متناهية لوجوب بقاء الانفس البشرية لكن عدد النفوس الموجودة في زمانا قابل للزيادة والنقصان فان النفوس التي كانت موجودة في زمان الطوفان لا شك انها اقل (دورات القمر)

هددا من عدد النفوس التي وجدت في زماننا وكل عدد يقبل الزيادة والنقصان
فهو متناه فالنفوس البشرية الموجودة متناهية •

(ثم يستدل) بتناهيها على تنامي الأبدان وبتناهي الأبدان على تنامي الحركات
والحركات وتناهي كل العالم وأما بيان أن كل عدد يقبل الزيادة والنقصان فهو
متناه قد ذكرتموها أن العلم بذلك أولي بدحي •

(وثانيها) لو كانت الحوادث الماضية غير متناهية لثوقف حدوث الحوادث
اليومي على انقضاء مالا نهاية له وما يتوقف على انقضاء مالا نهاية له احتمال
وجوده فكان يلزم أن لا يوجد الحادث اليومي فلما وجد علمنا أن الحوادث
الماضية متناهية •

(وثالثها) أن كل واحد واحشش الحوادث إذا كان له أول وجب أن يكون
للكل أول كما أن كل واحد واحد من النواج لما كان أسود وجب أن يكون
الكل سودا •

(ورابعها) أن الحوادث الماضية ~~بعضها~~ كانت الحوادث الماضية
بلا نهاية لكان مالا نهاية له متناهي وذلك محال •

(وخامسها) أن الأزل إما أن يكون قد وجد فيه حادث أول يوجد والأول
محال لأن ذلك الحادث يكون مسبوقا بالعدم والأزل لا يكون مسبوقا
بالعدم وإن لم يوجد شيء من الحوادث في الأزل فقد اشرنا إلى حالهما كان شيء
من الحوادث هناك موجودا فإذا كل الحوادث مسبوق بالعدم •

(وسادسها) أن الأمور الماضية قد دخلت في الوجود وما دخل في الوجود
فقد حصره الوجود وما حصره الوجود كانت متناهيًا فالحوادث الماضية يجب
أن تكون متناهية •

(وسابعها)

وبالنير

(وسابها) ان كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اوله فاذا فرضنا جسماً قديماً و فرضنا حوادث لا اول لها لم ان لا يكون ذلك الجسم متقدماً على وجود تلك الحوادث ولا على عدمها ومحال ان يكون الشئ لا يتقدم امورا ولا يتقدم ما هو سابق على كل واحد من تلك الامور لانه يصير حكم السابق والمسبوق في السابق والتقدم حكماً واحداً

(قالت الفلاسفة) الجواب مما ذكره اولاً من وجوه ثلاثة (الاول) ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان اما كل الحوادث واما كل واحد واحد منها والاول محال لان الكل من حيث انه كل غير موجود لا في الخارج ولا في الذهن على ما بيناه في باب الانهاية وما لا يكون موجوداً امتنع ان يكون موصوفاً بالوصاف الثبوتية من الزيادة والنقصان وغيرها لما بينا في باب الوجود ان ما لا يكون ثابتاً في نفسه لا يمكن ان يكون موصوفاً بالوصاف الثبوتية

(الثاني) وهو انما بينا في باب تكميل العلم ان العلم اذا كان متاهياً من جانب وغير متناه من جانب آخر فلذا ضم الى الجانب المتناهي شئ حتى ازداد هذا الجانب فكثر يادة انما حصلت في الجانب المتناهي لاني الجانب الآخر فلا يميز الجانب الآخر متاهياً (الا ان يقال) اما فرض في الذهن انطباق الجانب المتناهي من الزائد على الجانب المتناهي من الناقص فلا بد وان يظهر التفاوت من الجانب الآخر ولكننا اذا سلمنا لم صحة هذا التطبيق فانه لا يصح تطبيق طرف الزائد على طرف الناقص الا بوجوه فضلة معدومة في الزائد ومع ذلك فمن المحتمل ان يمتد الزائد مع الناقص ابداً من غير ان ينقطع الناقص بل يبقى ابداً مع الزائد لتلك الفضلة العددية

(وتمام تقرير ذلك) قد مضى في باب ثانيا هو الاجسام •

(الثالث) الملاحظة بأربعة أمور (اولها) ان صحة حدوث الحوادث من الازل الى الطوفان اقل من صحتها من الازل الى زماننا هذا مع انه لا يلزم تنافي الصحة (وثانيها) ان صحة حدوث الحوادث من الطوفان الى الابد اكثر من صحة حدوثها من الآن الى الابد مع انه لا يلزم تنافي هذه الصحة في جانب الابد (وثالثها) ان تضعيف الالف مرات غير متناهية اقل من تضعيف الالفين مرات غير متناهية (ورابعها) ان معلومات الله تعالى اصكثر من مقدوره انه مع ان كل ذلك غير متناه •

(والجواب عما ذكره ثانيا) انه اما ان ينس بالتوقف المذكور ان يكون امران معدومان في وقت واحد بشرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المدوم الثاني قبله فان كان الامر على هذا فقد وجدنا امرا معدوما ومن شرط وجوده ان توجد امور غير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة فيبتدى في الوجود من وقت ما انقضى هذا الشرط فالذي يكون كذلك كان يمتنع الحدوث في الوجود (واما ان ينس) بهذا التوقف انه لا يوجد هذا الحادث الا وقد وجد قبله مالا نهاية له ثم ادعى ان التوقف بهذا المعنى محال فهذا هو نفس المطلوب فان الزاع ما وقع الالف •

(والجواب عما ذكره ثالثا) انه لا يلزم من ثبوت الاول لكل واحد ثبوت الاول لكل اذن الجائز ان يكون حكم الكل عينا لحكم الآحاد لان كل واحد من آحاد المشرة ليس بمشرة والكل عشرة فكل واحد من الاجزاء ليس بكل مع ان كلها كل وكل واحد من الحوادث اليومية غير مستغرق لكل اليوم مع ان مجموعها مستغرق لكل اليوم (بل نقول) كل من حيث

هو كل يستحيل ان يكون مساويا لجزءه من حيث هو جزء والالم يكن احدهما
كلوا الا خرجزا ولما المثال الواحد فلا يكتفى لا بالاند هي ان حكم الجملة يجب
ان يكون مساويا لحكم الآحاد حتى يضربا مثال الواحد (١) بل نقول ذلك
التساوي قد يكون وقد لا يكون والامرفيه موقوف على البرهانه
(والجواب عما ذكره رابعاً) ان انتهاء الحوادث التي تقتضي ثبوت النهاية
لها من الجانب الذي يليها وثبوت النهاية من احد الجانبين لا ينافي في الانهائية من
الجانب الآخر والمجمل عليه الصفة فانه لا بداية لها مع انها قد تساهت اليها
وكذلك حركات اهل الجنة لا نهاية لمطلع انها في جانب البداية لها نهاية
(والجواب عما ذكره خامساً) وهو نحوهم الا زل هل وجد فيه حادث لم لا
(فنقول) الا زل ليس حالة معينة بل هي عبارة عن ثبوت الاولية فالحدث بالزمان
الذي هو عبارة عن الثبوت المسبوق بالعدم يتبع وهو صفة في الا زل فاما نحوهم
للم يقع شيء من الحوادث في الا زل فقد استدل على حاله لم يكن شيء من
الحوادث هناك موجوداً (فنقول) قد ثبت ان الا زل ليس وقتاً مخصوصاً
يقال بان ذلك الوقت قد خلا من الحوادث بل الا زل عبارة عن ثبوت الاولية
فهو لنا الا زل لم يوجد فيه شيء من الحوادث مناه ان ثبوت الاولية لم يوجد فيه
شيء من الحوادث اي كل واحد من الحوادث مسبوق بالعدم فلم نعلم انه لما كان
كل واحد منها مسبوقاً بالعدم وجب ان يكون الكل كذلك فان الزمان ما وقع
الا فيه (والذي يحسم مادة هذا الهم) ان نلخصه بالصحة فنقول صحة
حدوث الحوادث هل كانت حاصلة في الا زل ام لا فان كانت حاصلة في
الازل لم يكن حدوث حادث ازل وذلك محال وان لم تكن فلا معة مبدء
واول وهو محال ولما لم يكن هذا الكلام قادماً في ان الصفة لا بداية لها

لم يكن قلما في هذه المسئلة هـ

(والجواب عما ذكره سادسا) من ان ماد غل في الوجود قد حصره الوجود فهو ان المراد بالحصر ان يكون لشيء طرف ونحن نسلم ان الحوادث محصورة من الجانب الذي يلينا لما علمنا انه يلزم من ذلك ان يكون محصورا من الطرف الذي لا يلينا ثم نعارض ذلك بصحة حدوث الحوادث هـ

(والجواب عما ذكره سابعا) من انه يلزم ان لا ينفك الجسم عن حدوث الحوادث وعدمها فنقول ان منتهى به ان يكون موصوفا بوجود كل الحوادث ويكون موصوفا بعدمها معاذلك باطل لان الحوادث ليس لسلكتها وجود حتى يكون الجسم موصوفا بها وان منتهى به انه في كل واحد من الاوقات يكون موصوفا بواحد من تلك الحوادث فهو في ذلك الوقت لا يكون موصوفا بعدم ذلك الحادث حتى يلزم التناقض بل يكون موصوفا بعدم سائر الحوادث وانتقض انما يلزم اذا كان الشيء موصوفا بالبعاد المعين وبعدم ذلك الحادث معا واما ان كان في ذلك الوقت موصوفا بوجوده وبعدم غيره فأي تناقض فيه فهذا كله ما قيل في هذه المسئلة هـ

﴿ الفصل السابع والستون في حقيقة الآن ﴾

(اعلم ان الآن) قد يفرض على وجهين (احدهما) ان يكون حصوله فرعا على حصول الزمان (وثانيهما) ان يكون حصول الزمان فرعا على حصوله اما الآن بلهني الاول فهو الذي اذا وجد الزمان ثم فرض فيه حد وفصل فانه يكون ذلك الحد طرفا للزمان وهو الآن ثم ننظر في كيفية وجود هذا الآن ثم في كيفية عدمه اما كيفية وجوده فقد عرفت ان الزمان مقدار متصل وكل مقدار متصل فانه يكون قابلا للتقييات الغير المتناهية على ما ستعرف

وتلك التقسيمات لا تكون موجودة بالفعل بل هي أفعال تحصل عند أحد أسباب ثلاثة الأول القطع والثاني اختلاف المرضين والثالث الوم (فتقول) أنه يتبع حصول القطع في الزمان لما عرفت أنه يستحيل أن يكون لازماً بدائياً يومياً وانقطاعاً فإذا الآن يستحيل أن يكون له حصول بالفعل بل حصوله إنما يمكن على أحد الوجهين الآخرين وذلك إما بموافقة الحركة حداً مشتركاً غير منقسم كبدأ طلوع أو غروب وإما بحسب فرض الفرض ثم ليس شيء من ذلك أحداث فصل في ذات الزمان نفسه بل حصول الفصل في الزمان بسبب هذه الأمور كحصول الانقسام في الجسم إما بسبب اختلاف الأعراض النسبية مثل اختلاف موازين أو محاسن وإما بسبب الفرض والتوهم.

(وأما كيفية عدده) فاعلم أن الكلام فيه مجزئ على سبب مقدمته وهي أن الشيء إذا كان موصوفاً بوصف في زمان ثم صار موصوفاً بوصف آخر في زمان يتلو الزمان الأول فهل يكون في الآن الفاصل بين هاتين الزمانين موصوفاً بأحد ذينك الوصفين أم لا فإن كان موصوفاً بأحد هاتين الوصفين فهو موصوفاً بالوصف الأول أم بالوصف الثاني.

(فتقول) الوارد لا يخلو إما أن يكون مما يمكن حصوله دفعة واحدة أو لا يمكن فإن أمكن ذلك كان الشيء في الآن المشترك موصوفاً به وذلك مثل الترتيب إذا ورد على شكل آخر فإن الآن الفاصل بين الزمانين يكون الشيء فيه موصوفاً بالترتيب ومثل الصور المتعاقبة فإن المادة في الآن الفاصل بين الزمانين تكون موصوفاً بالصورة الواردة فإن الصورة الأولى لو كانت باقية لكان الزمان زمان الصورة الأولى فلا يكون هناك زمانان يفصل بينهما آن ولما إن عدت تلك الصورة في ذلك الآن ولم توجد فيه الصورة الثانية فقد دخلت

المادة عن الصورة وذلك محل عيب ان المادة في ذلك الآن تكون
موصوفة بالصورة الواردة واما ان كان الوارد مما لا يمكن حصوله دفعة
فذلك الآن الذي هو ابتداء حصوله يكون خالياً منه ويكون فيه نقیض
الحالة الاولى مثل ان الشيء اذا كان مماساً فاذ تحرك كانت حركته سدومة
لتلك الماسة فين zaman الماسة و zaman الحركة أن يكون الجسم في ذلك الآن
موصوفاً بنقيض الماسة وهو الاعماسة ولا يكون موصوفاً بالحركة
ولا بالسكون لاستحالة حصولهما في الآن •

(واذا عرفت) هذه المقدمة فلتكلم في كيفية عدم الآن فان لقائل ان يقول
هذا الآن اذا وجد عدمه لا يتخلو اما ان يكون يسيراً واما ان يكون
دفعة فان كان يسيراً اكلت نفسها فيكون زماناً لا آناً هذا خلف وان كان
دفعة فاما ان يكون آن عدمه مقلوباً لأن وجوده وهو ظاهر الاستحالة واما
ان يكون متراخياعته وحسب لا يتخلو اما ان يكون بين الآنين متوسط فحينئذ
يكون الآن مستمر الى ذلك المتوسط وهو محل واما ان لا يكون بينهما
متوسط فيلزم تنال الآنين ثم الكلام في عدم الآن الثاني كاللزام في عدم
الآن الاول و يلزم منه تركيب الزمان من الآنات المتتالية •

(وجوابه) ان النقط في قولكم عدم الآن لما ان يكون يسيراً واما
ان يكون دفعة فان هذا بين القسمين باطلان والحق ان عدمه في جميع الزمان
الذي بعده وهذا قسم ثالث وهو الصحيح •

(فان قيل) هب ان عدم الآن في جميع الزمان الذي بعده ولكن ليس
كلامنا في مطلق عدمه بل في ابتداء عدمه ومن المعلوم انه ليس ابتداء عدمه
في جميع الزمان الذي بعده فاذا ابتداء عدمه لما ان يكون يسيراً

وأما ان يكون دفعة ويسود الاشكال بعينه •

(بقواه) ان ابتداء عدم ذلك الآن هو نفس وجود ذلك الآن فلما ان يقال ان له ابتداء عدم يكون هو في ذلك الابتداء محذوما فذلك محال وقد عرفت انه لا يجب في كل شيء ان يكون له ابتداء يكون هو حاصله في زمان الحركة ليس لها ابتداء تكون الحركة حاصلة فيه وكذلك السكون •

(فان قيل) هب ان ما يتقدم بالزمان لا يحصل في الآن الذي هو اول ذلك الزمان لكن الوجود ليس مما لا يتقدم الا بالزمان فان بعض الاشياء قد ينعدم في الآن بل الحق ان كل شيء فانه انما ينعدم في الآن على ما ينشأ في اول هذا الباب فان تنير المستغرق الزمان عبارة عن حدوث انواع متعاقبة مختلفة بالماهية ولا يوجد كل واحد منها الا آنا وأحداء يتجسم فيه واذا ثبت ذلك ظهر ان يكون للوجود اول يتحقق فيه كونه لا وجود فاذا يكون لعدم ذلك الآن بداية يتحقق في ما عدمه •

(فنقول) انما لما منعنا من ان يكون لعدم الشيء بداية يكون هو فيها معدوما فليس منعنا ذلك لاجل ان طبيعة العدم لا تنقرر في الآن بل كان القرض منه بيان انه لا يجب في كل شيء ان يكون له بداية تكون ماهيته محصلة في تلك البداية ولمنسب ان ذلك مقول في الجملة فها هنا لا يمكننا ان نجوز لعدم الآن بداية يكون هو فيها معدوما الا بعد تجويز تنالي الآتات وذلك هو المصادرة على المطلوب الاول فان دفع الاشكال وهذا غاية ما يمكن ان يقال في هذا الموضع •

(ثم انه وقع) في هذا الموضع من كلام الشيخ في الشفاء ما فيه بعض الشبهة فانه قال واثبت ستعلم انه ليس للمتحرك والساكن والتكرون والقاسد اول

ان هو متحرك فيه اوسا كن او متكون اذ لا قد اذ الزمان ينقسم بالقوة الى
غير النهاية هذه عبارة الشيخ *

(فأقول) أما أنه ليس بالمتحرك أو الساكن أول أن يكون فيه متحرك أو ساكناً فهو حق وأما أنه ليس بالتكون أو التماسد أول أن يكون فيه فاسداً أو متكوناً فليس إلا سر كذلك فإن الكون والتصادم إنما يكونان بحدوث الصور وعدمها والشيخ معترف بأن حدوث الصور وعدمها إنما يكون دفعة في الآن لا في الزمان وإذا كان كذلك ثبت أن هذا الكلام ليس كما ينبغي (فهذا كله) نظر في الآن الذي يتخرج وجوده على وجود الزمان فإن الزمان لما وجد فرض أنه محدود طرف فذلك الحد الطرف هو هذا الآن الذي تكلمنا فيه.

(واما الآن الذي) يخرج عن حصول الزمان فهو ان المسافة والحركة
والزمان امور متطابقة اما المسافة فانه يمكن ان تكون نقطة بفصل الخط
بسيلاها وحركاتها ~~والحركة~~ ^{فان} ان الامر الوجودي منه في
الخارج هو الكون ~~في القطع~~ ^{ثم ان هذه الحقيقة} فصل بسيلاها الحركة
بمعنى القطع فاذا كان الامر في المسافة والحركة كذلك فصل في الزمان شي
غير منقسم يكون ذلك الشيء فاعلا للزمان بسيلاها ام لا فان كان الامر كذلك
كان ذلك الشيء من الزمان والكون في الوسط من الحركة والنقطة من المسافة
امورا ثلاثة متطابقة فيكون ذلك الشيء فاعلا للزمان بسيلاها ويكون الكون
في الوسط فاعلا للحركة بمعنى القطع بسيلاها وتكون النقطة فاعلة للمسافة
بسيلاها ثم كما ان النقطة القاعلة للخط غير النقطة التي يتوهم حصولها فيه بعد
عدوه فكذلك الآن القاعل للزمان غير الآن الذي يفرض فيه بعد حصوله
والآن القاعل للزمان بسيلاها ليس اعتباراته هو اعتبار كونه آتيا فانه انما يكون

أما لاجل الزمان الذي حصل من حركته وصار متحددا به.

﴿ الفصل الثامن والستون في أن الآن كيف يعد الزمان ﴾

﴿ قد عرفت ﴾ أن الزمان متصل واحداً والمتصل الواحد لا يمكن تعديده إلا بعد أن تجزى والتجزئة إنما تحصل بأحداث فصول في ذلك المتصل فإن الفصول إذا حدثت في المتصل صار المتصل منقسماً إلى أقسام ويمكن تعديده بشيء من أجزائه فالخط الواحد إذا أريد تعديده فلا بد وأن فرض فيه نقط حتى يصير للخط بسبب ذلك منقسماً إلى أجزاء فيزيد كل ذلك الخط بأحد تلك الأجزاء فالنقطة تكون عادة للخط لأنه لولا حصول تلك النقطة لما حصل التعديد فتلك الأقسام مادة للخط.

﴿ وإذا عرفت ﴾ ذلك في الخط فتصور مثله في الزمان فإن الزمان إذا فرض فيه أنه ينقسم إلى جزئين أحدهما متقدم والآخر متأخر فتعدد الآن للزمان كتعدد النقط للخط وتعدد الجزء المتقدم أو المتأخر للزمان كتعدد أجزاء الخط لذلك الخط.

﴿ واعلم ﴾ أن الآن فاصل للزمان باعتبار وواصل له باعتبار آخر إما كونه فاصلاً فإنه يفصل الماضي عن المستقبل وإما كونه واصلاً فإنه حد مشترك بين الماضي والمستقبل ولا جله يكون الماضي متصلاً بالمستقبل.

﴿ ويجب ﴾ أن يعلم أنه من حيث أنه فاصل يكون واحداً بالذات وأثنى من حيث الاعتبار لأنه إذا اخضع من حيث هو قسم الزمان إلى الماضي والمستقبل كان نهاية للماضي وبداية للمستقبل ومفهوم كونه نهاية متأخر لمفهوم كونه بداية فقد حصلت الاتينية في الاعتبار وإن كان هو في ذاته واحداً وإما أن اعتبر من حيث أنه واصل فإنه يكون واحداً بالذات وواحداً بالاعتبار

﴿ الفصل الثامن والستون في أن الآن كيف يعد الزمان ﴾

لأنه باعتبار أنه واحد يكون مشتركين الجزئين •

﴿ الفصل التاسع و الستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة ﴾

(قد عرفت) ان الحركة يجب ان تكون قابلة للقسم الى غير النهاية وعرفت ان تلك القسمة لا بد وان لا تكون موجودة بالفعل بل لا يمكن ان تكون الا بالقوة فاذا الحركة تكون متصلة ولكن كونها متصلة ليس وصفا ذاتيا لها لان نقل حركة غير متصلة مثلا اذا فرضنا وجود الجزء الذي لا يجزى ثم فرضنا وجود جزئين مثلا صغين امكنا ان تصور الحركة من احد الجزئين الى الآخر قد تصورنا الحركة هناك مع انها لا تكون متصلة لانها بحسب الفرض المذكور لا تكون قابلة للقسم ولما عقلنا حركة غير متصلة علمنا ان الاتصال ليس وصفا ذاتيا ثانيا للحركة بل هو امر خارج عن ماهية الحركة •

(فنقول) ان هذا الاتصال ثابت للحركة بواسطة اتصال المسافة فالاتصال المسافة علة لكون الحركة متصلة ولا ينبغي بذلك ان اتصال المسافة علة لحصول اتصال آخر للحركة بل اتصال الحركة هو نفس اتصال المسافة مضافا الى الحركة •

(فالخامس) ان الحركة اذا اخذت مع اتصال المسافة التي هي دائمة فيها كانت متصلة فالمسافة علة لا لوجود الحركة بل لكونها متصلة متى كانت موجودة واما كون الزمان متصلا ليس ذلك لانه لان ماهيته وذاته هو هذا الاتصال والانهيات لا تطل بل هو في وجوده يستدعي علة وليست علة هي اتصال المسافة قط لان المسافة اذا تحرك التحرك فيها ووقف ثم ابتداء من هناك بالحركة فهناك اتصال المسافة موجود ولا يكون اتصال الحركة موجودا بل علة

(الفصل التاسع و الستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة)

علة وجود الزمان هو اتصال المسافة بتوسط اتصال الحركة والتي بذلك
ان اتصال المسافة من المسافة من حيث انها صارت علة لاتصال الحركة هو علة
لوجود الزمان فهذا هو وجه تعلق الزمان بالحركة .

الفصل السبعون في كيفية تعدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان وكيفية
تقدير كل واحد منهما بالآخر .

(لما تعدد) كل واحد منهما بالآخر فقد عرفت ان اتصال المسافة من حيث
هو بالحركة هو علة لوجود الزمان فلا شك ان وجود الحركة في الجزء المتقدم
من المسافة قد يكون علة لوجود الجزء المتقدم من الزمان وهو علة للحركة في الجزء
التأخر من المسافة علة لوجود الجزء التأخر من الزمان فالحركة تعدد الزمان
على معنى انها توجد اجزاء الزمان وهي التقدم والتأخر والزمان يسدد بالحركة
من حيث انه عدد الحركة .

(مثال ذلك) ان ذوات الناس ووجوههم على اسباب وجود عشرتهم
واما وجود عشرتهم فليس على وجوههم وانهم على اسبابهم معدودين
بهذا العدد .

(واما تقدير) كل واحد منهما بالآخر فالزمان تقدير الحركة على وجوهين (احدهما)
انه يحيطها ذات تقدير (وتأنيها) انه يدل على كمية قدرها والحركة تقدير الزمان على
معنى انه يدل على قدره بما يوجد فيه من التقدم والتأخر وبين الاسرين غرق
واما الدلالة على القدر فتارة مثل ما يدل المكيل على الكيل وتارة مثل ما يدل
المكيل على المكيل وتارة مثل ما يدل المسافة على قدر الحركة وتارة مثل ما يدل
الحركة على قدر المسافة فيقال تارة مسيرة فرسخين وتارة مسافة رمية لكن الذي
يمثل المقدار الاخير هو احد هما وهو الذي له لذاته قدر ولان الزمان متصل

(الفصل السبعون في كيفية تعدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان وكيفية تقدير كل واحد منهما بالآخر)

في جوهره يصلح له ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتأخر يصلح ان يقال له طيل وكثير.

فالفصل الحادي والسبعون في كيفية عروض الاقسام والانهاية لازمان والحركة

(لما كان الزمان) كمتصلا بذاته كان مستقدا بذاته لقصة الوهمية الى غير النهاية واما خروج ذلك الى الفعل فبسبب الحركة على ما بيناه فالحركة علة لوجود الزمان وليست علة لاستعداده لانقسامه بل ذلك من لوازم ذاته كما ان من اوجد المثرة فهو لم يوجد كون المثرة زوجا فان الزوجية لازمة للمثريه لذاتها ثم وقوع الاقسام بالفعل على النحوائذ كورفعها بسبب الحركة واما كون الحركة غير متناهية فقد عرفت ان الانهاية اعترض بالذات للمقدار فالحركة كونها غير متناهية بسبب مقدار وليس ذلك هو مقدار المسافة فان المسافة متناهية فاذا ذلك بسبب الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان ليس علة لوجود الحركة بل لكونها غير متناهية فيكون المعلوم علة لان يمرض لمصلحة من العوارض والحركة علة لوجود الحركة فهو علة لولي لوجود الزمان

فالفصل الثاني والسبعون في الامور التي توجد في الزمان

(قد عرفت) ان الشيء انما يكون في الزمان اذا كان له متقدم ومتأخر وهما لا يوجدان الا للحركة اولا وبالذات ولذي الحركة ثانيا وبالعرض وايضا قد يقال لا نولع الشيء واجزائه ونهاياته انما فيه فالآن في الزمان كالوحدة في العدد والمقسم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثني والثلاثة في العدد والحركة في الزمان كلقولات الشرفي المشرية والمتحرك في الزمان كموضوع المقولات الشرفي المشرية واما السكون

(الفصل الحادي والسبعون في كيفية عروض الاقسام والانهاية للزمان والحركة)

(الفصل الثاني والسبعون)

فهو امر عدي لا يتغير بالزمان لذاته ولكن لاجل ان الحركتين تكتفاه
 فيحصل له ضرب من التقدم والتأخر فلا جرم يتوهم ونحوه في ثمرات
 (وقد عرفت) ان الزمان متعلق في جوهره بالحركة المستديرة ويتقدربه سائر
 الحركات الالائية والوضعية وبواسطتها تتقدرا الحركات في الكيف والكم
 لان فيها ايضا تساو وتأخر او انا الموجود الذي لا يكون حركة ولا في الحركة
 فهو لا يكون في الزمان بل ان اعتبرناه مع التغيرات فذلك المية هي الدهر
 وان اعتبرناه مع الامور الثابتة فذلك المية هي السرمد وقد عرفت ما في هذا
 الموضع من الاشكال.

(وفيه شك آخر) وهو انهم زعموا ان اقسام المية بحسب اقسام التقدم
 والتأخر ثم زعموا ان اقسام التقدم والتأخر خمسة فيجب ان تكون اقسام المية
 خمسة ثم انهم ابتوا هذين النوعين من المية اعني المية بالدهر والمية
 بالسرمد وذلك يناقض ما قبل.

(هذا آخر كلامنا) المختصر في الحركة والزمان وبتمامه تم الكلام في
 الجملة الاولى التي هي في الاعراض ويتلوه الكلام في الجملة الثانية

في الجواهر واحكامها والحمد لله حمدًا يتوالى مدده

ويتعالى من الانقطاع ابدًا وصلاته على رسوله

وعلى آله وعترته وسلم تسليمًا كثيرًا

برحمتك يا ارحم الراحمين

وباقه التوفيق



قد طبع النصف الأول من هذا الكتاب المسمى (بالمباحث المشرقية)
 في شهر ذي القعدة الحرام سنة ثلاثة وأربعين و ثلاث مائة
 بعد الألف من الهجرة النبوية و يتلوه النصف
 الآخر و أوله ا لجملة الثانية في الجواهر
 فالحمد لله القادر القيوم و الصلوة
 على النبي وآله واصحابه عدد
 الذرات و النجوم •



مكتبة جامعة القاهرة

(فهرس مضامين النصف الاول من كتاب الباحث الشرعية)

مضمون لم

١٠٠

٢ (خطبة الكتاب) لم

٦ (فهرست مضامين الكتاب) لم

١٠ (الكتاب الاول في الامور العامة) وفيه خمسة ابواب

ايضاً (الباب الاول في الوجود) وفيه عشرة فصول

ايضاً (الفصل الاول في ان الوجود غنى عن التعريف)

١٨ (الفصل الثاني في ان الوجود مشترك في نفسه)

٢٣ (الفصل الثالث في ان الوجود زائد على ما هيئات الممكنات)

٢٥ (الفصل الرابع في ان الوجود متعلق بالماهية)

٣٠ (الفصل الخامس في ان الوجود لا يتبع الوجود في حيزه ام لا)

٤١ (الفصل السادس في اثبات الوجود الذهني)

٤٣ (الفصل السابع في ان الماهية لا ترى عن الوجودين)

ايضاً (الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء ثابتاً)

٤٥ (الفصل التاسع في ان المعلوم ليس ثابتاً)

٤٧ (الفصل العاشر في ان المعلوم لا يباد)

٤٨ (الباب الثاني في الماهية) وفيه عشرة فصول

ايضاً (الفصل الاول في تمييز الماهية عن لواحقها)

٥١ (الفصل الثاني في تقسيم الماهيات)

مضمون	٤٠
(الفصل الثالث في ان البساط هل تكون بحالة ام لا)	٥٢
(الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءاً من الماهية المركبة وبين ما لا يكون كذلك)	٥٣
(الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة)	٥٦
ايضاً (الفصل السادس في الفرق بين التركيب الذهني والخارجي)	٥٩
(الفصل السابع في اصناف المركبات)	٥٩
(الفصل الثامن في بيان ما يوجد من الاقسام المذكورة في الجواهر والاهراض)	٦١
(الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة)	٦٢
(الفصل العاشر في الطريق الى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل)	٦٣
(الفصل الحادي عشر في ان الجنس مجرد داخل في حقيقة الفصل)	٦٥
(الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان لا)	٦٧
(الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل)	٦٨
(الفصل الرابع عشر في احكام الفصل)	٦٩
(الفصل الخامس عشر في كيفية ترتيب الاجناس)	٧٢
(الفصل السادس عشر في العلامة التي يمكن بها ان نميز الطبيعة الجنسية من الطبيعة النوعية)	٧٣
(الفصل السابع عشر في ان الشخص زائد على ماهية النوع وانه امر	٧٤

مضمون

١٠٠

(ثبوت)

- ٧٦ (الفصل الثامن عشر في علة تشخيص الاشخاص)
- ٧٨ (الفصل التاسع عشر في مناسبة الحد للمحدود)
- ٧٩ (الفصل العشرون في اجزاء الماهية)
- ٨٠ (الباب الثالث في الوحدة والصكثرة) وفيه عشرون فصلاً
- ايضاً (الفصل الاول في الفرق بين الوجود والوحدة)
- ٨١ (الفصل الثاني في الفرق بين الوحدة وبين التشخيص والتعيين والمعرفة)
- ٨٣ (الفصل الثالث في ان الوحدة غيبة عن التعريف)
- ٨٤ (الفصل الرابع في بيان ان الوحدة اسر زائد على الذات)
- ٨٦ (الفصل الخامس في ان الوحدة ليست بجوهر ابل هي عرض)
- ٨٨ (الفصل السادس في العلم الواحد)
- ٩٠ (الفصل السابع في ان الواحد مقول على مانحه بالتشكيك)
- ايضاً (الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين حال)
- ٩١ (الفصل التاسع في اثبات العدد)
- ٩٢ (الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد)
- ٩٣ (الفصل الحادي عشر في كيفية تحديد العدد)
- ٩٤ (الفصل الثاني عشر في بيان كون الاثنين عدداً)
- ٩٦ (الفصل الثالث عشر في تقابل الواحد والكثير)
- ٩٨ (الفصل الرابع عشر في الموهوم وما يقابله)

مضمون

٤٠

- ٩٩ (الفصل الخامس عشر في حقيقة التقابلين واتصالهما)
- ١٠٠ (الفصل السادس عشر في بحاث تتعلق بالتقابل)
- ١٠٣ (الفصل السابع عشر في احكام الاضداد)
- ١٠٧ (الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالنسب والاجاب اقوى من التقابل بالتضاد)
- ١٠٨ (الفصل التاسع عشر في حكاية ما قيل في جعل الوحدة والكثرة مبادئ الاشياء)
- ١١٠ (الفصل العشرون في ابطال الخلل)
- ١١٣ (الباب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع) وفيه اثنا عشر فصلاً
- ايضاً (الفصل الاول في تعريف الواجب والممكن والممتنع)
- ١١٤ (الفصل الثاني في تحليل القول في الوجوب والامكان)
- ايضاً (الفصل الثالث في ان الوجوب امر ثبوتي)
- ١١٨ (الفصل الرابع في ان الامكان المأمور هل هو امر ثبوتي ام لا)
- ايضاً (الفصل الخامس في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتي ام لا)
- ١٢١ (الفصل السادس في تقسيم الواجب)
- ١٢٣ (الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للامنيات)
- ١٢٤ (الفصل الثامن في اتسام الممكنات)
- ١٢٥ (الفصل التاسع في ان الامكان محوج الى السبب)
- ١٢٨ (الفصل العاشر في انه هل يتل ائب يكون شيء يصح عليه الوجود والمعدم)

مضون



(والمدم)

١٣١ (الفصل الحادى عشر فى ان الممكن مالم يصر واجبالم يوجد)

١٣٢ (الفصل الثانى عشر فى ان الامكان وصف لازم للممكنات)

١٣٣ (الباب الخامس فى القدم والحديث) وفيه خمسة فصول

ايضاً (الفصل الاول فى بيان حقيقتها)

١٣٤ (الفصل الثانى فى اثبات الحديث الذاتى)

ايضاً (الفصل الثالث فى ان الحديث هل يمكن ان يكون سبباً للعاجلة

الى السبب)

١٣٥ (الفصل الرابع فى ان الحديث هل هو حكيمة زائدة على وجود

الحادث ام لا)

ايضاً (الفصل الخامس فى ان الحديث الزمنى مشروط بتقدم المادة

والزمان عليه)

١٣٦ (الكتاب الثانى فى احكام الجواهر والاعراض) والكلام فيه مرتب

على مقدمة وجانبين

ايضاً (المقدمة فى بيان حقيقة الجوهر والمرض) وفيها خمسة عشر فصلاً

١٣٧ (الفصل الاول فى تحقيق ماهية الجوهر والمرض)

١٣٨ (الفصل الثانى فى تعريف المرض)

١٣٩ (الفصل الثالث فى رسم الجوهر)

١٤٠ (الفصل الرابع فى ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا)

مضمون

١٤٦

(الفصل الخامس في بيان ان كليات الجواهر جواهر)

(الفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهريّة من الكليات)

(الفصل السابع في ان الجوهر لا ضد له)

ايضاً (الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالإشارة)

(الفصل التاسع في بيان ان الجوهر هو القابل للاضداد الغير الاضافية)

ايضاً (الفصل العاشر في ان المرض ليس بجنس)

(الفصل الحادي عشر في استحالة الانتقال على الاعراض)

(الفصل الثاني عشر في صحة قيام المرض بالمرض)

(الفصل الثالث عشر في امتناع قيام المرض الواحد بالملين)

(الفصل الرابع عشر في ان اطلاق يجب ان ينقسم لاقسام المل)

(الفصل الخامس عشر في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون

جوهراً ومرضاً)

(الجملة الاولى في احكام الاعراض) وفيها مقدمة وفنون خمسة

ايضاً (المقدمة في بيان عدد المقولات) وفيها اربعة مباحث

ايضاً (البحث الاول في كون كل واحدة من المقولات جنساً)

(البحث الثاني في ان هذه المشراجناس عالية)

(البحث الثالث في انه لا مقولة خارجة عن هذه العشر)

(البحث الرابع في كيفية انقسام هذه المقولات الى انواعها)

ايضاً (الفن الاول في الكم) وفيه اربعة وعشرون فصلاً

مضمون

١٧١

(الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجسمية)

١٧٥ (الفصل الثاني في تحديد الخواص التي منها يمكن التعرف على حقيقة الكمية)

١٧٨ (الفصل الثالث في تقسيم الكم الى المتصل والمنفصل)

١٨٣ (الفصل الرابع في تقسيم الكم بذي الوضع وبغير ذي الوضع)

١٨٤ (الفصل الخامس في الطول والعرض والعمق)

١٨٦ (الفصل السادس فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض)

١٨٧ (الفصل السابع في ان الخفة والثقل غير داخلين بالذات في الكم)

١٨٨ (الفصل الثامن في ان الكم لا ضد له)

١٩٠ (الفصل التاسع في ان الكم لا يقبل السعة والصف)

١٩١ (الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التامهي واللاتامهي)

١٩٢ (الفصل الحادي عشر في بيان تنامي الابداد)

٢٠٣ (الفصل الثاني عشر في معنى الانهائية في الماضي والمستقبل)

٢٠٦ (الفصل الثالث عشر في بقية انجاث الانهائية)

٢٠٩ (الفصل الرابع عشر في المباحث المشتركة بين الثلاثة)

وهي اربعة

ايضاً (البحث الاول في ان المقدار لا يوجد في الخارج متارفاً عن المادة)

٢١١ (البحث الثاني في بيان المقادير الطبيعية)

٢١٢ (البحث الثالث في الفرق بين كون الجسم تعليمياً وبين كونه الخط

مضمون

٤٠

والسطح تليمين)

٢١٣ (البحث الرابع في بيان عرضية هذه الامور)

٢١٤ (الفصل الخامس عشر فيما يختص بكل واحد منها من الباعث)

وهي اربعة

ايضاً (البحث الاول في ان الجسمية من توابع المادة)

٢١٥ (البحث الثاني في السطح)

ايضاً (البحث الثالث في احكام النقطة)

٢١٦ (البحث الرابع في رسم النقطة)

٢١٧ (الفصل السادس عشر في اجزاء المكان)

٢١٨ (الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان)

٢٢٢ (الفصل الثامن عشر في الكلام على المذهب البعد)

٢٢٨ (الفصل التاسع عشر في الرد على القائلين بالخلاء)

٢٤٦ (الفصل العشرون في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة الاجسام

ولا قوة دافعة لها)

٢٤٩ (الفصل الحادي والعشرون في تحقيق ماهية المكان)

٢٥٠ (الفصل الثاني والعشرون في اقسام المكان)

٢٥١ (الفصل الثالث والعشرون في تحب ما يقال ان جهات الاجسام ست)

٢٥٤ (الفصل الرابع والعشرون في كيفية تحديد الجهات)

٢٥٧ (الفن الثاني في الكيف) وفيه مقدمة واربعة اقسام

(المقدمة

(٨٦)

مضمون

٢٥٧

(المقدمة وهي مشتقة على فصلين)

ايضاً (الفصل الاول في رسم الكيف)

٢٥٨ (الفصل الثاني في تخصيص الكيف الى انواعه الاربعة)

٢٥٩ (القسم الاول في الكيفيات المحسوسة) وفيه خمسة ابواب

ايضاً (الباب الاول في امور كلية لهذا القسم) وفيه ثمانية فصول

٢٦٥ (الفصل الاول فيما يسمى لاجله هذا النوع بالانفعاليات والافعال)

٢٦٦ (الفصل الثاني في خاصية هذا النوع)

ايضاً (الفصل الثالث في الرد على من زعم ان كفيات الاجسام نفس اشكالها)

٢٦٨ (الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامزجة)

٢٦٩ (الباب الثاني في الكيفيات الملوحة) وفيه احد عشر فصلاً

ايضاً (الفصل الاول في حد الحرارة والبرودة)

٢٧٢ (الفصل الثاني في آيات الحرارة والبرودة)

٢٧٣ (الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد)

٢٧٤ (الفصل الرابع في ماهية الحرارة التبريدية)

٢٧٥ (الفصل الخامس في الرطوبة واليوسة)

٢٧٩ (الفصل السادس في آيات الرطوبة واليوسة)

٢٨٠ (الفصل السابع فيما لا جله يقال للحرارة والبرودة انهما كيفيتان فاعلتان

وللرطوبة واليوسة انهما كيفيتان منقطتان)

٢٨٢ (الفصل الثامن في اللطافة والكثافة)

مضون

٤٠

- ٢٨٤ (الفصل التاسع في الزوجة والمهتاحة والبله والجفاف)
 ايضاً (الفصل العاشر في القتل والخفة واحكامها)
 ٢٨٥ (الفصل الحادي عشر فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها)
 ٢٨٦ (الباب الثالث في الكيفيات المبصرة) وفيه ستة فصول
 ايضاً (الفصل الاول في اثبات الالوان)
 ٢٨٧ (الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام)
 ٢٨٨ (الفصل الثالث في حقيقة النور)
 ٣٠١ (الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشعاع والبريق)
 ايضاً (الفصل الخامس في حد الضوء)
 ٣٠٢ (الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالفعل عند حصول الضوء)
 ٣٠٣ (الفصل السابع في تحديد الالوان المتوسطة)
 ٣٠٤ (الفصل الثامن في ان الظلمة امر عديم)
 ايضاً (الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابعاد بعض الاجسام على الظلمة ام لا)
 ٣٠٥ (الباب الرابع في الكيفيات المسبوقة) وفيه ستة فصول
 ايضاً (الفصل الاول في سبب الصوت)
 ٣٠٦ (الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج)
 ٣٠٧ (الفصل الرابع في حقيقة القرع)
 ٣٠٨ (الفصل الخامس في سبب نقل الصوت وحده)
 ايضاً (الفصل السادس في الصدى)

مضمون



- ٣٠٩ (الباب الخامس في الكيفيات المذمومة والمشمومة ويأيد مربية هذه
الاجناس) وفيه ثلاثة فصول
- ٣١٠ (الفصل الاول في الطهرم)
- ٣١١ (الفصل الثاني في الروائح)
- ٣١٢ (الفصل الثالث في بيان ان هذه الكيفيات المحسوسة امر اض
لا جواهر)
- ٣١٣ (القسم الثاني في القوة واللازمة) وفيه ثلاثة فصول
- ايضاً (الفصل الاول في انواعها)
- ٣١٤ (الفصل الثاني في ان القوة على الفعل غير داجلة تحت هذا النوع)
- ٣١٥ (الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا)
- ٣١٦ (القسم الثالث في الكيفية المحسوسة المستلزمة) وفيه اربعة ابواب
- ايضاً (الباب الاول في العلم واحكامه) واليكلام فيه يتعلق بثلاثة اطراف العلم
والعالم والمعلوم
- ايضاً (الطرف الاول في العلم) وفيه ثمانية وعشرون فصلاً
- ايضاً (الفصل الاول في ان العلم بالشئ لا يحصل الا بانطباع صورة المعلوم
في العالم
- ٣١٧ (الفصل الثاني في ابطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ماهية المعلوم
في العالم)
- ٣١٨ (الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يضر العلم بها وابطال

مضمون



(الباطل منها)

٣٢٢ (الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس اعماسقل الشيء لانحادها
بالمقل القمال)

٣٢٨ الفصل الخامس في ابطال بقوة من قال ان الثقل عبارة عن اتحاد
المحتول بالماقل)

٣٣١ (الفصل السادس في تحقيق القول الحق في العلم)

ايضاً (الفصل السابع في تحديد العلم)

٣٣٢ (الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين
حلول الصورة في المادة)

٣٣٣ (الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية)

٣٣٥ (الفصل العاشر في بيان انواع التعقيلات)

٣٣٧ (الفصل الحادي عشر في بيان ان العلم عرض)

٣٣٩ (الفصل الثاني عشر في تحقيق كون انشي عقلا وعاقلا ومفقولا)

٣٤١ (الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف بمقل ذاته)

٣٤٤ (الفصل الرابع عشر في انقسام التصديقات)

٣٤٥ (الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الاولى)

٣٤٧ (الفصل السادس عشر في ان القوة المسائلة كيف تقوي على توحيد الكثير
وتكثير الواحد)

٣٤٨ (الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاوائل)

مضون

١٠

(والذب عنه)

٣٥٢ (الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بها علمها كيف تقوى على هذه
التحولات الكثيرة)

٣٥٣ (الفصل التاسع عشر في آيات القوة القدسية)

٣٥٤ (الفصل العشرون في ان مجهول النفس بالصور العقلية لا يتوقف
على المحسوس)

٣٥٥ (الفصل الحادي والعشرون في امكان اجتماع التحولات الكثيرة
في النفس دفعة واحدة)

٣٥٦ (الفصل الثاني والعشرون في ان العلم بالملكة يوجب العلم بالماحول)

٣٥٧ (الفصل الثالث والعشرون في ان العلم بحدوثات الاسباب انما يحصل
من العلم باسبابها)

٣٥٨ (الفصل الرابع والعشرون في ان الشيء اذا علم بسببه لا يعلم الاكليا)

٣٥٩ (الفصل الخامس والعشرون في ان العلم بالشخصيات يجب تغيره
بتغيرها)

٣٦٠ (الفصل السادس والعشرون في ان العلم قد يكون فطريا وقد يكون
انفعاليا)

٣٦١ (الفصل السابع والعشرون في تفسير العقل)

٣٦٢ (الفصل الثامن والعشرون في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب)

٣٦٣ (الطرف الثاني الكلام في الماقل) وفيه ستة فصول

مضمون

[

- ٣٦٨ (الفصل الاول في ان العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة)
 ايضا (الفصل الثاني في ان كل مجرداته يجب ان يكون ما قلا لذاته)
 ٣٦٩ (الفصل الثالث في ان كل ما كان مجردا عن المادة وعلاقته يجب ان يكون
 عقلا بالفعل)
 ٣٧٠ (الفصل الرابع في ان عقل الشيء لذاته هو نفس ذاته)
 ٣٧١ (الفصل الخامس في ان عقل النفس الناطقة لغيرها ليس امرا ذاتيا لها
 ولا لازما)
 ٣٧٢ (الفصل السادس في ان النظم ليس بذكر)
 ٣٧٣ (الطرف الثالث الكلام في المنقول) وفيه ثلاثة فصول
 ايضا (الفصل الاول في ان عقل الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر)
 ٣٧٤ (الفصل الثاني في ان المعلوم يجب ان يعلم)
 ٣٧٥ (الفصل الثالث في درجات المعلومات)
 ٣٧٦ (الباب الثاني في القوى والاخلاق) وفيه خمسة فصول
 ايضا (الفصل الاول في تخيص مفهومات القوة)
 ٣٨٠ (الفصل الثاني في تحديد القوة بهذا المعنى)
 ٣٨١ (الفصل الثالث في احكام القدرة)
 ٣٨٢ (الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالعرض
 فذلك بقوة موجودة فيه)
 ٣٨٣ (الفصل الخامس في الخلق)

مضمون

٤٠

- ٣٨٧ (البأب الثالث في الالم والذنة) وفيه خمسة فصول
 ايضاً (الفصل الاول في حقيقة اللذنة والالم)
 ٣٨٠ (الفصل الثاني في ان فرق الاتصال مؤلم)
 ٣٨٤ (الفصل الثالث في تحقيق سبب الالم)
 ٣٨٥ (الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق)
 ٣٨٧ (الفصل الخامس في تفصيل الذات الحسية)
 ٣٨٨ (البأب الرابع في بقة الكيفيات النفسانية) وفيه سبعة فصول
 ايضاً (الفصل الاول في الصحة والمرض) وفيه ستة مباحث
 ايضاً (البحث الاول في حدها)
 ٤٠٠ (البحث الثاني في ان الصحة هل هي مخرجة تحت الحال والممكنة ام لا)
 ٤٠٢ (البحث الثالث من التكوؤن للفأور وقس على المفعول)
 ٤٠٣ (البحث الرابع من الرسم الثاني)
 ٤٠٤ (البحث الخامس في تقابل الصحة والمرض)
 ٤٠٥ (البحث السادس في انه لا واسطة بين الصحة والمرض)
 ٤٠٦ (الفصل الثاني في اسباب القرح)
 ٤٠٩ (الفصل الثالث في سبب شدة قرح شارب الخرو شدة فم السوداوى)
 ٤١٠ (الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوّة القلب وبين النشاط)
 ٤١١ (الفصل الخامس في اسباب سائر الموارض)

مضنون

﴿

١١١ (الفصل السادس في كيفية الادواح الحاملة لهذه الكيفيات)

١١٢ (الفصل السابع في الحقد)

١١٤ (القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكليات) وفيه مقدمة وثلاثة

ابواب

ايضاً (المقدمة في البحث عن بيان حقيقة هذا النوع وانقسامه)

١١٥ (الباب الاول في الاستقامة والاستدارة) وفيه سبعة فصول

ايضاً (الفصل الاول في حقيقة الاستقامة والاستدارة)

١١٦ (الفصل الثاني في اثبات الدائرة)

١١٨ (الفصل الثالث في ان القائمين بالجزء الذي لا ينجزي يلزمهم الاعتراف

بوجود الدائرة)

١١٩ (الفصل الرابع في ان المستقيم يختلف الاستدير بالنوع)

ايضاً (الفصل الخامس في ان الدوائر المختلفة بالعظم والصغر مختلفة بالنوع)

ايضاً (الفصل السادس في ان المستقيم لا يضاد المستدير)

١٢٠ (الفصل السابع في ان المستقيم كالا ياسب المستدير بالمساواة فلا ياسبه

بالزيادة والنقصان)

١٢١ (الباب الثاني في الشكل والزاوية) وفيه ستة فصول

ايضاً (الفصل الاول في حقيقة الشكل)

ايضاً (الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من

الوضع)

مضون

٤٢٣

(الفصل الثالث في تدبير المناصب في الراوية)

(الفصل الرابع في القول الحق في الراوية)

(الفصل الخامس في اثبات الكثرة والاسطوانة والمخروط)

(الفصل السادس في ان الاشكال لا مضادة فيها)

ايضاً (الباب الثالث في الخلقة وخواص الاعداد) وفيه فصلان

ايضاً (الفصل الاول في الخلقة)

ايضاً (الفصل الثاني في خواص الاعداد)

(الفصل الثالث في بقية القولات) وفيه بابان

ايضاً (الباب الاول في المضاف) وفيه خمسة عشر فصلاً

ايضاً (الفصل الاول في انتهاء الكلام بالصفات)

(الفصل الثاني في خواص الصفات) وفيه

(الفصل الثالث في تحقيق الكلام في الاضافة التي هي المقولة)

(الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الابدان ام لا)

(الفصل الخامس في كيفية تحصيل الابدان)

(الفصل السادس في ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النومي وتحصيلها

المنقي وتحصيلها النسخي)

ايضاً (الفصل السابع في تحسيم الاضافات)

(الفصل الثامن في ان الاضافة هل قبل التضاد ام لا)

(الفصل التاسع في ان الاضافة قابلة للاشد والاضعف)

مضون

٤٤٤

(الفصل العاشر في تفسير التالى والها من والتشافع والتد اخل
والالتصاق والاتصال)

٤٤٦ (الفصل الحادى عشر في التقدم والمتأخر ما)

٤٤٨ (الفصل الثانى عشر في الكلى والجزئى)

٤٤٩ (الفصل الثالث عشر في التام والمكتنى والناتص وفوق التمام)

٤٥٠ (الفصل الرابع عشر في الكل والجيع والفرق بينهما وبين التمام)

٤٥١ (الفصل الخامس عشر في الفرق بين الكل والكل)

ايضاً (الباب الثانى في بقية المقولات) وفيه خمسة فصول

ايضاً (الفصل الاول في الاين) وفيه ستة مباحث

ايضاً (البحث الاول من حيث)

٤٥٢ (البحث الثانى في بيان ان الكونى في المكان ليس هو الكونى في الاعيان)

٤٥٣ (البحث الثالث في تقسيم الاين)

ايضاً (البحث الرابع في قول من قال ان لكل اين شخصى في مكان

حقيقى علة)

٤٥٤ (البحث الخامس في ان الاين يمرض له التضاد)

ايضاً (البحث السادس في كيفية قبوله الاشد والاضع)

ايضاً (الفصل الثانى في التام)

٤٥٥ (الفصل الثالث في الوضع)

٤٥٦ (الفصل الرابع في الملك)

مضمون

٤٠

- ٤٥٦ (الفصل الخامس في ان يغفل وان يغفل)
 ٤٥٨ (الفن الرابع في المال والمالولات) وفيه مقدمة ولرية اقسام
 ايضاً (المقدمة في بيان حقيقة العلة وذكر اقسامها)
 ٤٦٠ (القسم الاول في العلة القاطعية) وفيه ثمانية عشر فصلاً
 ايضاً (الفصل الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا لواحد)
 ٤٦٨ (الفصل الثاني في ان الملول الواحد هل يستد الى طل كثيرة ام لا)
 ٤٦٩ (الفصل الثالث في ابطال الدور في المال)
 ٤٧٠ (الفصل الرابع في ابطال التسلسل في المال)
 ٤٧٧ (الفصل الخامس في وجوب حصول العلة عند حصول الملول)
 ايضاً (الفصل السادس في وجوب حصول الملول عند حصول العلة)
 ٤٨٥ (الفصل السابع في انه لا يشترط في العمل تقدم العلم عليه)
 ٤٩٤ (الفصل الثامن في البارة)
 ايضاً (الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للمساوية)
 ٤٩٥ (الفصل العاشر في ان الوجود وحده لا يصلح للثلية)
 ٤٩٩ (الفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة في وجود الاشياء)
 ٥٠٠ (الفصل الثاني عشر في ان القوة الجسمانية لا تصلح للمشاركة الوضع)
 ٥٠١ (الفصل الثالث عشر في تنامي القوة الجسمانية في التأثير)
 ٥٠٨ (الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث
 الحوادث)

مضون

٤٠

٥٠٩ (الفصل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون علة لحصول
افعال جزئية)

٥١٠ (الفصل السادس عشر في ان مامع العلة هل يكون متقد ما على
المطلول ام لا)

٥١١ (الفصل السابع عشر في ان العلة هل يجب ان تكون اقوى من المطلوب)

٥١٥ (الفصل الثامن عشر في ان البسيط هل يمكن ان يكون فاعلا و قابلا معا)

٥١٧ (القسم الثاني في العلة المادية) وفيه ستة فصول

ايضاً (الفصل الاول في اقسام المادية)

٥٢٠ (الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كان منه)

٥٢١ (الفصل الثالث في بيان سبب الملل المادية)

ايضاً (الفصل الرابع في اساس الملائمة)

٥٢٢ (الفصل الخامس في حال شوق الميولي الى الصورة)

ايضاً (الفصل السادس في ان مادة العناصر مشتركة)

٥٢٣ (القسم الثالث في العلة الصورية) وفيه ثلاثة فصول

ايضاً (الفصل الاول في بيان طية الصورة)

ايضاً (الفصل الثاني في الفرق بين الطيبة والصورة)

٥٢٤ (الفصل الثالث في امتناع تقوم المادة بصورتين)

٥٢٦ (القسم الرابع في العلة القائمة) وفيه اثنا عشر فصلاً

ايضاً (الفصل الاول في تقسيم النيات الذاتية والغايات الانغامية)

(الفصل)

مضون

١٠٠

- ٥٢٨ (الفصل الثاني في اثبات الاسباب الاتقية)
- ٥٣١ (الفصل الثالث في الفرق بين البعث والاثاق)
- ايضاً (الفصل الرابع في ابلت اللطاة الفاتية للعر كات الطيمية)
- ٥٣٥ (الفصل الخامس في بيان ان للبعث والجزل ففائة)
- ٥٣٧ (الفصل السادس في ازل وجود العالم غاية حقيقة)
- ٥٣٨ (الفصل السابع في النايات الضرورية الرضوية)
- ٥٣٩ (الفصل الثامن في تاهي اللطاة الفاتية)
- ٥٤٠ (الفصل التاسع في بيان علية اللطاة الفاتية)
- ٥٤١ (الفصل العاشر في الفرق بين التايعة والظفر)
- ٥٤٢ (الفصل الحادي عشر في الجور)
- ايضاً (الفصل الثاني عشر في ~~الكل من قول الله تعالى~~ ~~في قوله تعالى~~)
- ٥٤٣ خاتمة هذا الفن فيما بقى من مباحث هذا الباب) وفيها فصلان
- ايضاً (الفصل الاول في لمور مشتركة بين اللطال)
- ٥٤٦ (الفصل الثاني في معنى كون المدم مبدأ)
- ٥٤٧ (الفن الخامس في الحركة والزمان) وفيه اثنا وسبعون فصلا
- ايضاً (الفصل الاول في رسم الحركة)
- ٥٥٠ (الفصل الثاني في تحقيق القول في الحركة)
- ٥٥٤ (الفصل الثالث في ان لكل متحرك محركا غير)
- ٥٦١ (الفصل الرابع في ملته الحركة وما اليه)

مضون



- ٥٦٢ (الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها)
 ايضاً (الفصل السادس في التقابل بين البدئية والنتائية)
 ٥٦٣ (الفصل السابع في غلبة الحركة الى المقولات)
 ٥٦٧ (الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على ما منحها بالاشتراك او بالتواطؤ)
 ٥٦٨ (الفصل التاسع في ان الحركة فعل هي نفس مقولة ان يفعل)
 ٥٦٩ (الفصل العاشر في المقولات التي تقع الحركة فيها)
 ٥٧٣ (الفصل الحادي عشر في حركة النور والذبول)
 ٥٧٥ (الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة في الكيف)
 ٥٨١ (الفصل الثالث عشر في اثبات الحركة في سائر اقسام الكيف)
 ايضاً (الفصل الرابع عشر في الحركة في الازن والوضع)
 ٥٨٢ (الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن رؤاها من المادة وتبدلها فيها)
 ٥٨٨ (الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدونها
 الا بالحركة)
 ٥٩٣ (الفصل السابع عشر في ان الحركة عن باقي المقولات)
 ٥٩٤ (الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون)
 ٥٩٦ (الفصل التاسع عشر في ان المقابل للحركة اي سكون هو)
 ٥٩٧ (الفصل العشرون في ان الجسم كيف يتخلو عن الحركة والسكون)
 ٥٩٨ (الفصل الحادي والعشرون في الوحدة المددية للحركة)
 ٦٠٠ (الفصل الثاني والعشرون في ان الحركة المستديرة اولى بهذه الوحدة)

مضمون

١٠

(من غيرها)

- ٦٠٠ (الفصل الثالث والشرون في الوحدة النوعية والجنسية للمركبة)
- ٦٠٢ (الفصل الرابع والشرون في ان الاختلاف بالطبع والسر لا يوجب الاختلاف في الماهية)
- ايضاً (الفصل الخامس والشرون في حقيقة البطوء والسرعة)
- ٦٠٤ (الفصل السادس والشرون في ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الماهية)
- ٦٠٥ (الفصل السابع والشرون في ان السر يتحول على المستديرة والمستقيمة بالاشتراك المعنوي)
- ايضاً (الفصل الثامن والشرون في استبعاد البطوء)
- ايضاً (الفصل التاسع والشرون في التعادل بين السرعة والبطوء)
- ٦٠٦ (الفصل العاشر والثلاثون في ان لاشتداد السرعة والبطوء طرفين محصورين)
- ايضاً (الفصل الحادي والثلاثون في تطابق الحركات)
- ٦٠٨ (الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات)
- ٦٠٩ (الفصل الثالث والثلاثون في علة تضاد الحركات)
- ٦١٠ (الفصل الرابع والثلاثون في ان الحركتين الطبيعيين المختلفين الماخذهن مختلفان ام لا)
- ٦١١ (الفصل الخامس والثلاثون في ان تضاد الحركات ليس للحصول في نفس الاطراف بل لاتوجه اليها)

مضمون

١١١

١١١ (الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة)

١١٢ (الفصل السابع والثلاثون في ان الحركات للمستديرة لا تضاد)

ايضاً (الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السككات)

١١٣ (الفصل التاسع والثلاثون في اتقسام الحركة دائماً)

ايضاً (الفصل الاربعون في اتقسام الحركة لانقسام التحرك)

١١٤ (الفصل الحادي والاربعون في معنى كون الحركة اولاً)

١١٥ (الفصل الثاني والاربعون في ان ما لا ينجزى لا يصح عليه الحركة)

ايضاً (الفصل الثالث والاربعون في تناسبات بين التحرك والزمان والمسافة)

١١٦ (الفصل الرابع والاربعون في ان كل حركة مستقيمة فهي متجهة

الى المكون)

١٢١ (الفصل الخامس والاربعون في اتقسام الحركة)

١٢٢ (الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية

على الاطلاق)

ايضاً (الفصل السابع والاربعون في ان المطلوب بالحركة الطبيعية ماذا)

١٢٤ (الفصل الثامن والاربعون في ان الحركة تسبب الحرب من غير الطبيعي

او بسبب الطلب الطبيعي)

ايضاً (الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية

١٢٦ (الفصل الحادي والاربعون في ان الحركات للمستديرة باي ما ويل يقال لها انها

بالطبع وبالطبيعة)

مضمون

٤٠

٦٢٧ (الفصل الحادى والخسون في ان المستدبرة اقدم الحركات بالطبع والشرف)

ايضاً (الفصل الثانى والخسون في ان الحركة المستدبرة هي اللة لحدوث الحوادث)

٦٢٩ (الفصل الثالث والخسون في الحركة التي من تلقاء التحرك)

٦٣٠ (الفصل الرابع والخسون في بيان ان كل جسم قلابد ان يكون فيه مبدء حركة وضعية او مكانية)

٦٣١ (الفصل الخامس والخسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدء ميل مستقيم ومستدير)

٦٣٣ (الفصل السادس والخسون في الحركة القسرية)

٦٣٥ (الفصل السابع والخسون في تسلسل الحركة القسرية)

٦٣٦ (الفصل الثامن والخسون في ماهية علة الحركة القسرية)

٦٣٧ (الفصل التاسع والخسون في الحركة التي بالرض)

٦٣٨ (الفصل الستون في الفرق بين الحركة والتحريك والتحريك)

٦٣٩ (الفصل الحادى والستون في احوال البطل المحركة)

٦٤٠ (الفصل الثانى والستون في التناسبات بين المتحركات والمركات)

٦٤٢ (الفصل الثالث والستون في وجود الزمان)

٦٥١ (الفصل الرابع والستون في اختلاف مبنى الزمان في حقيقة)

٦٥٤ (الفصل الخامس والستون في آيات الزمان)

مضمون

٢٦٠

٢٥٨ (الفصل السادس والتون في ان الزمان يستعمل ان يكون له طرف بالفعل)

٢٦٠ (الفصل السابع والتون في حقيقة الآن)

٢٦٥ (الفصل الثامن والتون في ان الآن كيف يد الزمان)

٢٦٦ (الفصل التاسع والتون في كيفية تعلق الزمان بالحركة)

٢٦٧ (الفصل العيون في كيفية تعدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان)

٢٦٨ (الفصل الحادي والعيون في كيفية عروض الانقسام واللا نهاية للزمان والحركة)

ايضاً (الفصل الثاني والعيون في الامور التي توجد في الزمان)

تم فهرس الصف الاول من المباحث الشرعية



جمهورية اموال

مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم اسلامي



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

سرالجنیدین :

خمس ليرة استرلین



مرکز تحقیقات و پژوهش‌های علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



۹۷۸-۹۶۴-۲۲۱-۱